


الكواكب الدرية

شرح

العالم العلامة القدوة الفهامة ، البدر البارى الأكمل

الشيخ محمد بن أحمد بن عبد البارى الأهدل

على

متممة الآجرومية

تأليف

العلامة الزاهد محمد بن محمد الرعينى الشهير بالحطاب

رحمهما الله تعالى آمين

وضعنا المتممة مضبوطة بالشكل الكامل بأعلى الصحائف ليعم نفعها

الجزء الأول

طبع بمطبعة شركة

مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر

وملتزم طبعه محمد أمين عمران

جمادى الأولى سنة ١٣٥١ هـ — رقم ٤٩

تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ وَعَلِّمُوهَا النَّاسَ

(حديث شريف)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رافع حجب الغفلة عن قلوب أوليائه ، ومقيم شواهد الاعتبار لمن انخفض لكبريائه ، نحمده على جزيل نعمه ، ونشكره على فواضل قسمه ، ونشهد أن لا إله الا الله وحده لاشريك له ، شهادة منتصب لأداء واجب العبودية ، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله ، الذى فتح الله به أعينا عميا وآذانا صما ، وجعله رحمة لكل البرية ، اللهم صل وسلم على سيدنا محمد المتمم لمكارم الأخلاق ، وصحبه الذين هم الهداة بالاتفاق .

﴿ وبعد ﴾ فانه سألنى بعض حذاق الطلاب أن أشرح لهم متممة الآجرومية تأليف الشيخ العلامة الزاهد « محمد بن محمد الرعينى الشهير بالحطاب » شرحا كافلا بحل المعانى ، وتصحيح المبانى ، يعرب مثلها ، ويفتح مقفلها ، مجانبا فيه الالغاز ، سالكا فيه سبيل الايجاز ، فتأخرت عن اجابته وأحلته على شرح العلامة عفيف الدين عبدالله بن أحمد الفاكهى المسمى « بالفواكه الجنية » لأنى لم أعلم أن أحدا شرح الكتاب المذكور سواه ، ولا أظهر أحد من المتاخرين غيره مخباه .

فلما رأيت الحاجة داعية الى الكشف عن أعاريب أمثلة الكتاب المذكور والشواهد ، بادرت للاشتغال بشرح عليه ينتفع به المبتدي ولايستغنى عنه المنتهى ، وان لم يكن مشتملا على كثير فوائد زوائد . وسميته ﴿الكواكب الدريه : شرح متممة الآجروميه﴾ أسال الله أن ينفع به فى الدنيا والآخرة ، انه ذو المنة العظيمة والقدرة الباهرة .

وروايتى لهذا الكتاب بالاجازة العامة عن شيخى شرف الاسلام الحسن بن عبدالبارى الأهدل عافاه الله تعالى ، عن شيخه السيد العلامة مفتى الأنام وشيخ الاسلام عبدالرحمن بن سليمان ، عن والده السيد العلامة نفيس الاسلام سليمان بن يحيى بن عمر ، عن شيخه السيد العلامة ولى الله تعالى أحمد بن محمد شريف مقبول ، عن شيخه وخاله السيد العلامة عماد الاسلام خاتمة المحدثين يحيى بن عمر مقبول الأهدل ، عن السيد العلامة أبى بكر بن على البطاح الأهدل ، عن عمه السيد العلامة يوسف البطاح الاهدل ، عن السيد العلامة ذى المؤلفات العديدة أبى بكر بن أبى القاسم الأهدل ، عن الشيخ العلامه الزين بن الصديق المزجاجى ، عن الشيخ العلامة يحيى بن محمد الحطاب : بالحاء المهملة ، عن والده الشيخ المؤلف محمد بن محمد الحطاب رحمه الله تعالى .

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ : الحَمْدُ لِلَّهِ

قال فى العقيق اليمانى : وبنو الحطاب بحاء مهملة أهل بيت شهير بمكة المشرفة أهل عبادة وزهادة ومعارف وصلاح ، رحمهم الله تعالى .

وهذا أوان الشروع فى المقصود مستعينا بالله ذى الكرم والجود .

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ افتتح المصنف كتابه اقتداء بالكتاب العزيز الذى هو القرآن ، بل وجميع الكتب السماوية افتتحت بسم الله الرحمن الرحيم كما يدل عليه خبر جبريل « بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب » وعملا بخبر «كل أمر ذى بال لايبدأ فيه ببسم الرحمن الرحيم فهو أقطع » أى ناقص غير تام فيكون قليل البركة ، وقد أغفل الفاكهى من شرحه البسملة ، وابتدأ المتن بالحمدلة ، فان كان المصنف أغفلها من المتن فلعله اكتفى عنها بالحمدلة ، لأن الابتداء يحصل بكل منهما ، بل وبكل ذكر سواهما كالشهادتين والصلاة والسلام على سيدنا محمد إلا أنه قال بعضهم : ينبغى لكل شارع فى تصنيف أن يذكر ثمانية أشياء : البسملة ، والحمدلة ، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم والشهادتين وتسمية نفسه وتسمية الكتاب والاتيان بما يدل على المقصود ، ولفظ أما بعد ، والظن بالمصنف رحمه الله تعالى أنه لم يغفل البسملة لأن نسخ أصله الذى هو الآجرومية ثبتت البسملة فى جميعها فلايليق بالمصنف حينئذ حذفها . قال بعضهم : واعلم أن صاحب الأصل لم يبدأ بالحمدلة بعد البسملة ، وكذلك العلامة ابن هشام فى القطر والشذور والجامع . قال العلامة العاوى فى شرح الجامع : انما لم يذكر المصنف بعد البسملة الحمدلة إما لكونه ذكرها لفظا حالة الابتداء كما هو الظن به ، وا كتفاء فى مقام الاختصار بحصولها معنى فى البسملة إذ الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التبجيل ، وناهيك بما اشتملت عليه البسملة من ذلك لاخصوص حاء ميم دال كما صرح بذلك غير واحد وتدل عليه رواية ذكر الله فى الحديث كل أمر ذى بال ، أوهضما لنفسه بتخيل أن كتابه هذا من حيث انه كتاب ليس ككتب السلف حتى يبتدأ به على سننها ، وليس ذا بال حتى يكون بترك الحمد أجذم ، وهذا الوجه أشار اليه الهندى فى حواشيه وليس بذاك اه وبمثله يعتذر عن صاحب الآجرومية (الحمد لله) أتى به لحديث أبى داود وحسنه ابن الصلاح « كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع » وفى رواية أجذم أى ناقص البركة أوذاهبها . وهذا أوّل ماتمم به المصنف الآجرومية فانه لم يذكر فيها الحمد والصلاة والسلام . والحمد لغة الثناء باللسان على الجميل الاختيارى سواء كان فى مقابلة نعمة أم لا بخلاف الشكر لغة والحمد عرفا ، فان كل منهما فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث إنه منعم فكل منهما ثناء بغير لسان فى مقابلة الاحسان . وأما الشكر عرفا فهو صرف العبد جميع ماأنعم الله به عليه من السمع والبصر وغيرهما الى ماخلق لأجله : أى يستعمل العبد أعضاءه ومعانيه فيما طلب الشارع منه استعمالها فيه من صلاة وصيام وسماع نحو علم . وأما المدح فهو لغة الثناء باللسان على الجميل لغير الاختيارى كحسن اللؤلؤة وطول القد وصفاء اللون على جهة التعظيم . وعرفا مايدل على اختصاص الممدوح بنوع من الفضائل كمدحت زيدا على رشاقة قده وحسن مبسمه ، ثم جملة الحمد خبرية لفظا إنشائية معنى إذ المراد بها إيجاد الحمد أى الثناء على الله تعالى بأنه مالك لجميع الحمد من جميع الخلق المتضمن

رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ

ذلك الثناء عليه بانه المتصف بكل كمال والمنزه عن كل نقص ، وكذا قوله فيما بعد والصلاة والسلام بل وكذا جملة البسملة فانها خبرية لفظا انشائية معنى لأن القصد الثناء على الله بمضمونها من انه لايبتدأ الا باسمه الرحمن الرحيم (رب) أى مالك (العالمين) أى جميع الخلق من الانس والجن والملائكة وغيرهم فكل منها يطلق عليه عالم ، وغلب فى جمعه بالياء والنون أولو العلم على غيرهم لان المختار عند الجماهير كما قال النووى فى شرح مسلم : أن العالم اسم للمخلوقات كلها فهو اسم لماسوى الله تعالى ، والعالمين خاص بالعقلاء وهم الانس والجن والملائكة (والصلاة) أى الرحمة المقرونة بالتعظيم (والسلام) أى التحية كائنان (على سيدنا) أى معاشر المخلوقين من انس وجن وملك اجماعا ، ولقوله صلى الله عليه وسلم «أناسيد ولد آدم ولا فخر» واذا ساد ولد آدم ساد غيرهم بالاولى ، والسيد من ساد قومه أى فضل عليهم بعلم أوشرف أو رياسة ، وأصله سيود بفتح السين وسكون الياء اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء واطلاقه على غير الله جائز بلا كراهة سواء كان معرفا أومنكرا لقوله تعالى فى حق يحيى ـ وسيدا وحصورا ـ وفى الحديث الصحيح «ان ابنى هذا سيد» والاتيان به فى الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم أفضل من حذفه لما فيه من التنويه بعلو قدره صلى الله عليه وسلم على سائر العوالم ، ولا ينبغى حذف ذلك مراعاة لخلاف القائل بان لفظ السيد لايطلق الا على الله تعالى لأن الخلاف اذا خالف سنة صحيحة لايراعى .

[تنبيه] أشرت بقولى كائنان الى أن الصلاة مبتدأ والسلام عطف عليها ، وعلى سيدنا خبر المبتدا متعلق بكائن فقول الفاكهى وعلى سيدنا متعلق بالسلام ، وهو مطلوب للأول معنى ولايجوز تعلقه به وهم لأنه جعلها من باب التنازع ، وليس كذلك لأن الذى من باب التنازع إنما هو نحو قول القائل : أما بعد حمد الله والصلاة والسلام على سيدنا كما فى خطبة قواعد ابن هشام ، وصرح به الشيخ خالد الأزهرى فى شرحه على القواعد المذكورة (محمد) بالجر عطف بيان أو بدل ولا يجوز أن يكون نعتا لأنه علم ، والعلم لاينعت به ، وهو علم منقول من اسم مفعول الفعل المضعف للمبالغة ، سمى به نبينا صلى الله عليه وسلم لكثرة خصاله الحميدة ، وهذا هو اسمه فى الأرض ، واسمه المشهور فى السماء أحمد ، وعدة من تسمى باسم محمد قبل ولادته صلى الله عليه وسلم خمسة عشر ، ولم يتسم بأحمد أحد قبله صلى الله عليه وسلم ، وينبغى التسمية باسم من أسمائه صلى الله عليه وسلم للحديث القدسى الذى أخرجه أبونعيم « قال الله تعالى : وعزتى وجلالى لا أعذب أحدا تسمى باسمك بالنار » وفى رواية « قال تعالى : انى آليت على نفسى أن لايدخل النار من إسمه أحمد أو محمد» ولاينافى ماذكرته قول بعضهم لم يصح فى فضل التسمية به صلى الله عليه وسلم حديث ، لانه اذا لم يصح كل ماورد فى ذلك بانفراده فمجموع ماورد فى ذلك يصلح مستندا لاستحباب التسمية به لاعتضاده حينئذ بمجيئه من طرق شتى بألفاظ مختلفة (وعلى آله) وهم أقاربه المؤمنون من بنى هاشم وبنى المطلب ابنى عبدمناف ، وهو اسم جمع لاواحد له من لفظه ، وأصله أهل ولكن قلبت الهاء همزة ثم الهمزة ألفا فصار آل ولا يستعمل لفظ الآل الا فى الأشراف فلايقال آل الاسكافى ، بخلاف أهل فانه يستعمل فى

وصحبه

وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ ، وَبَعْدُ فَهٰذِهِ مُقَدِّمَةٌ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ

الاشراف وغيرهم ، وانما قيل آل فرعون لتصوره بصورة الاشراف (وصحبه) ويقال فيه أصحابه وصحابه وكل منها اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابى ، وهو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم بعد نبوّته في حياته مؤمنا ومات على ذلك ولو أعمى أو غير مميز أو ملكا أو جنيا على الأصح ،كما شملته من ، وهم أفضل من آل لاصحبة لهم ، وانما قدّم الآل لان الصلاة وردت عليهم بالنص ، وأما الصلاة على الصحب فبالقياس (أجمعين) أتى به تأكيدا ليفيد الاحاطة والشمول لجميع الآل والصحب من دون استثناء ففيه اشارة الى أن الصحابة كلهم عدول، وأن طعن الطاعن فى بعضهم غير مرضىّ ولا مقبول ، وأن آله صلى الله عليه وسلم مستحقون للصلاة عليهم تبعا له صلى الله عليه وسلم كما علمناه فى حديث «كيف نصلي عليك ؟ قال قولوا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد» ولم يقل آل محمد الاتقياء أو السالمين من المعاصى والتبعات أونحو ذلك ، فدل على أن ذلك حق لهم كيفما كانوا ، ولله درّ الامام الشافعي حيث يقول :

يا أهل بيت رسول الله حبكم ✱ فرض من الله فى القرآن أنزله
يكفيكمو من عظيم القدر أنكمو ✱ من لم يصل عليكم لا صلاة له

فظهر بهذا أنّ تارك الصلاة على الآل تارك لفضيلة عظيمة وسنة جسيمة (و بعد) هى كلمة يؤتى بها للانتقال من أسلوب فى الكلام الى أسلوب آخر والواو فى أوّلها نائبة عن أما الشرطية فلذا لزمت الفاء بعدها ، وقد يقال فيها أما بعد فتكون أما نائبة عن مهما الشرطية وفعلها و بعد ظرف ملازم للاضافة لكنه لما حذف المضاف اليه ونوى معناه بنيت على الضم : أى و بعد ما ذكر من الصلاة والسلام (فهذه) اشارة الى محسوس ان تأخرت الخطبة عن فراغ المقدّمة ، أو الى معقول ان تقدّمت عليه (مقدّمة) بكسر الدال بصيغة اسم الفاعل لأن معرفتها تجعل الشارع فى علم النحو على بصيرة فهى تقدمه على أقرانه ، و بفتح الدال فى لغة قليلة لأنها قدّمت أمام المقصود لتسهل للقاصد اليه المطالب ، وتهيئ له مايحتاج اليه من الفنّ فى المآرب ، شبهت بمقدمة الجيش التى تتقدّم أمامه لتهيّء له فى المحل الذى ينزله مايحتاج اليه ، وهذه المقدمة كذلك المشتغل بها قد يتوصل بها الى مطوّلات كتب الأعاريب ، و يدرك بها من مصطلح علم النحو مايرشده الى اعراب مشكل وايضاح معنى غريب (فى علم العربية) أى فى علم اللغة العربية ، وعلوم العربية اثنا عشر علما : علم اللغة ، وعلم التصريف ، وعلم النحو ، وعلم المعانى ، وعلم البيان ، وعلم البديع ، وعلم العروض ، وعلم القوافى ، وعلم قوانين الكتابة ، وعلم قوانين القراءة ، وعلم انشاء الرسائل والخطب ، وعلم المحاضرات ، ومنه التواريخ . والمراد بعلم العربية هنا علم النحو فقط اذ هذا الكتاب لايشتمل الا عليه فقط ، وهو أنفع العلوم العربية اذ به تدرك جميعا ، ومن ثم قال السيوطى: ان العلوم كلها مفتقرة اليه ✱ وعرّفوه بأنه لغة : القصد واصطلاحا : علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم اعرابا و بناء ، والمراد بالأصول المذكورة الاسم والفعل والحرف وأنواع الاعراب والعوامل والتوابع ونحو ذلك .

وفائدة هذا العلم معرفة صواب الكلام من خطئه ليحترز به عن الخطأ فى اللسان . وغايته الاستعانة على فهم معانى كلام الله ورسوله الموصل الى خيرى الدنيا والآخرة فلهذا وجبت معرفته

مُتَمِّمَةٌ لِمَسَائِلِ ٱلآجُرُّومِيَّةِ تَكُونُ وَاسِطَةً بَيْنَهَا وَبَيْنَ غَيْرِهَا مِنَ ٱلْمُطَوَّلَاتِ ، نَفَعَ ٱللهُ تَعَالَى بِهَا كَمَا نَفَعَ بِأَصْلِهَا فِي ٱلْحَيَاةِ وَبَعْدَ ٱلْمَمَاتِ إِنَّهُ قَرِيبٌ مُجِيبُ ٱلدَّعَوَاتِ

ليتوصل به الى معرفتهما ، والاولى تقديمه فى الطلب على سائر العلوم لأن الكلام بدون النحو لايفهم حق الفهم ، وقد لايفهم أصلا الا به . وسبب تسمية هذا العلم بالنحو ماروى أن عليا رضى الله عنه لما أشار على أبى الاسود الدؤلى أن يضعه قال له بعد أن علمه الاسم والفعل والحرف : الاسم ماأنبأ عن المسمى ، والفعل ماأنبأ عن حركة المسمى ، والحرف ماأنبأ عن معنى فى غيره ، والرفع للفاعل وما اشتبه به ، والنصب للمفعول وماحمل عليه ، والجر للمضاف ومايناسبه انح هذا النحو ياأبا الاسود ، فسمى بذلك تبركا بلفظ الواضع له (متممة) أى هذه المقدمة (لمسائل الآجرومية) نسبة للشيخ العلامة محمد بن محمد بن داود الصنهاجى ، ويقال له ابن آجروم بفتح الهمزة ممدودة ، والجيم المخففة ، وضم الراء المشددة ، معناه بلغة البربر الفقير المتصوّف كذا نقل بعضهم ضبطه عن خط الجمال المطيب . وقال ابن عنقاء انه بفتح همزة ممدودة فضم جيم وراء مشددة فسكون واو فميم ، وقد كثر حذف همزته فلا أدرى أهى لغة أم هو من تلعب الناس ، وهى كلمة أعجمية بلغة البربر معناها الفقير الصوفى على ماقيل لكنى لم أجد البرابرة يعرفون ذلك ولاحذف همزتها ، وإنما فى قبيلة البربر قبيلة تسمى بنى آجروم اهـ وعلى ماقاله فقول المصنف هنا الجرومية تقرأ بضم الجيم ، وعلى ضبط المطيب تقرأ بالفتح ، وفى بعض النسخ لمسائل الآجرومية فيقرأ بفتح الهمزة ممدودة وبضم الجيم وبتشديد الراء ، والجارى على الالسنة فتح الهمزة واسكان الجيم وضم الراء مخففا والكل واسع لأن الاسم الأعجمى قد يتعسر النطق به فيتوسع فيه مالايتوسع فى الاسم العربى ✡ ولد صاحب الآجرومية سنة اثنتين وسبعين وستمائة ، وتوفى بصفر سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة بمدينة فاس من بلاد المغرب (تكون) أى المتممة (واسطة بينها) أى بين الآجرومية (وبين غيرها من المطولات) من كتب النحو لاشتمالها على مايشتمل عليه أصلها من الفوائد فهى وان قصرت عن المطوّلات بصغر حجمها ، ولكنها تباريها بغزارة علمها ، ومطوّلات علم النحو غير محصورة ، ومن تتبع طبقات النحاة وجد شيئا كثيرا منها فى الطروس مسطورة ، ومن أنفعها شروح الألفية والتسهيل وشروح كافية ابن مالك وكافية ابن الحاجب ، ومن أحسنها وضعا وأغزرها علما مغنى اللبيب لابن هشام (نفع الله تعالى بها) أى بهذه المقدمة الطالب لها ، ومعنى النفع فى حقه سيأتى ونفع بها أيضا مؤلفها ، ومعنى النفع فى حقه فى الدنيا اشتغال الناس بها ، وفى الآخرة أن تكون سببا لحلوله فى دار النعيم (كما نفع) بفتح الفاء (بأصلها) يعنى به الآجرومية فان النفع بها مشاهد إذقلّ ماشرع طالب فى النحو الا ويبتدئ بها وتعود بركتها عليه فيسهل عليه بعد ذلك الأخذ فى غيرها (فى الحياة) متعلق بقوله نفع الله بها ، ومعنى نفع الطالب بها فى الحياة هو أن يلهمه الله الاعتناء بها ويمنّ عليه بادراك علم العربية بسببها (وبعد الممات) بالفوز بدار السلام (انه) أى الله (قريب) أى بعلمه ممن سأله ودعاه لقوله تعالى ـ واذاسألك عبادى عنى فانى قريب ـ أما القرب بالذات فمحال فى حقه تعالى (مجيب الدعوات) أى دعوات الداعى قال صلى الله عليه وسلم « مامن رجل يدعو بدعاء الا استجيب له فاما أن يعجل له فى الدنيا ، واما

الكلام

اَلْكَلَامُ : هُوَ اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ الْمُفِيدُ بِالْوَضْعِ ، وَأَقَلُّ مَا يَتَأَلَّفُ مِنِ اسْمَيْنِ : نَحْوُ زَيْدٌ قَائِمٌ

أن يؤخره له فى الآخرة ، واما أن يكفر عنه من ذنوبه بمقدار مادعا مالم يدع باثم أوقطيعة رحم أو يستعجل ، قالوا يارسول الله وكيف يستعجل ؟ قال يقول دعوت فما استجاب » أخرجه الترمذى . وقال حديث غريب * (الكلام) أى المصطلح عليه فى عرف النحاة فأل فيه للعهد وهى عوض عن مضاف اليه محذوف تقديره كلام النحويين كما قال ابن مالك رحمه الله فى الخلاصة الألفية * كلامنا لفظ مفيد كاستقم * وقال العمريطى رحمه الله تعالى * كلامهم لفظ مفيد مسند * (هو) أى الكلام يطلق فى اللغة على الكلام النفسى الخالى عن الحرف والصوت كقول الأخطل :

ان الكلام لفى الفؤاد و إنما * جعل اللسان على الفؤاد دليلا

وعلى اللفظ مطلقا أى أفاد أولم يفد ولومهملا لامعنى له ، وعلى الخط والاشارة ولسان الحال ، وكل ما أفهم المقصود كالعقد والنصب ، وهو حقيقة لغوية فيها جميعا على الأظهر ، وفى اصطلاح النحاة ماجمع قيودا أربعة ، وهى التى أشار اليها المصنف بقوله (اللفظ) : أى الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية التى أولها الألف وآخرها الياء حقيقة كان الاشتمال كزيد أوحكما كالمضمر المستتر فى فعل أمر الواحد ، نحو قم فانه فى حكم الملفوظ حقيقة ، وهذا هو معنى اللفظ اصطلاحا ، وأما فى اللغة فهو الطرح والرمى كقولهم : أكلت التمرة ولفظت بالنواة (المركب) من كلمتين فأكثر تركيبا اسناديا (المفيد) : أى المفهم معنى يحسن سكوت المتكلم عليه بحيث لايبقى للسامع انتظار مقيد به فلا يضرّ احتياجه الى المتعلقات من المفاعيل ونحوها (بالوضع) : أى المفيد بالقصد ، وهو أن يقصد المتكلم بما يلفظ به افادة السامع فهذه قيود أربعه متى وجدت وجد الكلام النحوى ، وحيث انتفت أوانتفى واحد منها انتفى الكلام النحوى ، فخرج بالقيد الأوّل وهو اللفظ الخط والاشارة ونحوهما مما سبق فى الكلام اللغوى مما ليس بلفظ وهو مفيد ، وخرج بالقيد الثانى وهو المركب المفرد كزيد ، والمركب غير الاسنادى كالمركب الاضافى نحو عبدالله ، والمزجى كبعلبك ، والاسنادى المسمى به كتأبط شرا لقب لرجل ، وخرج بالقيد الثالث وهو المفيد مالا يفهم معنى يحسن سكوت المتكلم عليه كجملة الصلة والصفة والحال والخبر ، وجملة الشرط والقسم وحدها ، وجملة الجواب وحدها لأن الفائدة انما تحصل بمجموع الجملتين فنحو ان قام زيد لايسمى كلاما لعدم حصول الفائدة ويسمى كلما بفتح الكاف وكسر اللام كما سيأتى ، وخرج بالقيد الرابع وهو الوضع : أى القصد اللفظ غير المقصود كالصادر من النائم والساهى والسكران ، فالخارج بالقيود المذكورة لايسمى كلاما فى اصطلاح النحاة ، ودخل فى الحدّ المعلوم بالضرورة كالسماء فوقنا والأرض تحتنا والنار حارّة (وأقلّ مايتألف) : أى يتركب الكلام (من اسمين نحو زيد قائم) فانهما اسمان : الأوّل مبتدأ ، والثانى خبر * وقد يقال فى قائم ضمير مستتر فاعل به لأنه اسم فاعل فيصير المثال مما تركب فيه الكلام من ثلاثة أسماء فكيف جعله المصنف مثالا لما يتركب من اسمين * ويجاب بأن الوصف كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مع مرفوعه المستتر كالاسم المفرد ، ولهذا لايبرز فى التثنية والجمع بخلاف نحو قم ونقوم ، فان الضمير فيه كلمة برأسها بدليل أنه يبرز فى التثنية

أوْمِنْ فِعْلٍ وَٱسْمٍ نَحْوُ قَامَ زَيْدٌ * وَٱلْكَلِمَةُ قَوْلٌ مُفْرَدٌ، وَهِيَ ٱسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ

والجمع (أو من فعل واسم) ظاهرين (نحو قام زيد) أو مقدّرين كالمقدر بعد نحو نعم جوابا لمن قال هل قام زيد: أى نعم قام زيد، أو مقدّرا أحدهما فقط نحو قم، وانما لم يتألف من فعلين ولا من حرفين ولا من حرف واسم ولا من فعل وحرف لأن الكلام لايتحقق بدون الاسناد، وهو نسبة حكم الى اسم إيجابا أوسلبا كقام زيد وما زيد قائما، والاسناد يقتضى مسندا ومسندا اليه لكونه نسبة بينهما وهما لا يكونان الا اسمين، أو اسما وفعلا، وقد أشار المصنف بقوله، وأقلّ مايتألف الخ الى نفى ائتلاف الكلام من أقلّ مما ذكر مع فهم جواز تحصيله بأكثر بطريق الأولى، فقد يتألف من فعل واسمين نحو كان زيد قائما، ومن فعل وثلاثة أسماء نحو ظننت زيدا قائما، ومن فعل وأربعة أسماء نحو أعلمت زيدا عمرا قائما، ومن فعل القسم وجوابه نحو أقسم بالله ان زيدا قائم، أوالشرط وجوابه نحو ان قام زيد قمت * فان قيل المنادى فى نحو يازيد تحصل به الفائدة ولم يتألف مما ذكر بل هو مؤلف من حرف واسم * أجيب بأنه مؤلف من فعل واسمين لأن تقديره أنادى زيدا فيانائبة مناب الفعل لغرض الانشاء (والكلمة) بفتح الكاف وكسر اللام هذا هو الأفصح، ويجوز فيها فتح الكاف وكسرها مع سكون اللام فيهما وتطلق لغة على الكلام المفيد كقوله صلى الله عليه وسلم أصدق كلمة قالها العرب كلمة لبيد:

* ألا كل شئ ماخلا الله باطل * وعلى كل مادلّ على معنى وليس بلفظ، وفى الاصطلاح (قول) وهو اللفظ الدالّ على معنى كزيد فما لم يدلّ على معنى كاللفظ المهمل نحو ديز فانه لايسمى قولا، وبهذا يعلم أن اللفظ أعمّ من القول (مفرد) وهو مالا يدلّ جزؤه على جزء معناه كرجل فان كلا من أجزائه: أى حروفه الثلاثة اذا أفرد لايدلّ على شئ مما دلت عليه جملته، فخرج المركب وهو مايدلّ كل واحد من جزءيه على بعض معناه نحو غلام زيد فانك لو فككته لكان كل واحد من جزءيه دالا على جزء المعنى الذى دلت عليه جملة غلام زيد، وذلك لأن غلام زيد دالّ على منسوب ومنسوب اليه فاذا فككته دلّ غلام على المنسوب ودلّ زيد على المنسوب اليه (وهى): أى الكلمة ثلاثة أنواع (اسم وفعل وحرف) لارابع لها فهى منحصرة فيها كما يفيده سكوتهم على ذلك فى مقام البيان، ولوكان ثمّ نوع رابع لعثر عليه أئمة هذا الشأن. والاسم كلمة دلت على معنى فى نفسها غيرمقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، سمى بذلك لسموّه: أى علوّه على أخويه لاستغنائه عنهما وافتقارهما اليه، ومن ثمة قدم عليهما، وقيل من الوسم وهو العلامة لأنه علامة على مسماه. والفعل كلمة دلت على معنى فى نفسها واقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة وهى، الحال نحو يقوم، والاستقبال نحو قم، والماضى نحو قام، سمى بذلك لدلالته على التضمن بالفعل اللغوى وهو الحدث لمشابهته له، فان له مصدرا وهو المصدر الاصطلاحى: كما أن للحدث مصدرا وهو الفاعل والحرف كلمة لم تدلّ على معنى فى نفسها بل فى غيرها ولم تقترن بزمن، سمى بذلك لوقوعه حرفا: أى طرفا من حيث انه لايدلّ على معنى فى نفسه، وأنه لايقع عمدة فى الكلام بخلافهما فيهما، وكل من الثلاثة يصح اطلاق اسم الكلمة عليه، وواو العطف وان كانت لمطلق الجمع الا أنها لاتقتضى أن تكون الكلمة مجموع الثلاثة لأنه ليس مرادهم بأنها للجمع أن المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا فى حال واحد، بل المراد أنهما يجتمعان فى كونهما محكوما عليهما بالنسبة التى تضمنتها

جاءَ لِمَعْنَى ، فَالاِسْمُ يُعْرَفُ بِالإِسْنَادِ إِلَيْهِ

الجملة التى قبل المعطوف عليه . وقوله (جاء لمعنى) قيد به الحرف لاخراج حروف التهجى فليس كل واحد منها كلمة لعدم دلالته على معنى ، وقد عدل المصنف عن عبارة أصله بجعله الثلاثة أقساما للكلمة لا للكلام لأنه لا يصح جعلها أقساما له لأن التقسيم إما قسمة الكلى الى جزئياته بأن كانت ماهية المقسوم قد توجد من جميع أقسامه ، وقد توجد من بعضها فيصح اطلاق اسم المقسوم على كل واحد من أقسامه بأن يجعل كل قسم منها مبتدأ مخبرا عنه بالمقسوم كقولك ، الاسم كلمة ، والفعل كلمة ، والحرف كلمة ، واما قسمة الكل الى أجزائه بأن كانت ماهية المقسوم لا توجد الا بوجود جميع أقسامه معا فلا يصح فيه اطلاق اسم المقسوم على كل واحد من أقسامه ، كقوله السكنجبين عسل وخل وماء فانه لا يصح أن يقال العسل سكنجبين والماء سكنجبين لأن ماهية السكنجبين لا تقوم الا بالثلاثة معا بحيث انه اذا انتفى واحد منها انتفى كونه سكنجبينا ، وعلى كلا القسمين لا يصح جعل هذه الثلاثة أقساما للكلام ، أما على قسمة الكلى الى جزئياته فانه لا يصح أن يقال الاسم كلام أو الفعل كلام أو الحرف كلام ، وأما على قسمة الكل الى أجزائه فانه يقتضى أن نحو قام زيد وزيد قائم ليس بكلام لانتفاء الحرف فى الأول والحرف والفعل فى الثانى وأنه ليس الكلام الا نحو قد قام زيد لاشتماله على اسم وفعل وحرف وليس كذلك ، فان ماهية الكلام توجد من الأسماء فقط ، ومنها ومن الأفعال كما تقدم .

[تنبيه] ذكر المصنف حد الكلام والكلمة ولم يذكر حد الكلم ، وقد ذكره ابن مالك بقوله * واسم وفعل ثم حرف الكلم * . قال ابن عنقاء فهذا حده فى الاصطلاح ، والصحيح أنه اسم جنس جمعى للكلمة لا جمع لها ، وأنه يطلق على الثلاثة فصاعدا وان لم يفهم معنى يحسن السكوت عليه ، فبينه و بين الكلام عموم وخصوص من وجه فنحو قام زيد كلام فقط ونحو ان قام زيد كلم فقط ، ونحو قد قام زيد كلام وكلم * ثم شرع المصنف فى ذكر مايميز به كل واحد من الثلاثة عن قسيميه ، فقال (فالاسم يعرف) : أى يميز عن الفعل والحرف بعلامات كثيرة أوصلها بعضهم الى ثلاثين علامة ، وذكر المصنف منها خمس علامات (بالأسناد اليه) : أى اسناد شئ اليه . قال ابن هشام فى شرح الشذور وهو أن ينسب اليه ماتتم به الفائدة سواء كان المنسوب فعلا كقام زيد فقام فعل مسند وزيد مسند اليه ، أو اسما نحو زيد أخوك فالأخ اسم مسند وزيد مسند اليه ، أو جملة نحو أنا قمت فقام فعل مسند الى التاء ، وقام والتاء جملة مسندة الى أنا . وقال ابن عنقاء الاسناد أن ينسب اليه بعض الأحكام كنسبة البيع والتزويج الى تاء بعتك وزوجتك فلانة ، والايمان الى أنا نحو أنا مؤمن . وهذه العلامة أنفع علامات الاسم ، وبه استدل على اسمية التاء من قولك ضربت بضم التاء أو فتحها أو كسرها ، وعلى اسمية ما فى قوله تعالى ـ ماعندكم ينفد وماعندالله باق ـ لنسبة النفاد والبقاء اليها ، وعلى اسمية حتى ، وقال فى نحو قولك حتى حرف جر ، وقال فعل ماض لنسبة الحرفية الى الأول ، والفعلية الى الثانى ، وانما يكون الأول حرفا ، والثانى فعلا اذا استعمل كل منهما فيما وضع له نحو ـ حتى مطلع الفجر ـ وقال رجلان ـ وأما فى نحو حتى حرف جر ، وقال فعل ماض فانهما اسمان معربان اعرابا تقديريا منع من ظهور الحركة فيهما

وَبِالْخَفْضِ ، وَبِالتَّنْوِينِ

اشتغال آخرهما بحركة الحكاية خلافا لابن الحاجب فانه يجعلهما مبنيين ومثالهما نظائرهما نحو قولك رب حرف جر ، وأن حرف مصدرى ونصب ونحوذلك ، وانما خص الاسناداليه بالاسم لأن الفعل وضع ليكون مسندا فقط ، ولا يرد نحوقولهم : تسمع بالمعيدى خير من أن تراه ، لأنه على حذف أن المصدرية فخبر خبر عن المصدر المنسبك من أن المحذوفة والفعل ، أو أن الفعل المذكور نزل منزلة المصدر وهو سماعك فأخبرعنه كما يخبر عن المصدر (وبالخفض) ويعبر البصريون عنه بالجر ، وهو مايحدثه عامل الخفض فى آخر الكلمة من كسرة أوما ناب عنها كالفتحة فيما لاينصرف ، والياء فى الجمع الصحيح والمثنى والأسماء الخمسة ، واختص بالاسم لكونه علامة للمضاف اليه ، والمضاف اليه لا يكون الا اسما لأنه فى المعنى محكوم عليه ، والمحكوم عليه لا يكون الا اسما ، ولأن الأصل فى الاعراب هوالاسم ، وانما أعرب المضارع لشبهه به فأرادوا تمييز الأصل وهوالاسم بالجر لئلايتساوى الاصل والفرع (وبالتنوين) وهو نون زائدة ساكنة تتبع آخر الاسم لفظا وتفارقه خطا وهوعشرة أقسام : تنوين تمكين ، وتنوين تنكير ، وتنوين عوض ، وتنوين مقابلة ، وتنوين ضرورة ، وتنوين زيادة ، وتنوين تكثير ، وسماه بعضهم تنوين الهمزة ، وتنوين حكاية ، وتنوين ترنم ، وتنوين غال ، فأما الثمانية فاختصاصها بالاسم ظاهر لما أن واحدا منها لا يكون فى الفعل ، وأما الأخيران فتسميتها تنوينا مجاز : كما جزم به الفاكهى تبعا لجمع محققين لعدم اختصاصهما بالاسم ولثبوتها خطا ✲ ثم تنوين التمكين ، ويسمى تنوين الصرف وهواللاحق للأسماء المعربة المنصرفة سمى بذلك لأنه يدل على مكانة الاسم ورسوخ قدمه فى الاسمية والاعراب ، فلم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف ✲ وتنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية للفرق بين معرفتها ونكرتها نحو مررت بسيبويه ، فان كسرت الهاء من غير تنوين كان معرفة علما على الامام المشهور فى العربية ، وان نونته كان نكرة ، وكان المراد حينئذ شخصا ممن يسمى بهذا الاسم ، وكذلك نحو صه ومه ونحوهما من أسماء الأفعال والأصوات فانها تنون للفرق بين المبهم منها والمعين ✲ وتنوين العوض وهو اللاحق لآخر الاسم المضاف عوضا عن المضاف اليه سواء كان المضاف اليه حرفا نحو جوار وغواش أو اسما ككل وبعض أو جملة نحو ــ وأنتم حينئذ تنظرون ــ يومئذ تحدث أخبارها ــ : أى حين إذ بلغت الروح الحلقوم ، ويوم إذ زلزلت الأرض وأخرجت أثقالها ✲ وتنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم فى مقابلة نون جمع المذكر السالم ✲ وتنوين الضرورة وهو اللاحق للمنادى المبنى سواء كان باقيا على ضمه كقول الشاعر :

سلام الله يامطر عليها ✲ وليس عليك يامطر السلام

أو منصوبا كقول الشاعر ✲ ياعديا لقد وقتك الأواقى ✲ وتنوين الزيادة ، ويسمى تنوين المناسبة وهو اللاحق لغير المنصرف كقراءة نافع ــ سلاسلا وأغلالا ــ بتنوين سلاسلا مع أنه على صيغة منتهى الجموع فهو فى حال تنوينه على صورة المنصرف ، وليس بمنصرف حقيقة لأنه باق على منع صرفه وتنوين التكثير المسمى أيضا بتنوين الهمز وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية لقصد التكثير نحو هؤلاء قومك بتنوين همزة آخره ✲ وتنوين الحكاية وهو اللاحق لبعض

وبدخول

وَبِدُخُولِ ٱلْأَلِفِ وَٱللَّامِ وَحُرُوفِ ٱلْخَفْضِ * وَٱلْفِعْلُ يُعْرَفُ بِقَدْ

الأمثلة الموزون بها كقولك مضراب وزن مفعال وضاربة وزن فاعلة ففعال وفاعلة ممنوعان من الصرف لعلمية الجنس والتأنيث حقهما أن لاينوّنا ، وانما نونا لمجرد حكاية موزونهما * وتنوين الترنم وهو اللاحق للقوافى المطلقة التى آخرها ألف الاطلاق نحو قول الشاعر :

أقلى اللوم عاذل والعتابن * وقولى ان أصبت لقد أصابن

أصله العتابا وأصابا بألف الاطلاق * وتنوين الغالى وهو اللاحق للقوافى المقيدة التى آخرها حرف صحيح ساكن كقول الشاعر * وقاتم الأعماق خاوى المخترقن * وسمى غاليا لمجاوزته الحد بكسر وزن الشعر ، وقداستوفيت أقسام التنوين بأمثلتها تكميلا للفائدة ، والا فالفاكهى اقتصر فى شرحه على ذكر الأربعة : الأول منها ، وكذا محمد بن أبى بكر الحبيصى الكرمانى اقتصر على الأربعة الاول للاتفاق على أنها هى المختصة بالاسم دون ماعداها من بقية الأقسام فانه مختلف فى اختصاص الاسم به ولكن الأصح اختصاص ماعدا الأخيرين كما مرّ (وبدخول الألف واللام) : أى بقبول دخولها عليه من أوّله سواء كانت معرّفة كالداخلة على نكرة كالرجل والغلام أم زائدة كقوله * رأيت الوليد بن اليزيد مباركا * أم موصولة كالضارب والمضروب ، ولا تدخل الموصولة على الفعل الا فى ضرورة الشعر خلافا لابن مالك . قاله الفاكهى : وخالفه ابن عنقاء . قال من علامات الاسم أل بأقسامها الآتية الا الموصولة على الأصح ، واختصت بالأسماء لكونها لتعيين المحكوم عليه ، وذلك انما هو الاسم لاغير ، ومثل الألف واللام ماناب عنها وهو أم فى لغة بعض العرب كقول الشاعر :

ذاك حبيبى وذو يواصلنى * يرمى ورائى بامقوس وامسلمه

ثم اعلم ان التعبير بأل وأم هو الذى ينبغى لان اللفظ الثنائى فأكثر يجب فيه ذلك فلا يقال فى هل الهاء واللام ولكن لما كثر الخلاف فى أداة التعريف ماهى فقيل أل وهمزتها قطع وصلت للتخفيف وعليه الخليل ، وقيل أل وهمزتها وصل وعليه سيبويه ، وقيل هى اللام وحدها والهمزة زائدة وعليه الجهور ، وقيل الهمزة وحدها وعليه المبرد ساغ للمصنف التعبير عنها بالألف واللام ولايجوز ذلك فى غيرها كراهية الاطالة . قال ابن هشام فى المغنى قولهم أل أقيس من قولهم الألف واللام وقد استعمل التعبير بهما الخليل وسيبويه انتهى . وكذا قال المراد فى الجنى الدانى (وحروف الخفض) أى ويعرف الاسم أيضا بدخول حرف من حروف الخفض عليه من أوله نحو من البيت الى المسجد ونحو عجبت من أن قت فأن قت وان كان فى الظاهر ليس باسم لكنه فى التقدير اسم لانه فى معنى قيامك ، وانما اختصت حروف الخفض بالاسم لانها وضعت لتجرّ الى الاسماء معانى الأفعال التى لاتتعدى بنفسها فامتنع أن تدخل الاعلى الاسم بعد مجىء فعل لفظا نحو مررت بزيد أوتقديرا نحو بسم الله الرحمن الرحيم : أى ابتدىء ﴿ والفعل يعرف﴾ أى يميز عن قسيميه بعلامات كثيرة ذكر المصنف تبعا لأصله منها ثلاثا وليس فى الثلاث المذكورة ماهو علامة لفعل الأمر جريا على طريقة الكوفيين من أن الفعل قسمان ماض ومضارع وأن الأمر داخل فى المضارع لانه منقطع منه بدليل أنه يبنى على مايعرب به مضارعه (بقد) وهى علامة مشتركة تارة تدخل على الماضى

وَالسِّينِ وَسَوْفَ وَتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ مَاضٍ وَيُعْرَفُ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ نَحْوَ قَامَتْ وَقَعَدَتْ وَمِنْهُ نِعْمَ وَبِئْسَ

لافادة تقريبه من الحال نحو قدقامت الصلاة أوتحقيقه نحو ونعلم أن قد صدقتنا وتارة على المضارع لافادة التحقيق نحو قد يعلم الله أوالتقليل نحو ان الكذوب قد يصدق ، ووجه اختصاصها بالأفعال أن هذه المعانى مختصة بالأفعال فلايتصوّر وجودها فى غيرها (والسين وسوف) ويختصان بالمضارع لتخليصه للاستقبال نحو سيقوم وسوف يقوم ، وانما اختصاصه لانهما وضعا لتأخير معنى الفعل من الحال الى الاستقبال ، قال الفا كهى وفى سوف زيادة تأخير وتنفيس لأن كثرة الحروف تدل على زيادة المعنى ، وقال ابن عنقاء ليس التنفيس بالسين كالتنفيس بسوف بل أقل خلافا لابن هشام (وتاء التأنيث الساكنة) وضعا وهذه خاصة بالماضى لدلالتها على تأنيث الفاعل نحو قامت هند وقد تكسر لالتقاء الساكنين كقالت امرأة العزيز واحترز بالساكنة عن المتحركة أصالة فانها تلحق الأسماء كقائمة وفاطمة وقد تدخل تاء التأنيث فى بعض الحروف نحو ربت وثمت ولات وهى فيها لمجرد تأنيث اللفظ ، ثم التى تدخل على لات تكون مفتوحة والتى تدخل على رب وثم يجوز فتحها واسكانها (وهو) أى الفعل (ثلاثة أنواع) عند البصريين ونوعان عند الكوفيين باسقاط الأمر كما سبق قريبا وانما كانت الأفعال ثلاثة لان الفعل الذى هو الحدث اما متقدم عن زمن الاخبار أومقارن له أومتأخر عنه ، فالأول هو الماضى ، والثانى هو المضارع ، والثالث هو الامر (ماض) أصله ماضى حذفت منه الياء وعوّض عنها التنوين وهو مادل على حدث وجد فى الزمان الماضى وضعا ، احترزوا بهذا عما قديعرض له مما يصرفه للحال كصيغ العقود نحو بعت ووهبت ونحوهما والنفى بليس وما ، وقدمه لمجيئه على الاصل وهو البناء اجماعا ، ولم يتبعه بالامر مراعاة لقول الكوفيين ان أصله المضارع والأصل مقدم على الفرع (ويعرف) أى يميز عن المضارع والامر (بتاء التأنيث الساكنة) الدالة على تأنيث ماأسند اليه الفعل وهى أنفع علاماته لانها تلحق المتصرف منه (نحو قامت وقعدت) مثل بذلك لصورة الفعل بعد دخولها عليه وهو أولى من أن يقول نحو قام وقعد وتلحق الفعل الجامد وهو المذكور فى قوله (ومنه) أى ومن الفعل الماضى (نعم وبئس) لقبولهما التاء المذكورة نحو نعمت المرأة هند وبئست المرأة حمّالة الحطب ولاتصال ضمير الرفع بهما فى لغة حكاها الكسائى عن بعض العرب كنعما رجلين ونعموا رجالا ونعمن نساء ، ونعم موضوع للمدح وبئس موضوع للذم ، وقديقال فى نعم نعما بكسر النون والعين كقوله تعالى ـ ان الله نعما يعظكم به ـ وفى بئس بيس بسكون الياء وفتح السين وهما فعلان على الأصح ولضعفهما لم يتصرفا تصرف الأفعال فلايأتى منهما المضارع ولا الامر لانهما أزيلا عن موضوعهما وذلك لان نعم منقول من قولك نعم الرجل اذا أصاب نعمة وبئس منقول من قولك بئس الرجل اذا أصاب بؤسا فنقلا الى الثناء والذم فشابها الحروف فلم يتصرفا ، ولا يعملان فى المعارف الافيما عرف بالألف واللام وما أضيف الى المعرّف بهما وتنصب النكرة معهما على التمييز تقول نعم الرجل زيد واعرابه نعم فعل ماض من أفعال المدح الرجل فاعل مرفوع وعلامة الرفع فيه ضم آخره وجملة الفعل والفاعل فى محل الرفع خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر مخصوص بالمدح وان شئت جعلت زيد خبر مبتدأ محذوف

وجوبا تقديره هو زيد وتقول بئس الرجل زيد وإعرابه بئس فعل ماض من أفعال الذم الرجل فاعل وجملة الفعل والفاعل خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر مخصوص بالذم وان شئت أعربت زيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا تقديره هو زيد وتقول فى اعراب مادخلت عليه تاء التأنيث مثل ماقلت فى اعراب المثالين المذكورين غير أنك تقول نعم فعل ماض والتاء علامة التأنيث فان قدمت المخصوص بالذم أو المدح بان قلت زيد بئس الرجل أو زيد نعم الرجل فترفع زيد بالابتداء وجملة نعم الرجل خبره والرجل حينئذ فى موضع المضمر العائد على زيد ولكنه جاء مظهرا فان جاء بعدهما نكرة قلت نعم رجلا زيد و بئس رجلا زيد بنصب النكرة على التمييز وفى نعم و بئس ضمير مرفوع فاعل بنعم و ببئس وهو عائد على رجلا المنصوب والتقدير نعم الرجل رجلا زيد واذا كان فاعلهما مؤنثا فان شئت ألحقت بهما تاء التأنيث نحو نعمت المرأة هند و بئست المرأة حمالة الحطب ومنه قول الشاعر :

نعمت جزاء المتقين الجنه ✻ دار الأمانى والمنى والمنه

وان شئت حذفتها لأنهما لما لم يتصرفا أجازوا فيهما التذكير والتأنيث . قال ابن مالك فى الخلاصة الألفية :

والحذف فى نعم الفتاة استحسنوا ✻ لان قصد الجنس فيه بين

وقد سمع من بعض العرب دخول حرف الجر عليهما كقول بعضهم : وقد بشر ببنت والله ماهى بنعم الولد ، وقول الآخر نعم السير على بئس العير . وأجيب عنه بأن حرف الجر فى الحقيقة انما دخل على اسم محذوف والتقدير ماهى بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير (وليس وعسى) أى ومن الفعل الماضى أيضا عسى وليس (على الأصح) لقبولهما التاء الساكنة أيضا نحو عست هند أن تفلح وليست مفلحة ولاتصالهما بضمير الرفع نحو ـ ليسوا سواء ، لست عليكم بوكيل ، فهل عسيتم ان توليتم ـ وهما فعلان غير متصرفين كنعم و بئس ولذا توقفت افادة معناهما على خبرهما واعراب المثال الأول عسى فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر والتاء علامة التأنيث هند اسمها وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره ، أن حرف مصدر ونصب ، تفلح فعل مضارع منصوب بان وعلامة نصبه فتح آخره والمصدر المنسبك من أن ومابعدها منصوب على أنه خبر عسى وعبارة الخبيصى فى شرح الكافية فى الكلام على عسى زيد أن يقوم زيد هنا اسمها وأن مع المضارع فى محل النصب بخبريتها وهى ههنا بمعنى قارب أى قارب زيد القيام انتهى . وعلى هذا فقول بعضهم يلزم من دخول أن على نحو عسى وحرى كون الحدث خبرا عن الذات لان أن مع الفعل فى تأويل مصدر فيصير التقدير عسى زيد القيام والحدث لا يكون خبرا عن الذات اذ لايقال زيد القيام ويقال فى الجواب عنه ان عسى حينئذ بمعنى قارب والتقدير قارب زيد القيام ، وهذا الجواب أحسن من قول من قال أن هنا زائدة لامصدرية لانه فاسد من حيث انها نصبت الفعل ، ومن قول ابن هشام فى المغنى فرق بين المصدر ومايؤول به أى فالمصدر لايخبر به عن الذات وأما المؤول بالمصدر كخبر عسى فانه يخبر به عن الذات لأن فى ذلك بعدا من حيث انهم لم يفرقوا بينهما فى موطن وان كان قد ارتضى ماقاله ابن هشام الشريف الجرجانى والمنلا عصام الدين ومن قول ابن هشام

وَمُضَارِعٌ وَيُعْرَفُ بِدُخُولِ لَمْ عَلَيْهِ نَحْوَ لَمْ يَقُمْ وَلَا بُدَّ فِي أَوَّلِهِ مِنْ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ وَهِيَ الْهَمْزَةُ وَالنُّونُ وَالْيَاءُ وَالتَّاءُ يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ نَأَيْتُ

أيضا فى شرح اللمحة وألطف مايقال فى الجواب مارأيته بخط بعض طلبة ابن مالك ونقله عنه وهو أن يقدر الاخبار بالفعل مجردا عن أن ، ثم لما صح الأخبار به جئ بان لتفيد الترجى لالتفيد السبك انتهى . لأن هذا خلاف ماعرف من حالها ، ومن قول بعض المحققين فى ذلك ان تقدير المصدر على تقدير مضاف أى قبل الاسم أى عسى أمر زيد القيام أوقبل الخبر أى عسى زيد صاحب القيام كقوله تعالى ـ ولكن البر من آمن ـ أى ولكن صاحب البر أولكن البر بر من آمن اهـ لأن الدماميني اعترضه بان فيه تكلفا فهو بعيد ، ومن قول المنلا عصام الدين المصدر الحاصل فى تأويل الوصف فاذا أوّلنا عسى زيد أن يقوم بقولنا عسى زيد القيام فهو فى معنى عسى زيد قائما قال ويرجحه ماجاء من قولهم عسيت صائما و يكون من باب زيد عدل ومثله قوله تعالى ـ وما كان هذا القرآن أن يفترى ـ اهـ لأن الاخبار بالمصدر الذى هو فى تأويل الوصف الأصح أنه سماعى (ومضارع) وهو مادل على معنى مقترن بأحد زمنى الحال نحو يقوم والاستقبال نحو سيقوم ، ولايتعين لأحدهما الابقرينة فعند التجرد عنها يكون محتملا لهما ، فيتعين للاستقبال اذا دخلت عليه السين أوسوف أولا النافية أوأدوات الشرط أوأدوات النصب أوالترجى أولو المصدرية ، ويتعين للحال اذا اقترن بنحو الآن أوالساعة أوآنفا ، أو بلام الابتداء نحو ليقوم زيد ، أو بالنفى بليس أوان أوما ، وقد يكون معناه ماضيا وذلك مع لم ولما ولولا الامتناعية ، سمى مضارعا لمضارعته أى مشابهته الاسم من حيث ان كلا منهما تعرض له معان يفتقر فى التمييز بينها الى الاعراب (ويعرف) أى يميز عن الماضى والأمر (بدخول لم عليه) بأن يقع بعدها من غير فصل (نحو لم يقم) وهذه العلامة أنفع العلامات للفعل المضارع فلذا اقتصر عليها ، وقدم أنه يميز أيضا بدخول حرف التنفيس عليه ، فان دلت الكلمة على معنى المضارع ولم يقبل لم فهى اسم اما لوصف كضارب واما لفعل كأوّه بمعنى أتوجع أوأف بمعنى أتضجر (ولابد فى أوّله من احدى الزوائد الأربع) سميت بذلك لانها مزيدة على الماضى الذى هو الأصل وقد صار هذا الاسم علما بالغلبة عليها فلاينصرف عند الاطلاق الااليها وتسمى بأحرف المضارعة أى المشابهة لأن زيادتها على الفعل الماضى يكتسب شبها من الاسم فيعرب لأنه بها يوازن اسم الفاعل كيضرب فانه موازن لضارب ويخرج فانه موازن لخارج من حيث الحركات والسكنات (وهى الهمزة) الدالة على المتكلم وحده كأقوم (والنون) الدالة على المتكلم المحدث عن نفسه وغيره معا أوالمعظم نفسه كنقوم (والياء) المثناة من تحت الدالة على المذكر الغائب مطلقا كيقوم ويقومان ويقومون ، وعلى الأناث نحو يقمن (والتاء) المثناة من فوق الدالة على المخاطب مطلقا كتقوم وتقومان وتقومون وتقمن ، وعلى الغائبة كهند تقوم ، والغائبتين كالهندان تقومان (يجمعها) : أى يجمع تلك الزوائد الأربع (قولك نأيت) بمعنى بعدت أو أنيت بمعنى أدركت أو أتين أو نأتى ، فكل كلمة من هذه تجمع الحروف الزوائد ، وانما زادها فرقا بينه وبين الماضى فلا تحصل صيغة المضارع بدونها ، ولم يجعل المصنف هذه الحروف علامة للمضارع لأنها قدتوجد فى أوّل الماضى كأكرمت زيدا وتعلمت المسئلة ونرجست الدواء اذا وضعت فيه نرجسا ويرنأت الشيب

ويضم

وَيُضَمُّ أَوَّلُهُ إِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ كَدَحْرَجَ يُدَحْرِجُ ، وَأَكْرَمَ يُكْرِمُ وَفَرَّجَ يُفَرِّجُ وَقَاتَلَ يُقَاتِلُ . وَيُفْتَحُ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ نَحْوُ : نَصَرَ يَنْصُرُ ، وَانْطَلَقَ يَنْطَلِقُ ، وَاسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ ، وَأَمْرٌ وَيُعْرَفُ بِدَلَالَتِهِ عَلَى الطَّلَبِ وَقَبُولِهِ يَاءَ الْمُخَاطَبَةِ نَحْوَ : قُومِي وَاضْرِبِي

اذا خضبته بالبرنا : وهوالحناء ، وانما ذكرها تمهيدا لقوله (ويضمّ أوّله) : أى المضارع اجماعا : أى ينطق بحرف المضارعة منه مضموما (ان كان ماضيه على أربعة أحرف) ولا فرق فى ذلك بين ماحروف ماضيه كلها أصول (كدحرج) فانه ماض أصلى الحروف وزنه فعلل فتقول فى مضارعه (يدحرج) بضمّ أوّله ، وفى القاموس تدحرج : أى تتابع فى حدور ، والمدحرج المدوّر انتهى ، أو بعضها أصلىّ وبعضها زائد (و) ذلك نحو (أكرم) فان الهمزة فيه زائدة بدليل أنها تحذف فى المضارع فتقول فيه (يكرم) بضمّ أوّله ولو جاء على الأصل لقيل فيه يؤكرم (و) مما بعض حروفه زائد نحو (فرج) بتشديد الراء بعدها جيم فتقول فى مضارعه (يفرج) بضمّ أوّله لزيادة تكرير عين الكلمة : أى الراء فى ماضيه (و) نحو (قاتل) مفتوح التاء ، فانك تقول فى مضارعه (يقاتل) بضمّ أوّله لزيادة الألف فى ماضيه (ويفتح) : أى أوّل المضارع وجوبا على الأصل للخفة والضمّ فى الرباعى للالتباس بغيره وتخصيصه لتعادل قلة الرّباعى ثقل الضمة وكثرة غيره خفة الفتحة (فيما سوى ذلك) : أى فيما سوى المضارع الذى ماضيه رباعى بأن كان ثلاثيا (نحو نصر) فتقول فى مضارعه (ينصر) بفتح أوّله أو خماسيا (و) ذلك نحو (انطلق) فتقول فى مضارعه (ينطلق) بفتح أوّله أيضا أو سداسيا (و) ذلك نحو (استخرج) فتقول فى مضارعه (يستخرج) بفتح أوّله أيضا . ثم ماذكره المصنف من بيان حركة حرف المضارعة هو كالتتمة لتعريف المضارع لأنه يتضح به كمال الاتضاح والاعتذار بمثل هذا عن النحويين أولى من قول بعضهم هذه المسئلة من التصريف لامن النحو ذكرت فيه استطرادا (وأمر) وهو فعل مقترن بزمن مستقبل أبدا لأن المطلوب به حصول مالم يحصل نحو ـ قم فأنذر ـ أو دوام ماحصل نحو ـ ياأيها النبىّ اتق الله ـ سمى به لاستعماله غالبا فى الأمر الذى هو طلب المتكلم للفعل من المخاطب على سبيل الاستعلاء غالبا كقول السيد لعبده اسقنى (ويعرف) : أى يميز عن الماضى والمضارع (بدلالته) وضعا نخرج به نحو ـ لينفق ذوسعة من سعته ـ ، ونحو يازيد فان دلالته على الطلب غير وضعية بل بواسطة (على الطلب) : أى طلب المتكلم للفعل من المخاطب (وقبوله ياء المخاطبة) وهى ضمير على الأصح محلها رفع على الفاعلية وتختص بالفعل غير الماضى (نحو قومى واضربى) فان الأوّل منهما دالّ على طلب القيام . والثانى دالّ على طلب الضرب من المخاطبة ، وقبل كل منهما ياء المخاطبة ، فتقول فى اعراب الأوّل منهما قومى فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، وتقول فى اعراب الثانى مثل ماقلت فى اعراب . الأوّل فلو دلت الكلمة على الطلب ولم تقبل الياء فهى اسم فعل كنزال بمعنى انزل وصه بمعنى اسكت أو مصدرا كضربا زيدا بمعنى اضرب زيدا أو قبلت الياء ولم تدلّ على الطلب فهى فعل مضارع

وَمِنْهُ هَاتِ وَتَعَالَ عَلَى الْأَصَحِّ وَالْحَرْفُ مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الْاسْمِ وَلَا دَلِيلُ الْفِعْلِ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ .

بابُ الاعرابِ والبناءِ

الْإِعْرَابُ تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ

نحو أنت ياهند تقومين (ومنه) : أى من الأمر لا من غيره (هات) بكسر التاء الا اذا اتصلت به واو الجماعة فيضم كقوله تعالى ـ هاتوا برهانكم ـ (وتعال) بفتح اللام مطلقا على الأصح، فيهما لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة ، ثم ان أمرت بهما مذكرا نحو هات يازيد وتعال ياعمرو . قلت : هات فعل أمر ، وكذا تعال تقول فيه فعل أمر وتقول فى كل منهما مبنى على حذف حرف العلة من آخره فالمحذوف من هات الياء كما فى ارم ومن تعال الألف كما فى إخش وان أمرت بهما مؤنثا . قلت : هاتى ياهند وتعالى ياهند ، ثم تقول فى اعرابهما هاتى فعل أمر مبنى على حذف النون ، و ياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، وكذا تقول فى اعراب تعالى ياهند لأن الأمر يبنى على مايجزم به مضارعه ، وزعم جماعة من النحويين ان هات وتعال اسما فعلين : الأوّل منهما اسم لناول بكسر الواو . والثانى اسم لأقبل (والحرف) وهو كلمة دلت على معنى فى غيرها فقط ، فعلامته المميزة له عدمية ذكرها المصنف فى قوله (مالا يصلح معه دليل الاسم) : أى واحد من علاماته (ولا دليل الفعل) : أى واحد من علاماته لأنه فى نفسه علامة للأسماء وللأفعال ، فكان ترك العلامة له علامة ، فاذا وردت عليك كلمة فاعرض عليها علامات الأسماء أوّلا ، فان قبلت شيئا منها فهى اسم ، فان لم تقبلها فاعرض عليها علامات الأفعال ، فان قبلت منها شيئا فهى فعل ، فان لم تقبلها فاحكم بحرفيتها (كهل وفى ولم) أشار بالتمثيل بالثلاثة الى أن الحروف ثلاثة أنواع ، مالا يختص بالاسم ولا بالفعل كهل ، ومايختص بالاسم كفى ، وما يختص بالفعل كلم * فان قيل قد ذكر النحاة فى باب الاشتغال أن هل تختص بالأفعال * قلت محل ماذكروه حيث كان فى حيزها فعل ، فلا يجوز هل زيد قام بل تقول هل قام زيد لأن أصلها أن تكون بمعنى قد نحو ـ هل أتى على الانسان حين من الدهر ـ ، وقد مختصة بالفعل فكذا هل لكنها لما كانت بمعنى همزة الاستفهام لم تختص بالفعل الا اذا كان الفعل فى حيزها .

باب الاعراب والبناء

اللذين لايخلو آخر الكلمة عن أحدهما (الاعراب) قدمه على البناء لاصالته ولشرفه باندفاع الخطأ فى اللفظ به وشرف محله الذى هو الاسم وهو يطلق فى اللغة على معان كثيرة منها . الابانة : يقال أعرب فلان عما فى نفسه اذا أبان عنه ، ومنها التحسين : يقال أعربت الشئ : أى حسنته ، ومنها التغيير : يقال أعرب الله المعدة : أى غيرها . قال فى المسع ، والمناسب منها للمعنى الاصطلاحى هو الأوّل إذ القصد به ابانة المعانى المختلفة انتهى . وقال الفاكهى : وهذا المعنى : أى التغيير أنسب بالمعنى الاصطلاحى المشار اليه بقوله (تغيير أواخر الكلم) : أى الكلم المعربة التى هى أنواع الاسم

لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا ، وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ : رَفْعٌ ، وَنَصْبٌ ، وَخَفْضٌ ، وَجَزْمٌ . فَلِلْأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْخَفْضُ وَلَا جَزْمَ فِيهَا ، وَلِلْأَفْعَالِ مِنْ ذَلِكَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْجَزْمُ وَلَا خَفْضَ فِيهَا *

المتمكن : أى المعرب ، والفعل المضارع الخالى من نونى النسوة والتوكيد ، وتغيير الأواخر هو صيرورتها مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو مجزومة سواء أكان التغيير حقيقة كالدال من زيد أم حكما كالميم من دم وفم ، فان أصلهما دمى وفو أو فمى (لاختلاف العوامل) : أى التغيير المذكور شرطه أن يكون بسبب اختلاف : أى تعاقب العوامل على الكلم واحدا بعد واحد ، والعوامل جمع عامل ، وهوما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع أونصب أو جرّ أوجزم نحو ضرب زيد عمرا فان ضرب موجب لاتصاف زيد بالرفع لأنه فاعله ، وعمرا بالنصب لأنه مفعوله ، وكذلك مررت بزيد ، فان الموجب لاتصاف زيد بالجرّ هو الباء ، وفى قولك لم اضرب زيدا الموجب لاتصاف اضرب بالجزم هو لم ، ولا فرق بين أن يكون العامل لفظيا كهذه الأمثلة أو معنويا كالابتداء ، فانه الرافع للمبتدإ ، والتجرد عن الناصب والجازم ، فانه الرافع للمضارع (الداخلة عليها) : أى على الكلم سواء كان التغيير المذكور (لفظا) وهو مايظهر أثره فى آخر الكلمة كما فى آخر زيد من نحو جاء زيد ، ورأيت زيدا ومررت بزيد ، وآخر يذهب من نحو زيد يذهب ولن يذهب ولم يذهب (أو تقديرا) وهو مالا يظهر أثره فى الآخر بل ينوى ويقدّر كالحركات المقدرة فى آخر الفتى من نحو جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى وآخر يرضى من نحو زيد يرضى ولن يرضى ، والسكون المقدّر فى نحو ـ لم يكن الذين كفروا ـ ، فان علامة الجزم فى يكن سكون مقدّر فى النون المكسورة لالتقاء الساكنين ، فخرج بالتغيير لزوم آخر الكلم حالا واحدا فانه يسمى بناء ، و بتغيير الأواخر غيره كتغيير الأوائل أوالوسط للتكسير كرجال فى جمع رجل أوللتصغير كفليس فى تصغير فلس ، و باختلاف العوامل تغييره بغيرذلك كحركة النقل كقراءة ورش ـ قدافلح المؤمنون ـ بفتح الدال لنقل حركة الهمزة اليها فانه لايسمى اعرابا لأنه لم ينشأ عن عامل ، ثم الحدّ المذكور للاعراب يفيد أن الاعراب معنوىّ وهوالذى عليه كثيرون وعزى لظاهر كلام سيبويه ، واختاره أبوحيان ، وعليه فتكون الحركات علامات للاعراب لانفسه . ومذهب الجمهور : أن الاعراب لفظىّ ونسب الى المحققين . قال المرادى : وهوأقرب الى الصواب لقول المحققين أنواعه رفع ونصب وجرّ وجزم ، وعليه فيقال فى حدّه : الاعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى آخر الكلمة (وأقسامه) : أى الاعراب : أى أنواعه (أربعة) لازائد عليها اجماعا (رفع) بحركة أو حرف وقدّمه لأن الكلام لايستغنى عنه (ونصب) بحركة أو حرف أوحذف (وخفض) بحركة أوحرف (وجزم) بسكون أوحذف (فللأسماء) السالمة من مشابهة الحرف (من ذلك) : أى من تلك الأربعة (الرفع) لفظا أو تقديرا (والنصب) كذلك (والخفض) كذلك (ولا جزم فيها) : أى فى الأسماء (وللأفعال) المضارعة الخالية مما يوجب بناءها (الرفع) لفظا كيذهب أو تقديرا كيرضى (والنصب) لفظا نحو لن يذهب أو تقديرا نحو لن يرضى (والجزم) لفظا نحو لم يذهب أوتقديرا نحو ـ لم يكن الذين كفروا ـ (ولا خفض فيها) : أى فى الأفعال ، وانما اختصّ الخفض بالاسم

وَالْبِنَاءُ لُزُومُ آخِرِ الْكَلِمَةِ حَرَكَةً : نَحْوُ هٰؤُلَاءِ ، أَوْ سُكُوناً : نَحْوُ مَنْ وَكَمْ ، وَأَنْوَاعُهُ أَرْبَعَةٌ : ضَمٌّ ، وَفَتْحٌ ، وَكَسْرٌ ، وَسُكُونٌ . وَالْاِسْمُ ضَرْبَانِ : مُعْرَبٌ وَهُوَ الْأَصْلُ ، وَهُوَ مَا تَغَيَّرَ آخِرُهُ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ إِمَّا لَفْظاً : كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو ، وَإِمَّا تَقْدِيراً نَحْوُ : مُوسَى وَالْفَتَى . وَمَبْنِيٌّ : وَهُوَ الْفَرْعُ ، وَهُوَ مَالَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ

والجزم بالفعل قصدا للتعادل ، فان الجرّ ثقيل يجبر خفة الاسم والجزم خفيف يجبر ثقل الفعل ﴿والبناء﴾ وهو لغة : وضع شئ على شئ على صفة يراد بها الثبوت ، واصطلاحا ضدّ الاعراب : وهو كما قال المصنف (لزوم آخر الكلمة) حالا واحدا (حركة نحو هؤلاء) فان آخره مكسور فى جميع أحواله (أو سكونا نحو من وكم) ، فان النون فى الأوّل ، والميمُ فى الثانى ساكنة فى الأحوال كلها ، وهذا التعريف للبناء مناسب للقول بأن البناء معنوى ، وأما المناسب لما قاله ابن مالك وغيره من أن البناء لفظىّ ، فهو أن يقال فى تعريفه البناء أثر ظاهر أو مقدّر لازم لآخر الكلمة بكل حال (وأنواعه) : أى البناء ، و يعبر عنها وعن أنواع الاعراب أيضا بالألقاب . قال بعض المحققين : والتعبير بالأنواع أولى من التعبير بالألقاب ، والمراد بها الأسماء لأن حق الألقاب أن يطلق كل منها على مايطلق عليه الآخر كأن يقال الرفع نصب والضمّ فتح ، وهذا ممتنع لأن فيه اطلاق الشئ على مباينه وهو باطل (أربعة) لاخامس لها (ضمّ) كحيث وقبل و بعد (وفتح) كأين وقام (وكسر) كأمس (وسكون) كمن وكم ، و يسمى وقفا ، فهذه الأنواع الأربعة مختصة بالمبنيات : كما أن أنواع الاعراب السابقة مختصة بالمعربات : وهذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فيجوّزون كلا منهما لكلّ من المعنيين ، فعلى قول البصريين لاتقول فى نحو حيث مرفوع بل تقول مبنى على الضمّ : كما سيأتى (والاسم) بعد التركيب مع العوامل (ضربان) : أى قسمان : الأوّل منهما (معرب وهو الأصل) : أى الغالب فى الأسماء ، ولهذا قدمه (وهو) : أى المعرب (ما) : أى الذى (تغير آخره) بأن يتصف الحرف الذى هو آخر المعرب بصفة أخرى (بسبب) اختلاف (العوامل الداخلة عليه) بأن يعمل الواحد منها خلاف مايعمل الآخر (اما) أن يكون تغيرا (لفظا كزيد وعمرو) فان كلا منهما اذا ركب مع عامله يتغير آخره لفظا : كما فى جاء زيد ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيد (واما) تغيرا (تقديرا) وذلك (نحو موسى والفتى) من كل اسم معرب يتعذر ظهور الاعراب فى آخره ، فان كلا منهما اذا ركب مع عامله يقدّر أن آخره قد تغير ، وان لم يوجد تغير فى اللفظ لمانع يمنع من ظهوره لفظا ككون الألف لازمة للسكون لاتقبل الحركة (و) الثانى (مبنى) ولا واسطة بينه و بين المعرب (وهو الفرع) : أى غير الغالب على الأسماء ، ومن ثم لايبنى الاسم الا إذا أشبه الحرف شبها قويا ، إما فى الوضع كتاء قت ، فانها تشبه باء الجرّ ، ونا من قمنا ، فانها شبيهة بنحو قد ، أو فى المعنى كهنا ، فانه اسم اشارة للمكان ، وهو من المعانى التى حقها أن تؤدّى بالحرف كالخطاب ، فانهم وضعوا له كاف الخطاب والتشبيه ، فانهم وضعوا له هاء التنبيه ، أو فى الاستعمال كهيهات ، فانه اسم فعل نائب عن بعد ، ولا يدخل عليها عامل فأشبه ليت النائبة عن اتمنى ، ولا يدخل عليها عامل (وهو) : أى المبنى (مالا يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه) : أى لايتأثر آخره باختلاف

كالمضمرات

كَالْمُضْمَرَاتِ ، وَأَسْمَاءِ الشَّرْطِ ، وَأَسْمَاءِ الِاسْتِفْهَامِ ، وَأَسْمَاءِ الإِشَارَةِ ، وَأَسْمَاءِ الأَفْعَالِ ، وَأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَاتِ . فَمِنْهُ مَا يُبْنَى عَلَى السُّكُونِ : نَحْوُ كَمْ ، وَمِنْهُ مَا يُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ كَأَيْنَ ، وَمِنْهُ مَا يُبْنَى عَلَى الْكَسْرِ كَأَمْسِ

العوامل بل يلزم طريقة واحدة لأنه ضدّ الاعراب : والضدّان لا يجتمعان . قال بعضهم التعبير بالضدّ يشعر بثبوت واسطة بينهما لأن الضدّين يجوز ارتفاعهما ، و يخلفهما آخر كالقيام والقعود فانهما قد يرتفعان ، و يخلفهما الاستلقاء . وأجيب بأنه لا محذور فى هذا الاشعار لأنه قد حكى خلاف فى الأسماء قبل التركيب : فقيل انها مبنية ، وعليه ابن الحاجب : وقيل معربة ، وعليه الزمخشرى : وقيل انها واسطة لفقد موجب الاعراب والبناء ، ولسكون آخرها وصلا بعد ساكن نحو : قاف سين ، وليس فى المبنيات ما يكون كذلك ، وعليه أبو حيان . قال بعض المحققين : وهو المختار . ثم ذكر المصنف أنواع المبنيات من الأسماء فى قوله (كالمضمرات) فانها مبنية كلها متصلها ومنفصلها لشبهها بالحروف لأن منها ما هو على حرف واحد ، والحرف الواحد لا يصلح فيه الاعراب ، ولتضمنها معانى حقّها أن تؤدّى بالحرف كالتكلم فى أنا ، والخطاب فى أنت ، والغيبة فى هو (وأسماء الشرط) فانها مبنية لشبهها بالحرف الذى هو ان الشرطيةُ فى المعنى (وأسماء الاستفهام) كمن وما وأين ، فانها مبنية لشبهها بالحرف الذى هو همزة الاستفهام (وأسماء الاشارة) كذا وذى وهؤلاء ، فانها مبنية لشبهها بالحرف فى المعنى لأنها ضمّنت معنى حقه أن يؤدّى بالحرف (وأسماء الأفعال) كصه ومه وهيهاتَ ، فانها مبنية لشبهها بالحرف فى الاستعمال ، لأنها استعملت استعمال الحروف من حيث انها نائبة عن فعل ، ولا يدخل عليها عامل : كليت ولعلّ (وأسماء الموصولات) كالذى والتى والذين واللاتى ، فانها مبنية لشبهها بالحرف من حيث انها مفتقرة الى ما يتمم معناها : وهو الصلة ، فأشبهت الحروفَ فى افتقارها فى افادة معناها الى ذكر متعلقها ، و يستثنى من الموصولات أى الموصولة ، فانها معربة الا اذا أضيفت وحذف صدر صلتها كما سيأتى فى الموصولات ان شاء الله تعالى . ثم ان المبنى ينقسم الى أربعة أقسام كما يستفاد من قوله (فمنه ما يبنى على السكون) وقدمه على ما بعده لأصالته (نحو كم) استفهامية كانت نحو كم مالك أو خبرية نحو كم عبداً ملكت ، و بنيت الاستفهامية لتضمنها معنى همزة الاستفهام ، والخبرية لمشابهتها لأختها ، واعراب المثال الأوّل كم اسم استفهام مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ ، مال خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره والكاف مضاف اليه ، واعراب الثانى كم خبرية فى محل نصب مفعول مقدم مبنية على السكون عبداً تمييز وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ، ملكت فعل وفاعل ملك فعل ماض والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل (ومنه ما يبنى على الفتح كأين) وهى اسم يسأل به عن المكان ، وانما بنى على الفتح لتضمنه حرف الاستفهام ان كانت استفهامية نحو أين زيد واعرابه أين اسم استفهام مبتدأ مبنى على الفتح ، و زيد خبره ، وان كانت شرطية فلتضمنها حرف الشرط نحو أينما تجلس أجلس (ومنه ما يبنى على الكسر كأمس) وهو اسم لليوم الذى قبل يومك وانما بنى لتضمنه معنى لام التعريف ولذا صح وصفه بالمعرفة نحو صمت أمس الدابر واعرابه صمت فعل وفاعل صام فعل ماض والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل أمس ظرف زمان مبنى على

وَمِنْهُ مَا يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ كَحَيْثُ، وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُبْنَى عَلَى السُّكُونِ. وَالْفِعْلُ ضَرْبَانِ، مَبْنِيٌّ وَهُوَ الْأَصْلُ، وَمُعْرَبٌ وَهُوَ الْفَرْعُ، وَالْمَبْنِيُّ نَوْعَانِ: أَحَدُهُمَا الْمَاضِي، وَبِنَاؤُهُ عَلَى الْفَتْحِ إِلَّا إِذَا اتَّصَلَ بِهِ وَاوُ الْجَمَاعَةِ فَيُضَمُّ، نَحْوُ ضَرَبُوا، أَوِ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ رَفْعٍ مُتَحَرِّكٌ فَيُسَكَّنُ نَحْوُ ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا. وَالثَّانِي الْأَمْرُ، وَبِنَاؤُهُ عَلَى السُّكُونِ نَحْوُ: اِضْرِبْ

الكسر ومحله النصب الدابر صفة والصفة تتبع الموصوف فى اعرابه تبعه فى نصبه وهومنصوب وعلامة نصبه فتح آخره (ومنه مايبنى على الضم كحيث) وهو ظرف للمكان، وقد يبنى على الفتح للخفة، وقديبنى على الكسر وقديقال فيه حوث بالواو بدل الياء، وانما بنيت للزوم افتقارها الى جملة تضاف اليها وهذا هو الاكثر من أحوالها نحو قوله تعالى: وامضوا حيث تؤمرون، واعرابه امضوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواوالجماعة فاعل حيث ظرف مكان مبنى على الضم ومحله النصب وهو مضاف، وجملة تؤمرون بعد فى محل جر بالاضافة وشذ اضافتها الى المفرد كقول الشاعر.

أما ترى حيث سهيل طالعا ✽ نجما يضيء كالهلال ساطعا

فاضاف حيث الى سهيل، ومنهم من يروى سهيل بالرفع على أنه مبتدأ وخبره محذوف تقديره حاصل (والاصل فى المبنى) اسما أوغيره (أن يبنى على السكون) لخفته، ولأن الأصل عدم الحركة فلا يعدل عنه الالسبب يقتضى العدول (والفعل ضربان مبنى وهو الاصل) فى الافعال لانها لم تعتورها معان مختلفة تفتقر فى تمييزها الى اعراب لاختلاف صيغها باختلاف معانيها وان حصل لبس فى بعض المواضع أمكن ازالته باظهار الناصب والجازم (ومعرب وهو الفرع) لجريانه على خلاف الاصل (والمبنىّ) من الافعال (نوعان أحدهما) الفعل (الماضى) وقدّمه للاتفاق على بنائه (و بناؤه على الفتح) ثلاثيا كان كضرب، أور باعيا كدحرج، أوخماسيا كانطلق، أوسداسيا كاستخرج ولايزيد على ذلك، وانما بنى على حركة لانه يشبه المضارع من حيث انه يقع شرطا وصلة وصفة وخبرا وحالا وكانت فتحة لثقل الضم والكسر وثقل الفعل فعدلوه الى الفتح لخفته سواء أكانت الفتحة ظاهرة كالأمثلة المذكورة أومقدرة نحو عفا ورمى فان سكون آخرهما عارض والفتحة فيهما مقدرة (الا اذا اتصل به) أى الماضى (واوالجماعة فيضم) آخره (نحو ضربوا) فالباء هى آخر الفعل، وحقها أن تبنى على الفتح ولكن ضمت لمناسبة الواو، وأما نحو اشتروا فالأصل فيه اشتريوا بياء مضمومة قبل الواو ولكنها قلبت ألفا ثم حذفت الالف لالتقائها ساكنة مع الواو (أواتصل به ضمير رفع متحرك) ذلك الضمير (فيسكن) آخره تسكين بناء على الاصح لانه الاصل فى البناء. وقال ابن هشام فى الأوضح السكون فيه عارض أوجبه كراهة العرب توالى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة (نحو ضربت) مثلث التاء (وضربنا) باسكان الباء ومثله النسوة ضربن فان ضربن فعل ماض مبنىّ على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة فاعل، فخرج بضمير الرفع ضمير النصب كضربك وبالمتحرك ضمير الرفع الساكن نحو ضربا ففى هاتين الحالتين بنى على الفتح الذى هو الاصل فيه (والثانى الأمر) فانه مبنىّ على الاصح عند جمهور البصريين (و بناؤه على السكون اذا كان صحيح الآخر نحو اضرب) واعرابه اضرب فعل أمر مبنى على

واضربن

وَاُضْرِبْنَ ، إِلَّا إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ أَوْ ضَمِيرُ جَمْعِ مُذَكَّرٍ أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ فَعَلَى حَذْفِ النُّونِ نَحْوُ اضْرِبَا وَاضْرِبُوا وَاضْرِبِي ، وَإِلَّا الْمُعْتَلَّ فَعَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ نَحْوُ اخْشَ وَاُغْزُ وَارْمِ . وَالْمُعْرَبُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُضَارِعُ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَتَّصِلَ بِهِ نُونُ الْإِنَاثِ وَلَا نُونُ التَّوْكِيدِ الْمُبَاشِرَةُ نَحْوُ يَضْرِبُ وَيَخْشَى ، فَإِنِ اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ الْإِنَاثِ بُنِيَ مَعَهَا عَلَى السُّكُونِ .

السكون ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت (و) نحو (اضربن) ياهندات من كل فعل اتصلت به نون النسوة ، واعرابه اضربن فعل أمر مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، وانما بنى الامر على السكون فى الحالين المذكورين لان مضارعه يجزم فيهما بالسكون نحو لم تضرب والقاعدة أنه يبنى على مايجزم به مضارعه المبدوء بتاء الخطاب (الا اذا اتصل به ضمير تثنية أوضمير جمع مذكر أوضمير المؤنثة المخاطبة فعلى حذف النون) يكون بناؤه لان مضارعه بحذف النون ، ثم مثل للثلاثة مبتدئا بأولها فقال (نحواضربا) مثال لما اتصل به ضمير تثنية ، واعرابه أضربا فعل أمر مبنى حذف النون وألف التثنية ضمير متصل فى محل رفع فاعل (واضربوا) مثال لما اتصل به ضمير جمع مذكر ، واعرابه اضربوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل (واضربى) مثال لما اتصل به ضمير المؤنثة المخاطبة ، واعرابه اضربى فعل أمر مبنى على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل فى محل رفع فاعل (والا المعتل) من فعل الامر وهو ماآخره حرف من حروف العلة الثلاثة وهى الواو والالف والياء (فعلى حذف حرف العلة) يكون بناؤه لان مضارعه يجزم بحذف حرف العلة (نحو اخش) واعرابه اخش فعل أمر مبنىّ على حذف حرف العلة من آخره وهو الألف وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت (واغز) واعرابه اغز فعل أمر مبنى على حذف حرف العلة من آخره وهو الواو وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت (وارم) واعرابه ارم فعل أمر مبنى على حذف حرف العلة من آخره وهو الياء وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت (والمعرب من الأفعال المضارع) واعرابه على خلاف الأصل لكن لايعرب مطلقا بل (بشرط أن لايتصل به نون الأناث) ويعبر عنها بنون النسوة فلا فرق بينهما غير أنها ان اتصلت بالافعال كانت اسما مضمرا مرفوعا على الفاعلية وان اتصلت بالاسماء كانت حرفا لامحل لها من الاعراب نحوهنّ واياكنّ (ولانون التوكيد) وهى نون خفيفة ساكنة أومشددة مفتوحة يؤتى بها لتوكيد الفعل وتختص بالفعل المستقبل الطلبى أمرا أونهيا أواستفهاما اذلايؤكد مالم يكن مطلوبا ، ولزمت فى مثبت القسم أى فى جوابه نحو والله ان زيدا ليقومنّ (المباشرة) أى المتصلة بآخر الفعل من غير فاصل بينهما لفظا ولا تقديرا ثم مثل المصنف للمضارع الخالى من النونين فقال (نحو يضرب) من كل فعل مضارع صحيح الآخر فانه يرفع بضمة ظاهرة فى آخره (و) نحو (يخشى) من كل مضارع معتل الآخر فانه يرفع بضمة مقدرة على حرف العلة (فان اتصلت به نون الاناث بنى معها) لضعف شبهه بالاسم حينئذ لان هذه النون لاتتصل الابالفعل فلما اتصلت به ردّ الى ماهو الاصل فى الافعال وهو البناء فيبنى (على السكون)

نحوُ وَٱلْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ فَإِنِ ٱتَّصَلَتْ نُونُ ٱلتَّوْكِيدِ ٱلْمُبَاشِرَةُ بُنِيَ عَلَى ٱلْفَتْحِ نحوُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ، وَإِنَّمَا أُعْرِبَ ٱلْمُضَارِعُ لِمُشَابَهَتِهِ لِلِاسْمِ . وَأَمَّا ٱلْحُرُوفُ فَمَبْنِيَّةٌ كُلُّهَا

باب معرفة علامات الاعراب

لِلرَّفْعِ

كما بنى الماضى معها على السكون (نحو والوالدات يرضعن) واعرابه الواو حرف عطف الوالدات مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضم آخره ، يرضعن فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ (فان اتصلت به نون التوكيد المباشرة له) لفظا وتقديرا (بنى) معها (على الفتح) ثقيلة كانت (نحو ليسجنن) واعرابه اللام داخلة فى جواب قسم مقدر تقديره والله ، يسجنن فعل مضارع مغير الصيغة مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو ، أو خفيفة نحو (وليكونا) واعرابه اللام داخلة فى جواب قسم مقدر تقديره والله ، يكونا فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة وهو متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر واسمها مستتر فيه جوازا تقديره هو وخبرها جملة من الصاغرين ، وانما بنى الفعل معها على الفتح لانه معها كالمركب تركيب خمسة عشر ، ولهذا لو فصل بين الفعل والنون ألف الاثنين أو واو الجمع أو ياء المؤنثة المخاطبة لم يحكم ببنائه لانهم لا يركبون ثلاثة أشياء ، واحترز المصنف بالمباشرة عن غير المباشرة لفظا أو تقديرا نحو لتبلون ولا تتبعان فاماترين فان الواو فى الأول والألف فى الثانى والياء فى الثالث فاصل بين آخر الفعل والنون فهو معرب لا مبنى وهذه أمثلة غير المباشرة لفظا ، وأما غير المباشرة تقديرا فنحو ولا يصدنك بضم الدال فان نون التوكيد وان باشرت آخر الفعل الذى هو الدال لفظا لكنها منفصلة عنه تقديرا لان أصله يصدونك بواو الجماعة فلما حذفت النون للجازم ثم أكد بنون التوكيد التقى ساكنان نون التوكيد وواو الجماعة فحذفت واو الجماعة لدلالة ضمة الدال عليها حينئذ (وانما أعرب المضارع) على خلاف الاصل (لمشابهته للاسم) من حيث ان كلا منهما تعرض له معان مختلفة يفتقر فى التمييز بينها الى الاعراب نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن فانه لا يعرف أن القصد النهى عن كل منهما على انفراده أو عن الجمع بينهما أو عن الأول فقط الا بالحركة فاذا جزمت تشرب عرف أن المراد النهى عن كل منهما ، وان نصبته عرف أن المراد النهى عن الجمع بينهما ، وان رفعته عرف أن المراد النهى عن الاول واباحة الثانى (وأما الحروف فمبنية كلها) لاحظ لشئ منها فى الاعراب لفظا ولا تقديرا ولا محلا لانها ليس فيها مقتض للاعراب اذ لا تتصرف ولا يتعاقب عليها من المعانى ما يحتاج معه الى الاعراب .

باب معرفة علامات الاعراب

أصالة ونيابة ، والمراد بالعلامات الحركات الثلاث والسكون وما ناب عن ذلك ، وانما تكون علامات اذا قلنا الاعراب معنوى وهو الذى مشى عليه المصنف والا فهى الاعراب نفسه (للرفع) وهو

أَرْبَعُ عَلَامَاتٍ : اَلضَّمَّةُ وَهِيَ اَلْأَصْلُ ، وَالْوَاوُ وَالْأَلِفُ وَالنُّونُ ، وَهِيَ نَائِبَةٌ عَنِ الضَّمَّةِ ، فَأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ فِي الْاِسْمِ الْمُفْرَدِ مُنْصَرِفًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ ، نَحْوُ قَالَ اللّٰهُ تَعَالَى وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ ، وَإِذْ قَالَ مُوسَى ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ

مايحدثه عامله فى آخر الكلمة ، وبدأ بعلاماته لان الكلام لايستغني عن المرفوع اذلايتصور كلام لامرفوع فيه ، ولهذا يسمى المرفوع عمدة ، وغيره فضلة (أربع علامات) تدل عليه (الضمة وهى الاصل) ولهذا لايقوم غيرها مقامها الاعند تعذرها (والواو والالف والنون وهى) فرع لانها (نائبة عن الضمة) أما الواو فلكونها متولدة عنها ، وأما الالف فلكونها أخت الواو وأعطيت حكمها فى القيام مقام الضمة ، وأما النون فلانها تقارب الواو فى المخرج فقامت مقام الضمة كالواو . ثم أشار الى مواضع كل واحدة من العلامات المذكورة مبتدئا بالاصل فقال (فأما الضمة فتكون علامة للرفع) ظاهرا اومقدرا (فى أربعة مواضع) لازائد عليها (فى الاسم المفرد) وهو هنامالیس مثنى ولامجموعا ولامن الاسماء الستة (منصرفا كان) وهو مادخله الصرف الذى هو التنوين والجر بالكسرة (أوغير منصرف) وهو مالايدخله الصرف بسبب وجود علتين من علل تسع أوواحدة منها تقوم مقام العلتين كما سيأتى ان شاء الله تعالى (نحو قال الله) هذا مثال للمنصرف ، واعرابه قال فعل ماض الله فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو اسم مفرد لايثنى ولا يجمع ولا يصغر ولايؤنث واعلم أن المصنف رحمه الله تعالى كثيرا مايمثل بالآيات القرآنية ، ولعل غرضه بذلك التبرك بالقرآن ، وقد قال السيوطى رحمه الله تعالى كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به فى العربية سواء أكان متواترا كالقرآءات السبع المشهورة أم آحادا كقراءة الثلاثة الذين هم تمام العشرة أم شاذا وهى ماوراء العشرة انتهى . فان لم يجد مثالا لما يمثل له من القرآن عدل الى كلام العرب لان مايثبت منه عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم محتج به اجماعا ، وانما لم يمثل بكلامه صلى الله عليه وسلم الوارد فى السنة لان غالب الأحاديث مروى بالمعنى ، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها فى الكتب فرووها بما أدت اليه عبارتهم فبدلوا الألفاظ بألفاظ ، ومن ثم أنكر جماعة من المحققين على البدر بن مالك اثبات القواعد النحوية بالالفاظ الواردة فى الحديث مع أن الواضعين لعلم النحو المستقرئين لأحكامه من لسان العرب كأبى عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل بن أحمد وسيبويه من أئمة البصريين والكسائى والفراء والأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك وكذا من بعدهم من المتأخرين (واذقال ابراهيم) هذا مثال لغير المنصرف ، واعرابه اذظرف الماضى من الزمان قال فعل ماض ابراهيم فاعل وعلامة رفعه ضم آخره (واذقال موسى) هذا مثال لغير المنصرف أتى به المصنف للاشارة الى أنه لافرق بين كون الضمة ظاهرة كالمثالين أومقدرة كهذا المثال ، واعرابه اذظرف لما مضى من الزمان قال فعل ماض موسى فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور (وجمع التكسير) وهو ماتغير فيه بناء مفرده بزيادة كرجل ورجال أونقص نحو كتاب وكتب أوتبديل شكل كأسد وأسد بفتح السين فى الأول وضمها فى الثانى سواء أكان التغيير تحقيقيا كالأمثلة المذكورة أوتقديريا كفلك فانه يستوى مفرده وجمعه لفظا تقول هذا فلك ماخر وهذه فلك مواخر ، ومما يحتاج اليه

مُنْصَرِفًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ نَحْوُ : قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى ، وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا ،

الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي ، ولابد من ذكر شيء هنا يكون وصلة للطالب الى التمييز بين الثلاثة ، فأقول والله أعلم : ان اللفظ الدال على ثلاثة فصاعدا ثلاثة أقسام : الأول مايدل على الآحاد المجتمعة دلالة الافراد المتعاطفة على ماذكر ، وهو المسمى بالجمع صحيحا كان كمسلمين أومكسرا كرجال فانه دال على مسلم ومسلم ومسلم ورجل ورجل ورجل وهذا لايعود الضمير اليه مفردا ولايوصف الابوصف الجمع ولايقع تمييزا لأحدعشر فصاعدا على الصحيح . الثاني مايدل على الآحاد المجتمعة الغير المتعاطفة باعتبار الكمية وهو المسمى باسم الجمع وهذا يخبر عنه اخبار الواحد ويوصف بوصف المفرد و يصح عطف مثله عليه و يقع تمييزا لأحدعشر وأخواته ، وهو نوعان فمنه مالا واحد له من لفظه كقوم ورهط ونفر ومعشر وعصابة وزمرة وابل وذود وجماعة وفريق وناس وقطيع ، ومنه ماله واحد من لفظه كصحب وركب وسفر وطير وخدم وأدم وغيب وأهب في جمع صاحب وراكب وسافر وطائر وخادم وأديم وغائب واهاب . الثالث مايدل على الآحاد باعتبار اطلاقه على الماهية المعراة عن المشخصات لاباعتبار الكمية ولا باعتبار التعاطف ولاباعتبارهما وهو المسمى باسم الجنس الجمعي ، وهذا يصلح وقوعه على القليل والكثير ، وقيل لايقع على أقل من ثلاثة وهو الأصح ومتى نفي لزم انتفاء مفرده ، ويقع تمييزا لأحدعشر وأخواته ، ولك وصفه والاخبار عنه كالمفرد ، وهو أنواع فمنه مايمتاز عنه واحده بتاء التأنيث وهو الأكثر كنخل ونخلة ورطب ورطبة وتمر وتمرة وكرم وكرمة وعنب وعنبة وزبيب وزبيبة وسحاب وسحابة وحمام وحمامة وكلم وكلمة وهذا قد سمع تكسيره فيحفظ ولايقاس كرطب وأرطاب ويجوز تذكيره وتأنيثه كهذه نخلة باسقة وهذا نخل بواسق قال بعضهم والغالب عليه التذكير ، وقال غيره تذكيره وتأنيثه سواء في الاستعمال ومنه مايمتاز عن واحده بالتاء عكس ماقبله وهو الأقل ككمأة بالتاء لاسم الجنس ، واحدها كمء بدون تاء ومثل هذا يضعف تذكيره ولا يمتنع ، ومنه مايمتاز واحده عنه بياء النسب وهو كثير كعرب وعربي وعجم وعجمي وروم ورومي ويهود ويهودي خلافا لابن مالك فانه عده في اسم الجمع قال الفارسي وقياس هذا أن يجري فيه التذكير على معنى الجمع والتأنيث على معنى الجماعة ، ونظر فيه أبوحيان وغيره بان الروم والزنج وما أشبههما أمم عقلاء فهم كرجال وعبيد فتقول ذل أوذلت اليهود أواليهود ذلت أوذلوا دون ذل بالتذكير كما تقول قام الرجال وقامت الرجال أوالرجال قامت أوقاموا ولاتقول الرجال قام وتقول الروم كثير أوكثيرة أوكثيرون أوكثرت أوكثروا ولاتقول الروم كثر ، هذا حاصل ماذكروه في الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي ، ثم كل جمع مكسر يرفع بالضمة (منصرفا كان أوغير منصرف) فالمنصرف (نحو قال أصحاب موسى) واعرابه قال فعل ماض أصحاب فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو جمع تكسير مفرده صحب وهو مضاف وموسى مضاف اليه ومجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور ، وغير المنصرف نحو قوله تعالى (ومساكن ترضونها) واعرابه الواو حرف عطف على قوله تعالى ــ آباؤكم ــ الذي هو اسم كان من قوله ــ قل ان كان آباؤكم وأبناؤكم ــ الى آخره ومساكن معطوف على ماقبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه في اعرابه تبعه في رفعه وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو

وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِي ، وَفِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ ، نَحْوُ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ ، وَفِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ نَحْوُ : نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ ،

جمع تكسير مفرده مسكن ولم ينوّن لانه على صيغة منتهى الجموع ، ترضون فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لانه من الأفعال الخمسة وواوالجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع صفة لمساكن (ومن آياته الجوارى) أتى به للاشارة الى أنه لافرق فى رفعه بالضمة بين أن يكون الاعراب فيه ظاهرا كالمثالين السابقين أومقدرا كهذا المثال ، واعرابه الواو ابتدائية من آيات جار ومجرور من حرف جر آيات مجرور بمن وعلامة جره كسر آخره وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ، وجملة الجار والمجرور فى محل رفع خبر مقدم الجوارى مبتدأ مؤخر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لانه اسم منقوص وهو جمع تكسير مفرده جارية ، والمراد بها فى الآية السفن التى تجرى فى البحر (وفى جمع المؤنث السالم) وهو ماجمع بالف وتاء مزيدتين سالما كان نحو مؤمنات جمع مؤمنة أومكسرا كبنات جمع بنت وأخوات جمع أخت فوصف المصنف الجمع المذكور بالسالم لانه قد صار فى عرف النحاة هذا اللفظ أعنى قولهم جمع المؤنث السالم كالعلم على ماجمع بالالف والتاء وان اختلفت أفراده تسمية للشئ باسم جزئه الأكثر (و) فى (ماحمل عليه) من اسم جمع أوجمع مسمى به فمثال الجمع المؤنث (نحواذا جاءك المؤمنات) واعرابه اذا ظرف لما يستقبل من الزمان جاء فعل ماض والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به المؤمنات فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو جمع مؤنث سالم ولايقدح فيه سقوط تاء مؤمنة لانها ليست من بنية الكلمة لان أصله مؤمن وكذا لايقدح فى جمع بنات وأخوات حذف تائهما لانها ليست من بنية الكلمة لان أصلهما بنوة وأخوة بهاء تأنيث ثم حذفت منها الواو فظهرت التاء ، وقيل بنت وأخت فلما جمعا حذفت تاؤهما كما حذفت تاء مسلمة ومؤمنة على أن قاعدة الجمع المؤنث أن تاء المفرد تحذف عند الجمع ، ومثال المحمول على الجمع المؤنث (وأولات الأحمال) فأولات اسم جمع لاواحد له من لفظه ، واعرابه أولات مبتدأ مرفوع بالابتداء وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف والأحمال مضاف اليه وخبر المبتدا الجملة الاسمية بعده وهى قوله تعالى ـ أجلهن أن يضعن حملهن ـ فأجل مبتدأ مضاف الى الهاء والنون علامة جمع الأناث وأن حرف مصدر ونصب يضعن فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة فى محل نصب بأن المصدرية ونون النسوة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، وحملهن مفعول به (وفى الفعل المضارع) سواء أكان صحيح الآخر أم معتله (الذى لم يتصل بآخره شئ) مما يوجب بناءه أو ينقل اعرابه (نحو نرفع درجات من نشاء) هذا مثال المضارع الصحيح الآخر ، واعرابه نرفع فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، درجات مفعول به وهومنصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لانه جمع مؤنث سالم ، ومن اسم موصول فى محل جر بالاضافة ، نشاء فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه

وَٱللَّهُ يَدْعُوا إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَامِ . وَأَمَّا ٱلْوَاوُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ فِي جَمْعِ ٱلْمُذَكَّرِ ٱلسَّالِمِ وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ نَحْوُ : وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ، وَ ـ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ ، وَفِي ٱلْأَسْمَاءِ ٱلسِّتَّةِ وَهِيَ أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكَ وَفُوكَ وَهَنُوكَ وَذُو مَالٍ نَحْوُ قَالَ أَبُوهُمْ ،

ضم آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الاعراب والعائد محذوف تقديره نشاؤه (والله يدعوا الى دار السلام) هذا مثال المضارع المعتل الآخر ، واعرابه الواو حرف عطف الله مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضم آخره يدعو فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الاستثقال لانه فعل مضارع معتل الآخر بالواو وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والى دار جار ومجرور وهو مضاف والسلام مضاف اليه والجار والمجرور متعلق بيدعو ، وجملة الفعل والفاعل وما تعلق به فى محل رفع خبر فان اتصل بآخر المضارع نون التوكيد أونون النسوة كان مبنيا كما سبق وان اتصل به ضمير تثنية أوضمير جمع المؤنثة المخاطبة كان علامة رفعه ثبوت النون كما سيأتى ان شاء الله تعالى (وأما الواو فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة (فى موضعين) لا ثالث لهما (فى جمع المذكر السالم) وهو كل مادل على أكثر من اثنين مع سلامة بناء واحده من التكسير وكان له مفرد من لفظه سواء كان واحده علما لمذكر عاقل كزيدون أوصفة لمذكر عاقل كقائمون (و) فى (ماحمل عليه) مما فقد فيه مااعتبر من الشروط فى الجمع المذكر السالم وجملة ماذكروا له من الشروط عشرة ، فالجمع (نحو ويومئذ يفرح المؤمنون) واعرابه الواو حرف عطف يوم ظرف زمان مفعول فيه متعلق بيفرح وقدم الظرف للاهتمام به وهو مضاف واذ ظرف لماضى من الزمان فى محل جر بالاضافة والتنوين فيه عوض عن الجملة المحذوفة كما مر يفرح فعل مضارع وعلامة رفعه ضم آخره ، المؤمنون فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه جمع مذكر سالم (وان يكن منكم عشرون صابرون) هذا مثال المحمول على الجمع المذكر السالم واعرابه ان حرف شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه ، يكن فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه سكون آخره ويكن متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر منكم جار ومجرور فى محل نصب خبرها مقدم وعشرون اسمها مؤخر وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه محمول على جمع المذكر السالم وانما لم يكن جمعا مع أنه على صورته لانه لا مفرد له من لفظه وليس مفرده عشرة كما سيأتى ان شاء الله تعالى وصابرون نعت لعشرون وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه جمع مذكر سالم وجواب الشرط قوله تعالى يغلبوا مائتين (وفى الاسماء الستة) المضافة لغيرياء المتكلم (وهى أبوك وأخوك وحموك) بكسر الكاف لاغير لأن الحم قريب زوج المرأة ، وأما الختن فهو قريب المرأة ، والصهر يجمعها (وفوك) أى فمك (وهنوك) بفتح الهاء ، والهن اسم يكنى به عما يستقبح التصريح بذكره كالفرج (وذومال) أى صاحبه وكل منهما يرفع بالواو نيابة عن الضمة بالشروط الآتية فى الفصل الذى بعد هذا (نحو قال أبوهم) واعرابه قال فعل ماض أبو فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الأسماء الستة وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة والميم علامة الجمع ونحو

ليوسف

لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا ، وجَاءَ حَمُوكِ وَهٰذَا فُوكَ وَهَنُوكَ ، وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ . وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الْمُثَنَّى وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ نَحْوُ قَالَ رَجُلَانِ ، وَ- إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا -

(ليوسف وأخوه أحب الى أبينا منا) واعرابه اللام لام الابتداء يوسف مبتدأ وعلامة رفعه ضم آخره والواو حرف عطف أخو معطوف على يوسف والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى اعرابه تبعه فى رفعه وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسماء الستة وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ، وأحب خبر المبتدا وعلامة رفعه ضم آخره ، وأحب أفعل تفضيل يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل لانه مصوغ من الفعل المبنى للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو الى أبينا جار ومجرور الى حرف جر أبى مجرور بالى وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لانه من الاسماء الستة وهو مضاف وناضمير متصل فى محل جر بالاضافة متعلق بأحب وهو معنى الفاعل لان أفعل التفضيل اذا بنى من مادة الحب والبغض تعدى للفاعل المعنوى بالى ، والآية الكريمة جاءت على هذا فان الأب هو فاعل المحبة ، ومنا جار ومجرور من حرف جر وناضمير متصل فى محل جر بمن متعلق بأحب أيضا (وجاء حموك) بكسر الكاف واعرابه جاء فعل ماض حمو فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسماء الستة وهو مضاف والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة (وهذا فوك وهنوك) واعرابه ها للتنبيه وذا اسم اشارة فى محل رفع مبتدأ ، فوخبر وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسماء الستة وهو مضاف والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة والواو حرف عطف وهنوك معطوف على ماقبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى اعرابه تبعه فى رفعه وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسماء الستة وهو مضاف والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة (وانه لذو علم) واعرابه الواو حرف عطف انّ حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر والهاء ضمير متصل فى محل نصب اسمها واللام داخلة فى خبر المبتدا ، و يقال لها لام الابتداء ، وذوخبر وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسماء الستة وهو مضاف وعلم مضاف اليه (وأما الألف فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة (فى المثنى) وهو كل اسم دل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين وكان له مفرد من لفظه ، ولافرق بين أن يكون مؤنثا أومذكراولابين كونه معرفة أونكرة (و) فى (ماحمل عليه) مما فقد فيه شرط من شروط المثنى ، فالمثنى (نحو قال رجلان) فرجلان فاعل قال وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لانه مثنى (و) المحمول عليه نحو قوله تعالى (ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا) انّ حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر وعدّة اسمها مضاف الشهور مضاف اليه وعند ظرف مكان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره متعلق بعدّة لانه مصدر كما قاله أبو البقاء ، ولفظ الجلالة مضاف اليه واثنا خبر ، إنّ وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لانه محمول على المثنى لانه لامفرد له من لفظه فلايقال اثن واثنة ، وعشر نائب مناب النون لان أصله اثنان وعشر ، ومثله اثنتاعشرة أصله اثنتان وعشرة حذفت نون المثنى وواو العطف وصار

فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اُثْنَتَاعَشْرَةَ عَيْناً . وَأَمَّا النُّونُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ نَحْوُ : وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ، أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ نَحْوُ - أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ - .

اثنا عشر فاعرب اثنا اعراب المثنى وأقيم عشر مقام النون و بنى على الفتح لتضمنه واو العطف ولا يصح أن يقال انه مضاف اليه كما قاله الخضرى وابن مالك والرضىّ وابن هطيل فى شرح المفصل وغيرهم ، وشهرا تمييز ، ونحو قوله تعالى (فانفجرت منه اثنتاعشرة عينا) الفاء حرف عطف على جملة محذوفة والتقدير فضرب فانفجرت انفجر فعل ماض والتاء علامة التأنيث ، منه جار ومجرور متعلق بانفجر ، اثنتا فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لانه محمول على المثنى اذلا واحد له من لفظه أيضا ، وعشرة نائب مناب النون ، وعينا تمييز (وأما النون فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة (فى الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير تثنية) حاضرا كان نحو أنتما قائمان أوغائبان (نحو والنجم والشجر يسجدان) واعرابه الواو ابتدائية النجم مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضم آخره والشجر معطوف عليه ، يسجدان فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لانه من الافعال الخمسة وألف التثنية ضمير متصل فى محل رفع فاعله وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدا والمراد بالنجم النبات الذى لاساق له كالبطيخ ، مأخوذ من نجم اذا ظهر ، والشجر ماله ساق يقوم عليه كالنخل ، والمراد بالسجود فى حقهما الخضوع والانقياد له تعالى بما يريده منهما انقياد الساجد من المكلفين (أو) اتصل به (ضمير جمع) حاضرا كان (نحو أتبنون بكل ريع آية تعبثون وتتخذون مصانع لعلكم تخلدون) واعرابه الهمزة للاستفهام وهو استفهام تقريع وتوبيخ ومحل التوبيخ جملة تعبثون ، وتبنون فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لانه من الأفعال الخمسة وواوالجماعة ضميرمتصل فى محل رفع فاعل ، بكل جار ومجرور وهو مضاف وريع مضاف اليه ، آية مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره ، تعبثون فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لانه من الأفعال الخمسة وواوالجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل . قال أبو البقاء وجملة تعبثون حال من الضمير فى تبنون ، وتتخذون اعرابه كاعراب تبنون ، مصانع مفعول به ، وعلامة نصبه فتح آخره ، لعلكم لعل حرف ترج ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر والكاف ضمير متصل فى محل نصب اسمها وجملة تخلدون من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر ، والآيتان المذكورتان خطاب من نبىّ الله هود لقومه موبخا لهم على الأمور المذكورة ، يقول لهم : أتبنون بكل ريع أى محل مرتفع كجبل ونحوه ، وقال أبو عبيدة هو الطريق آية أى بناء كالعلم لتهتدى به المارّة ولا حاجة لكم اليه ولكن تعبثون أى تعملون مالا فائدة فيه لأنهم كانوا يهتدون بالنجوم فى أسفارهم أوتتخذونها على الطريق تجتمعون بها وتعبثون أى تسخرون بمن يمرّ بكم وتتخذون مصانع أى بركا وحياضا للماء تحت الأرض يجتمع فيها ماء المطر وتسمى بالصهاريج تفعلون ذلك لعلكم تخلدون أى راجين الخلود فى الدنيا لانكاركم البعث فلعلّ

والذين

وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ، أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ نحوُ : أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللهِ * وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عَلَامَاتٍ : الْفَتْحَةُ ، وَهِيَ الأَصْلُ ، وَالأَلِفُ وَالْكَسْرَةُ وَالْيَاءُ وَحَذْفُ النُّونِ ، وَهِيَ نَائِبَةٌ عَنِ الْفَتْحَةِ ، فَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ : فِي الاسْمِ الْمُفْرَدِ مُنْصَرِفاً كَانَ أَوْ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ نحوُ وَاتَّقُوا اللهَ ، وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحٰقَ وَيَعْقُوبَ ،

على بابها أوغائبا وهو مذكور فى قوله (و) نحو (الذين يؤمنون بالغيب) أى بما غاب عنهم من أمور الآخرة كالبعث وما بعده ، واعرابه الذين اسم موصول فى محل جر صفة للمتقين من قوله تعالى ــ هدى للمتقين ــ ويؤمنون فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواوالجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول لامحل لها من الاعراب والعائد الضمير ، وبالغيب جار ومجرور متعلق بيؤمنون (أو) اتصل به (ضمير المؤنثة المخاطبة نحو أتعجبين من أمر الله) أى قدرته ، واعرابه الهمزة للاستفهام الانكارى ، تعجبين فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل فى محل رفع فاعل من أمر جار ومجرور وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف اليه والجار والمجرور متعلق بتعجبين (وللنصب) وهو ما يحدثه عامله سواء كان اسما نحو هذا ضارب زيدا أوفعلا نحو رأيت زيدا أوحرفا نحوان زيدا قائم (خمس علامات : الفتحة وهى الأصل) لما مر فى علامات الرفع (والألف والكسرة والياء وحذف النون ، وهى) فروع عن الفتحة لان كلامنها علامة (نائبة عن الفتحة) . أما الألف فلانها تنشأ عنها فقامت مقامها ، وأما الياء فلانها أخت الألف فقامت مقام الفتحة كأختها ، وأما الكسرة فلانها أصل الياء فاقيمت مقام الفتحة الحاقا لها بحكم فرعها ، وأما حذف النون فلأن ثبوتها لما كان علامة للرفع لم يبق الاأن يكون حذفها علامة للنصب (فأما الفتحة فتكون علامة للنصب فى ثلاثة مواضع) لازائد عليها (فى الاسم المفرد) المتقدم تعريفه (منصرفا كان أوغير منصرف) والأول منهما مذكور فى قوله (نحو واتقوا الله) .فاتقوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ولفظ الجلالة منصوب على التعظيم وهومنصوب ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وانما كان لفظ الجلالة منصرفا لانه ليس فيه مايمنع الصرف من العلل التسع ، وأصله إله بالتنوين فدخلت عليه الألف واللام وهى انما تدخل على غير المنصرف والثانى نحو (ووهبنا له اسحق و يعقوب) الواو حرف عطف لجملة فعلية على جملة اسمية وهى جملة ــ وتلك حجتنا ــ وهبنا فعل وفاعل ، وهب فعل ماض ونا ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، له جار ومجرور متعلق بوهب ، اسحق مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ، ويعقوب عاطف ومعطوف وعلامة النصب فيه فتح آخره ، ولم ينونا للعلمية والعجمة فيهما فكانا غير منصرفين .

[تنبيه] ماذكرته من كون ــ له ــ متعلقا بوهب تبعت فيه الدا كهى وهو الصواب ، ولا يقال انه متعلق بواجب الحذف لأن محله نصب على الحال من الضمير كما هو القاعدة أن الجار والمجرور بعد المعارف محله نصب على الحال ، والتقدير وهبنا حال كون الموهوب له اسحق الى آخره لأن الجار

وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى ، وَفِى جَمْعِ التَّكْسِيرِ مُنْصَرِفًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ نَحْوُ وَتَرَى الْجِبَالَ ، وَعَدَكُمُ اللهُ مَغَانِمَ ، وَأَنْكِحُوا الأَيَامَى ، وَفِى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَىْءٌ نَحْوُ لَنْ يَنَالَ اللهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا . وَأَمَّا الأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِى الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ

والمجرور مفعول ثان لوهب لأنها بمعنى أعطى ، وإنما عدّت للمفعول الثانى باللام لأن وهب لاتنصب مفعولين الا اذا كانت بمعنى صير نحو : وهبنى الله فداءك : أى صيرنى ، نعم فى القاموس وهبه له ، ولاتقل وهبكه ، وحكاه أبوعمرو عن أعرابى اهـ فعلى ماحكاه أبو عمرو تنصب مفعولين لفظا (واذ واعدنا موسى) أتى به المصنف للاشارة الى أنه لافرق بين كون الفتحة ظاهرة كالمثالين الأوّلين أو مقدّرة كهذا المثال ، واعرابه الواو حرف عطف إذ ظرف لما مضى من الزمان ، واعدنا فعل ، وفاعل ، واعد فعل ماض تنصب مفعولين ، ونا ضمير متصل فى محل رفع فاعل موسى مفعولها الأوّل ، وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ، والمفعول الثانى لواعدنا قوله تعالى أربعين على تقدير تمام أربعين ، أو على أنها الموعودة نفسها ، وليس ظرفا لأن المواعدة لم تقع فى الأربعين ، قاله فى الجيد (وفى جمع التكسير) المتقدّم تعريفه (منصرفا كان أو غير منصرف) أتى بهذا هنا وفيما قبله لما سيأتى فى علامات الخفض من التفريق فيها بين المنصرف وغيره : فالأوّل (نحو وترى الجبال) ، واعرابه الواو حرف عطف ترى فعل مضارع مرفوع لتجرّده عن الناصب والجازم وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتلّ الآخر بالألف ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، الجبال مفعول به ، وعلامة نصبه فتح آخره وهو جمع تكسير منصرف . والثانى نحو (وعدكم الله مغانم) ، واعرابه وعد فعل ماض تنصب مفعولين ، والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول أوّل ، الله فاعل مغانم مفعول ثان ، وعلامة نصبه فتح آخره وهو جمع تكسير غير منصرف ، ولذا لم ينوّن (وأنكحوا الأيامى) أتى به ليفيد أنه لافرق بين كون الفتحة ظاهرة كالمثالين الأوّلين ، أو مقدّرة كهذا المثال ، واعرابه أنكحوا فعل أمر مبنىّ على حذف النون ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل الأيامى مفعول به وهو منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وهو جمع تكسير مفرده أيم ، وهى التى لازوج لها بكرا كانت أو ثيبا (وفى الفعل المضارع) سواء كان صحيح الآخر كالمثال الذى ذكره المصنف أم معتله نحو ــ لن ترانى ــ لأن الألف فيه حرف علة والفعل منصوب بلن ، وعلامة النصب فيه فتحة مقدّرة على الألف لأنه فعل مضارع معتلّ الآخر بالألف (اذا دخل عليه ناصب) من نواصب الفعل المذكورة فى بابه (ولم يتصل بآخره شئ) مما يوجب بناءه أو ينقل اعرابه (نحو لن ينال الله لحومها ولا دماؤها) ، واعرابه لن حرف نفى ونصب ينال فعل مضارع منصوب بلن ، وعلامة نصبه فتح آخره الله منصوب على التعظيم ، لحوم فاعل وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة ــ ولا دماؤها ــ الواو حرف عطف لانافية دماء معطوف على ماقبله ، والهاء ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة (وأما الألف فتكون علامة للنصب فى الأسماء الستة) المتقدّم

نحو

نحوُ مَا كَانَ مُحمدٌ أَبَا أَحَدٍ منْ رِجالِكُمْ ، وَنَحْفَظُ أَخانَا ، وَرَأَيْتُ حَماكِ ، وَهنَاكَ ، أَن كَانَ ذَا مَالٍ ، وَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلامَةً لِلنَّصْبِ فِى جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ

ذكرها فى علامات الرفع (نحو ما كان محمد أبا أحد من رجالكم) ، واعرابه ما نافية كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، محمد اسمها مرفوع بها وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ضم آخره ، أبا خبرها منصوب بها وهو منصوب ، وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف ، وأحد مضاف اليه ، من رجالكم جار ومجرور ، من حرف جر ، ورجال مجرور بمن ، وعلامة جره كسر آخره وهو مضاف ، والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ، وجملة الجار والمجرور فى محل جر صفة لأحد فهو متعلق بمحذوف وجوبا تقديره كائن (ونحفظ أخانا) ، واعرابه نحفظ فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضم آخره ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن أخا مفعول به وهو منصوب ، وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف ، وناضمير متصل فى محل جر بالاضافة (و) تقول فى التمثيل لبقية الأسماء الستة (رأيت حماك) بكسر الكاف لما تقدم ، واعرابه رأيت فعل وفاعل ، حما مفعول به وهو منصوب ، وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ، ومثله تقول فى رأيت فاك (وهناك) بفتح الهاء ، وسقط من النسخ ذكر فاك ، ولا بد من ذكره لتتم أمثلة الأسماء الستة فى حالة النصب (أن كان ذا مال) قرأ ابن عامر وحمزة وأبو بكر بهمزتين : الأولى منهما همزة الاستفهام التوبيخى . والثانية همزة أن المصدرية ، وقرأ الباقون بهمزة واحدة ، واعرابه حينئذ على قراءة الباقين أن حرف مصدر ونصب كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر فى محل نصب بأن المصدرية ، واسمها مستتر فيها جوازا تقديره هو ، ذا خبرها وهو منصوب ، وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف ، ومال مضاف اليه ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مجرور بلام جر محذوفة ، والتقدير كفر أو كذب لأن كان : أى لكونه ذا مال وبنين : أى لا ينبغى ، ولا يليق منه ذلك لأن المال والبنين من النعم ، فكان ينبغى له مقابلتهما بالشكر والتصديق لا بالكفر والتكذيب . (وأما الكسرة فتكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (فى جمع المؤنث السالم) ، والمراد به ما جمع بألف وتاء مزيدتين سواء أكان جمعا لمؤنث كمسلمات أم لمذكر كحمامات ، سلمت فيه بنية الواحد كالمثالين المذكورين أم تكسرت كسجدات بفتح الجيم ، فان مفرده سجدة بسكونها (و) فى (ما حمل عليه) : أى ألحق به مما كان على صورته وليس بجمع ، وضابط ما يعرف به الجمع القياسى من غيره : أى الذى يجمع بالألف والتاء قياسا خمسة أنواع : أحدها ما فيه تاء التأنيث مطلقا سواء أكان علما لمؤنث كفاطمة أم لمذكر كطلحة أم اسم جنس كتمرة أم صفة كنسابة . الثانى علم المؤنث مطلقا سواء أكان فيه التاء كفاطمة أم لا كزينب لعاقل أم لغيره . الثالث صفة المذكر الذى لا يعقل كجبال راسيات وأيام معدودات بخلاف صفة المؤنث كحائض وصفة العاقل كعالم فانها لا تجمع هذا الجمع . الرابع مصغر المذكر غير العاقل كدريهمات . الخامس الجنس المؤنث بالألف سواء أكان اسما كبهمى وصحراء أو صفة كحبلى وحلة سيراء ، وما عدا هذه الأنواع المذكورة شاذ

نحوُ : خَلَقَ اللهُ السَّمٰواتِ ، وَإِنْ كُنَّ أُولاتِ حَمْلٍ . وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلامَةً لِلنَّصْبِ فِي مَوْضِعَيْنِ فِي الْمُثَنَّى وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ نحوُ : رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ ، إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ ، رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ .

مقصور على السماع ، ثم مثل المصنف لجمع المؤنث بقوله (نحو خلق الله السموات) ، واعرابه خلق فعل ماض ، الله فاعل والسموات مفعول به ، وقيل مفعول مطلق . قال ابن هشام فى المغنى : وهو الصواب ، واعترض ، وهو منصوب ، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم حملوا نصبه على جرّه : كما فعلوا فى أصله الذى هو جمع المذكر لئلا يكون للفرع مزية على أصله ، ومثال المحمول على الجمع المؤنث نحو قوله تعالى (وإن كنّ أولات حمل) ، واعرابه إن حرف شرط جازم يجزم فعلين . الأول فعل الشرط . والثانى جوابه ، كنّ فعل وفاعل ، كان فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط وهو متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، ونون النسوة ضمير متصل فى محل رفع اسمها ، وأصل كنّ كون بفتح الكاف وضم الواو فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت الى الكاف ، ثم حذفت الواو لالتقائها ساكنة مع نون النسوة المدغم فيها نون كنّ أولات خبرها منصوب بها وهو منصوب ، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه ملحق بجمع المؤنث السالم لأنه اسم جمع لا واحد له من لفظه بل معناه وهو ذات بمعنى صاحبة وكتبت الواو بعد ألفه حملا على مذكره وهو أولو ، وهو مضاف ، وحمل مضاف اليه ، ومما ألحق بجمع المؤنث فما ذكر ماسمى به كعرفات ، وخرج بقولنا بألف وتاء مزيدتين ما اذا كانت الألف أصلية نحو : قضاة وغزاة ، فان ألفهما أصلية لأنها منقلبة عن ياء فى الأول وعن واو فى الثانى إذ الأصل قضية وغزوة ، وكذا اذا كانت التاء أصلية نحو : أبيات وأموات كان نصبه بالفتحة نحو : سكنت أبياتا وحضرت أمواتا . (وأما الياء فتكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (فى موضعين) لا ثالث لهما (فى المثنى) المتقدم ذكره فى علامات الرفع (و) فى (ما حمل عليه) مما هو على صورته ، وقد فقد شرطا من شروطه ، فمثال المثنى (نحو ربنا واجعلنا مسلمين لك) ، واعرابه ربّ منادى مضاف وحذف منه حرف النداء تقديره ياربّ وهو مضاف ، ونا ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة ـ واجعلنا ـ الواو حرف عطف على الجملة قبلها ، اجعل فعل أمر مبنى على السكون ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونا ضمير متصل فى محل نصب مفعولها الأول ، ومسلمين مفعولها الثانى وهو منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، حملوا نصبه على جرّه لأن كلا منهما فضلة مستغنى عنها ، والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد ، ولك جار ومجرور متعلق بمسلمين لأنه بمعنى منقادين أو مخلصين . قال أبو البقاء : ويجوز أن يكون نعتا لمسلمين ، وعلى هذا فهو متعلق بمحذوف تقديره كائنين ، ومثال ما حمل على المثنى نحو (إذ أرسلنا اليهم اثنين) ، واعرابه إذ ظرف لما مضى من الزمان ـ أرسلنا ـ فعل وفاعل ، أرسل فعل ماض ، ونا ضمير متصل فى محل رفع فاعل اليهم جار ومجرور ، الى حرف جرّ ، والهاء ضمير متصل فى محل جرّ بالى ، والميم علامة الجمع ، اثنين مفعول به وهو منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على المثنى (ربنا أمتنا اثنتين) هذا مثال آخر للملحق بالمثنى ، واعرابه ربّ منادى مضاف حذف منه حرف

وَفِى جَمْعِ ٱلْمُذَكَّرِ ٱلسَّالِمِ وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ نَحْوُ : نُنْجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ ، وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ، وَأَمَّا حَذْفُ ٱلنُّونِ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِى ٱلْأَفْعَالِ ٱلَّتِى رَفْعُهَا بِثُبُوتِ ٱلنُّونِ نَحْوُ : إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ

النداء وهو مضاف ، ونا ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة أمتّ فعل وفاعل أمات فعل ماض ، والتاء المدغمة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، وناضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، اثنتين صفة لمصدر محذوف تقديره اماتتين اثنتين ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على المثنى ، ومثله ـ وأحييتنا اثنتين ـ . قال فى تفسير الجلالين ـ أمتنا اثنتين ـ اماتتين ـ وأحييتنا اثنتين ـ احياءتين لأنهم كانوا نطفا أمواتا فأحيوا ، ثم أميتوا ، ثم أحيوا للبعث اهـ ، وأطلق الأماتة على ماقبل نفخ الروح لأن المراد من ذلك جعل الشئ عادم الحياة ابتداء . قال فى حواشي الجمل : قوله احياءتين عبارة غيره : أمتنا موتتين ، وأحييتنا حياتين ، وهى أوضح انتهى (وفى جمع المذكر السالم) المتقدم ذكره فى علامات الرفع (و) فى (ماحمل عليه) مثال الجمع (نحو ننجى المؤمنين) ، واعرابه ننجى فعل مضارع مرفوع لتجرّده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتلّ الآخر بالياء ، وفاعله مستترفيه وجوبا تقديره نحن ، المؤمنين مفعول به وهو منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد ، ومثال ماحمل على الجمع نحو (وواعدنا موسى ثلاثين ليلة) ، واعرابه الواو حرف عطف واعدنا فعل وفاعل ، واعد فعل ماض تنصب مفعولين ، وناضمير متصل فى محل رفع فاعل ، موسى مفعول أوّل وهو منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور ، ثلاثين مفعول ثان على تقدير مضاف محذوف : أى انقضاء أو تمام ثلاثين وهو منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكر السالم إذ لامفرد له من لفظه ، والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد ، ليلة تمييز ، وعلامة نصبه فتح آخره (وأما حذف النون فيكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (فى الافعال) المضارعة (التى رفعها بثبوت النون) اذا دخل عليها ناصب ، وتسمى بالأمثلة الخمسة كما سيأتى (نحو إلا ان تكونا ملكين) ، واعرابه إلا أداة حصر لتقدّم النفى عليها فى قوله تعالى ـ مانهاكما ربكما عن هذه الشجرة ـ ، وهو استثناء مفرّغ لأن مابعد الا معمول لما قبلها ، أن حرف مصدر ونصب ، تكونا فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وألف التثنية ضمير متصل فى محل رفع اسمها وملكين خبرها وهو منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مجرور بالاضافة لمقدّر محذوف ، والتقدير ـ مانهاكما ربكما عن هذه الشجرة ـ لشئ الا كراهة كونكما ملكين ، والمقدّر المحذوف منصوب على أنه مفعول لأجله ، والعامل فيه نها كما كما يفيده قول الجيد ـ الا أن تكونا ـ استثناء مفرّغ من المفعول من أجله : أى مانهاكما لشئ الا كراهة

وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ، وَلَنْ تَقُومِي * وَلِلْخَفْضِ ثَلَاثُ عَلَامَاتٍ : الْكَسْرَةُ وَهِيَ الْأَصْلُ ، وَالْفَتْحَةُ وَالْيَاءُ ، وَهُمَا نَائِبَتَانِ عَنِ الْكَسْرَةِ ، فَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ : فِي الِاسْمِ الْمُفْرَدِ الْمُنْصَرِفِ نَحْوُ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ، أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى وَفِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمُنْصَرِفِ نَحْوُ : لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا ، وَفِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ

ـ أن تكونا ملكين ـ اه (وأن تصوموا خير لكم) اعرابه أن حرف مصدر ونصب تصوموا فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الافعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، والمصدر المنسبك من أن ومابعدها مبتدأ ، والتقدير صومكم ، وخير خبر المبتدا ، ولكم جار ومجرور متعلق بخير (ولن تقومى) ، واعرابه لن حرف نفى ونصب ، تقومى فعل مضارع منصوب بلن ، وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الافعال الخمسة ، وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل فى محل رفع فاعل * (وللخفض) المتقدّم بيانه فى علامة الاسم (ثلاث علامات) أصالة ونيابة لازائد عليها (الكسرة وهى الاصل) فى الخفض فلا ينوب عنها غيرها مع امكانها ، ولهذا قدّمها (والفتحة والياء وهما) فرعان لأنهما (نائبتان عن الكسرة) أما الياء فلأنها تنشأ عنها فقامت مقامها ، وأما الفتحة فلأن الكسرة نابت عنها فى الجمع المؤنث فتعاوضتا فى نيابة كلّ عن الأخرى (فأما الكسرة فتكون علامة للخفض) أصالة (فى ثلاثة مواضع) لازائد عليها (فى الاسم المفرد) المتقدّم تعريفه (المنصرف) وهومادخله تنوين الصرف سواء أكان الخفض بالحرف أو بالاضافة أو بالتبعية ، ويجمع الثلاثة (نحو بسم الله الرحمن الرحيم) ، واعرابه بسم جار ومجرور الباء حرف جر واسم مجرور بالباء ، وعلامة جره كسر آخره متعلق بفعل محذوف وجوبا كما قال ابن عنقاء ، وعلل ذلك بأن البسملة جارية مجرى المثل ، ومن قواعد النحاة أن الجارى مجرى المثل يحذف متعلقه وجوبا وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف اليه ، والاضافة فيه مقدرة باللام ، الرحمن الرحيم صفتان لله والصفة تتبع الموصوف فى إعرابه تبعاه فى جره ، وعلامة الجر فيهما كسر آخرهما ، ويجوز أن يعرب الرحمن بدلا من لفظ الجلالة ، والرحيم نعتا للرحمن لأنه فى الأصل علم استعمل استعمال الصفات لغلبة الوصفية عليه ، ولا فرق بين أن يكون الأعراب فيه ظاهرا كهذا المثال أومقدّرا نحو (أولئك على هدى) وإعرابه أولئك اسم اشارة فى محل رفع مبتدأ ، على هدى جار ومجرور على حرف جر هدى مجرور بعلى وهو مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدّرة ، على الألف المحذوفة المعوّض عنها التنوين منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وجملة الجار والمجرور فى محل رفع خبر المبتدا (وفى جمع التكسير) المتقدّم بيانه (المنصرف) : أى الذى دخله الصرف وهو التنوين والجر بالكسرة مذكرا كان أومؤنثا (نحو للرجال نصيب مما اكتسبوا) و إعرابه للرجال جار ومجرور ، وعلامة الجرفيه كسر آخره لأنه جمع تكسير منصرف وجملة الجار والمجرور فى محل رفع خبر مقدّم ، نصيب مبتدأ مؤخر ، وجملة مما اكتسبوا فى محل رفع صفة لنصيب ، وقيد المصنف المفرد وجمع التكسير بكونهما منصرفين ليخرج غير المنصرف فان جره بالفتحة نيابة عن الكسرة (وفى جمع المؤنث السالم) المتقدم بيانه ولا يكون الامنصرفا وان لم

وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ نحوُ : قُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ ، وَمَرَرْتُ بِأُولَاتِ الْأَحْمَالِ ، وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِى ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ : فِى الْأَسْمَاءِ السِّتَّةِ نحوُ : ارْجِعُوا إِلَى أَبِيكُمْ ، كَمَا أَمِنْتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ ، وَمَرَرْتُ بِحَمِيكِ وَفِيكَ وَهَنِيكَ ، وَالْجَارِ ذِى الْقُرْبَى

يدخله تنوين الصرف (و) فى (ماحمل عليه) مثال الجمع (نحوقل للمؤمنات) وإعرابه قل فعل أمر مبنى على السكون وفاعله مستترفيه وجوبا تقديره أنت، للمؤمنات جار ومجرور اللام حرف جر والمؤمنات مجرور باللام ، وعلامة جره كسر آخره ، وهو جمع مؤمنة (و) مثال ماحمل على الجمع نحو (مررت بأولات الاحمال) وإعرابه مررت فعل وفاعل ، مر فعل ماض والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، بأولات جار ومجرور الباء حرف جر وأولات مجرور ، بالباء وهو مجرور ، وعلامة جره كسر آخره لأنه محمول على جمع المؤنث اذلا واحد له من لفظه (وأما الياء فتكون علامة للخفض) نيابة عن الكسرة (فى ثلاثة مواضع) لارابع لها (فى الاسماء الستة) التى تقدم ذكرها وسيأتى شروط اعرابها بالحروف (نحو ارجعوا الى أبيكم) واعرابه ارجعوا فعل أمر مبنى على حذف النون والواو ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، الى أبيكم جار ومجرور الى حرف جر أبى مجرور بالى ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهومضاف والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة والميم علامة الجمع (كما أمنتكم على أخيه) واعرابه الكاف حرف تشبيه وجر مامصدرية تسبك الفعل بعدها بمصدر ، امنتكم فعل وفاعل ومفعول أمن فعل ماض والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به والميم علامة الجمع ، والمصدر المنسبك من ما ومابعدها مجرور بالكاف والتقدير كأمنى لكم على أخيه ، والجار والمجرور فى موضع نصب على أنه نعت مصدر محذوف أوعلى الحال منه والتقدير الا أمنا كأمنى اياكم على أخيه أوالا ائتمانا كائتمانى لكم على اخيه ، شبه ائتمانه لهم على هذا بائتمانه لهم على ذاك ، وعلى أخيه جار ومجرور على حرف جر وأخى مجرور بعلى وهو مجرور ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف والهاء مضاف اليه متعلق بأمنتكم ، وقوله من قبل جار ومجرور مبنى على الضم ومحله النصب متعلق بأمنتكم والمضاف اليه محذوف أى قبل هذا الزمان (ومررت بحميك) بكسر الكاف وإعرابه مررت فعل وفاعل بحميك الباء حرف جر ، وحمى مجرور بالباء وهومجرور ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة (وفيك وهنيك) معطوفان على حميك ، والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى اعرابه ، تبعاه فى جره ، وعلامة الجر فيهما الياء نيابة عن الكسرة لأنهما من الأسماء الستة والكاف فيهما فى محل جر بالاضافة (والجار ذى القربى) الواو حرف عطف على قوله تعالى ــ وبالوالدين إحسانا ــ والجار معطوف على ماقبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى اعرابه تبعه فى جره وهومجرور ، وعلامة جره كسرآخره ، ذى صفة والصفة تتبع الموصوف فى اعرابه تبعه فى جره ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الاسماء الستة ، وهو مضاف والقربى مضاف اليه وهومجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على

وَفِي ٱلْمُثَنَّى وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ نحوُ : حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ ، وَمَرَرْتُ بِٱثْنَيْنِ وَٱثْنَتَيْنِ ، وَفِي جَمْعِ ٱلْمُذَكَّرِ ٱلسَّالِمِ وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ نحوُ : قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ ، فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً ، وَأَمَّا ٱلْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ٱلْاسْمِ ٱلَّذِي لَا يَنْصَرِفُ مُفْرَدًا كَانَ نحوُ : وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمٰعِيلَ .

الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور (وفى المثنى وماحمل عليه) مماتقدم بيانه فمثال المثنى (نحو حتى أبلغ مجمع البحرين) وإعرابه حتى حرف غاية ونصب ، أبلغ فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا وهومنصوب ، وعلامة نصبه فتح آخره وفاعله مستترفيه وجوبا تقديره أنا ، مجمع مفعول به وهومنصوب ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وهو مضاف والبحرين مضاف اليه ، وهو مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لانه مثنى ، والنون زيدت عوضا عن الحركة ، والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد (و) مثال الذى حمل على المثنى (مررت باثنين) : أى رجلين واعرابه مررت فعل وفاعل باثنين جار ومجرور ، الباء حرف جر اثنين مجرور بالباء وهو مجرور ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لانه محمول على المثنى والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد (واثنتين) أى امرأتين ، وهو معطوف على ماقبله ، وعلامة جره الياء لانه محمول على المثنى (وفى جمع المذكر السالم وماحمل عليه) مماتقدم بيانه مثال الجمع (نحو قل للمؤمنين) واعرابه قل فعل أمر مبنى على السكون وفاعله مستترفيه وجوبا تقديره أنت ، للمؤمنين جار ومجرور اللام حرف جر المؤمنين مجرور باللام وهو مجرور ، وعلامه جره الياء نيابة عن الكسرة لانه جمع مذكر سالم ، والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد ، ومثال الذى حمل على الجمع (فاطعام ستين مسكينا) واعرابه الفاء داخلة فى جواب الشرط من قوله تعالى ــ فمن لم يستطع فاطعام ستين ــ واطعام مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضم آخره وخبره محذوف تقديره فعليه اطعام ستين ، واطعام مصدر يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل ، وينصب المفعول ، وهو مضاف ومفعوله ستين مضاف اليه ، وهو مجرور ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لانه محمول على جمع المذكر السالم ، والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد وفاعل المصدر ضمير محذوف والتقدير فاطعامه ستين ، ولا يقال فى المصدر وفاعله مستتر لانه لايستتر فيه الضمير بل يحذف ، ويجوز أن يعرب قوله فاطعام مبتدأ ، وخبر محذوف والتقدير فاطعامه ستين واجب ، ومسكينا تمييز ، وعلامة نصبه فتح آخره (وأما الفتحة فتكون علامة للخفض) نيابة عن الكسرة (فى الاسم الذى لاينصرف) حملا للخفض على النصب (مفردا كان) ذلك الاسم الذى لاينصرف (نحو وأوحينا الى ابراهيم واسمعيل) واعرابه الواو حرف عطف ، أوحينا فعل وفاعل أوحى فعل ماض ونا ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، الى ابراهيم جار ومجرور ، الى حرف جر ، ابراهيم مجرور بالى ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لانه اسم لاينصرف والمانع له من الصرف علتان فرعيتان من علل تسع ، وهى العلمية والعجمة واسمعيل الواو حرف عطف اسمعيل معطوف على ماقبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى اعرابه تبعه فى

فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا ، أَوْ جَمْعَ تَكْسِيرٍ نَحْوُ : مِنْ مَحَارِيبَ إِلاَّ إِذَا أُضِيفَ نَحْوُ : فِى أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ أَوْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ أَلْ نَحْوُ : وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِى الْمَسَاجِدِ * وَلِلْجَزْمِ عَلاَمَتَانِ : السُّكُونُ وَهُوَ الْأَصْلُ ، وَالْحَذْفُ وَهُوَ نَائِبٌ عَنْهُ ، فَأَمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عَلاَمَةً لِلْجَزْمِ فِى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الصَّحِيحِ الْآخِرِ

اعرابه تبعه فى جره وهو مجرور ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لانه اسم لا ينصرف للعلمية والعجمة (فحيوا بأحسن منها) واعرابه الفاء رابطة لجواب اذا من قوله تعالى ـ واذا حييتم بتحية ـ حيوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل بأحسن جار ومجرور ، الباء حرف جر ، أحسن مجرور بالباء وهو مجرور ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف والمانع له من الصرف علتان فرعيتان من علل تسع ، وهى الوصف ووزن الفعل ، وأحسن أفعل تفضيل يعمل عمل الفعل برفع الفاعل و ينصب المفعول ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هى لأن التقدير فحيوا بتحية أحسن منها ، ومنها جار ومجرور متعلق بأحسن (أوجمع تكسير نحو من محاريب) من قوله تعالى ـ يعملون له مايشاء من محاريب وتماثيل ـ واعرابه يعملون فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ثبوت النون والواو فاعل ، وله جار ومجرور فى محل نصب على الحال من الواو ، وما اسم موصول فى محل نصب مفعول به ، وجملة يشاء صلة الموصول لامحل لها من الاعراب والعائد محذوف ، والتقدير مايشاؤه ، من محاريب جار ومجرور ، من حرف جر محاريب مجرور بمن ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف ، والمانع له من الصرف علة تقوم مقام علتين ، وهى صيغة منتهى الجموع ، وتماثيل عاطف ومعطوف ، وعلامة الجر فيه الفتحة لأنه اسم لاينصرف لصيغة منتهى الجموع ، ثم الضمير المرفوع فى يعملون عائد على الجن المسخرة لسليمان ، والضمير المجرور فى له عائد على سليمان ، والمحاريب أبنية مرتفعة يصعد اليها بدرج ، والتماثيل جمع تمثال ، وهى الصور من نحاس وزجاج ورخام ، ولم يكن اتخاذ الصور حراما فى شريعته ، ثم الجر بالفتحة حكم مستمر فيما لاينصرف (الا اذا أضيف) الى مابعده ، فانه يجر بالكسرة على الأصل لبعده حينئذ عن شبه الفعل (نحو فى أحسن تقويم) واعرابه فى أحسن جار ومجرور ، فى حرف جر أحسن مجرور بفى ، وهو مجرور ، وعلامة جره كسر آخره ، وهو مضاف وتقويم مضاف اليه (أودخلت عليه أل) معرفة كانت أوموصولة أوزائدة (نحو وأنتم عاكفون فى المساجد) واعرابه الواو حرف عطف أنتم ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ ، عاكفون خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم وعاكفون اسم فاعل يعمل عمل الفعل برفع الفاعل و ينصب المفعول ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنتم ، فى المساجد جار ومجرور فى حرف جر ، والمساجد مجرور بفى ، وعلامة جره كسر آخره متعلق بعاكف * (وللجزم علامتان) اصالة ونيابة ولاثالث لهما (السكون) وهو حذف الحركة (وهو الأصل) فى بابه ولهذا قدمه (والحذف) وهو سقوط حرف العلة أونون الرفع للجازم (وهو نائب عنه) فيكون فرعا عن السكون (فأما السكون فيكون علامة للجزم فى الفعل المضارع الصحيح الآخر) بكسر الخاء ، وهو ماليس آخره حرف

ٱلَّذِى لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَىْءٌ نَحْوُ : لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ، وَأَمَّا ٱلْحَذْفُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي ٱلْفِعْلِ ٱلْمُضَارِعِ ٱلْمُعْتَلِّ ٱلْآخِرِ ، وَهُوَ مَا آخِرُهُ حَرْفُ عِلَّةٍ ، وَحُرُوفُ ٱلْعِلَّةِ ٱلْأَلِفُ وَٱلْوَاوُ وَٱلْيَاءُ نَحْوُ : لَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللهَ ، وَمَنْ يَدْعُ مَعَ ٱللهِ ، وَمَنْ يَهْدِ ٱللهُ .

علة (الذى لم يتصل بآخره شيء) مما يوجب بناءه أو ينقل اعرابه (نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد) ، واعرابه لم حرف نفى وجزم يلد فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ــ ولم يولد ــ لم حرف نفى وجزم يولد فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون آخره ، ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو ــ ولم يكن ــ لم حرف نفى وجزم ، يكن فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون آخره ، متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، له جار ومجرور متعلق بكفوا : كما قاله جمهور المعربين ، وأجاز أبو البقاء أن يكون فى محل نصب على الحال من كفوا متعلق بواجب الحذف تقديره كائنا لأنه فى الاصل صفة لكفوا ، فلما قدم عليه نصب على الحال ، كفوا خبرها مقدم أحد اسمها مؤخر ، وأجاز بعضهم أن يعرب له جار ومجرور فى محل نصب خبر كان ، وكفوا حال من أحد لتقدمه عليه وأحد اسمها ، واعترضه أبو حيان بأن له ظرف ناقص فلا يصح جعله خبرا لكان بل هو متعلق بكفوا ، وقدم عليه للاهتمام به إذ فيه ضمير البارى سبحانه ☆ (وأما الحذف فيكون علامة للجزم) نيابة عن الكسرة (فى الفعل المضارع المعتل الآخر) الذى اعتل آخره فمعتل اسم فاعل ، من أعتل اذا مرض ، واضافته الى الآخر لفظية (وهو ما آخره حرف علة) ، وهذا فى اصطلاح النحاة ، وأما أهل التصريف فهو عندهم ما أحد أصوله حرف علة نحو : وعد وقال (وحروف العلة) ثلاثة (الألف والواو والياء) سميت بذلك لأن من شأنها أن ينقلب بعضها الى بعض ، وحقيقة العلة تغير الشئ عن حاله ، وتسمى أيضا حروف المد واللين اذا كان حركة ماقبلها من جنسها ، فان لم تكن من جنسها سميت حروف لين ، والتفصيل المذكور انما هو فى الواو والياء ، وأما الألف فحرف مد أبدا (نحو لم يخش إلا الله) لم حرف نفى وجزم يخش فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الألف ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو الا أداة حصر ، الله منصوب على التعظيم ، وعلامة نصبه فتح آخره (ومن يدع مع الله) ، واعرابه الواو ابتدائية ، من اسم شرط جازم تجزم فعلين : الأول فعل الشرط . والثانى جوابه فى محل رفع مبتدا يدع فعل الشرط مجزوم باداة الشرط وهو مجزوم ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الواو ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر من ، مع ظرف مكان مفعول فيه متعلق بيدع وهو مضاف ، ولفظ الجلالة مضاف اليه ، وجواب الشرط قوله تعالى ــ فانما حسابه عند ربه ــ (ومن يهد الله) ، واعرابه من اسم شرط جازم فى محل رفع مبتدأ ، يهد فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء الله فاعل وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ضم آخره ، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر ، وجواب

وَفِي ٱلْأَفْعَالِ ٱلَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ ٱلنُّونِ، نَحْوُ: إِنْ تَتُوبَا، وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا، وَلَا تَخَافِي.

﴿فَصْلٌ﴾ جَمِيعُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ ٱلْمُعْرَبَاتِ قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ، وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ، فَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: ٱلِاسْمُ ٱلْمُفْرَدُ، وَجَمْعُ ٱلتَّكْسِيرِ، وَجَمْعُ ٱلْمُؤَنَّثِ ٱلسَّالِمُ، وَٱلْفِعْلُ ٱلْمُضَارِعُ ٱلَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ. وَكُلُّهَا تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ وَتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ، وَتُخْفَضُ بِالْكَسْرَةِ، وَتُجْزَمُ بِالسُّكُونِ، وَخَرَجَ عَنْ

الشرط قوله تعالى ـ فهو المهتدى ـ ✡ فان قيل قد جاء فى بعض القراءات، وأشعار العرب اثبات حرف العلة مع الجازم ✡ قلت أجابوا عنه بأن حرف العلة فيه تولد من اشباع الحركة التى قبله أو أنه عومل المعتل فيه معاملة الصحيح فى جزمه بحذف الحركة، لكنها فى الصحيح حركة ملفوظة، وفى المعتل حركة مقدرة (وفى الأفعال التى رفعها بثبات النون)، ويقال لها الأفعال الخمسة، فان جزمها اذا دخل عليها الجازم يكون بحذف النون (نحو ان تتوبا)، واعرابه ان حرف شرط جازم تتوبا فعل مضارع مجزوم بان وهو مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، وألف التثنية ضمير متصل فى محل رفع فاعل، وجواب الشرط محذوف تقديره ان تتوبا الى الله تقبلا أو يتب الله عليكما، وليس هو قوله تعالى ـ فقد صغت قلوبكما ـ: كما قد يتوهمه بعض المعربين (وان تصبروا وتتقوا)، واعرابه ان حرف شرط جازم، تصبروا فعل الشرط مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة فاعل وتتقوا معطوف على تصبروا، وعلامة الجزم فيه حذف النون، وجواب الشرط جملة قوله تعالى ـ فان ذلك من عزم الأمور ـ (ولا تخافى)، واعرابه لاناهية تخافى فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل فى محل رفع فاعل.

﴿فصل﴾ فى بيان حاصل الفصل المتقدم ✡ على عادة المتقدمين بذكر الشئ تفصيلا، ثم اجمالا اعتناء بشأن مايشتمل عليه هذا الفصل لأنه أساس العربية (جميع ماتقدم) ذكره (من المعربات) جمع معرب وهوشيآن: الاسم الذى لايشبه مبنى الأصل، والفعل المضارع الذى لم يتصل به نونا التوكيد، ولا نون الاناث (قسمان) لازائد عليهما بدليل الاستقراء (قسم يعرب بالحركات) الثلاث: الضمة والفتحة والكسرة، وبالسكون لأنه حذف الحركة (وقسم يعرب بالحروف) الأربعة الواو والألف والياء والنون، أو بالحذف لها (فالذى يعرب بالحركات) اجمالا (أربعة أنواع) ثلاثة منها تختص بالأسماء (الاسم المفرد) كزيد وأحمد ويحيى (وجمع التكسير) كأعبد ومساجد وأسارى (وجمع المؤنث السالم)، ويقال له الجمع بالألف والتاء كمسلمات وفضليات (و) نوع يختص بالفعل وهو (الفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره شئ) نحو: يذهب ويأتى ويرضى ويدعو، فان اتصل به شئ مما يوجب بناءه أوينقل اعرابه كالضمائر البارزة لم يكن حكمه كذلك (وكلها) أى المذكورات: أى مجموعها لاجميعها لتخلف بعض الأحكام فى بعضها (ترفع بالضمة) نحو: يضرب زيد ورجال ومسلمات (وتنصب بالفتحة) نحو: لن أضرب زيدا ورجالا (وتخفض بالكسرة) كمررت بزيد ورجال ومسلمات (وتجزم بالسكون) نحو: لم يضرب زيد (وخرج عن

ذٰلِكَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ : اَلِاسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ مُفْرَدًا كَانَ أَوْ جَمْعَ تَكْسِيرٍ فَإِنَّهُ يُخْفَضُ بِالْفَتْحَةِ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ أَلْ ، وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ فَإِنَّهُ يُنْصَبُ بِالْكَسْرَةِ ، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الْآخِرِ ، فَإِنَّهُ يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ ، وَتَقَدَّمَتْ أَمْثِلَةُ ذٰلِكَ ، وَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ ، وَهِيَ الْمُثَنَّى وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ ، وَجَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ ، وَالْأَسْمَاءُ السِّتَّةُ ، وَالْأَمْثِلَةُ الْخَمْسَةُ : فَأَمَّا الْمُثَنَّى فَيُرْفَعُ بِالْأَلِفِ وَيُنْصَبُ وَيُجَرُّ بِالْيَاءِ الْمَفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا الْمَكْسُورِ مَا بَعْدَهَا ، وَأُلْحِقَ بِهِ

ذلك) : أى عما أعرب فى حالة النصب بالفتحة ، وفى حالة الجرّ بالكسرة ، وفى حالة الجزم بالسكون (ثلاثة أشياء : الاسم الذى لاينصرف مفردا كان) كأحمد (أو جمع تكسير) كمساجد ومصابيح (فانه يخفض بالفتحة) الظاهرة كالأمثلة المذكورة أوالمقدّرة كمررت بأسارى وموسى ، وانما يجرّ بالفتحة نيابة عن الكسرة (مالم يضف) نحو: مررت بأفضلكم (أو) لم (تدخل عليه أل) نحو ـ وأنتم عاكفون فى المساجد ـ ، ومررت بالاسارى فانه حينئذ يجرّ بالكسرة كما علم مما تقدّم (وجمع المؤنث السالم) وما حمل عليه (فانه ينصب بالكسرة) نيابة عن الفتحة لزوما مطلقا عندالبصريين كرأيت الهندات ، وأجاز أكثرالكوفيين فتحه مطلقا (والفعل المضارع المعتلّ الآخر فانه يجزم بحذف آخره) نيابة عن السكون نحو: لم يدع ولم يخش ولم يرم (وتقدّمت أمثلة ذلك) : أى فلاحاجة الى اعادتها (والذى يعرب بالحروف) نيابة عن الحركة (أربعة أنواع) أيضا ثلاثة منها خاصة بالأسماء (وهى المثنى) كالزيدان والمسلمان (وما حمل عليه) كاثنان واثنتان (وجمع المذكر السالم) كالزيدون والمسلمون (وما حمل عليه) كأولو وعشرون (والأسماء الستة) وهى أبوك وأخوك وحموك وفوك وهنوك وذو مال ، وهذا اللفظ علم عليها بالغلبة كلفظ العشرة بالنسبة الى الصحابة رضى الله عنهم (والأمثلة الخمسة) وهى تفعلان و يفعلان وتفعلون و يفعلون وتفعلين ، وتسمى الأفعال الخمسة ، وكلا الاسمين علمان عليها بالغلبة ، والتعبير بالأمثلة الخمسة أولى من الأفعال الخمسة لما سيأتي ان شاء الله تعالى (فأما المثنى) وهوكل اسم دلّ على اثنين ، وأغنى عن المتعاطفين بشروط تسعة منصوصة ، وزيادة فى آخره مخصوصة : اما ألف ونون ، أوياء ونون ، وربما يسمى بالتثنية اطلاقا للمصدر على اسم مفعوله مجازا (فيرفع بالألف) نيابة عن الضمة كجاء الزيدان (وينصب ويجرّ بالياء المفتوح ماقبلها المكسور مابعدها) نيابة عن الفتحة والكسرة كرأيت الزيدين ومررت بالزيدين ، وفيه لغة أخرى : وهى لزوم الألف فى الأحوال الثلاثة ، وتسمى لغة بلحرث ، وعليها جاءت قراءة ـ ان هذان لساحران ـ ، وأشار بقوله المكسور مابعدها الى أن النون فى المثنى مكسورة وهو الأشهر وفتحها لغة ، وقد تضمّ (والحق به) : أى المثنى : أى حمل عليه فى اعرابه بالألف رفعا ، وبالياء نصبا وجرّا ألفاظ كثيرة ذكر المصنف منها خمسة ، وذكر غيره أكثر من ذلك ، وضابط ذلك أن كل اسم معرب اختلّ فيه شئ من شروط المثنى : وكان بصورته فهو ملحق به ، فدخل فى ذلك أشياء : منها ما أريد به التكثير لاحقيقة التثنية نحو : لبيك وسعديك وحنانيك ودواليك من المصادر الملازمة للنصب المضافة لمفعولها ، ونحو القوم

اثنان

اَثْنَانِ وَاثْنَتَانِ وَثِنْتَانِ مُطْلَقاً ، وَكِلاَ وَكِلْتَا بِشَرْطِ إِضَافَتِهِمَا إِلَى الضَّمِيرِ نَحْوُ : جَاءَنِي كِلاَهُمَا وَكِلْتَاهُمَا وَرَأَيْتُ كِلَيْهِمَا وَكِلْتَيْهِمَا وَمَرَرْتُ بِكِلَيْهِمَا وَكِلْتَيْهِمَا ، فَإِنْ أُضِيفَا إِلَى الظَّاهِرِ كَانَا بِالْأَلِفِ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلاَثَةِ وَكَانَ إِعْرَابُهُمَا كَالْمَقْصُورِ بِحَرَكَةٍ مُقَدَّرَةٍ فِي تِلْكَ الْأَلِفِ

حواليك وحنانيك من الظروف الدالة على الاحاطة والشمول ، ونحو قوله تعالى ـ ثمّ ارجع البصر كرّتين ـ : أى كرّات كثيرة ، ومنها ما اختلف لفظه كالقمرين للشمس والقمر ، والعمرين لأبى بكر وعمر ، أواختلف معناه كقولهم القلم أحد اللسانين ، إذ اللسان حقيقة فى العضو المعروف ، مجاز فى القلم ، ومنها مالا يستعمل الا مثنى كهو بين ظهرانيهم : أى وسطهم ، ومنها ماسمى به نحو : عبدان لرجل ، والسبعان لموضع ، ومنها (اثنان) للذكرين (واثنتان) بالألف قبل المثلثة وهى لغة أهل الحجاز للمؤنثين (وثنتان) بحذف الألف من أوّله على لغة بنى تميم للمؤنثين أيضا (مطلقا) : أى سواء أضيفا الى ظاهر أم الى مضمر أم لم يضافا ، وذلك لأن وضعهما موضع المثنى لفظا ومعنى ، وان لم يكونا مثنيين حقيقة إذ لم يثبت لهما مفرد إذ لايقال اثن ولا اثنة ولا ثنت ، ولم يذكر المصنف مثال الاثنتين ، والاثنين اكتفاء بالأمثلة السابقة .

[فائدة] لايضاف اثنان واثنتان الى ضمير مثنى فلا يقال اثناهما ويضافان الى ضمير المفرد والجمع : كما قاله ابن هشام فى شرح الألفية (وكلا) للمذكرين ولا ينوّن لعدم ذكره من غير اضافة (وكلتا) للمؤنثين وهما مفردان لفظا مثنيان معنى ، وألف كلا من أصل الكلمة ، وألف كلتا للتأنيث كحبلى وتاؤها بدل من الواو المبدلة ألفا فى كلا ، والأكثر مراعاة لفظهما فى الافراد ، وقد يراعى معناهما ، وتجب اضافتهما الى كلمة معرفة دالة على اثنين كقوله تعالى ـ كلتا الجنتين آتت أكلها ـ ، وانما يعربان اعراب المثنى (بشرط اضافتهما الى الضمير نحو جاءنى كلاهما وكلتاهما) ، واعرابه جاء فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به كلا فاعل ، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه محمول على المثنى ، والهاء ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة ، والميم والألف حرفان دالان على التثنية ، وكلتاهما معطوف على ماقبله ، وعلامة الرفع فيه الألف لأنه محمول على المثنى (ورأيت كليهما وكلتيهما) ، واعرابه رأيت فعل وفاعل كليهما مفعول به وهو منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على المثنى وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة ، والميم والألف حرفان دالان على التثنية ، وكلتيهما معطوف على ماقبله ، وعلامة النصب فيه الياء لأنه محمول على المثنى (ومررت بكليهما وكلتيهما) ، واعرابه مررت فعل وفاعل مرّ فعل ماض ، والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل بكليهما جار ومجرور الباء حرف جرّ وكليهما مجرور بالباء ، وعلامة جرّه الياء نيابة عن الكسرة لأنه محمول على المثنى ، والهاء ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة ، والميم والألف حرفان دالان على التثنية ، وكلتيهما عاطف ومعطوف (فان أضيفا الى الظاهر كانا بالألف فى الأحوال الثلاثة) : أى فى حال الرفع والنصب والجرّ (وكان اعرابهما كالمقصور بحركة مقدّرة فى تلك الألف) مراعاة لجانب لفظهما الذى هو الأصل ، وأعربا

نحوُ جاءَنِي كِلاَ ٱلرَّجُلَيْنِ وَكِلْتَا المَرْأَتَيْنِ وَرَأَيْتُ كِلاَ ٱلرَّجُلَيْنِ وَكِلْتَا المَرْأَتَيْنِ وَمَرَرْتُ بِكِلاَ ٱلرَّجُلَيْنِ وَكِلْتَا المَرْأَتَيْنِ ، وَأَمَّا جَمْعُ المُذَكَّرِ ٱلسَّالِمُ فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ وَيُنْصَبُ وَيُجَرُّ بِالْيَاءِ المَكْسُورِ مَاقَبْلَهَا المَفْتُوحِ مَابَعْدَهَا .

فى حالة الاضافة الى الضمير بالحروف مراعاة لمعناهما (نحو جاءنى كلا الرجلين وكلتا المرأتين) اعرابه جاء فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، وكلا وكلتا فاعلان مرفوعان ، وعلامة رفعهما ضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأن كلا منهما اسم مقصور وما بعدهما مضاف اليه (ورأيت كلا الرجلين ، وكلتا المرأتين) ، واعرابه رأيت فعل وفاعل ، وكلا وكلتا مفعولان منصوبان ، وعلامة نصبهما فتحة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأن كلا منهما اسم مقصور ومابعدهما مضاف اليه (ومررت بكلا الرجلين ، وكلتا المرأتين) ، واعرابه مررت فعل وفاعل ، والباء حرف جرّ ، وكلا وكلتا مجروران بالباء ، وعلامة الجرّ فيهما كسرة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأن كلا منهما اسم مقصور ، وما بعدهما مضاف (وأما جمع المذكر السالم) وهو كل اسم دلّ على أكثر من اثنين ، وكان اختصارا للمتعاطفات لزيادة فى آخره ، اما واو ونون ، أو ياء ونون ، وشرطه أن يكون مفرده ، اما علما لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث ومن التركيب ، واما صفة لمذكر عاقل خالية من التاء قابلة لها أو دالة على التفضيل ، ثم الأصح أنّ أقلّ الجمع ثلاثة ، وقيل أقله اثنان ، وهو رأى للقاضى أبى بكر الباقلانى وجماعة (فيرفع بالواو) نيابة عن الضمة كجاء الزيدون والمسلمون (وينصب ويجرّ بالياء المكسور ماقبلها المفتوح مابعدها) نيابة عن الفتحة والكسرة نحو : رأيت الزيدين والمسلمين ، ومررت بالزيدين والمسلمين ، وانما فتحوا ماقبل ياء المثنى ، وكسروا ماقبل ياء الجمع لأن المثنى أكثر دورانا فى الكلام من الجمع فخصّ بالفتحة لخفتها بخلاف الجمع ، وأشار بقوله المفتوح مابعدها الى أن النون فى جمع المذكر السالم مفتوحة ، وهو الأشهر ، وقد تكسر لضرورة الشعر ، وان كان آخر مفرده ياء قبلها كسرة كقاض ومصطف اسمى فاعل حذفت الياء فى الجمع ، فتقول قاضون ومصطفون رفعا ، وقاضين ومصطفين نصبا وجرّا ، وان كان مفرده مقصورا حذفت الألف فى الجمع لالتقاء الساكنين ، وبقى ماقبلها مفتوحا كمصطفى اسم مفعول ، وحبلى اسم رجل ، فتقول مصطفون وحبلون رفعا ، ومصطفين وحبلين نصبا وجرّا .

[تنبيه] مما يجرى على ألسنة المعربين قولهم فى نونى المثنى والمجموع ، والنون زيدت عوضا عن التنوين ، وبعضهم يقول عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد ، وقد أفاد الخبيصى فى شرح الحاجبية أن النون عوض عن الحركة والتنوين فى نحو رجلين ، وعن الحركة وحدها فى الرجلين ، وعن التنوين وحده فى نحو : غلامى زيد إذ هو الساقط فى الاضافة دون الحركة ، وقال ابن عنقاء فى تشنيف السمع ، وفى نونهما أقوال . الأوّل لسيبويه زائدة ليظهر فيها حكم الحركة التى تستعمل لهما تارة ، وحكم التنوين أخرى ، وليست عوضا ألبتة . الثانى لثعلب بدل من تنوينى المثنى ، ومن تنوينات الجمع . وثالثها للزجاج بدل من حركة المفرد . والرابع لابن كيسان بدل من تنوينه . والخامس للفارسى وابن ولاد ونسب الى سيبويه أيضا بدل منهما انتهى ملخصا

وألحق

وَأُلْحِقَ بِهِ أُولُو وَعَالَمُونَ وَعِشْرُونَ وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْعُقُودِ إِلَى التِّسْعِينَ ، وَأَرَضُونَ وَسِنُونَ وَبَابُهُ وَأَهْلُونَ وَوَابِلُونَ وَعِلِّيُّونَ .

(وألحق به) : أى بالجمع المذكر السالم فى الاعراب بالواو والياء ، كل ما هو على صورة الجمع ولم يستوف شروط الجمع ، وهو أربعة أنواع : أحدها أسماء جموع لاواحد لها من لفظها منها (أولو) وهو اسم جمع لذو بمعنى أصحاب لاواحد له من لفظه بل من معناه ، وهو ذو بمعنى صاحب ويكتب أولو بواو بعد الهمزة حملا لها على أولى ، وكتبت أولى بها لئلا تلتبس بالى الجارة (وعالمون) بفتح اللام ، وهو اسم جمع لعالم ، وهو ماسوى الله تعالى من الأجناس ، وانما لم يكن جمعا لعالم لأنه لاواحد له من لفظه إذ عالمون خاص بمن يعقل ، والعالم عام فيه وفى غيره ، والجمع لا يكون أخصّ من مفرده ، وذهب كثيرون الى أنه جمع عالم ، ووجه كونه حينئذ ملحقا بالجمع أنه ليس بعلم ولاصفة (وعشرون وما بعده من العقود) كالثلاثين والأربعين والخمسين والستين ، وهكذا (الى التسعين) بادخال الغاية : أى فالتسعين من جملتها إذ كلها أسماء جموع ، وليس عشرون جمعا لعشرة ، ولا ثلاثون جمعا لثلاثة : وهكذا ، والا لصح اطلاق عشرين على ثلاثين لأنها ثلاثة مقادير العشرة ، واطلاق ثلاثين على تسعة لأنها ثلاثة مقادير الثلاثة ، وهذا لايقول به أحد ، ولأنّ هذه الكلمات تدلّ على معان معينة ، ولا تعيين فى معانى الجموع .

[تنبيه] من هذا النوع أعنى أسماء الجموع التى لاواحد لها من لفظها أجمعون ، وتوابعه فى التوكيد فتعرب بها اعراب الملحق بجمع المذكر السالم : كما قاله ابن عنقاء (و) النوع الثانى جموع تكسير منها (أرضون) بفتح الراء وهو جمع تكسير لمؤنث لايعقل لأن مفرده أرض بالسكون وهى مؤنث لا يعقل (وسنون) بكسر السين وهو جمع تكسير أيضا لمؤنث لايعقل ، لأنّ مفرده سنة بفتح السين وأصلها سنو ، أو سنه بالواو أو بالهاء بدليل جمعها على سنوات وسنهات ، والجمع يردّ الأشياء الى أصولها (وبابه) : أى باب سنين ، وهو كل ما كان جمعا لثلاثى حذفت لامه وعوّض عنها هاء التأنيث ولم يكسر ولا مذكر له يجمع بالواو والنون . قال بعض المحققين : ومعرفة ما كان بالصفة المذكورة موقوفة على السماع لامحالة ، وذلك نحو : عضة وعضين ، وعزة وعزين ، وثبة وثبين ، فالعضة ، والعزة ، والثبة : الجماعة من الناس .

[تنبيه] من هذا النوع بنون لأن قياسه ابنون جمع ابن ، فلما كسر قيل فيه بنون بحذف الألف ، وذو ومال ، ونحو ــ ذوى القربى ــ فانه جمع تكسير على الاصح (و) النوع الثالث جموع تصحيح لم تستوف الشروط منها (أهلون) جمع أهل وليس بعلم ولا صفة ، وأما قولهم فى وصف الله تعالى : الحمدلله أهل الحمد ، فأهل فيه بمعنى المستحق ، وهو خلاف المجموع بالواو والنون ، لانه بمعنى القرابة (ووابلون) جمع وابل ، وهو المطر الغزير وليس بعلم ولا صفة ، ومن هذا النوع الوارثون والقادرون والمجيبون فى صفاته تعالى ، وساجدين وطائعين وماضين فى صفات غير العاقل ، وكأبون وأخون وحمون وهنون من الاسماء الستة ، إذ لايجمع منها هذا الجمع الاهى ، وذو فيقال فيه ذوون (و) النوع الرابع مايسمى به من هذا الجمع كزيدون والماجشون من أعلام العاقل وفلسطون وديرون وماطرون من أسماء البلدان ، ونحو (عليون) فانه فى الاصل جمع على بكسر العين ،

نحو : وَلاَ يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى ، إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَمِائَةٍ سِنِينَ ، وَالَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ .

واللام المشددة ، والياء فقل ، وسمي به أعلى الجنة ، وهو مكان فى السماء السابعة تحت العرش ، وقيل هو ديوان الخير الذى دوّن فيه كل ماعملته الملائكة ، وصلحاء الثقلين (نحو ولا يأتل) : أى لايحلف (أولو) : أى أصحاب (الفضل) : أى الدين (منكم والسعة) هى ضدّ الضيق ، والمراد بها هنا اليسار ، والغنى (أن يؤتوا) : أى أن لايؤتوا (أولى القربى) : أى أصحاب القرابة ، نزلت فى أبى بكر : حين حلف أن لاينفق على مسطح بن أثاثة ، وهو ابن خالته حين خاض فى الافك مع الذين خاضوا فى عائشة رضى الله عنها ، واعرابه لاناهية يأتل فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وهو مجزوم ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره ، وهو الياء أولو فاعل وهو مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه محمول على جمع المذكر السالم وهومضاف ، والفضل مضاف اليه منكم جار ومجرور فى محل نصب على الحال متعلق بكائن ، والسعة الواو حرف عطف ، والسعة معطوف على الفضل أن حرف مصدر ونصب يؤتوا فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، والواو ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مجرور بحرف جرّ محذوف تقديره على أن لايؤتوا : أى على عدم إيتائهم أولى القربى ، وأولى مفعول به وهو منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكر السالم وهو مضاف ، والقربى مضاف اليه وهو مجرور ، وعلامة جرّه كسرة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور (ان فى ذلك لذكرى لأولى الألباب) ، واعرابه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر فى ذلك جار ومجرور فى محل رفع خبرها مقدّم ، واللام لام الابتداء ذكرى اسمها مؤخر وهو منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور لأولى جار ومجرور ، وعلامة جرّه الياء نيابة عن الكسرة لأنه محمول على جمع المذكر السالم وهو مضاف ، والألباب مضاف اليه (والحمد لله ربّ العالمين) ، واعرابه الحمد مبتدأ ، ولله جار ومجرور فى محل رفع خبر ربّ نعت لله ، وعلامة جرّه كسر آخره وهو مضاف ، والعالمين مضاف اليه وهو مجرور ، وعلامة جرّه الياء نيابة عن الكسرة لأنه محمول على جمع المذكر السالم (ولبثوا فى كهفهم ثلثمائة سنين) ، واعرابه لبثوا فعل وفاعل لبث فعل ماض ، والواو فاعل فى كهفهم جار ومجرور متعلق بلبثوا ثلاث ظرف زمان وهو مضاف ومائة مضاف اليه وهو مجرور ، وعلامة جرّه كسر آخره ، وسنين بدل من ثلثمائة وهو عطف بيان عليها ان نوّنت ثلثمائة وهو منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكر السالم ، وقرئ باضافة ثلثمائة الى سنين ، وهو حينئذ تمييز مجرور ، والأكثر فى تمييز المائة الافراد ، وكون تمييزها مجموعا قليل . قال فى الألفية :

ومائة والألف للفرد أضف ✲ ومائة بالجمع نزرا قد ردف

(والذين جعلوا القرآن عضين) ، واعرابه الذين اسم موصول صفة للمقتسمين من قوله تعالى – كما

شغلتنا

شغلتنا أموالنا وأهلونا ، من أوسط ماتطعمون أهليكم ، إلى أهليهم ، إن كتاب الأبرار لفي عليين وما أدراك ماعليون * وأما الأسماء الستة

أنزلنا على المقتسمين — ، قيل هم اليهود والنصارى ، وقيل قوم من مشركي العرب اقتسموا طرق مكة يصدون الناس عن الاسلام . وقال بعضهم في القرآن سحر ، و بعضهم شعر ، جعلوا فعل وفاعل ، والجملة صلة الموصول لامحل لها من الاعراب ، والعائد الواو من جعلوا القرآن مفعول أول لجعلوا لأنها بمعنى صيروا وعضين مفعولها الثاني وهو منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكر السالم : أي جعلوا القرآن أجزاء : حيث آمنوا ببعض وكفروا ببعض (شغلتنا أموالنا وأهلونا) ، واعرابه شغلتنا فعل ومفعول شغل فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، وناضمير متصل في محل نصب مفعول به أموال فاعل وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف ، وناضمير متصل في محل جر بالاضافة ، وأهلونا الواو عاطفة أهلو معطوف على ماقبله ، والمعطوف يتبع المعطوف عليه في اعرابه تبعه في رفعه وهو مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه محمول على جمع المذكر السالم وهو مضاف ، وناضمير متصل في محل جر بالاضافة (من أوسط ماتطعمون أهليكم) ، واعرابه من أوسط جار ومجرور متعلق باطعام من قوله تعالى — فكفارته إطعام عشرة مساكين — على أنه المفعول الثاني ، والمفعول الأول عشرة ، والمضاف اليه وهو من اضافة المصدر الى مفعوله . وقال الفاكهي : من أوسط نعت لمفعول محذوف ، والتقدير قوتا من أوسط ، ولا يخالف في المعنى ماقلناه ، وما اسم موصول بمعنى الذي في محل جر بالاضافة تطعمون فعل مضارع ، وعلامة رفعه ثبوت النون ، والواو فاعل وأهليكم مفعول به ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكر السالم ، والكاف ضمير متصل في محل جر بالاضافة ، والميم علامة الجمع ، وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول لامحل لها من الاعراب والعائد محذوف ، والتقدير تطعمونه أهليكم (الى أهليهم) ، واعرابه الى حرف جر أهليهم مجرور بالى ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه محمول على جمع المذكر السالم وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة ، والميم علامة الجمع ، والجار والمجرور متعلق بينقلب من قوله تعالى — بل ظننتم أن لن ينقلب الرسول والمؤمنون إلى أهليهم — (ان كتاب الأبرار لفي عليين) ، واعرابه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر كتاب اسمها وهو مضاف ، والأبرار مضاف اليه لفي اللام لام الابتداء في حرف جر عليين مجرور بفي ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه محمول على جمع المذكر السالم ، والجار والمجرور في محل رفع خبر ان متعلق بواجب الحذف تقديره كائن (وما أدراك ماعليون) ، واعرابه ما اسم استفهام في محل رفع مبتدأ أدرى فعل ماض تنصب مفعولين ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول أول ما اسم استفهام في محل رفع مبتدأ عليون خبره ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه محمول على جمع المذكر السالم ، والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد ، وجملة المبتدا والخبر في محل نصب مفعول ثان لأدرى ، وجملة أدرى وفاعلها ومفعولاها في محل رفع خبر (وأما الأسماء الستة) وهي أبوك

فَتُرْفَعُ بِالْوَاوِ وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ وَتُجَرُّ بِالْيَاءِ بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ مُضَافَةً ، فَإِنْ أُفْرِدَتْ عَنِ الْإِضَافَةِ أُعْرِبَتْ بِالْحَرَكَاتِ الظَّاهِرَةِ نَحْوُ : وَلَهُ أَخٌ ، وَإِنَّ لَهُ أَبًا ، وبَنَاتُ الْأَخِ ، وَأَنْ تَكُونَ إِضَافَتُهَا لِغَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، فَإِنْ أُضِيفَتْ إِلَى الْيَاءِ أُعْرِبَتْ بِحَرَكَاتٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى مَاقَبْلَ الْيَاءِ نَحْوُ : إِنَّ هٰذَا أَخِي ، وَأَنْ تَكُونَ مُكَبَّرَةً ، فَإِنْ صُغِّرَتْ أُعْرِبَتْ بِالْحَرَكَاتِ الظَّاهِرَةِ نَحْوُ : هٰذَا أُبَيُّكَ

وأخوك ، وحموك ، وفوك ، وهنوك ، وذو مال (فترفع بالواو) نيابة عن الضمة (وتنصب بالألف) نيابة عن الفتحة (وتجرّ بالياء) نيابة عن الكسرة ، وانما تعرب كذلك (بشرط) اجتماع أمور أربعة : أحدها (أن تكون مضافة) لما بعدها سواء كانت اضافتها ملفوظة نحو : هذا أخوك أو منوية : كما قال ابن مالك تبعا للكوفيين كقوله :

صهباء خرطوما عقارا قرقفا ☆ خالط من سلمى خياشيم وفا

اذا التقدير خياشيمها وفاها . وقال البصريون انه ضرورة ، وهذا الشرط معتبر فيما عدا ذا فانها ملازمة للاضافة الى اسم جنس ظاهر (فان أفردت) الاسماء الستة (عن الاضافة أعربت بالحركات الظاهرة) لانتفاء الشرط (نحو) هذا أب وأخ وحم وهن وفوه كموق ونحو (وله أخ) واعرابه له جار ومجرور خبر مقدّم ، أخ مبتدأ مؤخر ، وعلامة رفعه ضم آخره (و) نحو (انله أبا) وإعرابه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، له جار ومجرور فى محل رفع خبرهامقدم أبا اسمها مؤخر ، وعلامة نصبه فتح آخره (و) نحو (بنات الأخ) ، واعرابه الواو حرف عطف على أمهاتكم من قوله تعالى ــ حرّمت عليكم أمّهاتكم ــ والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى اعرابه تبعه فى رفعه ، وعلامة رفعه ضم آخره ، وهو مضاف والأخ مضاف اليه ، وعلامة جره كسر آخره (و) ثانى شروط اعرابها بما ذكر (ان تكون اضافتها لغير ياء المتكلم) بأن تضاف الى الى ظاهرنحوأخوزيد ، أوضمير مخاطب نحوأخوك ، أوغائب نحوأخوه ، أومتكلم غير الياء نحوأخونا (فان أضيفت الى الياء) أى ياء المتكلم . قال ابن هشام فى بعض كتبه تقييدها بياء المتكلم حشو اذليس لنا ياء يضاف اليها سواها (أعربت بحركات مقدّرة) فى الأحوال الثلاثة (على ماقبل الياء) كغيرها مما يضاف الى الياء (نحوان هذا أخى) واعرابه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر والهاء للتنبيه وذا اسم اشارة فى محل نصب اسمها أخى خبرها ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ماقبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لايناسبها الا كسر ماقبلها والياء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ، ويجوز أن يعرب أخى بدلا من اسم الاشارة ، وجملة له تسع مبتدأ وخبر فى محل رفع خبران (و) ثالث الشروط (أن تكون) أى الاسماء الستة (مكبرة) لامصغرة (فان صغرت أعربت بالحركات الظاهرة) فى الأحوال الثلاثة (نحو هذا أبيك) بضم الهمزة وفتح الباء الموحدة وتشديد الياء ، ومثله أخيك وحيك وهنيك وذوىّ مال ، وتقول فى تصغيرفوه فويهك بردّ الهاء فيه لأن التصغير يرد الأشياء الى أصولها ، واعراب المثال المذكور الهاء للتنبيه وذا اسم اشارة فى محل رفع مبتدأ ، أبىّ خبر ، وعلامة رفعه ضم آخره ، وهو مضاف

وان

وَأَنْ تَكُونَ مُفْرَدَةً ، فَإِنْ ثُنِّيَتْ أَوْ جُمِعَتْ أُعْرِبَتْ إِعْرَابَ الْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعِ ، وَالْأَفْصَحُ فِى الْهَنِ النَّقْصُ : أَىْ حَذْفُ آخِرِهِ ، وَالْإِعْرَابُ بِالْحَرَكَاتِ عَلَى النُّونِ نَحْوُ : هٰذَا هَنُكَ ، وَرَأَيْتُ هَنَكَ ، وَمَرَرْتُ بِهَنِكَ ، وَلِهٰذَا لَمْ يَعُدَّهُ صَاحِبُ الْجُرُومِيَّةِ وَلَا غَيْرُهُ مِنْ هٰذِهِ الْأَسْمَاءِ وَجَعَلُوهَا خَمْسَةً

والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة (و) رابع الشروط (أن تكون مفردة ، فان ثنيت أوجمعت أعربت اعراب المثنى) بالألف رفعاو بالياء جرا ونصبا نحو جاءنى أبوان وأخوان وحموان وهنان وفمان وذوامال فأبوان فاعل ، وعلامة رفعه الالف لأنه مثنى ، ومابعده عطف عليه ، وعلامة الرفع فى كل منها الالف لانه مثنى (و) أعربت اعراب (المجموع) الذى هى على صورته فان كان جمع تكسير أعربت بالحركات على الأصل كجاءنى آباؤك واخوانك أوجمع تصحيح أعربت بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا كجاءنى أبون وأخون وحمون وهنون وذوو مال ❊ و بقى على المصنف شرط خامس ، وهو أن تكون غير منسوبة للياء فلونسبتها . فقلت هذا أبوىّ وأخوى أعربت بالحركات الظاهرة على ياء النسبة ، وإنما لم يذكره المصنف كأكثر النحويين لأن شرط الاضافة مغن عنه (والأفصح فى الهن) اذا استعمل مضافا لغير الياء (النقص) بالمعنى اللغوى وهو المفسر بقوله (أى حذف آخره) أى الواو والألف والياء لأن كلا منها هو لام الكلمة فاذا حذف صارت الكلمة ناقصة ، و بعد الحذف يجعل ماقبل المحذوف كأنه هو آخر الكلمة (و) يكون (الاعراب) للهن (بالحركات) الظاهرة (على النون) التى هى فى الأصل عين الكلمة كغد ونحوه مماحذف آخره وجعل الاعراب على ماقبله (نحوهذاهنك) واعرابه الهاء للتنبيه ، وذا اسم اشارة فى محل رفع مبتدأ ، هن خبر وهومرفوع ، وعلامة رفعه ضم آخره والكاف ضميرمتصل فى محل جر بالاضافة (ورأيت هنك) ، واعرابه رأيت فعل وفاعل رأى فعل ماض ، والتاء ضميرمتصل فى محل رفع فاعل ، هن مفعول به ، وعلامة نصبه فتح آخره ، والكاف ضميرمتصل فى محل جر بالاضافة (ومررت بهنك) ، واعرابه مررت فعل وفاعل ، مر فعل ماض ، والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل بهنك جار ومجرور الباء حرف جروهن مجرور بالباء ، وعلامة جره كسر آخره ، والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ، وانما حسن النقص فيه لأنه فى حال الافراد منقوص عند جميع العرب ، والأصل فيما نقص فى حالة الافراد أن يبقى على نقصه فى حال الاضافة ، ولأنه المشهور فى لسان العرب ، واعرابه بالحروف قليل كما أشار الى ذلك المصنف بقوله ، والأفصح الخ حتى ان الفراء والزجاجى ، وجماعة من النحويين لم يطلعوا عليه فانكره وعدوا أسماء هذا الباب خمسة (ولهذا لم يعده صاحب الجرومية) وقدمرت ترجمته (ولاغيره) أى كبعض من ألف فى النحو (من هذه الاسماء وجعلوها خمسة) ويجوز النقص أيضا فى الأب والأخ والحم نحو هذا أبك وأخك وحمك ورأيت أبك وأخك وحمك ومررت بأبك وأخك وحمك ومنه قول الشاعر .

بأبه اقتدى عدىّ فى الكرم ❊ ومن يشابه أبه فما ظلم

وقصرهنّ أى اعرابهنّ اعراب المقصور أولى كقوله :

وَأَمَّا ٱلْأَمْثِلَةُ ٱلْخَمْسَةُ فَهِيَ كُلُّ فِعْلٍ ٱتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ نحوُ : يفعلانِ وَتفعلانِ ، أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ نحو يفعلُونَ وَتفعلُونَ ، أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ نحو : تفعلينَ فَإِنَّهَا تُرْفَعُ بِثُبُوتِ ٱلنُّونِ وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِ ٱلنُّونِ

﴿ تَنْبِيهٌ ﴾ عُلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ عَلَامَاتِ ٱلْإِعْرَابِ

ان أباها وأبا أباها ☆ قد بلغا فى المجد غايتاها

وعلى القصر تخرّج لغة أهل حضرموت فى قولهم بافلان فيقال . قال بامخرمة ، ورأيت بامخرمة ومررت بامخرمة ، ومثله بافضل وباوهاب ، ونحو ذلك من الكنى الجارية بينهم (وأما الأمثلة الخمسة) سميت بذلك لأنها ليست أفعالا بأعيانها كما أن الأسماء الستة أسماء بأعيانها ، وإنما هى أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها فان تفعلان كناية عن نحو يذهبان وينطلقان ويستخرجان ، وغير ذلك وكذا البواقى ، وسموها خمسة نظرا الى لفظها (فهى كل فعل) مضارع (اتصل به ضمير تثنية) أسند ذلك الفعل اليه على أنه فاعل به (نحو يفعلان) بالياء المثناة تحت للاثنين الغائبين نحو الزيدان يفعلان (وتفعلان) بالتاء المثناة الفوقية للاثنين المخاطبين ، والثنتين المخاطبتين نحو أنتما تفعلان وللغائبتين نحو الهندان تفعلان (أو) اتصل به (ضمير جمع) أسند ذلك الفعل اليه (نحو يفعلون) بالياء المثناة التحتية لجماعة الذكور الغائبين نحو الزيدون يفعلون (وتفعلون) بالمثناة الفوقية لجماعة الذكور المخاطبين نحو أنتم تفعلون (أو) اتصل به (ضمير المؤنثة المخاطبة) أسند ذلك الفعل اليه (نحو تفعلين) بالمثناة فوق للواحدة المخاطبة لاغير نحو أنت تفعلين (فانها) أى المذكورات (ترفع بثبوت النون) المكسورة مع الألف غالبا المفتوحة مع أختيها نيابة عن الضمة (وتنصب وتجزم بحذف النون) نيابة عن الفتحة والسكون نحو ــ فان لم تفعلوا ولن تفعلوا ــ حملوا النصب على الجزم كما حملوه على الجر فى المثنى ، وجمع المذكر السالم لأن الجزم نظير الجر فى الاختصاص وتفعلان كالزيدان وتفعلون كالزيدون وتفعلين كالزيدين ، وأما نحو ــ أتحاجونى فى الله ــ فأصله أتحاجوننى بنونين : احداهما نون الرفع والأخرى نون الوقاية فحذف احداهما حالة الرفع تخفيفا ، والذى عليه أكثر المتأخرين وفاقا للاخفش أن المحذوفة نون الوقاية فالفعل على هذا مرفوع بثبوت النون والياء مفعول به . وقال ابن مالك : تبعا لسيبويه المحذوفة نون الرفع ، وصححه فى المغنى والتوضيح وعليه فيقال تحاجونى فعل مضارع مرفوع بثبوت النون المحذوفة تخفيفا والنون الموجودة نون الوقاية والياء مفعول به . قال ابن مالك : سميت نون الوقاية لانها تقى الفعل من التباسه بالاسم المضاف الى ياء المتكلم ، ومن التباس أمر مذكره بأمر مؤنثه فى نحو أكرمى بدل أكرمنى اذلو حذفت لم يفهم المراد . وقال غيره سميت بذلك لأن الغرض منها وقاية ما لحقته من الكسر الذى هو أخو الجر ، وأما قوله تعالى ــ الا أن يعفون ــ فالفعل فيه مبنىّ على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، وليس هو كيفعلون لان وزنه يفعلن كقولك النساء يخرجن ، والواو فيه ليست واو الجماعة بل هى لام الكلمة .

[تنبيه] هو لغة : الايقاظ للشىء ، واصطلاحا : الاعلام بتفصيل ما علم اجمالا مما قبله (علم مما تقدم) فى الباب السابق (أن علامات الاعراب) بحسب مواضعها ، وهى المرفوعات والمنصوبات

أَرْبَعَ عَشَرَةَ : أَرْبَعُ أُصُولٍ : الضَّمَّةُ لِلرَّفْعِ ، وَالْفَتْحَةُ لِلنَّصْبِ ، وَالْكَسْرَةُ لِلْجَرِّ ، وَالْجَزْمُ لِلسُّكُونِ . وَعَشْرُ فُرُوعٍ نَائِبَةٌ عَنْ هٰذِهِ الْأُصُولِ : ثَلَاثٌ تَنُوبُ عَنِ الضَّمَّةِ ، وَأَرْبَعٌ عَنِ الْفَتْحَةِ ، وَاثْنَانِ عَنِ الْكَسْرَةِ ، وَوَاحِدَةٌ عَنِ السُّكُونِ ، وَأَنَّ النِّيَابَةَ وَاقِعَةٌ فِى سَبْعَةِ أَبْوَابٍ : الْأَوَّلُ مَالَا يَنْصَرِفُ ، الثَّانِى جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ ، الثَّالِثُ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الْآخِرِ ، الرَّابِعُ الْمُثَنَّى ، الْخَامِسُ جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ

والمخفوضات (أربع عشرة) للرفع أربع علامات، وللنصب خمس علامات، وللخفض ثلاث علامات وللجزم علامتان ، ثم المذكورات منها (أربع أصول) وهى (الضمة للرفع) فالأصل فى كل مرفوع من اسم أوفعل أن يكون رفعه بالضمة (والفتحة للنصب) فالأصل فى كل منصوب من اسم أوفعل أن يكون نصبه بالفتحة (والكسرة للجر) فالأصل فى كل اسم أن يكون جره بالكسرة (والجزم للسكون) فالأصل فى كل فعل مضارع صحيح أن يكون جزمه بسكون آخره (و) من تلك العلامات الأربع عشرة (عشر فروع نائبة عن هـذه الاصول) الاربعة وهى أربعة أقسام (ثلاث) منها (تنوب عن الضمة) وهى الواو والالف والنون (وأربع) منها تنوب (عن الفتحة) وهى الألف والكسرة والياء وحذف النون (واثنان) منها ينوبان (عن الكسرة) وهما الياء والفتحة (وواحدة) منها تنوب (عن السكون) وهى الحذف ، وكونها عشرا إنما هو بحسب مواضع نيابتها ، وأمابحسب ذواتها فهى سبع : الواو والألف والياء والنون والفتح والكسر وحذف الحرف (و) علم أيضا مماتقدم (أن النيابة) عن تلك الاصول (واقعة فى سبعة أبواب) تسمى أبواب النيابة لأن الاعراب الواقع فيها نائب عن الأصل (الأول) منها باب (مالاينصرف) فانه يجر بالفتحة الا اذا أضيف أوكان مقرونا بأل (الثانى) باب (جمع المؤنث السالم) والملحق به فانه ينصب بالكسرة مطلقا الا فى حالة الاضطرار ، وهـذا هو مذهب البصريين . وقال الكوفيون يجوز نصبه بالفتحة مطلقا على الاصل (الثالث) باب (الفعل المضارع المعتل الآخر) فانه يجزم بحذف آخره على المشهور وعليه عامة المعربين تبعا لابن السراج فى زعمه أن الحركات الاعرابية لا تقدر فيه حالتى الرفع والنصب فعنده لما دخل الجازم حذف الحرف نفسه ، والصحيح الذى عليه سيبويه والجمهور أن اعرابه بالحركات فتقدر فيـه الضمة فى نحو يدعو والفتحة فى نحو يخشى كما يقدران فى نحو موسى والقاضى ، وعلى هـذا فجزمه بحذف الحركة المقـدرة فقط ، وإنما حذف حرف العلة لئلا تلتبس صورة المجزوم بصورة المرفوع فـكان القصد من حذف حرف العلة الفارق بينهما (الرابع) باب (المثنى) وماحمل عليـه فانه يرفع بالألف ، وينصب ويجر بالياء (الخامس) باب (جمع المذكر السالم) وماحمل عليه فانه يرفع بالواو ، وينصب ويجر بالياء ، وعلى ماذكر من كون المثنى والمجموع معربين بالأحرف الثلاثة تكون الاحرف الثلاثة هى نفس الاعراب ، وهـذا هو مذهب جماعة من البصريين وجرى عليه جمع متأخرون كأبى حيان وتلميذه ابن عقيل واختاره ابن مالك وابن هشام ، وقيـل انهما معربان بحركات مقـدرة فى الاحرف فهى أنفسها محال الاعراب كالدال من زيد والراء من بكر ، وهـذا هو الذى ذهب اليـه الخليل وسيبويه ، وجمهور

اَلسَّادِسُ اَلْأَسْمَاءُ اَلسِّتَّةُ ، اَلسَّابِعُ اَلْأَمْثِلَةُ اَلْخَمْسَةُ .

﴿ فَصْلٌ ﴾ تُقَدَّرُ اَلْحَرَكَاتُ اَلثَّلَاثُ فِي اَلْاِسْمِ اَلْمُضَافِ إِلَى يَاءِ اَلْمُتَكَلِّمِ نَحْوُ : غُلَامِي وَاَبْنِي ،

البصريين وهو الاقوى والاصح عند المحققين (السادس) باب (الاسماء الستة) فانه يرفع بالواو وينصب بالالف ويجر بالياء ، وهذا هو المشهور فى اعرابها والذى عليه الجمهور ، وهو الاصح أن اعرابها بحركات مقدرة على حروف العلة الثلاثة (السابع) باب (الامثلة الخمسة) فانها ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها . واعلم أن ماذكره المصنف من كون النيابة واقعة فى سبعة أبواب مبنى على المذهب المشهور أن المثنى والمجموع والاسماء الستة معربة بالحروف لابالحركات المقدرة وأن الجزم فى المتعل بحذف الحرف لابحذف الحركة ، وأما على المذهب الصحيح الذى مشى عليه سيبويه والجمهور فأبواب النيابة ثلاثة فقط بابان من الاسماء ، وهو ماجمع بألف وتاء مزيدتين والثانى مالاينصرف وباب من الافعال ، وهو الامثلة الخمسة لأن الاعراب بالحروف لامدخل له عنده فى الاسماء ألبتة .

﴿ فصل ﴾ فى بيان مااعرابه تقديرى * (تقدر الحركات الثلاث) وهى الضمة والفتحة والكسرة (فى الاسم) الذى ليس مقصورا ولامنقوصا ولامثنى ولامجموعا جمع مذكر سالما (المضاف) المكسور آخره ليناسب الياء (الى ياء المتكلم) سواء كانت مفتوحة ، وهو الاصل فيها ككل ما كان على حرف واحد أم ساكنة للتخفيف وذلك (نحو غلامى وابنى) فتقول فى اعراب نحو جاء غلامى وابنى جاء فعل ماض غلامى فاعل وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ماقبل الياء منع ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لايناسبها الا كسر ماقبلها ، وهو مضاف والياء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة وابنى معطوف عليه ، وتقول فى نحو رأيت غلامى وابنى غلامى مفعول به وهو منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على ماقبل الياء الى آخر ماذكرنا فى الذى قبله ، وتقول فى نحو مررت بغلامى وابنى غلامى مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة مقدّرة على ماقبل الياء منع من ظهورها الخ ، وانما قدرت الحركة فيه لأن ياء المتكلم تستدعى انكسار ماقبلها لاجل المناسبة والمحل الواحد لايقبل حركتين ، وقيدت الاسم المضاف بكونه ليس مقصورا الخ احترازا عما اذا كان مقصورا فانها تثبت ألفه ، ويبقى اعرابه بحركات مقدّرة عليها للتعذر ، وعما اذا كان منقوصا فان ياءه تدغم فى ياء المتكلم ، وتشدد نحو جاءنى قاضىّ ورأيت قاضىّ ومررت بقاضىّ ، ويبقى اعرابه بحركات مقدرة على الياء للاستثقال ، وعما اذا كان مثنى فانه فى حالة الرفع يبقى ألفه ويكون رفعه بها نيابة عن الضمة نحو جاءنى مسلماى ، وفى حالتى النصب والجرّ تدغم ياؤه فى ياء المتكلم نحو رأيت غلامىّ ومررت بغلامىّ ، وعما اذا كان جمع مذكر سالما فانه فى حالة الرفع تقلب واوه ياء وتدغم فى ياء المتكلم ، ويكون رفعه بالواو المنقلبة ياء مدغمة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف اليه نحو جاءنى مسلمىّ ، أصله مسلمون لى فلما أضيف الى الياء حذفت النون لاجل الاضافة والواو قلبت ياء وأدغمت ، وفى حالتى النصب والجر تدغم ياؤه فى ياء المتكلم على نحو ماتقدم فى المثنى نحو رأيت مسلمىّ ومررت بمسلمىّ فعلامة نصبه وجره الياء نيابة عن الفتحة

وفى

وَفِي الْاسْمِ الْمُعْرَبِ الَّذِي آخِرُهُ أَلِفٌ لَازِمَةٌ نَحْوُ: الْفَتَى، وَالْمُصْطَفَى، وَمُوسَى، وَحُبْلَى، وَيُسَمَّى مَقْصُورًا، وَتُقَدَّرُ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ فِي الْاسْمِ الَّذِي آخِرُهُ يَاءٌ لَازِمَةٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا نَحْوُ: الْقَاضِي، وَالدَّاعِي، وَالْمُرْتَقِي، وَيُسَمَّى مَنْقُوصًا نَحْوُ: يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ

والكسرة، وهو مضاف والياء مضاف اليه (و) تقدر أيضا جميع الحركات (فى الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة) لتعذر تحريك الألف مع بقاء كونها ألفا فخرج بالالف ما آخره ياء، وخرج باللازمة الاسماء الستة حالة النصب ولافرق فيه بين أن يكون معرفة (نحو الفتى والمصطفى وموسى) أو نكرة كرحى وعصا (وحبلى) فانك تقول فى كل منها حالة الرفع وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور، وفى حالة النصب وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور، وفى حالة الجر وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور ☆ واعلم أن محل تقدير الحركات الثلاث فيه اذا كان منصرفا نحو الفتى ورحى فأما غير المنصرف كموسى وحبلى فالمقدر فيه الضمة حالة الرفع والفتحة فى حالتى النصب والجر ولاتقدر فيه الكسرة لعدم دخولها فيه وقيل بتقديرها أيضا لانها انما استثقلت فيما لاينصرف كاجد للثقل ولا ثقل مع التقدير، ولعل المؤلف جرى على ذلك فانه مثل بموسى وحبلى قاله الفاكهى (ويسمى) أى الاسم الذى آخره ألف لازمة (مقصورا) لانه ضد الممدود، أولانه مقصور أى ممنوع من ظهور الحركات فيه، ولله در القائل:

سلم على المولى البهاء وصف له ☆ شوقى اليه وانى مملوكه
أبدا يحركنى اليه تشوقى ☆ جسمى به مشطوره منهوكه
ولقد نحلت لبعده فكأننى ☆ ألف فليس بممكن تحريكه

وقد يلحق المقصور التنوين فتسقط ألفه فى اللفظ وذلك نحو هذه عصا ورحى وفتى ورأيت عصا ورحى وفتى ومررت بعصا ورحى وفتى، والمقصور والممدود على ضربين ضرب منه يدرك بالقياس وضرب منه يدرك بالسماع وقد جاءت ألفاظ ممدودة ومقصورة وجميع ذلك يعرف من باب المقصور والممدود فى مبسوطات علم النحو (وتقدر الضمة والكسرة) دون الفتحة (فى الاسم الذى آخره ياء لازمة مكسور ماقبلها) مقرونا بأل (نحو القاضى والداعى والمرتقى) أولا كقاض وداع ومرتق وانما قدرنا لاستثقالهما على الياء فتقول فى نحو جاء القاضى جاء فعل ماض والقاضى فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لانه اسم منقوص وفى نحو مررت بالقاضى بالقاضى جار ومجرور الباء حرف جر والقاضى مجرور بالباء وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لانه اسم منقوص (ويسمى) أى الاسم المذكور (منقوصا) لانه نقص منه بعض الحركات ولان لامه وهى الياء تحذف اذا نوّن كقاض فرارا من التقاء الساكنين (نحو يوم يدع الداع) واعرابه يوم ظرف زمان متعلق باذكر مضمرا أو بقوله تعالى بعده ـ يخرجون ـ وقيل غيرذلك، يدع فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الاستثقال لانه فعل مضارع معتل الآخر بالواو، والداع فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء

مُهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ ، وَتَظْهَرُ فِيهِ ٱلْفَتْحَةُ لِخِفَّتِهَا نَحْوُ : أَجِيبُوا دَاعِيَ ٱللهِ ، وَتُقَدَّرُ ٱلضَّمَّةُ وَٱلْفَتْحَةُ فِي ٱلْفِعْلِ ٱلْمُضَارِعِ ٱلْمُعْتَلِّ ، وَتُقَدَّرُ ٱلضَّمَّةُ فَقَطْ فِي ٱلْفِعْلِ ٱلْمُضَارِعِ ٱلْمُعْتَلِّ بِٱلْوَاوِ وَبِٱلْيَاءِ نَحْوُ : يَدْعُو ،

المحذوفة تخفيفا منع من ظهورها الاستثقال لانه اسم منقوص والمراد بالداعي اسرافيل وقوله ـ الى شئ نكر ـ أى منكر تنكره النفوس لشدّته وهو الحساب وحذفت الواو من يدع فى الرسم تبعا للنطق والياء من الداع تخفيفا اجراء لأل مجرى التنوين المعاقب لهما فكما تحذف الياء مع التنوين تحذف مع أل (مهطعين) أى مسرعين مادّى أعناقهم (الى الداع) وهو اسرافيل ، واعرابه مهطعين حال من الواو فى يخرجون وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لانه جمع مذكر سالم والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد ، ومهطعين اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هم ، الى الداع جار ومجرور الى حرف جر الداع مجرور بالى وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لانه اسم منقوص (وتظهر فيه الفتحة) حالة النصب مالم يضف لياء المتكلم كمامر وانما ظهرت فيه الفتحة (لخفتها) عليه (نحو ـ أجيبوا داعى الله ـ)وهو محمد صلى الله عليه وسلم واعرابه أجيبوا فعل أمر مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، داعى مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف اليه .

[تنبيه] محل ماذكر فى الاسم المنقوص مالم يكن على صيغة منتهى الجموع ومالم يكن أوّل جزءين جعل مجموعهما اسما واحدا فان كان على صيغة منتهى الجموع فالمقدر فيه الضمة والفتحة وذلك نحو جوار وغواش فتقول هذه جوار ومررت بجوار ، واعرابه الهاء للتنبيه ، وذه اسم اشارة فى محل رفع مبتدأ ، جوار خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة المعوّض عنها التنوين منع من ظهورها الاستثقال لانه اسم منقوص ، ومررت فعل وفاعل بجوار جار ومجرور وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة المعوّض عنها التنوين منع من ظهورها الاستثقال لانه اسم منقوص ، وأما فى حالة النصب فتظهر فيه الفتحة نحو رأيت جوارى وان كان المنقوص أوّل جزءين جعل مجموعهما اسما واحدا وركبا تركيبا اضافيا وآخر أوّلهما ياء نحو رأيت معد يكرب فانه يقدر فى آخر الجزء الأوّل منهما الفتحة فى حالة النصب بلا خلاف اذلم يسمع فيه الفتح فى حالة النصب (وتقدر الضمة والفتحة) دون الكسرة (فى الفعل المضارع المعتل) آخره بالألف لتعذر تحريكها كمامرّ بخلاف السكون فلا يقدر فيه لنيابة حذف الألف عنه على مامرّ وذلك نحو زيد يخشى ولن يخشى فيخشى فى الأوّل مرفوع وفى الثانى منصوب بلن وعلامة رفعه فى الأوّل ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه فعل مضارع معتل الآخر بالألف ، وعلامة نصبه فى الثانى فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه فعل مضارع معتل الآخر بالألف (وتقدر الضمة فقط) أى دون الفتحة (فى الفعل المضارع المعتل) آخره (بالواو وبالياء) فالأوّل (نحو) زيد (يدعو) واعرابه زيد مبتدأ يدعو فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الاستثقال لانه فعل مضارع معتل

وَيَرْمِي وَتَظْهَرُ الْفَتْحَةُ نَحْوُ : لَنْ يَدْعُوَ، وَلَنْ يَرْمِيَ ، وَالْجَزْمُ فِي الثَّلَاثَةِ بِالْحَذْفِ كَمَا تَقَدَّمَ .

(فَصْلٌ) الْاسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ مَافِيهِ عِلَّتَانِ مِنْ عِلَلٍ تِسْعٍ أَوْ وَاحِدَةٌ تَقُومُ مَقَامَ الْعِلَّتَيْنِ ، وَالْعِلَلُ التِّسْعُ هِيَ : الْجَمْعُ ، وَوَزْنُ الْفِعْلِ ، وَالْعَدْلُ ، وَالتَّأْنِيثُ ، وَالتَّعْرِيفُ ، وَالتَّرْكِيبُ ، وَالْأَلِفُ وَالنُّونُ الزَّائِدَتَانِ ، وَالْعُجْمَةُ ، وَالصِّفَةُ يَجْمَعُهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

الآخر بالواو ، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر (و) نحو زيد (يرمى) واعرابه زيد مبتدأ يرمى فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لانه فعل مضارع معتل الآخر بالياء وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر (وتظهر الفتحة) فى آخره اذا دخل عليه ناصب لخفتها (نحو لن يدعو ولن يرمى) واعرابه لن حرف نفى ونصب يدعو فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتح آخره ومثله لن يرمى (والجزم فى الثلاثة) أى فى الأفعال الثلاثة المعتلة اذادخل عليها جازم (بالحذف) لأواخرهن (كما تقدم) بيان ذلك نحو لم يغزو ولم يخش ولم يرم لأن أحرف العلة لضعفها بسكونها قريبة من الحركات فتسلط عليها العامل كما تسلط على الحركات فحذفها كما تحذف الحركات ومحل حذف الحرف للجازم اذا كان أصليا فان كان بدلا من أصل فلا يحذف نحو يقرأ بفتح أوّله مضارع قرأ فانك تقول فيه لم يقرأ بالألف ويمتنع حذفها لاستيفاء الجازم مقتضاه وهو حذف الحركة وهى الهمزة التى كانت موجودة قبل الابدال ألفا .

﴿ فصل ﴾ فى موانع الصرف ☆ (الاسم الذى لاينصرف) : أى لايدخله الصرف مفردا كان أوغيره (مافيه علتان) فرعيتان مرجع احداهما للفظ ، والأخرى للمعنى : والعلتان المذكورتان (من علل تسع) لاعاشر لها بدليل الاستقراء نحو مررت بفاطمة وابراهيم فكل منهما فيه علتان فرعيتان من علل تسع الأوّل فيه العلمية والتأنيث ، والثانى فيه العلمية والعجمة (أو) فيه علة (واحدة) من العلتين (تقوم) فى الاستقلال بمنع الصرف (مقام العلتين) نحو مررت بصحراء وحبلى و مساجد فكل من الثلاثة ممنوع من الصرف لعلة فرعية قائمة مقام العلتين : الأوّل لألف التأنيث المقصورة ، والثانى لألف التأنيث الممدودة ، والثالث لصيغة منتهى الجموع (والعلل التسع) على سبيل الاجمال والتعداد (هى الجمع) وهو فرع عن الواحد (ووزن الفعل) وهو فرع عن وزن الاسم لان الأصل فى كل نوع أن لايكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا كان فيه ذلك الوزن كان فرعا لوزنه (والعدل) وهو فرع عن المعدول عنه لان الأصل بقاء الاسم على حاله (والتأنيث) وهو فرع عن التذكير لأنك تقول قائم ثم تقول قائمة (والتعريف) وهو فرع عن التنكير لأنك تقول رجل ثم تقول الرجل (والتركيب) وهو فرع عن الافراد (والألف والنون الزائدتان) وزيادتهما فرع المزيد عليه (والعجمة) وهى فى لسان العرب فرع العربية اذالأصل فى كل لسان أن لايخالطه لسان آخر (والصفة) وهى فرع الموصوف وهذه التسع (يجمعها) على الترتيب المذكور (قول الشاعر) وهوالامام العلامة النحوى بهاء الدين محمد بن

اجْمَعْ وَزْنْ عَادِلاً أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ * رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمُلاَ

فَالْجَمْعُ شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ عَلَى صِيغَةِ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ وَهِيَ صِيغَةُ مَفَاعِلَ نَحْوُ : مَسَاجِدَ ، وَدَرَاهِمَ ، وَغَنَائِمَ ، أَوْ مَفَاعِيلَ نَحْوُ : مَصَابِيحَ ، وَمَحَارِيبَ ، وَهٰذِهِ الْعِلَّةُ هِيَ الْعِلَّةُ الْأُولَى مِنَ الْعِلَّتَيْنِ اللَّتَيْنِ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تَمْنَعُ الصَّرْفَ وَحْدَهَا ، وَتَقُومُ مَقَامَ الْعِلَّتَيْنِ ، وَأَمَّا وَزْنُ الْفِعْلِ فَالْمُرَادُ بِهِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ

النحاس الحلبي رحمه الله تعالى :

(اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة * ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا)

بتثليث ميم كملا وألفه للاطلاق ، ثم منها ماهو مذكور بصريح الاسم ، ومنها ماهو مذكور بطريق الاشتقاق فاذا اجتمع فى الاسم علتان من هـذه التسع أو واحدة تقوم مقامهما صار حينئذ مشابها للفعل من جهة أن فى الفعل فرعيتين عن الاسم : احداهما من جهة اللفظ وهى الاشتقاق فان الفعل مشتق من المصدر ، وثانيتهما من جهة المعنى وهى الافادة فان الفعل لابدّ له من فاعل والفاعل لا يكون الا اسما فاذا أشبهه الاسم فى ذلك كان مثله فى امتناع مايمتنع فيه من الجر والتنوين ، ثم التعريف والوصف علتان معنويتان ، و بقية العلل التسع لفظية (فالجمع شرطه) فى كونه يمنع الصرف (أن يكون على صيغة منتهى الجموع) : أى على صيغة تنتهى الجموع فى الكلمات العربية اليها لان جمع التكسير قد يجمع فاذا انتهى الى هـذه الصيغة لم يجز جمعه جمع تكسير بحال وذلك نحو كلب مفرد وجمعه أكلب وجمع أكلب أكالب بوزن مفاعل ولايجوز أن يجمع مرة أخرى وكاسم جمعه أسماء وجمع أسماء أساميّ بتشديد الياء بوزن مفاعيل اذ الحرف المشددة يقوم مقام حرفين (وهى) أى الصيغة التى تنتهى اليها جموع جمع التكسير (صيغة مفاعل) من كل جمع أوّله مفتوح وثالثه ألف بعدها حرفان أوّلهما مكسور لفظا (نحو مساجد ودراهم وغنائم) أو تقديرا نحو دوابّ أصله دوابب (أو) صيغة (مفاعيل) من كل جمع أوّله مفتوح وثالثه ألف بعدها ثلاثة أحرف أوّلها مكسور وثانيها ساكن (نحو مصابيح ومحاريب) وقد أفهم تمثيله أنه لايشترط فى الصيغة أن يكون أوّلها ميما وهو كذلك لأن المعتبر موافقة مفاعل ومفاعيل فى الهيئة والزنة لافى الحروف ، وقد يقال لهذا الجمع الجمع المتناهى والجمع الذى لانظير له فى الآحاد أى لامفرد عربيا على وزنه ، واذا سمى بهذا الجمع كحضاجر علما للضبع ، وهوازن لقبيلة امتنع صرفه نظرا الى الأصل ، وأما سراويل فقيل منصرف والأصح منع صرفه . فقال سيبويه أعجمى حمل على موازنه فى العربية ، وهو مصابيح . وقال المبرد هو عربى جمع سروالة تقديرا لاتحقيقا لأن مدلول سروالة مدلول سراويل لأن كلامنهما اسم جنس ، وأما نحو ملائكة مما كانت فيه الهاء زائدة فمنصرف (وهـذه العلة) يعنى الجمع الذى لانظير له فى الآحاد (هى العلة الاولى من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها) أى فلايحتاج معها الى علة أخرى بل تستقل بمنع الصرف (وتقوم مقام العلتين) وانما قام الجمع مقامهما لان كونه جمعا بمنزلة علة واحـدة ، وهى راجعة الى المعنى ، وكونه على صيغة لانظير لها فى الآحاد بمنزلة علة أخرى ، وهى راجعة الى اللفظ ولهذا لولحقته الهاء انصرف لشبهه بالمفرد حينئذ (وأماوزن الفعل) أى الوزن الذى يكون للفعل الماضى أوالمضارع أوالامر (فالمراد به اما أن يكون

الاسم

اَلِاسْمُ عَلَى وَزْنٍ خَاصٍّ بِالْفِعْلِ كَشَمَّرَ بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ ، وَضُرِّبَ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، وَانْطَلَقَ وَنَحْوِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمَاضِيَةِ الْمَبْدُوءَةِ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ إِذَا سُمِّيَ بِشَيْءٍ مِنْ ذٰلِكَ ، أَوْ يَكُونَ فِي أَوَّلِهِ زِيَادَةٌ كَزِيَادَةِ الْفِعْلِ وَهُوَ مُشَارِكٌ لِلْفِعْلِ فِي وَزْنِهِ كَأَحْمَدَ ، وَيَزِيدَ ، وَتَغْلِبَ ، وَنَرْجِسَ ،

الاسم على وزن خاص بالفعل) بحيث لايوجد فى اللغة العربية اسم على ذلك الوزن الامنقولا من الفعل مجردا من فاعله وذلك (كشمر بتشديد الميم) فانه علم لفرس للحجاج بن يوسف منقول من شمر يشمر تشميرا اذا أسرع فى المشى ، وفعل بتضعيف العين مختص بالفعل فهو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل (وضرب) بالتخفيف والتشديد كما قاله الخبيصى (بالبناء للمفعول) اذا جعل علما لشيء فانه منقول من الفعل الذى هو ضرب يضرب ضربا فهو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل ، واحترز بقوله للبناء للمفعول عماهو بصيغة المعلوم فانه غير مختص بالفعل (وانطلق ونحوه من الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل) فانه (اذا سمى بشيء من ذلك) كان غير منصرف للعلمية ووزن الفعل لأن هذا الوزن لايوجد فى غير الفعل ، ومثله ما كان مبدوءا بتاء المطاوعة نحو تقاتل وتصالح فانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل . قال الأزهرى : وحكم همزة الوصل فى الفعل المسمى به القطع ، واحترز المصنف بقوله على وزن خاص بالفعل عما اذا كان على وزن لايختص بالفعل فان كان الاسم به أولى لكونه غالبا فيه كالذى على وزن فاعل ككاهل علما أوكان مستعملا فى الاسم والفعل على السواء كالذى على وزان فعل بفتح العين كضرب وشجر أووزان فعلل نحو جعفر ودحرج فانه منصرف ، وان كان الفعل به أولى بأن يكون غالبا فيه كأثمد بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما وبالدال المهملة ، وهوعلم جعل على حجر الكحل فهو ممنوع من الصرف لأنه موازن لاضرب أمر من الضرب (أويكون) الاسم (فى أوله زيادة كزيادة الفعل) المضارع أى بأن يكون فى أوّله حرف من حروف نأيت فان الفعل أولى بهذه الزيادة من الاسم لانها فى الفعل تدل على معنى وفى الاسم لاتدل على شيء ، وذلك نحو أفكل بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما ، وهى الرعدة يقال أخذته الافكل اذا أصابته رعدة فان الهمزة فيه لا تدل على معنى ، وهى فى موازنه من الفعل نحو أذهب دالة على المتكلم فلذا كان المفتتح بهذه الزيادة من الأفعال أصلا للمفتتح بها من الأسماء (وهو) أى الاسم مع تلك الزيادة (مشارك للفعل فى وزنه) بشرط كون الوزن لازما باقيا فى اللفظ على حالته الاصلية غير مخالف لطريقة الفعل وذلك (كأحمد) مبدوءا بالهمزة (ويزيد) مبدوءا بالياء علمين على شخصين (وتغلب) مبدوءا بالتاء علما على قبيلة (ونرجس) مبدوءا بالنون علما على نبت فكل من هذه الأربعة غير منصرف للعلمية ووزن الفعل فان لم يكن الوزن لازما نحو امرىء علما فانه منصرف لأنه فى الرفع نظير اكتب ، وفى النصب نظير اذهب ، وفى الجر نظير اضرب فلم يلزم وزنا واحدا فى الأحوال الثلاثة وان لم يكن الوزن باقيا على حالته الأصلية فهو منصرف أيضا نحو رد وقيل وبيع مبنيات للمفعول لأنها لم تبق على حالتها الأصلية فان أصلها فعل بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الادغام والاعلال فصارت صيغة ردّ بمنزلة قفل وصيغة قيل وبيع بمنزلة ديك فوجب صرفها لذلك

وَأَمَّا الْعَدْلُ فَهوَ خُرُوجُ ٱلِاسْمِ عَنْ صِيغَتِهِ ٱلْأَصْلِيةِ: إِمَّا تَحْقِيقاً كَأُحَادَ، وَمَوْحِدَ، وَثُنَاء، وَمَثْنَى، وَثُلاثَ، وَمَثْلَثَ، وَرُبَاعَ، وَمَرْبَعَ، وَهٰكَذَا إِلَى الْعَشَرَةِ فَإِنَّهَا مَعْدُولَةٌ عَنْ أَلْفَاظِ الْعَدَدِ ٱلْأُصُولِ مُكَرَّرَةً: فَأَصْلُ جَاءَ الْقَوْمُ أُحَادَ

والنرجس قال الفاكهى هو بفتح أوله وكسر ماقبل آخره اهـ وقال فى القاموس والنرجس بكسر النون وفتحها نافع شمه للزكام والصداع الباردين، وأصله يعنى عروقه منقوعا فى الحليب ليلتين يطلى به ذكر العنين فيقيمه، ويفعل فعلا عجيبا اهـ (وأما العدل) الذى يمنع الصرف (فهو خروج الاسم) أى تحويله (عن صيغته الأصلية) أى صيغته التى كان ينبغى أن يكون عليها الى صيغة أخرى مع اتحاد المعنى والمادة والخروج عن الصيغة الأصلية (اما تحقيقا) بأن يدل دليل غير منع الصرف على خروجه عن صيغته الأصلية الى صيغة أخرى، وذلك فى أنواع منها أخر بضم الهمزة وفتح الخاء فى نحو مررت بنسوة أخر فأخر صفة النسوة وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف للعدل والصفة وذلك لأنه جمع لأخرى أنثى آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير، فكان حق جمع المؤنث أن يقال فيه الأخر بالألف واللام، وأما آخر بمد الهمزة وفتح الخاء فلاعدل فيه، ولكنه ممنوع من الصرف للوصف ووزن الفعل، ومنها فعل فى التوكيد، وهى جمع وكتع وبصع وبتع فانها ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل لأنها معارف بنية الاضافة الى ضمير المؤكد، ومنها سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه وكان مجردا من أل والاضافة نحو اعتكف فى يوم الجمعة سحر فهو ممنوع من الصرف للعلمية والعدل لأنها معرفة معدولة عن السحر، ومنها فعال بفتح الفاء علما لمؤنث كحذام وقطام فى لغة تميم فانهم يمنعون صرفه. قال سيبويه: للعلمية والعدل عن فاعلة، وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوى كزينب وأهل الحجاز يبنونه على الكسر، وعلى ذلك قول الشاعر:

اذقالت حذام فصدقوها ٭ فان القول ماقالت حذام

ومنها أمس اذا أريدبه اليوم الذى قبل يومك فان بنى تميم يمنعونه أيضا من الصرف للعلمية والعدل لانه معدول عن الأمس والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقا، ومنها موازن فعال بضم الفاء ومفعل بفتح الميم والعين (كأحاد) بضم الهمزة (وموحد) بفتح أوله وثالثه (وثناء) بضم أوله (ومثنى) بفتح أوله (وثلاث) بضم أوله (ومثلث) بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه (ورباع) بضم أوله (ومربع) بوزن مثلث والأربعة مسموعة باتفاق ومازاد عليها كالخمسة (وهكذا الى العشرة) أى مع العشرة على الأصح وقول البخارى فى صحيحه وأبى عبيدة ان العرب لاتتجاوز الأربعة اعترضوه بأن غيرهما سمع مالم يسمعا (فانها) أى الامثلة المذكورة (معدولة عن ألفاظ العدد الأصول) من واحد الى العشرة حال كونها (مكررة) فأحاد وموحد معدولان عن واحد واحد، وثناء ومثنى معدولان عن اثنين اثنين وهكذا، والدليل على أن أصلها ذلك أن معناها يكرر دون لفظها، والأصل فيما اذا كان المعنى مكررا أن يكون اللفظ أيضا مكررا، فعلم أن أصلها لفظ مكرر واحد واحد واثنان اثنان وثلاثة ثلاثة وهكذا (فأصل جاء القوم أحاد) واعرابه جاء فعل ماض القوم فاعل أحاد حال من القوم وعلامة نصبه فتح آخره ولم ينوّن لأنه ممنوع من الصرف للصفة

جاءوا

جَاءُوا وَاحِدًا وَاحِدًا ، وَأَصْلُ جَاءَ الْقَوْمُ مَثْنَى جَاءُوا اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ ، وَكَذَا فِي الْبَاقِي وَإِمَّا تَقْدِيرًا كَالْأَعْلَامِ الَّتِي عَلَى وَزْنِ فُعَلَ كَعُمَرَ ، وَزُفَرَ ، وَزُحَلَ ، فَإِنَّهَا لَمَّا سُمِعَتْ مَمْنُوعَةً مِنَ الصَّرْفِ وَلَيْسَ فِيهَا عِلَّةٌ ظَاهِرَةٌ غَيْرَ الْعَلَمِيَّةِ قَدَّرُوا فِيهَا الْعَدْلَ وَأَنَّهَا مَعْدُولَةٌ عَنْ عَامِرٍ وَعَنْ زَافِرٍ وَعَنْ زَاحِلٍ . وَأَمَّا التَّأْنِيثُ فَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : تَأْنِيثٌ بِالْأَلِفِ ، وَتَأْنِيثٌ بِالتَّاءِ ، وَتَأْنِيثٌ بِالْمَعْنَى : فَالتَّأْنِيثُ بِالْأَلِفِ يَمْنَعُ الصَّرْفَ مُطْلَقًا سَوَاءٌ كَانَتِ الْأَلِفُ مَقْصُورَةً كَحُبْلَى ، وَمَرْضَى ، وَذِكْرَى .

والعدل (جاءوا واحدا واحدا) أى متفرقين فعدل عن واحد الى أحاد تخفيفا للفظ (وأصل جاء القوم مثنى) واعرابه كاعراب الذى قبله غير أن النصب فى مثنى بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور (جاءوا اثنين اثنين ، وكذا فى الباقى) فأصل جاءوا ثلاث جاءوا ثلاثة ثلاثة ، وهكذا (وإما) أن يكون الخروج عن الأصل (تقديرا) بأن لايدل دليل غير منع الصرف على وجود العدل فى ذلك الأصل الا أنه لما وجد غير منصرف ولم يكن فيه الا العلمية قدّروا فيه العدل حفظا لقاعدتهم عن الانخرام وذلك (كالاعلام التى على وزن فعل) بضم أوله وفتح ثانيه (كعمر) ونحوه مماليس بصفة فى الأصل (وزفر) علم على الامام أبى خالد زفر من هذيل الكوفى صاحب أبى حنيفة ، مات رحمه الله سنة خمسين ومائة (وزحل) علم على كوكب فى السماء السابعة ، سمى بذلك لأنه زحل أى بعد (فانها لما سمعت) أى الاعلام المذكورة ونحوها مما جاء من الاعلام على وزنها كجمع وقزح وجشم (ممنوعة من الصرف) وجملة ماسمع من العرب من الاعلام المعدولة تقديرا أربعة عشر الثلاثة المذكورة وجمح وقزح وجشم ومضر وعصم ومجأ ودلف وهبل وبلغ وقثم وثعل وكلها معدولة عن فاعل الا الاخير فانه معدول عن أفعل ، فهذه الاسماء التى سمعت أى نطقت بها العرب غير منصرفة (وليس فيها علة ظاهرة غير العلمية) وهى لاتستقل بمنع الصرف وأمكن العدل دون غيره (قدروا فيها العدل). لأن الغالب فى الاعلام النقل مع أن صيغة فعل قد كثر فيها العدل كغدر معدول عن غادر وفسق معدول عن فاسق (وأنها معدولة) عن فاعل غالبا فعمر (عن عامر ، و) زفر (عن زافر ، و) زحل (عن زاحل) لأن عامرا وزافرا وزاحلا ثابتة فى الآحاد النكرات ، بخلاف عمر وزفر وزحل (وأما التأنيث) المانع من الصرف (فهو على ثلاثة أقسام) الأوّل (تأنيث بالألف) أى المقصورة نحو حبلى أوالممدودة نحو نحو صحراء (و) الثانى (تأنيث بالتاء) المثناة من فوق نحو حمزة وطلحة (و) الثالث (تأنيث بالمعنى) نحو زينب وسعاد ، وقد يجتمع التأنيث باللفظ والمعنى فى كلمة واحدة نحو فاطمة (فالتأنيث بالألف يمنع الصرف) أى يستقل بمنع صرف ماهى فيه (مطلقا) أى سواء كان نكرة أم معرفة مفردا أم جمعا اسما أم صفة (سواء كانت الألف مقصورة كحبلى ومرضى وذكرى) بلا همز بعد الألف فتقول فى اعراب نحو مررت بحبلى ، بحبلى جار ومجرور حبلى مجرور بالباء وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف علة تقوم

أَوْ كَانَتْ مَمْدُودَةً كَصَحْرَاء ، وَحَمْرَاء ، وَزَكَرِيَّاء وَأَشْيَاء ، وَهٰذِهِ الْعِلَّةُ هِيَ الْعِلَّةُ الثَّانِيَةُ مِنَ الْعِلَّتَيْنِ اللَّتَيْنِ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تَمْنَعُ الصَّرْفَ وَحْدَهَا فَتَقُومُ مَقَامَ الْعِلَّتَيْنِ ، وَأَمَّا التَّأْنِيثُ بِالتَّاءِ فَيَمْنَعُ الصَّرْفَ مَعَ الْعَلَمِيَّةِ سَوَاءٌ كَانَ عَلَماً لِمُذَكَّرٍ : كَطَلْحَةَ ، أَوْ لِمُؤَنَّثٍ : كَفَاطِمَةَ ، وَأَمَّا التَّأْنِيثُ الْمَعْنَوِيُّ فَهُوَ كَالتَّأْنِيثِ بِالتَّاءِ فَيَمْنَعُ مَعَ الْعَلَمِيَّةِ لٰكِنْ

مقام علتين ، وهي ألف التأنيث المقصورة (أوكانت ممدودة كصحراء وحمراء وزكرياء) بهمزة بعد الألف فتقول فى اعراب نحو مررت بصحراء جار ومجرور الباء حرف جر صحراء مجرور بالباء وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف والمانع له من الصرف علة تقوم مقام العلتين وهي ألف التأنيث الممدوة ، وانما مثل المصنف للتأنيث بالألف بأمثلة متعددة للاشارة الى انها تمنع صرف ماهي فيه نكرة كان كذكرى وصحراء أومعرفة كزكرياء أم مفردا كهذه الأمثلة أوجمعا كمرضى اسما كما تقدم أوصفة كحبلى ، ومن المؤنث بالألف المقصورة رضوى بتثليث الراء جبل بالمدينة الشريفة و بالألف الممدودة اسماء لان أصله كماقال سيبويه وسما بالواو وزعم الفراء انه جمع اسم فنعه اذا كان علما لمؤنث للعلمية والتأنيث المعنوى ، وان كان علما لمذكر للعلمية والتأنيث الاصلى نظرا لكونه منقولا عنه ، ومن ذلك ماذكره المصنف بقوله (وأشياء) وانما أخرها عما قبلها للخلاف فيها وماذكره من الحاقها المؤنث بالألف هو مذهب سيبويه لأن أصلها شيآء كحمراء كرهوا اجتماع همزتين بينهما ألف فنقلوا اللام وهي الهمزة الاولى الى محل الفاء فقالوا أشياء بزنة لفعاء (وهذه العلة) يعنى بذلك التأنيث بالألف المقصورة أوالممدودة (هي العلة الثانية من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها) فلاتحتاج معها الى علة أخرى بل تستقل بمنع الصرف (فتقوم مقام العلتين) وذلك لأنها فى نفسها علة لفظية ولزومها لماهي فيه بحيث لايصح حذفها منه بحال بمنزلة علة أخرى معنوية بخلاف تاء التأنيث فانها معرضة للزوال لأنها لم توضع الا للفرق بين المذكر والمؤنث ، ولهذا اشترط لمنع الصرف معها العلمية لأجل أن تلزم (وأما التأنيث بالتاء) ويقال له التأنيث اللفظى (فيمنع الصرف) لماهي فيه (مع العلمية) أى اذا كان الاسم الذى دخلت عليه علما ليصير التأنيث حينئذ لازما لأنه بدون العلمية فى معرض الزوال فلايقوى على منع الصرف فاشترط العلمية فيه لتحصينه عن الزوال حتى لوسمى به مذكر لم تزل التاء نحو حمزة وقائمة فى قولك مررت بامرأة قائمة منصرف ، وان كان فيه الصفة والتأنيث لأن تأنيثه معرض للزوال لانك لووصفت به مذكرا تقول مررت برجل قائم (سواء كان) أى ماهو مؤنث بالتاء (علما لمذكر كطلحة أولمؤنث كفاطمة) سواء كان متحرك الوسط أم ساكنه زائدا على ثلاثة أحرف أوغير زائد عليها (وأما التأنيث المعنوى) وهو كون الاسم موضوعا لمؤنث خاليا عن احدى علامات التأنيث الثلاث ، وهي التاء وألف التأنيث الممدودة وألف التأنيث المقصورة (فهو كالتأنيث بالتاء) فى اشتراط العلمية فيه ولهذا قال (فيمنع) بفتح الياء أى يمنع الاسم الصرف (مع العلمية) لانها تحصن تأنيثه عن الزوال (لكن) لايصير

بشرط

بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الِاسْمُ زَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ : كَسُعَادَ ، أَوْ ثُلَاثِيًّا مُحَرَّكَ الْوَسْطِ : كَسَقَرَ أَوْ أَعْجَمِيًّا : كَجُورَ ، أَوْ مَنْقُولًا مِنَ الْمُذَكَّرِ إِلَى الْمُؤَنَّثِ كَمَا إِذَا سَمَّيْتَ امْرَأَةً بِزَيْدٍ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ كَهِنْدٍ وَدَعْدٍ جَازَ الصَّرْفُ وَتَرْكُهُ ، وَهُوَ الْأَحْسَنُ . وَأَمَّا التَّعْرِيفُ فَالْمُرَادُ بِهِ الْعَلَمِيَّةُ ، وَتَمْنَعُ الصَّرْفَ مَعَ وَزْنِ الْفِعْلِ : كَأَحْمَدَ ، وَيَزِيدَ ، وَمَعَ الْعَدْلِ : كَعُمَرَ ، وَزُفَرَ ، وَمَعَ التَّأْنِيثِ ، وَمَعَ التَّرْكِيبِ الْمَزْجِيِّ ، وَمَعَ الْأَلِفِ وَالنُّونِ كَعُثْمَانَ ،

منع صرفه واجبا الا (بشرط أن يكون الاسم زائدا على ثلاثة أحرف كسعاد) بضم أوله علما لامرأة ، ومثله زينب ومريم لقيام الحرف الرابع مقام التاء (أو ثلاثيا محرك الوسط كسقر) علما لطبقة من طباق جهنم واشتقاقه من الساقور ، وهو الحر ومثلها لظى فانه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوى لأن تحرك الوسط قائم مقام الحرف الرابع فثقل الاسم فوجب منع صرفه بخلاف ساكن الوسط كهند . فانّ سكونه يوجب الخفة فيزول بذلك أحد السببين فلذلك لم يجب منع صرفه (أو) ثلاثيا ساكن الوسط (أعجميا كجور) بضم الجيم وسكون الواو اسم بلد بفارس لحصول الثقل بالعجمة فى لسان العرب (أو) ثلاثيا ساكن الوسط (منقولا من المذكر الى المؤنث كما إذاسميت امرأة بزيد) فانه بنقله الى المونث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ فمنع من الصرف (فان لم يكن له شئ من ذلك) بأن كان مؤنثا معنويا ثلاثيا ساكن الوسط غير أعجمى ولامنقولا من المذكر بأن كان فى الأصل مؤنثا (كهند ودعد جاز الصرف) نظرا الى خفة اللفظ بالسكون فقاوم ثقل احدى العلتين (و) جاز (تركه) نظرا لوجود العلتين العلمية والتأنيث (وهو) أى ترك الصرف (الاحسن) عند الجهور تحاشيا عن إلغاء العلتين ، وان كان المؤنث المعنوى ثنائيا كيد علما جاز فيه الوجهان أيضا والمنع أرجح ، واذا سُمى مذكر بمؤنث الأصل ، فان كان ثلاثيا صرف سواء كان ساكن الوسط أم متحركه كعين وقدم علمين منقولين من اسم الجارحتين وان كان زائدا على الثلاثة كزينب منع ، وأما أسماء القبائل والبلدان التى لايظهر فيهاسبب سوى العلمية فنها ماسمع عدم انصرافه ، ومنها ماسمع انصرافه ، ومنها ماسمع فيه الأمران ، ومنها مالم يسمع فيه شئ فعدم الانصراف باعتبار أنها اسم القبيلة أوالقرية أوالبقعة والانصراف باعتبار أنها اسم الحى أوالمكان (وأماالتعريف) المعتبر فى منع الصرف (فالمراد به) هنا (العلمية) لأن تعريف المضمرات وأسماء الاشارة والموصولات لايوجد إلا فى المبنيات ، ومنع الصرف من أحكام المعربات والتعريف بأل والاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا أوفى حكمه فلايتصوّر حينئذ كونها سببا لمنع الصرف فلم يبق إلاالتعريف بالعلمية (وتمنع) أى العلمية (الصرف) إذا اجتمعت فى اسم (مع وزن الفعل كأحمد ويزيد) فكل منهما فى نحو مررت بأحمد ويزيد مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف ، والمانع له من الصرف علتان فرعيتان ، وهما العلمية ووزن الفعل (ومع العدل كعمر وزفر) فكل منهما فى نحو مررت بعمر وزفر مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والعدل (ومع التأنيث) بغير الألف كما تقدم بيان ذلك (ومع التركيب المزجى) بلى تتعين معه كما سيأتى (ومع الألف والنون كعثمان)

وَمَعَ الْعُجْمَةِ كَمَا سَيَأْتِي . وَأَمَّا التَّرْكِيبُ فَالْمُرَادُ بِهِ التَّرْكِيبُ الْمَزْجِيُّ الْمَخْتُومُ بِغَيْرِ وَيْهِ كَبَعْلَبَكَّ وَحَضْرَمَوْتَ ، وَلَا يَمْنَعُ الصَّرْفَ إِلَّا مَعَ الْعَلَمِيَّةِ ، وَأَمَّا الْأَلِفُ وَالنُّونُ الزَّائِدَتَانِ فَيَمْنَعَانِ الصَّرْفَ مَعَ الْعَلَمِيَّةِ .

فتقول فى نحو مررت بعثمان عثمان مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون (ومع العجمة) بل تتعين معها (كما سيأتى) بيان ذلك ، وأما الصفة فلا تمنع العلمية الصرف معها لأنهما لايجتمعان لما بينهما من التضاد لأن الصفة لاتكون إلانكرة كأحمر وسكران (وأما التركيب) المعتبر فى منع الصرف (فالمراد به التركيب المزجى) وهو جعل اسمين اسما واحدا منزل ثانيهما منزلة تاء التأنيث فخرج التركيب الاضافى كامرئ القيس وعبد الله ونحوهما ، لأن الاضافة تجعل غير المنصرف منصرفا فلا تصلح سببا لمنع الصرف والتركيب الاسنادى كتابط شرا ، وشاب قرناها ، لأن الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات على الأصح ، ولهذا يحكى اللفظ على ما كان عليه قبل العلمية ، ثم قيد المصنف التركيب المزجى الذى يصلح أن يكون علة لمنع الصرف بقوله (المختوم بغيرويه) وذلك (كبعلبك) علما على بلدة مركب من بعل وهو صنم وبك اسم صاحب هذه البلدة ثم جعلا اسما واحدا ممنوعا من الصرف للعلمية والتركيب المزجى (وحضرموت) وهو علم لقطر من اليمن مركب من حضر وموت ثم جعلا اسما واحدا ممنوعا من الصرف للعلمية والتركيب ، ويكون الاعراب على الجزء الأخير منه ، وأما الجزء الأول فيفتح آخره إذا لم يكن معتلا ولانونا كالمثالين المذكورين . فان كان آخره معتلا كمعد يكرب أونونا كباذنجانة فيسكن فيهما ، وقد سمع فى المركب المزجى الغير المختوم بويه لغتان أخريان : بناء الجزءين على الفتح واضافة الأول للثانى فيعرب الأول بحسب العوامل ويجر الثانى بالاضافة مصروفا مالم يكن فيه مانع آخر كالعجمة فى رام هرمز فيمتنع ، وأما المركب المزجى المختوم بويه كسيبويه فانه مبنى على الكسر على الأشهر ويجوز منع صرفه لأنه قد سمع ، ويجوز اضافة الجزء الأول منه للثانى فيعرب الأول بحسب العوامل ويبنى الثانى لانه اسم صوت والمحدثون يقولون فى حمويه ونفطويه ودرستويه وحضرويه بسكون الواو وضم ماقبلها وفتح مابعدها وبالتاء ممنوعا من الصرف ، وهو الموافق للغة الفارسية

[تنبيه] ألحق الفاكهى بالمختوم بويه ماركب من الاعداد كخمسة عشر والظروف نحو هو يأتينا صباح مساء والأحوال نحو جارى بيت بيت فان ذلك كله من قبيل المبنيات أيضا أى فان سمى بشىء من ذلك بقى على حاله مبنيا . قال ابن عنقاء : اذا سمى بشىء من ذلك فانه يلزم عند سيبويه فكه واعرابه اعراب المتضايفين ، وأجاز غيره بقاءه على تركيبه مبنيا ، قيل وهو أحسن وقيل بل واجب وأجاز بعضهم منع صرفه انتهى (ولايمنع) أى التركيب المذكور (الصرف الامع العلمية) لأنه معها لازم فيقوى على منع الصرف بخلاف ماإذا لم يكن معها فهو فى معرض الزوال فلا يكون معتبرا (وأما الألف والنون الزائدتان) لزيادتهما على أصل بنية الكلمة ، وقيل لكونهما من حروف الزيادة (فيمنعان) الاسم (الصرف مع العلمية) لتحقق شبههما حينئذ

كَعِمْرَانَ ، وَعُثْمَانَ ، وَمَعَ الصِّفَةِ كَسَكْرَانَ ، وَأَمَّا الْعُجْمَةُ فَالْمُرَادُ بِهَا أَنْ تَكُونَ الْكَلِمَةُ مِنْ أَوْضَاعِ الْعَجَمِيَّةِ : كَإِبْرَاهِيمَ ، وَإِسْمَعِيلَ ، وَإِسْحٰقَ ، وَجَمِيعُ أَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ أَعْجَمِيَّةٌ إِلَّا الْأَرْبَعَةَ : مُحَمَّدٌ ، وَصَالِحٌ ، وَشُعَيْبٌ ، وَهُودٌ : صَلَّى اللّٰهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ .

بألفي التأنيث من حيث امتناع دخول تاء التأنيث عليهما ، بخلاف ماذالم يكن الاسم علما نحو سعدان اسم لبنت ومرجان اسم لصغار اللؤلؤ كما فى القاموس فانه لايمتنع دخول التاء عليه فيقال فيه سعدانة ومرجانة ، واذا دخلت مؤنثا التاء بعدته عن شبه الفعل فينصرف ثم مثل لمالاينصرف من ذلك بقوله (كعمران وعثمان) أشار بالمثالين المذكورين الى أن زيادة الألف والنون فى الأعلام لاتختص بوزن فعلان بفتح الفاء بل تكون فيها وفى غيرها مماهو مضموم الأول أومكسوره بخلاف الصفة فان زيادة الألف والنون تختص منها بما هو بوزن فعلان بفتح الفاء كما سيأتى ، وحينئذ فيكون نحو عمران وعثمان ممنوعين من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، وعلامة زيادتهما أن يكون قبلهما أكثر من حرفين كهذه الأمثلة الثلاثة ، فان كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتباران ان قدرت اصالة التضعيف فزائدتان والاسم المضعف ممنوع من الصرف أو زيادته فالنون أصلية والاسم المضعف منصرف ، وذلك كحسان ان جعلته من الحس فوزنه فعلان فلاينصرف ، وان جعلته من الحسن فوزنه فعال فينصرف ، وكذا حيان ان جعلته من الحياة فلاينصرف أومن الحين أى من الهلاك انصرف (و) يمنعان الصرف (مع الصفة) بشرط أن يكون بوزن فعلان بفتح الفاء ، وأن لاتقبل تاء التأنيث إمالأنه لامؤنث له كرحمن لاسمه تعالى أولان مؤنثه فعلى (كسكران) وعطشان فان مؤنثه سكرى وعطشى و بنوأسد تؤنث باب سكران بالتاء فيقولون سكرانة وعطشانة فينصرف ، وهو قبيح (وأما العجمة) المانعة من الصرف (فالمراد بها أن تكون الكلمة من أوضاع) غير العرب بأن تكون من الاوضاع (العجمية) سواء كانت من أوضاع الفرس أوالروم أو الهند أوالافرنج أوالحبشة أوالبربر أوغير ذلك ، وتعرف عجمة الكلمة بنقل الأئمة لها و بخروجها عن أوزان الأسماء العربية نحو ابريسم فان مثل هذا الوزن غير مستعمل فى اللسان العربى ، و بأن يجتمع فيها من الحروف مالايجتمع فى كلام العرب كالجيم والصاد نحو صولجان أوالجيم والقاف نحو منجنيق أوالجيم والكاف نحو سكرجة أوتكون فيه السين والذال نحو ساذج واستاذ أويكون فى أوله نون بعدها راء نحو نرجس أوآخره زاى قبلها دال نحو مهندزلان ذلك لايكون فى كلمة عربية ، أو بأن يكون عاريا من حروف الذلاقة ، وهو خماسى أورباعى وحروف الذلاقة ستة ، وهى الفاء والراء والميم والنون واللام والباء يجمعها قولك « مر بنفل » (كابراهيم واسمعيل واسحق) فانها ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة (وجميع) بالرفع مبتدأ (أسماء الأنبياء) صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين (أعجمية) بالرفع خبر المبتدا وإنما كانت جميع أسماء الأنبياء أعجمية لأنها من أوضاع غير العرب (الأربعة) منها وهم (محمد وصالح وشعيب وهود صلى الله وسلم عليهم أجمعين) فان هذه الأربعة عربية ، ولهذا صرفت وألحق بهذا فى الصرف نوح ولوط وشيث لخفتها كما سيأتى و يجمعها قولك « صن شمله » ونظمها من قال :

وَيُشْتَرَطُ فِيهَا أَنْ يَكُونَ ٱلِاسْمُ عَلَمًا فِى ٱلْعَجَمِيَّةِ ، وَلِذٰلِكَ صُرِفَ لِجَامٌ وَنَحْوُهُ ، وَأَنْ يَكُونَ زَائِدًا عَلَى ٱلثَّلَاثَةِ ، وَلِذٰلِكَ صُرِفُ نُوحٌ وَلُوطٌ .

ألا ان أسماء النبيين سبعة ✿ لها الصرف فى اعراب من يتنشد
فشيث ونوح ثم هود وصالح ✿ شعيب ولوط والنــبى محمــد

وشمل قوله وجميع أسماء الأنبياء أعجمية موسى فيكون ممنوعا من الصرف للعلمية والعجمــة وآدم فيكون أعجميا كآزر على وزن فاعل كخاتم وبه جزم الزمخشرى فى الكشاف وذهب فى المفصــل الى انه عربى على وزن أفعــل والمانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل ، واختلف فى عزير فقال فى الكشاف فى الكلام على قوله تعالى عزير ابن الله من لم ينوّنه جعله غير منصرف للعلمية والعجمة ومن صرفه جعــله عربيا ، وحكى السمين فى اليسع قولين على أنه علم منقول من فعــل مضارع والثانى انه اسم أعجمى وأل فيــه زائدة ، وذكر بعضهم أن أسماء الملائكة ممتنعة من الصرف الا أربعة ، مالك ورضوان ومنكر ونكير ، ومن الأعلام العجمية فرعون وقارون وهامان ويأجوج ومأجوج على قراءة من قرأهما بغير همز وهو من عدا عاصما من القراء السبعة ، وعلى قراءة عاصم بالهمز يكونان عربيين لاشتقاقهما حينئذ من أوج الحر وهو توقده وشدّته ولكنهما غير منصرفين أيضا فى قراءته للعلمية والتأنيث لأنهما جعلا اسمين للقبيلتين (ويشترط) فيها : أى فى كون العجمة مؤثرة فى منع الصرف أمران أحدهما (أن يكون الاسم) الذى فيه العجمة (علما فى العجمية) أى بان تكون العجمة متحققة فى ضمن العلم فى لغة العجم اما حقيقة كابراهيم أو حكما بان نقلته العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبــل النقل كقالون فانه كان فى لغة الروم اسم جنس بمعنى الجيد سمى به نافع راوية عيسى لجودة قراءته قبل أن تتصرف فيه العرب فكأنه كان علما فى اللغة العجمية (ولذلك) أى لاشــتراط كون الاسم الأعجمى علما فى العجمية (صرف لجام) وهو اسم لآلة تجعــل فى فم الفرس (ونحوه) مما هو اسم جنس أعجمى لأنه لعدم علميته فى العجمية تصرفت فيــه العرب بالاضافة والتعريف بال حتى لو جعل علما لشخص لكان منصرفا لعدم علميته فى العجمية واستعملته العرب غير علم فى ابتداء النقل فعلميته طارئة بعــد النقل ومما ذكرته يعلم أن شرط تأثير العجمة فى منع الصرف أن تستعمله العرب من ابتداء نقله الى لغتها علما وان كان غــير علم فى العجمية ، وهذا هو الذى مشى عليه الشلوبين وأصحابه ونسبه بعضــهم الى الجمهور ورجحه الفاكهى وابن عنقاء ، وكلام المصنف يومئ الى اشتراط أن تكون العجم استعملته علما فنقلته العرب كذلك الى كلامها بلا تصرف ، وقد قيــل انه ظاهر كلام سيبويه وعليه فقالون وبندار مصروفان لأنهما اسما جنس فى لغــة العجم وعلى الأوّل ممنوعان لأن العرب لم تستعملهما الا علمين (و) ثانيهــما (أن يكون زائدا على الثــلاثة) أى على ثلاثة أحرف كابراهيم لأن الاسم يصير حينئذ ثقيلا فلو لم يكن زائدا على ذلك لم يمنع لأن خفته حينئذ تعارض أحد السببين (ولذلك صرف نوح ولوط) مع أن كلا منهما اسم أعجمى استعملته العرب بعد نقله الى لغتها علما وانما وجب صرفهما لأن العجمة سبب ضعيف غــير محققة الوجود فى الاسم فلم يجز اعتبارها مع خفة الاسم وكالزائد على الثلاثة الثلاثى المحرك الوسط عند ابن الحاجب كشتر علم حصن فى ديار بكر

وأما

وَأَمَّا الصِّفَةُ فَتَمْنَعُ الصَّرْفَ مَعَ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : الْعَدْلِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي مَثْنَى وَثُلَاثَ ، وَمَعَ الْأَلِفِ وَالنُّونِ بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ عَلَى وَزْنِ فَعْلَانَ بِفَتْحِ الْفَاءِ ، وَلَا يَكُونَ مُؤَنَّثُهُ عَلَى وَزْنِ فَعْلَانَةٍ نَحْوُ : سَكْرَانَ فَإِنَّ مُؤَنَّثَهُ سَكْرَى ، وَنَحْوُ نَدْمَانَ مُنْصَرِفٌ لِأَنَّ مُؤَنَّثَهُ نَدْمَانَةٌ ، إِنْ كَانَ مِنَ الْمُنَادَمَةِ ، وَمَعَ وَزْنِ الْفِعْلِ بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ عَلَى وَزْنِ أَفْعَلَ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ مُؤَنَّثُهُ بِالتَّاءِ نَحْوُ : أَحْمَرَ فَإِنَّ مُؤَنَّثَهُ حَمْرَاءُ ، وَنَحْوُ أَرْمَلُ

وكلام أكثر النحاة يأباه لأن العجمة سبب ضعيف فلا تؤثر فى الثلاثى مطلقا لأن الثلاثى خفيف ووضع كلام العجم على الطول (وأما الصفة) المعتبرة فى منع الصرف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود كاحمر فانه دال على ذات باعتبار المعنى المقصود منها وهو الحمرة ، وشرطها فى منع الصرف أن تكون أصلية فيما هى فيه بان لم تستعمل الاوصفا كمثنى وثلاث أوتكون ثابتة له فى أصل الوضع سواء كانت باقية فيه كافضل وسكران أم لا كأدهم وأسود وأبطح وأجرع فانها فى الأصل صفات لكل مافيه دهمة أوسواد وانبطاح وهوالاتساع أوجرع وهوالاستواء ثم اختصت بالقيد والحية والمكان المتسع والمكان المستوى ذى الرمل الذى لاينبت شيئا وغلبت عليها الاسمية فيجب منعها وان كانت اسما نظرا الى أصلها بخلاف ماوضع اسما وعرضت فيه الوصفية كرجل أرنب : أى ذليل ومررت بنسوة أربع فيجب صرفه (فتمنع) أى الصفة (الصرف مع ثلاثة أشياء) الأول مع (العدل كما تقدم فى مثنى) المعدول عن اثنين اثنين (وثلاث) المعدول عن ثلاثة ثلاثة فهما ممنوعان من الصرف للعدل عن العدد المكرر والصفة الأصلية لأن هذا المكرر لم يستعمل الاوصفا فالوصفية لازمة له (و) الثانى (مع الألف والنون) الزائدتين (بشرط أن تكون الصفة على وزن فعلان بفتح الفاء) لأن مضموم الفاء من الصفات كعريان مؤنثه عريانة بدخول التاء فيكون منصرفا قطعا ومكسور الفاء لم يوجد فى الصفات (ولا يكون مؤنثه) أى فعلان (على وزن فعلانة) لتحقق مشابهة الألف والنون لألفى التأنيث حينئذ سواء كان مؤنثه على فعلى (نحو سكران فان مؤنثه سكرى) لاسكرانة أولم يكن له مؤنث أصلا نحو رحمن فانه ممنوع من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون وان لم يكن له مؤنث على فعلى لأن وجود فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة الذى هو شرط بالذات (ونحو ندمان منصرف) بلاخلاف (لأن مؤنثه ندمانة) بالتاء (ان كان) ندمان بمعنى نديم (من المنادمة) فى الشراب ، و فى القاموس نادمه منادمة ونداما جالسه على الشراب ، وأما اذا كان بمعنى النادم من الندم فغير منصرف اتفاقا لوجود الشرط لأن مؤنثه حينئذ ندمى لاندمانة (و) الثالث (مع وزن الفعل بشرط أن تكون) الصفة (على وزن أفعل) غالبا كافضل وأبطح وأعمى أو بوزن أفيعل قليلا كافيضل وأجيمل مصغران فانهما بوزن أبيطر مضارع بيطر (وان لا يكون مؤنثه بالتاء) اما لأنه لامؤنث له أصلا كاكمر لعظيم الكمرة وهى رأس الذكر ، وآدر لمن بخصيته انتفاخ أوله مؤنث على فعلى بضم أوله نحو أفضل فان مؤنثه فضلى أوعلى فعلاء بفتح أوله (نحو أحمر) فانه غير منصرف للصفة ووزن الفعل (فان مؤنثه حمراء) بهمزة ممدودة (ونحو أرمل

مُنْصَرِفٌ لِأَنَّ مُؤَنَّثَهُ أَرْمَلَةٌ ، وَيَجُوزُ صَرْفُ غَيْرِ ٱلْمُنْصَرِفِ لِلتَّنَاسُبِ كَقِرَاءَةِ نَافِعٍ سَلَاسِلًا وَقَوَارِيرًا قَوَارِيرًا وَلِلضَّرُورَةِ .

باب النكرة والمعرفة

ٱلِاسْمُ : ضَرْبَانِ أَحَدُهُمَا ٱلنَّكِرَةُ وَهِيَ ٱلْأَصْلُ ، وَهِيَ كُلُّ ٱسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ كَرَجُلٍ

منصرف) خلافا للاخفش (لأن مؤنثه) يقبل تاء التأنيث فيقال فيه (أرملة) وهى من لازوج لها ، وقد تطلق على المحتاجة كما يفيده قول القاموس ورجل أرمل وامرأة أرملة محتاجة أومسكينة انتهى (ويجوز صرف غير المنصرف) أى جعله فى حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين عليه لاجعله منصرفا حقيقة لأن مالا ينصرف هو مافيه علتان أوواحدة تقوم مقامهما و بادخال الكسرة والتنوين لايلزم خلوّ الاسم عنهما (للتناسب) أى لتحصل المناسبة بينه و بين المنصرف عند اجتماعهما فان رعاية المناسبة فى الكلمات أمر مهمّ عندهم (كقراءة نافع سلاسلا) بالتنوين لمصاحبته للمنصرف الذى هو أغلالا وسعيرا (وقواريرا قواريرا) بتنوينهما ، صرف الثانى منهما لمصاحبته للأوّل ، وصرف الأوّل لأنه آخر الآية فصرف ليوقف عليه بقلب تنوينه ألفا كما فى آخر سائر الآيات ، وأجاز أبو البقاء فى نصب الأوّل وجهين أحدهما أن يكون خبرا لكان والثانى أن يكون حالا فكان تامة (وللضرورة) أى لضرورة وزن الشعر إما بأن لايستقيم الوزن الابالتنوين كما فى قول الشاعر :

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة ☆ فقالت لك الويلات انك مرجلى

أو يستقيم لكن يحصل بمنعه زحاف يخرج عن السلامة كقوله

أعد ذكر نعمان لنا ان ذكره ☆ هو المسك ما كررته يتضوّع

فان نعمان لوفتحت نونه من غير تنوين لاستقام الوزن لكن يحصل به زحاف .

[تتمة] يجوز للضرورة منع المصروف على الأصح : أى جعله بصورة الممنوع فى حذف التنوين ونحوه لامنعه حقيقة لا نتفاء المانع ، وأجاز قوم منع المصروف مطلقا . قال الأخفش وكأنها لغة الشعراء لأنهم اضطروا اليه فى الشعر فجرت ألسنتهم عليه

باب النكرة والمعرفة

قدم المصنف النكرة لأنها أصل المعرفة على ماقاله النحاة ، وعكس ذلك فى الحاجبية والتسهيل فقدّما المعارف (الاسم) بحسب التعريف والتنكير (ضربان أحدهما النكرة وهي الأصل) على ماعليه سيبويه والجمهور وهو الأصح لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس ولأنها لاتحتاج فى دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة ومايحتاج فرع عما لايحتاج (وهى كل اسم شائع فى) جميع أفراد (جنسه) الشامل له ولغيره بمعنى أنه يصلح اطلاقه على كل فردمنها (لايختص به واحد) من أفراد جنسه (دون آخر) وذلك (كرجل) فانه شائع فى جنس الرجال لأنه يصدق على كل

وَفَرَسٍ ، وَكِتَابٍ ، وَتَقْرِيبُهَا إِلَى الْفَهْمِ أَنْ يُقَالَ : النَّكِرَةُ كُلُّ مَا صَلَحَ دُخُولُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ كَرَجُلٍ ، وَامْرَأَةٍ ، وَثَوْبٍ ، أَوْ كُلُّ مَا وَقَعَ مَوْقِعَ مَا يَصْلُحُ دُخُولُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ كَذِي بِمَعْنَى صَاحِبٍ .

ذكر بالغ من بنى آدم، اذ لا يختص لفظ رجل بواحد من أفراد الرجال دون الآخر (وفرس) فانه شائع فى جنس الخيل لا يختص لفظه بواحد منها (وكتاب) فانه شائع فى جنس الكتب لا يختص لفظه بواحد من أفراد جنسه دون الآخر ، فكل من الثلاثة صادق على كل فرد من أفراد جنسه لا على سبيل الشمول بل على سبيل البدل ، يعنى أنها تصدق على كل واحد بدلا من الآخر ، لأنها تصدّق على الجميع دفعة واحدة ، ولا يشترط فى النكرة كثرة الأفراد المندرجة تحتها كما يوهمه تمثيل المصنف ، بل الشرط أن يكون وضعها على الشيوع سواء كان لها أفراد فى الخارج كالأمثلة الثلاثة أو لم يكن منها الا فرد واحد كشمس وقمر فانهما نكرتان لأنهما من باب الكلى الذى لم يوجد منه الا فرد واحد لكن لفظهما صالح لتناول أفراد كثيرة ولهذا جمعا فى قول الشاعر :

* ماللشموس تقلها الأغصان * وقول الآخر * وجوههم كأنها أقمار * وأيضا فباعتبار تجدد الشمس كل يوم والقمر فى كل شهر كأن أفرادهما تعددت وان كانت حقيقتهما واحدة (وتقريبها) أى النكرة ، والمراد تقريب حدّها (الى الفهم) أى فهم المبتدى (أن يقال : النكرة كل) بالرفع خبر النكرة (ما) أى كل اسم موصوف بكونه (صلح) بفتح اللام وضمها (دخول الألف واللام) المؤثرتين للتعريف (عليه) فى فصيح الكلام ، ومثل ذلك أم فى لغة حمير ، وذلك (كرجل وامرأة وثوب) فان كلا منها صالح لدخول الألف واللام عليه بان يقال الرجل والمرأة والثوب (أو كل ما وقع موقع ما يصلح دخول الألف واللام) المؤثرتين للتعريف (عليه) وذلك (كذى) فى نحو مررت بذى مال ورأيت ذا مال وجاءنى ذو مال فان هذا الاسم لا يقبل الألف واللام لكنه وقع موقع شئ يقبل ذلك لأنه كما قال المصنف (بمعنى صاحب) وصاحب يقبلها ، وكذلك من فى نحو رأيت من هو صاحب لك وقعت موقع انسان وهو يقبل الألف واللام كالانسان ، فذو ومن نكرتان لوقوعهما موقع ما يقبل الألف واللام المعرّفة فخرج مالا يصلح دخول الألف واللام عليه كزيد وعمرو وبكر أو يصلح ولكن لا تؤثر فيه تعريفا كفضل وحرث وعباس وحسن أعلاما فان أل اذا دخلت عليه كالفضل والحرث والعباس والحسن لا تفيده تعريفا فلا يكون نكرة عند حذفها وكذا الأسماء المتوغلة فى الابهام وأسماء الفاعلين والمفعولين فان أل وان صلح دخولها عليه لكنها باقية على الابهام فلا تفيدها تعريفا ، وخرج بفصيح الكلام ما دخلت عليه الألف واللام من المعارف مثل يزيد فى قول الشاعر :

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا * شديدا بأعباء الخلافة كاهله

ومن علامات النكرة أيضا دخول رب عليها كرب شيخ رويت عنه . ومنها قبولها لكم أو كأين الخبريتين نحو وكم من قرية ، وكأين من دابة ، ووقوعها حالا أو تمييزا بلا تأويل واسما أو خبرا للا النافية للجنس ، وهى أقسام متفاوتة الرتبة ، فأنكر النكرات معلوم لشموله للموجود والمعدوم ثم

وَالضَّرْبُ الثَّانِي المَعْرِفَةُ ، وَهِيَ سِتَّةُ أَنْوَاعٍ : المُضْمَرُ وَهُوَ أَعْرَفُهَا ، ثُمَّ العَلَمُ ، ثُمَّ الإِشَارَةُ ، ثُمَّ المَوْصُولُ ، ثُمَّ المُعَرَّفُ بِالأَدَاةِ . وَالسَّادِسُ مَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهَا ، وَهُوَ فِي رُتْبَةِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ إِلَّا الاِسْمَ المُضَافَ إِلَى الضَّمِيرِ فَإِنَّهُ فِي رُتْبَةِ العَلَمِ ، وَيُسْتَثْنَى مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللهِ تَعَالَى فَإِنَّهُ عَلَمٌ وَهُوَ أَعْرَفُ المَعَارِفِ بِالإِجْمَاعِ

﴿ فصل ﴾ المُضْمَرُ وَالضَّمِيرُ اسْمَانِ لِمَا

شئ وموجود ثم متحيز وحادث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش ثم ذورجلين ثم انسان ثم ذكر ثم بالغ ثم رجل (والضرب الثانى المعرفة) وهو ماوضع ليستعمل فى واحد بعينه (وهى) فى هذا الكتاب (ستة أنواع) وزاد بعضهم سابعا وهو المنادى النكرة المقصودة كيا رجل ، وتعريفه بالقصد اليه ، ثم هذه الأنواع متفاوتة فى التعريف كالنكرات (المضمر) ويقال له الضمير أيضا من أضمرت الشئ اذا أخفيته وسترته ، فاطلاقه حينئذ على البارز مجاز ، والتعبير بالمضمر والضمير للبصريين ، والكوفيون يقولون الكناية والمكنى لأنه ليس بصريح والكناية تقابل الصريح قال الشاعر :

فصرح بما تهوى ودعنى من الكنى ☆ فلا خير فى اللذات من دونها ستر

(وهو أعرفها) عند الجمهور ، وأعرف أنواعه ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب (ثم العلم) يلى المضمر (ثم) اسم (الاشارة) ومثله المنادى المقصود عند من عده منها ، ومن لم يعده منها نظر لكونه داخلا فى المحلى بالبناء على أن تعريفه بأل مقدرة (ثم) اسم (الموصول ثم المعرف بالأداة ، والسادس) من المعارف (ما) أى الاسم النكرة الذى (أضيف الى واحد منها) أى هذه الخمسة اضافة تفيده تعريفا كغلام زيد وغلام هذا وغلام الذى فى الدار وغلام الرجل فخرج مالاتفيده الاضافة تعريفا كأسماء الفاعلين والمفعولين والاسم المتوغل فى الابهام كغير ومثل لأنه لايتعرف بالاضافة (وهو) بحسب التعريف غير متأخر عنها فى الرتبة بل هو (فى رتبة ما أضيف اليه) فالمضاف الى العلم فى رتبة العلم والمضاف الى اسم الاشارة فى رتبة اسم الاشارة وهكذا (الا الاسم المضاف الى الضمير) كغلامى (فانه) ليس فى رتبة الضمير بل هو (فى رتبة العلم) لأنه لوكان فى رتبة الضمير لماصح مررت بزيد صاحبك لأن الصفة لاتكون أعرف من الموصوف بل هى مساوية له فى التعريف أودونه فلما جعلنا المضاف الى الضمير فى رتبة العلم صار صاحبك مساويا لزيد (ويستثنى مما ذكر) قبل ، وهو أن المضمر أعرف المعارف (اسم الله تعالى) الأعظم أعنى الجلالة الشريفة (فانه علم) للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد (وهو) مع ذلك (أعرف المعارف) مطلقا (بالاجماع) لشدة تميزه وغلبة ظهوره ظهورا لايحتمل الخفاء ، فهو بهذا المعنى أعرف من الضمير وغيره ثم الضمير العائد عليه ثم ضمائر غيره على الترتيب السابق . وفى اعراب القرآن للشهاب الحلبى أن سيبويه رؤى فى المنام فقيل له مافعل الله بك ؟ فقال أدخلنى الجنة فقيل بماذا ؟ فقال بقولى ان اسمه تعالى أعرف المعارف انتهى :

﴿ فصل ﴾ فى بيان المضمر وأقسامه (المضمر والضمير) مدلولهما واحد لأنهما (اسمان لما) :

وضع

وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ كَأَنَا أَوْ مُخَاطَبٍ كَأَنْتَ، أَوْ غَائِبٍ كَهُوَ، وَيَنْقَسِمُ إِلَى مُسْتَتِرٍ وَبَارِزٍ، فَالْمُسْتَتِرُ مَا لَيْسَ لَهُ صُورَةٌ فِي اللَّفْظِ، وَهُوَ إِمَّا مُسْتَتِرٌ وُجُوبًا كَالْمُسْتَتِرِ فِي فِعْلِ أَمْرِ الْوَاحِدِ الْمُذَكَّرِ: كَاضْرِبْ، وَقُمْ

أى لاسم (وضع لمتكلم) : أى لشخص متكلم : أى ملتفظ بهذا اللفظ (كأنا أو) وضع لشخص (مخاطب كأنت أو) لشخص (غائب) ليس متكلما ولا مخاطبا (كهو) فخرج بقوله وضع الاسم الظاهر الذى أريد به متكلم أو مخاطب أو غائب كقول شخص اسمه زيد زيد قائم يريد نفسه ، وقولك يازيد وزيد قائم تريد شخصا غائبا ، فان لفظ زيد ، وان أطلق فى المثال الأول على المتكلم ، وفى الثانى على المخاطب ، وفى الثالث على الغائب الا أنه ليس موضوعا لذلك بل الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب ، ويكنى عنها بضمير الغيبة ، وخرج بقوله لمتكلم الى آخره الياء من إياى ، والكاف من إياك ، والهاء من إياه ، فانها ليست ضمائر لأنها لاتدل على متكلم ولا مخاطب ولاغائب ، بل على تكلم وخطاب وغيبة فهى أحرف ، والدال على المتكلم والمخاطب والغائب انما هو إيا ، وشمل التعريف الضمير المشترك بين المخاطب والغائب كالواو فى نحو يفعلون . ثم ضمير الغائب : اما أن يكون مرجعه معلوما نحو — انا أنزلناه — : أى القرآن ، أو متقدما ، لفظا ورتبة نحو — والقمر قدرناه — ، أو متقدما لفظا لارتبة نحو — وإذ ابتلى ابراهيم ربه — ، فابراهيم الذى يرجع اليه الضمير المجرور ، وان تقدم لفظا فهو متأخر رتبة لأنه مفعول ، ورتبة المفعول التأخير ، أو متقدما رتبة لالفظا نحو — فأوجس فى نفسه خيفة موسى — ، فموسى الذى يرجع اليه الضمير فى نفسه متأخر عنه لفظا متقدم عليه رتبة لأنه فاعل ، ورتبة الفاعل التقديم ، أو متأخرا لفظا ورتبة ، وهو ستة أنواع : الأول ماوقعت فيه الجملة مفسرة لضمير الشان نحو — قل هو الله أحد — . الثانى ماوقع فيه المفرد خبرا للضمير مفسرا له نحو — ان هى إلا حياتنا الدنيا — : اى ما الحياة إلاحياتنا الدنيا . الثالث ماوقع المفرد فيه تمييزا للضمير المرفوع بنحو نعم ، وبئس نحو — بئس للظالمين بدلا — وساء مثلا القوم — وكبرت كلمة — ، وظرف رجلا زيد : كما فى المغنى . والرابع ماوقع فيه المفرد تمييزا للضمير المجرور برب نحو : ربه رجلا . والخامس ماوقع فيه المفرد المتنازع فيه معمولا للعامل الثانى ، وأعمل الأول المحتاج الى مرفوع فى ضميره العائد عليه نحو : قاما وقعد أخواك . والسادس ماوقع فيه المفرد بدلا من الضمير المفسر به كقولهم هى العرب تقول ماشاءت (وينقسم) : أى الضمير (الى مستتر وبارز) ، قيل هذه القسمة ناقصة لأنها لاتشمل الضمير المحذوف ، وجوابه أن يقال تفسير المستتر بما سيأتى شامل له ، والفرق بينه و بين المحذوف أن المستتر اصطلاحا مرفوع وعامله لفظى ، والمحذوف أعم من ذلك (فالمستتر ماليس له صورة فى اللفظ) : أى لم تضع العرب له لفظا تعبر به عنه أصلا بل ينوى ، وأما قولهم المستتر فى أقوم أنا ، وفى نقوم نحن ، وفى تقوم أنت ، وفى يقوم هو ، فهذا مجاز منهم لتعذر العبارة عنه ، وانما المستتر معنى ذلك ومرادفه ، لاهو بنفسه (وهو اما مستتر) فى عامله (وجوبا) وهو الذى لا يمكن أن يحل الظاهر ولاالضمير البارز محله لكون عامله لايرفع الا الضمير المستتر (كالمستتر) وفى نسخة كالمقدر (فى فعل أمر الواحد) : أى المفرد (المذكر كاضرب وقم) ، وكذا الضمير

وَفِى الْمُضَارِعِ الْمَبْدُوءِ بِتَاءِ خِطَابِ الْوَاحِدِ الْمُذَكَّرِ كَتَقُومُ وَتَضْرِبُ ، وَفِى الْمُضَارِعِ الْمَبْدُوءِ بِالْهَمْزَةِ كَأَقُومُ وَأَضْرِبُ ، أَوْ بِالنُّونِ كَنَقُومُ وَنَضْرِبُ . وَإِمَّا مُسْتَتِرٌ جَوَازًا كَالْمُقَدَّرِ فِى نَحْوِ : زَيْدٌ يَقُومُ وَلَا يَكُونُ الْمُسْتَتِرُ إِلَّا ضَمِيرَ رَفْعٍ إِمَّا فَاعِلًا أَوْ نَائِبَ الْفَاعِلِ . وَالْبَارِزُ مَالَهُ صُورَةٌ فِى اللَّفْظِ ، وَيَنْقَسِمُ إِلَى مُتَّصِلٍ

المستتر فى اسم فعله مطلقا كصه يازيد ، وصه يازيد ان وصه يارجال ، ففى كل منها يقدر ضمير مستتر وجوبا مرفوع المحل على الفاعلية لايظهر وجوبا ، وأما نحو ـ اذهب أنت وربك فقاتلا ـ فأنت تأكيد للمستتر نخرج بفعل الواحد المثنى ، والمجموع ، وأمر الواحدة فانه يبرز فى الجميع : كقومى ، وقوما ، وقوموا ، وقمن (و) كالمقدر (فى المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد المذكر كتقوم يازيد (وتضرب) بخلاف المبدوء بتاء الغائبة كهند تقوم ، فان استتاره جائز لاواجب ، وبخلاف المبدوء بتاء خطاب الواحدة أوالتثنية أوالجمع فانه يبرز فى الجميع نحو : تقومين ، وتقومان ، وتقومون ، وتقمن (و) كالمقدر (فى المضارع المبدوء بالهمزة) التى للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا (كأقوم وأضرب أو) فى المضارع المبدوء (بالنون) التى للمتكلم ومن معه أوالمعظم نفسه مذكرا كان أو مؤنثا (كنقوم ونضرب) ، ومثل المضارع المبدوء بما تقدم اسم فعله مطلقا كأوه بمعنى أتوجع أونتوجع ، وفعل الاستثناء كقاموا خلا زيدا ، وليس زيدا ، ولا يكون زيدا ، وفعل التعجب كما أحسن زيدا ، والمصدر الواقع بدلا من فعله كسقيا لك : أى سقاك الله ، وضرب الرقاب : أى اضربوا ، واكراما زيدا : أى أكرمه بناء على أنه يتحمل الضمير كاسم الفاعل وهو الأصح ، بخلاف المصدر المنحل الى الحرف المصدرى والفعل ففاعله لايستتر فيه على المشهور بل ان ظهر ، والا فهو محذوف ، وأضاف بعضهم الى المستتر وجوبا فاعل اسم التفضيل . قال ابن عنقاء : وفيه نظر لأن واجب الاستتار مالايرفع عامله الا المستتر فقط ، واسم التفضيل يرفع الظاهر مطلقا على لغة ، وفى مسئلة الكحل فى كل لغة (واما مستتر) فى عامله (جوازا) ، وذلك فيما عدا ماتقدم كالفعل الماضى غير مامر ، وكالمقدر فى الظروف والصفات ، حتى اسم التفضيل على الأصح و (كالمقدر فى) الفعل المضارع المسند الى غائب أو غائبة (نحو زيد يقوم) وهند تقوم ، ففى كل من هذه يقدر ضمير مستتر جوازا لأن الظاهر يحل محله ، إذ لو قيل زيد يقوم أبوه ، أو هند تقوم أمها لكان الكلام صحيحا ، وقد يجب ابراز الضمير فى نحو غلام زيد يضربه هو دفعا للالباس الحاصل باستتاره كما بين فى محله ، وظاهر كلامه كغيره جواز أن يقال قام هو على الفاعلية ، وبه صرح ابن مالك : ونقل عن سيبويه (ولا يكون) الضمير (المستتر الا ضمير رفع اما فاعلا) نحو : زيد قام (أو نائب الفاعل) نحو : زيد ضرب ، وانما اختص الاستتار بالمرفوع لأن المنصوب والمجرور فضلة لأنهما مفعولان ، والمرفوع فاعل أونائب فاعل : كما قال المصنف وهو كالجزء من عامله ، فجوزوا فى الضمائر المتصلة التى وضعها على الاختصار التخفيف باستتار الفاعل لأن الفاعل أصل فى اختصار الضمير ، ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا فاكتفوا بلفظ الفعل عنه (والبارز ماله صورة فى اللفظ) : أى الذى وضعت العرب له لفظا تعبر به عنه كتاء قمت (وينقسم الى متصل)

وَمُنْفَصِلٍ ، فَالْمُتَّصِلُ هُوَ الَّذِى لَا يُفْتَتَحُ بِهِ النُّطْقُ وَلَا يَقَعُ بَعْدَ إِلَّا كَنَاءِ قُمْتُ وَكَافِ أَكْرَمَكَ . وَالْمُنْفَصِلُ مَا يُفْتَتَحُ بِهِ النُّطْقُ وَيَقَعُ بَعْدَ إِلَّا نَحْوُ : أَنَا مُؤْمِنٌ ، وَمَا قَامَ إِلَّا أَنَا ، وَيَنْقَسِمُ الْمُتَّصِلُ إِلَى مَرْفُوعٍ وَمَنْصُوبٍ وَمَجْرُورٍ : فَالْمَرْفُوعُ نَحْوُ : ضَرَبْتُ ، وَضَرَبْنَا ، وَضَرَبْتَ وَضَرَبْتِ ، وَضَرَبْتُمَا ، وَضَرَبْتُمْ ، وَضَرَبْتُنَّ ، وَضَرَبَ ، وَضَرَبَا ، وَضَرَبُوا ، وَضَرَبَتْ ، وَضَرَبَتَا ، وَضَرَبْنَ

بعامله وهو الأصل (ومنفصل) عنه لمانع يمنع من الاتصال (فالمتصل هو الذى لايفتتح به النطق) : أى لا يمكن الابتداء به فى أول الكلام بل لابد أن يتقدم عليه لفظ آخر بحسب الوضع العربى (ولا يقع بعد الا) الاستثنائية الا فى ضرورة الشعر وذلك (كتاء قمت وكاف أكرمك) فكل منهما ضمير متصل : الأول مرفوع المحل . والثانى منصوبه ، ولا يمكن الابتداء بكل منهما ، وكان ينبغى للمصنف أن يمثل أيضا للضمير المجرور المتصل ، وذلك نحو : هاء غلامه ، ولعله اكتفى بكاف أكرمك لأنها كما تكون منصوبة تكون مجرورة نحو : مررت بك . ولذا قال غيره ينقسم المتصل الى مرفوع ومنصوب ومجرور ، وهى ضمائر النصب بلافرق (والمنفصل مايفتتح به النطق) : أى ما يمكن الابتداء به من غير توقف اللفظ على كلمة أخرى (ويقع بعد الا) فى الاختيار (نحو) أنا ، تقول اذا ابتدأت (أنامؤمن ،و) يأتى بعد الانحو (ماقام الا أنا) ، أوماقام الا هو ، أو ماقام إلا أنت ، واعرابه مانافية قام فعل ماض ، إلا أداة حصر ، وما بعدها يقال فيه ضمير منفصل فى محل رفع فاعل (وينقسم) الضمير (المتصل الى مرفوع) محلا (ومنصوب) محلا (ومجرور) محلا (فالمرفوع) المتصل (نحوضربت) بضم التاء للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا (وضربنا) بسكون الباء ، ونا ضمير بارز للمتكلم ومعه غيره أوالمعظم نفسه (وضربت) بفتح التاء للمذكر المخاطب (وضربت) بكسر التاء للمخاطبة (وضربتما) للمثنى المخاطب مذكرا كان أومؤنثا ، والميم والألف علامة التثنية (وضربتم) بضمها لجمع الذكور المخاطبين ، والميم علامة الجمع (وضربتن) بضمها لجمع الأناث المخاطبات ، والنون المشددة علامة جمع الأناث ؛ وبما قررناه علم أن التاء فى الجميع هو الضمير ، ولا يقع الا فاعلا أونائبا عنه (وضرب) للمذكر الغائب (وضربا) للمثنى الغائبين (وضربوا) للجمع الغائبين ، واعرابه ضرب فعل ماض مبنى على الفتح تقديرا ، وضم لمناسبة الواو ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، والألف زائدة فى الخط . قال الجاربردى وغيره : زادوا بعد واو الجمع المتطرفة فى الفعل ألفا نحو ــ كلوا واشربوا ــ فرقا بينها وبين واو العطف ، بخلاف غير المتطرفة كضربوك وضربوه لأنه لايلتبس بواو العطف التى تجىء بعد تمام الكلمة ، وبخلاف الواو التى فى المفرد نحو : يدعو ويغزو فانه لاتلتبس الواو فيه بواو العطف لأنه ليس الفعل فيه يدع ويغز بحذف الواو اه (وضربت) للمؤنثة الغائبة ، فالتاء فيه ساكنة علامة التأنيث ، وفيه ضمير متصل مستتر جوازا تقديره هى (وضربتا) للمثنى الغائبتين ، واعرابه ضرب فعل ماض ، والتاء فيه علامة التأنيث ، وألف التثنية ضمير متصل فى محل رفع فاعل (وضربن) لجمع الأناث الغائبات ، واعرابه ضربن فعل وفاعل ضرب فعل ماض ، ونون النسوة

وَالْمَنْصُوبُ نحوُ : أَكْرَمَنِي ، وَأَكْرَمَنَا ، وَأَكْرَمَكَ ، وَأَكْرَمَكِ ، وَأَكْرَمَكُمَا ، وَأَكْرَمَكُمْ ، وَأَكْرَمَكُنَّ ، وَأَكْرَمَهُ ، وَأَكْرَمَهَا ، وَأَكْرَمَهُمَا ، وَأَكْرَمَهُمْ ، وَأَكْرَمَهُنَّ . وَالْمَجْرُورُ كَالْمَنْصُوبِ إِلاَّ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَيْهِ عَامِلُ الْجَرِّ نحوُ : مُرَّ بِي ، وَمُرَّ بِنَا إِلَى آخِرِهِ * وَيَنْقَسِمُ الْمُنْفَصِلُ إِلَى مَرْفُوعٍ وَمَنْصُوبٍ ، فَالْمَرْفُوعُ اثْنَا عَشَرَ كَلِمَةً وَهِيَ : أَنَا ، وَنَحْنُ ، وَأَنْتَ ، وَأَنْتِ ، وَأَنْتُمَا ، وَأَنْتُمْ ، وَأَنْتُنَّ ، وَهُوَ ، وَهِيَ ، وَهُمَا ،

ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، وما أفهمه كلامه من أن الضمير فى ضرب وضربت متصل مع انه مستتر لايوافق ماقدمه من أن المتصل قسم من البارز الذى هو قسيم المستتر بل يوافق كلام غيره الصريح فى أن المستتر قسم من المتصل (والمنصوب) المتصل (نحو أكرمنى) فالياء فيه ضمير متصل بارز للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا (وأكرمنا) بفتح الميم ، ونا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره أوالمعظم نفسه (وأكرمك) بفتح الكاف وهى ضمير متصل بارز للمذكر المخاطب (وأكرمك) بكسر الكاف للمؤنثة المخاطبة (وأكرمكما) بضمها للمثنى المخاطب مذكرا كان أو مؤنثا ، والميم والألف علامتان للتثنية (وأكرمكم) بضمها لجمع الذكور المخاطبين ، والميم علامة جمع الذكور (وأكرمكنّ) بضمها لجمع الأناث المخاطبات ، والنون المشدّدة علامة جمع الأناث (وأكرمه) ، فالهاء ضمير بارز متصل للمذكر الغائب (وأكرمها) للمؤنثة الغائبة (وأكرمهما) للمثنى الغائب مطلقا ، والميم والألف علامتان للتثنية (وأكرمهم) لجمع المذكر ، والميم علامة جمعهم (وأكرمهنّ) لجمع الأناث الغائبات ، والنون المشدّدة علامة جمعهنّ . وبما تقرّر علم أن الكاف والهاء فى الجميع : هما الضميران ، ولايقعان الا فى موضع نصب أوخفض (والمجرور) المتصل (كالمنصوب) : أى فى التفصيل السابق فيما هو للمتكلم وما هو للمخاطب وما هو للغائب ، وفى أن لفظ كل منهما كلفظ المنصوب ، ويحصل التمييز بينهما بالعامل : كما قال (الا أنه) يعنى الضمير المتصل المجرور (دخل عليه عامل الجرّ) فتميز به (نحو مرّ بى) ، فالياء ضمير بارز متصل للمتكلم وحده ، وهو فى محل الجرّ بالباء (ومرّ بنا) فنا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره أوالمعظم نفسه وهو فى محل الجرّ بالباء (الى آخره) نحو : مرّ بك بفتح الكاف ، ومرّ بك بكسرها ، ومرّ بكما ، ومرّ بكم ، ومرّ بكنّ ، ومرّ به ، ومرّ بها ، وبهما ، وبهم ، وبهنّ (وينقسم) الضمير (المنفصل الى مرفوع) محلا (ومنصوب) محلا ، ولا يكون منه مجرور المحلّ لامتناع الفصل بين الجار والمجرور . قاله الفاكهى : وقال ابن عنقاء ، وقديستعمل المنفصل بنوعيه مجرورا : كما أنا كأنت : ولا أنت كاياى ، والمنصوب مرفوعا كلم يأتنى إلا إياك ، والمرفوع منصوبا كلم أكرم إلا أنت (فالمرفوع اثنا عشر كلمة ، وهى أنا) للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا (ونحن) للمتكلم ومعه غيره ، أوالمعظم نفسه (وأنت) بفتح التاء للمخاطب المذكر (وأنت) بكسرها للمخاطبة المؤنثة (وأنتما) للمثنى مطلقا (وأنتم) لجمع الذكور (وأنتنّ) لجمع الأناث المخاطبات ، وبعدها نون مشدّدة مفتوحة (وهو) للمفرد المذكر الغائب (وهى) للمفردة المؤنثة الغائبة (وهما) للمثنى مطلقا

وَهُمْ ، وَهُنَّ . فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هٰذِهِ الضَّمَائِرِ إِذَا وَقَعَ فِى ابْتِدَاءِ الْكَلَامِ فَهُوَ مُبْتَدَأٌ نَحْوُ : أَنَا رَبُّكُمْ ، وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ ، وَأَنْتَ مَوْلَانَا ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * وَالْمَنْصُوبُ اثْنَا عَشَرَ كَلِمَةً : إِيَّايَ ، وَإِيَّانَا ، وَإِيَّاكَ ، وَإِيَّاكِ ، وَإِيَّاكُمَا ، وَإِيَّاكُمْ ، وَإِيَّاكُنَّ ، وَإِيَّاهُ وَإِيَّاهَا ، وَإِيَّاهُمَا ، وَإِيَّاهُمْ ، وَإِيَّاهُنَّ . فَهٰذِهِ الضَّمَائِرُ لَا تَكُونُ إِلَّا مَفْعُولًا بِهِ نَحْوُ : إِيَّاكَ نَعْبُدُ ، إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ،

(وهم) بالميم لجمع الذكور (وهنّ) بالنون المشددة لجمع الأناث (فكل واحد من هذه الضمائر) المنفصلة (اذا وقع فى ابتداء الكلام فهو) مرفوع المحلّ على أنه (مبتدأ) مخبر عنه بما يطابقه فى المعنى ، ان كان مفردا مذكرا فبمفرد مذكر ، وان كان مفرداً مؤنثا فبمفرد مؤنث ، وان كان مثنى فبمثنى ، وان كان جمعا فبجمع (نحو أنا ربكم) ، واعرابه أنا ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ رب خبر ، وعلامة رفعه ضمّ آخره وهومضاف ، والكاف ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة (ونحن الوارثون) ، واعرابه نحن ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ ، الوارثون خبر وهو مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم (وأنت مولانا) ، واعرابه أنت ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ ، مولا خبر وهومرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وهو مضاف ، وناضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة (وهو على كل شئ قدير) واعرابه هو ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ ، على كل جار ومجرور وهو مضاف ، وشئ مضاف اليه ، وقدير خبر وهو صفة مشبهة يعمل عمل الفعل برفع الفاعل وينصب المفعول ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجار والمجرور متعلق به (والمنصوب) المنفصل (اثنا عشر كلمة) كالذى قبله (إياى) للمتكلم وحده (وإيانا) للمتكلم ومعه غيره أوالمعظم نفسه (وإياكَ) بفتح الكاف للمخاطب المذكر (وإياكِ) بكسرها للمخاطبة المؤنثة (وإياكما) بضمها للمثنى مطلقا ، والميم والألف علامتان للتثنية (وإياكم) بضمها لجمع الذكور ، والميم علامة الجمع (وإياكنّ) بضمها لجمع الأناث ، والنون المشدّدة علامة جمعهن (وإياه) للغائب المذكر (وإياها) للغائبة المؤنثة (وإياهما) للغائب المثنى مطلقا ، والميم والألف علامتان للتثنية (وإياهم) لجمع الذكور الغائبين ، والميم علامة الجمع (وإياهن) لجمع الأناث الغائبات ، والنون المشدّدة علامة جمعهن (فهذه الضمائر) المنفصلة (لاتكون الامفعولا به) ، والحكم فى الاعراب لمحلها لما سيأتى من أن الضمائر كلها مبنية (نحو إياك نعبد) ، واعرابه إياك ضمير منفصل فى محل نصب مفعول مقدم ، والكاف فيه حرف خطاب لما تقدّم من أن الضمير انما هو إيا فقط ، ونعبد فعل مضارع مرفوع لتجرّده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمّ آخره ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن (إياكم كانوا يعبدون) ، واعرابه إياكم ضمير منفصل فى محل نصب مفعول مقدّم ليعبدون ، وكان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع اسمها يعبدون فعل مضارع مرفوع لتجرّده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب

وَمَتَى أَمْكَنَ أَنْ يُؤْتَى بِالضَّمِيرِ مُتَّصِلاً فَلاَ يَجُوزُ أَنْ يُؤْتَى بِهِ مُنْفَصِلاً فَلاَ يُقَالُ فِي نَحْوِ : قُمْتُ قَامَ أَنَا ، وَلاَ فِي أَكْرَمْتُكَ أَكْرَمَ إِيَّاكَ إِلاَّ نَحْوُ : سَلْنِيهِ وَكُنْتُهُ فَيَجُوزُ الْفَصْلُ أَيْضاً نَحْوُ : سَلْنِي إِيَّاهُ ، وَكُنْتُ إِيَّاهُ ، وَأَلْفَاظُ الضَّمَائِرِ كُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ لاَيَظْهَرُ فِيهَا الْإِعْرَابُ .

﴿ فَصْلٌ ﴾ الْعَلَمُ

خبر كان (ومتى أمكن أن يؤتى بالضمير متصلا) بعامله (فلايجوز) فى الاختيار (أن يؤتى به منفصلا) لأن مبنى الضمير على الاختصار ، والمتصل أخصر من المنفصل : أى أقلّ حروفا منه (فلا يقال فى : نحو قمت قام أنا) لأنه يمكن أن يقال قمت (ولافى أكرمك اكرم إياك) لامكان أن يقال أكرمك ، وأما قوله :

أتتك عيس تقطع الأراكا ☆ اليك حتى بلغت إياكا

وقوله بالباعث الوارث الاموات قدضمنت ☆ إياهم الارض فى دهر الدهارير

فضرورة ، فان لم يمكن الاتصال بأن تعذر ، وذلك بأن تقدم الضمير على عامله نحو ـ إياك نعبد ـ ، أو حذف عامله نحو : إياك والشرّ ، أو كان محصورا : كما قام إلا أنا ، وانما قام أنا ، أو واقعا بعد واو المعية : كقمت وإياك ، وغير ذلك مما هو مذكور فى المبسوطات ، وقد أنهى ذلك بعض المتأخرين الى تسعة عشر نوعا (الانحو سلنيه وكنته) هذا مستثنى من قوله : ومتى أمكن أن يؤتى بالضمير الى آخره : أى لايجوز الاتيان بالضمير المنفصل مع امكان المتصل الا فى نحو : سلنيه وكنته مما عامل الضمير فيه عامل فى ضمير آخر أعرف منه مقدّم عليه غير مرفوع سواء كان العامل ناسخا نحو : كنته ، أوغير ناسخ نحو : سلنيه (فيجوز) فى الهاء من المثالين المذكورين (الفصل أيضا) مع امكان اتصالها (نحو : سلنى إياه) ، واعرابه سل فعل أمر مبنى على السكون متصرف من سأل تنصب مفعولين ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره ، أنت والنون للوقاية ، والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعولها الأوّل إياه ضمير منفصل فى محل نصب مفعولها الثانى ، ومثله نحو : ظننتكه ، فيجوز أن تقول ظننتك إياه (وكنت إياه) ، واعرابه كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، والتاء ضمير متصل فى محل رفع اسمها ، إياه ضمير منفصل فى محل نصب خبرها ، ومثله كان إياه زيد ، والانفصال أرجح من الاتصال عند الجمهور اذا كان العامل ناسخا ، ككان وظن لأنه الأكثر ، ومرجوح اذا كان غيره نحو : سأل وأعطى ، لأنه لم يرد فى القرآن فى مثله الا الوصل نحو ـ فسيكفيكهم الله ـ ان يسألكموها ـ أنلزمكموها ـ (وألفاظ الضمائر كلها) متصلها ومنفصلها (مبنية) ، والحكم فى الاعراب لمحلها إذ (لايظهر فيها الاعراب) ، فلايقال فى التاء من قمت فاعل وهومرفوع ، وعلامة رفعه ضمّ آخره : كما يقال فى زيد من جاء زيد لأن الحركة التى على التاء بنائية لااعرابية ، فاعراب الضمائر كاعراب سائر المبنيات محلىّ : أى مذسوب الى المحلّ بأن يقال هو فى محلّ رفع ، أو فى محلّ نصب ، أو فى محلّ جرّ ، ومعنى ذلك أنه فى محلّ لو كان فيه لفظ معرب لكان مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مجرورا ، ومنه يعلم أن تسميته اعرابا مجاز علاقته حلوله محلّ المعرب .

﴿ فصل ﴾ فى بيان الاسم العلم ، وهو كما قاله ابن مالك ☆ اسم يعين المسمى مطلقا ☆ (العلم) بفتح

نوعان

نَوْعَانِ : شَخْصِيٌّ وَهُوَ مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ لَا يَتَنَاوَلُ غَيْرَهُ : كَزَيْدٍ ، وَفَاطِمَةَ ، وَمَكَّةَ ، وَشَذْقَمٍ ، وَقَرَنٍ * وَجِنْسِيٌّ ، وَهُوَ مَا وُضِعَ لِجِنْسٍ مِنَ الْأَجْنَاسِ كَأُسَامَةَ لِلْأَسَدِ ، وَثُعَالَةَ

العين واللام ، قيل مشتق من العلم لانه يعلم به مسماه ، وقيل من العلامه لأنه علامه على مسماه ، وينقسم الى أنواع متعددة باعتبارات مختلفة ، فهو باعتبار تشخص مسماه وعدمه (نوعان) : الأول علم (شخصى) نسبة الى الشخص بفتح الشين وسكون الخاء ، وهو كما فى القاموس : سواد الانسان وغيره تراه من بعد (وهوما) : أى اسم (وضع لشئ بعينه) : أى لشئ معين فى الخارج (لايتناول غيره) : أى لايتناول غير ذلك الشئ الذى وضع له بمعنى أنه لايستعمل فى غيره بطريق الوضع له ، فقوله ماوضع لشئ شامل للنكرة والمعرفة ، وقوله بعينه قيد مخرج للنكرة لأنها لم توضع لشئ بعينه بل وضعها على الاشتراك ، وقوله لايتناول غيره مخرج لبقية المعارف ، فان الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب ، واسم الاشارة صالح لكل مشار اليه ، وأل صالحة لأن يعرف بها كل نكرة ، والموصول صالح لكل من قام به مدلول الصلة ، فكل منها موضوع على الاشتراك : لكنها اذا استعملت فى واحد لم يشركه فيما أسند اليه أحد ، فهى كليات وضعا جزئيات استعمالا بخلاف العلم فانه جزئى وضعا واستعمالا ، ولا ينافى ذلك العلم العارض الاشتراك : كعمرو مسمى به كل من جماعة لأن تناوله لكل واحد منهم ليس بوضع واحد بل بوضعين ، أوأوضاع متعددة ، وكذا ماصار علما بالغلبة كابن عمر لأن غلبة الاستعمال بمنزلة الوضع من واضع معين ، فهو كالموضوع لتعيين مسماه فى اختصاصه به (كزيد) ، وشبهه من أعلام الذكور العقلاء (وفاطمة) ، وشبهها من أعلام الأناث العقلاء (ومكة) ، ونحوها من أعلام البلدان ، فان مكة علم على بلد الله الحرام المشهور بين الخاص والعام ، ولها أسماء كثيرة أنهاها بعض المتأخرين الى ألف اسم ، وكذلك المدينة الشريفة (وشذقم) ، ونحوه من أعلام الدواب ، فان شذقم علم على فحل من الابل كان للنعمان بن المنذر ، واليه تنسب الابل الشذقية ، وكلام القاموس يفيد أنه بالدال المهملة لأنه ذكره فى مادة الشين مع الدال فى حرف الميم . وقال ابن عنقاء فى تشنيف السمع : وشذقم باعجام الذال كالشين علم لجمل لهم ، وأما شدقم باهمال الدال ، فمن أسمائه ﷺ ، وعلم لكثير من الاشراف ، وهو كالأشدق بمعنى الخطيب البليغ ، وأصله الواسع الفم ، وهو من لوازمه البلاغة ، والميم فيه زائدة فوزنه فعلم لافعلل اهـ ، وقال الخضرى فى حواشى ابن عقيل : وشذقم قيل بالذال المعجمة ، وقيل بالمهملة اسم جمل للنعمان بن المنذر اهـ (وقرن) بفتح القاف والراء ، ونحوه من أعلام القبائل ، فان قرن اسم قبيلة من مراد ، أبوهم قرن بن رماد بن ناجية بن مراد ، واليه ينسب أويس القرنى رضى الله عنه (و) الثانى علم (جنسى) نسبة الى الجنس بكسر الجيم أعم من النوع ، وهو كل ضرب من الشئ ، فالابل جنس من البهائم . قاله فى القاموس (وهو) : أى العلم الجنسى (ما) : أى اسم (وضع لجنس من الأجناس) : أى لحقيقة من الحقائق من حيث هى هى (كأسامة) ، فانه علم جنس وضع (للأسد) : أى لحقيقته الذهنية : أى الأسدية المعقولة ذهنا فقط ، ولا يعقل لها وجود فى الخارج عن الذهن بحال (و) كذا يقال فى (ثعالة) علم جنس

لِلثَّعْلَبِ ، وَذُؤَالَةَ لِلذِّئْبِ وَأُمِّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ ، وَهُوَ فِى الْمَعْنَى كَالنَّكِرَةِ لِأَنَّهُ شَائِعٌ فِى جِنْسِهِ فَتَقُولُ لِكُلِّ أَسَدٍ رَأَيْتَهُ هٰذَا أُسَامَةُ مُقْبِلًا * وَيَنْقَسِمُ الْعَلَمُ أَيْضًا

(للثعلب) : أى لحقيقته المتعلقة فى الذهن فقط التى بوجودها فيه صار ثعالة ، ويكنى بأبى الحصين (وذؤالة) بالذال المعجمة ، ثم همزة علم جنس (للذئب) : أى لحقيقته الموجودة ذهنا لا خارجا ، ويكنى بأبى جعدة ، وفى القاموس : الذئب بالكسر ، ويترك همزه : كلب البرّ اهـ (وأمّ عريط) بكسر العين (للعقرب) ، وأمّ عامر للضبع ، وسائر كنى الحيوانات ، فانها كلها من مسمى علم الجنس ، ومنه أيضا أمور معنوية وضعت بازائها أسماء كيسار مثل حذام علما للميسرة بمعنى اليسر ، وفجار كذلك للفجرة بفاء فجيم ساكنة بمعنى الفجور ، وبرة للبرة بمعنى البرّ ، وكشعوب للمنية (وهو) : أى علم الجنس (فى المعنى كالنكرة) : أى من حيث ان كلا منهما يصدق على متعدّد (لأنه شائع فى جنسه) : أى فى جميع أفراد جنسه لا يختصّ به واحد دون آخر : كما أن النكرة نحو : رجل كذلك ، فكل أسد يصدق عليه لفظ أسامة ، وكل ثعلب يصدق عليه لفظ ثعالة ، وكل ذئب يصدق عليه لفظ ذؤالة لوجود الماهية فى ضمن أفرادها ، واستعمال علم الجنس فى المفرد المعين من حيث اشتماله على الماهية حقيقة ، وانما سمى علما لجريانه مجرى العلم الشخصى فى الاستعمال فيمتنع دخول أل عليه ، ولا يضاف ولا ينصرف اذا انضمت اليه علة من العلل التسع : كالتأنيث فى أسامة وثعالة ، ويأتى منه الحال (فتقول) أنت (لكل أسد رأيته هذا أسامة مقبلا) ، فهذا مبتدأ ، وأسامة خبره ، ومقبلا حال من أسامة ، فالعلم الجنسى لما شارك العلم الشخصى فى أحكامه ألحق به فى الأحكام اللفظية ، فهو معرفة لفظا نكرة معنى لأنه شائع فى جنسه كالنكرة . قال فى حواشى البهجة المرضية : والحق أنه ليس كالنكرة فى الشيوع ، وان كان فيه نوع عموم باعتبار مّا ، فاسم الجنس النكرة ماوضع لمطلق الماهية : أى لما يعمّ الذهنى والخارجى ، فهو أعمّ مطلقا ، ثم ان اعتبر فيه دلالته عليها لامع قيد أصلا ، فهو اسم الجنس المطلق ، ومدلوله الماهية من حيث هى ، وعمومه شمولىّ : كعموم كل ، أومع قيد الوحدة الشائعة فهو النكرة ، ومدلوله الوحدة فقط ، وعمومه بدلىّ : كعموم أىّ ، وعلم الجنس ماوضع للماهية الحاضرة فى الذهن فقط : أى التى لا يعقل لها وجود فى الخارج ، فهو أخصّ مطلقا من اسم الجنس ، وعمومه بالنسبة الى الافراد الخارجية بدليل ، وبالنظر لها يثنى ويجمع ، وعمومه بالنسبة الى ما فى الذهن شمولى ، وبالنظر له لا يثنى ولا يجمع ، وحاصل هذا يرجع الى أن اسم الجنس النكرة موضوع للحقيقة الذهنية من غير قيد معها ، وعلم الجنس موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهنى الذى هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن أفرادها ، وأما علم الشخص فهو ما وضع لمفرد معين من الافراد الخارجية ، بحيث لا يتناول غيره الا بوضع آخر ، وقد كثر خوض الفحول من أئمة النحو والاصول فى الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس ، ولم يبرح لهم فى ميدانها ركض ، ولم يزل يعترض فيها بعضهم على بعض ، وما ذكرناه كاف فى تحقيق الفرق بينهما ان شاء الله تعالى (وينقسم العلم أيضا) من حيث هو ، وأيضا كلمة لا تستعمل الا مع شيئين بينهما توافق فى المعنى ، ويمكن الاستغناء بكل منهما عن الآخر ، وهى منصوبة على أنها مفعول مطلق حذف عامله وجوبا سماعا ، أو حال حذف عاملها وصاحبها ، والتقدير

الى

إِلَى ٱسْمٍ ، وَكُنْيَةٍ ، وَلَقَبٍ . فَالِاسْمُ كَمَا مَثَّلْنَا : كَزَيْدٍ ، وَأُسَامَةَ ، وَالْكُنْيَةُ مَاصُدِّرَتْ بِأَبٍ أَوْ أُمٍّ كَأَبِي بَكْرٍ ، وَأُمِّ كُلْثُومٍ ، وَأَبِي الْحَرْثِ لِلْأَسَدِ ، وَأُمِّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ . وَاللَّقَبُ مَا أَشْعَرَ بِرِفْعَةِ مُسَمَّاهُ كَزَيْنِ الْعَابِدِينَ أَوْ ضَعَتِهِ كَبَطَّةَ وَأَنْفِ النَّاقَةِ ،

ارجع الى تقسيم العلم تنجوعا ، والى ذكره ثانيا ، وتوقف ابن هشام فى عربيتها . قال السيوطى : وكأنه ظنها مولدة فى لسان الفقهاء ، وليس كذلك ، فقد ثبتت فى الكلام الفصيح (الى اسم وكنية ولقب ، فالاسم) قد يقابله الفعل والحرف وهو الغالب ، وقد يقابله العلم : كما فى قولهم : اسم الجنس وعلم الجنس ، وقد تقابله الكنية واللقب ، وهو المراد هنا ، ويستفاد من تعريفه للكنية واللقب بما سيأتى أن الاسم هنا ماوضع للذات بخصوصها من غير اشعار بمدح ولا ذم وان تضمنهما ، وذلك كالحسن والحسين ، و (كما) : أى كالذى (مثلنا) : أى فيما مر (كزيد) علم شخصى (وأسامة) علم جنسى ، فكل منهما يقال له اسم (والكنية) هى (ما) : أى التى (صدرت باب أو أم) ، وعبارة ابن هشام فى الأوضح : فالكنية كل مركب اضافى صدره أب أو أم : كأبى بكر ، وأم كلثوم اهـ ، ومنه يعلم أن الكنية مجموع الاسمين المتضايفين ، لاما بعد الأم والأب ، ثم لافرق بين كون المكنى بها علما شخصيا (كأبى بكر) بن أبى قحافة رضى الله عنه (وأم كلثوم) بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكلثمة ، وهى اجتماع لحم الوجه ، أوجنسيا كأبى الحصين للثعلب (وأبى الحرث للاسد وأم عريط) بكسر العين وسكون الراء وفتح الياء (للعقرب) وأبوخضير للصحر لخضرته ، ويقال له أبوخالد لطول مكثه ، وأبوطالب للحصان وأبوزياد للحمار وأبو المختار للبغل وأبوصفوان للجمل ، وأم جابر للهريسة ، وغير ذلك من الكنى . والمقتضى للتكنية أمور : الاول الاخبار عن نفس كأبى طالب كنى بابنه طالب ، وهذا هو الأغلب ، الثانى التفاؤل والرجاء كأبى الفضل لمن يرجو ولدا جامعا للفضائل ، والثالث الايماء الى الضد كأبى يحيى لملك الموت ، الرابع اشتهار الشخص بخصلة فيكنى بها امابسبب اتصافه بها أوانتسابه اليها بوجه قريب أو بعيد كأبى الوفاء لمن اسمه ابراهيم ، وأبى الذبيح لمن اسمه اسمعيل أواسحق ، ومن هذا القبيل غالب كنى الحيوان ، وهى أعلام جنس ، ومن الكنية أيضا كما قال الرضى والفخر الرازى ماصدر بابن أوابنة كابن داية للغراب ، وابن جلا لمن كان أمره منكشفا ، وابن لبون وابن آوى وابن عرس و بنت الأرض للحصاة وابنة الجبل للصخرة و بنت مخاض . قال الفخر الرازى : والمصدر بابن أوابنة يختص بعلم الجنس كالامثلة المذكورة ، وقيل لا يختص بذلك فمنها ابن عمروابن عباس ، وقيل ليس بكنية أصلا . قال الرضى : والكنية لايعظم المكنى بها : ورده الدمامينى (واللقب ما أشعر) أى أعلم (برفعة مسماه) أى بمدحه (كزين العابدين) لقب السيد على بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنهم (أو) أشعر (بضعته) بفتح الضاد وكسرها أى ذمه ، والضعة خلاف الرفعة فى القدر (كبطة) بفتح الباء ، وفى القاموس البطة واحد البط للأوز ، وقيل بطة لقب اهـ (وأنف الناقة) لقب جعفر بن قريع * وسبب جريان هذا اللقب عليه أن أباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه فبعثته أمه الى أبيه فلم يبق الارأس الناقة فقال له أبوه شأنك به فأدخل يده فى أنف الناقة وجعل يجره فلقب به .

[تنبيه] إنما قال كغيره : أشعر دون دل لأن الواضع إنما وضعه لتعيين الذات معتبرا معنى المدح

وَإِذَا اجْتَمَعَ الِاسْمُ وَاللَّقَبُ وَجَبَ تَأْخِيرُ اللَّقَبِ فِي الْأَفْصَحِ نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ زَيْنُ الْعَابِدِينَ، وَيَكُونُ اللَّقَبُ تَابِعاً لِلِاسْمِ فِي الْإِعْرَابِ إِلَّا إِذَا كَانَا مُفْرَدَيْنِ فَيَجِبُ إِضَافَةُ الِاسْمِ إِلَى اللَّقَبِ نَحْوُ: سَعِيدُ كُرْزٍ، وَلَا تَرْتِيبَ بَيْنَ الْكُنْيَةِ وَالِاسْمِ

أوالذم لاالمعنى المذكور فقط، وفى حواشى العضد للأبهرى: الفرق بين الاسم واللقب أن الاسم يقصد بدلالته الذات المعينة، واللقب به الذات مع الوصف، ولذلك يختار اللقب عند ارادة التعظيم أو الاهانة اه (واذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب) عنه (فى الاصح) لأنه غالبا منقول من اسم غير انسان كبطة وقفة فتقديمه يوهم السامع أن المراد معناه الاصلى، ولأنه لاشعاره بالمدح أو الذم كان فى معنى النعت والنعت لايقدم فكذا شبهه ولأن فيه العلمية وزيادة فلو أتى به أوّلا لأغنى عن الاسم، وهذا كله فى اللقب الخاص الذى ليس بصورة الكنية (نحو) قولك (جاء زيد زين العابدين) واعرابه جاء فعل ماض زيد فاعل زين عطف بيان أو بدل والعابدين مضاف اليه، وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم، ومثله جعفر الصادق ومحمد الباقر وعلىّ الرضى وأبو بكر الصديق وعمر الفاروق وعثمان ذو النورين وعلىّ المرتضى. أما اللقب العام كجمال الدين لكل من اسمه محمد، وعفيف الدين لكل من اسمه عبد الله، وشرف الدين لكل من اسمه حسن فيستوى تقديمه وتأخيره لفقد نكتة التأخير حال عمومه واشتراكه لأنه إنما وضع للاسم مطلقا لاللمسمى، بخلاف الخاص فانه إنما وضع للمسمى لاللاسم فافترقا، وأما اللقب بصورة الكنية كأبى الزناد لقب أبى عبد الرحمن عبد الله بن ذكوان، وأم المساكين لقب أم المؤمنين زينب بنت خزيمة الهلالية رضى الله عنها فيجب تأخيره مطلقا لدفع توهم أنه كنية على أصله، وقوله فى الأفصح أشار به الى أنه قد سمع تقديم اللقب ولذا جعل بعضهم تأخيره عن الاسم غالبا لاواجبا، وهو ما تقتضيه التعليلات المذكورة لأن النعت قد يتقدم فيبدل منه منعوته، ولأن الأبلغ أيضا قد يتقدم كما فى الرحمن الرحيم، ولأن السماع قد ورد به لكن فى الشعر فيمكن حمله على الضرورة (ويكون اللقب) اذا أخر (تابعا للاسم فى الاعراب) بدلا منه أو عطف بيان عليه، ويجوز أيضا قطعه عن التبعية اما برفعه خبر مبتدا محذوف أو بنصبه مفعولا لفعل محذوف سواء كانا مركبين كعبد الله عفيف الدين، أو الاول مفرد والثانى مركب كزيد زين العابدين وجعفر أنف الناقة، أو عكسه كعبد الله بطة، وتمنع اضافة الأوّل الى الثانى لتعذرها (الا اذا كانا مفردين فيجب) أى عند جمهور البصريين (اضافة الاسم الى اللقب) مالم يمنع منها مانع (نحو سعيد كرز) باضافة سعيد الى كرز، وكان القياس امتناع الاضافة لان المسمى الأوّل والثانى واحد فلو أضفنا الأوّل الى الثانى لزم من ذلك اضافة الشىء الى نفسه الا أنهم أجابوا عن ذلك بأنه من اضافة المسمى الى الاسم فمعنى جاءنى سعيد كرز بالاضافة جاءنى مسمى هذا الاسم. وكرز بضم الكاف وسكون الراء المهملة، وفى آخره زاى وهو فى الأصل خرج الراعى قاله فى التصريح، فان منع من الاضافة مانع كما اذا كان الاسم مقرونا بأل كالحارث كرز أو كان اللقب وصفا فى الأصل مقرونا بأل كابراهيم الخليل وعمر الفاروق وهرون الرشيد ومحمد المهدى وكالصادق والباقر فلا يضاف الأوّل الى الثانى، نص على ذلك ابن خروف، وجوز ابن هشام وغيره من المحققين الاتباع أيضا فى المفردين والقطع كما فى غيرهما (ولا ترتيب بين الكنية والاسم) اذا اجتمعا

وَلاَ بَيْنَ الْكُنْيَةِ وَاللَّقَبِ ، وَيَنْقَسِمُ الْعَلَمُ أَيْضاً إِلَى مُفْرَدٍ وَمُرَكَّبٍ فَالْمُفْرَدُ كَزَيْدٍ ، وَهِنْدٍ ، وَالْمُرَكَّبُ ثَلاَثَةُ أَقْسَامٍ : مُرَكَّبٌ إِضَافِيٌّ كَعَبْدِ اللهِ ، وَعَبْدِ الرَّحْمٰنِ ، وَجَمِيعِ الْكُنَى وَمُرَكَّبٌ مَزْجِيٌّ : كَبَعْلَبَكَّ ، وَحَضْرَمَوْتَ ، وَسِيبَوَيْهِ ،

فيجوز تقديم الكنية على الاسم نحو : قال أبو بكر سعيد وتأخيرها عنه نحو : قال سعيد أبو بكر قال ابن عنقاء : والأصح أن تقديمها على الاسم حيث اجتمعا هو الراجح ان لم يجب ولاسيما اذا أشعرت بمدح أوذم لئلا يتوهم أنها لقب فان قصد الاشعار ابتداء بتعظيم المسمى وجب تقديمها لأنه مما يقصد به التعظيم ولاشيء فيها من معنى النعت فاذا صدّرت علم أن المسمى معظم وأنها كنية لا لقب (ولا بين الكنية واللقب) فيجوز تقديم الكنية عليه وتأخيرها عنه . قال ابن هشام فى الأوضح : وفى نسخة من الخلاصة مايقتضى أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية كأبى عبدالله أنف الناقة وليس كذلك اه . قال الأزهرى فى التصريح : بل يجوز تقديم اللقب على الكنية وتأخيرها عنه كما تقدم اه . وقد مشى المرادى على ظاهر كلام الخلاصة ، فقال : اذا اجتمع اللقب مع غيره أخر اللقب وقدم الاسم والكنية ووافقه ابن الصائغ واختاره بعض المتأخرين ، وقال ابن عنقاء تعليلات تأخير اللقب عن الاسم تقتضى تأخيره عن الكنية ، نعم المسموع تأخيره عن الاسم دون الكنية اه . قال الفاكهى : واذا اجتمعت الثلاثة قدمت الكنية على الاسم ثم جيء باللقب نحو قال أبو بكر سعيد عتيق فيظهر وجوب تأخير اللقب عن الكنية كما يؤخذ من كلامهم اه . قال ابن عنقاء : ويجوز الاتباع والقطع فيما تأخر من اسم أو كنية أو لقب ، هذا هو التحقيق اه وبالله التوفيق (وينقسم العلم أيضا الى مفرد) عن التركيب (و) الى (مركب فالمفرد كزيد وهند والمركب ثلاثة أقسام) الأول (مركب اضافى) وهو الغالب فى الأعلام المركبة لأن الأكثر فيها الكنى ، وهى مضافة . وضابطه كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله (كعبدالله وعبدالرحمن ، وجميع الكنى) بضم الكاف جمع كنية ، وهى كما سبق ماصدّر بأب أو أم فانها كلها مضافة كأبى قحافة وأم كلثوم ، وحكمه أن يعرب الجزء الأول بحسب العوامل رفعا ونصبا وجرا ويخفض الجزء الثانى بالاضافة دائما (ومركب مزجى) وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها فى أن ماقبله مفتوح الآخر كما يفتح ماقبل تاء التأنيث ، وينتقل الاعراب الى الجزء الثانى فيعرب اعراب مالا ينصرف للعلمية والتركيب المزجى اذا لم يكن مختوما بويه ، فان كان مختوما بويه كسيبويه بنى على الكسر كما مرّ . ثم مثل المصنف لذلك بقوله (كبعلبك وحضرموت) علم على بلدين : الاولى منهما بالشام والأخرى باليمن ، والأصل فيهما قبل التركيب بعل وبك وحضر وموت ، فامتزجا ، وصارا كالكلمة الواحدة . قال الجامى بعلبك علم لبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم ، وبك اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا . وقال أبو السعود فى تفسيره بعل اسم صنم لأهل بك من الشام ، وهو البلد المعروف الآن ببعلبك . قيل كان من ذهب طوله عشرون ذراعا وله أربعة أوجه فتنوا به وعظموه حتى أخدموه أربعمائة سادن وجعلوهم أنبياء فكان الشيطان يدخل جوفه ويتكلم بشريعة الضلال ، والسدنة يحفظونها ويعلمونها الناس ، وقيل البعل الرب بلغة أهل اليمن اه وفى القاموس وحضرموت وتضم الميم بلد وقبيلة ، ويقال هذا حضرموت بضم الراء ، وان شئت لاتنوّن الثانى اه (وسيبويه) لقب الامام الشهير فى النحو رئيس

وَمُرَكَّبٍ إِسْنَادِيٍّ كَبَرَقَ نَحْرُهُ ، وَشَابَ قَرْنَاهَا

﴿ فَصْلٌ ﴾ اسْمُ الْإِشَارَةِ مَا وُضِعَ لِمُشَارٍ إِلَيْهِ

البصرة بل رئيس البلدين : البصرة والكوفة لأنه نقل أن الله تعالى أحوج الكسائى رئيس الكوفة فقرأ كتابه على تلميذه الأخفش ، واسمه عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثى مولاهم ، وكنيته أبو بشر ولكن غلب اللقب عليه حتى اذا أطلق لم ينصرف الا اليه ، وهو لفظ فارسى معناه رائحة التفاح . قال البطليوسى فى شرح الفصيح : الاضافة فى لغة العجم مقلوبة ، والسيب التفاح ، وويه الرائحة والتقدير رائحة التفاح ، وقيل كانت أمه ترقصه بذلك فى صغره ، وقيل كان كل من يلقاه يشم منه رائحة التفاح ، وقيل كان يعتاد شم التفاح ، وقيل لقب بذلك لطافته لأن التفاح من لطيف الفواكه ، وقيل لأنه كان أبيض مشربا بحمرة كأن خدوده لون التفاح ، أخذ النحو عن الخليل وجمع العلوم التى استفادها منه فى كتابه الذى اذا أطلق فى العربية لفظ الكتاب لاينصرف الا اليه فجاء كتابه أحسن من كل كتاب صنف فى النحو ، والى الآن لم يوضع نظيره ، والخليل بن أحمد أخذ النحو عن شيخه أبى عمرو بن العلاء أحد القراء السبعة ، وأخذ أبو عمرو عن تلامذة أبى الاسود الدؤلى ، وهم عنبسة بن معدان وميمون الأقرن ويحيى بن يعمر العدوانى وغيرهم ، وقد تطابقت الروايات أن أبا الاسود أخذ بعض أبواب النحو عن على بن أبى طالب رضى الله عنه ثم زاد فيه بعد ذلك أبوابا أخر (ومركب اسنادى) وهو كل كلمتين أسندت احداهما الى الأخرى (كبرق) بفتح الراء (نحره) لقب رجل قاله فى القاموس ، وفى شرح هطيل للمفصل كان نحر برق نحره له بريق فقيل برق نحره (وشاب قرناها) أى ذؤابتا شعرها لقبت به امرأة كقول الشاعر فى بنيها :

كذبتم و بيت الله لاتنكحونها ✲ بنى شاب قرناها تصرّ وتحلب

أى بنى التى شاب قرنا رأسها فى الصر والحلب ، وحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية لأن المسمى بالجملة غرضه بقاء صورتها فتقول جاءنى برق نحره وجاءتنى شاب قرناها ، واعراب الأول جاء فعل ماض والنون للوقاية والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به برق نحره فاعل محكى على ماهو عليه ، واعراب الثانى جاء فعل ماض والتاء علامة التأنيث والنون للوقاية والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به شاب قرناها فاعل محكى على ماهو عليه ، ومثله تابط شرا ونحوه من الجمل المسمى بها .

[تتمة] ينقسم العلم أيضا الى مرتجل ومنقول ، فالمرتجل هو الذى لم يستعمل الاعلما ، وهو نادر كسعاد والمنقول ، وهو الذى وضع غير علم ثم استعمل علما كفضل وحسن وزيد وثور ومنصور ومحمد ، ومن أقسام العلم الشخصى اتفاقا العلم بالغلبة ، وحقيقة الغلبة كون الاسم عاما فى نفسه ثم يعرض له من حيث الاستعمال خصوص فى بعض من يستحقه فيشتهر به اشتهارا تاما يمنع الشركة فيه وتلزمه الاضافة كابن عمر وابن عباس أوأل كالكعبة والمدينة والنجم للثريا .

﴿ فصل ﴾ فى بيان أسماء الاشارة ، وتسمى المبهمات لسمومها وصلاحيتها للاشارة الى كل جنس والى أشخاص كل نوع نحو هذا حيوان ، وهذا جماد ، وهذا رجل وهذا فرس (اسم الاشارة) حدّه المميزله عما عداه هو (ما) أى كل اسم (وضع لمشار اليه) أى لمسمى مع الاشارة اليه

وهو

وَهُوَ ذَا لِلْمُفْرَدِ الْمُذَكَّرِ ، وَذِى ، وَذِهِ ، وَتِى ، وَتِهِ ، وَتَا لِلْمُفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ ، وَذَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُذَكَّرِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ ، وَذَيْنِ فِي حَالَتَيِ النَّصْبِ وَالْجَرِّ ، وَتَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُؤَنَّثِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ ، وَتَيْنِ فِي حَالَتَيِ النَّصْبِ وَالْجَرِّ ، وَلِلْجَمْعِ مُذَكَّرًا كَانَ أَوْ مُؤَنَّثًا أُولَاءِ بِالْمَدِّ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ ، وَبِالْقَصْرِ عِنْدَ التَّمِيمِيِّينَ ، وَيَجُوزُ دُخُولُ هَا التَّنْبِيهِ عَلَى أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ

كقولك هذا مشيرا الى زيد مثلا فتدل لفظة ذا على ذات زيد ، وعلى الاشارة لتلك الذات (وهو ذا) يشار به (للمفرد المذكر) من أى جنس كان ، وألفه أصلية على الأصح . وقال الكوفيون الاسم هو الدال فقط والألف زيدت للتكثير بدليل سقوطها فى التثنية نحو ذان ، ورد بأن ذان ليس تثنية ذا بل هى صيغة وضعت للتثنية كأنها وهما (وذى وذه) باسكان الهاء وبكسرها بغير اشباع ، وهو معنى قول الفاكهى وبالاختلاس (وتى وته) باسكان الهاء وبكسرها بالاشباع وتركه (وتا) بالقصر يشار بكل من هذه الخمسة (للمفردة المؤنثة) ولايثنى من لغات المفردة المؤنثة الاتا وحدها لأنه لايلزم معها كثير تغيير ، وقد تقع الاشارة للمؤنث بلفظ المذكر كقوله تعالى ـ فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى ـ وهو لارادة الجرم أو الكوكب ، وقيل لأنه حكاية قول ابراهيم ، ولم يكن من لسانه الفرق بين المذكر والمؤنث فى الاشارة كما لايفرق بينهما فى ذلك الترك والفرس ، بل المذكر والمؤنث عندهم فى ذلك على السواء قاله أبو حيان (وذان) بكسر النون مخففة ويجوز تشديدها (للمثنى المذكر) يشار به اليه (فى حالة الرفع) نحو جاءنى ذان (وذين) يشار به اليه (فى حالتى النصب والجر) نحو رأيت ذين ومررت بذين (وتان) بتخفيف النون وتشديدها (للمثنى المؤنث) فيشار به اليه (فى حالة الرفع) نحو جاءنى تان (وتين) يشار به اليه (فى حالتى النصب والجر) نحو رأيت تين ومررت بتين ، وظاهر كلام المصنف أنهما مثنيان حقيقة وأنهما معربان كالزيدان ، والذى ذهب اليه المحققون أنهما مبنيان لوجود علة البناء فيهما ، وانما جاآ على صورة المثنى المرفوع فى حالة الرفع وعلى صورة المثنى المنصوب والمجرور فى حالة النصب والجر فليست الياء فيهما منقلبة عن الألف بل كل منهما أصل لأن وقوعهما على صورة المعرب اتفاقى فتقول فى اعراب نحو جاءنى ذان جاء فعل ماض ، ذان اسم اشارة فى محل رفع فاعل ، ومثله تان ، وتقول فى حالتى النصب والجر ذين اسم اشارة فى محل نصب مفعول به ان كان منصوبا ، وان كان مجرورا نحو مررت بذين الباء حرف وذين اسم اشارة فى محل جر بالباء (وللجمع مذكرا كان أو مؤنثا) عاقلا كان أو غير عاقل (أولاء بالمد) أى بهمزة مكسورة فى آخره منونا نحو جاءنى أولاء أو هؤلاء وغير منون نحو جاءنى أولاء أو هؤلاء (عند الحجازيين) أى العرب المنسوبين للحجاز (وبالقصر) أى بلاهمزة فى آخره (عند التميميين) أى العرب المشهورين ببنى تميم سكان بلاد نجد ، ورويت أيضا عن قيس وربيعة وأسد فيقولون جاءنى أولى وهؤلى بفتح الهاء وضم الهمزة وفتح اللام ، وقد يقال فيها هولى بفتح الهاء وسكون الواو وفتح اللام . قال الفاكهى : واذا كان مقصورا يكتب بالياء ، أى وان كان ممدودا كتب بالألف (ويجوز دخول ها التنبيه) بقصر ألف ها قاله ابن عنقاء ، وفى الفواكه بألف غير مهموزة (على) أوائل (أسماء الاشارة) لتنبيه المخاطب

نحوُ : هذَا ، وَهذِهِ ، وَهذَانِ ، وَهذَيْنِ ، وَهاَتَانِ ، وَهاَتيْنِ ، وَهؤُلاَءِ ، وَ إِذَا كاَنَ الْمُشاَرُ إِلَيْهِ بَعِيدًا أَلحقتَ اسْمَ الْإِشاَرَةِ كَافًا حَرْفِيَّةً تتصرَّفُ تصرُّفَ الْكاَفِ الاسْمِيَّةِ بِحَسَبِ الْمُخاَطَبِ نحوُ : ذَاكَ ، وَذَاكِ ، وَذَاكُماَ ، وَذَاكُمْ وذَاكُنَّ ، وَيجُوزُ أَنْ تَزِيدَ قَبْلَهاَ لاَمًا نحوُ ذَلِكَ ، ذَلِكِ ، ذَلِكُماَ ، ذَلِكُمْ ، ذَلِكُنَّ ، وَلاَ تَدْخُلُ اللاَّمُ فى الْمُثَنَّى وَلاَ فى الْجَمْعِ فى لُغَةِ مَنْ مَدَّهُ ، وَإِنَّمَا تَدْخُلُ

على مايلقى اليه وازالة لغفلته (نحو هذا) فى الاشارة للمذكر (وهذه) فى الاشارة للمؤنث (وهذان) للمثنى المذكر فى حالة الرفع (وهذين) له فى حالتى النصب والجر (وهاتان) للمثنى المؤنث فى حالة الرفع (وهاتين) له فى حالتى النصب والجر (وهؤلاء) للجمع مطلقا ، وهذه أمثلة المشار اليه اذا كان قريبا (واذا كان المشار اليه بعيدا ألحقت) وجوبا آخر (اسم الاشارة كافا حرفية) : أى لاموضع لها من الاعراب لأن اسم الاشارة لايضاف ، بل هى حرف خطاب جيء به للدلالة على بعد المشار اليه غير أنها (تتصرف تصرف الكاف الاسمية) غالبا فتكون (بحسب المخاطب) لتدل على حالة من يخاطبه من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث (نحو ذاك) بفتح الكاف اذا كانت الاشارة الى مفرد مذكر والخطاب لمفرد مذكر أيضا (وذاك) بكسر الكاف اذا كانت الاشارة الى مفرد والخطاب لمؤنثة (وذاكما) اذا كانت الاشارة لمفرد والخطاب لمثنى (وذاكم) اذا كانت الاشارة لمفرد والخطاب لجمع الذكور (وذاكن) اذا كانت الاشارة لمفرد والخطاب لجمع الأناث ، ومن غير الغالب أن يفتح فى التذكير ويكسر فى التأنيث ولايلحقها دليل تثنية ولا جمع ، ودون هذا أن تفتح مطلقا ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ، ويحتملهما قوله تعالى ـ ذلك يوعظ به ـ فى البقرة وقوله تعالى ـ ذلكم خير لكم ـ فى المجادلة :

[فائدة] قد تتصل هذه الكاف بأرأيت بمعنى أخبرنى لأن أرأيت تكون تارة بمعنى النظر أوالعلم فتفيد الاستفهام وتسند للظاهر والضمير وتتصل بها الكاف مفعولا به فتقول فيها أرأيتك قائما أى أعلمت نفسك قائما ، وتارة بمعنى أخبرنى فلاتفيد استفهاما ولاتسند الى غير تاء المخاطب نحو أرأيت زيدا ماصنع : أى أخبرنى عن زيد ، فاذا اتصلت بها هذه الكاف لزمت التاء الافراد والتذكير استغناء بلحوق العلامات للكاف فتقول : أرأيتك أرأيتكما أرأيتكم أرأيتكن زيدا ماصنع : أى أخبرنى عن زيد فالتاء فاعل والكاف حرف خطاب ، وقال الفراء بالعكس ، وقال الكسائى التاء فاعل والكاف مفعول وزيدا منصوب بنزع الخافض ، وجملة ماصنع بدل اشتمال من زيد أومستأنفة (ويجوز) : أى مع الحاق الكاف (أن تزيد قبلها لاما) زيادة فى الدلالة على البعد (نحو ذلك) بفتح الكاف (ذلك) بكسرها (ذلكما ذلكم ذلكن) بحذف العاطف وتقول فى أعرابه : ذا اسم اشارة واللام للبعد والكاف حرف خطاب لامحل له من الاعراب (ولا تدخل اللام فى) اسم الاشارة اذا كان على صورة (المثنى) مطلقا فلا يقال ذانلكما ولاتانلكما (ولا) اذا كان على صيغة (فى) صورة (الجمع فى لغة من مده) وهم الحجازيون كما تقدم فلا يقال على لغتهم أولاءلك ، وأمامن قصره فمنهم من لايأتى باللام أيضا ، ومنهم من يأتى بها (وانما تدخل

فيهما

فِيهِمَا حَالَةَ الْبُعْدِ الْكَافُ نَحْوُ : ذَانِكُمَا ، وَتَانِكُمَا ، وَأُولَئِكَ ، وَكَذَلِكَ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُفْرَدِ إِذَا تَقَدَّمَتْهُ هَا التَّنْبِيهِ نَحْوُ هٰذَا فَيُقَالُ فِيهِ حَالَةَ الْبُعْدِ هٰذَاكَ ، وَيُشَارُ إِلَى الْمَكَانِ الْقَرِيبِ بِهُنَا أَوْ هٰهُنَا نَحْوُ : إِنَّا هٰهُنَا قَاعِدُونَ ، وَإِلَى الْمَكَانِ الْبَعِيدِ بِهُنَاكَ ، أَوْ هَاهُنَاكَ أَوْ هُنَالِكَ ، أَوْ هَنَّا ، أَوْ هِنَّا ، أَوْ ثَمَّ نحو : وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ

فيهما) : أى فى المثنى والجمع فى لغة من مدّه (حالة البعد الكاف نحو ذانكما وتانكما وأولئك وكذلك) : أى كما لا تدخل اللام على المثنى والمجموع (لاتدخل على المفرد) المذكر أوالمؤنث (اذاتقدمته ها) بالقصر (التنبيه) والى هذا أشار ابن مالك فى الألفية بقوله :

* واللام ان قدّمت ها ممتنعه * (نحو هذا فيقال فيه حالة البعد هذاك) ولا يقال فيه هذا لك وكلام المصنف يفيد أنه ليس لاسم الاشارة الامرتبتان : قربى و بعدى وهى طريقة ابن مالك ومن تبعه لكن الجمهور على أن له ثلاث مراتب : قربى وهى المجردة عن الكاف واللام نحو ذا ، و بعدى وهى المقرونة بهما نحو ذلك ، ووسطى وهى التى بالكاف وحدها نحو ذاك لأن زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة (ويشار الى المكان القريب) بلفظين لا يشار بهما الى غيره ، بخلاف جميع ماتقدّم من أسماء الاشارة فانه يشار به الى المكان وغيره (بهنا) بضم الهاء وتخفيف النون مجردة عن ها التنبيه (أوههنا) بتقديم ها التنبيه عليها (نحو انا ههنا قاعدون) واعرابه انّ حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ونا المدغمة ضمير متصل فى محل نصب اسمها ، ههنا الهاء للتنبيه ، هنا اسم اشارة فى محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بقاعدون ، قاعدون خبر ان وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وقاعد اسم فاعل يعمل عمل الفعل وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره نحن (و) يشار (الى المكان البعيد) بألفاظ (بهناك) بالكاف وحدها (أوها هناك) بالكاف مع ها التنبيه (أوهنالك) بالكاف واللام (أوهنا) بفتح الهاء وتشديد النون (أوهنا) بكسر الهاء وتشديد النون (أوثم) بفتح المثلثة وتشديد الميم ، ولا تلحقها كاف ولا لام ، وهناك وما بعده الى قوله أوثم كلها يقال فى أعرابها اسم اشارة فى محل نصب على الظرفية والكاف حرف خطاب لا محل لها من الاعراب ، واللام للدلالة على البعد (نحو واذا رأيت ثم) واعرابه الواو حرف عطف على قوله تعالى ــ اذا رأيتهم حسبتهم لؤلؤا منثورا ــ اذا ظرف لما استقبل من الزمان ، رأيت فعل وفاعل ، ثم اسم اشارة فى محل نصب على الظرفية لأنها ملازمة لها متعلقة برأيت وفى أجوبة ابن هشام مسئلة : أين مفعول رأيت من قوله تعالى ــ واذا رأيت ثم رأيت نعيما وملكا كبيرا ــ الجواب قال المحققون لا مفعول لها وقال قوم لها مفعول ، واختلف هؤلاء فقيل موصول حذف و بقيت صلته ، والتقدير اذا رأيت ماثم ، قيل ومثله ــ لقد تقطع بينكم ــ أى ما بينكم ، و ــ هذا فراق بينى و بينك ــ أى ما بينى و بينك ، وقيل مذكور وهو نفس ثم ، ويرد الأول أن الموصول وصلته كالكلمة الواحدة فلا يحسن حذف أحدهما و بقاء الآخر ، والثانى أن ثم لم تستعمل فى العربية الاظرفا كقوله ــ وأزلفنا ثم الآخرين ــ أومجرورة بمن أوالى اه وجواب اذا قوله ــ رأيت نعيما ــ فوقف بعض القراء على ثم ، والابتداء بقوله ــ رأيت نعيما ــ غير حسن لما فيه من الفصل بين اذا وجوابها :

﴿فصلٌ﴾ الاِسْمُ المَوْصُولُ مَا افْتَقَرَ إِلى صِلَةٍ وَعَائِدٍ ، وَهُوَ ضَرْبَانِ : نَصٌّ ، وَمُشْتَرَكٌ : فَالنَّصُّ ثَمَانِيَةُ أَلْفَاظٍ : الَّذِي لِلْمُفْرَدِ المُذَكَّرِ ، وَالَّتِي لِلْمُفْرَدَةِ المُؤَنَّثَةِ ، وَاللَّذَانِ لِلْمُثَنَّى المُذَكَّرِ ، وَاللَّتَانِ لِلْمُثَنَّى المُؤَنَّثِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ ، وَاللَّذَيْنِ وَاللَّتَيْنِ فِي حَالَتَيِ النَّصْبِ وَالجَرِّ ، وَالأُلى وَالَّذِينَ بِالْيَاءِ مُطْلَقاً لِجَمْعِ المُذَكَّرِ

﴿فصل﴾ فى بيان الاسم الموصول وصلته . قال العلوى فى شرح الجامع والغرض من وضع الموصول وصف المعارف بالجمل ولهذا امتنع حذف الصلة ، واختلفوا فيما تعرّف به الموصول ؟ فقيل هو معرفة بالوضع لأن وضع الموصول على أن يطلقه المتكلم على مايعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم لحصوله ، وقيل بأل فى نحو الذى والتى و بنيتها فى نحو من وما ، قيل بالصلة لأنها معهودة للمخاطب وأل فى نحو الذى زائدة لازمة غالبا ، وهذا ماعليه الجمهور وهوالصحيح (الاسم الموصول) هو (ما) أى اسم (افتقر) أى احتاج فى بيان مسماه (الى صلة) تتصل به لتكمل معناه اما جملة خبرية أوظرف أو مجرور تامين أووصف صريح (و) الى (عائد) تشتمل عليه تلك الصلة ، والمراد به ضمير يعود على الموصول لربط الصلة به ، وقد قيل : ان شرف الدين محمد بن عيسى مرض فكتب الى الملك المعظم :

انظر الىّ بعين مولى لم يزل ☆ يولى الندى وتلاف قبل تلافى
أنا كالذى أحتاج مايحتاجه ☆ فاغنم دعائى والثناء الوافى

فجاء الملك المعظم يعوده ومعه ألف دينار ، وقال له : أنت الذى وأنا العائد وهذه الصلة ، واحترز المصنف بالاسم الموصول عن الموصول الحرفى فانه وان افتقر الى صلة لايحتاج الى عائد . قال ابن هشام : والموصول الحرفى كل حرف أوّل مع صلته بالمصدر. قال عبد الرؤف المناوى : والأصح أنها خمسة قد نظمتها بقولى

موصولنا الحرفىّ خمسة أحرف ☆ هى أن وأنّ وكى وما فاحفظ ولو

فان المفتوحة المشدّدة ومثلها المخففة من الثقيلة تؤوّل مع معموليها بمصدر فان كان خبرها مشتقا من اسم أوفعل منصرف فالمصدر المؤوّل من لفظه وان كان جامدا اسما أوفعلا أوّل بالكون كبلغنى أن زيدا أخوك : أى كونه أخاك وان كان ظرفا أومجرورا أوّل بالاستقرار ونحوه (وهو) : أى الاسم الموصول (ضربان نص) فى معناه لايتجاوزه الى غيره (ومشترك) بين معان مختلفة بلفظ واحد (فالنص ثمانية ألفاظ) وهى (الذى للمفرد المذكر) العاقل وغيره (والتى للمفردة المؤنثة) العاقلة وغيرها ، ولك فى ياء الذى والتى وجهان الاثبات والحذف وعند الحذف يكون الحرف الذى قبلها اما مكسورا كما كان قبل الحذف ، واما ساكنا (واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث فى حالة الرفع ، واللذين) للمثنى المذكر (واللتين) للمثنى المؤنث (فى حالتى النصب والجر) والأصح أنهما ليسا مثنيين حقيقة ، وانما جىء بهما على صورة المثنى المرفوع فى حالة الرفع ، وعلى صورة المثنى المجرور والمنصوب فى حالتى الجر والنصب كما تقدّم فى ذان وتان ، والأصل فيهما اثبات النون مخففة ويجوز حذفها واثباتها مشدّدة (والالى) مقصور ويكتب بغير واو ، وقد يمدّ (والذين) حال كونه (بالياء مطلقا) : أى فى حالة الرفع والنصب والجرّ كل منهما يستعمل (لجمع المذكر) العاقل غالبا وقد

وقد

وَقَدْ يُقَالُ ٱللَّذُونَ بِٱلْوَاوِ فِي حَالَةِ ٱلرَّفْعِ ، وَٱللَّاۤئِي وَٱللَّاتِي ، وَيُقَالُ ٱللَّوَاتِي لِجَمْعِ ٱلْمُؤَنَّثِ ، وَقَدْ تُحْذَفُ يَاؤُهَا نَحْوُ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ ، قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا ، وَٱللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ ، رَبَّنَا أَرِنَا ٱللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا ،

يستعمل الألى بمعنى اللاتى كقول مجنون ليلى :

محا حبها حب الالى كنّ قبلها ✲ وحلت مكانا لم يكن حلّ من قبل

(وقد يقال اللذون بالواو فى حالة الرفع) والذين بالياء فى حالتى النصب والجرّ وهى لغة عقيل بضم العين . قال الشاعر :

نحن اللذون صبحوا الصباحا ✲ يوم النخيل غارة ملحاحا

وعلى هذه اللغة يكتب بلامين بخلافه فى لغة من ألزمه الياء مطلقا فانه يكتب بلام واحدة ، واعراب البيت المذكور نحن مبتدأ واللذون خبره والنخيل تصغير نخل بالنون والخاء المعجمة موضع بالشام ، وغارة مفعول لأجله ، وهو اسم مصدر أغار والقياس اغارة ، والملحاح بكسر الميم من ألح السحاب دام مطره . قال فى التصريح (واللائى واللاتى ، ويقال) أيضا (اللواتى) وكل منهما (لجمع المؤنث وقد تحذف ياؤها) اجتزاء بالكسر فيقال اللاء واللات واللوات (نحو الحمد لله الذى صدقنا وعده) واعرابه الحمد مبتدأ وجملة لله فى محل رفع خبره ، الذى اسم موصول فى محل جر صفة صدقنا فعل ومفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وعده مفعول ثان والهاء فى محل جر بالاضافة ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول لامحل لها من الاعراب والعائد الضمير المستتر فى صدقنا وقال فى المجيد فى قوله تعالى ـ صدقناهم الوعد ـ من باب اختار يتعدى الفعل فيه الى واحد بنفسه والى الآخر بحرف جرّ ويجوز حذف الحرف : أى فى الوعد ولا ينقاس عند الجمهور اه وعلى هذا فقوله هنا وعده منصوب بنزع الخافض : أى فى وعده . قال الخطيب فى تفسيره الذى صدقنا وعده بالجنة ـ فى قوله ـ تلك الجنة التى نورث من عبادنا من كان تقيا ـ (قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها) واعرابه قد حرف تحقيق سمع فعل ماض ، الله فاعل ، قول مفعول به التى اسم موصول فى محل جر بالاضافة تجادل فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضم آخره والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به وفاعله مستتر فيه جواز تقديره هى وجملة فى زوجها متعلقة بتجادل ، وجملة الفعل والفاعل وما تعلق به صلة الموصول والعائد الضمير المستتر . قال فى تفسير الجلالين تجادلك تراجعك يأيها النبىّ فى زوجها المظاهر منها ، وهى خولة بنت ثعلبة وهو أوس بن الصامت (واللذان يأتيانها منكم) واعرابه اللذان اسم موصول فى محل رفع مبتدأ يأتيان فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وألف التثنية ضمير متصل فى محل رفع فاعل والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، منكم جار ومجرور فى محل نصب على الحال من ألف التثنية متعلق بمحذوف تقديره كائنين وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول لامحل لها من الاعراب والعائد ألف التثنية (ربنا أرنا اللذين أضلانا) واعرابه رب منادى مضاف حذف منه حرف النداء تقديره يارب وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف ونا ضمير متصل فى محل جر بالاضافة أرنا فعل أمر مبنى على حذف حرف العلة من

وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ ، وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ ، وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ ، وَالْمُشْتَرَكُ سِتَّةُ أَلْفَاظٍ : مَنْ ، وَمَا ، وَأَيٌّ ، وَأَلْ ، وَذُو ، وَذَا . فَهٰذِهِ السِّتَّةُ تُطْلَقُ عَلَى الْمُفْرَدِ وَالْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعِ الْمُذَكَّرِ مِنْ ذٰلِكَ كُلِّهِ ، وَالْمُؤَنَّثِ ، وَتُسْتَعْمَلُ مَنْ لِلْعَاقِلِ ، وَمَا لِغَيْرِ الْعَاقِلِ ، تَقُولُ فِي مَنْ : يُعْجِبُنِي مَنْ جَاءَكَ وَمَنْ جَاءَتْكَ وَمَنْ جَاآكَ وَيُعْجِبُنِي مَنْ جَاءَتَاكَ

آخره وهو الياء ، ثم يحتمل أن تكون رأى هنا بصرية ، ونقلت بالهمزة من المتعدى الى واحد فعديت الى اثنين ، و يحتمل أن تكون قلبية قاله فى المجيد ، وناضمير متصل فى محل نصب مفعولها الأول ، اللذين اسم موصول فى محل نصب مفعول ثان ، أضلانا فعل وفاعل ومفعول ، أضل فعل ماض وألف التثنية ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، وناضمير متصل مفعول به وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد ألف التثنية (والذين جاءوا من بعدهم) الواو حرف عطف الذين اسم موصول فى محل رفع مبتدأ وجملة جاءوا من بعدهم صلة الموصول لامحل لها من الاعراب والعائد الواو (واللائى يئسن من المحيض) واعرابه الواو حرف عطف اللائى اسم موصول فى محل رفع مبتدأ يئسن فعل وفاعل يئسن فعل ماض ونون النسوة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، وجملة من المحيض متعلق بيئسن وجملة الفعل والفاعل وما تعلق به صلة الموصول لامحل لها من الاعراب والعائد نون النسوة . قال فى المجيد يئسن قال الجهور ماضيا ، وقرئ ييئسن مضارعا اه (واللاتى يأتين الفاحشة) الواو حرف عطف اللاتى اسم موصول فى محل رفع مبتدأ يأتين فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، الفاحشة مفعول به وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول لامحل لها من الاعراب والعائد نون النسوة (والمشترك) أى من الاسم الموصول وهو ضدّ النص السابق (ستة ألفاظ) وهى (من) بفتح الميم (وما ، وأىّ) بفتح الهمزة وتشديد الياء (وأل ، وذو) بمعنى الذى لابمعنى صاحب (وذا فهذه الستة تطلق على المفرد والمثنى والمجموع المذكر من ذلك كله والمؤنث) فكل لفظ منها يأتى لمعنى من المعانى الستة ولكل منها كلام يخصه (وتستعمل من) فى أصل الوضع (للعاقل) لوقال للعالم بكسر اللام : أى من قام به العلم لكان أولى ، لأنه يستعمل لله سبحانه ، وهو يطلق عليه عالم ولايطلق عليه عاقل امالأن أسماء الله تعالى توقيفية على الأصح ولم يرد الأذن باطلاقه عليه ، أولما فيه من ايهام النقص ، بخلاف عالم فى الأمرين (وما) فى أصل وضعها (لغير العاقل تقول فى من) اذا استعملتها بمعنى الجميع فى المفرد المذكر (يعجبنى من جاءك) أى الذى جاءك ، واعرابه يعجبنى فعل ومفعول ومن اسم موصول فى محل رفع فاعل ، جاءك فعل ومفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو والجملة صلة الموصول والعائد الضمير المستتر (و) فى المفردة المؤنثة يعجبنى (من جاءتك) أى التى جاءتك فمن اسم موصول بمعنى التى وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول ، والعائد الضمير المستتر تقديره هى (و) فى المثنى المذكر يعجبنى (من جاآك) أى اللذان جاآك فمن اسم موصول بمعنى اللذان ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد ألف التثنية (و) فى المثنى المؤنث (يعجبنى من جاءتاك) أى اللتان جاءتاك فمن اسم موصول بمعنى اللتان وجملة الفعل

ومن

وَمَنْ جَاءُوكَ وَمَنْ جِئْنَكَ ، وَتَقُولُ فِي مَا جَوَابًا لِمَنْ قَالَ لَكَ اشْتَرَيْتَ حِمَارًا ، أَوْ أَتَانًا ، أَوْ حِمَارَيْنِ ، أَوْ أَتَانَيْنِ ، أَوْ حُمُرًا ، أَوْ أُتُنًا : يُعْجِبُنِي مَا اشْتَرَيْتَهُ وَمَا اشْتَرَيْتَهَا وَمَا اشْتَرَيْتَهُمَا وَمَا اشْتَرَيْتَهُمْ وَمَا اشْتَرَيْتَهُنَّ وَقَدْ يُعْكَسُ ذٰلِكَ فَتُسْتَعْمَلُ مَنْ لِغَيْرِ الْعَاقِلِ نَحْوُ : فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ،

والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد ألف التثنية ، وأماالتاء فهي علامة التأنيث (و) في المجموع المذكر يعجبني (من جاءوك) أي الذين جاءوك فمن اسم موصول بمعنى الذين ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد واو الجماعة (و) في المجموع المؤنث يعجبني (من جئنك) أي اللاتي جئنك فمن اسم موصول بمعنى اللاتي وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد نون النسوة (وتقول في ما) الموصولة بمعنى الجميع (جوابا لمن قال لك اشتريت حمارا أوأتانا) وهي أنثى الحمر (أوحمارين أوأتانين أوحمرا) بضم الحاء والميم (أوأتنا) بضم الهمزة والتاء المثناة فوق ، فتقول في المفرد المذكر من ذلك (يعجبني مااشتريته) أي الذي اشتريته فما اسم موصول بمعنى الذي ، والجملة بعدها صلة الموصول والعائد الهاء (و) في المفردة المؤنثة يعجبني (ما اشتريتها) أي التي اشتريتها فما اسم موصول بمعنى التي ، والجملة بعدها صلة الموصول والعائد الهاء (و) في المثنى المذكر والمؤنث يعجبني (مااشتريتهما) أي اللذان أواللتان اشتريتهما فما اسم موصول والجملة بعدها صلة الموصول والعائد الهاء والميم والألف حرفان دالان على التثنية (و) في المجموع المذكر يعجبني (مااشتريتهم) أي الذين اشتريتهم فما اسم موصول بمعنى الذين ، والجملة بعدهاصلةالموصول والعائدالهاء والميم علامةالجمع ، وفيه استعمالهم هم لغيرالعاقل (و) في المجموع المؤنث يعجبني (مااشتريتهن) أي اللاتي اشتريتهن فما اسم موصول بمعنى اللاتي ، والجملة بعدها صلة الموصول والعائد الهاء والنون علامة جمع الاناث (وقد يعكس ذلك) الأصل في من وما (فتستعمل من لغير العاقل) في ثلاث مسائل : الأولى ينزل ماوقعت عليه منزلة العاقل كقوله تعالى ـ ومن أضلّ ممن يدعو من دون الله من لايستجيب له ـ وقول الشاعر

أسرب القطا هل من يعير جناحه ✲ لعلي الى من قد هويت أطير

فدعاء الاصنام ونداء القطا سوغ وقوع من على مالايعقل لأنه لايدعى ولاينادى الاالعاقل . الثانية أن يجتمع غير العاقل مع العاقل فيما وقعت عليه من الموصولة نحو ـ ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الارض ـ فانه شمل الآدميين وغيرهم من الشجر والدوابّ والجبال . الثالثة أن يقترن غير العاقل بالعاقل في عموم فصل بمن الموصولة (نحو فمنهم من يمشي على بطنه) ومنهم من يمشي على أربع لاقترانهما بالعاقل في عموم كل دابة من قوله تعالى ـ والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ، ومنهم من يمشي على رجلين ، ومنهم من يمشي على أربع ـ فأوقع من على غير العاقل لما اختلط بالعاقل في عموم كل دابة لأنها لغة اسم لما يدب على الأرض عاقلا كان أوغيره ، واعرابه الفاء تفصيلية ، منهم جار ومجرور خبر مقدم ، ومن اسم موصول في محل رفع مبتدأ مؤخر ، يمشي فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة

وَتُسْتَعْمَلُ مَا لِلْعَاقِلِ نحوُ : أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ، وَالْأَرْبَعَةُ الْبَاقِيَةُ تُسْتَعْمَلُ لِلْعَاقِلِ وَغَيْرِهِ تَقُولُ فِي أَيٍّ يُعْجِبُنِي أَيٌّ قَامَ ، وَأَيٌّ قَامَتْ ، وَأَيٌّ قَامَا ، وَأَيٌّ قَامَتَا ، وَأَيٌّ قَامُوا ، وَأَيٌّ قُمْنَ سَوَاءٌ كَانَ الْقَائِمُ عَاقِلاً أَوْ حَيَوَاناً

مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء ، وجملة على بطنه متعلقة بيمشى ، وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد الضمير المستتر . قال الأزهرى ويحتمل عندى أن يكون من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها ، والتقدير فنهم نوع يمشى على بطنه الخ (وتستعمل ما) على خلاف الأصل (للعاقل) قال السهيلى ولاتقع للعاقل الابقرينة التعظيم والابهام : كقولهم سبحان مايسبح الرعد بحمده ، و (نحو) قوله تعالى ـ ما منعك (أن تسجد لما خلقت بيدىّ) أى لمن خلقته ، واعرابه ما اسم استفهام للتوبيخ فى محل رفع مبتدأ منع فعل ماض والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول أوّل أن حرف مصدر ونصب تسجد فعل مضارع منصوب بأن وعلامته نصبه فتح آخره وفاعله مستترفيه وجوبا تقديره أنت ، والمصدر المنسبك من أن ومابعدها مفعول ثان لمنع والتقدير أىّ شيء منعك السجود ، لما خلقت اللام حرف جر وماسم موصول بمعنى الذى فى محل جر باللام خلقت فعل وفاعل صلة الموصول والعائد محذوف والتقدير خلقته ، ويحتمل كما قال ابن عنقاء كون مامصدرية مؤوّلة مع صلتها بمصدر مؤوّل باسم المفعول أى بمخلوقى على حدّ ـ وما كان هذا القرآن أن يفترى ـ : أى افتراء أى مفترى ، بيدىّ جار ومجرور الباء حرف جر ويدىّ مجرور بالباء ، وعلامة جره الياء المدغمة فى ياء النفس نيابة عن الكسرة لأنه مثنى وهو مضاف وياء النفس مضاف اليه . قال أبو السعود : والتثنية لابراز كمال الاعتناء بخلقته عليه السلام المستدعى لاجلاله وتعظيمه اهـ . وقد تستعمل ما لأنوع من يعقل نحو ـ فانكحوا ماطاب لكم من النساء ـ أى أىّ نوع من أنواعهن أردتم لأن النوع لايعقل . وقال بعضهم انها فى هذه الآية لصفات من يعقل أى الطيبة منهن ، وقد تستعمل للعاقل مع غيره نحو ـ سبح لله مافى السموات ومافى الأرض ـ فانه يشمل العاقل وغيره (والأربعة الباقية) وهى أى وأل وذو وذا (تستعمل للعاقل وغيره) بطريق الاشتراك (تقول فى أىّ) اذا استعملتها للمفرد المذكر (يعجبنى أىّ قام) أى الذى قام ، واعرابه يعجب فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول به وأى اسم موصول بمعنى الذى مرفوع على أنه فاعل وقام فعل ماض وفاعله مستترفيه جوازا تقديره هو وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول لامحل لها من الأعراب والعائد الضمير المستتر (و) اذا استعملتها للمفردة المؤنثة (أى قامت) أى التى قامت (و) للمثنى المذكر (أىّ قاما) أى اللذان قاما (و) للمثنى المؤنث (أىّ قامتا) أى اللتان قامتا (و) للمجموع المذكر (أىّ قاموا) أى الذين قاموا (و) للمجموع المؤنث (أىّ قمن) أى اللاتى قمن (سواء كان القائم عاقلا أوحيوانا) لايعقل ، نعم أىّ قاموا خاص بالعاقل لاختصاص الواو بجمع المذكر العاقل ، وأما جمع المؤنث من غير العاقل فقال فى الهمع : الأحسن فيه ان كان للكثرة أن يؤتى بالتاء فى الرفع و بالهاء فى غيره ، وان كان للقلة أن يؤتى بالنون كالجذوع انكسرت وكسرتها أولى من انكسرن وكسرتهن والأجذاع بالعكس لأن الأجذاع جمع قلة بخلاف الجذوع فانه جمع كثرة ، وقدقال تعالى ـ منها أربعة حرم ذلك الدين القيم فلاتظلموا فيهن أنفسكم ـ أى

وأما

وَأَمَّا أَلْ فَإِنَّهَا تَكُونُ اسْماً مَوْصُولاً إِذَا دَخَلَتْ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ أَوْ عَلَى اسْمِ الْمَفْعُولِ كَالضَّارِبِ وَالْمَضْرُوبِ: أَيِ الَّذِي ضَرَبَ وَالَّذِي ضُرِبَ ، وَنَحْوُهُ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ

فى الأربعة فأتى فيه بالنون لأن الأربعة جمع قلة ، والأحسن فى جمع المؤنث العاقل النون مطلقا فالهندات خرجن وضربتهن أولى من خرجت وضربتها . قال تعالى ــ والمطلقات يتربصن ــ والوالدات يرضعن ــ ومن الوجه الآخر قوله ــ وأزواج مطهرة ــ فهى على طهرت ، ولوكان على طهرن لقيل مطهرات . وقال الشاعر : ☆ واذا العذارى بالدخان تلفعت ☆ (وأما أل فانها تكون اسما موصولا) مشتركا بين المفرد والمثنى ، والمجموع المذكر من ذلك كله والمؤنث ، ولا تكون كذلك الا (اذا دخلت على اسم الفاعل أوعلى اسم المفعول) مرادا به الحدوث ، وليست موصولا حرفيا لأن الضمير يعود اليها ، وهو لايعود الا الى الاسماء ، ولا حرف تعريف لأنها داخلة على الفعل تقديرا لأن المشتق فى تقدير الفعل ، ولذا جاز عطف الفعل على مدخولها نحو ــ فالمغيرات صبحا فأثرن به نقعا ــ أى فاللاتى أغرن فأثرن ، وانما نقل الاعراب الى مابعدها لكونها على صورة الحرف . ويدل على كونها اسما أمران : الأول أن الوصف يعمل معها بلا شرط ، ولوكانت حرفا لكانت مبعدة عن شبه الفعل فلايكون الوصف معها عاملا ، والثانى أن لايتقدم عليها معمول مدخولها ، لا يقال جاء زيدا الضارب ، وأما قوله تعالى ــ وكانوا فيه من الزاهدين ــ فالجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره أعنى أو بزاهدين محذوفا دل عليه المذكور فاسم الفاعل المراد به الحدوث (كالضارب و) اسم المفعول المراد به ذلك نحو (المضروب) واختصت بذلك لأن شأن الموصولات الدخول على الجملة وأل الموصولة تشبه فى الصورة أل المعرفة الداخلة على المفرد فسبكوا من الجملة مفردا يكون فى معنى الجملة لتدخل عليه أل ، وهو اسم الفاعل والمفعول لأنه فى المعنى جملة فعلية خبرية فان الضارب اذافسرته تقول فيه (أى الذى ضرب) بفتح الضاد والراء (و) المضروب اذافسرته تقول فيه (أى الذى ضرب) بضم الضاد وكسر الراء ، وخرج بقولنا مرادا به الحدوث الصفة المشبهة فأل الداخلة عليها كالحسن وجهه ليست موصولة بل حرف تعريف على الأصح لأن الصفة المشبهة للثبوت فلاتؤول بالفعل ، ولذا كانت أل الداخلة على اسم التفضيل : ليست موصولة باتفاق ، وخرج بقولنا ، ولم يقصد بها عهد ما إذا قصد بأل العهد ونحوه . فانها تكون معرفة باتفاق كما قال ابن عنقاء ، كرأيت رجلا يضرب زيدا ، فأكرمت الضارب ، ولهذا كانت أل فى الأسماء الحسنى للكمال كما نص عليه ابن حجر وغيره : فالعالم والخالق والمصور والرزاق معناه الكامل فى معنى العلم والخلق والتصوير والرزق (ونحوه) : أى نحو ماذكر من الضارب والمضروب مما جاء على وزنهما : فنحو الضارب (ان المصدقين والمصدقات) . واعرابه أن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، المصدقين اسمها منصوب بها وهو منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد ومصدقين اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هم ، وهو العائد على أل الموصولة ، والمصدقات معطوف على ماقبله ، وهو اسم فاعل وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هن ، وهو العائد على أل الموصولة والتقدير ان الذين تصدقوا واللاتى تصدقن ، ونحو

وَالسَّقْفِ المَرْفُوعِ وَالْبَحْرِ المَسْجُورِ ، وَأَمَّا ذُو فَخَاصَّةٌ بِلُغَةِ طَيِّءٍ تَقُولُ جَاءَنِي ذُو قَامَ ، وَذُوقَامَتْ ، وَذُو قَامَا ، وَذُو قَامَتَا ، وَذُو قَامُوا ، وَذُو قُمْنَ . وَأَمَّا ذَا فَشَرْطُ كَوْنِهَا مَوْصُولاً أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهَا مَا الِاسْتِفْهَامِيَّةُ نَحْوُ : يَسْأَلُونَكَ مَاذَا

المضروب قوله تعالى (والسقف المرفوع والبحر المسجور) واعرابه الواو حرف عطف على قوله تعالى - والطور - والسقف معطوف على ماقبله مجرور ، وعلامة جره كسر آخره ، المرفوع نعت وهو اسم مفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل ، وينصب المفعول ، ونائب الفاعل مستترفيه جوازا تقديره هو ، والضمير المذكور هوالعائد على أل الموصولة ، ومثله والبحر المسجور . قال فى تفسير الجلالين : والسقف المرفوع أى السماء ، والبحر المسجور أى المملوء اهـ قال الجمل فى حواشيه أى المملوء ماء ، وفى تفسير الخازن المسجور أى الموقد المحمى كالتنور المسجور ، وذلك ماروى من أن الله تعالى يجعل البحار كلها يوم القيامة نارا ويزاد بها فى نار جهنم اهـ (وأماذو) الموصولة التى تطلق على المفرد المذكر وفرعه (فخاصة بلغة طيئ) وهم قبيلة من العرب تنسب الى طيئ رجل من حمير . وقال فى شفاء الصدور طيئ على مثال سيد أبوقبيلة من اليمن ، وهو طيئ بن داود بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير كذا فى الصحاح . وفى شرح مسلم للامام النووى نقلا عن التحرير وأقره أن طيئ يهمز ولايهمز : لغتان ، والظاهر أن المراد بطيئ هنا الجمع على سبيل التغليب اهـ (تقول) فيها اذا استعملتها للمفرد المذكر (جاءنى ذوقام) أى الذى قام واعرابه جاء فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول به ذواسم موصول فى محل رفع فاعل ، قام فعل ماض وفاعله مستترفيه جواز تقديره هو ، والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد الضمير المستتر (و) اذا استعملتها للمفردة المؤنثة تقول جاءتنى (ذوقامت) أى التى قامت والعائد تقديره هى (و) للمثنى المذكر جاءنى (ذوقاما) أى اللذان قاما (و) للمثنى المؤنث جاءتنى (ذوقامتا) أى اللتان قامتا ، والعائد فيه وفى الذى قبله ألف التثنية (و) للجمع المذكر جاءنى (ذوقاموا) أى الذين قاموا والعائد الواو (و) للجمع المؤنث جاءتنى (ذوقمن) أى اللاتى قمن ، والعائد نون النسوة سواء كان القائم عاقلا أوغيره ، والمشهور من لغة طيئ افراد ذو وتذكيرها و بناؤها على السكون لأنها حرفان الثانى منهما سا كن كما قاله الفاكهى فى شرح القطر . وقال فى الفواكه : وقد تعرب اعراب ذو بمعنى صاحب أى لشبهها الصورى لذو بمعنى صاحب . قال الشاعر :

فاماكرام موسرون لقيتهم ☆ فحسبي من ذى عندهم ما كفانيا

وقدتؤنث فيقال جاءتنى ذات أكرمتك أى التى أكرمتك بضم تاء ذات ، وقدتثنى وتجمع ، فيقال فى تثنية المذكر جاءنى ذواقاما ورأيت ذوى قاما ومررت بذوى قاما ، وفى تثنية المؤنث ذواتا قامتا وتقول فى الجمع المذكر جاءنى ذوو قاموا ، ورأيت ذوى قاموا ومررت بذوى قاموا ، وفى الجمع المؤنث ذوات بضم التاء ، وقد تستعمل ذات معربة بمعنى صاحبة كقولهم : جاءتنى ذات مال أى صاحبة مال (وأماذا) . فالأصل فيها أن تكون اسم اشارة ، وقد تستعمل اسما موصولا بمعنى الجميع ، واذا خرجت عن معنى الاشارة (فشرط كونها موصولا) أمران مذكوران فى قول المصنف (أن يتقدّم عليها ما الاستفهامية) وهذا باتفاق من البصريين (نحو يسألونك ماذا

يُنْفِقُونَ ، أَوْ مَنْ الْاسْتِفْهَامِيَّةُ نَحْوُ : مَنْ ذَا جَاءَكَ ، وَأَنْ لَا تَكُونَ ذَا مُلْغَاةً بِأَنْ يُقَدَّرَ تَرْكِيبُهَا مَعَ مَا نَحْوُ : مَاذَا صَنَعْتَ إِذَا قَدَّرْتَ مَاذَا اسْماً وَاحِداً مُرَكَّباً . وَتَفْتَقِرُ الْمَوْصُولَاتُ كُلُّهَا إِلَى صِلَةٍ

ينفقون) أى ما الذى ينفقونه ، واعرابه يسألون فعل مضارع ، وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة فاعل ، ويسألون متصرف من سأل تنصب مفعولين ، والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعولها الأول ، وما اسم استفهام فى محل رفع مبتدأ ، وذا اسم موصول بمعنى الذى فى محل رفع خبر ، ينفقون فعل مضارع ، وعلامة رفعه ثبوت النون و واو الجماعة فاعل وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد محذوف أى ما الذى ينفقونه ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثان لسأل . قال فى المجيد جملة ماذا ينفقون فى موضع المفعول الثانى ليسألونك ، وهو معلق فى اللفظ عامل فى المعنى . ونظيرها فى السؤال والتعليق :

ألا تسألان المرء ماذا يحاول * أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

(أو من الاستفهامية) على الأصح عندهم (نحو من ذا جاءك) أى من الذى جاءك ، واعرابه من اسم استفهام فى محل رفع مبتدأ ذا اسم موصول بمعنى الذى فى محل رفع خبر ، جاءك فعل ومفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد الضمير المستتر . فان لم يتقدمها استفهام بما أو من لم تكن موصولة بل هى حينئذ اسم اشارة (وأن لا تكون ذا ملغاة) ثم فسر الالغاء بقوله (بان يقدر تركيبها) أى تركيب ذا (مع ما) الاستفهامية فيصير المجموع اسم استفهام (نحو ماذا صنعت) بفتح التاء (اذا قدرت ماذا اسما واحدا مركبا) بمعنى أىّ شىء صنعت فيكون ماذا حينئذ اسم استفهام فى محل نصب مفعول لصنعت مقدما عليه ، والتقدير أىّ شىء صنعت فان لم تقدر الغاء ذا بان قدرت ما اسم استفهام مبتدأ وذا خبره فذا حينئذ موصولة لأنها لم تلغ ويظهر كون قصد المتكلم الالغاء أو عدمه بالبدل من اسم الاستفهام ، وبجواب السائل ، فعلى الالغاء ، وهو كون ماذا كلمة واحدة فى محل نصب تأتى بالبدل منصوبا فتقول ماذا صنعت خيرا أم شرا ، فذا ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب فيعلم أنه مفعول مقدم لصنعت وعلى عدم الالغاء ، وهو كون ما اسم استفهام مبتدأ وذا اسم موصول خبره تأتى بالبدل مرفوعا فتقول ماذا صنعت خير أم شر بالرفع ، فذا غير ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع فيعلم أنه مرفوع بالابتداء وذا خبره ، وقس على ذلك جواب السائل ، وقد جاء بالوجهين قوله تعالى – يسألونك ماذا ينفقون قل العفو – بنصب العفو على الالغاء : أى قل ينفقون العفو أى الفاضل عن الحاجة وبرفعه على عدم الالغاء فيكون العفو خبرا حذف مبتدؤه : أى المنفق العفو أو هو العفو ، وسكت المصنف عن الالغاء مع من فيحتمل الحاقه بماذا ، وهو ظاهر عبارة الالفية ومشى عليه جمع ، ويحتمل خلافه (وتفتقر) أى تحتاج (الموصولات) أى الاسمية لأن الكلام فيها (كلها) نصها ومشتركها (الى صلة) معهودة غالبا للمخاطب فى اعتقاد المتكلم : أى بأن يكون مضمونها حكما معلوما عند المخاطب وقوعه قبل الخطاب فى اعتقاد المتكلم لأنك انما تأتى بالصلة لتعرف

مُتَأَخِّرَةٍ عَنْهَا وَعَائِدٍ ، وَالصِّلَةُ جُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا : فَالْجُمْلَةُ مَا تَرَكَّبَ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ نَحْوُ : جَاءَ ٱلَّذِي قَامَ أَبُوهُ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ ، أَوْ مِنْ مُبْتَدَإٍ وَخَبَرٍ نَحْوُ : جَاءَ ٱلَّذِي أَبُوهُ قَائِمٌ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ٱلَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ ، وَشِبْهُ ٱلْجُمْلَةِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ : أَحَدُهَا ٱلظَّرْفُ نَحْوُ : جَاءَنِي ٱلَّذِي عِنْدَكَ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ .

المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه فى اعتقادك قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة الا فى مقام التهويل والتفخيم فيحسن ابهامها فالأول نحو ـ فغشيهم من اليم ماغشيهم ـ والثانى نحو ـ فأوحى الى عبده ماأوحى ـ وأما غير ذلك فلايجوز ابهامها ولذا لايجوز أن تكون الصلة جملة انشائية لأن الانشاء لايعرف مضمونه الابايراد صيغته فلا خارج له فضلا عن أن يكون معهودا فلايصلح لبيان الموصول ، ولهذا امتنع الوصل بالتعجبية وان كانت خبرية لما فى التعجب من الابهام المنافى للبيان فهى مستثناة من الخبرية كما أن القسمية مستثناة من الانشاء فيجوز الوصل بهامطلقا نحو ـ وإن منكم لمن ليبطئن ـ (متأخرة عنها) أى عن الموصولات وجوبا لأنها منزلةمنه منزلة جزئه المتأخرفلايجوز تقدمها ولاشىء منها عليه (و) الى (عائد) وهو ضمير يعود من الصلة الى الموصول ليحصل الربط بينهما (والصلة جملة) اسمية أوفعلية (أوشبهها) فى حصول الفائدة (فالجملة) شرطها أن تكون خبرية أى محتملة للصدق والكذب فى نفسها من غير نظر الى قائلها وهى (ما) أى قول (تركب من فعل وفاعل) أومن فعل ونائب الفاعل (نحو جاء الذى قام أبوه) واعرابه جاء فعل ماض الذى اسم موصول فى محل رفع فاعل قام فعل ماض أبوه فاعل ، وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة ، والهاء مضاف اليه ، وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول ، والعائد الهاء من أبوه (وقوله تعالى الحمد لله الذى صدقنا وعده) وقدمرّ اعرابه فى أوّل الموصولات حيث سبق التمثيل به للمفرد المذكر ، وأعاده هنا للتمثيل بالجملة المركبة من الفعل والفاعل (أو) ماتركب (من مبتدا وخبر) أومن مبتدا وساد مسد الخبر (نحو جاء الذى أبوه قائم) فجملة أبوه قائم مبتدأ وخبر صلة الموصول، والعائد الهاء (وقوله تعالى الذى هم فيه مختلفون) واعرابه الذى اسم موصول فى محل جر صفة للنبأ العظيم من قوله تعالى ـ عمّ يتساءلون عن النبأ العظيم ـ وهم ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ ، فيه جار ومجرور متعلق بما بعده ، مختلفون خبر المبتدا ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، ومختلفون اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هم (وشبه الجملة ثلاثة أشياء أحدها الظرف) المكانى وشرط وقوعه صلة أن يكون تاما بأن يفهم بمجرد ذكره مايتعلق هو به (نحو جاءنى الذى عندك) واعرابه جاء فعل ماض الذى اسم موصول فى محل رفع فاعل عند ظرف مكان وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ، وهو مضاف والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة والظرف وماأضيف اليه شبه جملة صلة الموصول لامحل لها من الاعراب والعائد الضمير المستتر والتقدير جاء الذى استقر عندك (وقوله تعالى ماعندكم ينفد) وماعند الله باق ، واعرابه مااسم موصول بمعنى الذى فى محل رفع مبتدأ ، عند ظرف مكان وعلامة نصبه فتح آخره

والثانى

وَالثَّانِي الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ نَحْوُ : جَاءَ الَّذِي فِي الدَّارِ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا ، وَيَتَعَلَّقُ الظَّرْفُ وَالْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ إِذَا وَقَعَا صِلَةً بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ وُجُوبًا تَقْدِيرُهُ اسْتَقَرَّ وَالثَّالِثُ الصِّفَةُ الصَّرِيحَةُ ، وَالْمُرَادُ بِهَا اسْمُ الْفَاعِلِ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ ، وَتَخْتَصُّ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ ،

والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة والميم علامة الجمع والظرف وماأضيف اليه شبه جملة الموصول ، والعائد الضمير المستتر تقديره هو ينفد فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضم آخره ، وفاعله مستترفيه جوازا تقديره هو ، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر وما اسم موصول مبتدأ ، وعند الله ظرف ومضاف اليه صلة الموصول ، والعائد الضمير المستتر تقديره هو ، وباق خبرماوهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة المعوض عنها التنوين منع من ظهورها الاستثقال لأنه اسم منقوص ، وخرج بالظرف المكانى الظرف الزمانى نحو جاء الذى اليوم فلايصلح جعله صلة لعدم حصول الفائدة به وبالتام الظرف الناقص وهو الذى لا يكون فى الوصل به فائدة نحو جاء الذى مكانا : أى يسكن مكانا فلايصح الوصل به لأنه لا يفهم بمجرد ذكره مايتعلق به (والثانى الجار والمجرور) وهو كالظرف فى اشتراط كونه تاما (نحو جاء الذى فى الدار) واعرابه جاء فعل ماض الذى اسم موصول فى محل رفع فاعل فى الدار جار ومجرور صلة الموصول والعائد الضمير المستتر تقديره هو (وقوله تعالى وألقت مافيها) واعرابه ألقى فعل ماض والتاء علامة التأنيث وفاعله مستترجوازا تقديره هى عائد على الأرض من قوله تعالى ـ وإذا الأرض مدّت ـ وما اسم موصول فى محل نصب مفعول به فيها جار ومجرور صلة الموصول والعائد الضمير المستتر تقديره هو فالمثالان المذكوران الجار والمجرور فيهما تام بخلاف جاء الذى بك أوعنك فلايوصل به لنقصانه (ويتعلق الظرف والجار والمجرور اذا وقعا صلة بفعل محذوف وجوبا) وبذلك أشبها الجملة (تقديره استقر) أى أونحوه من كل فعل عام كحصل فلايجوز تقديره وصفا كمستقر وكائن لأن الوصف لا يكون مع موصوفه جملة الا اذا كان صلة لأل أوقسما ثانيا من المبتدا (والثالث الصفة) وهى مادلت على ذات مبهمة مأخوذة من بعض صفاتها كالقائم والضارب (الصريحة) أى الخالصة للوصفية بأن لم تغلب عليها الاسمية لأن فيها معنى الفعل ولذلك صح عطفه عليها (والمراد بها اسم الفاعل واسم المفعول) دون اسم التفضيل كالأفضل ، ودون الصفة المشبهة كالحسن وجهه لأن أل حرف تعريف فيهما اجماعا فى الأول وعلى الصحيح فى الثانى بل نقل فيه بعضهم الاجماع أيضا (وتختصّ) : أى الصفة الصريحة (بالألف واللام) ، فلايصح جعل الصفة صلة لغيرها ، وخرج الصفة غير الصريحة : وهى ماصارت بكثرة الاستعمال مخصوصة بذات معينة ، ولاتجرى صفة على موصوف ، ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا ، فأل فيها حرف تعريف لاموصولة لعدم مشابهتها الفعل ، وذلك كالصفات التى غلبت عليها الاسمية كالأبطح ، فانه فى الأصل المكان المنبطح من الوادى ، ثم غلب على الارض المقسعة ، والأجرع فانه فى الأصل المكان المستوى ثم غلب على الارض المستوية ذات الرّمل التى لاتنبت شيئا ، والصاحب فانه فى الأصل ذوالصحبة مطلقا ، ثم غلب على من يصحب

وَالْعَائِدُ ضَمِيرٌ مُطَابِقٌ لِلْمَوْصُولِ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْأَمْثِلَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَقَدْ يُحْذَفُ نَحْوُ : لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ : أَيِ الَّذِي هُوَ أَشَدُّ ، يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ : أَيِ الَّذِي تُسِرُّونَهُ وَالَّذِي تُعْلِنُونَهُ

الملك وهو الوزير (والعائد) للموصول (ضمير) غائب غالبا وإلا فقد يكون العائد ضمير متكلم قياسا : كقول علىّ رضى الله عنه :

☆ أنا الذى سمتنى أمى حيدره ☆ أو ضمير مخاطب قياسا أيضا : كقول الفرزدق :

وأنت الذى تلوى الخيول رءوسها ☆ اليك (٧) والايتام أنت تطعمها

فجعله العائد ضمير اليك حملا على المعنى ، وربما خلف الضمير العائد اسم ظاهر كقوله :

يارب ليلى أنت فى كل موطن ☆ وأنت الذى فى رحمة الله أطمع

أى فى رحمته (مطابق للموصول فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كما تقدم فى الأمثلة المذكورة) نعم ان كان الموصول من وما جاز فى العائد مراعاة المعنى نحو — ومنهم من يستمعون اليك — ، وقول الشاعر :

☆ نكن مثل من ياذئب يصطحبان ☆ ومراعاة اللفظ وهو الافراد والتذكير نحو — ومنهم من يستمع اليك — ومنهم من ينظر اليك — وهو الأكثر فى كلامهم مالم يحصل لبس أو قبح فتتعين مراعاة المعنى ، ثم الأصل فى العائد أن يكون مذكورا (وقد يحذف) مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اذا دلّ عليه دليل ، وشرط جواز حذف العائد المرفوع أن يكون مبتدأ مخبرا عنه بمفرد — نحو لننزعنّ من كل شيعة أيهم أشدّ — واعرابه اللام داخلة فى جواب قسم مقدّر ننزعنّ فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، من كل جار ومجرور وهومضاف ، وشيعة مضاف اليه : أىّ اسم موصول بمعنى الذى مبنى على الضمّ فى محل نصب مفعول به وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة ، والميم علامة الجمع ، وأشدّ خبر مبتدا محذوف تقديره هو ، وجملة المبتدا والخبر صلة الموصول والعائد محذوف تقديره : كما قال المصنف (أى الذى هوأشدّ) ، وشرط حذف العائد المنصوب أن يكون متصلا ، وناصبه فعل تامّ ، أو وصف غير صلة أل ، فالفعل نحو (يعلم ماتسرّون وما تعلنون) واعرابه يعلم فعل مضارع ، وعلامة رفعه ضمّ آخره ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، ما اسم موصول بمعنى الذى فى محل نصب مفعول به ، تسرّون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول ، والعائد محذوف الواو حرف عطف ، وما اسم موصول بمعنى الذى فى محل نصب معطوف على ماقبله ، تعلنون فعل مضارع ، وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره كماقال المصنف (أى الذى تسرونه والذى تعلنونه) وتحتمل مافى الآية أن تكون مصدرية والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم ، وأما الوصف فنحو قول الشاعر :

ما الله موليك فضل فاحمدنه به ☆ فما لدى غيره نفع ولاضرر

ونحو

وَنحوُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ .

﴿ فَصْلٌ ﴾ وَأَمَّا الْمُعَرَّفُ بِالْأَدَاةِ فَهُوَ الْمُعَرَّفُ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ وَهِيَ قِسْمَانِ : عَهْدِيَّةٌ وَجِنْسِيَّةٌ وَالْعَهْدِيَّةُ إِمَّا لِلْعَهْدِ الذِّكْرِيِّ نحوُ : فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ ، أَوْ لِلْعَهْدِ الذِّهْنِيِّ نحوُ : إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ، أَوْ لِلْعَهْدِ الْحُضُورِيِّ نحوُ : الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ، وَالْجِنْسِيَّةُ إِمَّا لِتَعْرِيفِ الْمَاهِيَةِ

أى الذى الله موليكه فضل ، وشرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يجرّ بمثل ماجرّ به الموصول ويتحد معنى العامل نحو مررت بالذى مررت : أى به (ونحو يشرب مما تشربون) واعرابه يشرب فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، مما جار ومجرور ، من حرف جرّ وماأسم موصول بمعنى الذى فى محل جرّ بمن ، تشربون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواوالجماعة فاعل وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد محذوف مجرور بمثل ماجرّ به ما الموصولة وهى من التبعيضية والتقدير : أى الذى تشربون منه وشذ حذفه مجرورا بمالم يجرّ به الموصول :

﴿ فصل ﴾ فى بيان المعرف بآلة التعريف * (وأما المعرّف بالأداة) المفيدة للتعريف (فهو المعرف بالألف واللام) كالرجل والغلام والتعريف بهما هو مذهب الخليل والهمزة عنده أصلية وهى همزة قطع حذفت فى الوصل تخفيفا لكثرة الاستعمال ولم تحذف فى الابتداء لأنه لايبتدأ بساكن ومذهب سيبويه أن التعريف بهما أيضا الا أن الهمزة عنده زائدة معتدّ بها فى الوضع كذا قال ابن مالك ، والمشهور عن سيبويه أن التعريف باللام وحدها والهمزة وصلية جىء بها للتمكن من الابتداء بالساكن وفتحت على خلاف همزة الوصل تخفيفا لكثرة الاستعمال ، نقل أبوحيان هذا المذهب عن جميع النحويين الاابن كيسان ، وعزاه صاحب البسيط الى المحققين ، وذهب المبرد الى أن المعرف الهمزة وحدها وزيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام (وهى) أى الأداة قسمان عهدية وجنسية) وكل منهما ثلاثة أقسام كماأشار اليه المصنف رحمه الله تعالى بقوله (والعهدية اما للعهد الذكرى) بان يذكر مصحوبها نكرة ثم يعاد بها قال فى المغنى وغيره وهذه يسدّ الضمير مسدّها مع مصحوبها (نحو فى زجاجة الزجاجة) اشارة الى الزجاجة المذكورة أوّلا ، واعرابه فى زجاجة جار ومجرور فى محل رفع خبرالمصباح متعلق بواجب الحذف تقديره كائن أومستقرّ ، الزجاجة مبتدأ وخبره جملة كأنها كوكب (أوللعهد الذهنى) بان عهد مصحوبها ذهنا (نحو اذهما فى الغار) وهو نقب فى جبل ثور وكان ذلك معلوما عندهم ، واعرابه اذظرف لما مضى من الزمان ، هما ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ ، فى الغار جار ومجرور متعلق بكائن فى محل رفع خبر (أوللعهد الحضورى) بان يكون مصحوبها حاضرا حال الخطاب (نحو اليوم أكملت لكم دينكم) أى اليوم الحاضر وهو يوم عرفة لأن الآية نزلت فيه ، واعرابه اليوم ظرف زمان متعلق بما بعده أكملت فعل وفاعل لكم جار ومجرور متعلق بأكملت ، دينكم مفعول به والكاف مضاف اليه والميم علامة الجمع (والجنسية اما لتعريف الماهية) من حيث هى : أى مع قطع النظر عن الافراد ، وهى التى لم يخلفها كلّ لاحقيقة

نحوُ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ، وَإِمَّا لِاسْتِغْرَاقِ الْأَفْرَادِ نحوُ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفاً أَوِ اسْتِغْرَاقِ خَصَائِصِ الْأَفْرَادِ نحوُ : أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْماً ، وَتُبْدَلُ لامُ أَلْ مِيماً فِي لُغَةِ حِمْيَرَ

(فَصْلٌ) وَأَمَّا الْمُضَافُ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هٰذِهِ الْخَمْسَةِ نحوُ : غُلَامِي

ولامجازا وهى الدالة على مجرد الجنس ، و يعبرعنها باتى لبيان الحقيقة و بالتى لبيان الطبيعة وذلك (نحو وجعلنا من الماء كل شئ حىّ) : أى وجعلناه من حقيقة الماء المعروف لامن كل شئ اسمه ماء وقيل من المنى ، واعرابه جعلنا فعل وفاعل بمعنى خلقنا فيتعدى لواحد ، من الماء جار ومجرور ، كل مفعول به وشئ مضاف اليه ، حىّ نعت لشئ ، وقال أبو البقاء جعلنا بمعنى صيرنا يتعدى لاثنين ومفعوله الأوّل كل شئ والثانى من الماء انتهى (واما الاستغراق الافراد) : أى أفراد الجنس بان خلفتها كل حقيقة فيعم الأفراد بخصائصها ويصح الاستثناء من مصحوبها نحو ـ ان الانسان لفى خسر إلا الذين آمنوا ـ أواعتبارمعناه فيماله من نعت نحو ـ أوالطفل الذين لم يظهروا ـ ومثل لها المصنف بقوله (نحو وخلق الانسان ضعيفا) : أى خلق كل واحد من جنسه ضعيفا، واعرابه خلق فعل ماض مغير الصيغة الانسان نائب الفاعل ضعيفا حال (أواستغراق خصائص الافراد) : أى صفات أفراد الجنس مبالغة بان خلفتها كل مجازا ، ومنه التى فى أسمائه تعالى غير العلم كما نص عليه البدر ابن قاضى شهبة وغيره ، وتسمى لام الكمال كما سبق نقله عن الشيخ ابن حجر رحمه الله (نحو أنت الرجل علما) : أى أنت كل رجل علما ، بمعنى أنك اجتمع فيك ماتفرق فى غيرك من الرجال من جهة كمالك فى العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال ، واعرابه أنت مبتدأ الرجل خبره ، وعلما تمييز ، وانظر لم لم يمثل بشئ من الآيات مع أن دأبه التزام كون أمثلته من القرآن المجيد ما أمكنه ، وقد مثل بعضهم بقوله تعالى ـ ذلك الكتاب : أى كتاب مبالغة فى مدحه لكونه حاويا لجميع خصائص الكتب الممدوحة ومن ذلك الحديث الذى أخرجه الرامهرمزى وسنده جيد إلاأنه مرسل انه صلى الله عليه وسلم قال لأبى سفيان : كل الصيد فى جوف الفرا : أى حمار الوحش ، قال له ذلك يتألفه على الأسلام . يعنى أنت فى الصيد كحمار الوحش وكل الصيد دونه ، وقد تأتى أل زائدة لازمة فلا تفيد تعريفا كالتى فى علم قارنت وضعه كاللات والعزى واليسع أوغلبت على بعض أفراده كالبلد لمكة ، والنجم للثريا وكالتى فى الآن على الصحيح : وفى الذى وفروعه على الأصح وزائدة غير لازمة للمح الأصل المنقول عنه كالتى فى الحرث والحسن والعباس ، ومنه عند الجمهور اللام الداخلة على أسماء الأيام كيوم الأحد والسبت قالوا هى أعلام توهمت فيها الصفة فدخلتها أل وقيل انها نكرات دخلتها أل للتعريف (وتبدل لام أل) المعرفة (ميما فى لغة حمير) قبيلة من العرب وقد نطق بها النبىّ صلى الله عليه وسلم فقال ليس من امبرامصيام فى امسفر كذا رواه النمر بن تولب رضى الله عنه :

﴿ فصل وأما المضاف الى واحد من هذه ﴾ المعارف (الخمسة) المتقدمة اضافة معنوية ولم يكن متوغلا فى الابهام ولا واقعا موقع نكرة لخرج المضاف اضافة لفظية كاضافة الوصف إلى معموله والأسماء المتوغلة فى الابهام كغير ومثل والواقع موقع النكرة كواحدة فان اضافة كل واحد من هذه لاتفيد التعريف بل المضاف معها باق على تنكيره (نحو غلامى) مثال للمضاف إلى ضمير

وَغُلاَمِكَ ، وَغلاَمِهِ ، وَغُلاَمِ زَيْدٍ ، وَغُلاَمِ هٰذَا ، وَغُلاَمِ ٱلَّذِى قَامَ أَبُوهُ ، وَغُلاَمِ ٱلرَّجُلِ .

باب المرفوعات من الأسماء

المَرْفُوعَاتُ عَشَرَةٌ ، وَهِىَ : الفَاعِلُ وَالمَفْعُولُ ٱلَّذِى لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، وَالْمُبْتَدَأُ وَخَبَرُهُ ، وَٱسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا ، وَٱسْمُ أَفْعَالِ المُقَارَبَةِ ، وَٱسْمُ ٱلْحُرُوفِ المُشَبَّهَةِ بِلَيْسَ ، وَخَبَرُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا ، وَخَبَرُ لاَ ٱلَّتِى لِنَفْىِ ٱلْجِنْسِ ، وَٱلتَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ : ٱلنَّعْتُ ، وَالْعَطْفُ ، وَالتَّوْكِيدُ ، وَالْبَدَلُ .

المتكلم (وغلامك) مثال للمضاف إلى ضمير المخاطب (وغلامه) مثال للمضاف إلى ضمير الغائب (وغلام زيد) مثال للمضاف إلى العلم (وغلام هذا) مثال للمضاف إلى اسم الاشارة (وغلام الذى قام أبوه) مثال للمضاف إلى الموصول (وغلام الرجل) مثال للمضاف إلى المعرف بأل وقد تقدم فى أول المعارف أن المضاف فى رتبة ماأضيف إليه إلا المضاف إلى الضمير فانه فى رتبة العلم :

باب المرفوعات من الأسماء

والمرفوعات جمع مرفوع لامرفوعة لأنه صفة لمذكر لايعقل وهو الاسم (المرفوعات) : أى من الأسماء (عشرة) بالاستقراء كذا قاله الفاكهى : ولعله يرى أن مازاد عليها يرجع اليها وهو كذلك وبدأبها لأنها عمدة ، والمنصوبات فضلة ، وختم بالمجرورات لأنها منصوبة محلا فهى دون المنصوبات لفظا (وهى الفاعل) نحو يهدى الله لنوره من يشاء (و) الثانى (المفعول الذى لم يسم فاعله) وهو المسمى بنائب الفاعل نحو ـ اذا زلزلت الأرض زلزالها ـ (و) الثالث والرابع (المبتدأ وخبره) نحو الله ربنا (و) الخامس (اسم كان) نحو ـ وما كان الله ليظلمهم ـ (و) اسم (أخواتها) نحو ليسوا سواء (و) السادس (اسم أفعال المقاربة) نحو يكاد زيتها يضىء ، فعسى الله أن يأتى بالفتح (و) السابع (اسم الحروف المشبهة بليس) فى أنها تعمل عملها فى رفع الاسم ونصب الخبر ، وهى ماالنافية الحجازية وأخواتها نحو مازيد قائما ونحو * تعز فلا شئ على الأرض باقيا * ونحو ـ ولات حين مناص ـ ونحو ان أحد خيرا من أحد الابالعافية (و) الثامن (خبر ان و) خبر (أخواتها) نحو ـ ان الله غفور رحيم ـ (و) التاسع (خبر لا التى لنفى الجنس) على سبيل الاستغراق ، وهى تعمل عمل انّ نحو لارجل أفضل من زيد (و) العاشر (التابع للمرفوع) بناء على أن رافعه التبعية والأصح أن عامل التابع هو عامل المتبوع بنفسه الاالبدل فعامله مقدر من جنس عامل ماقبله (وهو أربعة أشياء) أحدها (النعت) نحو جاء زيد العاقل (و) ثانيها (العطف) نحو جاء زيد وعمرو (و) ثالثها (التوكيد) نحو جاء زيد نفسه (و) رابعها (البدل) نحو جاء زيد أخوك :

باب الفاعل

الْفَاعِلُ هُوَ الاِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ أَوْ مَا هُوَ فِي تَأْوِيلِ الْفِعْلِ ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ : ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ : فَالظَّاهِرُ نَحْوُ : قَالَ اللهُ ، قَالَ رَجُلَانِ ، وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ ، يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ ، يَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ، قَالَ أَبُوهُمْ :

باب الفاعل

قدمه لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور (الفاعل) لغة من أوجد الفعل ، واصطلاحا (هو الاسم) الصريح نحو قام زيد أو المؤوّل من حرف مصدريّ وصلته نحو ـ ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم ـ أى خشوع قلوبهم ، وقوله تعالى ـ أولم يكفهم أنا أنزلنا ـ أى إنزالنا (المرفوع) لفظا أوتقديرا أومحلا بفعله التامّ الباقى على صيغته الأصلية أوشبه الفعل المذكور لأن الرفع علم الفاعلية (المذكور قبله) وجوبا (فعله) الرافع له (أوماهو فى تأويل الفعل) كاسم الفاعل والصفة المشبهة به والمصدر واسم الفعل وأمثلة المبالغة واسم التفضيل، ولابدّ من اسناد الفعل أوماهو فى تأويله إلى ذلك الاسم على جهة قيامه به نحو مات زيد أو وقوعه منه نحو قام عمرو فخرج بالاسم الجملة فلا يجوز مجيئها فاعلا ، وأمانحوقوله تعالى ـ ثم بدالهم من بعد مارأوا الآيات ليسجننه ـ وقوله تعالى ـ وتبين لكم كيف فعلنا بهم ـ فالأصح أن الفاعل فيهما ضمير عائد على مصدرهما المفهوم منهما : أى بدا هو : أى البداء ، وتبين هو : أى التبيين الجملة من قوله ليسجننه ـ وقوله ـ كيف فعلنا ـ ليست فاعلا بل هى مفسرة للضمير وخرج بالتام كان وأخواتها ، لأنها أفعال ناقصة وخرج بالباقى على صيغته الأصلية المبنى للمفعول (وهو) : أى الفاعل (على قسمين) لاثالث لهما (ظاهر) وهو ماعدا المضمر نحو وجاء المعذورن ، ومنه المؤوّل نحوما كان ضرّك لومننت : أى منك (ومضمر) وهو ما كنى به عن الظاهر اختصارا وهو قسمان متصل ومنفصل وقد مرّ بيان كلّ منهما (فالظاهر) ويكون رافعه تارة ماضيا وتارة مضارعا اذا أسند إلى غائب ، ولا يرفعه الأمر (نحو قال الله) واعرابه قال فعل ماض ، الله فاعل (قال رجلان) واعرابه قال فعل ماض ، رجلان فاعل وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى (وجاء المعذورن) واعرابه جاء فعل ماض المعذرون فاعل وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والمعذورن قراءة الجمهور بفتح العين وتشديد الذال ، وهو يحتمل وجهين : الأوّل أن يكون وزنه فعل بتضعيف العين ومعنى التضعيف فيه اتكلف : أى المتكلفون للعذر . الثانى أن يكون وزنه افتعل والأصل اعتذر فأدغمت التاء فى الذال بأن قلبت تاء الافتعال ذالا ، ويدل على هذا قراءة سعيد ابن جبير المعتذرون على الأصل (يوم يقوم الناس) واعرابه يوم ظرف زمان متعلق بمبعوثون قبله ، يقوم فعل مضارع ، الناس فاعل (يومئذ يفرح المؤمنون) واعرابه يوم ظرف زمان . قال أبو البقاء متعلق بيفرح ، وهو مضاف واذ ظرف لما مضى من الزمان فى محل جر بالاضافة ، يفرح فعل مضارع ، المؤمنون فاعل ، وعلامة رافعه الواو لأنه جمع مذكر سالم (قال أبوهم) واعرابه قال فعل

وَالْمُضْمَرُ نَحْوُ قَوْلِكَ ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا إِلَى آخِرِهِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي فَصْلِ الْمُضْمَرِ ، وَالَّذِي فِي تَأْوِيلِ الْفِعْلِ نَحْوُ : أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ

ماض ، أبوفاعل ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة والميم علامة الجمع (والمضمر) الذى يأتى فاعلا اما متصل (نحو قولك ضربت) بضم التاء للمتكلم وحده ، واعرابه ضرب فعل ماض والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل (وضربنا) بسكون الباء للمتكلم ومعه أوالمعظم نفسه نحو ـ إنا أنزلناه ـ واعرابه ضربنا فعل وفاعل ضرب فعل ماض ونا ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، وكذا حيث سكن ماقبلها ، وكان غير ألف فهى فاعلة ، وان لم ينفتح ماقبلها فهى مفعولة نحو ضربنا زيد وكذا ان سكن ماقبلها من آخر الفعل ، وكان ألفا نحو ـ واذا مس الانسان ضر دعانا ـ نحو الزيدان ضربانا والزيدون ضربونا ، وهذا كله مع الماضى ، أما مع المضارع والأمر فهى مفعولة مطلقا نحو يضربنا زيد ونحو ـ ربنا لاتؤاخذنا ـ ونحو ـ وارحمنا أنت مولانا ـ .

[تنبيه] قال ابن عنقاء : نا فى نحو قمنا ضمير بارز للمتكلم المشارك لغيره أوالمعظم نفسه ، وقد قاس الناس عليه الخطاب والغيبة فقالوا فى خطاب المعظم أنتم فعلتم كذا ، وفى الاخبار عنه هم فعلوا كذا ، وكأنه لكماله قام مقام جماعة أوكأنه لجلالته يتبع فكان الخبر عنه مع من يتبعه ، والظاهر امتناعه فى حقه تعالى لأنه لم يرد فى توقيف ، نعم سمع من كلامهم كقوله :

ألا فارحمونى يا إله محمد ✲ فان لم أكن أهلا فأنتم له أهل

وليس بحجة لعدم وروده فى الكتاب والسنة الثابتة عنه صلى الله عليه وسلم اهـ ✲ قلت ولم أقف على كلام فى ذلك لغيره ، وفيما قاله نظر لأن مثل هذا لاتتوقف صحة اطلاقه على البارى سبحانه على توقيف ، وليس فيه مايشعر بالاخلال بالأدب ، بل فى اطلاقه عليه كمال التعظيم والتبجيل بقدره العلى فالظاهر جوازه والله أعلم (الى آخره كما تقدم فى فصل المضمر) أى فلاحاجة الى اعادته ، فتقول فى المخاطب : ضربت بفتح التاء للمخاطب المذكر ، وبكسرها فى المخاطب المؤنث الى آخر ماتقدم ، واذا اجتمع مخاطب وغائب فالقياس تغليب المخاطب على الغائب نحو ضربتما أى أنت وزيد ، وضربتم أى أنت وزيد وعمرو . قال أبو على الفارسى ، وقد تلحق الياء تاء المؤنث مع الهاء نحو أكرمتيه فأكرم فعل ماض والتاء فاعل والهاء مفعول به والياء حرف زائد لامحل لها من الاعراب ، وأما المضمر المنفصل فهو كالمتصل ولايقع مع الفعل فى الاختيار الامحصورا بالا أوانما ، ولايرفعه الأمر ولا المصدر ولا اسم فعل الأمر ولا اسم فعل المضارع ويرفعه ماعدا ذلك كالفعل الماضى نحو ماقام الا أنا ، واعرابه مانافية قام فعل ماض الا أداة حصر ، أنا ضمير منفصل فى محل رفع فاعل والمضارع نحو لم يقم الا أنا ، واعرابه لم حرف نفى وجزم ، يقم فعل مضارع مجزوم بلم والا أداة حصر وأنا ضمير منفصل فى محل رفع فاعل ومثلهما الاسماء العاملة عملهما كاسم الفاعل وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة (والذى فى تأويل الفعل) وهو مايعمل عمله (نحو أقائم الزيدان) فانه فى تأويل يقوم الزيدان ، واعرابه الهمزة للاستفهام قائم مبتدأ ، وعلامة رفعه ضم آخره ، قائم اسم فاعل يعمل عمل فعله يرفع الفاعل وينصب المفعول الزيدان فاعل سد مسد الخبر ، وعلامة رفعه الألف لأنه

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ . وَلِلْفَاعِلِ أَحْكَامٌ: مِنْهَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ لِأَنَّهُ عُمْدَةٌ فَإِنْ ظَهَرَ فِي اللَّفْظِ نَحْوُ: قَامَ الزَّيْدَانِ وَالزَّيْدَانِ قَامَا . فَذَاكَ ، وَإِلَّا فَهُوَ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ نَحْوُ: زَيْدٌ قَامَ ، وَمِنْهَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ ، فَإِنْ وُجِدَ مَا ظَاهِرُهُ أَنَّهُ فَاعِلٌ مُقَدَّمٌ وَجَبَ تَقْدِيرُ الْفَاعِلِ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا

مثنى (وقوله تعالى مختلف ألوانه) فانه فى تأويل يختلف ألوانه ، واعرابه مختلف مبتدأ مؤخر وقوله تعالى قبله ـ ومن الناس ـ جار ومجرور خبر مقدّم ، والدواب والانعام عطف عليه ، ومختلف اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وذلك لاعتماده على موصوف محذوف والتقدير ، ومن الناس والدواب والأنعام صنف مختلف ، ألوانه فاعل ، وعلامة رفعه ضم آخره والهاء فى محل جر بالاضافة (وللفاعل أحكام) كثيرة (منها أنه لايجوز حذفه لأنه عمدة) والعمد لايجوز حذفها ، ولأنه منزل من فعله منزلة جزئه (فان ظهر فى اللفظ) سواء كان اسما ظاهرا (نحو قام الزيدان) واعرابه ظاهر ، أو اسما مضمرا كقوله (والزيدان قاما) واعرابه الزيدان مبتدأ ، وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى وقاما فعل وفاعل قام فعل ماض وألف التثنية فاعل وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر (فذاك) واضح (والا) أى وان لم يظهر فى اللفظ (فهو ضمير مستتر) فى فعله لأن الفعل لايجوز خلوه من الفاعل ، ثم اما أن يعود ذلك الضمير على مذكور (نحو زيد قام) ففى قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى زيد المذكور قبله ، واما أن يعود لما دل عليه الفعل كقوله عليه الصلاة والسلام ولايشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن : أى ولا يشرب الشارب ، وحسن ذلك تقديم نظيره فى قوله ولايزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ، أو لما دل عليه الحال المشاهدة نحو ـ كلا اذا بلغت التراقى ـ ففى بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الروح الدالّ عليها سياق الكلام ، ومن ذلك قوله تعالى ـ كبرت كلمة ـ فالفاعل مستتر وكلمة تمييز منصوب ، وقد استثنى من قاعدة عدم جواز حذف الفاعل صور يجوز فيها حذفه : الأولى للاستثناء المفرّغ نحو ماقام الاهند اذ أصله ماقام أحد الاهند لان الاستثناء لايتصوّر الامن مستثنى منه . الثانية أفعل فى التعجب اذا دل عليه مقدّم مثله نحو ـ أسمع بهم وأبصر ـ أى بهم فحذف بهم من الثانى لدلالة الأوّل عليه فالباء فيه زائدة وجوبا والهاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل والميم علامة الجمع . الثالثة فاعل المصدر اذا لم يكن المصدر بدلا من فعله نحو ـ أو اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما ـ أى أو اطعامه ، ونحو ـ لايسأم الانسان من دعاء الخير ـ أى من دعائه بالخير فحذف فاعل المصدر فيهما ، ولايقال فيه ضمير مستتر على الأصح فان كان المصدر بدلا من فعله ففاعله مستتر فيه وجوبا نحو سقيا لك . الرابعة نائب الفاعل نحو ـ قضى الأمر ـ أى وقضى الله أمر . الخامسة اذا حذف عامله فيحذف معه ، وهو كثير جدا نحو قولك اياك لمن قال هل أكرمت أحدا : أى أكرمت اياك (ومنها) أى ومن أحكام الفاعل (انه لايجوز تقديمه على الفعل) أو ما فى تأويله لأنه كالجزء منه فلم يجز تقديمه عليه كما لايجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها ، وأجاز الكوفيون تقديمه على عامله فعلا كان أوغيره (فان وجد) فى اللفظ (ماظاهره أنه فاعل مقدّم) على الفعل (وجب) عند البصريين (تقدير الفاعل ضميرا مستترا) فى الفعل

ويكون

وَيَكُونُ الْمُقَدَّمُ إِمَّا مُبْتَدَأً نحو زَيْدٌ قَامَ، وَإِمَّا فَاعِلاً بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ نحو، وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ، لِأَنَّ أَدَاةَ الشَّرْطِ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَإِ، وَمِنْهَا أَنَّ فِعْلَهُ يُوَحَّدُ مَعَ تَثْنِيَتِهِ وَجَمْعِهِ كَمَا يُوَحَّدُ مَعَ إِفْرَادِهِ فَتَقُولُ قَامَ الزَّيْدَانِ وَقَامَ الزَّيْدُونَ كَمَا تَقُولُ قَامَ زَيْدٌ قَالَ اللهُ تَعَالَى ـ قَالَ رَجُلَانِ، وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ، وَقَالَ الظَّالِمُونَ، وَقَالَ نِسْوَةٌ ـ وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُلْحِقُ الْفِعْلَ عَلَامَةَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مُثَنًّى أَوْ جَمْعاً فَتَقُولُ: قَامَا الزَّيْدَانِ وَقَامُوا الزَّيْدُونَ، وَقُمْنَ الْهِنْدَاتُ

عائدا على المقدم (ويكون المقدم امامبتدأ نحو زيد قام) ففي قام ضمير مرفوع مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على زيد وزيد مبتدأ والجملة بعده خبره (واما فاعلا بفعل محذوف) وجوبا (نحو وان أحد من المشركين استجارك،) فأحد فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور والتقدير وان استجارك أحد* استجارك. وان حرف شرط جازم وفعل الشرط هو الفعل المحذوف، ومن المشركين متعلق به، وجملة استجارك بعده لا محل لها من الاعراب لأنها مفسرة وجواب الشرط جملة فأجره في بقية الآية، وانما وجب حذفه لأن المذكور عوض عنه وهم لايجمعون بين العوض والمعوّض عنه، وانما لم يجعل أحد مبتدأ، وجملة استجارك خبره من غير حذف (لان أداة الشرط لاتدخل على المبتدأ) لأنها موضوعة لتعليق فعل بفعل فهي مختصة بالجملة الفعلية على الأصح (ومنها أن فعله) أي فعل الفاعل ومثل الفعل مافي تأويله، وانما اقتصر على ذكر الفعل لأنه الأصل (يوحد) أي لاتلحقه علامة تثنية ولاجمع على الأفصح (مع تثنيته) أي الفاعل (وجمعه كما يوحد مع افراده) اتفاقا (فتقول قام الزيدان وقام الزيدون) وقام نسوة بتوحيد الفعل (كما تقول) في حال اسناده الى المفرد (قام زيد) بتوحيده، وانما كان الأفصح ترك علامة تثنية الفاعل وجمعه عكس علامة تأنيثه لأن تثنيته وجمعه يعلمان من لفظه دائما، بخلاف تأنيثه قد لا يعلم من لفظه ولأن في الحاق علامتي التثنية والجمع زيادة ثقل في بنية الكلمة بخلاف علامة التأنيث ولورود القرآن به (قال الله تعالى قال رجلان) واعرابه قال فعل ماض رجلان فاعل وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى (وجاء المعذورن) واعرابه جاء فعل ماض المعذرون فاعل، وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر (وقال الظالمون) واعرابه قال فعل ماض الظالمون فاعل، وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم (وقال نسوة) هذا مثال للجمع أيضا أتى به بعد الذى قبله اشارة الى أنه لافرق بين جمع المذكر والمؤنث، والنسوة جمع تكسير واحدها امرأة من غير لفظها فالفعل في هذه الامثلة مجرد من علامة التثنية والجمع (ومن العرب من يلحق الفعل علامة التثنية) وهي الألف (و) علامة (الجمع) وهي الواو ان كان مذكرا والنون ان كان مؤنثا. قال أبوحيان في الارتشاف حكى اللغويون أن أصحاب هذه اللغة وهم طيء يلتزمون العلامة مطلقا أبدا ولايفارقونها (اذا كان الفاعل) الظاهر (مثنى أوجمعا) كما تلحق الفعل علامة التأنيث اذا كان الفاعل مؤنثا (فتقول) يحتمل انه بالتاء الفوقية أي أنت أيها المعرب، ويحتمل انه بالمثناة التحتية أي يقول البعض المذكور من العرب اذا نطقوا بمثل هذا التركيب (قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات)

وَتُسَمَّى لُغَةَ أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ لِأَنَّ هٰذَا اللَّفْظَ سُمِعَ مِنْ بَعْضِهِمْ ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ »

فقام فى الأمثلة الثلاثة فعل ماض والألف فى الأول حرف دال على التثنية والواو فى الثانى حرف دال على جمع الذكور والنون فى الثالث حرف دال على جمع الاناث والزيدان فى الاول والزيدون فى الثانى والهندات فى الثالث هى الفاعل ، وقد جاء نظير هذا فى أشعار العرب كقوله :

نتج الربيع محاسنا ☆ ألقحنها غرّ السحائب

وقوله : يلوموننى فى اشتراء النخيـل أهلى وكلهم ألوم

(وتسمى) هذه اللغة فى اصطلاح علماء العربية (لغة أكلونى البراغيث) جمع برغوث بضم أوله ، وإعرابه أكل فعل ماض ، والواو علامة الجمع ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به والبراغيث فاعل ، وفى القاموس البرغوث معروف اهـ ، ثم علل المصنف تسمية هذه اللغة بذلك بقوله (لأن هذا اللفظ) أى لفظ أكلونى البراغيث (سمع من بعضهم) أى العرب . قال ابن عنقاء : وهى لغة قليلة لطيئ وأزد شنوءة وبنى الحرث اهـ . وقال الفاكهى : وهذا المثال فيه شذوذان أحدهما إلحاق الفعل العلامة . والثانى استعمال الواو لما لا يعقل اهـ . قال فى العباب : كان حقه أن يقول أكلتنى البراغيث لأن البراغيث ليس ممن يعقل ، لكن فى المغنى لابن هشام أن الواو تستعمل لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم . قال أبو سعيد نحو : أكلونى البراغيث اذا وصفت بالأكل لا بالقرص . وهذا سهو منه ، فان الأكل من صفات الحيوان عاقلة كانت أو غير عاقلة . وقال ابن الشجرى : ان الأكل هنا بمعنى العدوان والظلم كقوله :

أكلت بنيك أكل الضب حتى ☆ وجدت مرارة الكلا الوبيل

أى ظلمتهم فشبه الأكل المعنوى بالحقيقى اهـ (ومنه) : أى من الحاق الفعل العلامة (الحديث) الصحيح (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار) فملائكة فاعل يتعاقبون ، وقد لحق الفعل علامة الجمع مع أنه مسند الى الظاهر ، وكان القياس يتعاقب بالافراد : كقام الزيدون . قال ابن عنقاء فى غرر الدرر : والأوجه فى الحديث أن ملائكة بدل من واو يتعاقبون ، ثم كونه مبتدأ خبره جملة يتعاقبون : كما فى ـ وأسرّوا النجوى الذين ظلموا ـ فالذين بدل من واو أسرّوا على الأرجح ، أو مبتدأ خبره جملة أسرّوا لأنها ليست من لغة قريش ، ولا الخطاب لبعض أهلها فيخاطبه ﷺ بلغته ، ولأنها لكثرتها نصوا على ضعفها ، فلا يخرّج عليها القرآن والحديث ما أمكن اهـ . قال ابن هشام : وقد حمل قوم على هذه اللغة آيات من القرآن العظيم : منها قوله تعالى ـ وأسرّوا النجوى الذين ظلموا ـ والأجود تخريجها على غير ذلك ، وأحسن الوجوه فيها اعراب الذين ظلموا مبتدأ ، وماقبله خبره ، وأما قوله ﷺ « أومخرجىّ هم » فليس مما نحن فيه لأن مخرجىّ خبر مقدم ، وعلامة رفعه الواو المنقلبة ياء مدغمة وهو مضاف ، وياء النفس مضاف اليه ، ومخرجىّ اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هم ، وهم ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ مؤخر ، وأما المفردان والمفردات المتعاطفات كقوله :

تولى قتال المارقين بنفسه ☆ وقد أسلماه مبعد وحميم

والصحيح

وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْأَلِفَ وَالْوَاوَ وَالنُّونَ أَحْرُفٌ دَالَّةٌ عَلَى التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، وَأَنَّ الْفَاعِلَ مَا بَعْدَهَا.
وَمِنْهَا أَنَّهُ يَجِبُ تَأْنِيثُ الْفِعْلِ بِتَاءٍ سَاكِنَةٍ فِي آخِرِ الْمَاضِي وَبِتَاءِ الْمُضَارِعِ فِي أَوَّلِ الْمُضَارِعِ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مُؤَنَّثًا نَحْوُ : قَامَتْ هِنْدٌ ، وَتَقُومُ هِنْدٌ ، وَيَجُوزُ تَرْكُ التَّاءِ إِنْ كَانَ الْفَاعِلُ مَجَازِيَّ التَّأْنِيثِ نَحْوُ : طَلَعَ الشَّمْسُ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً

فالصحيح أن هذه اللغة لاتمتنع معهما (والصحيح أن الالف والواو والنون) فيما سمع من ذلك (أحرف دالة على التثنية والجمع) المذكر والمؤنث : كما أن التاء فى نحو : قامت دالة على التأنيث (وأن الفاعل) هو (مابعدها) من المثنى والمجموع ، وقيل ان هذه اللواحق ضمائر : وأنها الفاعل ، وأن المرفوع بعدها : اما مبتدأ مؤخر ، أوبدل منها ، ورد ذلك بأن أئمة اللغة نقلوا أن اتصال هذه الأحرف بهذه الأفعال لغة لقوم معينين من العرب ، وتقديم الخبر والابدال من الضمير شائع عند الجميع ، وان أدى الى الاضمار قبل الذكر (ومنها) : أى ومن أحكام الفاعل (أنه يجب) تذكير الفعل وما فى تأويله اذا كان الفاعل مذكرا حقيقيا مفردا : أومثنى ، أوجمعا سالما بنوعيه صح مفرده : كقام زيد ، أو طلحة ، أوالزيدان ، أوالطلحتان ، أوالزيدون ، أوالطلحات ، ولا نظر لتغييره بتحريك اللام ، فان كان المذكر مجازيا ، وهو مالا يقابله أنثى : كالقمر والفلك والكوكب ، والملك عليه السلام جاز فيه التذكير والتأنيث ، ويجب (تأنيث الفعل) : أى وما فى تأويله ليدل على تأنيث الفاعل ، ويكون تأنيثه (بتاء ساكنة فى آخر الماضى ، وبتاء المضارع فى أول المضارع اذا كان الفاعل مؤنثا) حقيقيا ، وهو ماله فرج متصلا بفعله ، ولم يكن فعله نعم ولا بئس (نحو : قامت هند) هذا مثال الماضى (وتقوم هند) هذا مثال المضارع ، وكذا يجب تأنيثه اذا أسند الى ضمير متصل عائد الى مؤنث غائب حقيقيا كان نحو : هند قامت ، أو مجازيا كالشمس طلعت ، وتذكير الفعل مع المؤنث الحقيقى : كقام المرأة لغة قليلة تسمى لغة قال فلانة (ويجوز ترك التاء) من الفعل واثباتها وهوأرجح (ان كان الفاعل) الظاهرحقيقى التأنيث منفصلا عن فعله بغيرالا نحو : حضر القاضى امرأة ، أو متصلا به فى باب نعم و بئس نحو : نعم المرأة هند و بئس المرأة هند ، أو كان الفاعل (مجازى التأنيث) وهو مالا فرج له ، فلا يقابله ذكر كالسماء والأرض والشمس ، فلا يجب تأنيث الفعل معه اتصل بفعله أم لا (نحو طلع الشمس) بحذف التاء (وقوله تعالى وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء) ، واعرابه الواو حرف عطف على ــ وهم يصدون عن المسجد الحرام ــ ، ويجوز أن تكون استئنافية . قاله فى المجيد ، ماناقية كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر صلاة اسمها ، والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة عند ظرف مكان ، البيت مضاف اليه ، والظرف وما أضيف اليه فى محل نصب على الحال الا أداة حصر ، مكاء خبر كان ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وقرأ عاصم بخلاف عنه : صلاتهم بالنصب على الخبر ، ومكاء وتصدية بالرفع على الاسم ، وخطأ أبوعلى الفارسى هذه القراءة : بأن القاعدة جعل المعرفة اسما ، والنكرة خبرا ، ولا يجوز خلاف ذلك الا فى ضرورة الشعر كقوله : ٭ يكون مزاجها عسل وماء ٭

وَحُكْمُ الْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعِ جَمْعَ تَصْحِيحٍ حُكْمُ الْمُفْرَدِ ، فَتَقُولُ قَامَ الزَّيْدَانِ ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ وَقَامَتِ الْمُسْلِمَتَانِ ، وَقَامَتِ الْمُسْلِمَاتُ ، وَأَمَّا جَمْعُ التَّكْسِيرِ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمَجَازِيِّ التَّأْنِيثِ ، تَقُولُ قَامَ الرِّجَالُ ، وَقَامَتِ الرِّجَالُ ، وَقَامَ الْهُنُودُ ، وَقَامَتِ الْهُنُودُ . وَمِنْهَا أَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ أَنْ يَلِيَ فِعْلَهُ ثُمَّ تَذْكُرُ الْمَفْعُولَ نَحْوُ : وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ

وخرّجها أبو الفتح على أن المكاء والتصدية اسم جنس ، واسم الجنس تعريفه كتنكيره ، والمكاء الصفير ، والتصدية التصفيق : أى جعلوا الصفير والتصفيق موضع صلاتهم التى أمروا بها ، ففى ذلك أعظم ذمّ لهم (وحكم) الفاعل (المثنى) المذكر والمؤنث (والمجموع جمع تصحيح) لمذكر أو مؤنث اذا أسند اليهما فعل (حكم) الفاعل (المفرد) المذكر والمؤنث اذا أسند اليه الفعل (فتقول) فى الفعل الذى فاعله مثنى مذكر (قام الزيدان، و) فى الفعل الذى فاعله مجموع مذكر (قام الزيدون) بتذكير الفعل فقط : كما يذكر فى قام زيد (و) تقول فيهما للمؤنث المثنى (قامت المسلمتان ، و) للمؤنث المجموع (قامت المسلمات) بتأنيث الفعل وجوبا : كما يجب ذلك فى نحو : قامت مسلمة ، واذا اجتمع متعاطفان مذكر ومؤنث فالحكم للسابق منهما : كما يؤخذ من كلامهم لأن الثانى تابع للأوّل فى الحكم ، فتقول قام زيد وهند بترك التاء ، وقامت هند وزيد بالتاء ، نعم ان كان المؤنث السابق مجازىّ التأنيث ، فالأحسن بترك التاء نحو ـ وجمع الشمس والقمر ـ (وأما جمع التكسير) اذا أسند اليه الفعل (فحكمه حكم) الفاعل المفرد (المجازى التأنيث) فى جواز تأنيث الفعل وتذكيره لأن تأنيث المجموع مجازىّ يجوز اخلاء فعله من العلامة ، ولم يعتبر ذلك فى الجمع الصحيح لسلامة نظمه ، ومن ثم جاز التأنيث فى جاء البنون ، والتذكير فى نحو : جاء البنات لتغير نظم الواحد فيهما (تقول قام الرجال) بالتذكير على تأويله بالجمع (وقامت الرجال) بالتأنيث على تأويله بالجماعة ، ويجوز ترك التاء واثباتها (وقام الهنود ، وقامت الهنود) أيضا فيما اذا كان الفاعل اسم جمع كالنساء ، أواسم جنس كاللبن تقول : قام النساء ، وقامت النساء ، وجاءت اللبن ، وجاء اللبن (ومنها) : أى ومن أحكام الفاعل (أن الاصل) : أى الغالب (فيه) : أى فى الفاعل (أن يلى فعله) بأن يتصل به نحو : ضرب زيد عمرا لأنه كالجزء منه بدليل اسكان آخر الفعل اذا كان الفاعل ضميرا نحو : ضربت لكراهة توالى أربع متحركات ، وانما يكرهون ذلك فى كلمة واحدة ، فدلّ ذلك على أنهما كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول ، فان الأصل فيه أن ينفصل عن الفعل ، ويتأخر عن الفاعل كما قال (ثم تذكر المفعول) أوغيره من معمولات الفعل : أى لأنه فضلة حقه التأخير (نحو وورث سليمان داود) واعرابه الواو حرف عطف ورث فعل ماض سليمان فاعل ، وعلامة رفعه ضم آخره ، داود مفعول به ، وعلامة نصبه فتح آخره ، والمفعول الثانى محذوف ، والموروث هو العلم والنبوّة ، والذى دلّ على ذلك قوله تعالى قبله ـ ولقد آتينا داود وسليمان علما ـ وتقديم الفاعل فى مثل هذا جائز ، وقد يكون واجبا كأن خيف التباس أحدهما بالآخر لعدم ظهور الاعراب ، وعدم قرينة تميز أحدهما من الآخر بأن كانا مقصورين أواسمى اشارة أوموصولين أومضافين لياء المتكلم أوضميرين نحو ضرب موسى عيسى أوهذا ذاك ، أومن فى الدار من على

وقد

وَقَدْ يَتَأَخَّرُ الْفَاعِلُ وَيَتَقَدَّمُ الْمَفْعُولُ جَوَازًا نحوُ : وَلَقَدْ جاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ ، وَوُجُوباً نحوُ : شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا ، ونحوُ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ، وَقَدْ يَتَقَدَّمُ الْمَفْعُولُ عَلَى الفِعلِ وَالْفَاعِلِ جَوَازًا نحوُ فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ ، وَوُجُوبًا نحوُ : فَأَيَّ آيَاتِ اللهِ تُنْكِرُونَ . لِأَنَّ اسْمَ الِاسْتِفْهَامِ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ .

باب المفعول الذى لم يسمّ فاعله

الباب ، أوغلامى صديقى أوضربتك ، فيتعين فى مثل هذا كون الأول فاعلا ، والثانى مفعولا خلافا لابن الحاجب محتجا بأن الاجمال من مقاصد العقلاء (وقد يتأخر الفاعل ، ويتقدم المفعول) عليه على خلاف الأصل (جوازا) توسعا فى الكلام (نحو ولقد جاء آل فرعون النذر) واعرابه اللام داخلة فى جواب قسم مقدر تقديره والله ، قد حرف تحقيق ، جاء فعل ماض ، آل فرعون مفعول مقدم ، والنذر فاعل مؤخر (ووجوبا) لعارض اقتضى ذلك بأن كان المفعول ضميرا متصلا بفعله والفاعل اسما ظاهرا (نحو شغلتنا أموالنا) واعرابه شغل فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث وناضمير متصل فى محل نصب مفعول مقدم ، أموال فاعل مؤخر ، وعلامة رفعه ضم آخره ، وناضمير متصل فى محل جر بالاضافة ، وانما كان تقديم المفعول فيه واجبا لأنه لوقدم الفاعل ، والحالة هذه لزم انفصال الضمير الواقع مفعولا مع إمكان اتصاله ، أوكان ضمير المفعول متصلا بالفاعل (نحو واذابتلى ابراهيم ربه) أى واذاختبر ابراهيم ربه بكلمات ، وهى أوامر ونواه كلفه بها ، قيل هى مناسك الحج ، وقيل الختان والاستحداد وقلم الأظفار وغيرها من خصال الفطرة ، واعرابه اذظرف لما مضى من الزمان متعلق بمحذوف تقديره اذكر ، ابتلى فعل ماض ، ابراهيم مفعول مقدم ، رب فاعل مؤخر وجوبا اذ لوأخر المفعول لزم عودالضمير من ربه على متاخر لفظا ورتبة وذلك لايجوز (وقد يتقدم المفعول على الفعل والفاعل) معا (جوازا) لعدم مقتض للوجوب (نحو فريقا كذبوا وفريقا يقتلون) واعرابه فريقا مفعول مقدم كذبوا فعل وفاعل ، وفريقا مفعول مقدم ويقتلون فعل مضارع ، وعلامة رفعه ثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل (ووجوبا) كان يكون المفعول متضمنا لماله صدر الكلام (نحو فأى آيات الله تنكرون) واعرابه الفاء فصيحة أى اسم استفهام مفعول مقدم ، وعلامة نصبه فتح آخره آيات مضاف اليه ، ولفظ الجلالة مضاف اليه ، تنكرون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون وواو الجماعة فاعل ، وانما وجب تقديم المفعول فى نحو المثال المذكوركقوله تعالى ـ أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ـ (لأن اسم) الشرط و (الاستفهام له صدر الكلام) وتأخيره مفعولا ينافى الصدارة ، وليس تقديم المفعول على الفعل مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه سواء الا المفعول معه فلايجوز تقديمه ، وذلك لمراعاة أصل الواو إذهى فى الأصل للعطف لوضعها أثناء الكلام قاله الرضى .

باب المفعول الذى لم يسم فاعله

وأقيم هو مقامه ولهذا ذكره عقب الفاعل حتى ذهب أكثر البصريين والجرجانى والزمخشرى الى

وَهُوَ ٱلِاسْمُ ٱلْمَرْفُوعُ ٱلَّذِي لَمْ يُذْكَرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ وَأُقِيمَ هُوَ مُقَامَهُ فَصَارَ مَرْفُوعًا بَعْدَ أَنْ كَانَ مَنْصُوبًا ، وَعُمْدَةً بَعْدَ إِنْ كَانَ فَضْلَةً ، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ وَلَا تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ ، وَيَجِبُ تَأْنِيثُ الْفِعْلِ إِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا نَحْوُ ضُرِبَتْ هِنْدٌ ، وَنَحْوُ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ ، وَيَجِبُ أَنْ لَا يَلْحَقَ ٱلْفِعْلَ عَلَامَةُ تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعٍ إِنْ كَانَ مُثَنًّى أَوْ مَجْمُوعًا نَحْوُ ضُرِبَ ٱلزَّيْدَانِ ، وَضُرِبَ الزَّيْدُونَ

أنه فاعل (وهو الاسم) الصريح أوالمؤول به (المرفوع) لفظا كضرب زيد أوتقديرا نحو ضرب موسى أومحلا نحوضرب هذا (الذى لم يذكر معه فاعله) أى فاعل عامله من الفعل أوشبهه واضافة الفاعل للمفعول للملابسة لكونه فاعلا لفعل متعلق به ، والمراد بفاعله فاعله فى اصطلاح النحاة ، فلايرد نحوأنبت الربيع البقل فان البقل اسم حذف فاعله الحقيقى : أى أنبت الله البقل فى وقت الربيع (وأقيم هو) أى ذلك المفعول (مقامه) بضم الميم اسم مكان ، من أقام : أى مقام الفاعل فى أحكامه كلها كما أشار الى ذلك المصنف بقوله : فصار مرفوعا الى آخره . ثم اعلم ان حذف الفاعل واقامة المفعول مقامه انما يكون لغرض من الأغراض المذكورة فى قول بعضهم :

وحذفك الفاعل للنظام ❊ والسجع والتحقير والاعظام
والخوف والابهام والايثار ❊ والعلم والجهل والاختصار
تيسر الانكار واحتقار ❊ تفطن السامع أومقدار
ذكاء او تخييلك العدولا ❊ منك الى أقواهما دليلا
ولاحتراز ظاهر عن العبث ❊ وللوفاق فاشكرن من نفث
ولاتظن الحصر فى المذكور ❊ بل ذا هو المعروف فى المشهور

(فصار) بسبب اقامته مقام الفاعل متصفا بأحكامه من حيث انه صار (مرفوعا بعد أن كان منصوبا و) صار (عمدة) لايتم الكلام بدونه (بعد أن كان فضلة) يتم الكلام بدونه (فلا يجوز حذفه) لكونه عمدة (ولاتقديمه على الفعل) لقيامه مقام الفاعل ، وقد كان قبل ذلك جائز الحذف والتقديم (ويجب تأنيث الفعل) أوماهو فى تأويله (ان كان) نائب الفاعل (مؤنثا) حقيقيا (نحوضربت هند) واعرابه ضرب فعل ماض مغير الصيغة ، والتاء علامة التأنيث هند نائب الفاعل ، والأصل ضرب زيد هندا فحذف الفاعل اما للجهل به أولغرض آخر من الأغراض السابقة وأقيم المفعول به مقامه فى الاسناد اليه فصار مرفوعا ، وأنث الفعل له كما يؤنث إذا كان الفاعل مؤنثا (ونحو إذا زلزلت الأرض) واعرابه إذاظرف لما استقبل من الزمان زلزل فعل ماض مغير الصيغة ، التاء علامة التأنيث ، الأرض نائب الفاعل ، وعلامة رفعه ضم آخره والتأنيث فى هذا جائز لاواجب لأن الأرض من مجازى التأنيث (ويجب أن لايلحق الفعل) المبنى للمفعول (علامة تثنية أوجمع ان كان) المفعول الذى لم يسم فاعله (مثنى أومجموعا) أوماوافق معناهما نحو اثنان وعشرون كما يجب ذلك فى الفاعل (نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون) بحذف علامتى التثنية والجمع ، ولايقال ضربا الزيدان ولاضربوا الزيدون ، ومن العرب من يلحقه ذلك كقوله :

ويسمى

وَيُسَمَّى أَيْضًا النَّائِبَ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَهٰذِهِ الْعِبَارَةُ لِابْنِ مَالِكٍ ، وَهِيَ أَحْسَنُ وَأَخْصَرُ ، وَيُسَمَّى فِعْلُهُ الْفِعْلَ الْمَبْنِيَّ لِلْمَفْعُولِ ، وَالْفِعْلَ الْمَجْهُولَ وَالْفِعْلَ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَاقَبْلَ آخِرِهِ ، وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ مَاقَبْلَ آخِرِهِ نَحْوُ ضُرِبَ زَيْدٌ وَيُضْرَبُ زَيْدٌ ، فَإِنْ كَانَ الْمَاضِي مَبْدُوءًا بِتَاءٍ زَائِدَةٍ ضُمَّ أَوَّلُهُ وَثَانِيهِ نَحْوُ تُعُلِّمَ

ألفيتا عيناك عنـد القفا ＊ أولى فأولى لك ذا واقيـه

(ويسمى أيضا) المفعول الذى لم يسم فاعله (النائب عن الفاعل وهذه العبارة لابن مالك) قال أبوحيان ولم أرها لغيره . قال المؤلف كابن هشام (وهي أحسن) لأنها أوضح فى بيان المراد (وأخصر) من الأولى : أى والمعرب ينبغي له أن يختار الأوضح والأخصر كما قاله فى المغنى فالتعبير بها أولى لأن نائب الفاعل يكون مفعولا وغيره . قال الفاكهى : وتوسع فيه بأن الأولى يعنى مفعول مالم يسم فاعله صارت علما بالغلبة فى عرفهم على مايقوم مقام الفاعل من مفعول أوغيره بحيث لو أطلق فهم منه ذلك (ويسمى فعـله) الذى يبنى له، وشرطه أن يكون متصرفا تاما فالجامد لايبنى له بالاتفاق ، وكذا الفعل الناقص عند البصريين (الفعل المبنى للمفعول) أى المبنى على صيغة من حقها الاسناد الى المفعول على جهة وقوعه عليه (و) يسمى أيضا (الفعل المجهول) أى المجهول فاعله ، ويسمى أيضا الفعل المبنى للمجهول ، والفعل المغير الصيغة (والفعل الذى لم يسم فاعله) ثم أشار المصنف الى مالاتتأتى الأبابة بدونه ، وهو تغير الفعل المبنى للمفعول عن صيغته الأصلية فقال (فان كان الفعل ماضيا) مجردا كان أومزيدا فيه (ضم) عند ارادة اسناده الى المفعول (أوله وكسر ماقبل آخره) تحقيقا كضرب أوتقديرا كقيل و بيع لينفصل بذلك من المبنى للفاعل فان أصل صيغته فعل بفتح الفاء فغيروها الى فعل بضم الأول وكسر الثانى (وان كان مضارعا ضم أيضا عند إرادة إسناده للمفعول (أوله) الذى هو حرف المضارعة (وفتح ماقبل آخره) تحقيقا نحو يضرب أوتقديرا نحو يباع ويقال ، وانما فتح ماقبل الآخر فى المضارع ليعتدل الضم بالفتح فى المضارع الذى هوأثقل من الماضى فان كان ماقبل الآخر فى الأصل مفتوحا بقى عليه نحو يسمع فتقول فيه إذابنيته للمجهول يسمع الكلام بابقاء فتح ماقبل الآخر ، وكذا إذا كان أوله مضموما فى الأصل فانه يبقى على حاله نحو يكرم فتقول فيه يكرم بابقاء ضمة الأصل فى أوله (نحو ضرب زيد) مثال للماضى المبنى للفعول (ويضرب زيد) مثال للمضارع المبنى للمفعول ، وسكت عن فعل الأمر لأنه لايبنى للمفعول ، وقد يسند للمفعول لاقامته مقام الفاعل اسم مفعول فتغير صيغته الى زنة مفعول بمعنى أنه يجعل على الوزن بعينه ان كان اسم فاعله من الثلاثى المجرد كمضروب نحو زيد مضروب غلاماه أوالى زنة المضارع المبنى للمفعول مع وضع ميم مضمومة موضع حرف المضارعة ان كان اسم فاعله من غير الثلاثى كمكرم فتقول زيد مكرم غلاماه (فان كان الماضى مبدوءا بتاء زائدة) سواء كانت للمطاوعة أولا (ضم أوله وثانيه) تبعا للاول (نحو تعلم) بضم التاء والعين ، وهذا مثال تاء المطاوعة ، ومعنى المطاوعة قبول الاثر ، فتقول تعلم العلم ، واعرابه تعلم فعل ماض مغيرة الصيغة ، والعلم نائب الفاعل

وَتُضُورِبَ ، وَإِنْ كَانَ مَبْدُوءًا بِهَمْزَةِ وَصْلٍ ضُمَّ أَوَّلُهُ وَثَالِثُهُ نَحْوُ : اُنْطُلِقَ ، وَاُسْتُخْرِجَ ، وَإِنْ كَانَ الْمَاضِي مُعْتَلَّ الْعَيْنِ فَلَكَ كَسْرُ فَائِهِ فَتَصِيرُ عَيْنُهُ يَاءً نَحْوُ : قِيلَ وَبِيعَ ، وَلَكَ إِشْمَامُ الْكَسْرَةِ الضَّمَّةَ وَهُوَ خَلْطُ الْكَسْرَةِ بِشَيْءٍ مِنْ صَوْتِ الضَّمَّةِ ، وَلَكَ ضَمُّ الْفَاءِ فَتَصِيرُ عَيْنُهُ وَاوًا سَاكِنَةً نَحْوُ ، قُولَ وَبُوعَ

(وتضورب) بضم التاء والضاد ، وهذا مثال الفعل الذى فيه التاء لغير المطاوعة تقول تضورب فى الدار فجملة فى الدار فى محل رفع نائب الفاعل وأصله تضارب فقلبت الألف فيه واوا لوقوعها بعد ضم ، وانما ضم ثانى مابدىء بتاء زائدة لأنه لو بقى على فتحه لالتبس بمضارع علم وضارب المبنى للفاعل (وان كان) أى الماضى (مبدوءا بهمزة وصل) وهى التى تثبت فى الابتداء وتحذف فى الدرج ولاتكون فى المضارع ، والأصل فيها الكسر ، وقد تفتح وقد تضم (ضم أوله وثالثه) تبعا لأوّله ولافرق بين كونه لازما (نحو انطلق) بزيد (و) متعديا نحو (استخرج) المال بضم أولهما وثالثهما لأن الثالث لو بقى على فتحه لا لتبس فى الدرج بفعل الأمر فى مثل انطلق ، واستخرج . فان قلت قد ذكر الزجاجى فى الجمل أنه لايجوز أن يبنى الفعل اللازم للمفعول عند أكثر النحويين . قلت خصه أبو البقاء بما لايتعدى بحرف جر ، ومثله بقام وجلس ، وعلله بأنه لو بنى للمفعول لبقى الفعل خبرا بدون مخبر عنه وذلك محال . وفى الايضاح للفارسى الفعل الذى لايتعدى لايبنى للمفعول نحو ذهب وجلس وقام ونام اهـ . فان قلت فلم كسروا ثالث انقيد واختير مع أنهما مبدوآن بهمزة الوصل . قلت أصلهما اختير وانقود بضم القاف والتاء فهما من قبيل الماضى المعتل العين كقال وباع فاختير مثل بيع ، وانقيد مثل قيل (وان كان الماضى معتل العين) بالياء ، وهو ثلاثى كقال وباع (فلك) فيه ثلاث لغات (كسر فائه) كسرا خالصا ، وهذه هى اللغة المشهورة ونقلت عن قريش ومن جاورهم (فتصير عينه ياء نحو قيل) مما عينه واو ، واعلاله بالنقل والقلب لأن أصله قول نقلت حركة الواو الى القاف بعد اسكانه ، ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها (و) نحو (بيع) مما عينه ياء واعلاله بالنقل فقط : لأن أصله بيع نقلت حركة الياء الى الباء بعد اسكانه ، وسلمت الياء لسكونها بعد حركة تجانسها (ولك اشمام الكسرة الضمة) وهى لغة كثير من قيس وأكثر بنى سعد وبها قرأ ابن عامر والكسائى فى قيل وغيض ثم فسر المصنف الاشمام بقوله (وهو خلط الكسرة) أى كسرة فاء الفعل (بشىء من صوت الضمة) من غير تغيير للياء ، وهذا معنى قول بعض القراء الاشمام ضم الشفتين مع النطق بالفاء ، فتكون حركتها بين حركتى الضمة والكسرة ، هذا هو المعروف والمشهور المقروء به ، وينبغى أن يسمى روما . وقال المرادى كيفية النطق به أى الاشمام أن تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين جزء الضمة مقدم ، وهو الأقل يليه جزء الكسرة ، وهو الأكثر ، ومن ثم تمحضت الياء اهـ . (ولك ضم الفاء) باخلاص (فتصير عينه واوا ساكنة نحو قول وبوع) أصلهما قول ، وبيع حذفت حركة العين فيهما ، وقلبت الياء واوا فى الثانى لسكونها وانضمام ماقبلها ، وهذه اللغة : وهى الضم الخالص لغة قليلة موجودة فى كلام هذيل وحكيت عن قوم من ضبة وتميم وبنى أسد ، ومن ذلك

والنائب

وَالنَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ عَلَى قِسْمَيْنِ : ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ ، فَالظَّاهِرُ نَحْوُ ، وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ ، وَضُرِبَ مَثَلٌ ، وَقُضِيَ الْأَمْرُ ، وَقُتِلَ الْخَرَّاصُونَ ، وَيُعْرَفُ الْمُجْرِمُونَ . وَالْمُضْمَرُ نَحْوُ : ضُرِبْتُ ، وَضُرِبْنَا ، وَضُرِبْتَ

قول الشاعر :

ليت وهل ينفع شيئا ليت * ليت شبابا بوع فاشتريت

فبوع مبنى للمفعول ، ونائب الفاعل مستترفيه جوازا تقديره هو ، وجملة الفعل ونائب الفاعل خبر ليت الأولى ، وشبابا اسمها ، وليت الأخيرة توكيد للأولى فلا اسم لها ولاخبر ، وليت الوسطى فاعل ينفع ، وشيئامفعول مطلق : أى نفعا ، قاله ابن هشام . وقال العينى شيئا مفعول به (والنائب عن الفاعل على قسمين : ظاهر ومضمر) كما أن الفاعل كذلك (فالظاهر) ويرفعه الماضى والمضارع اما بالضمة نحو (واذا قرئ القرآن) واعرابه إذا ظرف لما استقبل من الزمان ، قرئ فعل ماض مغير الصيغة ، القرآن نائب الفاعل (وضرب مثل) من قوله تعالى ـ يأيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له ـ واعرابه ضرب فعل ماض مغير الصيغة مثل نائب الفاعل ، وضرب المثل جعله ووضعه ، وأصله وضع شىء على آخر . قال السيوطى فى حواشى البيضاوى : ضرب المثل هو ذكر لشىء أثره يظهر فى غيره ، وهو من ضرب الدرهم لتأثير السكة فيه اه (وقضى الأمر) واعرابه قضى فعل ماض مغير الصيغة الأمر نائب الفاعل ، أصله والله أعلم ، وقضى الله الأمر فحذف الفاعل للعلم به ، وناب عنه المفعول (و) اما بالواو نحو (قتل الخراصون) أى لعن الكذابون ، واعرابه قتل فعل ماض مغير الصيغة الخراصون نائب الفاعل ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد (و) نحو (يعرف المجرمون) واعرابه يعرف فعل مضارع مغير الصيغة المجرمون نائب الفاعل ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد والمجرمون اسم فاعل جمع مجرم ، وهو من اكتسب الجرم بضم الجيم أى الاثم أوالاثم العظيم ، والمراد بهم هنا الكفار فانهم يعرفون يوم القيامة بسيماهم ، وهى زرقة العيون وسواد الوجوه (و) النائب (المضمر) اما منفصل مرفوع نحو ماضرب الاأنا أونحن أوأنت أوأنتما أوأنتم أوأنتن أوهوأوهى أوهما أوهم أوهن ، ولم يذكره المصنف اكتفاء عنه بالمتصل ، واما متصل مرفوع أومجرور ، ولم يذكر المصنف المجرور ، وذلك نحو سيرأو يسار بى أو بنا أوبك أو بكما أو بكم أو بكن أوبه أوبها أوبهما أوبهم أو بهن ، فسير فعل ماض مغير الصيغة ويسار فعل مضارع مغير الصيغة وبى جار ومجرور وجملة الجار والمجرور فى محل رفع نائب الفاعل ، والمرفوع المتصل اثنا عشر كلمة على ما مر (نحو ضربت) بضم التاء والضاد وسكون الباء ، واعرابه ضرب فعل ماض مغير الصيغة والتاء ضمير فى محل رفع نائب الفاعل ، وأصل المثال ضربنى زيد فحذف الفاعل وأقيم المفعول ، وهو ياء المتكلم مقامه فتعذر النطق به على هيئة الاتصال فعدل الى مايرادفه ، وهو تاء المتكلم ، وغيرت صيغة الفعل (وضربنا) بضم الضاد وسكون الباء الموحدة فنا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره أوالمعظم نفسه فى محل رفع على أنه نائب الفاعل (وضربت) بضم الضاد وسكون الباء

إِلَى آخِرِ مَاتَقَدَّمَ ، لَكِنْ يُبْنَى الْفِعْلُ لِلْمَفْعُولِ وَيَنُوبُ عَنِ الْفَاعِلِ وَاحِدٌ مِنْ أَرْبَعَةٍ . الْأَوَّلُ الْمَفْعُولُ بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ ، الثَّانِي الظَّرْفُ نَحْوُ جُلِسَ أَمَامُكَ وَصِيمَ رَمَضَانُ ، الثَّالِثُ الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ

وفتح التاء للمخاطب فهى ضمير متصل بارز فى محل رفع نائب الفاعل فهذه ثلاثة أمثلة ذكرها صريحا لأنها أعرف الضمائر ، وأشار الى البقية بقوله (الى آخر ماتقدم) فى فصل المضمر ، وهى ضربت بكسر التاء وضربتما وضربتم وضربتن وضرب وضربت ، وضُربا وضربوا وضربن كل ذلك بضم أوله ، وجميع ماتقدم من الضمائر يرفعه الماضى والمضارع واسم المفعول (لكن) هذا استدراك لما قد يتوهم مما ذكره أول الباب من أنه لاينوب عن الفاعل الا المفعول فقط فبين هنا أنه قدينوب عنه غير المفعول فقد (يبنى الفعل للمفعول) بأن يضم أوله ماضيا كان أومضارعا ويكسر ماقبل آخره فى الماضى ويفتح فى المضارع (وينوب عن الفاعل) بعد حذفه (واحد من أربعة) أمور بل خمسة : الأربعة المذكورة ، والخامس الجملة لأن الأصح أنها تنوب عن الفاعل وان كانت لاتقع فاعلا على الصحيح الا أن نيابة الجملة مختصة بباب القول دون مارادفه كالوحى والالهام ، وذلك نحو ـ وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم ـ فجملة ماذا فى محل رفع نائب الفاعل ونحو ـ قيل يانوح اهبط ـ الى آخره فى محل رفع نائب الفاعل لأنه مقول القول ولعل المصنف لم ينبه عليه لأنه فى معنى المفعول فدخل تحت قوله المفعول به (الأول المفعول به كما تقدم) وهو النائب عن الفاعل بالاصالة ، ولهذا قدمه . نعم لايجوز نيابة المفعول الثانى من باب ظن ، ولا الثالث من باب أعلم ، ولا الثانى من باب أعطى ان أوقع فى لبس (الثانى) مما ينوب عن الفاعل (الظرف) زمانيا كان أومكانيا بشرط أن يكون كل منهما متصرفا : أى يستعمل ظرفا تارة ، وغير ظرف أخرى فخرج نحو إذا وعند وهنا وثم وكل ملازم النصب على الظرفية فلايجوز نيابته ، وأن يكون مختصا : أى دالا على معين ، فخرج المبهم نحو وقت وحين وناحية وجانب فلايجوز نيابته (نحو جلس أمامك) واعرابه جلس فعل ماض مغير الصيغة أمام ظرف مكان نائب الفاعل وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة (وصيم رمضان) أى شهر رمضان ، وحذف لفظ شهر جائز ، والذى مشى عليه أكثر النحويين جواز اضافة شهر الى سائر أعلام الشهور الا أنه كثر ذلك فى ثلاثة منها ، وهى رمضان وربيع الاول وربيع الآخر حتى قال بعضهم : لم تستعمل العرب من أسماء الشهور مضافا اليه لفظ شهر الا هذه الثلاثة . وقال السعد التفتازانى أطبقوا على أن العلم فى ثلاثة أشهر هو مجموع المضاف ، والمضاف اليه شهر رمضان وشهر ربيع الاول وشهر ربيع الآخر اهـ لكن قال أبو حيان هذا غير معروف ، وانما اسمه رمضان أى بحذف لفظ شهر ، واعرابه صيم فعل ماض مغير الصيغة رمضان ظرف زمان نائب الفاعل وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ضم آخره فأمام ورمضان ظرفان متصرفان لأنهما يخرجان عن الظرفية الى الفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها ، ومختصان بالاضافة فى الأول والعلمية فى الثانى (الثالث) مماينوب عن الفاعل (الجار والمجرور) بشرط أن لا يكون الحرف الجار للتعليل وأن لا يلزم وجها واحدا فى الاستعمال كمذفانها تختص بالزمان ، ورب فانها تختص بالنكرة فمجرورهما لا يصلح للنيابة

نحو

نحوُ وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ ، الرَّابِعُ الْمَصْدَرُ نحوُ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَلَا يَنُوبُ غَيْرُ الْمَفْعُولِ بِهِ مَعَ وُجُودِهِ غَالِبًا ، وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ مُتَعَدِّيًا لِاثْنَيْنِ

عن الفاعل (نحو ولما سقط فى أيديهم) أى ندموا على عبادة العجل ، وكل من ندم فقد سقط فى يده ، واعرابه لما رابطة لوجود شىء بوجود غيره ، وقول بعضهم لما ظرف زمان بمعنى الحين مبنى على أنها اسم بمعنى الحين ، وهو ماذهب اليه بعض النحويين ، وذهب الجمهور الى أنها حرف رابط بوجود غيره ، سقط فعل ماض مغير الصيغة ، فى أيدى جار ومجرور فى حرف جر أيدى مجرور بفى ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه اسم منقوص ، وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة والميم علامة الجمع ، وجملة الجار والمجرور فى محل رفع نائب الفاعل ومثله قوله تعالى — غير المغضوب عليهم — فمغضوب اسم مفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول ، عليهم جار ومجرور فى محل رفع نائب الفاعل . قال الفاكهى وظاهر كلامه أن النائب هو مجموع الجار والمجرور ، وهو اختيار ابن مالك ، والتحقيق أنه المجرور فقط لأنه المفعول حقيقة ، والجار انما جىء به لايصال معنى الفعل الى الإسم اه . وقال ابن عنقاء : والصحيح أن المحل للمجرور وحده لكن لايتبع على محله خلافا للبديع ، والنهاية . وقال ابن مالك لهما معا اه وعلى الصحيح تقول فى اعراب الجار والمجرور اذا وقع فى محل نائب الفاعل فى نحو سقط فى أيديهم فى حرف جر أيدى مجرور بفى فى محل رفع نائب الفاعل ، وتقول فى نحو غير المغضوب عليهم على حرف جر والهاء ضمير متصل مجرور بعلى فى محل رفع نائب الفاعل ، وعلى هذا فالنائب اسم مفرد وهو المجرور ، لا الجملة بأسرها (الرابع) مما ينوب عن الفاعل (المصدر) : أى المفعول المطلق فانه يسمى بذلك : وشرط جواز نيابته أن يكون متصرفا : أى غير ملازم للنصب على المصدرية فلا يجوز نيابة معاذ الله وسبحان الله ، مختصا : أى مفيدا زيادة على معنى عامله إما بتحديد كضرب ضربتان أو باضافة كضرب ضرب الامير أو بأل كسير السير أو بوصف ظاهر (نحو فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة) واعرابه الفاء عاطفة اذ ظرف لما استقبل من الزمان نفخ فعل ماض مغير الصيغة فى الصور جار ومجرور نفخة نائب الفاعل واحدة صفة ، أو بوصف مقدر نحو — فمن عفى له من أخيه شىء — أى عفو مامن جهة أخيه ، فخرج غير المختص ، وهو مالا يفيد زيادة معنى ويسمى بالمصدر المؤكد : فلا يجوز نيابته نحو ضرب (ولا ينوب غير المفعول به) مما ذكر معه (مع وجوده) بل يتعين هو عند وجوده للنيابة لشدة شبهه بالفاعل فى توقف فهم معنى الفعل عليه ، بخلاف سائر المفاعيل . فاذا قلت ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضربا شديدا فى داره تعين فى هذا المثال زيد للنيابة ، ومع عدم المفعول فالجميع سواء فى جواز وقوعها موقعه من غير ترجيح لأحدها على الآخر على الاصح لكن ما كانت عناية المتكلم بذكره أشد فهو أولى بالنيابة (غالبا) أتى به اشارة الى ماأجازه الكوفيون من نيابة غير المفعول به مع وجوده واختاره ابن مالك لورود السماع به كقراءة أبى جعفر — ليجزى قوما بما كانوا يكسبون — وقول الشاعر :

أتيح لى من العدا نذيرا ☆ به وقيت الشر مستطيرا

وأجيب بأن القراءة شاذة والبيت ضرورة (واذا كان الفعل) المبنى للمفعول (متعديا لاثنين)

جُعِلَ أَحَدُهُمَا نَائِباً عَنِ الفَاعِلِ وَيُنْصَبُ الثَّانِي مِنْهُمَا نحوُ أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَماً

باب المبتدإ والخبر

المُبْتَدَأُ هُوَ الاسْمُ المَرْفُوعُ العَارِي عَنِ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ وَهُوَ قِسْمَانِ : ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ ،

أصلهما المبتدا والخبر تعين نيابة الأوّل على الأصح ونصب الثانى نحو ظن زيد قائما ، ولايجوز ظن زيدا قائم ، أوليس أصلهما ذلك وذلك فى باب أعطى وكسا (جعل أحدهما نائبا عن الفاعل) والأولى نيابة المفعول الأوّل (وينصب الثانى منهما) : أى الذى لم يجعل نائبا سواء الأوّل أوالثانى (نحو أعطى زيد درهما) واعرابه أعطى فعل ماض مغير الصيغة زيد نائب الفاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو المفعول الأوّل لأعطى ودرهما مفعول ثان وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ونحو كسى زيد ثوبا، وقد تقدّم أن الثانى من باب أعطى تمنع اقامته ان أوقع فى لبس كأعطيت زيدا عمرا فيتعين فيه اذا بنى للمفعول نيابة الأوّل فتقول أعطى زيد عمرا ولايجوز نيابة الثانى سواء تقدّم أوتأخر للالباس لأن كلا منهما يصلح أن يكون معطى ولايتبين المأخوذ من الآخذ الابالاعراب فلو قيل أعطى عمرو زيدا أوأعطى زيداً عمرو لتوهم أن عمرا آخذ وزيدا مأخوذ والغرض العكس قاله فى التصريح .

باب المبتدا والخبر

وهما النوع الثالث والرابع من المرفوعات ، وجمعهما فى باب واحد لتلازمهما غالبا ، والتسمية بالمبتدا والخبر هى التسمية الشهيرة ، وسيبويه يقول المبنىّ والمبنىّ عليه ، والمنطقيون يقولون الموضوع والمحمول وأهل المعانى والبيان يقولون المسند والمسند اليه ، وأخرهما عن الفاعل ونائبه لأن عاملهما معنوى وعامل الفاعل لفظى ، وما كان عامله لفظيا أقوى مما عامله معنوى (المبتدأ هو الاسم) الصريح نحو زيد قائم ، أوالمؤوّل به كالمصدر المؤوّل من أن والفعل الآتى فى كلامه (المرفوع) لفظا أوتقديرا أومحلا (العارى) : أى المجرد (عن العوامل اللفظية) وهى كان وأخواتها وان أخواتها وظن وأخواتها ، فخرج بالاسم الفعل والحرف والجملة ، وأما قولهم : تسمع بالمعيدى خير من أن تراه فالحق أنه مؤوّل بالمصدر : أى سماعك ، وكذا قوله تعالى ـ سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفرلهم ـ فانه فى تقدير سواء عليهم استغفارك وعدمه ، وبالمرفوع المنصوب والمجرور بغير زائد ، وأما نحو بحسبك درهم فحسبك مبتدأ والباء فيه زائدة ودرهم خبر ، وبالعارى عن العوامل اللفظية الفاعل ونائبه واسم كان وأخواتها وخبران وأخواتها لكون عاملها لفظيا وهو الفعل ، واحترز بالعوامل اللفظية عن العامل المعنوى وهو الابتداء الذى هو تجرّد الاسم للاسناد فان الصحيح أنه العامل فى المبتدا (وهو قسمان) بالاستقراء (ظاهر ومضمر) وقد تقدّم بيان المراد بكل منهما ، ولا يجوز الابتداء بالضمير المتصل لأنه خلاف وضعه ، بل يجوز الابتداء بالضمير المنفصل مع وجوب مطابقة الخبر له افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا غالبا ، ومن غير الغالب أنت بكسر التاء أفضل من عمرو ، وأنتم وأنتن أفضل من عمرو وأنت أفضل امرأة وأنتما أفضل رجلين وأنتم وأنتنّ أفضل رجال ونساء

وَهُوَ أَنَا وَأَخَوَاتُهُ الَّتِي تَقَدَّمَتْ فِي فَصْلِ الْمُضْمَرِ . وَالظَّاهِرُ قِسْمَانِ : مُبْتَدَأٌ لَهُ خَبَرٌ ، وَمُبْتَدَأٌ لَهُ مَرْفُوعٌ سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ . فَالْأَوَّلُ نَحْوُ : اللهُ رَبُّنَا ، وَمُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ ، وَالثَّانِي وَهُوَ

وأنت بفتح التاء صبور أو جريح وأنت بكسر التاء صبور أو جريح لأن فعولا يستعمل للمذكر والمؤنث ، فالمضمر اثنا عشر ضميرا ، منفصل (وهو أنا) للمتكلم وحده مذكرا كان نحو أنا قائم أومؤنثا نحو أنا قائمة (وأخواته التى تقدمت فى فصل المضمر) وهى نحن للمتكلم المعظم نفسه أومعه غيره مذكرا كان نحو نحن قائمون ، أومؤنثا نحو نحن قائمات ، وانت بفتح التاء للمخاطب نحو : أنت قائم ، وأنت بكسر التاء للمخاطبة نحو : أنت قائمة ، وأنتما للمثنى المخاطب مذكرا نحو : أنتما قائمان ، أو مؤنثا نحو : أنتما قائمتان ، وأنتم لجمع المذكر المخاطب نحو : أنتم قائمون ، وأنتنّ لجمع المؤنث المخاطب نحو : أنتنّ قائمات ، وهو للمذكر الغائب نحو : هو قائم ، وهى للمؤنثة الغائبة نحو : هى قائمة . قال الرضىّ : والواو والياء فى هو وهى عند البصريين من أصل الكلمة ، وعند الكوفيين للاشباع ، والضمير هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما : والأوّل هو الوجه ، وهما للمثنى الغائب مذكرا نحو : هما قائمان ، أو مؤنثا نحو : هما قائمتان ، وهم لجمع المذكر الغائب نحو : هم قائمون ، وهنّ لجمع المؤنث الغائب نحو : هنّ قائمات ، فالمبتدأ فى هذه الأمثلة كلها مضمر مبنىّ لا يدخله اعراب ، فتقول فى نحو : أنا قائم أنا ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ قائم خبر ، وهكذا تقول فيما بعده (و) المبتدا (الظاهر قسمان) لاثالث لهما (مبتدأ له خبر) وهذا هو الأكثر فى كلامهم سواء كان خبره مذكورا أم محذوفا (ومبتدأ) لاخبر له بل (له مرفوع) فاعلا كان أونائبه (سدّ مسدّ الخبر) : أى استغنى به عن ذكر الخبر ، لا بمعنى أن الخبر حذف فسدّ هذا مسدّه ، وشرط هذا المرفوع أن يكون اسما ظاهرا كالأمثلة الآتية ، أو ضميرا منفصلا نحو :

* خليلى ما واف بعهدى أنتما * (فالأوّل) : أى المبتدأ الذى له خبر (نحو الله ربنا) واعرابه الله مبتدأ مرفوع بالابتداء . قال الأزهرى : والابتداء عبارة عن الاهتمام بالشئ وجعله أوّلا لثان بحيث يكون الثانى خبرا عن الأوّل . وقال ابن هشام : الابتداء هو التجرّد عن العوامل اللفظية للاسناد ، ربنا خبر مرفوع بالمبتدا على الأصح (ومحمد رسول الله) واعرابه محمد مبتدأ رسول خبر ، ولفظ الجلالة مضاف اليه . ثم اعلم أنه يتعين فى المثالين المذكورين أن يعرب : الأوّل منهما مبتدأ والثانى خبرا ، ولا يجوز العكس : كما يفيده قول ابن الحاجب ، واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام مثل من أبوك ، أو كانا معرفتين أومتساويين نحو : أفضل منك أفضل منى ، أو كان الخبر فعلا له وجب تقديمه اه . وعلة منع اعراب الأوّل خبرا والثانى مبتدأ فى نحو المثالين الالباس . وقال الدمامينى فى المنهل الصافى : والأصل تقديم المبتدا على الخبر وهو واجب ان تساويا تعريفا اتفقت رتبتهما فيه نحو ـ الله ربنا ـ ، أواختلفت فيه نحو : زيد الفاضل والفاضل زيد لأن فى جعل الأوّل خبرا مع صلوحه لأن يكون مبتدأ مخالفة للأصل الذى هو تقديم المبتدا من غير فائدة هذا هو المشهور ، وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا ، وهو قول أبى علىّ ، وقيل ان اختلفت رتبتهما فى التعريف فأعرفهما المبتدأ : والا فالسابق ، وقيل المعلوم عند المخاطب مبتدأ والمجهول خبر ، وهو اختيار ابن هشام اه (والثانى) وهو المبتدأ الذى لاخبر له (وهو) ما كان

أَسْمُ الْفَاعِلِ وَٱسْمُ الْمَفْعُولِ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِمَا نَفْيٌ أَوِ ٱسْتِفْهَامٌ نَحْوُ أَقَائِمٌ زَيْدٌ ، وَمَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ ، وَهَلْ مَضْرُوبٌ الْعُمَرَانِ ، وَمَا مَضْرُوبٌ الْعُمَرَانِ

رافعا لمكتف به عن الخبر وصفا كان وهو (اسم الفاعل واسم المفعول) وستأتى أمثلتهما فى المتن والصفة المشبهة نحو: ما أحسن وجهه ، واسم التفضيل فى لغة من يرفع به الظاهر مطلقا نحو: ما أجمل منك أخوك ، وما أحسن منه أنت ، أوجامدا مؤولا بالمشتق كالمنسوب نحو: ماقرشىّ أنت وغير مكىّ زيد وما مدنىّ عمرو أى غير منسوب لقريش ومكة والمدينة ، ومثله نحو: مارجل أبوك: أى غير كامل فى الرجولية ، وهل أسد أخوك: أى شجاع (اذا تقدم عليهما نفى): أى لا يرفعان مكتفى به الا اذا تقدمهما نفى بحرف كما سيأتى فى أمثلة المتن أو نفى بفعل نحو: ليس قائم العمران ، فقائم اسم ليس تعمل عمل كان وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول والعمران فاعل به سدّ مسدّ خبر ليس ، أو باسم نحو: غير قائم الزيدان ، فغير مبتدا وقائم مضاف اليه ، والزيدان فاعل بقائم سدّ مسدّ الخبر لأن المعنى ماقائم الزيدان (أو استفهام) بحرف كما سيأتى فى المتن ، أو اسم نحو: كيف جالس العمران ، واعرابه كيف اسم استفهام فى محل نصب على الحال من العمران ، وقدّم لأن الاستفهام له صدر الكلام ، جالس مبتدأ وهو اسم فاعل والعمران فاعل سدّ مسدّ الخبر (نحو أقائم زيد) هذا مثال اسم الفاعل المصحوب بالاستفهام ، واعرابه الهمزة للاستفهام قائم مبتدأ ، وقائم اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول زيد فاعل سدّ مسدّ الخبر (وماقائم الزيدان) هذا مثال اسم الفاعل المصحوب بالنفى ، واعرابه مانافية حجازية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر قائم اسمها ، وعلامة رفعه ضم آخره وقائم اسم فاعل ، الزيدان فاعل سدّ مسدّ خبر ما الحجازية ، ويجوز أن تعرب مانافية تميمية فلا يكون لها اسم ولا خبر ، ويكون حينئذ قائم مبتدأ والزيدان فاعل سدّ مسدّ الخبر ، وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى (وهل مضروب العمران) هذا مثال اسم المفعول المصحوب بالاستفهام ، واعرابه هل حرف استفهام مضروب مبتدا ، وعلامة رفعه ضم آخره ومضروب اسم مفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول ، العمران نائب الفاعل سدّ مسدّ الخبر ، وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى (وما مضروب العمران) هذا مثال اسم المفعول المصحوب بالنفى ، واعرابه مانافية حجازية مضروب اسمها ، وعلامة رفعه ضم آخره ومضروب اسم مفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول ، العمران نائب الفاعل سدّ مسدّ خبر ما ، وانما استغنى هذا النوع عن الخبر لأنه فى معنى الفعل بدليل أنه لا يصغر ولا يوصف والفعل لا يخبر عنه فكذا ما فى معناه ، فلو كان المرفوع غير مكتفى به نحو: أقائم أبواه زيد لم يكن الوصف حينئذ مبتدأ بل زيد مبتدأ مؤخر ، وأقائم خبر مقدم وأبواه فاعل أقائم ، واذا لم يتقدم نفى أو استفهام نحو: قائم الزيدان ومضروب العمران ، فالكوفيون والأخفش يجيزون وقوع الوصف مبتدأ ، والبصريون يمنعون ذلك . قال فى المغنى: وهل تقدم النفى والاستفهام شرط فى العمل أو فى الاكتفاء بالفاعل عن الخبر؟ قولان أرجحهما الثانى ، وتمثيل المصنف يفيد أن الرافع لما لم يسدّ مسدّ الخبر لا يرفع الا الاسم الظاهر ، وذكر فى الفواكه أنه يرفع الاسم الظاهر والضمير المنفصل نحو: ماقائم أنتما ، وما مضروب أنتما ، وأقائم أنتما ، وهل مضروب

وَلَا يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ نَكِرَةً إِلَّا بِمُسَوِّغٍ ، وَالْمُسَوِّغَاتُ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى النَّكِرَةِ نَفْيٌ أَوِ اسْتِفْهَامٌ نَحْوُ مَا رَجُلٌ قَائِمٌ وَهَلْ رَجُلٌ جَالِسٌ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى أَإِلٰهٌ مَعَ اللّٰهِ ، وَمِنْهَا أَنْ تَكُونَ مَوْصُوفَةً نَحْوُ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ ،

أنتما ، وفى ذلك خلاف ، وفى المنهل الصافى على قول المتن رافع غير مستتر هذا يشمل الظاهر نحو : أقائم الزيدان ، وهذه لا خلاف فيها ، والضمير المنفصل نحو : أقائم أنت ، وهذه فيها خلاف ، فالبصريون يجيزون كون الضمير مبتدأ فيكون من القسم الأول ، وكونه فاعلا فيكون مما نحن فيه ، والكوفيون يوجبون الابتدائية ، ووافقهم ابن الحاجب بل حكى فى أماليه الاجماع على ذلك ونسب الى الوهم فى نقله اه (ولا يكون المبتدا نكرة) لأن الغرض من الاخبار الافادة وهى منتفية اذا كان المبتدأ نكرة ، وعبارة الأزهرى : ولا يبتدأ بنكرة لأنها مجهولة لا تفيد غالبا : أى لأن المبتدأ محكوم عليه بالخبر ، والحكم على المجهول لا يصح . وقال الدمامينى : القسم الأول من قسمى المبتدا وهو ما كان مسندا اليه ، وأما القسم الثانى ، وهو مارفع مكتفى به بعد نفى أو استفهام فذلك لازم التنكير لا يعرف بوجه لشدة شبهه بالفعل ، ولذلك انعقدت الجلة منه ومن مرفوعه فلا مدخل له اذا فيما نحن فيه اه (الا) اذا أفادت تلك النكرة ، والغالب حصول الفائدة بها (بمسوغ) : أى بسبب موجب للابتداء بها لقلة الابهام فيها عند وجود المسوغ فيصح الحكم عليها حينئذ (والمسوغات) لذلك (كثيرة) أنهاها عبدالله بن عبد الرحمن بن عقيل فى شرح الألفية الى أربعة وعشرين ، وابن عصفور فى كتابه المقرب الى نيف وثلاثين ، وابن عنقاء فى الدرر البهية الى أربعة وعشرين . ثم قال : وقد فهم من التمثيل وغيره أنه ربما اجتمع فى الشئ الواحد مسوغات ، وأنت اذا بسطتها على طريقة ابن عقيل وغيره أربت على المائة فتأمل ، وقد قال جمع محققون كابن هشام والمرادى : ان مرجع المسوغات الى التعميم والتخصيص . وقال الفاكهى : تبعا لابن الحاجب مرجعها الى التخصيص بوجه ما اه (منها) : أى من المسوغات (أن يتقدم على النكرة نفى أو استفهام) فيجوز الابتداء بها لأن النكرة اذا وقعت فى حيز النفى أفادت عموم الأفراد وشمولها فتعينت وتخصصت بذلك الشمول والاستفهام فى معنى النفى . وقال ابن الحاجب : الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة لأم نحو : أرجل فى الدار أم امرأة : كما مثل به فى الكافية ، وليس كما قاله فى المغنى ، فمثال النفى (نحو ما رجل قائم) واعرابه ما نافية رجل مبتدأ قائم خبره ولم يبال باحتمال كون ما عاملة عمل ليس لأن المقام قرينة ظاهرة فى كونها مهملة (و) مثال الاستفهام (هل رجل جالس) واعرابه هل حرف استفهام رجل مبتدأ جالس خبره (وقوله تعالى أإله مع الله) واعرابه الهمزة للاستفهام الانكارى ، إله مبتدأ مع ظرف مكان ، ولفظ الجلالة مضاف اليه ، والظرف وما أضيف اليه شبه جملة متعلق بواجب الحذف تقديره كائن فى محل رفع خبر المبتدأ (ومنها) : أى من المسوغات (أن تكون) : أى النكرة (موصوفة) بصفة لم يحصل بها التخصيص مذكورة كانت (نحو ولعبد مؤمن خير) فان العبد يتناول المؤمن والكافر ، فلما وصف بالمؤمن تخصص وقرب من المعرفة فصح جعله مبتدأ ، واعرابه اللام لام الابتداء عبد مبتدأ ، مؤمن صفة ، خير خبر المبتدأ ، أو محذوفة

وَمِنْهَا أَنْ تَكُونَ مُضَافَةً نحوُ ، خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ ، وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ ظَرْفًا أَوْ جَارًّا وَمَجْرُورًا مُقَدَّمَيْنِ عَلَى النَّكِرَةِ نحوُ عِنْدَكَ رَجُلٌ ، وَفِي الدَّارِ امْرَأَةٌ ، وَنحوُ قَوْلِهِ تَعَالَى وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ

نحو : السمن منوان بدرهم ، واعرابه السمن مبتدأ ، منوان مبتدأ ثان ، وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى وهو نكرة لكنه تخصص بصفة محذوفة والتقدير منوان منه ، وجملة بدرهم فى محل رفع خبر ، وفى معنى وصف النكرة تصغيرها نحو : رجيل عندك لأنه بمعنى رجل حقير عندك (ومنها أن تكون) : أى النكرة المبتدأ بها (مضافة) الى نكرة أخرى أو الى معرفة والمضاف مما لا يتعرّف بالاضافة ، فالأوّل (نحو خمس صلوات كتبهنّ الله) : أى فرضهنّ الله على المكلفين فى اليوم والليلة . قال أعرابى « هل علىّ غيرها يارسول الله ؟ قال لا الا أن تطوّع ، قال والله لا أزيد على هذا ولا أنقص ، فقال النبىّ ﷺ أفلح ان صدق ، أو قال دخل الجنة ان صدق » واعرابه خمس مبتدأ وهو مضاف وصلوات مضاف اليه كتب فعل ماض ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، والنون علامة جمع الأناث ، الله فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره : والثانى نحو مثلك لا يبخل ، وغيرك لا يجود ، فمثل وغير كل منهما مبتدأ وهو نكرة لأن اضافته الى الضمير لا تفيده تعريفا لأنه عريق فى التنكير ، ولكنه تخصص بالاضافة ، ومما يتعرّف بالاضافة حسب نحو ـ حسبنا الله ـ وأىّ نحو ـ أيكم زادته هذه إيمانا ـ بخلاف نحو : غلام زيد فانه معرفة محضة لأن اضافته تفيد التعريف ، ثم ماذكر من اعتبار كون النكرة المبتدا بها مضافة الى نكرة أخرى أو الى معرفة والمضاف مما لا يتعرّف بالاضافة محله فيما إذا ذكر المضاف اليه ، فان لم يذكر المضاف اليه لم يشترط ذلك كسلام وصلاة على محمد : أى سلام الله تعالى وصلاته ، أو سلامى وصلاتى ، وقوله تعالى ـ كلّ له قانتون ـ : أى الخلق ، وكلّ يموت : أى كل أحد . واختلف فى كل عند التجرد عن الاضافة ، فقال الأخفش والفارسى وابن درستويه : انها نكرة ، والذى عليه سيبويه والجمهور أنها حينئذ معرفة (ومنها) : أى ومن المسوغات (أن يكون الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا) مما يصلح الاخبار به بشرط أن يكونا مختصين لصلاحيتهما للاخبار حينئذ بخلاف نحو : عند رجل نمرة ، وفى دار رجل ، إذ لا فائدة فى الاخبار بذلك (مقدّمين على النكرة) فان تأخرا عنها نحو : مال عندى ورجل فى الدار لم يصح الابتداء بالنكرة . قال ابن عنقاء : والحق ماقاله ابن هشام من أنه لا مدخل للتقديم فى التسويغ ، وانما اشترط توهم الصفة خيفة التبس بالصفة وجب التقديم ، وحيث فهم المراد جاز التقديم : كما صرح به الجرمى والواحدى نحو : رجل بالباب اهـ (نحو عندك رجل) واعرابه عند ظرف مكان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره ، والكاف فى محل جر بالاضافة والظرف ، وما أضيف اليه فى محل رفع خبر مقدم رجل مبتدأ مؤخر (وفى الدار امرأة) واعرابه فى الدار جار ومجرور خبر مقدم وامرأة مبتدأ مؤخر ، ولو عكس وقيل رجل عندك وامرأة فى الدار لالتبس الخبر بالصفة لاحتمال كون عندك وفى الدار حينئذ فى محل الخبر ، وكونه فى محل الصفة وبالتقديم يتعين كونه خبرا (ونحو قوله تعالى ولدينا مزيد) واعرابه لدى ظرف مكان مفعول فيه

وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ، وَقَدْ يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ مَصْدَرًا مُؤَوَّلاً مِنْ أَنْ وَالْفِعْلِ نحوُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ، أَيْ صَوْمُكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ ، وَالْخَبَرُ هُوَ الْجُزْءُ الَّذِي تَتِمُّ بِهِ الْفَائِدَةُ مَعَ مُبْتَدَإٍ

مبنيّ على فتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء لأجل الاضافة ، وناضمير متصل فى محل جر بالاضافة والظرف وما أضيف اليه فى محل رفع خبر مقدّم ، ومزيد مبتدأ مؤخر ، وفى القاموس ولدن بضمتين ولدن ولدى ظرف زمانى ومكانى كعند اهـ . وفى الخبيصى ماحاصله : ومنها يعنى من الظروف المبنية لدى ، وقد جاء لده ولد ولدن وهى بمعنى عند الا أنها أخصّ إذ عندى يتناول ما كان فى ملكك حضرك أولم يحضرك ، ولدى لاتتناول الاماحضر ، وتقلب ألف لدى ياء مع المضمر كألف الى وعلى غالبا ، وقد يستغنى عنه كقوله :

ألاكم ياخفاعـه لاالانا * عز الناس الضراعة والهوانا

فلو برئت عقولـكم بصرتم * بأن دواء دائكم لدانا

وذلـكم إذا واتقتمونا * على قصر اعتمادكم عـلانا

أى اليكم لاالينا ولدينا وعلينا اهـ (وعلى أبصارهم غشاوة) واعرابه الواو ابتـدائية على حرف جر ، أبصار مجرور بعلى ، والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ، وجملة الجار والمجرور فى محل رفع خبر مقدّم غشاوة مبتدأ مؤخر .

[تنبيه] نقل الفاكهى عن بعضهم أن مدار صحة وقوع المبتدا نـكرة على حصول الفائدة ، فاذا حصلت فأخبر عن أىّ نـكرة شئت من غـير توقف على وجود مسوّغ من المسوغات التى ذكرت إذ لاتخلو عن تـكلف وضعف ، وهذا هو ظاهر عبارة الألفية فعليه يصح رجل على الباب ، وكوكب انقضّ الساعة اذا كان المخاطب لايعرف ذلك . قال ابن عنقاء بعد نقله لذلك : وهذا هو التحقيق بل الحق الذى لامحيد عنه وهو المنقول عن سـيبويه ، فانه لم يشـترط فى الابتـداء بها سوى حصول الفائدة اهـ (وقد يكون المبتدأ مصـدرا مؤوّلا) : أى بالاسم الصريح ، وتأويله (من أن والفـعل) وان كان غـير اسم فى الصورة الظاهرة (نحو وأن تصوموا خـير لـكم) واعرابه الواو حرف عطف أن حرف مصدر ونصب ، تصوموا فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حـذف النون وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، والمصدر المنسبك من أن ومابعدها مبتدا والتقدير وصومكم ، وخير خبر وعلامة رفعه ضم آخره ولـكم جار ومجرور وجملة الجار والمجرور فى محل رفع نعت لخير ، قاله أبو البقاء (أى صومكم خير لـكم) ومثله قوله تعالى ــ ومن آياته أن تقوم السماء والأرض بأمره ــ أى قيام السماء والأرض بأمره ، وظاهر كلام المصنف أن المبتدأ لا يكون اسما موصولا الامن موصول حرفىّ وصلته كما مثل ، ولـكن قال ابن عنقاء فى الدرر قوله المؤوّل شمل المؤوّل بدون سابك معه بجعل الجملة قائمة مقام المصدر نظرا للمعنى نحو ــ سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون ــ فدعوتموهم مبتدا وأنتم صامتون معطوف عليه ، وسواء خبر مقدم : أى دعاؤكم وصمتكم سواء ومثله ــ سواء علينا أجزعنا أم صبرنا ، سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ــ أى استغفارك وعدمه سواء وجزعنا وصبرنا سواء ، وقال الأخفش الجملة فاعل سواء . وقال الفارسى خبر عن سواء (والخبر هو الجزء الذى تمّ به الفائدة) مفردا كان أو جملة أو ظرفا أو جارا ومجرورا (مع مبتدا) غـير

وَهُوَ قِسْمَانِ مُفْرَدٌ وَغَيْرُ مُفْرَدٍ : فَالْمُفْرَدُ نَحْوُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ ، وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ ، وَزَيْدٌ أَخُوكَ . وَغَيْرُ الْمُفْرَدِ إِمَّا جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ نَحْوُ زَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ

الرافع المكتفى به عن الخبر ، فخرج ماتمت به الفائدة مع غير المبتدا كالفاعل ونائبه لأنه وإن تمت به الفائدة لكن مع غير مبتدا ، وخرج مرفوع المكتفى بما يسد مسد الخبر نحو ماقائم الزيدان لأنه وان تمت به الفائدة لكن رافعه لاخبر له لأنه فى معنى الفعل والفعل لايخبر عنه (وهو) : أى الخبر (قسمان) : الأوّل (مفرد) وهو هنا مايقابل الجملة وشبهها كالظرف والمجرور ، وفى باب الاعراب مايقابل المثنى والمجموع ، وفى باب النداء ولا التبرئة مايقابل المضاف وشبهه ، وفى باب العلم مايقابل المركب (و) الثانى (غير مفرد) وهو الجلة وشبهها من الظرف والمجرور (فالمفرد) ويجب مطابقته للمبتدا حيث أمكن افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا (نحو زيد قائم) واعرابه زيد مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضم آخره ، قائم خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره ، وقائم اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو (والزيدان قائمان) واعرابه الزيدان مبتدأ وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، قائمان خبر وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وقائمان اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هما (والزيدون قائمون) واعرابه الزيدون مبتدأ وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وقائمون خبر وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وقائمون اسم فاعل وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هم (وزيد أخوك) واعرابه زيد مبتدا وأخوك خبره وعلامة رفعه الواو لأنه من الاسماء الستة ، هذا كله فى المذكر ، ويقال فى المؤنث : هند قائمة والهندان قائمتان والهندات قائمات وهند أختك ، واذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب المذكر على المؤنث ، فيقال زيد وهند قائمان ولايقال قائمتان ، ثم المفرد ان كان مشتقا تحمل ضميره مالم يرفع الظاهر نحو زيد قائم أبوه أوقائم أنت اليه ، وان كان جامدا فلا يتحمل ضمير المبتدا الا ان أوّل بمشتق نحو زيد أسد بمعنى شجاع (وغير المفرد) ثلاثة أشياء (إما جملة) ولابد من اقترانها برابط يربطها بالمبتدا ، والا كانت أجنبية عنه فلا يصح الاخبار بها عنه ، نعم ان كانت الجلة عين المبتدا جاز خلوّها من الرابط وذلك بان تقع خبرا عن مفرد يدل على جملة كالحديث والخبر والشان والكلام والقول واللفظ والأمر والقصة والحكاية وضمير الشأن وخبر المضاف إلى مفرد كذلك كخير الكلام لاإله إلاالله . ثم الأصل فى الرابط كونه ضميرا مذكورا كان أومحذوفا نحو ـ وكلّ وعد الله الحسنى ـ أى وعده على قراءة من رفع كل ، وهو ابن عامر وقد يأتى الرابط غير ضمير كاسم الاشارة نحو ـ ولباس التقوى ذلك خير ـ واعادة المبتدا بلفظه نحو ـ القارعة ماالقارعة ـ أو بمعناه نحو الصدّيق سبق أبو بكر الأئمة وعموم يشمل المبتدأ نحو ـ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لانضيع أجر من أحسن عملا ـ فان من أحسن عملا يشمل الذين آمنوا ، وكذلك زيد نعم الرجل ان كانت أل لعموم الجنس وأل النائبة مناب الضمير نحو ـ فأمّا من طغى وآثر الحياة الدنيا فان الجحيم هى المأوى ـ : أى مأواه ثم الجلة اما (اسمية) وهى ماصدّرت باسم (نحو زيد جاريته ذاهبة) واعرابه زيد مبتدا أوّل وجاريته

وَقولِهِ تعالى وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَى ذٰلِكَ خَيْرٌ ، وَقُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ. وَإِمَّا جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ نحوُ زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ، وَقَوْلِهِ تعالَى وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَايَشَاءُ ، وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ ، ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنْفُسَ

مبتدأ ثان وذاهبة خبرالمبتدا الثانى ، وجملة المبتدا الثانى وخبره فى محل رفع خبرالمبتدا الأوّل والرابط بين المبتدا الأوّل وخبره الهاء من جاريته . واعلم أن النحو يين قسموا الجملة الى صغرى وكبرى وشرح ذلك فى قواعد النحو لابن هشام وشرحها للازهرى وغيره (وقوله تعالى ـ ولباس التقوى ذلك خير) اذا قدرت ذلك مبتدأ ثانيا فلباس مبتدأ وهو مضاف والتقوى مضاف إليه والاعراب فيه مقدر على الألف لأنه اسم مقصور ، وذلك مبتدأ ثان وخير خبرالمبتدا الثانى وجملة المبتدا الثانى وخبره خبرالمبتدا الأوّل والرابط اسم الاشارة ، وأما اذا قدرت ذلك بدلامن لباس التقوى أوعطف بيان عليه فالآية حينئذ لاشاهد فيها على كون الخبر جملة لكون الخبر حينئـذ مفردا (وقل هو الله أحد) واعرابه هوضميرمنفصل فى محل رفع مبتدا أوّل ، الله مبتدأ ثان ، أحدخبرالمبتدا الثانى وجملة المبتدا الثانى وخبره خبر المبتدا الأوّل ، وهى نفس المبتدا فى المعنى فلا تحتاج لرابط ير بطها بالمبتدا كما قال ابن مالك فى الخلاصة ٭ وإن تكن إياه معنى اكتفى ٭ بها ، وذلك لأنا اذا قدرنا هو ضمير شأن لجملة الله أحد عينه فى المعنى لأنها مفسرة له والمفسر عين المفسر : أى الشأن الله أحد وأما اذاقدرنا هوضمير المسئول عنه فخبره مفرد وهوالله ، أحد خبر بعد خبر أو بدل . قال الأزهرى ومما الجملة فيه نفس المبتدا فى المعنى قولهم : هجيرى أبى بكر لاإله إلا الله : أى عادته ودأبه هـذه الكلمات : أى الاكثار من ذكرها (واما جملة فعلية) وهى ماصـدرت بفعل (نحوزيد قام أبوه) واعرابه زيد مبتدأ قام فعـل ماض أبو فاعل وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة والهاء ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة ، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدا ، والرابط بينهما الهاء من أبوه (وقوله تعالى ، ور بك يخلق مايشاء) واعرابه الواوحرف عطف ربّ مبتدأ والكاف ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة ، يخلق فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ما اسم موصول بمعنى الذى فى محل نصب مفعول به يشاء فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجملة الفعل من يشاء وفاعله المستتر صلة الموصول لامحل لها من الاعراب ، والعائد محذوف تقديره يشاؤه ، وجملة يخلق مايشاء فى محل رفع خبرالمبتدا ، والرابط بينهما الضمير المستتر فى يخلق (والله يقبض ويبسط) واعرابه الله مبتدأ يقبض فعل مضارع وفاعله مستترفيه جوازا تقديره هو ، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خـبر ويبسط الواو حرف عطف يبسط معطوف على ماقبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى اعرابه تبعه فى رفعه وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو (الله يتوفى الأنفس) واعرابه الله مبتدأ ، يتوفى بفتح أوّله فعـل مضارع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف ، وفاعله مستترفيه جوازا تقديره هو ، الأنفس مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره ، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبرالمبتدا ، وتمثيله الجملة بالخبرية قديوهم اشتراط كون الجملة المخبربها خبرية وليس كذلك بل يجوز

وَإِمَّا شِبْهُ الْجُمْلَةِ : وَهُوَ شَيْئَانِ ، الظَّرْفُ وَالْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ : فَالظَّرْفُ نَحْوُ زَيْدٌ عِنْدَكَ ، وَالسَّفَرُ غَدًا ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ، وَالْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ نَحْوُ زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: الْحَمْدُ لِلَّهِ .

الاخبار عن المبتدا بالجملة الطلبية نحو زيد اضرب به أولا تضربه ، والقسمية نحو زيد والله لتكرمنه والشرطية نحو زيد ان جاءك فأكرمه (واما شبه الجملة) من حيث حصول الفائدة به كما تحصل بالجملة (وهو شيآن) الأول (الظرف) الزمانى أوالمكانى بشرط أن لا يكون من الغايات كقبل و بعد وفوق وتحت ، إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه فانها تبنى حينئذ على الضم فلا تقع خبرا ولا صفة ولا حالا ولا صلة كما نص عليه سيبويه وغيره من الأئمة . قال ابن هشام لكن يشكل عليهم قوله تعالى ـ كيف كان عاقبة الذين من قبل ـ اه فقد وقع صلة (و) الثانى (الجار والمجرور) ولوقال والمجرور لكان أولى لأن المحل للمجرور وحده على الأصح ، لالهما معا خلافا لابن مالك ، ثم شرط كل من الظرف والجرور أن يكون تاما بأن تتم به الفائدة اذا قرن بالمبتدا نحو الحمد لله ، ولدينا مزيد ، بخلاف الناقص ، وهومالا تتم به الفائدة معه نحو بكر أمس وزيد عنك لعدم حصول الفائدة به (فالظرف) التام الواقع خبرا عن المبتدا (نحو زيد عندك) واعرابه زيد مبتدا عند ظرف مكان وعلامة نصبه فتح آخره والكاف فى محل جر بالاضافة والظرف وما أضيف إليه شبه جملة فى محل رفع خبر المبتدا متعلق بواجب الحذف تقديره كائن أومستقر (و) نحو (السفر غدا) واعرابه السفر مبتدأ ، غدا ظرف زمان وعلامة نصبه فتح آخره ، والظرف شبه جملة فى محل رفع خبر المبتدا متعلق بواجب الحذف تقديره كائن أومستقر (وقوله تعالى ، والركب أسفل منكم) واعرابه الركب مبتدأ وعلامة رفعه ضم آخره ، أسفل ظرف مكان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره وهو شبه جملة فى محل رفع خبر المبتدا متعلق بواجب الحذف تقديره كائن أومستقر ، ومنكم جار ومجرور فى محل نصب صفة لأسفل ، وفى حواشى الجلالين للجمل : والركب أسفل منكم الواو عاطفة مابعدها على أنتم لأنها مبدأ تقسيم أحوالهم وأحوال عدوهم ، و يجوز أن تكون واو الحال وتكون الجملة حالا من الظرف وهو قوله تعالى ـ بالعدوة القصوى والركب ـ كما فى القاموس ركبان الأبل وهو اسم جمع لراكب أوجمع له وهم العشرة فصاعدا ، وقد يكون للخيل : أى والركب كائنون بمكان أسفل منكم ، فأسفل منصوب على الظرف وهو فى الحقيقة صفة لظرف مكان محذوف : أى والركب فى مكان أسفل من مكانكم اه وفى المجيد أجاز الأخفش والكسائى والفراء أسفل بالرفع على تقدير محذوف من أول الكلام : أى وموضع الركب أسفل اه وقد أفهم تمثيله بالظرف الزمانى والمكانى أنه يجوز الاخبار بكل منهما لكن الزمانى لايخبر به الاعن اسم المعنى نحو السفر غدا والصوم يوم الخميس ، ولايخبر به عن الذات كما سيأتى بخلاف المكانى فانه يخبر به عن الذوات نحو زيد خلفك ، والمعانى نحو الخير أمامك (والجار والمجرور) التام الذى يخبر به عن المبتدا (نحو زيد فى الدار) واعرابه زيد مبتدا وفى الدار جار ومجرور شبه جملة فى محل رفع خبر المبتدا متعلق بواجب الحذف تقديره كائن أومستقر (و) مثله (قوله تعالى الحمد لله) فالجار والمجرور شبه

ويتعلق

وَيَتَعَلَّقُ الظَّرْفُ وَالْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ إِذَا وَقَعَا خَبَرًا بِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ كَائِنٌ أَوْ مُسْتَقِرٌّ ، وَلاَ يُخْبَرُ بِظَرْفِ الزَّمَانِ عَنِ الذَّاتِ ، فَلاَ يُقَالُ زَيْدٌ الْيَوْمَ ، وَإِنَّمَا يُخْبَرُ بِهِ عَنِ الْمَعَانِي نَحْوُ الصَّوْمُ الْيَوْمَ وَالسَّفَرُ غَدًا ، وَقَوْلُهُمْ : اللَّيْلَةَ الْهِلَالُ مُؤَوَّلٌ

جملة فى محل رفع خبر متعلق بواجب الحذف تقديره كائن أومستقر (ويتعلق الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبرا) أوصلة أوصفة أوحالا (بمحذوف) وجوبا فلايجوز اظهاره فى الكلام ولابدّ من تقديره كونا عاما كالحصول ، والاستقرار ، والكون ، والثبوت ، والوجود ، والوقوع ، فيتعين تقدير واحد من هذه ، ثم الذى ذهب إليه ابن مالك أن الأرجح تقدير المتعلق فى غير الصلة بصيغة الاسم ، فلذا قال المصنف (تقديره كائن أومستقر) لأن الأصح أن المحذوف المقدر بما ذكر هو الخبر وحده وقيل الخبر هو المذكور دون المحذوف . وقيل هو مجموعهما ، أما فى الصلة فيجب تقديره فعلا مطلقا ولايجوز تقدير المتعلق كونا خاصا كقائم وجالس إلا لدليل يدل عليه ، وحينئذ يكون الحذف جائزا لاواجبا ، وإذا قدّرنا المتعلق المحذوف لفظ كائن فهو من كان التامّة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة إليه لغو : أى غير متحمل للضمير ولوجعلناه من كان الناقصة لكان الظرف فى موضع الخبر بتقدير كان أخرى ، وعند ذلك تتسلسل التقديرات قاله فى الدرر البهية (ولايخبر بظرف الزمان عن الذات) والمراد به ماقام بنفسه ويقابلها العرض وهو مالا يقوم بنفسه ويقال له اسم المعنى (فلا يقال زيد اليوم) ولاعمرو غدا لعدم الفائدة إذلا تختص الذات بزمن دون زمن فاذا أفاد الاخبار به عن الذات بأن كان المبتدأ عاما والزمان خاصا كنحن فى شهر رمضان والناس فى زمان طيب جاز الأخبار به لحصول الفائدة بتخصيص الزمان. قال ابن عنقاء : والحق جواز نحو زيد فى زمان طاب له ، وان كان المبتدا خاصا لوجود الفائدة فالمدار عليها اهـ (وانما يخبر به) : أى بظرف الزمان (عن المعانى) جمع معنى ، وهو ماعدا الذات من الأعراض كالصوم والسفر لأن الأحداث أفعال وحركات وغيرهما فلابدّ لكل حدث من زمان يختص به ففى الاخبار به عنها فائدة بخلاف الذوات فان نسبتها إلى جميع الأزمنة على السواء فلا فائدة فى الاخبار بالزمان عنها قاله الأزهرى (نحو الصوم اليوم) واعرابه الصوم مبتدا ، اليوم ظرف زمان وعلامة نصبه فتح آخره وهو شبه جملة فى محل رفع خبر المبتدأ متعلق بواجب الحذف وكذا تقول فى قوله (والسفر غدا) وأشار المصنف بالتمثيل بما ذكر إلى أن شرط الحدث الذى يخبر عنه بالزمان أن لا يكون مستمرا فان الصوم والسفر كل منهما غير دائم الوقوع ، فان كان الحدث مستمر الوقوع نحو طلوع الشمس يوم الجمعة فلا فائدة فيه لأن طلوعها مستمر (وقولهم) : أى العرب (الليلة الهلال) بنصب الليلة على أنه خبر مقدم والهلال مبتدأ ، مؤخر وقولهم اليوم خمر ونحو ذلك مما ظاهره أنه أخبر فيه بظرف الزمان عن الذات (مؤوّل) بتقدير مضاف إلى اسم الذات ليكون الظرف خبرا عن معنى لاعن ذات فيقدر فى المثالين المذكورين رؤية الهلال وشرب خمر ، وماذهب إليه المصنف من كون ذلك مؤوّلا بما ذكر هو مذهب جمهور البصريين حيث قالوا ولايخبر بالزمان عن الذات مطلقا ، وأما على قول من قال انه اذا كان اسم الذات مثل اسم المعنى فى وقوعه وقتا دون وقت نحو الورد فى إيار والهلال الليلة

وَيَجُوزُ تَعَدُّدُ الْخَبَرِ نحوُ زَيْدٌ كَاتِبٌ شَاعِرٌ ، وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُوالْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ، وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمُبْتَدَإِ جَوَازًا نحوُ فِي الدَّارِ زَيْدٌ ، وَوُجُوبًا نحوُ أَيْنَ زَيْدٌ ، وَإِنَّمَا عِنْدَكَ زَيْدٌ

والرطب شهرى ربيع جاز الاخبار عنه بالزمان فانه لاحاجة الى تقدير فى مثال المتن لشبه الهلال باسم المعنى من جهة أنه يحدث فى وقت دون آخر ، ويجوز رفع الليلة على أنه خبرمقدم والهلال مبتدأ مؤخر ، والتقدير حينئذ الليلة ليلة الهلال (ويجوز تعدد الخبر) مع كون المبتدا واحدا لأن الخبر كالنعت ، والشئ الواحد يجوز أن ينعت بنعوت متعددة ، ولأن الخبر محكوم به على المبتدا ولايمتنع أن يحكم على الواحد بأحكام متعددة (نحو زيد كاتب شاعر) : أى ينثر الكلام وينظمه فالكاتب هنا الناثر للكلام ، والشاعر هوالناظم له ، واعرابه زيد مبتدأ كاتب خبر ، شاعر خبر ثان وقوله تعالى : (ـ وهو الغفور الودود ذوالعرش المجيد فعال لما يريد ـ) واعرابه هو ضميرمنفصل فى محل رفع مبتدأ ، الغفورخبرأوّل ، الودود خبرثان ، ذوخبر ثالث وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، والعرش المضاف اليه ، المجيدخبررابع ، فعال خبرخامس وهو من أمثلة المبالغة يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستترفيه جوازا تقديره هو ، لما يريد جار ومجرور اللام حرف جرّ وما اسم موصول فى محل جرّ باللام متعلق بفعال ، وجملة يريد صلة الموصول والعائد محذوف تقديره يريده ، وقدأفهم تمثيله أن الخبرانما يتعدّد اذا استقل بالخبرية ، فان لم يستقل نحو هذا حلو حامض فلا تعدّد بل تقول هذا مبتدأ وحلو حامض خبر لأنهما بمعنى خبر واحد : أى مزّ ليس بتامّ الحلاوة ولا بتامّ الحموضة ، ولايجوزأن يعرب الثانى منهما بدلا ولاصفة ولاخبرمبتدا محذوف لأن المراد أنه جمع الطعمين بخلاف الأخبار المتعددة كالمثالين السابقين فانه يجوز أن يعرب مابعد الخبر الأوّل خبر مبتدا محذوف والتقدير زيد كاتب هو شاعر ، هو الغفور ، هو الودود ، هو ذوالعرش الخ . ثم اعلم أن المجيد فى الآية قرئ بالرفع على أنه خبر وبالجرّ على أنه نعت للعرش والقراءتان سبعيتان (وقد يتقدم) : أى الخبر (على المبتدا) تقدما (جوازا) : أى جائزا والا فالأصل فيه أن يكون مؤخرا عن المبتدا لأنه انما يؤتى به لبيان حال المبتدا والدالّ على حال الذات متأخر عنها طبعا (نحو فى الدار زيد) فزيد مبتدا وفى الدار جار ومجرور خبر مقدم وانما قدم على خلاف الأصل لغرض التخصيص لان غرض المتكلم الاخبار بانه ليس فى الدار غيره ولوقال زيد فى الدار لما أفاد أنه ليس فيها غيره (و) تقدما (وجوبا) : أى واجبا وذلك فى أربع مسائل ، الاولى أن يكون الخبرمماله صدرالكلام كاسماء الاستفهام (نحوأين زيد) واعرابه زيد مبتدأ ، مؤخر وأين اسم استفهام فى محل رفع خبرمقدم وجوبا لان الخبرالمفرد اذاتضمن ماله صدر الكلام كالاستفهام وجب تقديمه ، بخلاف ماإذا كان الخبر المتضمن لما ذكر جملة فلايجب تقديمه نحو زيد من أبوه لان تأخيره لايخرجه عما يستحقه من الصدارة لوقوعه صدر الجملة التى وقع فيها وظاهر أنه يتعين اعراب أين خبرا مقدما ، ولا يجوز أن يعرب مبتدأ وزيد خبر لان زيدا معرفة وأين ظرف نكرة (و) الثانية أن يكون المبتدأ محصورا نحو (انما عندك زيد) واعرابه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، وما كافة لانّ عن العمل ، عند ظرف مكان وعلامة

وقوله

وَقَوْلِهِ تَعَالَى أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ، وَنَحْوُ فِي الدَّارِ رَجُلٌ ، وَقَدْ يُحْذَفُ كُلٌّ مِنَ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ جَوَازًا ، نَحْوُ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ : أَيْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ وَيَجِبُ حَذْفُ الْخَبَرِ

نصبه فتح آخره ، والكاف ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة والظرف وما أضيف اليه فى محل رفع خبر مقدم زيد مبتدأ مؤخر ، وقدّم الخبر فيه وجوبا لغرض أن يكون المبتدأ محصورا لان المعنى ماعندك الا زيد ، ولو أخر لأوهم فيه ان المحصور هو الخبر (و) الثالثة أن يكون فى المبتدا ضمير منفصل يعود على الخبر نحو (قوله تعالى ، أم على قلوب أقفالها) واعرابه أم حرف عطف ، على قلوب جار ومجرور فى محل رفع خبر مقدم ، أقفال مبتدأ مؤخر والهاء ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة ، وانما وجب تقديم الخبر لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز (و) الرابعة أن يوقع تأخير الخبر فى لبس ظاهر (نحو فى الدار رجل) واعرابه فى الدار جار ومجرور فى محل رفع خبر مقدم رجل مبتدأ مؤخر وانما وجب تقديم الخبر لانه لو قيل رجل فى الدار لالتبس الخبر بالصفة اذ يحتمل حينئذ فى الجار والمجرور أن يكون خبرا وأن يكون صفة لرجل لان النكرة تطلب الظرف والجار والمجرور والجملة لتختص بها طلبا حثيثا فالتزم التقديم دفعا لهذا الالباس (وقد يحذف كلّ من المبتدا والخبر) حذفا (جوازا) والاصل فيهما الثبوت لكن جوّزوا حذف أحدهما عند وجود قرينة تدل على ذلك المحذوف ، وقد اجتمع حذف كل منهما وابقاء الآخر فيما مثل به المصنف بقوله (نحو سلام قوم منكرون) واعرابه سلام مبتدأ وهو نكرة ولكن المسوّغ له الدعاء وخبره محذوف : أى عليكم ، وقوم خبر مبتدا محذوف : أى أنتم ، ومنكرون نعت لقوم ، واذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ أو خبرا فقيل الاولى أن يكون المحذوف هو المبتدا لان الخبر محط الفائدة ، وقيل الخبر لان التجوّز فى آخر الكلمة أسهل ، وقيل بالتخيير ، وقدر المصنف المبتدأ والخبر المحذوفين فى الآية بقوله (أى سلام عليكم أنتم قوم منكرون) وقد يحذف كل منهما جوازا وذلك نحو قولك نعم : فى جواب أزيد قائم : أى نعم زيد قائم ، وقد يجب حذف كل منهما فيجب حذف المبتدا فى أربع مسائل لم ينبه عليها المصنف اختصارا : الاولى اذا أخبر عنه بنعت مقطوع لغرض المدح كمررت بزيد الكريم برفع الكريم خبر مبتدا محذوف وجوبا : أى هو الكريم ، أو لغرض الذم كمررت بعمرو اللئيم برفع اللئيم ، أو لغرض الترحم كمررت بزيد المسكين برفع المسكين . الثانية اذا أخبر عنه بمخصوص بمدح على أحد وجهين فى اعرابه نحو نعم الرجل زيد برفع زيد خبرا لمبتدا محذوف وجوبا : أى هو زيد ، أو ذمّ نحو بئس الرجل بكر برفع بكر خبر المبتدا محذوف : أى هو بكر ، والوجه الثانى [illegible] من زيد و بكر مبتدأ ، والجملة قبله خبره ، وعليه مشى ابن هشام فى شرح القطر فى باب نعم و[illegible] الثالثة اذا أخبر عنه بصريح القسم نحو فى ذمتى لأفعلن ففى ذمتى خبر لمبتدا محذوف وجو[illegible] جواب القسم مسدّه : أى فى ذمتى يمين أو ميثاق أو عهد لأفعلن . الرابعة اذا أخبر عنه بمصدر [illegible] به بدلا من اللفظ بفعله : أى بدلا من تلفظهم بفعل المصدر نحو صبر جميل ، فصبر خبر لمبتدا محذوف وجوبا تقديره صبرى صبر جميل (ويجب حذف الخبر) فى أربع مسائل أيضا وذلك حيث وجد مع القرينة الدالة على حذف

بَعْدَ لَوْلاَ نَحْوُ لَوْلاَ أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ : أَىْ لَوْلاَ أَنْتُمْ مَوْجُودُونَ ، وَبَعْدَ الْقَسَمِ الصَّرِيحِ نَحْوُ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ :

لفظ يسد مسده : الاولى (بعد لولا) الدالة على امتناع الشئ لوجود غيره (نحو لولا أنتم لكنا مؤمنين) واعرابه لولا حرف امتناع لوجود ، أنتم ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ ، اللام داخلة فى جواب لولا كنا فعل وفاعل كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، ونا المدغمة ضمير متصل فى محل رفع اسمها ، مؤمنين خبرها وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم وخبر المبتدا محذوف وجوبا أشار المصنف الى تقديره بقوله (أى لولا أنتم موجودون) وانما حذف لوجود القرينة الدالة على حذفه وهى كلمة لولا لدلالتها على الوجود ، ووجب حذفه لقيام الجواب مقامه ثم تقدير المصنف للخبر المحذوف بموجودون أولى لأنه كون عام فيوافق ما ذكره الفاكهى تبعا لابن هشام وغيره من أنه إنما يجب حذف الخبر اذا كان كونا مطلقا و يقال له الكون العام نحو لولا زيد لأكرمتك : أى لولا زيد موجود لأكرمتك ، فالاكرام ممتنع لوجود زيد ، لا لمعنى زائد على وجوده ، فان كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدأ فالخبر كون مقيد و يقال له الكون الخاص كما اذا قيل هل زيد محسن اليك فتقول لولا زيد لهلكت تريد لولا احسان زيد الىّ لهلكت ، فالهلاك ممتنع لأحسان زيد فالخبر كون مقيد بالأحسان فهو شئ زائد على وجود زيد فان دلت قرينة على حذفه كهذا المثال ونحو لولا أنصار زيد ماسلم : أى لولا أنصار زيد حموه ماسلم جاز حذفه ، وان فقدت القرينة تعين ذكره نحو لولا زيد سالمنا ماسلم ، ونحو قوله صلى الله عليه وسلم « لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم » فقومك مبتدأ ، وحديثو خبره ، وانما لم يحذف لكونه مقيدا بالحداثة . قال الفاكهى : والظاهر أن الآية التى مثل بها المؤلف مما الخبر فيه كون خاص وان تقديره لولا أنتم صددتمونا بدليل ـ أنحن صددناكم ـ نبه عليه ابن هشام وغيره اه . قلت لكن ابن هشام مثل فى قطر الندى بالآية المذكورة لوجوب حذف الخبر بعد لولا واعترضه الفاكهى فى شرحه ، وقال الاولى التمثيل بما يكون الخبر فيه كونا مطلقا اه والاعتراض مبنىّ على ماذهب اليه ابن مالك والرمانى والشلوبين وغيرهم من التفصيل بين ما اذا كان الخبر كونا مطلقا فيجب حذفه أو كونا مقيدا فيجب ذكره الا عند قرينة تدل على حذفه فيحذف جوازا والذى عليه الجمهور أن الخبر بعد لولا لا يكون الا كونا مطلقا فيجب حذفه دائما ويكون تقدير الخبر عندهم موجود أو كائن ، فعلى هذا ماسلكه المصنف من تقدير موجودون لااعتراض عليه بل هو جرى على مذهب الجمهور . فان قلت اذا أوجب الجمهور حذف الخبر بعد لو دائما وأنه لايذكر أصلا فما يجيبون به عما جاء فيه الخبر مثبتا نحو لولا زيد سالمنا ماسلم . قلت : أوجبوا فى مثل هذا جعل الكون المقيد مبتدأ فيقال لولا مسالمة زيد إيانا : أى موجودة ماسلم . وأما الحديث السابق فأجابوا عنه بان هذه الرواية لم تثبت بهذا اللفظ من طريق صحيح . والروايات المشهورة «لولا أن قومك حديثو عهد بكفر ، ولولا حدثان قومك ، ولولا حداثة قومك » وعلى هذه الرواية الصحيحة لااشكال فى ذلك (و) المسئلة الثانية أن يكون الخبر واقعا (بعد القسم الصريح) وهو مايعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسما لكون ذلك اللفظ لايستعمل الا فى القسم (نحو لعمرك انهم)

أَيْ لَعَمْرُكَ قَسَمِي وَبَعْدَ وَاوِ الْمَعِيَّةِ نَحْوُ كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ : أَيْ مَقْرُونَانِ ، وَقَبْلَ الْحَالِ الَّتِي لَاتَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ خَبَرًا نَحْوُ ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا أَيْ إِذَا كَانَ قَائِمًا

بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمنا طويلا ، ثم استعمل فى القسم مرادا به الحياة أى وحياتك يامحمد انهم : أى كفار قريش - لفى سكرتهم يعمهون - واعرابه اللام لام الابتداء ، عمر مبتدا وعلامة رفعه ضم آخره والكاف ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة وهو صريح فى القسم وخبره محذوف قدّره المصنف بقوله (أى لعمرك قسمى) وانما حذف لدلالة عمرك عليه ووجب لسدّ جواب القسم مسدّه ، ومن القسم الصريح أيمن الله لأفعلن : أى أيمن الله يمينى أوقسمى . خرج غير الصريح نحو عهد الله لأفعلن فانه لايجب حذف الخبر بعده لأن عهد الله غير ملازم للقسم اذيستعمل فى غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم الابذكر المقسم عليه (و) الثالثة أن يكون الخبر واقعا (بعد واو المعية) : أى العاطفة لاسم آخر على المبتدا (نحو كل صانع وماصنع) واعرابه كل مبتدا وصانع مضاف اليه والواو حرف عطف دال على المعية : وما مصدرية تسبك مابعدها مصدرا معطوفا على كل صانع . والتقدير كل صانع وصنعته ، والخبر محذوف يقدر بعد المعطوف كما قاله المصنف (أى مقرونان) وانما حذف لدلالة واو المعية على المقارنة ووجب لقيام المعطوف مقامه ، ومثل هذا التركيب ماشابهه مما أضيف فيه كل الى نكرة معطوف عليه ماهو مقرون به كقولهم : كل عمل وجزاؤه وكل ثوب وقيمته وكل رجل وصنعته : أى تجارته وحرفته وقيل الواو نائبة عن باء المصاحبة عطفت لفظا فقط : وتاليها معطوف لفظا خبر عن المبتدا معنى والتقدير فى المثال كل صانع بما صنع ، فان لم تكن الواو نصا فى المعية كما اذا قلت : زيد وعمرو وأردت الأخبار باقترانهما جاز حذفه اعتمادا على أن السامع يفهم من ذلك معنى الاقتران ، ويجوز ذكره لعدم التنصيص على المعية (و) الرابعة أن يكون الخبر واقعا (قبل الحال التى لاتصلح) أى لايصح كما عبر به غير واحد (أن تكون خبرا) عن المبتدأ المذكور قبلها (نحو ضربى زيدا قائما) واعرابه ضربى مبتدأ وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ماقبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، لأن الياء لايناسبها الا كسر ماقبلها ، وهو مضاف وياء النفس مضاف اليه ، وضرب مصدر يعمل عمل فعله يرفع الفاعل ، وينصب المفعول ، وهو مضاف ، وفاعله مضاف اليه وزيدا مفعول به ، وقائما حال من ضمير عائد على زيد مستتر فى كان المحذوفة هى والخبر وما تعلق به وتقدير ذلك (أى) حاصل (اذا كان قائما) فحاصل خبر المبتدا واذا ظرف متعلق بحاصل ، وكان تامة وفاعلها ضمير يعود على زيد ، وقائما حال من الضمير فى كان ، ثم حذف حاصل كما تحذف متعلقات الظروف العامة فبقى الظرف والحال فاستغنى بالحال عن الظرف لدلالتها عليه فحذف الظرف ، وهو اذا والتزمت الحال وسدت مسدّ الخبر ولم يصح جعلها خبرا لان ضربى وصف فى المعنى ، والضرب لايوصف بالقيام فلايقال ضربى قائم ، ولايجوز جعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لأن هذا المنصوب ملتزم تنكيره ، ويقع موقع الجملة الخبرية مقترنة بالواو كحديث « أقرب ما يكون العبد من ربه ، وهو ساجد » ثم ماذكر من حذف الخبر قبل الحال الممتنع كونها خبرا ليس مخصوصا بهذا التركيب بل يلحق به مافى معناه مما صدّر بمصدر مضاف الى فاعله أومفعوله بعده حال من

باب العوامل الداخلة على المبتدإ والخبر

وَتُسَمَّى النَّوَاسِخَ ، وَنَوَاسِخَ الاِبْتِدَاءِ ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ : الْأَوَّلُ مَا يَرْفَعُ الْمُبْتَدَأَ وَيَنْصِبُ الْخَبَرَ وَهُوَ كَانَ وَأَخَوَاتُهَا ، وَالْحُرُوفُ الْمُشَبَّهَةُ بِلَيْسَ وَأَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ ، وَالثَّانِى مَا يَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ ، وَهُوَ إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا وَلَا الَّتِى لِنَفْيِ الْجِنْسِ ، وَالثَّالِثُ مَا يَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ جَمِيعاً وَهُوَ ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا .

أحدهما نحو : قيامك محسنا ، أو مصدر بمؤول بالمصدر من أفعل التفضيل مضاف الى مصدر مذكور بعد ذلك المصدر حال مفردة نحو أكثر شربى السويق ملتوتا ، وجملة نحو أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد : أى أقرب كون العبد من ربه حاصل اذا كان ساجدا ، فلو صلحت الحال للاخبار بها عن المبتدا لم يجب حذف الخبر نحو ضربى زيدا شديد ، بل يتعين رفع الحال ليكون هو الخبر أو يؤتى بالخبر .

باب العوامل الداخلة على المبتدا والخبر

هى على ضربين أفعال وحروف (وتسمى) أى هذه العوامل (النواسخ) مطلقا من غير قيد (ونواسخ الابتداء) مقيدة بالاضافة الى المبتدا للاختصاص به لأنها تدخل عليه فترفع عنه عمل الابتداء فيه ، أخذا من النسخ ، وهو الرفع ، وانما نسخته لأنها عوامل لفظية ، والابتداء عامل معنوى ، والعامل اللفظى أقوى من المعنوى ، وكما تنسخ حكم المبتدا تنسخ أيضا حكم الخبر لان نسختها للابتداء نسخ لحكمه ، وهو رفع المبتدا والخبر فقوله نواسخ الابتداء فى قوة قوله نواسخ المبتدا والخبر (وهى ثلاثة أنواع) والدليل على ذلك الاستقراء ، ولا ينافى ذلك عدّ بعضهم لها سبعة أنواع لان ذلك باعتبار أفراد الأنواع الثلاثة فلا ينافى ما ذكره المصنف . (الاوّل ما يرفع المبتدأ) غير الرفع الذى كان له (وينصب الخبر) الذى كان للمبتدا ، وهذا النوع صنفان صنف من الافعال (وهو كان وأخواتها) وتسمى الافعال الناقصة لعدم اكتفائها بمرفوعها عن منصوبها (و) صنف من الحروف ، وهو (الحروف المشبهة بليس) فى النفى والجحود والعمل ، وعبر بالحروف هنا على سبيل المجاز لانها جمع كثرة والموضع موضع قلة لكونها أربعة ، وجمع القلة أحرف . ولذا قال الفاكهى : الاولى الأحرف (و) من الصنف الاول (أفعال المقاربة) سميت بذلك لانها تنبىء عن قرب حصول أمر لفاعلها . (و) النوع (الثانى ماينصب المبتدأ ويرفع الخبر) رفعا غير الرفع الذى كان لخبر المبتدا (وهو إنّ) بكسر الهمزة وتشديد النون (وأخواتها) التى تعمل عملها (ولاالتى لنفى الجنس) على سبيل الشمول بخلاف المحتملة لنفى الجنس ، ونفى الوحدة . فانها تعمل عمل ليس (و) النوع (الثالث ماينصب المبتدا والخبر جميعا ، وهو ظن وأخواتها) مما يفهم معناها ، وتسمى أفعال الشك ، واليقين ، وأفعال القلوب لتعلقها بالقوى الباطنية .

فصل

﴿ فَصْلٌ ﴾ فَأَمَّا كَانَ وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَرْفَعُ الْمُبْتَدَأَ تَشْبِيهاً بِالْفَاعِلِ ، وَيُسَمَّى اسْمَهَا وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ تَشْبِيهاً بِالْمَفْعُولِ ، وَيُسَمَّى خَبَرَهَا ، وَهٰذِهِ الْأَفْعَالُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : أَحَدُهَا مَا يَعْمَلُ هٰذَا الْعَمَلَ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ ، وَهُوَ كَانَ ، وَأَمْسَى ، وَأَصْبَحَ ، وَأَضْحَى ، وَظَلَّ ، وَبَاتَ ،

﴿ فصل ﴾ فى النوع الأول : و بدأ به لأن النوع الثانى حروف والأصل فى العمل أن يكون للأفعال ، والنوع الثالث ، وان كان أفعالا إلا أن مفعوليه قد قيل انه ليس أصلها المبتدا والخبر بل هما كمفعولى أعطى (فأما كان وأخواتها) أى مشابهاتها فى العمل وفى الدلالة على تقدير الفاعل على صفة تنسب اليه لايتم الفاعل الابإعتبارها ، ولذلك سميت ناقصة قاله بعضهم ، والذى ذكره المصنف منها ثلاثة عشر فعلا وسأنبه على زيادة على ذلك ان شاء الله تعالى (فانها ترفع المبتدأ) مالم يلزم التصدير كاسماء الشرط نحو من لم يقم أقم ، ولا الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع كالحمد لله الحميد بالرفع على تقدير هو الحميد ، ولا عدم التصريف نحو طوبى للمؤمن ، ولا الابتدائية بنفسه نحو أقل رجل يقول ذلك الا زيدا ، أو بغيره كمصحوب اذا الفجائية (تشبيها بالفاعل) أى بفاعل الفعل المتعدى (ويسمى اسمها) حقيقة وفاعلها مجازا هذا فى حال كونها ناقصة . فاذا استعملت تامة نحو قد كان المطر فهو فاعل حقيقة ولا خبر لها حينئذ كما سيأتى (وتنصب الخبر) بشرط أن لا يكون جملة طلبية ولا انشائية (تشبيها بالمفعول) فى توقف تمام فهم الفعل عليه لانها أشبهت الفعل التام المتعدى لواحد كضرب زيد عمرا (ويسمى خبرها) حقيقة ، ومفعولا مجازا (وهذه الأفعال) يعنى كان وأخواتها (على ثلاثة أقسام : أحدها مايعمل هذا العمل) الذى هو رفع الاسم ونصب الخبر (من غير شرط) بل يعمل سواء كانت مثبتة أم منفية ، صلة لما الظرفية أولا (وهو) ثمانية أفعال (كان) الدالة على اتصاف اسمها بخبرها فى الزمن الماضى اما مع الاستمرار نحو ـ كان الله غفورا رحيما ـ أى مازال غفورا ولا يزال كذلك ، أو مع الانقطاع نحو ـ لم يكن شيئا مذكورا ـ ثم كان بعد ذلك شيئا مذكورا ، وقد تكون محتملة لهما نحو كان زيد مبصرا (وأمسى) الدالة على ثبوت خبرها لاسمها مساء ، وهو من الزوال الى نصف الليل (وأصبح) الدالة على ثبوته له صباحا وهو من نصف الليل الى الزوال (وأضحى) الدالة على ثبوته له ضحى ، وهو من بعد ارتفاع الشمس كرمح الى الزوال (وظل) الدالة على ثبوته له نهارا ، وهو من طلوع الفجر الى غروب الشمس ، وقيل يختص بالوقت الذى للشمس فيه ظل ، وذلك من طلوع الشمس الى غروبها ، وقيل من الصباح الى الزوال ، وقد تأتى للدوام نحو ظل فلان عمره سفيها ، وتصريفها ظل يظل ظلولا قاله الرضى (وبات) الدالة على ثبوته له ليلا ، ومضارعها يبيت و يبات ومصدرها بيتوتة ، وهذه الستة قد تأتى بمعنى صار فلا تكون حينئذ موضوعة لاقتران الجملة بأوقاتها بل تكون دالة على اتصاف الاسم بالخبر مطلقا لا تفيد الصباح ولا المساء ، وغيرهما من أوقاتها السابقة نحو ـ فكانت هباء منبثا ـ فأصبحتم بنعمته اخوانا ـ ، وقال الشاعر :

ثم أصبحوا كأنهم ورق جف فألوت به الصبا والدبور

وقوله تعالى ـ ظل وجهه مسودا ـ وقال الشاعر ✲ أبيت كأنني أكوى بجمر ✲ أى أصير من

وَصَارَ ، وَلَيْسَ نحوُ وَكَانَ اللهُ غَفُورًا رَحِيماً ، فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً ، لَيْسُوا سَوَاء ، ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا . وَالثَّانِي مَايَعْمَلُ هٰذَا الْعَمَلَ بِشَرْطِ أَنْ يَتَقَدَّمَ نَفْيٌ أَوْ نَهْيٌ أَوْ دُعَاء

شدّة الحرقة (وصار) الدالة على انتقال اسمها من صفة الى صفة نحو صار زيد فقيها أومن حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ، وتدل على زمان الوجود لاعلى الماضى ، وفى معنى صار آض ورجع وعاد واستحال ، وقعـد وحار يحور بالحاء والراء المهملتين وارتدّ وتحوّل و بقى وآل بمد الهمزة وغدا وراح لحديث «تغدوخماصاوتروح بطانا» وحديث « اغدعالما أومتعلما» (وليس) الدالة على نفى الخبر عن الاسم حالا فى الحال مطلقا ، وفى الماضى والمستقبل عنـد وجود القرينة الدالة على ذلك كقوله تعالى ــ ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ــ فان ذلك لنفى صرف العـذاب عنهم فى المستقبل . ثم ذكر المصنف بعض أمثـلة الأفعال السابقة . فقال (نحو وكان الله غفورا رحيما) واعرابه كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، الله اسمها مرفوع بها ، وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ضم آخره ، غفوراخبرها ، وعلامة نصبه فتح آخره ، رحيمانعت والنعت تابع للمنعوت فى اعرابه تبعه فى نصبه ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وكان فى هذا المثال للدوام والاستمرار كما تقدّم ، وهكذا فى جميع صفات الله تعالى نحو ــ وكان الله بما تعملون خبيرا ــ وكان الله سميعا بصيرا : أى كان كذلك ، وهو الآن على ماعليه كان كما أجاب بنحو ذلك ابن عباس حين سأله نافع بن الأزرق رأس الخوارج (فأصبحتم بنعمته اخوانا) واعرابه أصبح فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، والتاء ضمير متصـل فى محل رفع اسمها ، والميم علامة الجمع بنعمته جار ومجرور والهاء مضاف اليـه والجار والمجرور متعلق بأصبح اخوانا خبر أصبح : أى صرتم اخوانا متلبسين بنعمته تعالى ، أو بسبب نعمته على الخلاف فى كون الباء فيـه للملابسة أوللسببية ، ومثال أمسى نحو أمسى زيد فقيها ، ومثال أضحى نحو أضحى محمد رسول الله ، وبات نحو بات زيد مصليا ، وصار نحو صار الطين ابريقا وليس نحو (ليسوا سواء) واعرابه ليسوا فعـل وفاعل ليس فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر والواوضمير متصل فى محل رفع اسمها سواء خبرها ، وعلامة نصبه فتح آخره (ظلّ وجهـه مسودّا) واعرابه ظل فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر وجه اسمها والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة مسودّا خبرها منصوب بها ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وهى فى هذه الآية بمعنى صار كما تقدّم (والثانى) من الأقسام الثلاثة (مايعمل هذا العمل) : أى رفع الاسم ونصب الخبر (بشرط أن يتقدّم) عليه (نفى) بحرف أواسم أوفعل موضوع للنفى كقوله :

ليس ينفك ذاغنى واعتزاز * كل ذى عفة مقلّ قنوع

وقد يحذف حرف النفى لفظا و يراد معنى نحو ــ تالله تفتؤ تذكر يوسف ــ : أى لاتفتأ . قال هطيل فان تجردت كلها عن النفى أى ومافى معناه من النهى والاستفهام لم تكن الاتامـة اهـ . (أونهى أودعاء) لأنهمافى معنى النفى : من حيث ان المطلوب بهما ترك الفعل ، وتركه نفى ، وقيد فى الارتشاف الدعاء بلاخاصة . قال العصام ، وهو مبنى على عـدم استعمال لن فى الدعاء والمختار

وهو

وَهُوَ زَالَ ، وَفَتِئَ ، وَبَرِحَ ، وَانْفَكَّ ، نحوُ وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ، لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

صَاحِ شَمِّرْ وَلاَ تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ ... تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلاَلٌ مُبِينٌ

خلافه اهـ . (وهو) أربعة (زال) ماضى يزال بمعنى يستمر، أما زال ماضى يزول بمعنى يتحوّل فانه لايعمل هذا العمل : بل هو فعل قاصر غير متعدّ كقوله :

* أزف الترحل غير أن ركابنا * لما تزل برحالنا وكأن قد

وقوله تعالى ــ إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ــ أى تتحولا وتنتقلا ، وكذا زال ماضى يزيل بمعنى يميز لأنه لايعمل هـذا العمل بل هو فعل متعدّ لواحد نحو زال زيد ضأنه من معزه : أى ميزه منه (وفتئ) بفتح فكسر ثم همز كسمع يسمع وفتأ بفتحتين يفتأ فتأوفتوءا فيهما ويقال فيه أفتأ كاخرج ، وهى لغة تميمية (وبرح) بكسر الراء بوزن شرب (وانفك) وهى كبرح وفتئ بمعنى زال باتفاق ويرادفها ونى ورام ، وفى شرح الكافية لابن مالك أن ما كان من هذه الأفعال الأربعة بلفظ الماضى نفى بما أولا أوإن ، وما كان بلفظ المضارع نفى بكل ناف حتى ليس اهـ (نحو ولايزالون مختلفين) واعرابه الواو حرف عطف ولانافيـة يزالون فعل مضارع ، وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة متصرف من زال من أخوات كان ترفع الاسم الاسم وتنصب الخبر والواو ضمير متصل فى محل رفع اسمها مختلفين خبرها ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم والضمير فى يزالون يعود على الناس فى قوله قبله ــ ولوشاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ــ أى لوشاء الله لجعل الناس كلهم أهل دين واحد ، وهو دين الاسلام : أى ولكن لم يجعل الكل على ذلك لعدم مشيئته ذلك الجعل ــ ولايزالون مختلفين ــ أى فى الدين على أديان شتى فنهم اليهودى والنصرانى والمجوسى والمشرك والمسلم ، وكل دين من هـذه الأديان قد اختلف أهله فيـه اختلافا كثيرا (لن نبرح عليـه عاكفين) واعرابه لن حرف نفى ونصب نبرح فعـل مضارع منصوب بلن ، وعلامة نصبه فتح آخره متصرف من برح من اخوات كان ترفع الاسم ، وتنصب الخبر واسمها مستترفيها وجوبا تقـديره نحن ،عليه جار ومجرور ، عاكفين خبرها منصوب بها ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهـذا الكلام صدر من قوم موسى خاطبوا به هارون عليه السلام حين نهاهم عن عبادة العجل ، وقال لهم ــ إنّ ربكم الرحمن فاتبعونى وأطيعوا أمرى ــ فأجابوه بقولهم ــ لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى ــ أى لن نزال عابدين للعجل حتى يرجع الينا موسى ، جعلوا رجوع موسى غاية لعكوفهم على سبيل التعليل والتسويف (وقول الشاعر :

صاح شمرولا تزل ذاكر المو * ت فاسيانه ضلال مبين)

هو من الخفيف * اللغة صاح . قال الجوهرى : فى الصحاح قولهم فى النداء ياصاح معناه ياصاحبى ولا يجوز ترخيم المضاف الا فى هذا وحده لأنه سمع من العرب مرخما ، وشمر بكسر الميم المشدّدة أمر من التشمير ، والمراد به هنا الاستعداد للموت ولاتزل نهى من زال يزال وذاكر من الذكر

وَقَوْلِهِ * وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ *

بضم الدال وكسرها ضدّ النسيان ، والموت أمر وجودي يخلقه الله تعالى عند مفارقة الروح الجسد ، وقيل عرض يضادّ الحياة ، وقيل عدم الحياة عما من شأنه الحياة ، والنسيان الذهول عن الشيء بحيث يزول عن القوة الحافظة ، ويطلق على مجرد ترك الشيء ولو عمدا ، والضلال في الأصل الغيبة ، يقال : ضلّ البعير بمعنى غاب ولم يظهر له أثر ، والمراد به هنا الزوال عن طريق الحق ، وعدم الاهتداء اليها ، ومبين من أبان اللازم بمعنى تبين : أي انكشف وظهر * الاعراب. صاح منادى مرخم صاحب على غير قياس مبنى على الكسر على لغة من ينتظر ، وعلى الضم على لغة من لاينتظر شمر فعل أمر مبنى على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والواو حرف عطف لا ناهية وتزل فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه سكون آخره متصرف من زال من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره أنت ، ذاكرا خبرها ، وعلامة نصبه فتح آخره والموت مضاف اليه والفاء تعليلية ، ونسيان مبتدأ والهاء مضاف اليه ، وضلال خبر ، مبين صفة ، والمعنى اجتهد ياصاحبي واستعدّ للموت ولاتنس ذكره لأن نسيانه ضلال ظاهر ، والشاهد في قوله ولا تزل حيث تقدّم على تزل شبه النفي وهو النهي (وقوله * ولازال منهلا بجرعائك القطر *) هو من الطويل وصدره * ألا يااسلمي يادارميّ على البلى * وهو من قصيدة طويلة هو أوّلها ، ومنها :

لها بشر مثل الحرير ومنطق * رخيم الحواشي لاهراء ولا نزر

وعينان قال الله كونا فكانتا * فعولان بالألباب ماتفعل الخمر

اللغة اسلمي فعل أمر من السلامة ، وهي البراءة من العيوب ويقرأ بدرج الهمزة للوزن ، وميّ اسم امرأة ، وليس ترخيم مية كما قيل ، وعلى للمصاحبة : أي اسلمي مع بلائك ، وقيل بمعنى من : أي سلمك الله من البلى بكسر الباء وبالقصر مصدر بلى كتعب ، ومعناه الاضمحلال والفناء والاندراس والمنهلّ بضم الميم وسكون النون وتشديد اللام المنسكب والسائل بشدّة ، والجرعاء بالمد تأنيث الأجرع رملة مستوية لاتنبت شيئا ، والقطر المطر * الاعرب ألا حرف استفتاح ، و يا حرف نداء والمنادى محذوف : أي ياهذه كما هو القاعدة أن يا اذا دخلت على شيء لاينادى كالفعل نحو ـ ألا يا اسجدوا ـ والحرف نحو ـ ياليتني كنت معهم ـ والجملة الاسمية نحو قول الشاعر :

يالعنة الله والاقوام كلهم * والصالحين على سمعان من جار

بضم لعنة مبتدأ ، كانت للنداء ، والمنادى محذوف قاله في القاموس ، اسلمي فعل أمر ومعناه الدعاء مبنى على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، ياء حرف نداء ، دار منادى مضاف ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وهو مضاف وميّ مضاف اليه ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف للعلمية والتأنيث ، وأعربه بعضهم بكسرة ظاهرة في آخره على أنه منصرف ، وعلى البلى جار ومجرور ، وعلامة الجر فيه كسرة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ، ولا دعائية زال فعل ماض يعمل عمل كان ، منهلا خبرها مقدما والقطر اسمها مؤخرا كما قاله الفاكهي ، وبجرعائك جار ومجرور متعلق بمنهلا والكاف مضاف اليه ، ومنهلا اسم مفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول ، ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره

والثالث

وَالثَّالِثُ مَايَعْمَلُ هٰذَا الْعَمَلَ بِشَرْطِ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ الظَّرْفِيَّةُ وَهُوَ دَامَ نَحْوُ مَا دُمْتُ حَيًّا ، وَسُمِّيَتْ مَا هٰذِهِ مَصْدَرِيَّةً لِأَنَّهَا تُقَدَّرُ بِالْمَصْدَرِ وَهُوَ الدَّوَامُ ، وَسُمِّيَتْ ظَرْفِيَّةً لِنِيَابَتِهَا عَنِ الظَّرْفِ . وَهُوَ الْمُدَّةُ ، وَيَجُوزُ فِي خَبَرِ هٰذِهِ الْأَفْعَالِ أَنْ يَتَوَسَّطَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا نَحْوُ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

هو عائد على القطر والمعنى الدعاء لدارمىّ بالسلامة من العيوب مع كونها قد بليت ، واذا كانت على بمعنى من فهو دعاء لها بالسلامة من صروف الدهر التى تبليها ، ودعاء لها باستمرار المطر منسكبا فى جرعائها : أى ما اكتنفها من الرمال حتى تصير خصبة رطبة . والشاهد فى قوله ولازال حيث تقدّم على زال شبه النفى ، وهو الدعاء (والثالث) من الأقسام (مايعمل هـذا العمل) الذى هو رفع الاسم ونصب الخبر (بشرط أن يتقدم عليه ما المصدرية الظرفية) وتكون صلة لها (وهو دام) وهى لتوقيت أمر بمدّة ثبوت خبرها لفاعلها (نحو) قوله تعالى ــ وأوصانى بالصلاة والزكاة (مادمت حيا) ــ واعرابه مامصدرية ظرفية تسبك الفعل بعدها مصدرا ، دمت دام فعل ماض تعمل عمل كان ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، والتاء ضميرمتصل فى محل رفع اسمها حيا خبرها (وسميت ماهذه مصدرية لأنها تقدّر) مع الفعل الذى بعدها ، ويقال له صلتها (بالمصدر) قال الشنوانى : وعنـدى أن الذى يقـدّر بالمصدر انما هو الصلة اهـ وكذا قال السيد فى شرح الكافية * قلت لكن لما كان تقديره بالمصدر انما هو بواسطة ما المصدرية أسند التقدير اليهما (وهوالدوام، وسميت ظرفية) ويقال لها أيضا وقتية لدلالتها على الوقت ، وظرفية (لنيابتها) : أى مع صلتها (عن الظرف وهو المدّة) فأصل ــ مادمت حيا ــ مدّة مادمت حيا فحذف المضاف وهو المدّة وناب المضاف اليه وهو ماوصلتها عنه فى الانتصاب على الظرفية ، ثم سبكت مع دام بمصدر أضيف اليه المدّة فصار التقدير مدّة دوامى حيا ، ولكون مادام دالة على الوقت احتاجت الى عامل يتقدم عليها ، إما جملة اسمية نحو زيد قائم ، مادمت قائما أوفعلية كالآية التى مثل بها المصنف ، ويمتنع أن يقال ابتداء مادام زيد مقيما ، ولوفقدت ما ، نحودام زيد صحيحا كان المنصوب بها حالا لا خبرا ، وكذا اذا وجـدت وكانت مصدرية غيرظرفية نحو عجبت مادام زيد صحيحا لأن المعنى عجبت من دوام زيد صحيحا (ويجوز فى خبر هـذه الأفعال) أن يكون مفردا ، وجملة ذات رابط يربطها بالمبتدا وظرفا ومجرورا متعلقين بمحذوف وجوبا ، وأن يخبر عنها بخبر بعد خبر على نحو ماسبق فى أحكام خبر المبتدا ، و (أن يتوسط بينها و بين اسمها) مالم يمنع من التوسط مانع أو يطرأ موجب للتوسط وتقديم الاسم عليه وهو الأصل ، ولكن لقوّة عملها لكونها أفعالا جاز تقديم خبرها على اسمها ، فمثال مايجوز فيه التوسط (نحو وكان حقا علينا نصر المؤمنين) واعرابه كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، حقا خبرها مقدما ، علينا جار ومجرور فى محل نصب صفة لحقا متعلق بواجب الحذف تقديره كائنا ، نصر اسمها مؤخر ، المؤمنين مضاف اليه وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم ، والمراد الحق الثابت بمقتضى وعده الصادق سبحانه وتعالى ، لا أن ذلك واجب عليه * وما على الاله شئ يجب * (وقول الشاعر :

سَلِي إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ ✻ فَلَيْسَ سَوَاءٌ عَالِمٌ وَجَهُولُ
وَيَجُوزُ أَنْ تَتَقَدَّمَ أَخْبَارُهُنَّ عَلَيْهِنَّ إِلاَّ لَيْسَ

سلى ان جهلت الناس عنا وعنهم ✻ فليس سواء عالم وجهول)
هو من قصيدة من الطويل للسموءل اليهودى ، وأوّلها :
اذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه ✻ فكل رداء يرتديه جميل
وان هو لم يحمل على النفس ضيمها ✻ فليس الى حسن الثناء سبيل
وقد كان هذا الشاعر خطب امراة وخطبها غيره أيضا فخاطبها بهذه الأبيات ✻ اللغة سلى خطاب لمؤنث من السؤال وهو الاستفهام ، والجهل خلاف العلم ، والناس اسم جمع كالقوم والرهط واحده انسان من غير لفظه ، ويطلق على الجن والانس ، لكن غلب استعماله فى الانس ، وسواء يكون مصدرا ووصفا بمعنى مستو ✻ الاعراب سلى فعل أمر مبنى على حذف النون ، والياء ضمير متصل فى محل رفع فاعل متصرف من سأل تنصب مفعولين ، ان حرف شرط جازم تجزم فعلين : الأوّل فعل الشرط والثانى جوابه ، جهلت فعل وفاعل جهل فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط والتاء فاعل وجواب الشرط محذوف دل عليه ماقبله ، والتقدير ان جهلت فسلى عنا وعنهم ، الناس مفعول أوّل لسلى ومفعول جهلت محذوف : أى ان جهلت حالنا وحالهم فسلى عنا وعنهم ، وعنا جار ومجرور وكذا قوله وعنهم والجار والمجرور فى محل نصب مفعول ثان لسأل ، الفاء تعليلية ، ليس فعل ماض ناقص سواء خبرها مقدما عالم اسمها مؤخر ✻ والمعنى ان جهلت أيتها المرأة حالنا وحالهم فسلى الناس عنا وعن هؤلاء الذين خطبوك حتى تعلمى حالنا وحالهم فليس العالم بشئ والجاهل به سواء ✻ والشاهد فيه تقديم خبر ليس على اسمها ، فان منع من التوسط مانع نحو كان موسى صديقى لم يجز أن يعرب الأوّل خبرا مقدّما للالتباس ولا قرينة تبين المراد فيتعين اعراب الأوّل اسمها والثانى خبرها ، وان طرأ موجب التوسط كان حينئذ واجبا لاجائزا فيجب التقديم فى هذه الصورة ، فان كان الاسم المحصور أن وصلتها نحو ـ ما كان حجتهم إلا أن قالوا ـ فالأحسن تقديمه ولكنه لايجب ، فحجتهم خبر مقدم والمصدر المنسبك من أن وما بعدها اسمها مؤخر والتقدير وما كان حجتهم إلا قولهم كذا . قال ابن عنقاء : وظاهر كلام الفاكهى أن خبر المحصور يجب تقديمه مطلقا ويؤيده قول الألفية

✻ وخبر المحصور قدم أبدا ✻ ومثله يعجبنى أن يكون فى الدار صاحبها (ويجوز أن تتقدم أخبارهنّ عليهنّ) لافرق فى ذلك بين ماشرط فى عمله تقدم نفى أولا ، وقد يكون تقدم أخبارهنّ عليهنّ واجبا بأن كان مما له صدر الكلام نحو كم كان مالك ، وقد يكون ممتنعا كخبر المنفىّ بما ان قدم عليها فيمتنع قائما ما كان زيد ، فان تقدم النفى على الخبر وكان جاز نحو ماقائما كان زيد ، ثم استثنى المصنف من جواز تقديم أخبار هذه الأفعال عليهنّ قوله (الا) خبر (ليس) فانه يمتنع تقديمه على الأصح قياسا على خبر عسى بجامع أن كلا منهما فعل جامد ولأن معناها النفى ومعمول النفى يمتنع تقديمه عليه . وعبارة العلوى فى حواشى الكشاف : اعلم أن ما النافية لايتقدم معمول مابعدها عليها وكذا إن : أى لأن لهما صدر الكلام فيمتنع زيدا ما ضربت

ودام

وَدَامَ كَقَوْلِكَ عَالِمًا كَانَ زَيْدٌ ، وَلِتَصَارِيفِ هٰذِهِ الْأَفْعَالِ مِنَ الْمُضَارِعِ وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ وَاسْمِ الْفَاعِلِ مَالِلْمَاضِي مِنَ الْعَمَلِ ، نَحْوُ : حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ، وَ كُونُوا حِجَارَةً ،

وزيدا ان أمسك عمرو ، بخلاف لم ولن ولا فيجوز زيدا لم أضرب ولن أضرب ولا أضرب : أى لأنها ليست كما وان فى استحقاقهما صدر الكلام ، فلذا تخطاها العامل دون ما وان النافيتين اه ونقل كثيرون عن البصريين وسيبويه والسيرافى والفارسى جواز تقديم خبر ليس لأنه فعل ومعمول الفعل يجوز تقديمه عليه (و) الا خبر (دام) فانه يمتنع تقدمه عليها اتفاقا فى نحو أكرمك أميرا مادام زيد لما تقرر من أن الحرف المصدرى لايعمل مابعده فيما قبله ، وعلى الأصح فى نحو أكرمك ما أميرا دام زيد لئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفى وصلته . قال الدمامينى . والقياس الجواز لأن ما حرف مصدرى غير عامل فلا يمتنع فيه ذلك الا أن يثبت أن دام لاتتصرف : أى وهو الذى عليه الأكثر فيتجه المنع كذا فى شرح ابن قاسم اه * قلت والمنع هو الذى جرى عليه ابن هشام . وفى شرح القطر : قال الحريرى فى شرح الملحة ومثل مادام كل فعل قارنه حرف مصدرى كيعجبنى أن تكون عالما اه : أى فيمتنع يعجبنى عالما أن تكون أو يعجبنى أن عالما تكون لئلا يلزم عليه ماسبق فيما دام (كقولك عالما كان زيد) مثال لتقدم الخبر على الناسخ ، واعرابه عالما خبر مقدم ، كان فعل ماض ترفع الاسم وتنصب الخبر زيد اسمها مؤخر (و) يثبت (لتصاريف هذه الأفعال) الناسخة (من المضارع والأمر) وسيمثل لهما المصنف (والمصدر) نحو أعجبنى كون زيد صديقك ، واعرابه أعجب فعل ماض ونونه للوقاية ، والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به كون فاعل وهو مصدر ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وهو مضاف الى زيد وهو اسمه فمحله الرفع بكون وان كان لفظه مخفوضا بالاضافة ومثله فانظر لكونى صاحبا مصاحبا ، فان كون مضاف الى ياء المتكلم وهى اسمه ومحلها الرفع به وان كان لفظها مخفوضا بالاضافة قاله ابن عنقاء (واسم الفاعل) نحو زيد كائن أخاك ، واعرابه زيد مبتدأ ، كائن خبره وكائن اسم فاعل ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على زيد ، وأخاك خبره وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة والكاف فى محل جر بالاضافة ، وأجاز سيبويه والكوفيون بناء ماتصرف من هذه الأفعال للمجهول ، ونسب لجمهور البصريين ، وعلى هذا فيجوز بناء اسم المفعول منها . قال ابن عنقاء : والأصح أنه لايجوز بناء شئ منها للمفعول اه فلا يقال فى كان زيد قائما كين ولا فى يكون زيد قائما يكان (ما) ثبت (للماضى) منها (من العمل) فترفع الاسم وتنصب الخبر مثال المضارع (نحو حتى يكونوا مؤمنين) واعرابه حتى حرف غاية ونصب ويكونوا فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد حتى وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ويكونوا متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر والواو ضمير متصل فى محل رفع اسمها ، مؤمنين خبرها وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد (و) مثال الأمر - قل (كونوا حجارة) واعرابه كونوا فعل أمر مبنى على حذف النون متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، والواو

وَتُسْتَعْمَلُ هٰذِهِ ٱلْأَفْعَالُ تَامَّةً أَىْ مُسْتَغْنِيَةً عَنِ ٱلْخَبَرِ ، نَحْوُ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ، فَسُبْحَانَ ٱللّٰهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ : أَىْ حِينَ تَدْخُلُونَ فِي ٱلصَّبَاحِ وَحِينَ تَدْخُلُونَ فِي ٱلْمَسَاءِ

ضمير متصل فى محل رفع اسمها ، حجارة خبرها وعلامة نصبه فتح آخره * ثم اعلم أن أفعال هذا الباب بالنسبة للتصرف وعدمه ثلاثة أقسام : قسم لايتصرف بحال وهو ليس باتفاق ودام عند أكثر المتأخرين ، وقسم يتصرّف تصرّفا ناقصا بمعنى أنه لايستعمل منه أمر ولا مصدر وهو زال وأخواتها الثلاثة ، وقسم يتصرّف تصرّفا تاما وهو باقى الأفعال . قاله الفاكهى وابن عنقاء (وتستعمل هذه الأفعال) الناقصة (تامّة) على خلاف الأصل (أى مستغنية عن الخبر) مكتفية عنه بمرفوعها فتكون مع مرفوعها كلاما تاما لدلالتها حينئذ على ثبوت الشئ فى نفسه من غير نظر لحال آخر بخلاف ما اذا كانت ناقصة فانها مالم تأخذ المنصوب مع المرفوع لم يكن الكلام تاما لما تقدم من أن وضعها لتقرير الفاعل على صفة ، فاذا قطعتها عن الصفة استعملتها فى غير موضوعها فلم يستقم الكلام ، وما فسر به المصنف التمام هو الأصح ، وقيل معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان ، ومعنى نقصانها دلالتها على الزمان فقط : أى دون الحدث فلا يتعلق بها الظرف ولا الجار والمجرور فى حال نقصانها . قال الفاكهى وهذا ضعيف ، والأصح كما قال ابن مالك وغيره أن أفعال هذا الباب كلها فى حال نقصانها تدلّ على الحدث والزمان وأنه يتعلق بها الظرف والجار والمجرور ، فاذا قلت كان زيد قائما دل كان على الحدث وهو الحصول المطلق ، ودل خبره على كون مخصوص وهو الحصول المقيد بوقت ، ثم اذا استعملت هذه الأفعال تامّة كانت بمعنى فعل لازم ويقدر فى كل شئ مايقتضيه المقام (نحو وان كان ذو عسرة) واعرابه ان حرف شرط جازم تجزم فعلين الأوّل فعل الشرط والثانى جوابه ، كان فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط ، والأظهر أنها تامّة بمعنى حصل أوحضر أوحدث ، وذو فاعل وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسماء الستة ، وعسرة مضاف اليه ، وجواب الشرط قوله ــ فنظرة الى ميسرة ــ فالفاء رابطة لجواب الشرط ، ونظرة خبر مبتدا محذوف : أى فالامر أو فالواجب نظرة ، وأجاز الكوفيون كون كان فى الآية ناقصة وقدّروا الخبر وان كان ذو عسرة غريما ، أووان كان من غرمائكم ذو عسرة ، وردّ بأن حذف خبر كان لايجوز لااقتصارا ولا اختصارا (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون) وهما حينئذ بمعنى دخل فى الصباح والمساء كما قال المصنف (أى حين تدخلون فى الصباح ، وحين تدخلون فى المساء) هكذا بخط المؤلف بتقديم الصباح على المساء ، واعرابه الفاء حرف عطف ، سبحان . قال البيضاوى مصدر كغفران ، ولا يكاد يستعمل الا مضافا منصوبا باضمار فعله كمعاذ الله اه . وفى التحفة سبحان مصدر جعل علما للتسبيح وهو براءة الله من السوء : أى اعتقاد تنزيهه عما لايليق بجلاله منصوب على أنه بدل من اللفظ بفعله الذى لم يستعمل فيقدر معناه ولا يتصرف بل يلزم الاضافة ، وليس مصدرا لسبح بل سبح مشتق منه اه وفى حواشى الاقناع للبجيرمى نقلا عن غيره سبحان اسم مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا تقديره أسبحك : أى أنزهك عما لايليق بك ، أقيم مقام فعله ليدلّ على التنزيه البليغ فهو علم للتسبيح بمعنى التنزيه ، ولايستعمل الا فى الله ومضافا فيقصد تنكيره ثم يضاف لأن العلم لايضاف ولا يثنى حتى يقصد تنكيره اه وفى شرح العصامى على

إِلاَّ زَالَ وَفَتِئَ وَلَيْسَ فَإِنَّهَا مُلاَزِمَةٌ لِلنَّقْصِ، وَتَخْتَصُّ كَانَ بِجَوَازِ زِيَادَتِهَا بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ بِلَفْظِ الْمَاضِي

شذور الذهب وشرح الدماميني على التسهيل وغيرهما أن سبحان اسم مصدر وهو الأصح ، وحينئذ فالأحسن أن يقال فى اعرابه سبحان اسم مصدر وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف اليه ، حين ظرف زمان وهومنصوب وعلامة نصبه فتح آخره ، تمسون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وهو متصرف من أمسى التامّة ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، وحين تصبحون الواو حرف عطف ، وحين معطوف على ماقبله ، وتصبحون من أصبح التامّة ، والواو ضمير متصل فى محل رفع فاعل .

[تنبيه] واذا استعملت أضحى تامّة فهى بمعنى دخل فى الضحى نحو أضحينا : أى دخلنا فى الضحى ، وبات بمعنى عرس كقول عمر رضى الله عنه : أما رسول الله ﷺ فقد بات بمنى : أى عرّس بها ، وقد تكون بمعنى نزل ، يقال بات بالقوم : أى نزل بهم ليلا ، وصار بمعنى انتقل نحو صار الأمر اليك : أى انتقل ، وقد تأتى بمعنى رجع نحو ـ ألا إلى الله تصير الأمور ـ : أى ترجع ، وظلّ بالظاء المشالة بمعنى دام واستمرّ نحو ظلّ اليوم : أى دام ظله ، وبرح بمعنى ذهب نحو ـ وإذ قال موسى لفتاه لاأبرح ـ : أى لاأذهب ، وانفك بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك : أى انفصل ، ودام بمعنى بقى نحو ـ مادامت السموات والارض ـ : أى ما بقيت (الازال) ماضى يزال لاماضى يزيل ولاماضى يزول فانهما تامّان ، الأوّل منهما متعدّ لواحد ومصدره الزيل . والثانى قاصر ومصدره الزوال (وفتىء) بكسر التاء (وليس فانها ملازمة للنقص) فلا تستغنى عن خبر يتمّ به الكلام ، وذهب أبوحيان فى نكته الى أن فتىء تكون تامّة بمعنى سكن . قال الدماميني : اذا أريد بفتأ بفتح التاء ، وأما مكسور التاء فلا يكون الا ناقصا انتهى ، وذهب أبو على الفارسى فى الحلبيات الى أن زال تكون تامّة نحو : مازال زيد عن مكانه : أى لم ينقل عنه . وفى شرح المرادى مايوهم أن زال وبرح وفتىء وانفك فى النقصان والتمام بمعنى واحد وهذا لاسبيل اليه لما قرّرناه من اختلاف معانيها ، وذهب الكوفيون الى أن ليس قد تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو : انما يجزى الفتى ليس الجمل ، وانما كانت عاطفة لأنها بمعنى لاالنافية التى يعطف بها بعد الاثبات (وتختصّ كان) عن أخواتها بأمور (بجواز زيادتها) لفظا ومعنى فلاتفيد الدلالة على المضى ولايسند اليها فاعل بل يكون وجودها كعدمها كالحرف الزائد ويبقى الكلام بعد حذفها على معناه قبله الا فى التأكيد . قال هطيل فى شرح المفصل : وهذا معنى الزائد فى كل موضع اه . وقال أبو بكر الخبيصى ، وقد تكون ملغاة فى اللفظ دون المعنى : كقولك زيد كان قائم فتدل كان على أن القيام كان فيما مضى اه وفى الرضى : اعلم أن كان تزاد غير مفيدة لشئ الا محض التأكيد كقوله تعالى ـ من كان فى المهد صبيا ـ ، وكذا اذا دلت كان على الزمن الماضى ولم تعمل نحو ما كان أحسن زيدا ، فعدم عملها حينئذ لعدم دلالتها على الحدث المطلق فبقيت كالظرف دالة على الزمن فقط اه وانما تكون زائدة (بشرط أن تكون بلفظ الماضى) لخفته ولتعين الزمان فيه دون المضارع ، وندر زيادتها بلفظ المضارع كقول الشاعر :

وَأَنْ تَكُونَ فِي حَشْوِ الْكَلَامِ ، نَحْوُ مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا ، وَتَخْتَصُّ أَيْضًا بِجَوَازِ حَذْفِهَا مَعَ اسْمِهَا وَإِبْقَاءِ خَبَرِهَا ، وَذَلِكَ كَثِيرٌ بَعْدَ لَوْ وَإِنِ الشَّرْطِيَّتَيْنِ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ

أنت تكون ماجد نبيل ☆ اذا تهب شمأل بليل

بفتح الباء بوزن قتيل بمعنى مبلولة (وان تكون فى حشو الكلام) بأن تقع بين شيئين متلازمين كالمبتدا وخبره نحو زيد كان قائم والموصول وصلته نحو - كيف نكلم من كان فى المهد صبيا - . قال أبو البقاء كان زائدة : أى من هو فى المهد ، وصبيا حال من الضمير فى الجار والمجرور . وقال السفدى : وهذا أجود ما قيل فى اعرابه . قال الخبيصى ، وقوله تعالى - لمن كان له قلب - يتوجه على الخمسة اهـ : أى فيجوز أن تكون كان فيه ناقصة ، وقلب اسمها ، وله خبرها ، وأن تكون بمعنى صار ، وأن يكون فيها ضمير الشأن ، والجملة خبرها : أى كان الشأن له قلب ، وأن تكون تامة : أى حصل له قلب ، فقلب فاعل وله متعلق بكان ، وأن تكون زائدة : أى لمن له قلب ، وشذ زيادتها بين الجار والمجرور ، ومنه قول الشاعر :

جياد بنى بكر تسامى ☆ على كان المسوّمة العراب

أى على المسومة ، وكان زائدة ، وكثرت زيادتها بين ما وفعل التعجب (نحو ما كان أحسن زيدا) واعرابه ما تعجبية بمعنى شئ مبتدا ، كان زائدة لافاعل لها ، أحسن فعل تعجب مبنى على الفتح وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره هو ، زيدا مفعول به ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خبر ، فكان زائدة بين المبتدا وخبره ، وقد أفهم كلامه أنها لاتزاد فى صدر الكلام ولا فى آخره ، وان غيرها من أخواتها لايزاد . قال ابن مالك : وربما زيد أصبح وأمسى : أى كقولهم ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها بمعنى ما أبردها وما أدفأها . قال الدماميني : وهذا عند البصريين نادر لايقاس عليه اهـ (وتختصّ) : أى كان (أيضا) بالنصب مفعول مطلق أو حال : أى أرجع عن الاختصاص الأوّل رجوعا (بجواز حذفها) وحدها معوّضا عنها ما فى مثل قول الشاعر :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر ☆ فان قومى لم تأكلهم الضبع

فأبا منادى مضاف ، وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة وخراشة مضاف اليه ، واما مركبة من أن وما فأن حرف مصدر ونصب وما زائدة عوضا عن كان الناقصة وأنت ضمير منفصل فى محل رفع اسم كان وذا خبر كان وهو منصوب ، وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ونفر مضاف اليه ، وبجواز حذفها (مع اسمها) ضميرا كان أو ظاهرا (وابقاء خبرها) على حاله منصوبا دالا عليهما (وذلك) : أى جواز الحذف (كثير) فى كلامهم (بعد لو وان الشرطيتين) * وبعد غيرهما قليل ، وانما كثر بعدهما لأنهما من الأدوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف ، وخصّ ذلك بان ولو دون بقية أدوات الشرط لأن إن أمّ أدوات الشرط الجازمة ، ولو أم أدوات الشرط الغير الجازمة ، وهم يتوسعون فى الأمّهات ما لايتوسعون فى غيرها (كقوله عليه الصلاة والسلام : التمس ولو خاتما من حديد) : أى ولو كان الذى تلتمسه خاتما من حديد ، فحذف كان مع اسمها ، واعرابه التمس فعل أمر ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره

وقولهم

وَقَوْلِهِمْ : اَلنَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ ، وَتَخْتَصُّ بِجَوَازِ حَذْفِ نُونِ مُضَارِعِهَا الْمَجْزُومِ إِنْ لَمْ يَلِهَا

أنت ، والواو حرف عطف، لو حرف شرط جيء بها لعقد السببية والمسببية بين جملتى الشرط والجزاء فى الزمن الماضى، بخلاف ان فانها لعقد السببية والمسببية فى المستقبل ، ويقال فيها لو حرف امتناع لامتناع : أى حرف يقال على امتناع جوابها لامتناع شرطها ، وخاتما خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، وجملة من حديد نعت لخاتما (وقولهم) : أى العرب . قال الفاكهى . ولو قال وقوله لكان أولى لأنه حديث اه * قلت وهو حديث أخرجه (٢) (الناس مجزيون بأعمالهم ان خيرا فخير ، وان شرّا فشر) واعرابه الناس مبتدا مجزيون خبر ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ومجزىّ اسم مفعول ، ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هم بأعمالهم متعلق بمجزىّ ان حرف شرط جازم تجزم فعلين : الأوّل فعل الشرط والثانى جوابه ، خيرا خبر كان المحذوفة مع اسمها وهى فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط ، وقوله فخير الفاء فيه رابطة لجواب الشرط ، وخير خبر مبتدا محذوف والتقدير فجزاؤهم خير ، وجملة المبتدا والخبر فى محل جزم جواب الشرط ، وقوله وان شرّا فشر ، اعرابه كاعراب ان خيرا فخير ، والتقدير ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرّا فجزاؤهم شر ، وهذا الذى ذكره من نصب الأوّل ورفع الثانى هو أرجح الأوجه فى مثل هذا التركيب ، والا فيجوز رفع الأوّل ونصب الثانى ورفعهما ونصبهما كما بينت ذلك فى حواشى شرح القطر (وتختصّ) : أى كان (بجواز حذف نون مضارعها) ويقال له لام الكلمة ، ولذا عبر بعضهم بجواز حذف لام مضارعها وهو حذف غير واجب كما قال ابن مالك فى الخلاصة وهو حذف ما التزم : أى ولكنه مجرد التخفيف فى اللفظ لكثرة استعمال هذه الكلمة (المجزوم) : أى بالسكون كذا قيد به بعضهم وهو احتراز عن المجزوم بحذف النون نحو لم يكونا ولم يكونوا ولم تكونى لانها محركة فتعاصت عن الحذف ، بخلاف الساكنة . قال العصامى فى شرح الشذور : ولا حاجة الى ذلك لأن المراد بمضارع كان مضارع هذا اللفظ بهذه الهيئة كما هو المتبادر فلا يكون صادقا على ماذكر اهاه* قلت ولعله لبيان الواقع : أى اذا لم يسمع الحذف الا فى المجزوم بالسكون ، واحترز المصنف بالمجزوم عن المرفوع نحو ــ من تكون له عاقبة الدار ــ والمنصوب نحو ــ وتكون لكما الكبرياء فى الارض ــ فلا تحذف منهما النون لانتفاء الجزم فيهما ، وكذا لاتحذف فى الموقوف عليه ، فاذا قيل لك هل كان زيد قائما ؟ فقلت لم يكن لم يجز حذف نونه حينئذ لان الفعل الموقوف عليه اذا دخله الحذف حتى بقى على حرف أوحرفين ، وجب الوقف عليه بهاء السكت : كقولك عه ولم يعه فلم يكن بمنزلة لم يع ، فالوقف عليه باعادة الحرف الذى كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن . قاله ابن هشام فى شرح القطر لكنه قال فى التوضيح : قال ابن مالك تجب هاء السكت فى الفعل إذا بقى على حرفين أحدهما زائد نحو : لم يعه ، وهذا مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو ــ ولم أك ــ ومن يتق ــ بترك الهاء اه ومال اليه العصامى فى شرح الشذور (ان لم يلها) : أى كان أوالنون

(٢) لم يذكر المخرج اه مصححه

سَاكِنٌ ، وَلاَ ضَمِيرُ نَصْبٍ مُتَّصِلٌ بِهَا نَحْوُ ، وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ، وَلاَ تَكُ فِي ضَيْقٍ ، وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً
﴿ فَصْلٌ ﴾ وَأَمَّا الْحُرُوفُ الْمُشَبَّهَةُ بِلَيْسَ فَأَرْبَعَةٌ : مَا ، وَلاَ ، وَإِنْ ، وَلاَتَ . أَمَّا مَا

(ساكن) فلا يحذف من المتصل بالساكن وهو لام التعريف نحو — لم يكن الله ليغفر لهم — فالنون مكسورة لأجله فهى متعاصية على الحذف لقرنها بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين خلافا ليونس محتجا بقول الشاعر :

إذا لم تك الحاجات من همة الفتى ✲ فليس بمغن عنه عقد التمائم

وهذا محمول عند المانع على الضرورة ، وقد وافق ابن مالك فى التسهيل يونس فقال . ولايمنع من ذلك ملاقاة ساكن وفاقا ليونس اه وكأنهما لم ينظرا للحركة لعروضها وعدم أصالتها (ولا ضمير نصب متصل بها) : أى بكان أو بالنون فلا تحذف النون من مضارع كان المتصل به ضمير منصوب نحو ان يكنه فلن تسلط عليه ، وقول الشاعر :

فان لا يكنها أو تكنه فانه ✲ أخوها غذته أمه بلبانها

وذلك لأن الضمائر ترد الأشياء الى أصولها ، فاذا توفرت هذه الشروط جاز الحذف (نحو ولم أك بغيا) واعرابه لم حرف نفى وجزم ، أك فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة تخفيفا لأن أصله أكون حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف فالحذفان الأوّلان واجبان والثالث جائز ، وأك متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره أنا و بغيا خبرها (ولا تك فى ضيق) فى سورة النحل ، أما التى فى النمل فانها باثبات النون ، واعرابه الواو حرف عطف على قوله — ولا تحزن عليهم — : أى على الكفار ان لم يؤمنوا ولا تهتم بمكرهم : أى فان الله ناصرك يامحمد عليهم ، ولا ناهية ، تك فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة تخفيفا وهو متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره أنت ، وجملة فى ضيق فى محل نصب خبرها (وان تك حسنة) واعرابه ان حرف شرط جازم ، تك فعل الشرط وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة تخفيفا وهو من كان التامّة ، وحسنة بالرفع فاعل : أى وان تحصل أو تثبت حسنة يضاعفها لصاحبها من عشر الى سبعمائة ضعف ، و يضاعفها جواب الشرط ، وفى قراءة عاصم حسنة بالنصب ، واسم تك حينئذ ضمير مستتر فيها جوازا يعود على الذرّة : أى وان تكن الذرّة حسنة يضاعفها حتى يوافيها صاحبها يوم القيامة وهى كالجبل العظيم ، وقد أشار المصنف بهذه الآية الى أنه لايختص الحذف بكان الناقصة بل التامّة كذلك ، وبه صرح الفاكهى فى شرح قطر الندى لكنه فى التامّة قليل : كما قاله العصامى فى شرح الشذور ، وأفاد الأزهرى انه وقع حذف النون من مضارع كان فى القرآن العظيم فى ثمانية عشر موضعا .

﴿ فصل ﴾ فيما ألحق بليس من رفع الاسم ونصب الخبر لمشابهتها لها فى المعنى . (وأما الحروف المشبهة بليس) فى النفى والجمود والدخول على الجمل الاسمية (فأربعة ماولا وان ولات) النافيات وأكثرها عملا ما النافية وكان الاصل أن لاتعمل لأن قياس العوامل أن تختص بالقبيل الذى تعمل به من الاسم والفعل لكنها أعملت لقوّة مشابهتها لليس لأن معنييهما فى الحقيقة سواء (أماما) :

فتعمل

فَتَعْمَلُ عَمَلَ لَيْسَ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ بِشَرْطِ أَنْ لَا تَقْتَرِنَ بِإِنْ، وَأَنْ لَا يَقْتَرِنَ خَبَرُهَا بِإِلَّا، وَأَنْ لَا يَتَقَدَّمَ خَبَرُهَا عَلَى اسْمِهَا، وَلَا مَعْمُولُ خَبَرِهَا عَلَى اسْمِهَا إِلَّا إِذَا كَانَ الْمَعْمُولُ ظَرْفًا أَوْ جَارًّا وَمَجْرُورًا، فَالْمُسْتَوْفِيَةُ لِلشُّرُوطِ نَحْوُ مَا زَيْدٌ ذَاهِبًا، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى مَا هٰذَا بَشَرًا، مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ. فَإِنِ اقْتَرَنَتْ بِإِنْ بَطَلَ عَمَلُهَا نَحْوُ مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَكَذٰلِكَ

أى النافية (فتعمل عمل ليس عند الحجازيين) وكذا عندالتهاميين فيما حكاه الكسائى (بشرط). اجتماع أمور أربعة: الأوّل (أن لاتقترن) ما النافية (بان) الزائدة الكافة المكسورة الهمزة (و) الثانى (أن لايقترن خبرها بالا) الحصرية المفيدة للاثبات المبطلة لمعنى ما (و) الثالث (أن لايتقدّم خبرها) ولو ظرفا على الأصح خلافا لابن عصفور (على اسمها) لضعفها فى العمل فلا تتصرف بأن تعمل النصب قبل الرفع. (و) الرابع أن (لا) يتقدّم (معمول خبرها على اسمها الا اذا كان المعمول) لخبرها (ظرفا أو جارا ومجرورا) فانه يجوز حينئذ إعمالها مع تقدّمه كما سيأتى، فهذه الأربعة متى وجدت جاز اعمالها فى معرفة ونكرة (فالمستوفية للشروط) الأربعة المذكورة (نحو مازيد ذاهبا) واعرابه مانافية حجازية تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر، زيد اسمها ذاهبا خبرها وهومنصوب، وعلامة نصبه فتح آخره (وكقوله تعالى ماهذا بشرا) واعرابه مانافية حجازية، والهاء للتنبيه وذا اسم اشارة فى محل رفع اسمها و بشرا خبرها منصوب، وعلامة نصبه فتح آخره (ماهنّ أمّهاتهم) واعرابه مانافية حجازية، هن ضمير منفصل فى محل رفع اسمها، أمّهات خبرها وهو منصوب، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة. قال ابن هشام: ولم يقع اعمال ما فى القرآن صريحا فى غيرهاتين الآيتين (فان اقترنت بأن): أى الزائدة فلا يقال فيها نافية بل زائدة كافة لما عن العمل (بطل عملها) وجوبا عند البصريين لضعف عملها بالفصل بينها و بين معموليها بغير الظرف وزوال شبهها بليس من حيث انّ ليس لاتليها إن فلا يقال ليس أن زيد قائما (نحوما ان زيد قائم) واعرابه مانافية حجازية بطل عملها ان زائدة كافة زيد مبتدأ وقائم خبر، وعلى ذلك قول الشاعر:

بنى غدانة ما ان أنتم ذهب ✽ ولاصريف ولكن أنتم الخزف

قال الفاكهى: وقد روى ذهبا، وأوّل على أن إن نافية مؤكدة لما، لازائدة. قال وهذا يؤخذ منه أن تكرار ما لايبطل عملها وهو اختيار ابن مالك اه. وقال الدمامينى: قال ابن مالك إن هذه لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل كما لم يغير العمل تكرار ما. قال الراجز:

لاينسك الاسى تأسيا فما ✽ مامن حمام أحد معتصما

اه وقال العصامى فى شرح الشذور وخرج بان الزائدة ان النافية فلا تبطل العمل كما فى البيت المذكور على رواية ابن السكيت ذهبا وصريفا بالنصب، وما الزائدة كان الزائدة فى بطلان عمل ما معها عند عامّة النحويين، ولايرد ذلك على قضية كلام المصنف: يعنى ابن هشام لأن المرضىّ عنده ماذهب اليه ابن مالك من انه لا أثر لها، وقال انه يشهد له السماع والقياس اه (وكذلك) يبطل

إِنِ اقْتَرَنَ خَبَرُهَا بِإِلَّا ، نحو وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ، وَكَذَلِكَ إِنْ تَقَدَّمَ خَبَرُهَا عَلَى اسْمِهَا نحو مَا قَائِمٌ زَيْدٌ أَوْ تَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ نحو : مَاطَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ ، فَإِنْ كَانَ ظَرْفاً نحو : مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ جَالِساً ، أَوْ جَارًّا وَمَجْرُورًا نحو مَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ جَالِساً لَمْ يَبْطُلْ عَمَلُهَا

عملها (ان اقترن خبرهابالا) لأن عملها انما هو لأجل النفي الذي شابهت به ليس ، وبالا يبطل النفي ويصير الكلام اثباتا فكيف تعمل مع زوال المشابهة . قال في البهجة : فان انتقض بها وجب الرفع (نحو وما محمد إلا رسول) واعرابه ما نافية بطل عملها محمد مبتدأ ورسول خبره والا أداة حصر ، فان انتقض بدون الا من أدوات الاستثناء كغير وسوى جاز النصب عند الفراء ووجب عندالبصري . قاله ابن عنقاء ، وقال الفاكهي بخلاف ما اذا انتقض بغيرها فانه يجوز عملها نحو : مازيد غيرقائم اه حكى ابن مالك عن يونس جواز اعمالها حال اقتران خبرهابالا ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

وما الدهر الا منجنونا بأهله ✲ وما صاحب الحاجات الا معذبا

وأجيب عنه بأن المنصوب ليس خبرا لما ، وانما هو مصدر على حذف مضاف والتقدير وما الدهر الايدور دوران منجنون ، وماصاحب الحاجات الا يعذب تعذيبا جزمه بالجواز يفيد اعتماد مذهب الفراء (وكذلك) يبطل عملها (ان تقدم خبرها على اسمها نحو ماقائم زيد) لضعف عملها لعدم تصرفها تصرف ليس فانها أصل في العمل ، وعن يونس : جواز اعمالها عندتقدّم خبرها مستشهدا عليه بقول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ✲ إذ هم قريش واذ مامثلهم بشر

وأجيب عنه بأن بشر اسم ما والخبر محذوف: أي في الدنيا ، ومثلهم بالنصب على الحال واضافته لاتفيد تعريفا كما سيأتي ، وأجاز ابن عصفور عملها إذا كان الخبر المتقدم ظرفا أوجاراومجرورا لكثرة التوسع فيه وتبعه على ذلك جمع محققون كالسعد التفتازاني ، وفي حواشي البهجة للشريف ابن عنقاء ، والاظهر مابحثه الشارح الاسيوطي ، وتبعه الفاكهي جواز إعمالها اذا كان الظرف المتقدّم خبرها اه (أوتقدّم معمول الخبر) على اسمها وليس ظرفا ولاجارا ومجرورا (نحو ماطعامك) بفتح ميمه على أنه مفعول مقدّم لآكل (زيد آكل) فانه حينئذ يبطل عملها فيعرب زيد مبتدأ وآكل خبره لضعفها في العمل فلايتصرف في خبرها ولامعمول خبرها بالتقدّم . ولذا قال الشاعر :

وقالوا تعرّفها المنازل من منى ✲ وما كل من وافى منى أناعارف

(فان كان) أي معمول الخبر (ظرفا نحو ماعندك زيد جالسا أوجارا ومجرورا نحو مافي الدار زيد جالسا لم يبطل عملها) لتوسعهم في الظرف والمجرور ما لم يتوسعوا في غيرهما ، فتقول في اعراب المثال الأوّل ما نافية حجازية ، عند ظرف مكان معمول لجالسا والكاف مضاف اليه ، زيد اسمها ، جالسا خبرها ، وتقول في المثال الثاني ما نافية حجازية ، في الدار جار ومجرور معمول لجالسا وزيد اسمها وجالسا خبرها . قال الفاكهي وأماتقديم المعمول على الخبر فجائز اه :

وَبَنُو تَمِيمٍ لَا يُعْمِلُونَهَا وَإِنِ اسْتَوْفَتِ الشُّرُوطَ ، وَأَمَّا لَا فَتَعْمَلُ عَمَلَ لَيْسَ أَيْضاً عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ فَقَطْ بِالشُّرُوطِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي مَا ، وَتَزِيدُ بِشَرْطٍ آخَرَ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا وَخَبَرُهَا نَكِرَتَيْنِ نَحْوُ لَا رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْكَ ، وَأَكْثَرُ عَمَلِهَا فِي الشِّعْرِ

أى نحو مازيد عندك جالسا (و بنو تميم لايعملونها وان استوفت الشروط) المذكورة . قال الزمخشرى فى المفصل : ويقرءون ماهـذا بشر الامن درى كيف هى فى المصحف اه وفى المغنى عن عاصم أنه رفع أمهاتهم على التميمية اه (وأمالا) أى النافية ، وهى عند عدم القرينة تنفى الجنس ظهورا والوحدة احتمالا ، وقد تكون نصا فى الأوّل كقول الشاعر :

تعز فلاشئ على الأرض باقيا ✲ ولاوزر مماقضى الله واقيا

وفى الثانى كلا رجل عندى بل رجلان اذ عطف المثنى عليه يدل على أن المنفى رجل واحد لاجنس الرجال اذلوأراد نفى الجنس لعطف عليه جنسا آخر بان يقول لارجل عندى بل امرأة (فتعمل عمل ليس أيضا) لكنها تخالف ليس من ثلاث جهات : أحدها أن عملها قليل حتى منعها الأخفش والمبرد ، الثانية ان ذكر خبرها قليل ، الثالثة أنها لاتعمل الا فى النكرات كما سيأتى (عند الحجازيين فقط) : أى دون بنى تميم كما نص عليه الزمخشرى وابن الحاجب وغيرهما خلافا لمن ظن اتفاق العرب على اعمالها فخص الخلاف بما النافية (بالشروط المتقدّمة فى ما) النافية ما عدا الشرط الأوّل لأن النافية لاتقترن بان الزائدة (وتزيد) يعنى على ما (بشرط آخر) وانما زيد فى شروطها لأن شبهها بليس أضعف من شبه ما ، وانما كان شبهها أضعف لأن ليس لنفى الحال ولا لنفى المستقبل عند الأكثرين ، ونقله المرادى عن ظاهر كلام سيبويه وان قال ابن مالك تبعا للاخفش انها قد تكون لنفى الحال ، وأما ما فانها اذا نفت المضارع فانها تخلصه للحال كما قال الجمهور وردّ عليهم ابن مالك بنحو قوله تعالى ـ قل ما يكون لى أن أبدّله ـ وأجيب بأن شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه (وهو أن يكون اسمها وخبرها نكرتين) فلاتعمل فى معرفة فلايقال لازيد قائما ، وأما قول الشاعر :

أنكرتها بعد أعوام مضين لنا ✲ لاالدار دارا ولا الجيران جيرانا

فنادر . قال ابن مالك : والقياس عندى على هذا شائع . قال وقد قاس عليه المتنبى قوله :

اذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى ✲ فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا

أى ان الاعطاء اذا لم يكن خالصا من اتباعه بالمكاره فلايفيد صاحبه اكتساب الثناء عليه وماله غير باق ، وهذا منه اشارة لقوله تعالى ـ لا تبطلوا صدقاتكم بالمنّ والأذى ـ وعلى هذا المعنى فيرزق بضم الياء مبنيا للمجهول ، فما فى شرحى على شواهد شرح القطر مما قد يخالف هذا مخالف لما يفيده كلام شرح ديوان المتنبى (نحو لارجل أفضل منك) واعرابه لانافية حجازية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر رجل اسمها مرفوع بها ، وعلامة رفعه ضم آخره أفضل خبرها منصوب بها ، وعلامة نصبه فتح آخره منك جار ومجرور متعلق بأفضل (وأكثر عملها فى الشعر) بل قيل انه لا يحفظ عملها فى النثر . قال الفاكهى : ولاتختص به ، وهـذا مخالف لما فى القطر والملحة اه . وقال ابن عنقاء فى حواشى البهجة وعملها قليل جدّا وخصه أكثر المغاربة بالشعر اه

وَأَمَّا إِنِ النَّافِيَةُ فَتَعْمَلُ عَمَلَ لَيْسَ فِي لُغَةِ الْعَالِيَةِ بِالشُّرُوطِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي مَا سَوَاءٌ كَانَ اسْمُهَا مَعْرِفَةً أَوْ نَكِرَةً نَحْوُ إِنْ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَسُمِعَ مِنْ كَلَامِهِمْ إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ . وَأَمَّا لَاتَ

وقال العصامى فى شرح الشذور صرح غير واحد بأنها لا تعمل الا فى الشعر ، بل ظاهر عبارة الرضىّ أنه رأى جميع النحاة ، وجزم بذلك المصنف فى القطر وغيره ولا يرد ذلك على قضية كلامه هنا ، يعنى فى الشذور لأنه لم يذكر فيه اشتراط كون عملها فى الشعر لاحتمال ذهابه الى التعميم كما جرى عليه بعضهم انتهى (وأما ان النافية) وهى بكسر الهمزة وسكون النون (فتعمل عمل ليس) وعملها أقلّ من عمل لا كما قاله ابن مالك ، وعكسه أبو حيان فقال عمل ان أكثر من عمل لا ، والصواب الأوّل (فى لغة) أهل (العالية) بالعين المهملة والياء المثناة من تحت ، وهى مافوق نجد الى أرض تهامة ، والى ماوراء مكة وماوالاها ، والنسبة اليها عالىّ ، ويقال أيضا علوى على خلاف القياس قاله فى الصحاح ، وأما غير أهل العالية فيهملها على الأصل ، والقول بعملها هو رأى أكثر الكوفيين والفارسى وابن جنى وابن مالك ، وصححه أبو حيان ، ونقله ابن هشام عن الكسائى والمبرد ، ومنعه أكثر البصريين والمغاربة ، ونقله ابن هشام عن سيبويه والفراء : أى (بالشروط المتقدمة فى ما) أى ماعدا الشرط الأوّل أيضا (سواء كان اسمها معرفة أو نكرة) فالأوّل (نحو ان زيد قائما) واعرابه ان نافية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر ، زيد اسمها ، قائما خبرها ، ومما جاء فيه اسمها معرفة من القرآن العظيم قوله تعالى ـ ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم ـ فى قراءة سعيد بن جبير بتخفيف إن وكسرها لالتقاء الساكنين ونصب عبادا بالخبرية ، وأمثالكم بالنصب أيضا نعت لعبادا ، وتكون المثلية المنفية فى هذه القراءة هى المماثلة فى الانسانية : أى ماالذين تدعون أيها المشركون من دون الله عبادا مماثلين ومشابهين لكم فى الانسانية بل هم أحجار منحوتة ، والمماثلة المثبتة فى القراءة المشهورة المماثلة فى العبودية . أى فهم وان شابهوكم فى العبودية لكنهم لا يشابهونكم فى الانسانية بل هم جماد وأنتم عقلاء فلكم عليهم مزية فكيف تعبدونهم ، فلا تنافى بين القراءتين فى المعنى ، فكان الاولى للمصنف التمثيل بهذه الآية جريا على عادته فى ايثار التمثيل بالآيات القرآنية (و) الثانى وهو ماإذا كان اسمها نكرة (سمع من كلامهم) أى أهل العالية كما قاله الحريرى فى شرح مجيب النداء (ان أحد خيرا من أحد الا بالعافية) أى السلامة من المضارّ . وفى القاموس العافية دفاع الله عن العبد ، عافاه الله من المكروه معافاة وعافية وهب له العافية من العلل والبلاء كأعفاه ، والمعافاة أن يعافيك الله من الناس ويعافيهم منك اه واعرابه ان نافية تعمل عمل ليس ، أحد اسمها ، خيرا خبرها ، ومن أحد متعلق بخيرا الا اداة حصر بالعافية جار ومجرور ، ومما أنشده الكسائى شاهدا على إعمال إن عمل ليس قول الشاعر :

إن هو مستوليا على أحد ﴿ الا على أضعف المجانين

وقد يكون اسمها وخبرها معرفتين سمع من كلام أهل العالية ان ذلك نافعك ولا ضارّك (وأما لات) وأصلها لا ، زيدت عليها التاء لتأنيث الكلمة أو للمبالغة فى النفى كما فى علامة ونسابة ، أو لهما معا وحركت لالتقاء الساكنين بالفتح على المشهور لأنها أخف الحركات وبالكسر على أصل التقاء الساكنين

فَتَعْمَلُ عَمَلَ لَيْسَ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا وَخَبَرُهَا لَفْظَ الْحِينِ وَبِأَنْ يُحْذَفَ اسْمُهَا أَوْ خَبَرُهَا ، وَالْغَالِبُ حَذْفُ الِاسْمِ نَحْوُ فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ : أَيْ لَيْسَ الْحِينُ حِينَ فِرَارٍ وَقُرِئَ وَلَاتَ حِينُ مَنَاص عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ مَحْذُوفٌ أَيْ لَيْسَ حِينُ فِرَارٍ حِينًا لَهُمْ .

﴿ فَصْلٌ ﴾ وَأَمَّا أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ

وبالضم جبرا لما يلحقها من الوهن بحذف أحد معموليها لزوما ويوقف عليها بالهاء وبالتاء (فتعمل عمل ليس) باجماع العرب فهى أقوى الحروف الأربعة فى استحقاق العمل لاختصاصها بالاسم اذلم يحفظ نفيها الفعل (بشرط أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين) فلاتعمل فى غيره وان رادفه وذلك لقلتها فى الكلام ، وهذا ماعليه سيبويه والجمهور وتبعهم المصنف ، وقيل لاتختص بالحين بل تعمل فيه وفيما رادفه كالساعة والأوان ، وهو ظاهر كلام التسهيل ، وفى الشذور ولاتعمل الافى الحين بكثرة ، وفى الساعة والأوان بقلة انتهى . وفى شرح العمريطية لابن عنقاء : لات بشرط كون اسمها وخبرها زمانا فان لم تدخل على الزمان كانت مهملة انتهى ، ومثال دخولها على غير الحين من أسماء الزمان قول الشاعر :

ندم البغاة ولات ساعة مندم ✲ والبغى مرتع مبتغيه وخيم

وقوله : طلبوا صلحنا ولات أوان ✲ فأجبنا أن ليس حين بقاء

أصله ليس الحين أوان صلح ، أوليس الأوان أوان صلح فحذف اسمها وماأضيف اليه خبرها وقدر تنوينه فبناه كما يبنى قبل وبعد الاأن أوان يشبه نزال وزنا فبناه على الكسر ونوّنه للضرورة (و) بشرط أن لايجمع بين اسمها وخبرها (بان يحذف اسمها) ويذكر خبرها (أو) بان يحذف (خبرها) : أى ويذكر اسمها فلايجتمعان لأنه لم يسمع (والغالب) : أى المسموع بكثرة فى كلامهم (حذف الاسم) لكونه فى موضع التاء المجهولة كالعوض عن أحد الجزءين أولان الخبر محط الفائدة فلايحسن حذفه (نحو فنادوا ولات حين مناص) واعرابه الفاء حرف عطف نادوا فعل وفاعل نادى فعل ماض وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ولات الواو للحال لات نافية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر وحين خبرها وعلامة نصبه فتح آخره ، ومناص مضاف اليه واسمها محذوف والتقدير فنادوا والحال أنه ليس الحين حين فرار وتأخر كما قال المصنف (أى ليس الحين حين فرار) فناص بمعنى فرار (وقرىء) : أى فى الشواذ ، وهى ماوراء السبع ، وقيل ماوراء العشر (ولات حين مناص) برفع حين (على) أنه اسمها وعلى (ان الخبر محذوف : أى ليس حين فرار حينا لهم) أى حينا موجودا لهم عند تناديهم ونزول العذاب بهم .

﴿فصل﴾ فى بيان حكم أفعال المقاربة ✲ (وأما أفعال المقاربة) : أى القرب : أى الافعال الدالة على قرب حصول الخبر ودنوّه فالمقاربة مفاعلة ولكن المراد بها هنا أصل الفعل وهو القرب ، وهى مصدر قارب الشىء يقاربه مقاربة ، وتسمية أفعال هذا الباب كلها أفعال المقاربة من باب التغليب كالقمرين للشمس والقمر لأن بعضها للرجاء وبعضها للشروع كما يفيده قول المصنف فهى ثلاثة أقسام الخ ، وقد حدّها ابن الحاجب فى الكافية بما يفيد اشتراكها فى إفادة المقاربة . فقال أفعال

فَهِيَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : مَاوُضِعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى قُرْبِ الْخَبَرِ وَهُوَ كَادَ ، وَ كَرَبَ بِفَتْحِ الرَّاءِ وَكَسْرِهَا ، وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ ، وَأَوْشَكَ . وَمَاوُضِعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى رَجَاءِ الْخَبَرِ وَهُوَ : عَسَى

المقاربة ماوضع لدنوّ الخبر رجاء أوحصولا أو أخذا فيه ، فالدال منها على الرجاء موضوع لمقاربة الخبر على سبيل الرجاء والطمع فى حصوله نحو عسى الله أن يشفى مريضك تريد أن قرب شفائه مرجوّ من عند الله مطموع فيه ، والدال منها على المقاربة موضوع لمقاربة الخبر على سبيل وجود القرب وحصوله ، لاعلى رجائه نحو كادت الشمس تغرب تريد أن قربها من الغروب قد حصل ، والدال منها على الشروع موضوع لمقاربة الخبر على سبيل الأخذ فيه تقول طفق الثلج يذوب اذاقلت ذلك فى حال أخذه فى السيلان عند طلوع الشمس عليه فالكل من أفعال هذا الباب بهذا التقرير من باب واحد باعتبار أصل المقاربة فلاحاجة حينئذ لجعل اطلاق لفظ المقاربة عليها من باب التغليب كماقاله جمع ، ولامن باب تسمية الكل باسم الجزء كما قاله جمع آخر (فهى ثلاثة أقسام) لارابع لها . والمذكور هنا أحد عشر : الأول من الأقسام الثلاثة (ماوضع للدلالة) أى ليدل (على قرب الخبر) أى على أنه قريب الحصول فنحو كاد زيد يخرج معناه اثبات مقاربة الخروج ، وان لم يخرج فهو غير دالّ على نفى الخروج كما سيأتى تحقيقه فى آخر الباب ان شاء الله تعالى (وهو) : أى هذا القسم الدال على قرب الخبر ألفاظ كثيرة . ذكر المصنف منها ثلاثة (كاد) قال الدمامينى ، وهى أشهر أفعال المقاربة وتتصرف تصرف الأفعال ، فيقال كاد يكاد ويكود كيدا وكودا ومكادا ومكادة فهو كائد (وكرب بفتح الراء وكسرها والفتح أفصح) كما قال الدمامينى وغيره ، فيقال كرب كروبا فهو كارب (وأوشك) هو فى الأصل بمعنى أسرع ، وتستعمل كذلك : فيقال أوشك فلان فى السير أى أسرع فيه ، وتتصرف فيقال أوشك يوشك فهو موشك ، وأوشك يازيد وهو أوشك منه . (و) الثانى (ماوضع للدلالة على رجاء الخبر) أى على رجاء المتكلم لحصول مضمون الخبر سواء كان رجاء حصوله عن قرب أو بعد (وهو) ثلاثة (عسى) بفتح السين كقضى ، وقد تكسر سينها إذا اتصل بها ضمير متكلم ، نحو عسيت وعسينا أوضمير مخاطب نحو فهل عسيتم والمشهور فى كتب العربية أنها فعل جامد فلايأتى منها إلا الماضى ، وعبارة التسهيل ، ويلازمن يعنى أفعال هذا الباب جميعها لفظ الماضى الا كاد وأوشك وجعل اه . وعبارة الحاجبية فالأول عسى غير متصرف . قال الخبيصى أى لايجىء منه مضارع أواسم فاعل أوأمر أونهى لتضمنه معنى الانشاء ومشابهته بذلك الحرف لكون الانشاء بالحروف اه . وعبارة الرضىّ عسى لايأتى منه الا الماضى لتضمنه معنى الحرف : أى انشاء الطمع والرجاء كلعل ، والانشا آت فى الأغلب من معانى الحروف والحروف لايتصرف فيها اه قال الاندلسى ، وأماقولهم عسى يعسو عسوا فهو بمعنى صلب وأنشد قول عدىّ :

لولا الحياء وان رأسى قد عسى ✵ فيه المشيب لزرت أم القاسم

وكلام المصنف يفيد أن عسى للرجاء فقط وليس كذلك ، ولكن الرجاء هو الغالب ، وقد يأتى لغيره فنى الرضى . قال الجوهرى عسى من الله واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق اللذين يكونان فى المخلوق عليه تعالى الا فى قوله تعالى ـ عسى ربه ان طلقكن ـ ✵ وأقول ان عسى فى الآية للتخويف

وَحَرَى ، وَاخْلَوْلَقَ . وَمَا وُضِعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الشُّرُوعِ ، وَهُوَ كَثِيرٌ نَحْوُ طَفِقَ ، وَعَلِقَ ، وَأَنْشَأَ ، وَأَخَذَ ، وَجَعَلَ ، وَهٰذِهِ الْأَفْعَالُ تَعْمَلُ عَمَلَ كَانَ فَتَرْفَعُ الْمُبْتَدَأَ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ إِلَّا أَنَّ

لا للخوف والاشفاق اهـ وفى القاموس عسى فعل مطلقا أوحرف مطلقا أى على الخلاف فيها للترجى فى المحبوب والاشفاق فى المكروه واجتمعا فى قوله تعالى ـ وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم ـ الآية ، وللشك واليقين ، وقد تشبه بكاد ، ومن الله للايجاب ، وبمنزلة كان فى المثل السائر عسى الغوير أبؤسا اهـ (وحرى) بفتح الحاء والراء المهملتين كذا فى التصريح والفواكه وغيرهما من كتب المتأخرين . وفى الرضى قد تستعمل حرى زيد أن يفعل كذا بكسر الراء استعمال عسى بلفظ الماضى فقط ، ومعناه صار حريا أى خليقا وجديرا اهـ . قلت كلام القاموس يفيد أنها تستعمل كرضى ورمى : أى بفتح الراء وكسرها ، وقد ذكرها بفتح الراء أصحاب كتب الأفعال من اللغويين كما نبه على ذلك الأزهرى والعصامى (واخلولق) بفتح اللامين (و) الثالث (ماوضع للدلالة على الشروع) أى شروع الاسم فى الخبر (وهو) أى هذا القسم (كثير) وقد أنهاها بعضهم الى نيف وعشرين فعلا ذكر المصنف منها خمسة (نحو طفق) بفتح الفاء وكسرها . قال فى التوضيح : حكى الأخفش طفق يطفق كضرب يضرب وطفق يطفق كعلم يعلم ، وحكى مصدر طفق بالفتح طفوقا ومصدر طفق بالكسر طفقا اهـ والمشهور أنها لاتتصرف كعسى . قال الدمامينى : وحكى أيضا طبق بكسر الباء الموحدة (وعلق) بكسر اللام . قال الدمامينى : وهى غريبة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر :

أراك علقت تظلم من أجرنا ✲ وظلم الجار اذلال المجير

(وأنشأ) بالهمز أوله وآخره أنشأ السائق يحدو الأبل ، وقول الشاعر :

✲ أنشأت أعرب عما كان مكتوما ✲ (وأخذ) كقوله :

فأخذت أسأل والرسوم تجيبنى ✲ وبالاعتبار اجابة وسؤال

(وجعل) بفتح عينه ، وفى القاموس : وجعل يفعل كذا أقبل وأخذ ، وتكون بمعنى سمى ، ومنه ـ وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا ـ وبمعنى التبيين نحو ـ انا جعلناه قرآنا عربيا ـ وجعلت زيدا أخاك نسبته اليك اهـ (وهذه الأفعال) المترجم لها بأفعال المقاربة (تعمل عمل كان) وأخواتها ، وتسمى نواسخ ونواقص أيضا ، وانما أفردت بباب لاختصاص خبرها بأحكام ليست لخبر كان (فترفع المبتدأ وتنصب الخبر) على المشهور ، ويدل لذلك ورود خبرها مفردا منصوبا فى بعض الأحيان ، وسيبويه يجعل المقرون بأن مفعولا منصوبا على اسقاط الخافض ، ويجعل الفعل بمعنى قرب ، فالتقدير عنده فى نحو عسى زيد أن يقوم قرب زيد من القيام ، ومن أحكام هذه الأفعال أن خبرها لايتقدم عليها ، وقد يتوسط ، وقد يحذف (الا أن) اسمها لايخلو غالبا من اختصاصه : اما بتعريف نحو ـ فعسى الله أن يأتى بالفتح ـ ، أو بوصف نحو عسى سائر ذو حاجة أن يفتح الله عليه ، وقد يأتى نكرة محضة غير مختصة كقول الشاعر :

عسى فرج يأتى به الله انه ✲ له كل يوم فى خليقته أمر

خَبَرَهَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِعلاً مُضَارِعاً مُؤَخَّراً عَنهَا رَافِعاً لِضَمِيرِ اسْمِهَا ، وَيَجِبُ اقْتِرَانُهُ بِأَنْ إِنْ كَانَ الفِعْلُ حَرَى وَاخْلَوْلَقَ نَحوُ حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ

والاأن (خبرها) يختص بأمور . منها أنه قد يحذف كقول عنترة .

همت ولم أفعل وكدت وليتنى * تركت على عثمان تبكى حلائله

ومنها أنه (يجب أن يكون فعلا مضارعا) قال العصامى فى هذه العبارة مسامحة ، والمراد أنه يجب أن يكون خبرها جملة وندر مجيئه مفردا بعد كاد وعسى كقوله :

وأبت الى فهم وما كدت آيبا * وكم مثلها فارقتها وهى تصفر

وقولهم فى المثل : عسى الغوير أبؤسا : أى عسى الغوير يأتى بأبؤس : أى شدة وعذاب فأبؤسا خبر عسى وهو مفرد وليس من الاخبار عنها بالمفرد قوله تعالى ـ فطفق مسحا ـ بل هو من حذف الخبر ومسحا مفعول مطلق والتقدير فطفق يمسح مسحا فحذف الخبر وترك المصدر دالا عليه وشذ مجيء الجملة الاسمية بعد جعل كقوله :

وقد جعلت قلوص بنى سهيل * من الأكوار مرتعها قريب

فجملة مرتعها قريب خبر جعل ، ومن الأكوار متعلق بقريب وهو جمع كور بضم الكاف الرحل بأداته أو جمع كور بفتحها الجماعة الكثيرة من الأبل ، وشذ الاخبار بالماضى عن جعل نحو قول ابن عباس : فجعل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا فجملة أرسل خبر جعل واذا منصوبة بارسل ، فأول الجملة أرسل لان التقدير جعل الرجل أرسل رسولا اذا لم يستطع أن يخرج . ومنها أنه يجب أن يكون خبرها (مؤخرا عنها) فلا يجوز تقديمه عليها لضعفها وعدم تصرف أكثرها وظاهر كلامه جواز توسط الخبر بينها و بين اسمها مطلقا وهو مذهب المبرد والسيرافى والفارسى وصححه ابن عصفور وجزم به فى المغنى والتسهيل . ومنها أنه يجب فى خبرها أن يكون (رافعا لضمير اسمها) : أى عاملا فيه الرفع على انه فاعله أو نحوه وذلك أنها انما جيء بها لتدل على شروع اسمها فى الخبر أو قربه منه أو ترجى حصوله كما مر فلابد فيه من ضمير يعود عليه غالبا : أى ان وجوب رفع خبرها لضمير اسمها انما هو باعتبار أن ذلك الحكم لغالب أفعال هذا الباب والافيجوز فى خبر عسى خاصة أن يرفع الاسم الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسمها كقول الفرزدق حين هرب من الحجاج :

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * اذا نحن جاوزنا حفير زياد

برفع جهده على أنه فاعل يبلغ مضاف الى الضمير العائد على اسم عسى قال الفاكهى : وعنه احترز المؤلف بقوله غالبا اهـ وقد يتوهم عود قوله غالبا للاحكام الأربعة الفعلية والمضارعة والتأخير والرفع للضمير وليس كذلك بل الواقع على خلاف الأحكام الثلاثة الأول شاذ والواقع على خلاف الحكم الرابع مسموع بكثرة فليس شاذا . (و) منها أنه (يجب اقترانه) : أى خبر أفعال هذا الباب (بان) المصدرية (ان كان الفعل حرى واخلولق) لان الفعل المرجو وقوعه يتراخى حصوله فاحتيج الى أن المشعرة بالاستقبال (نحو حرى زيد أن يقوم) فلا يجوز حرى زيد يقوم واعرابه حرى فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر ، زيد اسمها

واخلولقت

وَاخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تَمْطُرَ ، وَيَجِبُ تَجَرُّدُهُ مِنْ أَنْ بَعْدَ أَفْعَالِ الشُّرُوعِ نَحْوُ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا ، وَالْأَكْثَرُ فِي خَبَرِ عَسَى وَأَوْشَكَ الِاقْتِرَانُ بِأَنْ ، نَحْوُ عَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ

مرفوع بها وعلامة رفعه ضم آخره ، أن حرف مصدر ونصب ، يقوم فعل مضارع منصوب بان وعلامة نصبه فتح آخره ، والمصدر المنسبك من أن ومابعدها خبرعسى ، والتقدير قارب زيد القيام (واخلولقت السماء أن تمطر) بفتح التاء وضمها لانه يقول مطرت وأمطرت ، وفى القاموس : مطرتهم السماء مطرا ويحرك ، أصابتهم المطر ، وأمطرهم الله ، لايقال الا فى العذاب ، ولايجوز اخلولقت السماء تمطر بحذف أن ، واعرابه اخلولق فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ، والتاء علامة التأنيث ، السماء اسمها وعلامة رفعه ضم آخره ، أن حرف مصدر ونصب ، تمطر فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره ، والمصدر المنسبك من أن ومابعدها خبر اخلولق ، والتقدير قاربت السماء المطر أو الأمطار ، وسيأتى ان شاء الله تعالى فى اعراب مثال عسى الكلام على الاخبار بهذا المصدر (ويجب تجرده) : أى الخبر (من أن بعد أفعال الشروع) لأنها للحال ، وأن تخلص الفعل للاستقبال فبينهما تناف (نحو وطفقا يخصفان عليهما) : أى شرع آدم وحواء يلزقان عليهما من ورق الجنة ، ليستترا به واعرابه طفق فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وألف التثنية ضمير متصل فى محل رفع اسمها ، يخصفان فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وألف التثنية ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، وعليهما متعلق بيخصفان ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب خبر طفق (والأكثر فى خبر عسى وأوشك الاقتران بأن) لأن عسى من أفعال الترجى ، وكان القياس وجوب اقتران خبرها بأن ولذا ذهب جمهور البصريين الى أن تجرد خبرها من أن خاص بالشعر فهو ضرورة شعرية ، لكن ظاهر كلام سيبويه خلافه ، والذى سهل حذف أن من خبرها حملها على كاد لاشتراكهما فى أصل معنى المقاربة وان اختلفا فى وجوه المقاربة فلذلك دخلت أن فى خبر كاد وحذفت من خبر عسى . واما أوشك فانها تستعمل فى اللفظ استعمال عسى واستعمال كاد فتدخل أن فى خبرها إلحاقا بعسى ، وتحذف منه إلحاقا بكاد لمشاركتها لهما فى أصل الباب ، والقياس فيها حذف أن كما فى كاد لمشاركتها لها فى المعنى ، اذ ليس فيها معنى رجاء ولا إنشاء ، وكون الأكثر معها الاقتران بان انما يظهر حيث جعلت للترجى أختا لعسى لا اذا جعلت للمقاربة : أى فانه يغلب معها حذف أن (نحو عسى الله أن يأتى بالفتح) : أى بالنصر لنبيه باظهار دينه ، اعرابه عسى فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر الله اسمها ، أن حرف مصدر ونصب ، يأتى فعل مضارع منصوب بأن وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، و بالفتح متعلق به ، والمصدر المنسبك من أن ومابعدها خبر عسى التقدير قارب الله الاتيان بالفتح هذا ماتقتضيه عبارة الخبيصى فانه قال فى اعراب عسى زيد أن يقوم ، فزيد هنا اسمها وأن مع المضارع فى محل النصب بخبريتها وهى هنا بمعنى قارب : أى قارب زيد القيام اهـ واحترز بقوله هنا عن نحو عسى أن يخرج زيد فان المصدر المنسبك حينئذ مرفوع المحل بالفاعلية بعسى مستغنيا به عن الخبر لانها تامة ومعناها حينئذ قرب والتقدير قرب خروج زيد . قال الدمامينى فى عسى زيد أن يخرج عسى فعل ماض ناقص ، وزيد اسمه ، وأن يخرج خبره هذا مذهب الجمهور ، ولايخفى أن الحدث

وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، وَالْأَكْثَرُ فِي خَبَرِ كَادَ، وَكَرَبَ تَجَرُّدُهُ مِنْ أَنْ، نَحْوُ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ ‍ ‍ ‍ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ

لا يكون خبرا عن الجثة فلابد حينئذ من تقدير مضاف اماقى الاسم: أى عسى حال زيد أن يخرج أو فى الخبر: أى عسى زيد صاحب أن يخرج، وفيه تكلف اه. وعبارة التصريح نحوه الا أنه لم يذكر قوله وفيه تكلف (وقوله عليه الصلاة والسلام) «من حام حول الحمى (يوشك أن يقع فيه) واعرابه من اسم شرط جازم، حام فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو، حول ظرف مكان وعلامة نصبه فتح آخره، والحمى مضاف اليه، و يوشك جواب الشرط وعلامة جزمه سكون آخره متصرف من أوشك من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر، واسمها مستتر فيها جوازا تقديره هو، أن حرف مصدر ونصب، يقع فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو والمصدر المنسبك من أن ومابعدها خبر أوشك والتقدير قارب الوقوع فيه (والأكثر فى خبر كاد وكرب تجرده من أن) لانهما يدلان على شدّة مقاربة الفعل ومداومته، وذلك يقرّب من الشروع فى الفعل والأخذ فيه فلم يناسب اقتران خبرها بأن غالبا واقترانه بها قليل، وليس بكثير، فمثال تجرد خبر كاد من أن (نحو وما كادوا يفعلون) واعرابه الواو واو الحال مانافية، والجملة بعده فى محل الحال، كاد فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع اسمها، يفعلون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل، ومفعول يفعلون محذوف تقديره وما كادوا يفعلون الذبح الذى أمروا به وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب خبر كاد. واعلم أنه قد اشتهر بين النحويين أن كاد اثباتها نفى ونفيها اثبات حتى جعله المقرى لغزا فقال:

أنحوىّ هذا العصر ماهى لفظة ✲ جرت فى لسانى جرهم وثمود

اذا استعملت فى صورة الجحد أثبتت ✲ وان أثبتت قامت مقام جحود

قال الفاكهى وغيره والصحيح أنها كسائر الأفعال نفيها نفى واثباتها اثبات وقوله تعالى فذبحوها لا ينافى قوله وما كادوا يفعلون لأن معنى الكلام أنهم ذبحوها ولم يكونوا قبل الذبح قريبين إلى الذبح بناء على التعنتات الصادرة عنهم اه ✲ وحاصله أن انتفاء مقاربتهم إلى الذبح انما كان قبل زمان الذبح فلما انقطعت تعللاتهم: وانتهت سؤالاتهم فعلوه كالمضطر الملجأ إلى الفعل. ومن فروع المسئلة مالو قال لزوجته ما كدت ان أطلقك، فهل يكون اقرارا بالطلاق. قال فى التحفة قال البغوى ولو قال ما كدت أن أطلقك كان اقرارا بالطلاق فكأنه انما لم ينظر للقول المرجح عند كثيرين أن نفى كاد ليس اثباتا لأنه ضعيف عنده وفاقا لكثيرين، أيضا أو رعاية للعرف فان أهله يفهمون منه الاثبات اه (و) مثال تجرد خبر كرب من أن (قول الشاعر:

كرب القلب من جواه يذوب ✲ حين قال الوشاة هند غضوب)

﴿ فَصْلٌ ﴾ وَأَمَّا إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا فَتَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ ، وَيُسَمَّى اسْمَهَا ، وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ ، وَيُسَمَّى خَبَرَهَا ، وَهِيَ سِتَّةُ أَحْرُفٍ : إِنَّ ، وَأَنَّ ، وَهُمَا لِتَوْكِيدِ النِّسْبَةِ وَنَفْيِ الشَّكِّ عَنْهَا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ

قاله كلحبة اليربوعى ، وقيل رجل من طيئ وهو من الخفيف ﴿ اللغة ﴾ الجوى الحرقة وشدّة الوجدمن عشق أوحزن : يقال منه جوى الرجل بالكسر فهوجو ، والذوبان الاضمحلال ، والوشاة جمع واش من وشى به اذا نمّ عليه ، وغضوب فعول بمعنى فاعل كصبور يستوى فيه المذكر والمؤنث ﴿الاعراب﴾ كرب فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر ، القلب اسمها ، من جوى جار ومجرور وعلامة الجرّ فيه كسرة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ، والهاء فى محل جرّ بالاضافة متعلق بما بعده يذوب فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب خبر كرب ، حين ظرف زمان فى محل نصب على الظرفية متعلق بيذوب ، قال فعل ماض الوشاة فاعل هند مبتدأ غضوب خبره ﴿والمعنى﴾ كاد القلب يذوب و يضمحل من شدّة وجده وشوقه حين قال الواشون محبوبتك هذه غضوب عليك والشاهد فيه تجرد خبر كرب من أن المصدرية :

﴿ فصل ﴾ فى النوع الثانى من النواسخ * (وأما ان) بكسر الهمزة وفتح النون المشدّدة (وأخواتها) : أى مشابهاتها فى العمل بالاصالة والتعبير بالأخوات دون الأخوة لملاحظتها بعنوان الكلمات دون الحروف وتسمى الحروف المشبهة بالفعل لأنها عملت النصب والرفع معا كالفعل المتعدّى ولأن معانيها معانى الأفعال ، فان وأن معناهما أكدت ، ولكنّ معناها استدركت ، ولعل معناها ترجيت ، وليت معناها تمنيت ، وكأن معناها شبهت ، ولها صدر الكلام إلا أن المفتوحة فلا يجوز تصديرها على الصحيح (فتنصب المبتدأ) بشرط كونه مذكورا لم يخبر عنه بمفرد طلبى ولم يلزم التصدير أو الابتدائية أو عدم التصرف كما مرّ فى باب كان (و يسمى اسمها) بعد أن كان يسمى مبتدأ (وترفع الخبر) غير الرفع الأوّل (و يسمى خبرها) بعد ما كان يسمى خبر المبتدا ، ولذا تسمى هذه الحروف أيضا بالنواسخ (وهى ستة أحرف) عملها متحدّ ومعانيها مختلفة (ان) بكسر الهمزة وتشديد النون (وأن) بالفتح والتشديد ، و يقال فيها عنّ بالعين المهملة بدل الهمزة وهى لغة بنى تميم (وهما) موضوعان (لتوكيد النسبة) بين الجزءين اذا كان المخاطب عالما بها كقولك لمن هو عالم بقيام زيد إن زيدا قائم (و) لتوكيد (نفى الشك عنها) : أى عن النسبة بين الجزءين اذا كان المخاطب شاكا فيها ومترددا فى وقوعها كقولك لمن سمع بقيام زيد ممن لا يوثق بخبره ان زيدا قائم فانه يزول عنه بذلك التردد فى النسبة وهى قيام زيد و يصير متحققا عنده ويؤتى بها أيضا لتوكيد نفى الانكار عن النسبة اذا كان المخاطب جاحدا لها كقولك لمنكر قيام زيد إن زيدا قائم ، والمثالان اللذان ذكرهما المصنف يمكن التمثيل بهما لكل من توكيد النسبة وذلك فى حق العالم باتصافه تعالى بالمغفرة والرحمة ، وتوكيد نفى الشك عنها ، وذلك فى حق المتردد فى ذلك وتوكيد نفى الانكار عنها ، وذلك فى حق المنكر لذلك (نحو قوله تعالى ــ فان الله غفور رحيم ــ) واعرابه الفاء رابطة لجواب الشرط من قوله تعالى ــ فان فاؤا ــ إنّ حرف توكيد ونصب

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ذٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ . وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ ٱلْمُؤَكَّدِ نحو قَوْلِكَ كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ .

تنصب الاسم وترفع الخبر ، الله اسمها منصوب بها وعلامة نصبه فتح آخره ، غفورخبرها وعلامة رفعه ضم آخره ، رحيم - نعت (وقوله تعالى - ذلك بان الله هو الحق) واعرابه ذلك اسم اشارة فى محل رفع مبتدأ ، والباء حرف جر ، أن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، الله اسمها منصوب بها وعلامة نصبه فتح آخره ، هو ضمير فصل لامحل له من الاعراب ، الحق خبرها والمصدر المنسبك من أن ومابعدها مجرور بالباء والجار والمجرور متعلق بواجب الحذف فى محل رفع خبرالمبتدا ، والتقديرذلك كائن بحقة الله : أى وجو به . ففى القاموس والأمر يحق ويحق حقة بالفتح وجب ، أوتقديره ذلك بكون الله هو الحق ، فقد قال ابن عنقاء أن بفتح الهمزة وتشديد النون حرف مصدر تؤوّل مع معموليها بمصدر مؤوّل من الخبر ان كان مشتقا ، ومن الاستقرار المحذوف ان كان ظرفا ، أومن الكون ان كان جامدا كعلمت أن هذا زيد : أى كونه زيدا فعلم انه لابدّأن يتقدمها عامل يطلبها اه وفى الفوا كه ان المكسورة لاتغير معنى الجملة عما كانت عليه بخلاف أن المفتوحة فانها مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد ولهذا لابدّ أن يتقدّم عليها عامل اه (وكأنّ) بفتح الهمزة وتشديد النون ، وهى حرف بسيط على الأصح لامركب قاله ابن عنقاء . وقال الفاكهى إنها حرف مركب من كاف التشبيه وأن المؤكدة وقدّمت الكاف على أن لافادة التشبيه وفتحت همزة أن لفظا : أى لدخول الجار فصارت كلمة واحدة ولهذا لاتتعلق الكاف بشئ اه وقال العصامى هى حرف مركب عند أكثرهم حتى حكى ابن هشام الأجماع عليه وليس كذلك ، وعلى هذا فالأكثرون على أنه لاموضع لأن ومابعدها لأن الكاف وأن صارابالتركيب كلمة واحدة ، وفيه نظر لأن ذلك فى التركيب الوضعى لافى التركيب الطارئ ، فالمخلص من الأشكال أن تدعى أنها بسيطة وهو قول بعضهم واختاره أبوحيان لأن التركيب خلاف الأصل ، فالاولى أن يكون حرفا بسيطا (للتشبيه المؤكد) بفتح الكاف نعت للتشبيه ، وهو الدلالة على مشاركة أمر وهو المشبه بفتح انباء لأمر وهو المشبه به فى معنى جامع بينهما (نحو قولك كأن زيدا أسد) واعرابه كأن حرف تشبيه ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر زيدا اسمها وأسد خبرها . قال الأزهرى وكأن ملازمة للتشبيه ولاتكون للتحقيق خلافا للكوفيين ولا حجة لهم فى قولهم :

فأصبح بطن مكة مقشعرا * كأن الأرض ليس بها هشام

لأنه محمول على التشبيه ، فان الأرض ليس بها هشام حقيقة بل هو فيها مدفون ، ولا للظن فيما اذا كان خبرها فعلا أوظرفا أووصفة من صفات أسمائها نحو كأن زيدا قعد ، أو يقعد ، أو فى الدار ، أوعندك أوقاعد خلافا لابن السيد ، ولا للتقريب نحو كأنك بالدنيا ولم تكن خلافا لأبى الحسن الأنصارى ولا للنفى نحو كأنك دالّ عليها : أى ما أنت دال عليها خلافا للفارسى اه . وماجزم به من ملازمة كأن للتشبيه هو الذى يفيده كلام الجمهور ، وهو الأصح ومال اليه ابن عنقاء فى شرح العمريطية وحكى وقوعها للشك والظن والتحقيق بلفظ قيل ، وخالف العصامى فقال أطلق الجمهور هذا المعنى لكأن ، وزعم جماعة منهم ابن السيد انها لاتكون للتشبيه الااذا كان خبرها اسما جامدا نحو كأن زيدا أسد ، بخلاف كأن زيدا قائم ، أوفى الدار ، أوعندك ، أو يقوم ، فانها فى ذلك كله للظن . وقال الرضى

ولكن

وَلَكِنَّ لِلِاسْتِدْرَاكِ نحوُ زَيْدٌ شُجَاعٌ لَكِنَّهُ بَخِيلٌ . وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي نحوُ لَيْتَ الشَّبَابَ عَائِدٌ :
وَلَعَلَّ لِلتَّرَجِّي نحوُ لَعَلَّ زَيْدًا قَادِمٌ ، وَالتَّوَقُّعِ نحوُ لَعَلَّ عَمْرًا هَالِكٌ .

والأولى أن يقال فى ذلك للتشبيه أيضا . والمعنى كأن زيدا شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح التشبيه اهـ والوجه ماقاله ابن السيد ، وماذكره من توجيه كلام الجمهور ضعيف اهـ * قلت . وقد ذكر ابن هشام فى شرح القطر مجيئها للظن نحو كأن زيدا كاتب : ولعله بناه على قول ابن السيد ، وهو ضعيف خلافا لما قاله العصامى ، وهى فى ذلك للتشبيه فاذا قلت كأن زيدا قائم كنت قد شبهت زيدا وهو غير قائم به قائما ، قاله ابن ولاد حكاه عنه المرادى (ولكنّ) بتشديد النون ، وهى حرف بسيط على الصحيح ، وذهب الكوفيون الى أنها مركبة من لا و إنّ والكاف زائدة بينهما للتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا (للاستدراك) وهو تعقيب الكلام برفع مايتوهم ثبوته أونفيه ، فمثال الأوّل (نحو زيد شجاع) بضم الشين ، فهذا يوهم ثبوت الكرم لأن من شيمة الشجاع الكرم فرفعت ذلك الوهم بقولك (لكنه بخيل) واعرابه زيد مبتدأ ، شجاع خبره ، لكنّ حرف استدراك ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب اسمها ، بخيل خبرها وعلامة رفعه ضم آخره ومثال الثانى ، وهو ماتوهم نفيه قولك مازيد عالما لكنه صالح لأن قولك مازيد عالما يوهم عدم صلاحه لأن الغالب على الجهال عدم الصلاح فرفعت ذلك الوهم بقولك لكنه صالح . قال الأزهرى وغيره ولكونها للاستدراك لابدّ أن يتقدم عليها كلام ثم لايخلو إما أن يدون نقيضا لما بعدها نحو ماهذامتحركا لكنه ساكن ، أوضدّا له نحوماهذا أسود لكنه أبيض ، أوخلافا له نحو ماقام زيد لكن عمرا يشرب ، أومثلا له نحو مازيد قائما لكن عمرا قائم اذا كان بينهماملابسة أومناسبة ، فقول أبى حيان [فى النكت الحسان] فى امتناع تقدم المثل محمول على مالامناسبة فيه ، وقد تأتى للتوكيد نحو لوجاءنى زيد أكرمته لكنه لم يجىء فأكدت بلكن ماأفادته : لو الامتناعية من انتفاء المجىء لأن لو اذا دخلت على مثبت نفته ، وان دخلت على منفى أثبتته على تفصيل فيه مذكور فى محله (وليت) ويقال فيها لت بتشديد التاء لادغام الياء فيها (التمنى) وهو طلب مالا مطمع فى حصوله اما لتعسره كقول الضعيف عن الكسب المنقطع الرجاء ليت لى مالا فأحج ، أولتعذره لعدم امكان حصوله (نحو ليت الشباب عائد) لأن عوده بعد المشيب مستحيل عادة فلا يطمع فى حصوله ، واعرابه ليت حرف تمنّ ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، الشباب اسمها عائد خبرها . قال الفاكهى ويمتنع ليت غدا يجىء فانه واجب المجىء (ولعل) ويقال فيها علّ قال العصامى فى لعل ست عشرة لغة ، وذكرها وهى (للترجى) وهو ارتقاب الشئ المحبوب (نحو لعل زيدا قادم) واعرابه لعل حرف ترج ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، زيدا اسمها قادم خبرها ولم يمثل بقوله تعالى ـ لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا ـ لأنه قد قيل ان لعل فيها للتعليل أوللاستفهام بدليل أنها معلقة لتدرى قبلها عن عمل النصب ولكن الأصح كما عليه البصريون أنها فى الآية للترجى ولذا مثل بها فى الأوضح حيث قال للترجى فى المحبوب نحو ـ لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا ـ (والتوقع) أى الاشفاق والخوف ، وهو ارتقاب الشئ المكروه (نحو) ـ لعلك باخع نفسك على آثارهم ـ ونحو (لعل عمرا هالك) واعرابه لعل حرف توقع ونصب ، وان شئت قلت حرف ترجّ

وَلاَ يَتَقَدَّمُ خَبَرُ هٰذِهِ الْحُرُوفِ عَلَيْهَا وَلاَ يَتَوَسَّطُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا إِلاَّ إِذَا كَانَ ظَرْفاً أَوْ جَارًّا وَمَجْرُورًا ، نَحْوُ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً ، إِنَّ فِي ذٰلِكَ لَعِبْرَةً

ونصب لأن أصل معانيها الترجى ، وعمرا اسمها وهالك خبرها . قال الفا كهى ولو عبر بالتوقع : أى بأن قال ولعل للتوقع ولم يذكر الترجى لكان أولى لأن التوقع صادق بهما اه . وأقول تعبيره بالترجى أولى لأنه أصل معانيها وأشهرها لكن كان الأولى له التعبير بالاشفاق بدل التوقع بأن يقول ولعل للترجى والاشفاق لكنه تبع عرف المغاربة فى مؤلفاتهم . قال الرضى وقد اضطربت أقوالهم فى لعل الواقعة فى كلامه سبحانه وتعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه سبحانه وتعالى ، فقال قطرب وأبو على معناها التعليل ، فمعنى افعلوا الخير لعلكم تفلحون : أى لتفلحوا ، ولا يستقيم ذلك فى قوله تعالى ـ وما يدريك لعلّ الساعة قريب ـ إذ لا معنى فيه للتعليل : وقال بعضهم هى لتحقيق معنى الجملة التى بعدها ، ولا يطرد ذلك فى قوله تعالى ـ لعله يتذكر أو يخشى ـ اذ لم يحصل من فرعون التذكر . وأما قوله ـ آمنت أنه لا إله إلا الذى آمنت به بنو اسرائيل ـ فتوبة يأس لا معنى تحتها ولو كان تذكرا حقيقيا لقبل منه . والحق ما قال سيبويه ، وهو أن الرجاء أو الاشفاق يتعلق بالمخاطبين ، وانما نصرنا مذهبه لأن الأصل فى الكلمة أن لا تخرج عن معناها بالكلية فلعل منه تعالى حمل لنا على أن نرجو ونشفق كما أن المفيدة للشك اذا وقعت فى كلامه تعالى كانت للتشكيك والابهام لا للشك ، تعالى الله عنه ، وقيل إن لعلّ تجىء للاستفهام تقول لعلّ زيدا منطلق : أى هل هو كذلك اه قيل ومن مجيئها للاستفهام التوبيخى قوله تعالى ـ وجعلها كلمة باقية فى عقبه لعلهم يرجعون ـ قال ابن عنقاء وقد تأتى للتحقيق والوجوب كقوله صلى الله عليه وسلم « لعلّ الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم ، فقد غفرت لكم » . واعلم أنه لا يؤتى بلعلّ الا فى الشئ الممكن : أى الجائز وقوعه ، وقول فرعون ـ لعلىّ أبلغ الأسباب أسباب السموات ـ الى آخره جهل منه أو مخرقة و إفك قاله ابن عنقاء (ولا يتقدّم خبر هذه الحروف عليها) ولو ظرفا ومجرورا فلا يقال قائم ان زيدا ، ولا عندك ان زيدا ، ولا فى الدار ان زيدا لضعفها فى العمل لعدم تصرفها ولأن عملها بالقياس على الأفعال فلم تقو قوّتها ، وكما يمتنع تقديم خبرها عليها يمتنع تقديم معموله فلا يقال اليوم انى ذاهب (ولا يتوسط بينها و بين اسمها) فلا يقال ان قائم زيدا لضعفها بالحرفية (الا اذا كان) : أى الخبر (ظرفا أو جارا ومجرورا) : أى فانه يجوز حينئذ توسطه بينها و بين اسمها لأنهم توسعوا فى الظرف والمجرور ما لم يتوسعوا فى غيرهما (نحو ـ ان لدينا أنكالا ـ) واعرابه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، لدى ظرف مكان وهو مضاف ، ونا ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة ، والظرف وما أضيف اليه فى محل رفع خبر مقدّم ، أنكالا اسمها مؤخر (ان فى ذلك لعبرة) واعرابه ان حرف توكيد ونصب ، فى ذلك جار ومجرور فى محل رفع خبر مقدّم لعبرة اللام لام الابتداء ، عبرة اسمها مؤخرا . قال العصامى وتسامح المصنف يعنى ابن هشام فى الشذور فى جعله الخبر الظرف والمجرور ، فان الخبر فى التحقيق انما هو متعلق الظرف ، والجار والمجرور دونهما كما مرّ . قال وفى التمثيل بالآيتين اشارة الى ان التوسط يكون جائزا كما فى الآية الأولى ، وقد يكون واجبا كما فى الآية الثانية اذ لو أخر الخبر لزم ايلاء لام الابتداء لأن وهو ممتنع اه وقد يجب توسط

وتتعين

وَتَتَعَيَّنُ إِنَّ الْمَكْسُورَةُ فِي الْإِبْتِدَاءِ نَحْوُ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ، وَبَعْدَ أَلَا الَّتِي يُسْتَفْتَحُ بِهَا الْكَلَامُ نَحْوُ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَاخَوْفٌ عَلَيْهِمْ ، وَبَعْدَ حَيْثُ نَحْوُ جَلَسْتُ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ

الخبر نحو ، إن فى الدار صاحبها ، ولعلّ عند هند بعلها ، وليت عندى عبدا ، ويجوز حذف اسمها لدليل مطلقا ، وكذا خبرها للعلم به كان غيرها ابلا وشاء : أى ان لنا غيرها وابلا وشاء تمييز ، ومنه ليت شعري ماصنعت فشعرى اسم ليت ، وهو قلبيّ معلق والجملة بعده فى محل المفعول به والخبر محذوف : أى ثابت ونحوه ، وقيل الجملة مفعول شعرى وسدّت مسدّ خبر ليت والرابط محذوف (وتتعين) : أى يجب (ان المكسورة) الهمزة (فى الابتداء) : أى اذا وقعت فى ابتداء الكلام هى ومعمولاها نحو ـ إنا أعطيناك الكوثر ، ألاانهم هم المفسدون ـ وسواء كانت فى أوّل كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم ، أوكانت فى وسط كلامه اذا كان ابتداء كلام آخر نحو أكرم زيدا انه فاضل ، فقولك انه فاضل كلام مستأنف وقع علة لما تقدم ، ثم مثل المصنف بمثالين الأوّل منهما لوقوع ان فى ابتداء الكلام حقيقة (نحو إنا أنزلناه) واعرابه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، ونا المدغمة ضمير متصل فى محل نصب اسمها ، أنزلناه فعل وفاعل ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبره . والثانى لوقوع ان فى ابتداء الكلام حكما (و) ذلك (بعد ألا التى يستفتح بها الكلام) وهى حرف بسيط على الأصح وقيل انها مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية . قال السيوطى نقلا عن غيره هى حرف بسيط مشترك بين التنبيه والاستفتاح اه‍ (نحو ـ ألا إن أولياء الله لاخوف عليهم ـ) أى فى الآخرة ، واعرابه ألا حرف استفتاح وان شئت قلت حرف تنبيه ، ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، أولياء اسمها ، ولفظ الجلالة مضاف اليه ، لانافية للجنس بطل عملها ، خوف مبتدأ وجملة عليهم فى محل رفع خبر المبتدا ، وجملة المبتدا والخبر فى محل رفع خبر ان (و) تتعين ان المكسورة أيضا فى أوّل الجملة الواقعة (بعد حيث) ونحوها مما هو ملازم للاضافة الى الجملة كاذ باتفاق ، واذا عند الجمهور ، و بينا و بينما عند كثيرين (نحو جلست حيث ان زيدا جالس) واعرابه جلست فعل وفاعل ، جلس فعل ماض ، والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، حيث ظرف مكان مبنى على الضم ومحله النصب ، ان حرف توكيد ونصب ، زيدا ، اسمها ، جالس خبرها ، والجملة فى محل جرّ بالاضافة وانما تعين الكسر بعد ماذكر لأن حيث لاتضاف إلا الى الجملة فلو فتحت ان بعدها لأدّى ذلك الى اضافتها الى المفرد ، لأن المفتوحة مع معموليها فى تأويل المفرد كمامرّ . قال ابن هشام وغيره وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح ان بعد حيث ، وهو لحن فاحش اه‍ . قال الفاكهى وقضية كلام ابن الحاجب فى كافيته وجوب الفتح ، و به صرّح صاحب المتوسط ، وجوّز بعض العلماء الوجهين بعدها : الكسر باعتبار كون المضاف اليه جملة ، والفتح باعتبار كونه فى معنى المصدر ، ولزوم اضافتها الى الجملة لايقتضى وجوب الكسر لأن الأصل فى المضاف اليه أن يكون مفردا وامتناع اضافتها للمفرد انما هو فى اللفظ دون المعنى على أن الكسائى جوّز اضافتها اليه ، وعلى ذلك ينبغى جوازهما أيضا بعد اذا اه‍ . وقال الدمامينى : قلت الفتح بعدها صحيح لأن حيث تضاف الى الجملة وتضاف الى المفرد كقوله :

وَبَعْدَ الْقَسَمِ ، نحوُ حٰمٓ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ، وَبعدَ الْقَوْلِ ، نحوُ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللّٰهِ ، وَإِذَا دَخَلَتِ اللَّامُ فِي خَبَرِهَا نحوُ وَاللّٰهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللّٰهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ

ويطعنهم تحت الكلى بعد ضربهم * ببيض المواضى حيث لىّ العمائم

بجرلىّ ، وكقوله : * أماترى حيث سهيل طالعا * بجر سهيل فيجوز اذا فى ان الواقعة بعدها الوجهان اه فالمانعون من اضافتها الى المفرد يرفعون سهيل على أنه مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير حيث سهيل موجود ، وحذف خبر المبتدا بعد حيث غير قليل (و بعد القسم) اذا وقعت فى أوّل جوابه لأن جواب القسم لا يكون الا جملة سواء أوجدت اللام فى خبرها نحو ـ والعصر إن الانسان لفى خسر ـ أولا (نحو ـ حم والكتاب المبين إنا أنزلناه ـ) واعرابه حم الله أعلم بمراده به ، الواو حرف قسم وجر والكتاب مقسم به مجرور بالواو وعلامة جره كسر آخره المبين نعت للكتاب ، ان حرف توكيد ونصب ، ونا المدغمة ضمير متصل فى محل نصب اسمها ، أنزلناه فعل وفاعل والجملة فى محل رفع خبر انّ ، فخرج ما اذا وقعت فى أثناء الجواب نحو والله اعتقادى أن زيدا فاضل فانها مفتوحة لأنها وقعت خبرا للمبتدا (و بعد القول) اذا وقعت فى أوّل الجملة المحكية به لأن المحكى بالقول لا يكون الا جملة أو ما يؤدّى معناها (نحو قال إنى عبد الله) واعرابه قال فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، ان حرف توكيد ونصب ، والياء ضمير متصل فى محل نصب اسمها عبد خبرها ولفظ الجلالة مضاف اليه ، وجملة ان مع اسمها وخبرها فى محل نصب مقول القول ونحو ـ واذا قيل إنّ وعد الله حق ـ فقيل فعل ماض مغير الصيغة ، وجملة ان مع اسمها وخبرها فى محل رفع نائب الفاعل ، ويجوز أن تقول نائب الفاعل ضمير القول والجملة مفسرة له كما قاله ابن عنقاء بل هو أولى لأن الاعراب الأوّل مخرّج على رأى الكوفيين المجوزين لمجىء الجملة فاعلا فخرج الواقعة فى أثناء الجملة المحكية بالقول فانها تفتح نحو قال زيد اعتقادى أن عمرا فاضل (واذا دخلت اللام) : أى لام الابتداء (فى خبرها) فانه يجب كسرها مطلقا لأن لام الابتداء لاتجتمع الا مع ان المكسورة لأن وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة كان المكسورة فهما سواء فى المعنى (نحو ـ والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إنّ المنافقين لكاذبون) واعرابه الواو واو الحال ، الله مبتدأ ، يعلم فعل مضارع مرفوع وعلامة الرفع فيه ضم آخره ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، ان حرف توكيد ونصب ، والكاف اسمها واللام لام الابتداء رسول خبر ، والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ، ومثله ـ والله يشهد إنّ المنافقين لكاذبون ـ غير أن علامة النصب فى المنافقين الياء ، وعلامة الرفع فى الكاذبون الواو لأنهما جمع مذكر سالم ، وجملة ان مع اسمها وخبرها فى محل نصب سادّة مسدّ مفعولى علم وشهد لأن اللام منعت فعل العلم والشهادة من التسلط على العمل فى لفظ مابعدهما فصار لما بعدهما حكم الابتداء فلذلك وجب الكسر ولولا اللام لوجب الفتح .

[تنبيه] بقى على المصنف مواضع يتعين فيها كسر انّ لم يذكرها : أن تقع بعد كلا نحو ـ كلا إنّ الانسان ليطغى ـ أو بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لايرجونه ، وفى أوّل الصلة نحو جاء الذى انه فاضل ، وقوله تعالى ـ وآتيناه من الكنوز ما إنّ مفاتحه لتنوء بالعصبة أولى القوّة ـ لأن الصلة لاتكون الا جملة ، أو فى أوّل الصفة نحو جاءنى رجل انه فاضل لأن الفتح يؤدّى الى

وَتَتَعَيَّنُ أَنَّ إِذَا حَلَّتْ مَحَلَّ الْفَاعِلِ نحوُ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا ، أَوْ مَحَلَّ نَائِبِ الْفَاعِلِ نحوُ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ ، أَوْ مَحَلَّ الْمَفْعُولِ نحوُ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ ،

وصف أسماء الأعيان بالمصادر وهي لا يوصف بها الا بتأويل وذلك مفقود مع إنّ ، أو فى أوّل الجملة المخبر بها عن اسم عين نحو زيد انه فاضل ، أو فى أوّل الجملة الحالية نحو ــ كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإنّ فريقا من المؤمنين لكارهون ــ أو فى أوّل الجملة المستأنفة نحو ــ ولا يحزنك قولهم انّ العزة لله ــ أو فى أوّل الجملة التابعة لمفرد نحو زيد كريم وانه فاضل اذا جعلت الواو عاطفة على الخبر أو التابعة لشئ مما تقدم نحو ــ وانى سميتها مريم ، وانى أعيذها بك ــ . قال العلامة ابن عنقاء بعد أن ذكر المواضع التى يجب فيها كسر انّ ، ثم تعين الكسر فيما ذكر انما هو على الراجح المقرر ، والا فغالبها أوكلها يجوز فيه على الضعيف الفتح بنوع تأويل كحذف المبتدا أو الخبر (وتتعين أن) المفتوحة الهمزة (اذا حلت محل الفاعل) لوجوب كون الفاعل مفردا ، ولهذا أوجبوا الفتح بعد لو الشرطية لأنه لا يكون بعدها الا الفعل نحو ــ ولو أنهم صبروا ــ : أى لو وجد صبرهم (نحو ــ أولم يكفهم أنا أنزلنا ــ) واعرابه الهمزة للاستفهام التوبيخى ، الواو حرف عطف ، لم حرف نفى وجزم ، يكف فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، والميم علامة الجمع ، أنّ حرف توكيد ونصب ، ونا المدغمة ضمير متصل فى محل نصب اسمها ، أنزلنا فعل وفاعل أنزل فعل ماض ، ونا ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، وجملة أنزلنا من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر أنّ والمصدر المنسبك من أن ومابعدها فاعل يكف والتقدير أولم يكفهم إنزالنا اليك الكتاب (أو) حلت (محل نائب الفاعل) لوجوب كون النائب مفردا ، وأما نحو ــ واذا قيل لهم لا تفسدوا ــ ، فالنائب ضمير مستتر فى قيل يعود على الفساد المفهوم من لا تفسدوا فجملة لا تفسدوا مفسرة له فلا موضع لها ، وقيل النائب جملة لا تفسدوا على أنه من باب الاسناد اللفظى : أى قيل هذا القول ، فالجملة حينئذ فى حكم المفرد ، وكان النائب مفردا لا جملة ، وهذا هو المشهور على ألسنة المعربين (نحو ــ قل أوحى الىّ أنه استمع نفر من الجنّ) واعرابه قل فعل أمر ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، أوحى فعل ماض مغير الصيغة ، الىّ جار ومجرور ، أنّ حرف توكيد ونصب والهاء اسمها ، استمع فعل ماض ، نفر فاعل وجملة من الجنّ صفة لنفر وجملة استمع نفر فى محل رفع خبر أنّ والمصدر المنسبك من أن ومابعدها نائب الفاعل والتقدير قل أوحى الىّ استماع نفر من الجنّ (أو) حلت (محل المفعول) غير محكية بالقول فانه يجب فتحها لوجوب كون المفعول مفردا (نحو ــ ولا تخافون أنكم أشركتم بالله ــ) واعرابه الواو واو الحال ، لا نافية ، تخافون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة فاعل ، أن حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير متصل فى محل نصب اسمها ، والميم علامة الجمع ، أشركتم فعل وفاعل ، والميم علامة الجمع ، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر أن والمصدر المنسبك من ان وما بعدها مفعول لتخافون وعلامة نصبه فتح آخره والتقدير

أَوْ مَحَلَّ الْمُبْتَدَإِ نحو وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً ، أَوْدَخَلَ عَلَيْهَا حَرْفُ الجرِّ نحوُ ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ ، وَيَجُوزُ الْأَمْرَانِ بَعْدَ فَاءِ الْجَزَاءِ نحوُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ إلى قوله فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ

ولا تخافون إشراكم بالله (أو) حلت (محل المبتدأ) لوجوب كون المبتدا مفردا ، ولهذا أوجبوا الفتح ، بعد لولا الامتناعية لأنه لايأتى بعدها الا المبتدأ نحو ، لولا أنك منطلق ماخرج زيد ، ولافرق بين كونه مبتدأ فى الأصل نحو كان عندى أنك فاضل أوفى الحال (نحو : ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة) : أى من دلائل قدرته أنك ترى الأرض خاشعة : أى يابسة لا نبات فيها ، مستعار من الخشوع ، وهو التذلل . ـ فاذا أنزلنا عليها الماء اهتزت ـ : أى تحركت ـ وربت ـ : أى انتفخت وعلت ، والخطاب فى قوله : أنك لكل عاقل كما قاله القرطبى ، واعرابه من حرف جر ، وآيات مجرور بمن ، والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ، والجار والمجرور شبه جملة فى محل رفع خبر مقدم ، أن حرف توكيد ونصب ، والكاف اسمها ، ترى فعل مضارع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، الأرض مفعول به ، خاشعة حال اذا جعلنا الرؤية بصرية ، وان جعلناها قلبية فخاشعة مفعول ثان ، وفى تفسير الخطيب أنك ترى الأرض : أى بعضها بحاسة البصر ، و بعضها بعين البصيرة قياسا على ما أبصرت اه ، وهو يفيد ماقلناه من جواز الوجهين فى الاعراب ، والمصدر المنسبك من أنّ وما بعدها مبتدأ مؤخر والتقدير ومن آياته رؤيتك الأرض خاشعة (أودخل عليها حرف الجر) لأن حرف الجر لايدخل الا على مفرد (نحو ذلك بأن الله هو الحق) واعرابه ذلك اسم اشارة مبتدأ الباء حرف جر وأن حرف توكيد ونصب ، ولفظ الجلالة اسمها ، والحق خبرها وهو ضمير فصل لامحل له من الاعراب ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مجرور بالباء والتقدير ذلك بحقة الله أى بثبوته ووجوبه ، وتفتح وجوبا أيضا إذا كانت مجرورة بالاضافة نحو ـ إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون ـ فما صلة ، ومثل مضاف إلى أنكم تنطقون والتقدير مثل نطقكم . قاله الأزهرى ، أووقعت بعد لابدّ ، أولا محالة نحو لا محالة أنك ذاهب ، أولا بدّ أنك جالس : أى لا محالة فى ذهابك ولابد من جلوسك فيكون من قبيل المجرور بالحرف ، أووقعت خبرا عن اسم معنى غير قول نحو اعتقادى أنه فاضل : أى اعتقادى فضله أى معتقدى ذلك ، أووقعت معطوفة على شىء مما تقدم أو بدلا منه فالأول نحو ـ اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأنى فضلتكم . والثانى نحو ـ وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم ـ (ويجوز الأمران) أى كسر همزة ان وفتحها والكسر أرجح ، وذلك فى المحل الصالح للمفرد والجملة وهو كثير ، من ذلك ما اذا وقعت (بعد فاء الجزاء) أى الفاء المقترنة بالجواب (نحو ـ من عمل منكم سوءا بجهالة الى قوله فأنه غفور رحيم ـ) واعرابه من اسم شرط جازم ، عمل فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط وفاعله مستتر فيه جوزا تقديره هو ، وقوله فانه الفاء رابطة لجواب الشرط ، وان قرأها ابن عامر وعاصم بالفتح على جعل أن مع معموليها مبتدأ أو خبر مبتدا محذوف والمعنى فالغفران والرحمة حاصلان أو فالحاصل الغفران والرحمة ، وقرأ غيرهما بالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة ، والمعنى فهو غفور رحيم . قال الدمامينى و ينبغى أن يكون مايشبه الجواب مساويا له فى هذا الحكم فيجوز

و بعد

وَبَعْدَ إِذَا الْفُجَائِيَّةِ نحوُ خَرَجْتُ فَإِذَا إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَإِذَا وَقَعَتْ فِى مَوْضِعِ التَّعْلِيلِ نحوُ نَدْعُوهُ انَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ ، لَبَّيْكَ إِنَّ الحمْدَ وَالنِّعْمَةَ لكَ

الوجهان بعد فانه نحو ـ واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسة ـ قرئ بفتح الهمزة وكسرها فمن فتحها فأن وصلتها خبر لمحذوف ، والجملة خبر أن ، ومن كسرها فالكلام تام لا خلاف فيه ، وعليهما فما موصولة وعائدها محذوف ، ومن شيء حال ، واعلموا انما غنمتموه قليلا أو كثيرا فالحكم أن لله خمسه أو فلله خمسه اه (و بعد اذا الفجائية) نسبة الى الفجاءة بضم الفاء والمد ، والمراد بها الهجوم والبغتة ، والغرض من الاتيان بها الدلالة على أن ما بعدها يحصل بعد وجود ماقبلها على سبيل المفاجأة أى البغتة ، وانما يجوز الوجهان بعدها إذا لم يكن معها لام الابتداء (نحو خرجت . فاذا ان زيدا قائم) واعرابه خرجت فعل وفاعل ، الفاء عاطفة اذا فجائية ، ان حرف توكيد ونصب ، وزيدا اسمها قائم خبرها ، فمن فتح أن فعلى تأويلها بمصدر مرفوع بالابتداء والخبر محذوف : أى فاذا قيامه حاصل ، والكسر على عدم التأويل : أى فاذا هو قائم . قال ابن مالك وهو أولى لأنه لايحوج الى تأويل : أى ولان الكسر هو الأصل ، أما اذا كان معها اللام فانه يجب كسرها نحو خرجت فاذا ان الشمس لطالعة (واذا وقعت فى موضع التعليل نحو ـ ندعوه انه هو البرّ الرحيم) واعرابه ندعو فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالواو ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، انّ حرف توكيد ونصب والهاء اسمها ، والبر خبرها ، والرحيم نعته ، وهو ضمير فصل وان قرأها نافع والكسائى بالفتح على تقدير لام العلة : أى لأنه ، وقرأها باقى السبعة بالكسر على انه تعليل مستأنف استئنافا بيانيا فهو فى المعنى جواب سؤال مقدّر تضمنه ماقبله فكأنهم لما قالوا انا كنا من قبل ندعوه قيل لهم لم فعلتم ذلك ؟ فقالوا انه هو البرّ الرحيم فهو تعليل جلى مثل ـ وصلّ عليهم ان صلاتك سكن لهم ـ ومثله (لبيك ان الحمد والنعمة لك) واعرابه لبيك مصدر مثنى وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على المثنى وليس بمثنى حقيقة لأنّ المراد به التكثير: أى أجيبك إجابة أو أنا مقيم على طاعتك اقامة بعد اقامة ، ان حرف توكيد ونصب ، الحمد اسمها ، والنعمة عاطف ومعطوف ، وجملة لك فى محل رفع خبر ان . قال الأزهرى : يروى بكسر ان وفتحها ، والفتح على تقدير لام العلة ، والكسر على أنه تعليل مستأنف ، والكسر أرجح لأن الكلام حينئذ جملتان لا جملة واحدة ، وتكثير الجمل فى مقام التعظيم مطلوب ، والكسر اختيار أبى حنيفة ، والفتح اختيار الشافعى . قاله فى الكشاف ، ويجوز الأمران أيضا إذا وقعت خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول ، وفاعل القولين واحد نحو قولى انى أحمد الله ، فالكسر على معنى قولى هذا اللفظ : فلا يصدق على حمد بغير هذا اللفظ ، والفتح على معنى قولى حمد الله فيصدق على أىّ قول تضمن حمدا ، أو وقعت بعد فعل قسم لا لام بعده على الأصح كحلفت انك كريم ، فالكسر على الجواب ، والفتح على تقدير على جارة للمصدر المؤوّل من أن ومابعدها ، أو وقعت بعد مايضاف للجملة جواز الاوجوبا كآية بمعنى علامة ، وقول ومارادفه كحديث ، وخبر ، ولدن ، ولدى ، وريث ، وهو مصدر راث اذا أبطأ وعومل معاملة اسم الزمان فى الاضافة الى الجملة . قال الشاعر :

وَتَدْخُلُ لَامُ الْابْتِدَاءِ بَعْدَ إِنَّ الْمَكْسُورَةِ فَقَطْ

* خليلىّ رفقا ريث أقضى لبانة * أووقعت بعد لاجرم . قال الرضىّ : والغالب بعدلاجرم الفتح قال تعالى ـ لاجرم أن لهم النار ـ فلاإما ردّ للكلام السابق على ماهومذهب الخليل ، واما زائدة كما فى لاأقسم لأن فى جرم معنى القسم ، وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل . وقال سيبويه : معنى جرم حق فأنّ فاعله ، واستشهد بقوله :

ولقد طعنت أبا عيينة طعنة * جرمت فزارة بعدها أن يغضبوا

برفع فزارة ، وأن يغضبوا بدل اشتمال منها : أى حق غضب فزارة بعدها . وقال الفراء : هى كلمة كانت فى الأصل بمعنى لابد ولامحالة . والجرم القطع : أى لاقطع من هذا فكثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتأكيد الذى فيها فلذلك يجاب بما يجاب به القسم فيقال لاجرم لآتينك ولاجرم لقد أحسنت ، ولاجرم أنك قائم ، فمن فتح نظر الى أصل لاجرم فيكون مثل لابدّ أن تفعل : أى من أن تفعل ومن كسر فلمعنى القسم العارض انتهى كلام الرضى . وقال الدمامينى ـ لاجرم أن لهم النار ـ عند سيبويه ان جرم فعل معناه حق ، ولا نافية ردّ على الكفرة وتحقيق خسرانهم ، وقيل فعل بمعنى كسب ، ولا زائدة : أى كسب لهم عملهم الندامة ، وأنّ وما فى خبرها على هذا القول فى موضع نصب ، وعلى الأوّل فى موضع رفع ، وقيل لاجرم كلمتان ركبتا وصارتا بمعنى حقا ، وكثيرا ما يقتصر المفسرون على ذلك ، وقيل لاجرم معناه لابد فانّ الواقعة بعدها فى موضع نصب باسقاط حرف الجر اهـ : أى فلاجرم على هذا القول بمنزلة لارجل كما قاله العصامى ومعناها لابدّ ، ومن بعدها مقدرة (وتدخل لام الابتداء) وتسمى اللام المزحلقة ، والمزحلقة بالقاف والفاء . قال الأزهرى وغيره : سميت لام الابتداء لانها تدخل على المبتدا ، وسميت اللام المزحلقة والمزحلفة لأن أصل ان زيدا لقائم لأن زيدا قائم فكرهوا اجتماع حرفى توكيد فزحلقوا اللام دون أن لئلا يتقدّم معمولها عليها (بعد إن المكسورة) لتزداد الجملة بها تأكيدا ، ويخلص المضارع للحال إذا دخلت عليه نحو ان زيدا ليقوم (فقط) فلا تدخل بعد أن المفتوحة لأن وضع اللام المذكورة لتأكيد الجملة ، وأن المفتوحة تصير الجملة معها فى تأويل مفرد فلو جامعتها اللام لزم خلاف وضعها ، ولا بعد ليت ولعلّ وكأنّ باجماع ، ولا بعد لكنّ على الصحيح ، أما الثلاثة الأول فلأنهن يغيرن معنى الكلام الذى كانت اللام تدخل عليه ، وأما لكنّ فان ما بعدها مطلوب لما قبلها وما بعد لام الابتداء منقطع عما قبلها فزال التشابه بينهما اهـ قال سيبويه ، وانما دخلت بعد ان لانها شبيهة بالقسم فى التأكيد اهـ فلا تقول لعلّ زيدا لقائم وأجاز الكوفيون دخولها فى خبر لكنّ المشدّدة ، وأنشدوا ولا أعرف قائله :

ولم أسل مذ بانت وشط مزارها * ولكننى من حبها لعميد

قال ابن مالك ولاحجة لهم فى ذلك لامكان كون اللام زائدة ولا تكون لام الابتداء كما زيدت فى خبر المبتدا المجرد كقول الشاعر :

أم الحليس لعجوز شهربه * ترضى من اللحم بعظم الرقبه

وأجاز المبرد دخولها فى خبر أن المفتوحة وقرأ سعيد بن جبير ـ الا أنهم ليأكلون الطعام ـ بفتح الهمزة . قال الرضى وقرئ فى الشواذ ، ـ وأن الله لسميع عليم ـ بالفتح ، وتتخرج أيضا على زيادة

عَلَى أَرْبعةِ أَشياءَ : عَلَى خبرِهَا بِشَرْطِ كَوْنِهِ مُؤَخَّرًا مُثْبَتًا نحوُ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ العِقَابِ وَإِنَّهُ لَغفُورٌ رَحِيمٌ ، وَعَلَى اسْمِهَا بِشَرْطِ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الْخبَرِ نحوُ إِنَّ فى ذٰلِكَ لَعِبْرَةً ، وَعَلَى ضَمِيرِ الْفَصْلِ

اللام . قال الزمخشرى : ومما يروى من جراءة الحجاج على الله أن لسانه سبق به فى مقطع والعاديات الى فتحة ان فاسقط اللام اهـ قال هطيل : قد اشتهر الحجاج بعظم الجراءة على الله ، وكان له من الاحتراس عن اللحن وشناعته ماربما حمله على مالايفعله مسلم اهـ وقال ابن مالك فى التسهيل ، وربما دخلت على خبر كان الواقعة خبرا لان . قال الدمامينى فى شرحه كقول أم حبيبة رضى الله عنها إنى كنت عن هذا لغنية كذا هو فى بعض نسخ البخارى واعتمده المصنف فى اثبات هذا الحكم على عادته فى الاستدلال بالآثار ، وسيجىء فيه كلام فى باب الفاعل إن شاء الله تعالى اهـ وقد صوّب فى باب الفاعل صنيع ابن مالك فى استدلاله بالأحاديث النبوّية على اثبات الأحكام النحوية . قال لأن اليقين ليس بمطلوب فى هـذا الباب فالظن فى ذلك كاف ويغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل لأن الأصل عدم التبديل الى آخر ماذكره رحمه الله تعالى (على) واحد من (أربعة أشياء) : الأول (على خبرها بشرط كونه مؤخرا) عن الاسم فلوتقدم نحو ـ إن الدنيا أنـكالا ـ لم تدخله اللام لئلايتوالى حرفا توكيد (مثبتا) فلوكان مع تأخره منفيا نحو إن زيدا لم يقم لم تدخل عليه لئلا يجمع بين متماثلين فى نحو لم ولن ولا ولما وحمل الباقى عليه وشذ قول الشاعر :

وأعلم أن تسليما وتركا ✱ للامتشابهان ولاسواء

ولافرق بين كون الخبر ظرفا نحو ان زيدا لعندك ، أوجارا ومجرورا نحو ـ وإنك لعلى خلق عظيم ـ أوجملة اسمية نحو إن زيد لأبوه قائم أوفعلية مصدرة بمضارع نحو ـ إن ربك ليحكم بينهم ـ أو بماض غير متصرف نحو ان زيدا لعسى أن يقوم ، أو بماض متصرف مقرون بقد نحو ان زيدا لقد سما أواسما مفردا (نحو إن ربك لسريع العقاب وانه لغفور رحيم) واعرابه ان حرف توكيد ونصب رب اسمها ، والكاف فى محل جر بالاضافة ، اللام لام الابتداء ، سريع خبرها ، والعقاب مضاف اليه وباقيه ظاهر (و) الثانى (على اسمها) أى على اسم ان المكسورة (بشرط أن يتأخر) أى الاسم اما (عن الخبر) الذى هو ظرف أوجار ومجرور (نحو ان فى ذلك لعبرة) واعرابه ان حرف توكيد ونصب ، فى ذلك جار ومجرور فى محل رفع خبرها مقدم واللام لام الابتداء وعبرة اسمها مؤخر ونحو ان عندك لزيدا ، واما أن يتأخر عن معمول الخبر إذا كان المعمول ظرفا نحو ان عندك لزيدا مقيم أوجارا ومجرورا نحو ان فى الدار لزيدا جالس ، وماذكر من جواز تقديم معمول خبر ان على اسمها إذا كان ظرفا أوجارا ومجرورا هو الذى اختاره ابن هشام ، وتبعه الفاكهى ، ومنعه ابن عقيل ، وحكى عن بعضهم أنه أجازه . قال الفاكهى : وانما اشترط ذلك : أى تأخر الاسم إذا دخلت عليه اللام لئلا يجمع بين حرفى توكيد اهـ (و) الثالث (على ضمير الفصل) وهو لفظ بصيغة الضمير المرفوع المنفصل يقع بين المبتدا والخبر أو بين ما أصلهما ذلك ، وأجاز الأخفش والمدنيون وقوعه بين الحال وصاحبها ، وقرىء شذوذا ـ هؤلاء بناتى هنّ أطهر لكم ـ بنصب أطهر

نحوُ إِنَّ هذَا لَهُوَ الْقَصصُ الْحَقُّ ، وَعَلَى معْمُولِ الْخَبَرِ بِشَرْطِ تقَدُّمِهِ عَلَى الْخَبَرِ نحوُ إِنَّ زَيْدًا لَعَمْرًا ضَارِبٌ

وأجاز الفراء وقوعه فى أول الـكلام ، وجعل منه قوله تعالى ــ وهو محرّم عليكم اخراجهم ــ سمى بذلك لفصله الخبر عن احتماله الصفة وذلك فيما صلح لهما ثم اتسع فيــه فدخل فيما لالبس فيه ، وأكثر الـكوفيين تسميه عمادا لأنه يعتمد عليه فى معرفة الخبر من غيره ، ولان الـكلام يعتمد عليه أى يتقوى به ، وبعض الـكوفيين يسميه دعامة بضم الدال لأنه يدعم الـكلام أى يقوّيه ، ويشترط فيه كونه بصفة المرفوع فيمتنع كنت اياه الفاضل بصيغة الضمير المنصوب ، وكونه مطابقا لما قبـله افرادا وتذكيرا وتـكلما ، وفروعها فيمتنع كان زيد هى القائمة جاريته خلافا للـكسائى ، ويشترط فيما قبله كونه مبتدأ فى الأصل وكونه معرفة خلافا لجماعة أجازوا كونه نـكرة نحو ليس رجلا هو القائم ، وفيما بعده كونه خبرا لمبتدا ولو فى الأصل ، وكونه اسما معرفة أوكالمعرفة فى عدم قبول أل كاسم التفضيل فى نحو ــ تجدوه عند الله هو خيرا ــ ان ترن أنا أقلّ منك مالا ــ وأجاز جماعة كونه مضارعا وجعلوا منه قوله تعالى ــ انه هو يبدئ ويعيد ــ والسـهيلى كونه ماضيا ، وبعض الـكوفيين وقوعه بين نـكرتين مطلقا ، وأهل المدينة والجزولى وقوعه بين نـكرتين قريبتين من المعرفة كما ظننت أحدا هو خيرا منك ، ومن فوائد ضمير الفصـل الاعلام من أول الامر بأن مابعده خبر لاتابع ، والاختصاص أى الحصر كذا قاله السهيلى وجمع ، والتأكيد فلايقال زيد نفسه هو الفاضل (نحو ان هذا لهو القصص الحق) واعرابه ان حرف توكيد ونصب ، هذا الهاء للتنبيه ، وذا اسم اشارة فى محل نصب أسمها ، واللام لام الابتداء ، هوضمير فصل لامحل له من الاعراب ، والقصص خبر ان ، والحق نعت للقصص ، وما ذكرته من أن ضمير الفصل لاموضع له من الاعراب هو الأصح فهو بمثابة كاف الخطاب ، ومن النحويين من يقول بانه بدل ، ومنهـم من يقول بانه تأكيد لما قبله ، ولا يلزم اختلافه باختلاف المتبوع إذ ذاك فى التأكيد بالظاهر ، وأما التأكيد بالضمير فلا يشترط فيه ذلك فانك تقول مررت بك أنت ، ومررت به هو ، ومررت بنا نحن ونحو ذلك بتأكيد المجرور بالمرفوع : فـكذا تقول ان زيدا هو المنطلق ، وظننت زيدا هو الفاضل ، وبعض العرب يجعله مبتدأ ومابعده خبره ، والمجموع خبر عن المبتدأ الأوّل وقرئ فى غير السـبعة ــ ولـكن كانوا هم الظالمون ــ وان ترن أنا أقلّ منك مالا ــ برفع أقلّ ، ولايخفى أنه قد يحتمل بعض هذه الأعاريب فى بعض المواضع دون بعض فيحتمل فى نحو ــ كنت أنت الرقيب ــ ان كنا نحن الغالبين ــ تجدوه عندالله هوخيرا ــ ان ترن أنا أقل ــ الفصل ، والتأكيد ، والبدل دون الابتداء لانتصاب مابعده وفى ــ وانا لنحن الصافون وانا لنحن المسبحون ــ الفصل والابتداء دون التأكيد والبدل لدخول اللام ، وفى نحو ــ ان كان هذا هوالحق من عندك ــ بالنصب الفصل والبدل دون الابتداء لانتصاب مابعده ، ودون التأكيد لان الظاهر لايؤكد بالمضمر ولا العـكس وفى نحو زيد هوالعالم وان عمرا هو القائم الفصل ، والابتداء ، والبدل دون التأكيد لان الضمير لايؤكد الظاهر ، وفى أنت أنت الفاضـل ــ انك أنت علام الغيوب ــ الفصل ، والتأكيد ، والبدل والابتداء ، وقس على هذا تصب ان شاء الله تعالى (و) الرابع ممايدخل عليه لام الابتداء (على معمول الخبر بشرط تقدمه على الخبر نحو إن زيدا لعمرا ضارب) واعرابه ان حرف توكيد ونصب

وتتصل

وَتَتَّصِلُ مَا ٱلزَّائِدَةُ بِهٰذِهِ ٱلْأَحْرُفِ فَيَبْطُلُ عَمَلُهَا نحوُ إِنَّمَا ٱللهُ إِلٰهٌ وَاحِدٌ ، وَقُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ ، وَأَنَّمَا إِلٰهُكُمْ إِلٰهٌ وَاحِدٌ ، وَكَأَنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ،

تنصب الاسم وترفع الخبر ، زيدا اسمها ، واللام لام الابتداء ، عمرا مفعول مقدم لضارب ، وضارب خبر ان ، وهو اسم فاعل ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، فلو تأخر عن الخبر لم يجز دخولها عليه نحو ان زيدا جالس لفي الدار ، ولا ان زيدا آكل لطعامك لئلا تتأخر عن جزءى الكلام إذ حقها التقديم لكونها للابتداء لكن لكراهة الجمع بينها وبين ان لكونهما متفقتين فى معنى التأكيد أخروها عنها ، ويشترط أن لا يكون المعمول المتقدم حالا فلا يجوز ان زيدا لراكبا يأتيك ، وأن لا يكون الخبر مما لا يصلح لدخول اللام عليه كالفعل الماضى ، فلا يجوز ان عمرا لخالدا ضرب ولا ان زيدا لطعامك أكل خلافا للأخفش (وتتصل ما) الحرفية (الزائدة) وتسمى ما الكافة لكفها ما اتصلت به عن العمل ، ولو عبر المصنف بالكافة بدل الزائدة لكان أولى لأن من يجوّز عمل هذه الحروف عند اتصالها بها يسميها فى حال إعمالها زائدة وعند الغائها يسميها كافة (بهذه الأحرف) أى الستة المتقدمة (فيبطل عملها) فلا تنصب الاسم ولا ترفع الخبر لأن بدخول ما هذه زال اختصاص الأحرف المذكورة بالجمل الاسمية وتهيأت للدخول على الجمل الفعلية ، ولذا تسمى ما هذه أيضا المهيئة لأنها هيأت هذه الحروف للدخول على الأفعال وهى لا تدخل عليها فلما دخلت عليها خرجت عن شبه الفعل الذى هو بناء آخره على الفتح واتصال الضمائر بها كاتصالها بالفعل ، ولذلك ابتدئ بعدها الكلام وصح مجىء الجملتين بعدها الاسمية والفعلية كما سيمثل به المصنف (نحو - إنما الله إله واحد) هذا مثال لاهمال ان المكسورة ودخولها على الجملة الاسمية ، واعرابه ان حرف توكيد ونصب بطل عملها ، ما كافة ، الله مبتدأ ، إله خبر ، واحد نعت وتفيد ان مع ما اذا كانت كافة ما يفيده النفى والاثبات فاذا قلت انما زيد قائم فمعناه ما زيد الا قائم بخلاف ما لو كانت زائدة فان قولك انما زيدا عالم بنصب زيد لا يفيد الحصر (و) نحو (قل انما يوحى إلىّ) هذا مثال لدخول إن المكسورة بعد إهمالها على الجملة الفعلية واعرابه قل فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ان حرف توكيد ونصب ، وما كافة ، يوحى فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف ، والىّ جار ومجرور متعلق بيوحى ونائب الفاعل المصدر المنسبك من قوله - أنما إلهكم إله واحد - والتقدير قل انما يوحى الىّ وحدانية الاله أى لا تعدده ، فالحصر نسبى ، واستفيد من هذا أن ما الكافة اذا دخلت على أن المفتوحة لا تخرجها عن المصدرية نبه عليه أبو البقاء وغيره (و) نحو (أنما) بفتح الهمزة (إلهكم إله واحد) هذا مثال لاهمال أن المفتوحة ودخولها على الجملة الاسمية ، واعرابه ان حرف توكيد ونصب وما كافة ، وإله مبتدأ ، والكاف مضاف اليه ، والميم علامة الجمع ، وإله خبر المبتدا ، وواحد صفة ، ومثال دخولها على الجملة الفعلية - أفحسبتم أنما خلقناكم عبثا - (و) نحو (كأنما زيد قائم) هذا مثال لاهمال كأن ودخولها على الجملة الاسمية ، واعرابه كأن حرف تشبيه ونصب ، وما كافة ، زيد قائم مبتدأ وخبره ، ومثال دخولها على الجملة الفعلية - كأنما يساقون الى الموت -

وَلَكِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَلَعَلَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ إِلاَّ لَيْتَ فَيَجُوزُ فِيهَا الْإِعْمَالُ وَالْإِهْمَالُ نحو لَيْتَمَا زَيْدًا قَائِمٌ بِنَصْبِ زَيْدٍ وَرَفْعِهِ ، وَتُخَفَّفُ إِنَّ الْمَكْسُورَةُ فَيَكْثُرُ إِهْمَالُهَا نحو إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ

(و) نحو (لكنما زيد قائم) هذا مثال لاهمال لكنّ ودخولها على الجملة الاسمية واعرابه لكنّ حرف استدراك ونصب ، ما كافة ، زيد قائم مبتدأ وخبره ، ومثال دخولها على الجملة الفعلية قول الشاعر :

ولكنما أسعى لمجد مؤثل ✡ وقد يدرك المجد المؤثل أمثالى

(و) نحو (لعلما زيد قائم) هذا مثال لاهمال لعل ودخولها على الجملة الاسمية ، ومثال دخولها على الجملة الفعلية قول الشاعر :

أعد نظرا يا عبد قيس لعلما ✡ أضاءت لك النار الحمار المقيدا

(إلا ليت) فانها مستثناة من قوله وتتصل ما الزائدة بهذه الأحرف فيبطل عملها (فيجوز فيها الاعمال) عند دخول ما الزائدة عليها لأنها مع دخولها عليها باقية على اختصاصها بالأسماء فلا يقع بعدها الفعل خلافا لابن أبى الربيع (و) يجوز فيها (الاهمال) إلحاقا لها بأخواتها (نحو ليتما زيدا قائم بنصب زيد) على أنه اسم ليت ، وما زائدة لا كافة ، وقائم خبرها (ورفعه) على أن ما كافة وزيد مبتدأ ، وقائم خبره ، وقد روى بنصب الحمام ورفعه قول النابغة فى الزرقاء :

واحكم كحكم فتاة الحىّ إذ نظرت ✡ الى حمام شراع وارد الثمد
قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا ✡ الى حمامتنا أو نصفه فقد
✡ يحفه جانبا نيق ويتبعه ✡ مثل الزجاجة لم يكحل من الرمد
فحسبوه فألفوه كما حسبت ✡ تسعا وتسعين لم تنقص ولم تزد
فكملت مائة فيها حمامتها ✡ وأسرعت حسبة فى ذلك العدد

ومن النحاة من جوّز إعمال البقية قياسا على ليت لان الاعمال لم يسمع الا فيها . قال بعض شراح الألفية : ولا يصح القياس فى شىء من ذلك لبقاء اختصاص ليت بالاسم دون غيرها ، والكلام كله فيما اذا اتصلت بهنّ ما الزائدة ، أما اذا اتصلت بهذه الأحرف ما الموصولة . فانها لا تبطل عملها كقوله تعالى ـ أيحسبون أنما نمدهم به ـ وقوله تعالى ـ انما صنعوا كيد ساحر ـ ومن ذلك قول الشاعر :

فو الله ما فارقتكم قاليا لكم ✡ ولكنّ ما يقضى فسوف يكون

أى ولكن الذى يقضى ومثل الموصولة ما المصدرية نحو أعجبنى انما فعلت حسن : أى ان فعلك حسن ففعل اسم ان وحسن خبرها وفاعل أعجبنى المصدر المنسبك من أن وما بعدها ، والتقدير أعجبنى حسن فعلك (وتخفف ان المكسورة) الهمزة لثقلها بالتشديد مع كثرة استعمالها (فيكثر اهمالها) : أى فلا تعمل عمل ان المشددة لزوال اختصاصها بالأسماء ويصير ما بعدها مرفوعين على أنهما مبتدأ وخبره (نحو ان كلّ نفس لما عليها حافظ) : أى كاتب يحفظ عليه ما يعمله أو ملائكة يحفظونه من أمر الله ، وفى الحديث « وكل بالمؤمن من الملائكة مائة وستون ملكا يذبون عنه كما يذب عن قصعة العسل الذباب ولو وكل العبد الى نفسه لاختطفه الشياطين» أو المراد

وَيَقِلُّ إِعْمَالُهَا نَحْوُ وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ فِي قِرَاءَةِ مَنْ خَفَّفَ إِنْ وَلَمَّا فِي الآيَتَيْنِ
وَتَلْزَمُ اللاَّمُ فِي خَبَرِهَا إِذَا أُهْمِلَتْ

بالحافظ الله سبحانه وتعالى ، وعدّى حافظ بعلى لتضمنه معنى القيام ، واعرابه إن مخففة من الثقيلة بطل عملها ، كل مبتدأ ، ونفس مضاف اليه ، واللام فارقة بين المخففة والنافية ، وماصلة ، عليها جار ومجرور خبر مقدّم ، وحافظ مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدا الثانى وخبره خبر المبتدا الأوّل ، والرابط الضمير فى عليها ، ويجوز أن يكون حافظ خبر كل نفس ، وعليها متعلق به ، وقرأ عاصم وغيره بتشديد لما على أنها إيجابية بمعنى الا ، وان نافية والتقدير ما كل نفس إلا عليها حافظ يحفظها أو يحفظ عليها ماتعمله (ويقلّ إعمالها) وجاز استصحابا للحكم الأصلى فيها (نحو وان كلا لما ليوفينهم) واعرابه إن مخففة من الثقيلة تعمل عمل ان الثقيلة تنصب الاسم وترفع الخبر ، كلا اسمها ، واللام فى لما لام الابتداء ، وما اسم موصول بمعنى الذين فى محل رفع خبران ، وليوفينهم اللام داخلة فى جواب قسم مقدّر ، يوفين فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، رب فاعل وعلامة رفعه ضم آخره ، والكاف فى محل جر بالاضافة ، وأعمال مفعول ثان ليوفى ، وجملة القسم وجوابه صلة الموصول لامحل لها من الاعراب كقوله تعالى ـ وانّ منكم لمن ليبطئنّ ـ فمن موصولة اسم ان ، وجملة ليبطئنّ صلة الموصول ، وهى جملة قسمية ، وقيل مانكرة موصوفة بمعنى خلق فى محل رفع خبر ان ، وجملة القسم وجوابه قامت مقام الصفة والتقدير وان كلا لخلق أوجمع موفى عمله (فى قراءة من خفف ان ولما فى الآيتين) : أى هذه والتى قبلها ، والذى قرأ بالتخفيف فيهما هوابن كثير ونافع ، وقرأ ابن عامر وحمزة وعاصم بتشديد لما فى الآيتين وتخفيف ان ، فلما إيجابية بمعنى الا ، وان نافية ، وكلا فى الثانية منصوب باضمار أرى (وتلزم) : أى تجب (اللام) : أى لام الابتداء (فى خبرها) : أى فى خبر إنْ المكسورة اذاخففت ، ولكن انما تجب (اذا أهملت) ان ولم يظهر المعنى لأنها لما أهملت صارت صورتها صورة ان النافية ، فاذا قلت ان زيد منطلق وان قام زيد احتمل أن يكون المعنى مازيد منطلق وما قام زيد وأن تكون ان هى المخففة وأن المعنى زيد منطلق وقام زيد فلأجل هذا الالتباس يجب الإتيان باللام ، فاذاجئت باللام تعين حينئذ أن تكون ان هى المخففة وأن المعنى على الاثبات ، ولأجل هذا سميت هذه اللام فارقة لأنها فرقت بين النفى والاثبات . قال الدماميني : فان قلت ماهذه اللام ؟ قلت هى لام الابتداء أفادت مع افادتها لتوكيد النسبة وتخليص المضارع للحال اذا دخلت عليه نحو ان زيد ليقوم الفرق بين ان المخففة وان النافية كما مرّ ، وذهب الفارسى وتلميذه ابن جنى وجماعة الى أنها لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق ، وتظهر فائدة الخلاف فى نحو : قد علمنا ان كنت لمؤمنا ، فعلى قول الجماعة بكسر ان لأن لام الابتداء تعلق ، وأما على قول الفارسى وموافقيه فتفتح إذ لاموجب للتعليق اهـ أما اذا أعملت ان المخففة نحو ان زيدا منطلق بتخفيف ان ونصب زيد ، أوأهملت وظهر المعنى لوجود قرينة رافعة لاحتمال النفى لم تلزم اللام لحصول الفرق بالعمل والقرينة الدالة على أن القصد من الكلام الاثبات لا النفى . كقول الشاعر :

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك ❊ وان مالك كانت كرام المعادن

وَإِذَا خُفِّفَتْ أَنَّ بَقِيَ إِعْمَالُهَا وَلَكِنْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا ضَمِيرَ الشَّأْنِ مَحْذُوفاً ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ خَبَرُهَا جُمْلَةً

فان مخففة بطل عملها ، ومالك مبتدأ وجملة كان مع اسمها وخبرها خبره ، وهذا هومذهب ابن مالك وهو الصحيح ، وأما ابن الحاجب فانه يوجب اللام بعدها مطلقا أهملت أو أعملت ، وهى فى الأوّل للفرق ، وفى الثانى ردّا للباب على سنن واحد (واذا خففت أن) المفتوحة الهمزة (بقى اعمالها) وجوبا لتحقق مقتضاها ، وهوافادة معناها فى الجمل الاسمية لأنها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة ، وقد سمع اهمال المكسورة المخففة ، ولم يسمع اهمال المفتوحة المخففة فأوجبوا اعمالها (ولكن يجب) فى الأعمّ الأغلب (أن يكون اسمها ضمير الشأن) لأن المكسورة المخففة ثبت اعمالها فى الظاهر دون المفتوحة ، فقدّروا عملها فى المضمر لئلا ينحط الأقوى عن الأضعف ، وقدّروه ضمير شأن لتكون داخلة على جملة اسمية فتجرى على السنن السابق ، وما ذكره المصنف من أنه يجب أن يكون ضمير شأن هومذهب الجمهور ، وذهب سيبويه الى أنه لايجب كون اسمها ضمير شأن ، فجوّز فى قوله تعالى ـ وناديناه أن ياابراهيم قد صدّقت الرؤيا ـ أن تكون مخففة واسمها ضمير المخاطب : أى أنك يا ابراهيم ، وفى التصريح للأزهرى يجب فى اسمها كونه مضمرا لامظهرا سواء كان للشأن أم لا اهـ .

[تنبيه] ضمير الشأن هو ضمير مفرد غائب غير مجرور وضع لغرض التعظيم والاجلال ، ويكون متصلا ومنفصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل كقوله تعالى ـ وأنه لما قام عبدالله ـ ونحو هو زيد قائم ، وحذفه منصوبا ضعيف الا مع أن المفتوحة إذا خففت فانه لازم ، وهو يخالف قياس غيره من بقية الضمائر ، وذلك أنه لا يعود الاعلى متأخر عنه وجوبا لفظا ورتبة ، ولا يكون مرجعه الاجملة مفيدة ، ولايخبرعنه الابجملة وهى مرجعه ، ولا يتقدّم عليه شئ من خبره أصلا ، ولايتبع بتابع ألبته ولا يعمل فيه الاالابتداء أو ناسخه ماعدا علم وأخواتها على ما استثناه أبوحيان ، ويلزم الافراد ، فاذا أنث قيل له ضمير القصة ، أوالقضية ، أوالحكاية ، أوالخطبة ، نحو ـ فانها لاتعمى الأبصار ـ ، وان ذكر قيل ضمير الأمر ، أوالخبر ، أوالحديث ، أوالشأن ، نحو ـ قل هوالله أحد ـ ، والصحيح أنه يسمى ضمير الشأن مذكرا كان أومؤنثا بلافرق (محذوفا) لامذكورا لأن المفتوحة قدأثرت فى المعنى التغيير من الجملة الى المفرد فأوجبوا تغيرها فى اللفظ لأجل أن يطابق اللفظ المعنى . قاله الفاكهى ، قال ابن هشام فأما قوله :

بأنك ربيع وغيث مريع ✲ وأنك هناك تكون الثمالا

فضرورة (ويجب أن يكون خبرها جملة) اسمية أوفعلية لتكون الجملة مفسرة لضمير الشأن ، ثم الجملة الواقعة خبرا ان كانت اسمية نحو ـ وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ـ ، أو فعلية مبدوءة بفعل جامد نحو ـ وأن ليس للانسان إلاماسعى ـ ، أو بفعل متصرف متضمن لدعاء نحو ـ والخامسة أن غضب الله عليها ـ فى قراءة من خفف أن وكسر الضاد لم تحتج الى فاصل بين أن والجملة ، فان فصل جاز ، وان كانت الجملة فعلية متصرفة غير متضمنة للدعاء وجب فصلها من أن بنفى نحو ـ وحسبوا أن لاتكون فتنة ـ أو قد نحو ـ ونعلم أن قد صدقتنا ـ أولو نحو ـ أن لو

نحوُ : عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ، وَ إِذَا خُفِّفَتْ كَأَنَّ بَقِيَ إِعْمَالُهَا ، وَيَجُوزُ حَذْفُ اسْمِهَا كَقَوْلِهِ * كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ * وَإِذَا خُفِّفَتْ لَكِنَّ وَجَبَ إِهْمَالُهَا

نشاء أصبناهم ـ أو حرف تنفيس (نحو علم أن سيكون منكم مرضى) واعرابه علم فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وعلم تنصب مفعولين وأن مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره أنه ، والسين حرف تنفيس ، يكون فعل مضارع ، وعلامة رفعه ضم آخره متصرف من كان الناقصة ، ومرضى اسمها مؤخر ، وجملة منكم خبرها مقدم ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها سد مسد مفعولى علم ، والتقدير علم كون مرضى منكم ، ويجوز أن تكون كان هنا تامة بمعنى حصل أو وجد ، والتقدير علم أن سيحصل أو سيوجد منكم مرضى (واذا خففت كأن بقى إعمالها) وجوبا استصحابا للأصل ، وجوز الزمخشرى وابن الحاجب الغاءها (ويجوز) كون خبرها مفردا وكونه جملة ولا يلزم كون اسمها ضمير الشأن ، بل يجوز كونه ظاهرا و يجوز (حذف اسمها) وهو الأكثر كقوله تعالى ـ كأن لم تغن بالأمس ـ وذكره فى اللفظ ولكنه قليل (كقوله * كأن ظبية تعطو الى وارق السلم *) هو من الطويل وهو للأرقم بن على اليشكرى ، وقيل لغيره وصدره * ويوما توافينا بوجه مقسم * اللغة توافينا بضم المثناة من الموافاة ، وهى الاتيان والمقابلة بالاحسان ، والمقسم الحسن وكذلك القسيم وتعطو : أى تمد يديها الى أغصان الشجرة فتميلها وتأكل منها ، والوارق اسم فاعل من ورق الشجر مثل أورق : أى صار ذاورق ، ويروى الى ناضر بالضاد المعجمة من النضرة ، وهى الحسن والرونق ، والسلم ورق شجر عظيم له شوك . الاعراب الواو عاطفة على ماقبلها ، ويوما ظرف زمان مفعول فيه متعلق بتوافينا ، ويروى ويوم بالجر على أن الواو واو رب ، توافى فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هى ، ونا ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، بوجه جار ومجرور ، ومقسم نعت كأن مخففة من الثقيلة تعمل عمل ان تنصب الاسم وترفع الخبر ، ظبية يروى بالنصب على أنه اسم كان ولذا استشهد به المصنف ، وجملة تعطو فى محل نصب صفة ، والخبر محذوف ، والتقدير كأن ظبية عاطية هذه المرأة فيكون من عكس التشبيه لأنه شبه الظبية بالمرأة للمبالغة ، أو كأن مكانها ظبية فيكون مكانها ظرفا فى محل رفع خبر مقدم ، وظبية اسمها مؤخر وهو على حقيقة التشبيه ، ويروى برفع الظبية على ان اسم كأن ضمير محذوف : أى كأنها ظبية ، وجملة تعطو صفة لظبية أيضا ، ولايجوز أن تكون جملة تعطو خبرا لكأن خلافا لمن وهم فيه ، ويروى بجرها على أن الكاف حرف جر وان زائدة : أى كظبية ، وتعطو فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالواو ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هى ، والجملة فى محل جر صفة أيضا لظبية ، والى وارق متعلق بتعطو ، والسلم مضاف اليه * والمعنى كما فى الاسعاف ويوما توافينا مع وجه حسن وكان المحبوبة هذه ظبية تتناول أطراف الشجر وترعاها حتى تميل الى المعانقة . والشاهد فى كأن المخففة حيث ذكر اسمها ولم يحذف . ثم اعلم أن خبر كأن هذه ان كان مفردا أو جملة اسمية لم يحتج الى فاصل ، والا وجب الفصل بلم أوقد (واذا خففت لكن وجب اهمالها) لزوال

﴿ فَصْلٌ ﴾ وَأَمَّا لَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ فَهِيَ الَّتِي يُرَادُ بِهَا نَفْيُ جَمِيعِ الْجِنْسِ عَلَى سَبِيلِ التَّنْصِيصِ وَتَعْمَلُ عَمَلَ إِنَّ

اختصاصها بالأسماء ولأنها أضعف من كأن فى مشابهة الفعل ، واذاخففت جاز دخول الواو العاطفة عليها للفرق بينها و بين لكن العاطفة فان هذه لايجوز دخول الواو عليها .

﴿فصل﴾ فى الكلام على لا العاملة عمل إنّ ، وتسمى لا التبرئة ، ولا النافية للجنس ، ولا المحمولة على ان * قيل والأولى التعبير بذلك لان لا العاملة عمل ليس قد تكون نافية للجنس ، وقد يجاب عنه بأن النافية للجنس فى اصطلاحهم لا تطلق الا على التبرئة ، والاصطلاح يعتبر فى مقام التخاطب ، فالتعبير به لا اعتراض عليه (وأما لا التى لنفى الجنس فهى التى يراد بها نفى جميع الجنس على سبيل التنصيص) بحيث لايبقى فرد من افراده ، فخرج بها العاملة عمل ليس ، وتسمى لا النافية الحجازية لأنها وان نفت الجنس غالبا لكن لا على التنصيص بل على سبيل الاحتمال والظهور ، وخرج لا الناهية فانها تختص بالمضارع وتجزمه ، والزائدة فلا تعمل شيئا لعدم اختصاصها بالاجتماع نحو ـ مامنعك أن لا تسجد ـ بدليل سقوطها فى آية ص وشذ إعمالها كقول الشاعر :

ولو لم يكن غطفان لاذنوب لها * إذا إللام ذوو أحسابها عمرا

أى لو لم يكن لها ذنوب ، وجملة ماذكره النحويون من أقسام لا النافية ستة : الأول نافية للجنس وهى المذكورة فى هذا الباب . الثانى حجازية ، وهى المذكورة فى باب الحروف المشبهة بليس . الثالث العاطفة كأعط زيدا لا أخاه ، وستأتى فى باب العطف . الرابع الواقعة حرف جواب مناقضا لنعم ويكثر حذف الجمل بعدها كسائر حروف الجواب ، يقال جاء زيد فتقول لا والأصل لا لم يجىء . والخامس المعترضة بين الجار والمجرور فى نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شئ ، وتسمى من حيث ان العامل تخطاها زائدة ، وان اختلّ المعنى باسقاطها ، والكوفى يراها اسما بمعنى غير مضافا لما بعده والمعترضة بين الواو ومعطوفها نحو ماجاء زيد ولا أخوه ويسمونها زائدة أيضا وليست بزائدة ألبتة إذ لو قيل ماجاء زيد وأخوه احتمل نفى مجيئهما مطلقا فى كل حال ونفى مجيئهما فى حال اجتماعهما فقط ومع هذا لا يصير الكلام نصا فى المعنى الأول بخلاف قوله تعالى ـ وما يستوى الأحياء ولا الأموات ـ ولا اختصم زيد ولا أخوه فانها فيهما زائدة لمجرد التأكيد لأن الاستواء والخصومة ونحوهما من الأمور النسبية التى لا تتصور الا من اثنين فأكثر . القسم السادس الواقعة فى غير ذلك فان تلاها مستقبل فى المعنى كقول الشاعر :

* والله لاعذبتهم بعدها سقر * أو مضارع نحو لايقوم زيد لم يجب تكرارها ، وان تلاها فعل ماض لفظا ومعنى ، أو جملة اسمية صدرها نكرة ولم تعمل فيها لا أو معرفة وجب تكرارها على الأصح نحو ـ فلا صدّق ولا صلى ـ لافيها غول ولاهم عنها ينزفون ـ لا الشمس ينبغى لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار ـ ويجب تكرارها أيضا ان دخلت على خبر مطلقا نحو زيد لاشاعر ولا كاتب ، وبكر لاعندك ولا فى الدار ، أو على نعت ، أو حال مفردين نحو ـ من شجرة مباركة زيتونة لاشرقية ولا غربية ـ وجاء زيد لاضاحكا ولا باكيا ، ولا الثانية فى جميع ذلك زائدة (وتعمل عمل إن) لمناسبتها لها فى إفادة المبالغة فى النفى كما أن ان للمبالغة فى الاثبات فيكون

فتنصب

فَتَنْصِبُ ٱلْأِسْمَ وَتَرْفَعُ ٱلْخَبَرَ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ ٱسْمُهَا وَخَبَرُهَا نَكِرَتَيْنِ ، وَأَنْ يَكُونَ ٱسْمُهَا مُتَّصِلاً بِهَا ، فَإِنْ كَانَ ٱسْمُهَا مُضَافًا أَوْ مُشَبَّهًا بِالْمُضَافِ فَهُوَ مُعْرَبٌ مَنْصُوبٌ نَحْوُ لَاصَاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ ، وَلَا طَالِعًا جَبَلًا حَاضِرٌ

من باب حمل النظير على النظير والنقيض على النقيض (فتنصب الاسم) الذى هو المبتدأ لفظا أو محلا (وترفع الخبر) الذى كان خبر المبتدا ، ويسمى خبرها على الأصح . وقال سيبويه والجمهور ان كان اسمها معربا رفعت الخبر أيضا أو مبنيا نحو « لاحول ولا قوّة » فهى واسمها حينئذ مبتدأ والخبر له ، لأنها لما ضعفت بالتركيب لم تعمل الا فى اسمها فقط وكان القياس أن لاتعمل أصلا لأنها مشتركة بين الاسم والفعل ، والأصل فى كل حرف مشترك أن لايعمل شيئا لكنهم أخرجوها عن الأصل وأعملوها (بشرط) اجتماع أمور أربعة : (أن يكون اسمها وخبرها نكرتين) أما تنكير الاسم فلأجل أن تدل بوقوعه فى سياق النفى على العموم ، وأما تنكير الخبر فلأجل أن لايخبر بالمعرفة عن النكرة ، فلو دخلت على معرفة وجب إعمالها ، وكذا تكرارها كما مرّ نحو لازيد فى الدار ولاعمرو ، وأما مجيء اسمها معرفة فى لاهيثم للطىّ ، ولا أمية فى البلاد ، ولا كسرى بعداليوم ولاقيصر بعده ، وقول عمر رضى الله عنه قضية ولا أبا حسن لها : يعنى عليا رضى الله عنه ، فمؤوّل بنكرة على حذف مضاف لايتعرف : أى لامثل هيثم ، ولامثل أمية ، ولامثل كسرى ، ولامثل قيصر ، وهذه قضية ولامثل أبى حسن لها ، لأن مثل لتوغله فى الابهام لايتعرّف بالاضافة الى المعرفة ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه ، وأما مجيء خبرها معرفة فى نحو لارجل أنت ولا موضع صدقة أنت ، فأنت فيهما ليس خبر اللا وانما هو خبر لمبتدا محذوف تقديره هو ، والجملة خبرلا (وأن يكون اسمها متصلابها) خلافا للرمانى أجاز اعمالها مع الفصل ، وأن يكون مقدما على خبرها لضعفها فى العمل لأن عملها على خلاف القياس ، فان تقدّم خبرها على اسمها وجب الغاؤها ، ومن شروط عملها أن لايدخل عليها جارّ فيجب الجر فى نحو جئت بلازاد ، وسمع اعمالها حينئذ فى اسمها المفرد كجئت بلازاد بينائه على الفتح (فان كان اسمها مضافا) الى نكرة كالمثال الذى سيذكره المصنف أوالى معرفة وهو لايتعرّف نحو لامثلك أحد (أومشبها بالمضاف) فى تعلقه بشئ هو من تمام معناه ، ويقال له الطويل والمطوّل والمطول (فهومعرب) لأن الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى مايستحقه فى الأصل وهو الاعراب (منصوب) لفظا أوتقديرا كسائر الأسماء المعربة المنصوبة (نحو لاصاحب علم ممقوت) هذا مثال الاسم المضاف ، واعرابه لانافية للجنس تعمل عمل إن تنصب الاسم وترفع الخبر ، صاحب اسمها منصوب بها وعلامة نصبه فتح آخره ، وعلم مضاف اليه ممقوت خبرها وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره ، ممقوت اسم مفعول من المقت وهو البغض ، ومن أمثلة الاسم المضاف عند الجهور قولهم : لا أبا لك ، ولا أخا لك ، ولايدى له ، لأن الأصل لاأباك ولاأخاك ، ولايديه ، فزيدت اللام بين المتضايفين لافادة الاختصاص ولا متعلق لها فهى معارف مؤوّلة بالنكرات (ولا طالعا جبلاحاضر) هذا مثال الاسم المشبه بالمضاف واعرابه لانافية للجنس تعمل عمل ان تنصب الاسم وترفع الخبر ، طالعا اسمها منصوب بها وهو منصوب ، وعلامة نصبه

وَالْمُشَبَّهُ بِالْمُضَافِ : هُوَ مَا اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ ، وَإِنْ كَانَ اسْمُهَا مُفْرَدًا بُنِيَ عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ لَوْ كَانَ مُعْرَبًا ، وَنَعْنِي بِالْمُفْرَدِ هُنَا وَفِي بَابِ النِّدَاءِ : مَالَيْسَ مُضَافًا وَلاَ شَبِيهًا بِالْمُضَافِ وَإِنْ كَانَ مُثَنًّى أَوْ مَجْمُوعًا ، فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا أَوْ جَمْعَ تَكْسِيرٍ بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ نَحْوُ لاَرَجُلَ حَاضِرٌ ، وَلاَ رِجَالَ حَاضِرُونَ ، وَإِنْ كَانَ مُثَنًّى أَوْ جَمْعَ مُذَكَّرٍ سَالِمًا بُنِيَ عَلَى الْيَاءِ

فتح آخره ، وطالعا اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل و ينصب المفعول ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، جبلا مفعول به ، وعلامة نصبه فتح آخره ، حاضر خبرها مرفوع بها وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ضم آخره (والمشبه بالمضاف ، هو ما اتصل به شئ من تمام معناه) : أى شئ يتمّ به معنى المشبه بالمضاف وذلك كالمثال المذكور ، فان جبلا تعلق بطالعا بحيث لايتم معنى طالعا بدونه كما أن المضاف يتعلق بالمضاف اليه بحيث لايتم معناه بدونه ، والشئ المتصل قد يكون منصوبا بالمشبه كهذا المثال ، وقد يكون مرفوعا نحو لاحسنا وجهه مذموم ، وقد يكون مجرورا نحو لاخيرا من زيد عندنا ، وجملة من زيد نعت ، وخبرلا الظرف بعده ، وأجاز البغداديون بناء المشبه بالمضاف ان عمل فى ظرف أوشبهه ، وخرّج عليه : لا مانع لما أعطيت ، ولا معطى لما منعت . وخرجه بعض المحققين كالفا كهى وابن عنقاء على أن مانع اسمها وأنه مفرد ، والجار والمجرور خبره (وان كان اسمها مفردا بنى) فلا ينوّن و بناؤه (على ماينصب به) المفرد من فتحة أو كسرة أو ياء ليكون البناء على مايستحقه المنفيّ قبل البناء (لو كان معربا) وهل له محل من الاعراب أولا ؟ الظاهر أن له محلا على قول من يجعلها عاملة فى الخبر ، ومحله حينئذ النصب بها كما قاله ابن عنقاء وغيره (ونعنى) : أى معاشر النحاة (بالمفرد هنا) : أى فى باب لا النافية للجنس (وفى باب النداء) كما سيأتى ان شاء الله تعالى (ماليس مضافا ولا شبيها بالمضاف ، وان كان مثنى أو مجموعا) فانه فى هذا الباب يعبر عنه بالمفرد ، وخرج بما ذكره المفرد فى باب الاعراب فانه كما مرّ : ماليس مثنى ولامجموعا . وفى باب العلم ماليس مركبا ، وفى باب المبتدا والخبر ماليس جملة ولا شبه جملة كالظرف والمجرور (فان كان مفردا) : أى موجودا لفظا ومعنى نحو لارجل فى الدار ، أو لفظا فقط نحو لاقوم لنا (أو جمع تكسير) لمذكر نحو لارجال ، أومؤنث نحو لاهنود (بنى على الفتح) الظاهر أو المقدّر ، وانما بنوه لتضمنه معنى الحرف لأن قولك لارجل فى الدار متضمن معنى من والتقدير لامن رجل فى الدار لأن من تؤكد النفى فوجب تقديرها ليكون قولك لارجل بالفتح أبلغ فى افادة النفى من قولك لارجل فى الدار بالتنوين والرفع ، وليس رجل فى الدار ، و بنوه على حركة تنبيها على عروض ذلك فيه ، وانما خصّ بالفتح طلبا للتخفيف (نحو لارجل حاضر) واعرابه لانافية للجنس تعمل عمل إنّ تنصب الاسم وترفع الخبر ، رجل اسمها مبنى معها على الفتح ، حاضر خبرها مرفوع بها وعلامة رفعه ضم آخره (ولا رجال حاضرون) واعرابه لانافية للجنس تعمل عمل ان تنصب الاسم وترفع الخبر رجال اسمها ، حاضرون خبرها وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم (وان كان مثنى أو جمع مذكر سالما) أو ملحقا بهما (بنى على الياء) نيابة عن الفتحة

نحو

نحوُ لَا رَجُلَيْنِ فِي الدَّارِ ، وَلَا قَائِمِينَ فِي السُّوقِ . وَإِنْ كَانَ جَمْعَ مُؤَنَّثٍ سَالِمًا بُنِيَ عَلَى الْكَسْرِ نحوُ لَا مُسْلِمَاتِ حَاضِرَاتٌ ، وَقَدْ يُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ ، وَإِذَا تَكَرَّرَتْ لَا ، نحوُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ جَازَ فِي النَّكِرَةِ الأُولَى الْفَتْحُ وَالرَّفْعُ ، فَإِنْ فَتَحْتَهَا جَازَ فِي الثَّانِيَةِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ : الْفَتْحُ ، وَالنَّصْبُ ، وَالرَّفْعُ ، وَإِنْ رَفَعْتَ النَّكِرَةَ الْأُولَى

(نحو لا رجلين فى الدار) هـذا مثال المثنى ، واعرابه لا نافيـة للجنس ، ورجلين اسمها مبنى على ماينصب به لو كان معربا وهو الياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، وجملة فى الدار فى محـل رفع خبرها (ولا قائمين فى السوق) هـذا مثال الجمع ، واعرابه كاعراب الأوّل الا أنك تقول لأنه جمع مذكر سالم (وان كان) اسـمها (جمع مؤنث سالما بنى على الـكسر) بلا تنوين استصحابا للأصل وكان القياس وجوب الـكسر ، وقد قال ابن جنى لم يجز أصحابنا : يعنى نحاة البصرة الفتح الا شئ قاسـه أبوعثمان : يعنى المازنى ، والصواب الـكسر بغير تنوين اهـ (نحو لا مسلمات حاضرات) واعرابه لا نافية للجنس ، مسلمات اسمها مبنى على ماينصب به لو كان معربا وهو الـكسر ، حاضرات خبرها ، وعلامة رفعه ضم آخره (وقد يبنى على الفتح) نظرا الى الأصل فى بناء المركبات . قال ابن هشام فى المغنى وهو أرجح ، والتزمه ابن عصفور اهـ . وقال الفاكهى وابن عنقاء بناؤه على الفتح أولى للفرق بين حركته معربا وحركته مبنيا ، وقد روى بالوجهين قول الشاعر :

ان الشباب الذى مجد عواقبه ✲ فيه نلذ ولا لذات للشيب

(واذا تـكررت لا) النافيـة للجنس مع مفرد نـكرة (نحو لا حول ولا قوّة) : أى لا تحوّل لى عن معصـية الله ولا قوّة لى على طاعـة الله إلا بالله العلىّ العظيم كما فى رواية ، وفى رواية أخرى العزيز الحكيم بدل العلىّ العظيم ✲ وهذه الـكلمة لها شأن عظيم ، والاشتغال بها سبب لجلب الخير ودفع الضير ، وقد ورد أنها كنز من كنوز الجنة (جاز فى النـكرة الأولى الفتح والرفع فان فتحتها) أى النـكرة الأولى (جاز فى) النـكرة (الثانية ثلاثة أوجه : الفتح) على اعمال لا الثانية كالأولى وتقدر لـكل خبرا ، فالـكلام حينئذ جملتان كل جملة على حيالها ، أو الثانية معطوفة على الأولى عطف مفرد على مفرد ، والـكلام حينئذ جملة ، وخبر لا محذوف ، والتقدير لا حول ولا قوّة موجودان لنا إلا بالله ، أو عطف جملة على جملة : أى لا حول إلا بالله ولا قوّة إلا بالله ، فحذف من الأوّل استغناء عنه بالثانى (والنصب) على جعل لا زائدة لتأكيد النفى وعطف مابعدها على محل اسم لا قبلها ، فان محله نصب بلا والبناء عارض ، أو على لفظه ، وان كان مبنيا لمشابهة حركته الاعراب بل قال كثيرون فى المفرد المبنى على الفتح انه منصوب لفظا ومحلا غير أنه حذف تنوينه للتخفيف ، وفى هـذه الحالة يكون الـكلام جملة واحدة لأن الثانى معطوف على الأوّل عطف مفرد على معرد ، وهذا الوجه هو أضعف الوجوه الخمسة (والرفع) على تقدير لا زائدة وعطف مابعـدها على محل لا الأولى مع اسـمها لأن محلهما رفع بالابتداء ، فهو جملة ان كان العطف قبل استكمال الخبر ، وجملتان ان كان بعد استكماله ، أو باعمـال الثانية عمل ليس أو بالغائها ، فما بعدها حينئذ يكون مبتدأ ، وعلى الوجهين الأخيرين فالـكلمتان جملتان (وان رفعت النـكرة الأولى) بالابتـداء وألغيت لا لتـكرارها ، أو على اعمالها

جَازَ فِي النَّكِرَةِ الثَّانِيَةِ وَجْهَانِ : الرَّفْعُ ، وَالْفَتْحُ ، وَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى اسْمِ لَا وَلَمْ تَتَكَرَّرْ لَا وَجَبَ فَتْحُ النَّكِرَةِ الْأُولَى ، وَجَازَ فِي النَّكِرَةِ الثَّانِيَةِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ نَحْوُ لَا حَوْلَ وَقُوَّةٌ وَقُوَّةً ، وَإِذَا نُعِتَ اسْمُ لَا بِنَعْتٍ مُفْرَدٍ وَلَمْ يَفْصِلْ بَيْنَ النَّعْتِ وَالْمَنْعُوتِ فَاصِلٌ ، نَحْوُ لَا رَجُلَ ظَرِيفٌ جَالِسٌ جَازَ فِي النَّعْتِ الْفَتْحُ وَالنَّصْبُ

عمل ليس (جاز) لك (فى النكرة الثانية وجهان : الرفع) باعمال لا الأولى عمل ليس وتقدير لا الثانية زائدة وعطف مابعدها على ما قبلها ، والكلام حينئذ جملة واحدة ، ويجوز أن تقدر لا الثانية حجازية عاملة عمل ليس أو ملغاة وما بعدها مبتدأ ، والكلام حينئذ جملتان (والفتح) باعمال لا الأولى عمل ليس واعمال لا الثانية عمل ان ، وتكون جملة لا مع اسمها وخبرها عطفا على الجملة قبلها فالكلام جملتان ، وعند رفع النكرة الأولى يمتنع النصب فى النكرة الثانية لعدم نصب المعطوف عليه لفظا ومحلا (وان عطفت على اسم لا ولم تتكرر لا) النافية للجنس مع المعطوف (وجب فتح النكرة الأولى) لأن المجوز لاهمالها ، وهو تكرارها قد انتفى فوجب المصير الى الاصل وهو البناء (وجاز فى النكرة الثانية الرفع) بالعطف على محل لا الأولى مع اسمها لأن محلهما رفع بالابتداء (والنصب) بالعطف على محل اسم لا ، أو على لفظه على مامرّ (نحو لا حول) بالبناء على الفتح (وقوة) بالرفع عطفا على محل لا مع اسمها (وقوة) بالنصب عطفا على محل اسم لا ، ويمتنع الفتح على الافصح لعدم تكرر لا . قال ابن عنقاء : والأصح ان فتحه لغة ضعيفة ، فان كان المعطوف معرفة نحو لا غلام لك ولا العباس تعين رفع المعطوف لأن لا النافية لو باشرت المعرفة لم يجز فيها الا الرفع فهى اذا كانت تابعة أولى بأن تكون مرفوعة (واذا نعت اسم لا) المبنى معها على الفتح (بنعت مفرد) احترز به عن النعت المضاف نحو لا رجل حسن الوجه فليس فيه الا الاعراب كما سيذكره (ولم يفصل بين النعت والمنعوت فاصل) بأن كان متصلا به ، فان فصل بينهما نعت آخر نحو لا رجل ظريفا عاقلا ، فالنعت الاول يجوز فيه الأوجه الثلاثة الآتية ، والنعت الثانى ليس فيه الا الاعراب (نحو لا رجل ظريف جالس) هذا مثال ماجمع الشروط ، والظريف من الظرف بالتحريك ، وفى القاموس : والظرف انما هو فى اللسان ، أوهو حسن الوجه والهيئة ، أو يكون فى الوجه واللسان ، أو البراعة وذكاء القلب ، أو الحذق ، أو لا يوصف به الا الفتيان الأزوال والفتيات الزولات لا الشيوخ ولا السادة اه (جاز فى النعت) ثلاثة أوجه (الفتح) على تقدير أن الصفة والموصوف ركبا تركيب خمسة عشر ، ثم أدخلت لا عليهما بعد أن صارا كاسم واحد فتقول لا رجل ظريف جالس بفتح رجل ، وظريف بغير تنوين ، واعرابه لا نافية للجنس تعمل عمل ان تنصب الاسم وترفع الخبر ، رجل ظريف اسمها مبنى معها على الفتح ، جالس خبر ، فالنعت وان انفصل عن لا النافية بالاسم المبنىّ الا أنه متصل بها فى المعنى لأن النفى فى الحقيقة داخل عليه إذ المقصود فى مثل لا رجل ظريف نفى الظرافة عن الرجل لا نفى الرجل . قاله الدماميني (والنصب) على أنه نعت لمحل اسم لا فان محله نصب بلا النافية ، ويجوز أن يكون نعتا لاسم لا على لفظه وان كان مبنيا لأن حركة نحو لا رجل عارضة فى هذا الموضع فأشبهت لعروضها حركة الاعراب فلذلك

وَالرَّفْعُ فَإِنْ فَصَلَ بَيْنَ النَّعْتِ وَالْمَنْعُوتِ فَاصِلٌ ، أَوْ كَانَ النَّعْتُ غَيْرَ مُفْرَدٍ جَازَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ فَقَطْ نَحْوُ لاَ رَجُلَ جَالِسٌ ظَرِيفٌ وَظَرِيفاً ، وَلاَ رَجُلَ طَالِعاً وَطَالِعٌ جَبَلاً حَاضِرٌ ، وَإِذَا جُهِلَ خَبَرُ لاَ وَجَبَ ذِكْرُهُ كَمَا مَثَّلْنَا ، وَكَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ : لاَ أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ ، وَإِذَا عُلِمَ فَالأَكْثَرُ حَذْفُهُ نَحْوُ فَلاَ فَوْتَ :

جاء النعت عليها فتقول لارجل ظريفا جالس ، واعرابه لانافية للجنس ، ورجل اسمها مبنى معها على الفتح ، ظريفا بالنصب منوّنا نعت لمحل اسم لا بعد دخول لا عليه ، جالس خبرها (والرفع) على أنه نعت لمحل لامع اسمها لأن محلهما رفع بالابتداء لصيرورتهما بالتركيب كشئ واحد فتقول لارجل ظريف جالس ، واعرابه لانافية للجنس رجل اسمها مبنى معها على الفتح ، ظريف نعت لمحل لامع اسمها لأن محلهما رفع بالابتداء ، جالس خبرها ، وكالنعت فى الوجوه الثلاثة المذكورة عطف البيان والتوكيد اللفظى المتصل ، وكذا البدل ان كان نكرة ، وان كان معرفة فالرفع كالنسق المعرفة (فان فصل بين النعت والمنعوت) الذى هو اسم لا (فاصل) مانع من التركيب (أوكان النعت) الذى نعت به اسم لا (غير مفرد) بأن كان مضافا أو شبيها به أوكان النعت مفردا ولكن المنعوت غير مفرد (جاز) فى النعت وجهان (الرفع) اتباعا لمحل لامع اسمها (والنصب) اتباعا لمحل اسم لا ولفظه على مامرّ (فقط) : أى دون الفتح فلا يجوز فيه لتعذره لأنهم لايركبون ثلاثة أشياء ويجعلونها كشئ واحد (نحو لارجل جالس ظريف) بالرفع (وظريفا) بالنصب وهذا مثال النعت المفصول (و) نحو (لارجل) بالبناء على الفتح (طالعا) بالنصب (وطالع) بالرفع (جبلا) مفعول لطالع (حاضر) بالرفع خبر لا ، وهذا مثال للنعت بغير المفرد (واذا جهل خبر لا) بأن لم يعلم بعد حذفه (وجب ذكره) عند جميع العرب فلا يجوز حذفه عند أحد لأنه يلزم على حذفه حينئذ عدم الفائدة من الكلام ، والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لافائدة فيه (كما مثلنا) من نحو لاصاحب علم ممقوت ولا طالعا جبلا حاضر (وكقوله عليه الصلاة والسلام) فيما رواه البخارى رحمه الله (لا أحد أغير من الله) واعرابه لانافية للجنس تعمل عمل انّ، أحد اسمها مبنىّ معها على الفتح ، أغير خبرها مرفوع بها وعلامة رفعه ضم آخره ، وجملة الجار والمجرور فى قوله من الله متعلقة بأغير : أى لا أحد من الناس أو من جميع الخلق يعتريه من الغيرة عند مشاهدة مايغضبه أغير من الله تعالى عند انتهاك محارمه ، فأغير أفعل تفضيل من الغيرة ، وهى فى اللغة تغير يحصل من الحمية والأنفة ، وهو محال على الله لأنه منزه عن كل تغير ونقص فتعين تأويله عند المنزهين على أن المراد بالغيرة فى حقه تعالى شدّة المنع والحماية ، فهو من مجاز الملازمة ، وبمعناه قول ابن فورك معنى الحديث : لا أحد أكثر زجرا عن الفواحش من الله تعالى (واذا علم) خبر لا بأن دلت عليه قرينة وأرشد اليه سياق الكلام (فالأكثر حذفه) جوازا استغناء عن ذكره بالعلم به (نحو) قوله تعالى ـ ولو ترى إذ فزعوا ـ (فلافوت) هذا يقوله الله مخبرا عن حال الكفار فى الآخرة لأن المعنى ، ولو ترى يا محمد إذ فزعوا عند البعث لرأيت أمرا عظيما ، فلا فوت لهم منا : أى لايفوتوننا ولا يقدرون على الفرار من بأسنا ، وأخذوا من مكان قريب ، وهو القبور التى

أىْ لَهُمْ، وَلَا ضَيْرَ: أىْ عَلَيْنَا، وَلَاحَوْلَ وَلَاقُوَّةَ: أىْ لَنَا. وَإِنْ دَخَلَتْ لَا عَلَى مَعْرِفَةٍ أَوْ فَصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا فَاصِلٌ وَجَبَ إِهْمَالُهَا

كانوا بها، واعرابه لا نافية للجنس، وفوت اسمها مبنىّ معها على الفتح، وخبرها محذوف للعلم به تقديره (أى لهم) ولو ذكر لجاز الا بنى تميم فانهم يوجبون حذفه عند العلم به (و) من أمثلة حذف الخبر المعلوم قوله تعالى قالوا (لاضير) واعرابه لانافية للجنس، وضير اسمها، وخبرها محذوف والتقدير (أى علينا) وهذا قاله السحرة بعد إيمانهم مجيبين به فرعون حين قال لهم ـ لأصلبنكم أجمعين ـ فقالوا له ـ لاضير ـ: أى لاضرر علينا فى ذلك ـ إنا الى ربنا ـ أى بعد موتنا بأىّ وجه كان ـ منقلبون ـ: أى راجعون فى الآخرة فيجازينا بالغفران والنعيم الأبدىّ المقيم (ولاحول ولاقوة) واعرابه لانافية للجنس، وحول اسمها، ولاقوة كذلك، وخبرهما محذوف تقديره (أى لنا) لجملة الجار والمجرور فى محل رفع خبر للا الأولى، ولا الثانية مع اسمها معطوفة على الأولى عطف مفرد على مفرد فتكون لا فى حكم الزائدة، ويجوز أن تكون لا الثانية عاملة كالأولى ويقدر لكل منهما خبر فيكون التقدير لاحول لنا: ولاقوة لنا، ويكون عطف الثانية على الأولى من عطف جملة على جملة. ثم ماقاله المصنف من كون الخبر المحذوف تقديره لنا غير متعين. فقد قال جماعة منهم الخبيصى فى لاحول ولاقوة إلابالله لافى كل منهما نافية ولاقوة معطوف على لاحول عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف: أى موجودان أو بالله: أى كائنان بالله، أوعطف جملة على جملة: أى لاحول الا بالله ولاقوة الابالله، لحذف من الأول استغناء بالثانى اهـ ☆ واختلفوا فى اعراب كلمة لاإله إلاالله. قال أبوحيان أكثر مايحذف خبر لا مع إلا نحو لاإله إلاالله: أى لاإله لنا، أوفى الوجود، أونحو ذلك إلاالله اهـ. وقال غيره إله اسم لا، وخبرها محذوف، والتقدير لاإله موجود، أوفى الوجود إلا الله، واسم الله الجليل مرفوع على أنه بدل من اسم لا حملا على محله البعيد الذى هو الرفع بالابتداء، أومن الضمير العائد الى اسم لا المستتر فى الخبر المحذوف، وعلى التقديرين هو بدل بعض من كلّ من قبيل بدل الجزئىّ من الكلى فلاحاجة الى ضمير فيه للربط، والأولى كونه بدلا من الضمير المستتر فى الخبر المقدر لأنه الأقرب فالابدال منه أولى، ويجوز رفع اسم الله على أنه خبر للا التبرئة. قال ناظر الجيش: القول بالخبرية فى الاسم المعظم قد قال به جماعة ويظهر أنه أرجح من القول بالبدلية اهـ وما قاله غير صحيح لما يلزم عليه من كون خبر لامعرفة وهى لاتعمل فى المعارف بل لا تعمل الافى النكرات المنفية، واسم الله الجليل معرفة موجبة، وقد أطال الملا ابراهيم بن حسن الكردى الكلام فى اعراب هذه الكلمة الشريفة فى مؤلف له سماه «انباه الانباه باعراب كلمة لاإله إلاالله» ومثلها فى التركيب والاعراب لاعيش الاعيش الآخرة، لاشافى إلا أنت، وسكت المصنف عن حذف الاسم، وقد صرح ابن الحاجب وغيره بجواز حذفه تخفيفا اذا دلت عليه قرينة نحو لاعليك: أى لابأس عليك، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لأصحابه حين سألوه عن العزل عن السبايا «لاعليكم أن تفعلوا» تقديره لابأس عليكم فى أن تفعلوا: أى فى فعلكم فلافيه زائدة (وان دخلت لاعلى معرفة أو) على نكرة ولكن (فصل بينها وبين اسمها فاصل وجب) فى الصورتين (اهمالها) أمافى الأول

وَوَجَبَ رَفْعُ مَابَعْدَهَا عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ وَوَجَبَ تَكْرَارُهَا نَحْوُ لَازَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرٌو وَلَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ

﴿ فَصْلٌ ﴾ وَأَمَّا ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَدْخُلُ بَعْدَ اسْتِيفَاءِ فَاعِلِهَا عَلَى الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ

فلأنها لا تعمل فى المعارف لأنها انما وضعت على النكرات ، وأما فى الثانى فلزيادة ضعفها فى العمل لما حصل من الفصل بينها و بين اسمها الذى حقها أن تركب معه (ووجب رفع مابعدها على أنه مبتدأ وخبر) وتنوينه حيث قبل التنوين (ووجب) أيضا فى حالتى التعريف والفصل (تكرارها) أى تكرار لا بأن يذكر معرفة أخرى أو نكرة أخرى معطوفة على الأولى بأن يكرر اللفظ الأول بعينه ، أما وجوب التكرير فى المعرفة فلكونه كالعوض كما فى التنكير من معنى نفى الآحاد لما فى التكرير من إفادة التعدد ، ووجوبه فى النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من قول السائل أفى الدار رجل أم امرأة (نحو لازيد فى الدار ولاعمرو) هذا مثال لتكرارها مع المعرفة واعرابه لا نافية للجنس بطل عملها ، زيد مبتدأ ، وجملة فى الدار فى محل رفع خبر، والواو حرف عطف ولا نافية للجنس بطل عملها ، وعمرو معطوف على الضمير المستتر فى متعلق الجار والمجرور الذى هو كائن أومستقر ، وسوّغ ذلك فى رأى الجمهور فصله بلا . وقيل مبتدأ حذف خبره ، والكلام على هذا جملتان ، وعليه ابن السراج والفارسى ، وقيل معطوف على المبتدا وأفرد الخبر لأنه للأول فقط ودخل الثانى فى معناه ، والكلام جملة واحدة ، وعليه سيبويه وقوم ، وهذا الخلاف جار فيما يشبه المثال المذكور كزيد قائم وأخوك . واختلف فى نحو ـ والله ورسوله أحق أن يرضوه ـ وزيد وعمرو قائم هل حذف خبر الأول لدلالة الثانى عليه ، وعليه ابن عصفور ، أوعكسه ، وعليه ابن السراج ، أومخير بين الوجهين ، وعليه الفارسى ، أوالخبر للأول ، ودخل الثانى فى معناه ، وعليه سيبويه وأصحابه ، وهذا حيث لاقرينة ، والاعمل بها نحو زيد وهند قائمة فالخبر فى هذا المثال للثانى بدليل تاء التأنيث وفى نحو زيد وهند قائم الخبر للأول لأنه مذكر (ولافى الدار رجل ولاامرأة) مثال لتكرارها مع النكرة ، واعرابه كاعراب المثال الذى قبله . هذا ، وقد سبق الجواب عما جاء اسمها فيه معرفة كقوله صلى الله عليه وسلم « اذاهلك كسرى فلا كسرى بعده » وكقول أبى سفيان قبل اسلامه : إن لنا العزى ولاعزى لكم ، وقولهم : لا بصرة لكم ، وقول الشاعر * لاهيثم الليلة للمطى * وأنه على تقدير مثل مضاف الى المعرفة : أى ولا مثل كسرى ، ولامثل عزى ، ولامثل بصرة ، ولامثل هيثم الليلة للمطى يحدوها ، وهو اسم لحاد مشهور . وأما ولاسيما زيد ، فسىّ بمعنى مثل اسم لا ، واذا كانت ما زائدة فسىّ لاتتعرف بالاضافة الى زيد لأن مثل التى بمعناها لاتتعرف بالاضافة لتوغلها فى الابهام وبقية الكلام عليها يأتى فى الاستثناء ان شاء الله تعالى :

﴿ فصل ﴾ فى الكلام على النوع الثالث من النواسخ . وهو أفعال القلوب وماألحق بها مما يصح جعل مفعوليه بعد حذفه مبتدأ وخبرا (وأماظن وأخواتها) العاملة عملها (فانها تدخل بعد استيفاء) أى أخذ (فاعلها على المبتدا والخبر) لبيان أن النسبة الواقعة بينهما ناشئة من العلم أوالظن فانك اذا قلت زيد قائم احتمل أن يكون الحكم منك عن علم ، وأن يكون عن ظن . فاذا قلت علمت زيدا قائما علم أنه عن علم ، أوظننت زيدا قائما علم أنه عن ظن ، وكذا سائر

فَتَنْصِبُهُمَا عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا ، وَهِيَ نَوْعَانِ : أَحَدُهُمَا أَفْعَالُ الْقُلُوبِ ، وَهِيَ ظَنَنْتُ ، وَحَسِبْتُ ، وَخِلْتُ ، وَرَأَيْتُ ، وَعَلِمْتُ ، وَزَعَمْتُ

أخواتهما (فتنصبهما) ظن وأخواتها (على أنهما مفعولان لها) قال هيطل هذه الأفعال كلها اشتركت فى أنها موضوعة لحكم الذهن على متعلق بشىء على صفة فلذلك اقتضت مفعولين ، وهذا النوع ليس من المرفوعات ، وانما ذكر تتميما لأقسام النواسخ لحكم المبتدا والخبر (وهى) أى أفعال هذا الباب (نوعان) فقط بادخال رأى الحلمية كما سيأتى ، وقد أفاد ابن هشام وغيره أن مايتعدى لاثنين أنواع : الأول مايتعدى اليهما بنفسه تارة ، ولايتعدى اليهما تارة أخرى كنقص وزاد ، يقال نقصت زيدا دينارا ، وزدت زيدا دينارا ، ونقص المال ، وزاد المال . الثانى مايتعدى اليهما دائما ولكنه يصل الى المفعول الثانى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر كأمر واستغفر وزوج وسمى ودعا إذا كان بمعنى سمى ، وكال ووزن ، يقال أمرت زيدا الخير وبالخير ، واستغفرت الله ذنبا ، ومن ذنب ، وزوجت زيدا هندا وبهند ، وسميت الولد محمدا وبمحمد ، ودعوت الرجل زيدا وبزيد ، وكلت زيدا طعاما ولزيد طعاما ، ووزنت زيدا درهما ولزيد درهما ، فزيدا فيها هو المفعول الثانى لا الأول ولذا نص المعربون على أن المحذوف فى قوله تعالى ـ واذا كالوهم أو وزنوهم ـ هو المفعول الأول ، وان أصل التركيب واذا كالوا الطعام لهم ، ثم توسع بحذف الجار . الثالث مايتعدى لاثنين وأولهما فاعل فى المعنى كأعطى وكسا يقال أعطيت زيدا درهما وكسوت زيدا ثوبا . فالأول فيهما آخذ ولابس فهو فاعل فى المعنى ، وهذا النوع سماعى لايقاس عليه وأفعاله كثيرة ، وقد جمعها عصام الدين الى شيئين ، قال وأرجو أن أضبطها فى رسالة مفردة . الرابع مايتعدى لاثنين وهما مبتدأ وخبر فى الأصل وهو النوعان المذكوران فى كلام المصنف فى هذا الباب (أحدهما) أى النوعين (أفعال القلوب) سميت بذلك لأن معانيها من العلم والظن ونحوهما قائمة بالقلب ومتعلقة به من حيث انها صادرة عنه لاعن الجوارح والأعضاء الظاهرة ، وتسمى أفعال الشك واليقين لأن منها مايفيد الشك ومنها مايفيد اليقين والعلم ، والمراد بالشك مطلق التردد الشامل للظن وليس كل فعل قلبى يتعدى لاثنين ، بل القلبى ثلاثة أنواع ، مالايتعدى بنفسه بل بحرف الجر نحو فكر وتفكر ، تقول فكر زيد فى كذا وتفكرت فيه ، ومايتعدى لواحد وهو عرف وفهم ومايتعدى لاثنين واليه الاشارة بقوله (وهى) أربعة عشر فعلا (ظننت) وهى تفيد فى الغالب رجحان الوقوع كالمثال الذى ذكره المصنف ، وقد ترد لليقين نحو ـ يظنون أنهم ملاقوا ربهم ـ (وحسبت) وهى للرجحان غالبا ، وقد تستعمل لليقين كقوله ✲ حسبت التقى والجود خير تجارة ✲ البيت الآتى فى كلام المصنف (وخلت) ماضى يخال ، لاماضى يخول بمعنى يتكبر ، وهى للرجحان وقد تستعمل لليقين قليلا كما قال ابن مالك كقوله :

ماخلتنى زلت فيكم مضمنا ✲ أشكو اليكم حموة الألم

(ورأيت) والغالب استعمالها لليقين ، وقد ترد للرجحان ، وقد اجتمعا فى الآية التى مثل بها المصنف (وعلمت) وهى لليقين غالبا نحو ـ فاعلم أنه لاإله إلاالله ـ وقد ترد للرجحان كالآية التى مثل بها المصنف (وزعمت) بفتح العين وهى للرجحان فقط ، والأكثر وقوعها على أن بالتخفيف

وَجَعَلْتُ ، وَحَجَوْتُ ، وَعَدَدْتُ ، وَهَبْ ، وَوَجَدْتُ ، وَأَلْفَيْتُ ، وَدَرَيْتُ ، وَتَعَلَّمْ بِمَعْنَى اعْلَمْ

وأن بالتشديد وصلتهما فيسدان مسد مفعوليها كما قاله سيبويه والجمهور . وقال الأخفش إن المفعول الثاني محذوف . قال السيرافي : والزعم قول يقترن به اعتقاد صح أولم يصح اه و بمعناه قول غيره الزعم قول يطلق على الحق والباطل ، وأكثر مايقال فيماشك فيه ولم يستعمل فى القرآن الاللباطل وقد استعمل فى غيره للصحيح كقول هرقل لأبى سفيان : زعمت ، وكقول أبى طالب فى مدح النبى صلى الله عليه وسلم :

ودعوتنى وزعمت أنك ناصحى ✲ ولقد صدقت وكنت ثم أمينا

قال السبكى ولكن اذا تأملته وجدته يستعمل حيث يكون المتكلم شاكا فهو كقول لم يقم الدليل على صحته وان كان صحيحا فى نفس الأمر اه (وجعلت) بمعنى اعتقدت وظننت ، وهى تفيد الرجحان فى الخبر كزعم (وحجوت) بفتح الحاء أوله ثم جيم مفتوحة أيضا ثم واوساكنة ، بمعنى ظننت واعتقدت (وعددت) بمعنى ظننت . فانها من أفعال هذا الباب على ماذهب اليه الكوفيون وابن أبى الربيع واختاره ابن مالك . فان كانت بمعنى حسبته بالفتح أحسبه بالضم : أى عددته تعدت الى مفعول واحد فقط (وهب) بسكون الباء بصيغة الأمر ولاتستعمل فى غيرها ، وهى للرجحان بمعنى حسب ، والغالب تعديها الى صريح المفعولين ، ووقوعها على أن وصلتها قليل وليس بلحن لقول بعض العرب : هب أن أبانا كان حمارا . وفى الصحاح وهبنى فعلت ذلك : أى احسبنى ، ولايقال هب أنى اه ، ويوجد فيما وقفت عليه من نسخ هذا الكتاب بلفظ ووهبت وهو غلط . فان وهب ستأتى فى أفعال التصيير (ووجدت) وهى تفيد فى الخبر اليقين كقوله تعالى ــ وان وجدنا أكثرهم لفاسقين ــ ومصدرها الوجدان كما قال الأخفش ، وقال السيرافى مصدرها الوجود . فان كانت بمعنى الاصابة كقول المتنبى .

والظلم من شيم النفوس فان تجد ✲ ذا عفة فلعلة لايظلم

تعدت الى مفعول واحد ، أو بمعنى الاستغناء لم تتعد نحو وجد زيد من الوجد بمعنى الاستغناء ، أو بمعنى حزن أوحقد بفتح القاف ، وقد تكسر تعدت بعلى كحزنت على زيد وحقدت عليه ، وفى فتح البارى مانصه ومادة وجد متحدة الماضى والمضارع مختلفة المصادر بحسب اختلاف المعانى . يقال فى الغضب موجدة ، وفى المطلوب وجودا ، وفى الضالة وجدانا وفى الحب وجدا بالفتح ، وفى المال وجدا بالضم ، وفى الغنى جدة بكسر الجيم وتخفيف الدال المفتوحة على الأشهر فى جميع ذلك ، وقالوا أيضا فى المكتوب وجادة ، وهى مولدة اه (وألفيت) بمعنى وجدت التى تتعدى الى اثنين ، أما التى بمعنى أصاب نحو ضاع مالى ثم ألفيته فتتعدى الى واحد (ودريت) بمعنى علمت وأكثر ماتستعمل معداة بالباء لواحد . فاذا دخلت عليها همزة النقل تعدت الى واحد بنفسها والى ثان بالباء كقوله تعالى ــ قل لوشاء الله ماتلوته عليكم ولاأدراكم به ــ (وتعلم) بصيغة الأمر ولذا قال المصنف (بمعنى اعلم) وفى التسهيل وشرحه للدمامينى وتعلم بمعنى أعلم غير متصرف فلايستعمل منه غير صيغة الأمر ، وهذا الذى ذهب اليه الأعلم والصحيح أنها تتصرف ، حكى ابن السكيت تعلمت أن فلانا خارج اه وفى شرح الشذور للعصامى وهى متصرفة بلاخلاف ، والغالب فيها وقوعها على

نحوُ ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، وَحَسِبْتُ زَيْدًا عَالِمًا ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ : * حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ * وَخِلْتُ عَمْرًا شَاخِصًا ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيبًا ،

أنّ وصلتها اه وقوله بلاخلاف مردود . فان الخلاف فيها مشهور * ثم شرع المصنف فى ذكر مثل الأفعال التى ذكرها مقتما للأول ، فالأول على الترتيب الذى ذكره فقال (نحو ظننت زيدا قائما) واعرابه ظننت فعل وفاعل ظن فعل ماض تنصب مفعولين والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، زيدا مفعول لظننت ، وقائما مفعول ثان (وحسبت زيدا عالما) واعرابه حسبت فعل وفاعل حسب فعل ماضى من أخوات ظن تنصب مفعولين، والتاء فاعل ، زيدا مفعولها الأول وعالما مفعولها الثانى (وقول الشاعر :

حسبت التقى والجود خير تجارة) * رباحا اذا ماالمرء أصبح ثاقلا

قاله لبيد بن ربيعة العامرى ، وهو من قصيدة من الطويل * اللغة حسبت بمعنى تيقنت لابمعنى صرت ذاحسب ، والتقى مصدر اتقى اذا اجتنب النواهى وامتثل الأوامر ، والجود الكرم ، والتجارة تقليب المال لغرض الربح ، والمراد بها هنا المكتسب وخير ههنا للتفضيل فلذا استوى فيه المذكر والمؤنث والافراد وضدّاه ، والرباح بفتح الراء ، والربح بكسرها واحد . وفى القاموس ربح فى تجارته كعلم استشف ، والربح بالكسر والتحريك وكسحاب اسم مار بحه اه والمرء مثلث الميم الانسان أوالرجل ولايجمع من لفظه ، وسمع مرءون . قاله فى القاموس ، والثاقل من ثقل كفرح فهو ثقيل وثاقل اشتد مرضه ، وقد أثقله المرض والنوم واللؤم فهو مستثقل . قاله فى القاموس ، وفى العينى ثاقلا أراد ميتا لأن الأبدان تخف بالأرواح . فاذا مات الانسان يصير ثاقلا كالجماد * الاعراب حسبت فعل وفاعل ، حسب فعل ماض بمعنى تيقنت من أخوات ظن تنصب مفعولين ، والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، التقى مفعولها الأول ، وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ، والجود معطوف على التقى ، وخير مفعول ثان ، وهو مضاف وتجارة مضاف اليه ، رباحا تميز كما قاله الأزهرى . وقال العينى رباحا تميز : أى من حيث الربح والفائدة ، اذا ظرف لما استقبل من الزمان ، وما زائدة ، المرء مبتدأ ، أصبح فعل ماض ناقص واسمها مستتر فيها جوازا تقديره هو ، ثاقلا خبرها وعلامة نصبه فتح آخره ، وجملة أصبح معها اسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدا . والمعنى تيقنت التقى والجود خير تجارة ربحا اذا أصبح المرء ميتا . والشاهد فى حسبت حيث جاءت عاملة عمل ظن تنصب مفعولين (وخلت عمرا شاخصا) واعرابه خلت فعل وفاعل ، خال فعل ماض من أخوات ظن ، والتاء فاعل ، وعمرا مفعولها الأول ، وشاخصا بمعنى مسافرا مفعول ثان (وقوله تعالى : إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا) واعرابه إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب اسمها يرون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون متصرف من رأى بمعنى ظن تنصب مفعولين ، والواو فاعل والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول أول ، و بعيدا مفعول ثان ، ونرى فعل مضارع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف متصرف من رأى بمعنى تيقن من أخوات ظن تنصب مفعولين ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والهاء ضمير متصل فى

وَقَوْلِهِ تَعَالَى فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ، وَنَحْوُ زَعَمْتُ زَيْدًا صَدِيقًا ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

زَعَمَتْنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ ۝ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبًا

وَقَوْلِهِ تَعَالَى : وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمٰنِ إِنَاثًا

محل نصب مفعولها الأول ، قريبا مفعول ثان (وقوله تعالى : فان علمتموهن مؤمنات) واعرابه الفاء بأعتبار ماقبلها إن حرف شرط جازم تجزم فعلين الاول فعل الشرط والثانى جوابه ، علم فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط من أخوات ظن تنصب مفعولين ، والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، والميم والواو علامة الجمع ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول أول ، والنون علامة جمع الاناث ، مؤمنات مفعول ثان وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لانه جمع مؤنث سالم (ونحو زعمت زيدا صديقا) واعرابه زعمت فعل وفاعل ، زعم فعل ماض من أخوات ظن ، والتاء فاعل زيدا مفعولها الاول ، وصديقا مفعولها الثانى (وقول الشاعر :

زعمتني شيخا ولست بشيخ ۝ انما الشيخ من يدب دبيبا)

قاله أبو أمية الحنفى ، واسمه أوس ، وهو من قصيدة من الخفيف ۝ اللغة زعمتنى من الزعم ، وهو القول بان الشئ على صفة قولا غير مستند الى وثوق ، والشيخ من استبانت فيه السن ، أو من خمسين الى أواخر عمره . قاله فى القاموس ، ودب يدب دبا ودبيبا مشى على هينته . قاله فى القاموس ، وقوله يدب بكسر الدال كما ضبطه بذلك ابن علان فى شرح الرياض ۝ الاعراب زعم فعل ماض من أخوات ظن تنصب مفعولين ، والتاء علامة التأنيث ، والنون للوقاية ، والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعول أول ، شيخا مفعول ثان ، الواو حرف عطف ، لست فعل وفاعل ، ليس فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، والتاء ضمير متصل فى محل رفع اسمها ، بشيخ جار ومجرور خبر ليس فى محل نصب وهو مجرور بحرف الجر الزائد ، فحركة النصب فيه مقدرة ، والمانع من ظهورها حركة المناسبة لحرف الجر الزائد ، إن حرف توكيد ونصب وما كافة ، ويصح أن تقول انما أداة حصر ، الشيخ مبتدأ ، من اسم موصول بمعنى الذى فى محل رفع خبر ، يدب فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو دبيبا مفعول مطلق وعلامة نصبه فتح آخره ، والمعنى ظاهر . والشاهد فى قوله زعمتنى حيث جاء بمعنى الظن ولذا نصب مفعولين (وقوله تعالى — وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا —) واعرابه الواو حرف عطف ، جعلوا فعل وفاعل ، جعل فعل ماض بمعنى اعتقد تعمل عمل ظن تنصب مفعولين والواو ضمير متصل فى محل رفع فاعل الملائكة مفعولها الأول ، واناثا مفعولها الثانى ، والذين اسم موصول فى محل نصب نعت ، للملائكة ، وهم ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ ، عند ظرف مكان مفعول فيه وهو مضاف والرحمن مضاف اليه ، والظرف شبه جملة فى محل رفع خبر ، وجملة المبتدا والخبر صلة الموصول لا محل لها من الاعراب ، والعائد هم :

[تنبيه] تمثيل المصنف بالآية المذكورة لجعل بمعنى اعتقد تبع فيه ابن هشام فى الشذور ووقع فى الكشاف أن جعل فى الآية بمعنى صير واعترضه أبو حيان فقال : انه غير صحيح لأنهم لم يصيروهم اناثا ، وانما ذكر بعض النحويين انها هنا بمعنى سمى . وأجاب عنه الشمنى انه ليس المراد

وَقَوْلِ الشَّاعِرِ

قَدْ كُنْتُ أَحْجُواَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ ... حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْماً مُلِمَّاتُ

وَقَوْلِ الآخَرِ :

فَلاَ تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى ... وَلَـكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكُكَ فِى الْعُدْمِ

التصيير بالفعل بل المراد التصيير بالقول . قال وقد نص الزمخشرى على ذلك (وقول الشاعر :

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة * حتى ألمت بنا يوما ملمات)

قاله تميم بن أبى مقبل . وقيل أبو سنبل الأعرابى ، وهو من البسيط * اللغة حجوت فلانا بمعنى ظننته والثقة المؤتمن - وألمّ بى الشئ يلم إلماما اذا نزل ، والملمات النوازل جمع ملمة * الأعراب قد حرف تحقيق ، كنت فعل وفاعل ، كان فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير متصل فى محل رفع اسمها ، أحجو فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على الواو منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالواو وفاعله مستتر وجوبا تقديره أنا ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب خبر كان ، أبا مفعول أوّل وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وعمرو مضاف اليه أخا مفعول ثان ، وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وثقة مضاف اليه ولايصح أن ينون أخا على أنه مفعول ثان وعلامة نصبه فتح آخره ، وثقة نعت له بمعنى موثوق به أوذاثقة لأن المصدر لاينعت به الا بالسماع نحو هذا الرجل عدل أورضا ، حتى حرف غاية بمعنى الى ، ألمّ فعل ماض والتاء علامة التأنيث ، بنا جار ومجرور فى محل نصب على المفعولية متعلق بألمّ ، ويوما ظرف زمان وعلامة نصبه فتح آخره ، ملمات فاعل ألمت وعلامة رفعه ضم آخره . والمعنى كنت أظن أباعمرو أخا موثوقا به أرجع اليه عند احتياجى اليه الى أن نزلت بى النوازل العظام فلم يكن كما ظننته ، والشاهد فى أحجو حيث جاء بمعنى أظن فلذلك نصب مفعولين ، ولم يذكر أحد من النحاة أن حجا يحجو يتعدّى الى مفعولين غير ابن مالك :

(وقول الآخر :

فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى * ولكنما المولى شريكك فى العدم)

قاله النعمان بن بشير الأنصارى رضى الله عنهما ، وهو من قصيدة من الطويل * اللغة المولى هنا بمعنى الصاحب والحليف ، والغنى بالكسر والقصر غنى المال ، وأما بالكسر والمد فهو الصوت المطرب ، و بالفتح والقصر النفع ، والعدم بضم العين وسكون الدال الفقر . الاعراب الفاء عاطفة لاناهية ، تعدد فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه سكون آخره وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت متصرف من عدّ من أخوات ظن تنصب مفعولين المولى مفعول أوّل وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ، شريك مفعول ثان وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف والكاف مضاف اليه ، فى الغنى جار ومجرور وعلامة جرّه كسرة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور متعلق بشريك لأنه فعيل بمعنى مشارك اسم فاعل ، ولكنما الواو حرف عطف ، لكن حرف

وقوله

وَقَوْلِهِ فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكَا

وَقَوْلِهِ تَعَالَى : تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ ، وَدُرِيتُ زَيْدًا قَائِمًا ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

دُرِيتَ الْوَفِيَّ الْعَهْدَ يَاعَرْوُ فَاغْتَبِطْ فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

استدراك ونصب ، وما كافة ، المولى مبتدأ وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ، شريك خبر ، والكاف فى محل جرّ بالاضافة ، وفى العدم متعلق بشريك والمعنى فلا تظنّ صاحبك وحليفك شريكك فى المال ولكنه شريكك فى الفقر والحاجة . والشاهد فى تعدد حيث جاء بمعنى الظن فلذلك نصب المفعولين (وقوله :

فقلت أجرنى أبا مالك ✲ والا فهبنى امرأ هالكا)

قاله ابن الهمام السلولى ، وهو من المتقارب ، ويروى بدل قوله أبا مالك بلفظ أباخالد ✲ اللغة أجرنى بفتح الهمزة وكسر الجيم من أجاره اذا أمنه والهالك الميت ✲ الأعراب الفاء حرف عطف ، قلت فعل وفاعل ، أجر فعل أمر ، والنون للوقاية، والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، أبا منادى مضاف حذف منه حرف النداء تقديره ياأبا ، وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف ، ومالك مضاف اليه ، والا الواو حرف عطف ان حرف شرط جازم، وفعل الشرط محذوف لأن أصله وان لاتفعل فأدغمت ان فى لا النافية وحذف فعل الشرط ، والفاء رابطة لجواب الشرط ، هب فعل أمر مبنى على السكون من أخوات ظن تنصب مفعولين ، والنون للوقاية والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعولها الأوّل، امرأ مفعول ثان ، هالكا نعت له . والمعنى قلت يا أبا مالك أجرنى وأغثنى وان لم تجرنى فظننى من الهالكين . والشاهد فى هب حيث جاء بمعنى ظن فلذلك نصب مفعولين (وقوله تعالى — تجدوه عند الله هو خيرا) واعرابه تجدوه جواب الشرط المتقدّم فى قوله تعالى — وماتقدّموا لأنفسكم من خير تجدوه — وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، عند ظرف مكان مفعول فيه متعلق بتجدوه وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف اليه ، هو ضمير فصل لامحل له من الأعراب خيرا مفعول ثان (وقوله تعالى — انهم ألفوا آباءهم ضالين) واعرابه انّ حرف توكيد ونصب ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب اسمها، ألفوا فعل وفاعل ، ألفى فعل ماض ينصب مفعولين والواو ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، آباء مفعول أوّل ، وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة ، والميم علامة الجمع ، ضالين مفعول ثان ، وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم (ودريت بفتح الدال مبنيا للفاعل (زيدا قائما) واعرابه درى فعل ماض بمعنى علم من أخوات ظن ، والتاء فاعل ، وزيدا مفعول أوّل ، وقائما مفعول ثان (وقول الشاعر :

دريت الوفى العهد ياعرو فاغتبط ✲ فان اغتباطا بالوفاء حميد)

هو من الطويل . اللغة دريت مبنىّ للمجهول من درى اذا علم ، وله استعمالان أحدهما بالباء نحو — ولا أدراكم به — ويتعدّى الى الضمير بالهمزة ، وأندرها ان يتعدى الى اثنين بنفسه كما فى البيت قاله

وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

تَعَلَّمْ شِفَاءُ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا ﴿﴾ فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ

وَإِذَا كَانَ ظَنَّ بِمَعْنَى اتَّهَمَ ، وَرَأَى بِمَعْنَى أَبْصَرَ ، وَعَلِمَ بِمَعْنَى عَرَفَ لَمْ تَتَعَدَّ إِلاَّ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ

العيني ، والوفيّ بمعنى الوافي ، يقال وفى فلان بالعهد وفاء ضدّ غدر ، والعهد الميثاق ، وعرو مرخم عروة ، واغتبط أمر من الاغتباط ، والغبطة هو أن يتمنى مثل حال المغبوط ، من غير أن يريد زوالها عنه بخلاف الحسد ، وحيد بمعنى محمود . الأعراب دريت فعل ونائب الفاعل ، درى فعل ماض مغير الصيغة من أخوات ظن تنصب مفعولين والتاء ضمير متصل فى محل رفع نائب الفاعل وهى المفعول الأوّل لدرى ، والوفيّ مفعولها الثانى : وهو صفة مشبهة تعمل عمل الفعل ترفع الفاعل وتنصب المفعول ، والعهد بالرفع فاعل ، ويجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به ، وجرّه بالاضافة وفاعل الصفة المشبهة حينئذ ضمير مستتر جوازا تقديره هو . قال العيني وأرجحها النصب وأضعفها الرفع اه . والمراد بالرجحان والضعف من جهة المعنى كما يفيده كلامهم ، فى باب الصفة المشبهة ، ياعرو ياحرف نداء عرو منادى مرخم مبنى على الضم على لغة من لاينتظر وعلى الفتح على لغة من ينتظر والفاء فصيحة ويقال فيها داخلة فى جواب شرط مقدّر اذا لتقدير اذا دريت الوفى العهد فاغتبط ، فان الفاء حرف تعليل انّ حرف توكيد ونصب ، اغتباطا اسمها ، بالوفاء جار ومجرور نعت لاغتباطا متعلق بواجب الحذف تقديره كائنا ، حميد خبر انّ . وقال العيني بالوفاء متعلق بالخبر أعنى حميد : أى بوفاء العهد . والمعنى ياعروة قد علمت حال من يفى بالعهد فتمنّ أنت مثل ذلك لأن الغبطة بمثل ذلك محمودة ، والشاهد فى قوله درى حيث جاءت بمعنى علم فلذلك نصبت مفعولين (وقول الشاعر :

تعلم شفاء النفس قهر عدوّها ﴿﴾ فبالغ بلطف فى التحيل والمكر)

قاله زياد بن يسار ، وهو من الطويل ﴿﴾ اللغة تعلم أمر بمعنى اعلم ، والشفاء بكسر الشين المعجمة والمدّ الدواء والبرء من السقم والقهر الغلبة ، والعدوّ ضد الصديق ، واللطف ضدّ العنف ، والتحيل كالاحتيال الحذق وجودة النظر والمكر الخديعة ﴿﴾ الاعراب تعلم فعل أمر مبنى على السكون يعمل عمل ظن ينصب مفعولين وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، شفاء مفعول أول وعلامة نصبه فتح آخره قهر مفعول ثان ، وهو مضاف وعدوّ مضاف اليه ، وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة ، وقوله فبالغ الفاء حرف عطف على تعلم بالغ فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وما بعدها ظاهر . والمعنى اعلم شفاء النفس قهر العدوّ ، وذلك بان تبالغ فى خديعته والاحتيال فى دفعه بالممكن ، والشاهد فى تعلم بمعنى اعلم حيث نصب مفعولين (واذا كان ظن بمعنى اتهم ورأى بمعنى أبصر وعلم بمعنى عرف) وحجا بمعنى قصد ، ووجد بمعنى حزن أوحقد ، وزعم بمعنى كفل أو بمعنى قال ، وتأتى هذه الأفعال و بقية أفعال الباب لمعان أخر غير قلبية ، وحينئذ (لم تتعد الا الى مفعول واحد) لأن تعديها الى مفعولين ، انما كان بالنظر لاقتضائها الجزءين المبتدا والخبر فاذا كانت قد وضعت لمعنى آخر لا تقتضى الا أمرا واحدا وجب أن لا تتعدى الا الى واحد لأن التعدى أمر معنوى فتعدد

نحو

نحوُ ظَنَنْتُ زَيْدًا بِمَعْنَى اتَّهَمْتُهُ ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا بِمَعْنَى أَبْصَرْتُهُ ، وَعَلِمْتُ الْمَسْئَلَةَ بِمَعْنَى عَرَفْتُهَا * النَّوْعُ الثَّانِي أَفْعَالُ التَّصْيِيرِ نحوُ جَعَلَ

متعلقه وافراده انما هو بحسب المعنى (نحو ظننت زيدا بمعنى اتهمته) لأن الاتهام لا يقتضى الا متهما واحدا ، ومعنى الاتهام أن تجعل شخصا موضع الظن السيء تقول ظننت زيدا : أى ظننت به أنه فعل سيئا وكذا اتهمته قاله الدماميني ، ومن مجيء ظن بمعنى اتهم قوله تعالى ـ وماهو على الغيب بظنين ـ بالظاء المشالة فى قراءة الأكثر : أى بمتهم ، وقرأها نافع بضنين بالضاد الساقطة : أى بخيل (ورأيت زيدا بمعنى أبصرته) وذلك لأن الابصار ، انما يقتضى واحدا ، واختلفوا فى رأى الحلمية فألحقها الأكثرون برأى العلمية فى التعدى لاثنين من جهة أن كلا منهما ادراك بالباطن كقول الشاعر :

أراهـم رفقتى حـتى اذا ما * تجافى الليل وانخزل انخزالا

فهم مفعول أول ورفقتى بضم الراء وكسرها مفعول ثان ، ومصدرها الرؤيا ، ولا تختص الرؤيا بمصدر الحلمية بل تقع مصدرا للبصرية كقوله تعالى ـ وما جعلنا الرؤيا التى أريناك الا فتنة للناس ـ قال ابن عباس هى رؤيا عين والأكثر فى مصدر البصرية الرؤية (وعلمت المسئلة بمعنى عرفتها) ومنه قوله تعالى ـ والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لاتعلمون شيئا ـ : أى لا تعرفون شيئا وذلك لأن لفظ المعرفة وضع للتعلق بالشيء نفسه فمعنى قولك علمت زيدا عرفته فى نفسه ومعنى علمت زيدا قائما عرفته باعتبار كونه على صفة قاله ابن الحاجب فى شرح المفصل ، وخالفه الرضىّ فقال لايتوهم أن بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم ، فان معنى علمت أن زيدا قائم وعرفت أن زيدا قائم واحـد الا أن عرف لاتنصب جزأى الاسمية كما تنصبهما علم ، لا الفرق معنوى بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون أحد المتساويين فى المعنى بحكم لفظى دون الآخر اهـ . قال العصامى قال بعضهم ، وهـذا بناء على أن العلم والمعرفة مترادفان ، وهو قول بعض أهل الأصول والميزان ، ولبعضهم قول آخر ، وهو أن العلم يتعلق بالكليات ، والمركبات والمعرفة تتعلق بالجزئيات والبسائط . قال فى شرح المطالع : ومن هنا تسمع النحويين يقولون علم تتعدى الى مفعولين وعرف تتعدى الى واحد فتأمله اهـ .

﴿ النوع الثانى ﴾ من الأفعال الناصبة للمبتدا والخبر على أنهما مفعولان لها (أفعال التصيير) سميت بذلك لدلالتها على تحويل الشيء من حالة الى حالة أخرى ، وفى كون مفعولى هـذه الأفعال مبتدأ وخبرا فى الأصل كما يفيده كلام ابن مالك ، وابن هشام والرضى ، وغـيرهم بحث لأن مفعوليها متغايران مفهوما وخارجا ، فلا يصح ادّعاء كونهما مبتدأ وخبرا لوجوب اتحاد المبتدا والخبر فى الخارج وان اختلفا فى المفهوم ويتبين ذلك أنك تقول صيرت الغنىّ فقيرا والمعدوم موجودا وصدق الأوّل على الثانى فى المثالين ممتنع ، وأجاب بعض المحققين عن هذا بانه لانزاع فى ان الأفعال الناقصة من دواخل المبتدا والخبر ، ولانزاع فى صحة قولهم صار الغنىّ فقيرا والمعدوم موجودا مع جريان ما ذكر فيه فما كان جوابا عن هذا فهو جواب عن ذاك فتأمل (نحو جعل) ومنه قوله تعالى ـ ويجعلون لله مايكرهون ـ وقوله تعالى ـ وجعل منهم القردة والخنازير ـ فالمجرور فيهما مفعول ثان ، ومابعده مفعول أوّل ، وقس به ماأشبهه ، وانما لم يقدّر المجرور مفعولا أوّل لأن المفعول الأوّل فى محل المبتدا

وَرَدَّ ، وَاتَّخَذَ ، وَصَيَّرَ ، وَوَهَبَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا ، وَقَالَ تَعَالَى : يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً ، وَنَحْوُ صَيَّرْتُ الطِّينَ خَزَفًا ، وَقَالُوا :

والمفعول الثانى فى محل الخبر ، والمبتدأ لا يكون جارا ومجرورا (وردّ) كقول الشاعر :

فرد شعورهنّ السود بيضا * ورد وجوههنّ البيض سودا

(واتخذ) ويقال فيه تخذ نحو لتخذت عليه أجرا ، وفى قراءة لاتخذت (وصير) ومثلها أصار وهما منقولان من صار احدى أخوات كان نقل الأوّل بالتضعيف والثانى بالهمزة كقول الشاعر :

ولعبت طير بهم أبابيل * فصيروا مثل كعصف مأكول

(ووهب) غير متصرف فلا يستعمل الا بصيغة الماضى كالمثال الآتى ، واتيان المصنف بنحو فى أوّلها للاشارة الى عدم انحصارها فيما ذكر فقد عدّ بعضهم منها ترك نحو قوله تعالى — وتركهم فى ظلمات لايبصرون — قال فى المغنى ان فسر ترك بصير فالظرف مفعول (٧) ولا يبصرون مفعول ثان ، تكرر كما يتكرر الخبر والظرف مفعول ثان ، والجملة بعده حال اهـ . وقال ابن عنقاء زاد بعضهم فى أفعال التصيير ضرب مع المثل نحو ضربت هذا الكلام مثلا ، وفى نحو ضربت الفضة خاتما والطين خزفا وبعضهم خلق ، وجزم به السيوطى فى شرح النقاية نحو — وخلق الأنسان ضعيفا — وفى الارتشاف لا أعلم نحويا ذهب الى أن خلق تتعدى الى اثنين فلا يكون من هذا الباب . قال جمع متأخرون ، وقد يضمن المتعدى لواحد معنى صير وتجعل من أفعاله ، فتقول حفرت وسط الدار بئرا وبنيت الدار مسجدا ، وقطعت الثوب قميصا وصنعته عمامة : أى صيرت فى كلها . قال ابن عنقاء وهو قوى ، وقد أشار المصنف رحمه الله تعالى ، الى أمثلة ماذكره من أفعال التصيير على الترتيب بقوله (قال الله تعالى — فجعلناه هباء منثورا —) واعرابه الفاء باعتبار ماقبلها جعل فعل ماض من أفعال التصيير تنصب مفعولين ، ونا ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول أوّل ، هباء مفعول ثان ، منثورا نعت (وقال تعالى — يردونكم من بعد إيمانكم كفارا —) واعرابه يردون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل متصرف من ردّ من أفعال التصيير تنصب مفعولين ، والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول أوّل ، والميم علامة الجمع ، وكفارا مفعولها الثانى ، وجملة من بعد إيمانكم فى محل نصب على الحال من الواو فى يردون متعلق بواجب الحذف (وقال الله تعالى — واتخذ الله ابراهيم خليلا) واعرابه الواو حرف عطف ، اتخذ فعل ماض من أفعال التصيير تنصب مفعولين الله فاعل ، ابراهيم مفعول أوّل ، خليلا مفعول ثان ، (ونحو صيرت الطين خزفا) واعرابه ظاهر ، وفى القاموس . الخزف محركة الجرار وكل ماعمل به من طين وشوى بالنار حتى يكون فخارا (وقالوا) : أى

(٧) هكذا بالأصل ، ولعلّ الكلام فيه حذف تقديره ان فسر ترك بصير فمفعوله الأوّل الضمير والظرف يعنى الجار والمجرور مفعوله الثانى : الخ ، والواو فى قوله بعد والظرف بمعنى أو ليكون وجها ثانيا فى الأعراب اهـ مصححه

وهبنى

وَهبَنِي ٱللّٰهُ فِدَاءَكَ ، وَٱعْلَمْ أَنَّ لِأَفْعَالِ هٰذَا ٱلْبَابِ ثَلَاثَةَ أَحْكَامٍ . ٱلْأَوَّلُ : ٱلْإِعْمَالُ وَهُوَ ٱلْأَصْلُ وَهُوَ وَاقِعٌ فِي ٱلْجَمِيعِ . الثَّانِي : ٱلْإِلْغَاءُ وَهُوَ إِبْطَالُ ٱلْعَمَلِ لَفْظاً وَمَحَلّاً لِضَعْفِ ٱلْعَامِلِ بِتَوَسُّطِهِ نَحْوُ زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ ، وَهُوَ جَائِزٌ لَا وَاجِبٌ ،

فى الدعاء (وهبنى الله فداءك) : أى صيرنى فداءك أقيك السوء بنفسى . وفى القاموس فداه يفديه فداء وفدا و يفتح ، والفداء ككساء وكعلى والى اهـ . فأفاد كلامه أن قوله فداءك بالمد والقصر : [تنبيه] بعض أفعال التصيير قد تأتى لمعان أخر غير التصيير كاتخذ بمعنى خلق أوصنع فتنصب مفعولا واحدا فقط كقوله تعالى ـ وقالوا اتخذ الله ولدا ـ وقيل انها فى الآية بمعنى صير وان المفعول الثانى محذوف : أى اتخذ الله بعض الموجودات ولدا ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (واعلم ان لأفعال هـذا الباب ثلاثة أحكام) تختص بها بل أربعة الثلاثة المذكورة ، والرابع أنه يجوز فى الأفعال القلبية المتصرفة ورأى الحلمية والبصرية أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدين : أى بأن يكون مرجع الضميرين شيئا واحدا مثل علمتنى منطلقا وعلمتك منطلقا وقوله تعالى ـ ان الانسان ليطغى ان رآه استغنى ـ أى أن راى نفسه ، وقوله تعالى ـ إنى أرانى أعصر خمرا ، انى أرانى أحمل فوق رأسى خبزا ـ وقوله تعالى ـ رأيتهم لى ساجدين ـ وقول عائشة رضى الله عنها « لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومالنا من طعام الا الاسودان » قال الزمخشرى وغيره وأجرت العرب عدمت وفقدت مجرى أفعال هذا الباب لأنهما ضد وجدت فحملت على ضدها ولا بعد فى حمل الشئ على ضده وذلك كقول الشاعر :

ندمت على ما كان منى فقدتنى ✽ كما يندم المغبون حين يبيع

وقول الآخر : خذا حذرا ياجارتىّ فأننى ✽ رأيت جران العود قد كاد يصلح

لقد كان لى عن ضرتين عدمتنى ✽ وعما ألاقى منهما متزحزح

بخلاف سائر الأفعال فلا يقال ضربتنى بل يعدل فيها الى لفظ نفس مضاف الى ذلك الضمير فتقول ضربت نفسى والفرق بين الأفعال القلبية وغيرها أن علم الشخص بنفسه أكثر فساغ فيها ذلك بخلاف غيرها لتعلق فعل الفاعل فيها بغيره إذقل مايضرب الشخص نفسه (الأول الاعمال) وهو نصبها للجزءين (وهو الأصل وهو واقع فى الجميع) : أى فى جميع أفعال هـذا الباب الجامد منها والمتصرف القلبى والتصييرى ، ويختص الحكمان الآتيان كالحكم الذى زدته بالقلبى المتصرف ، وقد يعرض الحكم الأخير أعنى التعليق لكل فعل يدل على الشك أو يتضمن معنى العلم وان كان قاصرا كما ستأتى الاشارة اليه ان شاء الله تعالى (الثانى الالغاء ، وهو ابطال العمل لفظا ومحلا) فيبقى مدخولها على اعرابه قبل دخولها وتبقى هى على معناها فى افادة الظن أو العلم ، وذلك (لضعف العامل) القلبى المتصرف عن العمل (بتوسطه) بين المبتدا والخبر أو تأخره عنهما (نحو زيد ظننت قائم) هذا مثال لتوسطه واعرابه زيد مبتدأ ، وقائم خبره وظننت فعل وفاعل (وزيد قائم ظننت) وهذا مثال لتأخره واعرابه زيد مبتدا ، وقائم خبره ، وظننت فعل وفاعل والفعل الملغى وفاعله حينئذ بمنزلة الظرف اذمعناه زيد قائم فى ظنى ولامحل للملغى أصلا قاله ابن عنقاء (وهو) : أى الالغاء (جائز لاواجب) لأن سببه لايقتضى ذلك ولايمتنع لانه أمر اختيارى راجع الى المتكلم وجعل أبوحيان

وَإِلْغَاءُ الْمُتَأَخِّرِ أَقْوَى مِنْ إِعْمَالِهِ ، وَالْمُتَوَسِّطُ بِالْعَكْسِ ، وَلَا يَجُوزُ إِلْغَاءُ الْعَامِلِ الْمُتَقَدِّمِ نَحْوُ ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ . الثَّالِثُ : التَّعْلِيقُ وَهُوَ إِبْطَالُ الْعَمَلِ لَفْظًا لَا مَحَلًّا

لجواز الالغاء شرطين الأوّل أن لا تدخل لام الابتداء على الاسم نحو لزيد ظننت قائم ولزيد قائم ظننت فانه حينئذ لايجوز الالغاء ولايجوز الاعمال . الثانى أن لاينفى نحو زيدا منطلقا لم أظن وزيدا لم أظن منطلقا فانه لايجوز فيه الا الاعمال ولا يجوز الالغاء لانه يتعين بناء الكلام على الظنّ المنفى (والالغاء) العامل (المتأخر) عن المفعولين (أقوى من إعماله) بلا خلاف لضعفه بالتأخر (والمتوسط) أى والعامل المتوسط بين المفعولين نحو زيد ظننت عالم (بالعكس) : أى فاعماله أقوى من الغائه لانه عامل لفظى ، فهو أقوى من الابتداء لانه عامل معنوى ، وهذا ماجزم به ابن هشام فى التوضيح والشذور وهو الأصح ، وقيل هما فى التوسط سواء ، وجزم به فى شرح القطر وصححه المرادى (ولايجوز الغاء العامل المتقدّم) على مفعوليه لان المقتضى للعمل اذا تقدّم كان أقوى منه اذا تأخر (نحو ظننت زيدا قائما) فلا يجوز أن يقال ظننت زيد قائم برفعهما (خلافا للكوفيين) والأخفش فى اجازة الالغاء مع تقدّم العامل مستدلين بنحو قول الشاعر :

كذاك أدّبت حتى صار من خلقى * أنى رأيت ملاك الشيمة الأدب

وقول كعب بن زهير :

أرجو وآمل أن تدنو مودّتها * وما إخال لدينا منك تنويل

وأجيب بأن ذلك على تقدير ضمير الشأن بعد الفعل ، وهو الأقرب الأصح كما قال الدمامينى وغيره فهو مفعول أوّل والجملة مفعول ثان ، أو على تقدير لام الابتداء المعلقة عن العمل : كما قال سيبويه ، أو من الالغاء على قبح كما قاله الخبيصى وابن مالك ، وقضية كلام المصنف وجوب الاعمال عند تقدّم العامل ، وان تقدّم على الفعل شئ كمتى ، وهو رأى لبعضهم ، والجمهور على أنه متى تقدّم على الفعل المتقدم السابق على المعمولين مايتعلق بثانيهما فالالغاء جائز وان كان أضعف من الاعمال (الثالث) من أحكام أفعال هذا الباب (التعليق) للعامل القلبى المتصرف وألحق به فى التعليق على الأصح لكن مع الاستفهام خاصة أبصر نحو ـ فستبصر ويبصرون ـ ، وتفكر كقوله تعالى ـ أولم يتفكروا مابصاحبهم من جنة ـ ، وسأل نحو ـ يسألون أيان يوم الدين ـ ، وزاد ابن خروف نظر نحو ـ فلينظر أيها أزكى طعاما ـ ، ووافقه ابن مالك وابن عصفور ، بل قال ابن مالك ما قارب المذكورات مما له تعلق بفعل القلب يجوز تعليقه (وهو ابطال العمل) وجوبا كما سيأتى (لفظا) فلا يظهر النصب فى مفعوليها بل يكونان مرفوعين لفظا على أنهما مبتدأ وخبر (لامحلا) : أى فلا يبطل العمل مع التعليق فى المحل بل تكون الجملة المعلق عنها العامل فى محل نصب باسقاط حرف الجر ان تعدّى بالحرف نحو ـ أولم يتفكروا ـ ويسألون أيان يوم الدين ـ لأنه يقال فكرت فيه وسألت عنه ، وفى موضع المفعول به ان تعدّى العامل الى واحد نحو عرفت من أبوك وسادة مسدّ مفعوليه ان تعدّى الى اثنين كالأمثلة الآتية فى كلام المصنف ، وبدل اشتمال من المتوسط بينه وبينها ان تعدّى الى واحد نحو عرفت زيدا أبو من هو ، فان قدّرته بدل كل جاز ، ولكن على حذف مضاف : أى عرفت أمره ، وفى موضع الثانى ان تعدّى لاثنين ووجد الأوّل نحو علمت

لمجىء

لِمَجِيءِ مَالَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ بَعْدَهُ ، وَهُوَ لَامُ الِابْتِدَاءِ نَحْوُ ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ ، وَمَا النَّافِيَةُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : لَقَدْ عَلِمْتَ مَاهُؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ ، وَلَا النَّافِيَةُ نَحْوُ عَلِمْتُ لَازَيْدٌ قَائِمٌ وَلَا عَمْرٌو ، وَإِنِ النَّافِيَةُ نَحْوُ عَلِمْتُ إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ

زيدا أبو من هو بناء على أن ذلك يسمى تعليقا وفيه خلاف سأذكره على قول المتن فالتعليق واجب الى آخره ، ويجوز العطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب كقول الشاعر :

وما كنت أدرى قبل عزة ما البكا ✩ ولا موجعات القلب حتى تولت

روى بنصب موجعات بالكسر عطفا على محل ما البكا لأن العامل انما ألغى لفظا لا محلا فلهذا سمى تعليقا أخذا من المرأة المعلقة ، وهى التى أساء زوجها عشرتها فلا هى متزوّجة ولا مطلقة . قال العصامى : وانما يعطف على محل الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة فتقول علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره ، ولا تقول علمت لزيد قائم وعمرا لأن مطلوب هذه الأفعال انما هو مضمون الجملة فاذا كان فى الكلام مفرد يؤدّى معنى الجملة صح أن يتعلق به والا فلا . قاله فى التصريح اهـ (لمجىء ماله صدر الكلام بعده) : أى بعد العامل (وهو) : أى الذى له صدر الكلام (لام الابتداء) فان لها صدر الكلام الا فى باب انّ لأنها فيه مؤخرة من تقديم ولذا تسمى المزحلقة بالقاف والفاء كما مرّ (نحو ظننت لزيد قائم) واعرابه ظننت فعل وفاعل ، اللام لام الابتداء ، زيد مبتدأ قائم خبره ، والجملة فى محل نصب سادة مسدّ مفعولى ظن وانما لم يظهر النصب فى الجزءين لأن لام الابتداء لصدارتها لا يتخطاها العامل ، فمن حيث اللفظ روعى ماله الصدر ، ومن حيث المعنى روعى العامل فكأنه باق على عمله لأن معنى ظننت لزيد قائم ظننت قيام زيد ، وهذا هو معنى ظننت زيدا قائما .

[تنبيه] ألحق جماعة منهم ابن مالك وابن هشام فى القطر والتوضيح لام القسم بلام الابتداء فى إيجاب تعليق العامل نحو علمت والله ليقومنّ زيد (وما النافية كقوله تعالى لقد علمت ماهؤلاء ينطقون) واعرابه اللام داخلة فى جواب قسم مقدّر ، قد حرف تحقيق ، علمت فعل وفاعل ، ما نافية ها للتنبيه أولاء اسم اشارة فى محل رفع مبتدأ ، ينطقون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدا ، وجملة المبتدا والخبر فى محل نصب سادة مسدّ مفعولى علمت (ولا النافية نحو علمت لا زيد قائم ولا عمرو) واعرابه ظاهر ، وجملة لا زيد قائم من المبتدا والخبر فى محل نصب سادة مسدّ مفعولى علمت (وان النافية نحو علمت ان زيد قائم) فان نافية ، وزيد مبتدأ ، وقائم خبره ، والجملة فى محل نصب ، وقضية صنيع المصنف أن ما وان ولا النافيات يعلق بها العامل مطلقا من غير تقييد بكون كل منها واقعا فى جواب القسم ، وهذا هو الذى عليه الجمهور كما قال ابن عنقاء ، وشرط ابن هشام فى لا وإن أن يكونا فى جواب القسم ولو مقدّرا كقوله تعالى ــ وتظنون إن لبثتم إلا قليلا ــ وعلمت لا رجل قائم ، وقد علل الرضى كون كل من حروف النفى الثلاثة معلقا للعامل بقوله أما ما وإن فللزوم وقوعهما فى صدر الجمل وضعا ، وأما لا النافية الداخلة على الجملة الاسمية فانها لا التبرئة

وَهَمْزَةُ الِاسْتِفْهَامِ نَحْوُ عَلِمْتُ أَزَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرٌو ، وَكَوْنُ أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ اسْمَ اسْتِفْهَامٍ نَحْوُ عَلِمْتُ أَيُّهُمْ أَبُوكَ ، فَالتَّعْلِيقُ وَاجِبٌ إِذَا وُجِدَ شَيْءٌ مِنْ هٰذِهِ الْمُعَلِّقَاتِ ، وَلَا يَدْخُلُ التَّعْلِيقُ وَلَا الْإِلْغَاءُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَفْعَالِ التَّصْيِيرِ

المشابهة لأن المكسورة اللازم دخولها على الجملة اهـ (وهمزة الاستفهام نحو علمت أزيد قائم أم عمرو) واعرابه علمت فعل وفاعل ، والهمزة للاستفهام ، زيد مبتدأ قائم خبره ، أم حرف عطف ، عمرو معطوف على ماقبله ، واستشكل تعليق العامل بالاستفهام فى نحو هـذا المثال من حيث ان العلم بالشئ ينافى مايقتضيه الاستفهام من الجهل ، وأجاب عنه ابن هشام فى المغنى بأنه على تقدير مضاف : أى جواب أزيد عندك أم عمرو ، والتحقيق ماقال بعضهم ان متعلق العلم هنا هو النسبة ومتعلق الجهل طرفها ، والعلم بالنسبة يجامع الجهل بطرفها ضرورة فلاحاجة الى تقدير ، بل التحقيق أن متعلق العلم هو النسبة الى أحدهما مبهما ، ومتعلق الجهل النسبة اليه معينا وشتان مابينهما اهـ (وكون أحد المفعولين) الأول والثانى (اسم استفهام نحو علمت أيهم أبوك) واعرابه علمت فعل وفاعل علم فعل ماض ، والتاء فاعل : أى اسم استفهام مبتدأ وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف ، والهاء مضاف اليه ، والميم علامة الجمع ، أبوك خبره ، وجملة المبتدا والخبر فى محل نصب سادة مسد مفعولى علم ، ومثل ذلك ما اذا كان اسم الاستفهام فضلة نحو ـ وسيعلم الذين ظلموا أىّ منقلب ينقلبون ـ فأىّ منصوب على المصدرية ، والناصب له مابعده : أى ينقلبون : أى انقلاب ، ولايصح أن يكون منصوبا بما قبله لأن الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ماقبله . ومن المعلقات للعامل كم وكأين الخبريتان نحو ـ الم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون ـ ولعلّ نحو ـ وان أدرى لعله فتنة لكم ـ وكأنّ بتشديد النون كعلمت كأن زيدا أسد ، ورب كعلمت رب مولود بلاأب ، وليت حيث تركب معها كلام صحيح ، وانّ المكسورة المشددة على راى سيبويه : لكنها انما تعلق جرازا لاوجوبا على الصحيح ، والجمهور يقدرون بعدها لام الابتداء ، وأدوات الشرط لها الصدر فيجب معها التعليق نحو ظننت لولا زيد لم تنج ، وحسبت من يكرمنى تكرمه ، وعلمت اذا جاء زيد جاء أبوه ، وكل حرف يلتقى به القسم فله الصدر فيكون من المعلقات (فالتعليق) للعامل (واجب اذا وجد شىء من هذه المعلقات) المتقدمة بخلاف الالغاء فانه جائز ، وقد تبين مما قدمناه ان الفرق بين الالغاء والتعليق من جهة أن العامل الملغى لاعمل له ألبتة لافى اللفظ ولا فى المحل وأن العامل المعلق له عمل فى المحل لافى اللفظ ، وقضية كلامه أن التعليق واجب مطلقا ، واستثنى بعضهم صورة يجوز فيها التعليق ولايجب ، وهى ما اذا كان الاستفهام فى المفعول الثانى نحو علمت زيدا من هو ، فان النصب فى ذلك جائز بل هو الأجود ، ولهذا جزم الزمخشرى بمنع تسمية مثل هذا تعليقا ، فقال فى تفسير قوله تعالى ـ ليبلوكم أيكم أحسن عملا ـ أن هذا لايسمى تعليقا وانما التعليق أن يقع بعد الفعل مايسد مسد المفعولين معا اهـ (ولايدخل التعليق ولا الالغاء فى شئ من أفعال التصيير) لأنهما انما جاآ فى أفعال القلوب لضعفها من حيث انه لم يظهر تأثيرها المعنوى إذ هى أفعال باطنة بخلاف أفعال التصيير فانه يظهر أمرها فى الأغلب وكذلك الجمع بين ضميرى

ولا

وَلاَ فِي قَلْبِيٍّ جَامِدٍ، وَهُوَ اثْنَانِ: هَبْ، وَتَعَلَّمْ فَإِنَّهُمَا مُلاَزِمَانِ صِيغَةَ الْأَمْرِ، وَمَاعَدَاهُمَا مِنْ أَفْعَالِ الْبَابِ يَتَصَرَّفُ، يَأْتِي مِنْهُ الْمُضَارِعُ وَالْأَمْرُ وَغَيْرُهُمَا إِلَّا وَهَبَ مِنْ أَفْعَالِ التَّصْيِيرِ فَإِنَّهُ مُلاَزِمٌ لِصِيغَةِ الْمَاضِي، وَلِتَصَارِيفِهِنَّ مَالَهُنَّ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَتَقَدَّمَتْ بَعْضُ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ، وَيَجُوزُ حَذْفُ الْمَفْعُولَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا لِدَلِيلٍ نَحْوُ: أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ: أَيْ تَزْعُمُونَهُمْ شُرَكَاءَ

الفاعل والمفعول فانه لايجيء فيها (ولا فى قلبي جامد) لعدم تصرفه (وهو اثنان هب وتعلم) بمعنى اعلم (فانهما ملازمان صيغة الأمر) فلا يأتى منهما غيرهما (وما عداهما من أفعال الباب) قلبية وتصييرية (يتصرف) بالياء التحتية أوّله (يأتى منه المضارع والأمر وغيرهما) من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول (الاوهب من أفعال التصيير فانه ملازم لصيغة الماضى) فلا يأتى منه مضارع ولاغيره ، واحترز بقوله من أفعال التصيير عن وهب بمعنى أعطى وملك فانه يأتى منه المضارع نحو يهب ، والمصدر نحو هبة ، واسم الفاعل نحو واهب ، واسم المفعول نحو موهوب (و) يثبت (لتصاريفهن) التى هى المضارع وما بعده (ما) ثبت (لهنّ مما تقدم من الأحكام) فان كان الفعل قلبيا ثبت لتصرفاته الاعمال والالغاء والتعليق ، وان كان من أفعال التصيير ثبت لتصرفاته العمل فقط (وتقدمت بعض أمثلة ذلك) : أى بعض أمثلة تصاريف هذه الأفعال ، فما تقدم بعض أمثلة المضارع ، ومثال اعمال المصدر نحو أعجبنى ظنك زيدا قائما ، واسم الفاعل نحو أنا ظان زيدا عالما ، ومثال الالغاء نحو زيد ظنى قائم وزيدقائم أنا ظان ، والتعليق نحو أنا ظان مازيد قائم وأعجبنى ظنك مازيد قائم (ويجوز حذف المفعولين) وكذا حذف أحدهما فى باب أعطى وكسا مما تغاير مفعولاه ولو لم يدلّ على ذلك دليل تقول أعطيت درهما ولا تذكر من أعطيته وذلك لأنه لاربط بين مفعوليها بخلاف أفعال القلوب فانه يجوز فيها حذف المفعولين بالاجماع (أو) حذف (أحدهما) الأوّل أو الثانى مع بقاء الآخر كما هو رأى الجمهور لكنه قليل ولذا منعه ابن ملكون ، ولكن انما يجوز حذف المفعولين أوأحدهما (لدليل) يدلّ على المحذوف فيكون الحذف حينئذ اختصارا إما لغير دليل ، ويقال له الحذف اقتصارا بالقاف بدل الخاء فلا يجوز حذف مفعولى أفعال القلوب ولاحذف أحدهما مع بقاء الآخر فلاتقول حسبت زيدا ولاتذكر منطلقا مثلا وتسكت لفقد ماعقدت عليه حديثك وذلك لأن المفعولين فى المعنى مبتدأ وخبر ، وكما لايصح قطع المبتدأ عن الخبر ولا الخبر عن المبتدا فكذلك هذان المفعولان ولأنهما بمنزلة اسم واحد لأن مضمونهما معا هو المفعول به فى الحقيقة فلو حذفت أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة (نحو أين شركائى الذين كنتم تزعمون) هذا مثال حذف المفعولين لدليل ، واعرابه أين اسم استفهام فى محل رفع مبتدأ شركائى خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على ماقبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لايناسبها الا كسر ماقبلها وهو مضاف وياء النفس مضاف اليه ، الذين اسم موصول فى محل رفع صفة ، كنتم كان واسمها ، وجملة تزعمون فى محل نصب خبر كان ، ومفعولا تزعمون حذفا لدليل ، والتقدير كما قال المصنف (أى تزعمونهم شركاء) هكذا فى نسخ هذا المتن

وَإِذَا قِيلَ لَكَ مَنْ ظَنَنْتَهُ قَائِمًا فَتَقُولُ ظَنَنْتُ زَيْدًا أَيْ ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، وَعَدَّ صَاحِبُ الجُرُومِيَّةِ مِنْ هٰذِهِ الأَفْعَالِ لِلْمُبْتَدَإِ وَالخَبَرِ سَمِعْتُ تَبَعًا لِلأَخْفَشِ وَمَنْ وَافَقَهُ ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولُهَا الثَّانِي جُمْلَةً مِمَّا يُسْمَعُ نَحْوُ سَمِعْتُ زَيْدًا يَقُولُ كَذَا ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ . وَمَذْهَبُ الجُمْهُورِ أَنَّهَا فِعْلٌ مُتَعَدٍّ إِلَى وَاحِدٍ فَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً كَالْمِثَالِ الأَوَّلِ فَالجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهُ حَالٌ وَإِنْ كَانَ نَكِرَةً فَالجُمْلَةُ صِفَةٌ .

بحذف ياء النفس ، وهكذا رأيته فى التصريح على التوضيح . قال فى المغنى : والأولى أن يجعل التقدير أنهم شركاء لأن الغالب فى زعم أن لا تدخل على صريح المفعولين ، ولأنها لم تستعمل فى القرآن الا داخلة على أن وصلتها اه (واذا قيل لك من ظننته) بفتح التاء للخطاب (قائما فتقول) فى جوابه (ظننت زيدا) هذا مثال حذف أحد المفعولين وهو المفعول الثانى لدليل فزيدا مفعول أول ، والمفعول الثانى محذوف تقديره كما قال المصنف (أى ظننت زيدا قائما) فحذف قائما لدلالة السؤال عليه ومثال حذف المفعول الأول قوله تعالى ــ ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم ــ فخيرا بالنصب مفعول ثان لتحسبن ، والمفعول الأول محذوف تقديره لا تحسبن بخلهم هو خيرا (وعدّ صاحب الجرومية) وقد مر ذكر اسمه وضبط الجرومية فى صدر الكتاب فليرجع اليه (من هذه الأفعال) الناصبة (للمبتدا والخبر سمعت) اذا دخلت على ما لا يسمع كالأمثلة الآتية أما اذا دخلت على ما يسمع فانها انما تتعدى الى واحد فقط بلا خلاف نحو سمعت القرآن وسمعت الحديث ، وسمعت الكلام (تبعا للاخفش) وهو سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه ، وهو المراد اذا أطلق والا فهو لقب لأحد عشر نحويا كما فى المزهر للسيوطى (ومن وافقه) على ذلك كأبى علىّ الفارسى (ولابد أن يكون مفعولها الثانى جملة مما يسمع) واشتراط ما ذكر منقول عن أبى حيان (نحو سمعت زيدا يقول كذا) فان قوله يقول كذا مما يسمع بخلاف ما لو كان مفعولها الثانى مما لا يسمع نحو سمعت زيدا يخرج اذ الخروج لا يسمع واعراب المثال سمعت فعل وفاعل ، سمع فعل ماض والتاء فاعل ، وزيدا مفعول أول ، يقول فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، كذا جار ومجرور ، والكاف حرف جر ، ذا اسم اشارة فى محل جر بالكاف ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب مفعول ثان لسمعت بناء على أنها ملحقة بأفعال القلوب (وقوله تعالى : سمعنا فتى يذكرهم) واعرابه سمعنا فعل وفاعل ، فتى مفعول أول والفتحة فيه مقدرة على الألف لأنه اسم مقصور وجملة يذكرهم من الفعل والفاعل المستتر جوازا والمفعول ، وهو الهاء فى محل نصب مفعول ثان لسمعنا ، وهذه الآية هى التى احتج بها الأخفش ، ومن تبعه ولا حجة لهم فيها كما ستعرفه (ومذهب الجمهور) من النحاة (أنها فعل متعدّ الى) مفعول (واحد) لانها من أفعال الحواس ، وهى لا تتعدى الا الى واحد (فان كان) أى ذلك الواحد الذى تعدت اليه (معرفة كالمثال الأول فالجملة التى بعده) وهى جملة تقول (حال) أى فى محل نصب على الحال من ذلك المفعول الواحد لأن الجمل بعد المعارف أحوال (وان كان نكرة) كما فى الآية التى احتج بها الاخفش (فالجملة) وهى جملة يذكرهم فى محل نصب على أنها (صفة) لان الجمل بعد النكرات

وَاللّٰهُ أَعْلَمُ .

صفات (والله أعلم) وماذهب اليه الجمهور وهوالصحيح .
[تتمة] يحكى بالقول وفروعه من الماضى والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول الجملة الفعلية عند جميع العرب نحو — قالوا سمعنا فتى — والقائلين لاخوانهم هلمّ الينا — وكذا الاسمية عند بعضهم نحو قولك — الله ربنا — اقرارا بالربوبية فلا يعمل فى جزأيها شيئا كما يعمل الظن بل تكون الجملة فى محل نصب مفعول به وينصب به المفرد المؤدّى معنى الجملة كالحديث والقصة والشعر والخطبة والكلام نحو قلت كلاما حقا أو شعرا حسنا والمفرد المراد به مجرد اللفظ نحو قلت كلمة : أى هذا اللفظ ، وعلى هذا بنى الزجاجى قوله فى كتابه المسمى بالجمل ، وانما قلنا الكل والبعض ، وأجاز الزمخشرى فى — يقال له ابراهيم — أن يكون ابراهيم مفعول مالم يسم فاعله . قال ابن مالك رجح الزمخشرى هذا الاعراب على اعرابه منادى أو خبرا أى هذا ابراهيم لسلامته من دعوى الحذف اللازم على كل منهما ، وألحقت سليم القول فى العمل بظن مطلقا ، وغيرهم يخصه بما اذا كان بلفظ المضارع المخاطب الحاضر بعد الاستفهام المتصل به أو المنفصل بظرف أو مجرور . فان عدم شرط رجع الى الحكاية ، وفى ذلك يقول ابن مالك فى الألفية :

وكتظن اجعل تقول ان ولى ✡ مستفهما به ولم ينفصل
بغير ظرف أو كظرف أو عمل ✡ وان ببعض ذى فصلت يحتمل
وأجرى القول كظنّ مطلقا ✡ عند سليم نحو قل ذا مشفقا

ولا يلحق فى الحكاية بالقول مافى معناه كالدعاء والنداء والأخبار ونحوها . فاذا قلت دعوت زيدا عجل وناديته أقبل وأخبرته زيد قائم فليست جملة عجل ، وأقبل وزيد قائم فى محل نصب على أنها محكية بدعوت وناديت وأخبرت بل ينوى معها القول فتكون تلك الجمل محكية بقول محذوف : أى دعوت زيدا . قلت عجل وناديته . قلت له أقبل ، وأخبرته : قلت له زيد قائم . والكوفيون يجيزون الحكاية بما فى معنى القول ولا يقدرون معه قولا . قال ابن مالك والصحيح مذهب البصريين . واعلم أنه قد تدخل همزة النقل على علم ذات المفعولين ورأى أختها فينصبان ثلاثة مفاعيل أولها الذى كان قبل دخول همزة النقل فاعلا [illegible] أصلهما المبتدأ والخبر . فاذا قلت علم زيد عمرا فاضلا ثم أتيت بهمزة النقل . وقلت أعلمت زيدا عمرا فاضلا ونصبت بالفعل ثلاثة مفاعيل صار أولها الذى كان فاعلا ، وهو زيد فى هذا المثال مفعولا أول فيجوز حذفه والاقتصار عليه ، وأما الثانى والثالث فحكمهما بعد النقل كحكمهما قبله من جواز الحذف اختصارا ، وعدمه اقتصارا ، والتعليق والالغاء ، وألحق بأعلم وأرى أنبأ ونبأ وخبر وأخبر وحدّث وأدرى على الأصح ، ومنه قوله تعالى — وما أدراك ما الحاقة — لكنها عقلت عن الأخيرين .

﴿ تم الجزء الأول ، ويليه الجزء الثانى ، وأوله : باب المنصوبات ﴾

فهـــــرس

الجزء الأول

من

الـكواكب الدرية فى شرح متممة الآجروميـة

﴿ تمت والحمد لله ﴾

الـكواكب الدرية

شرح

العالم العلامة القدوة الفهامة ، البدر السارى الأكمل

الشيخ محمد بن احمد بن عبد البارى الأهدل

على

متممة الآجرومية

تاليف

العلامة الزاهد محمد بن محمد الرعينى الشهير بالحطاب

رحمهما الله تعالى آمين

وضعنا المتممة مضبوطة بالشكل الكامل بأعلى الصحائف ليعم نفعها

الجزء الثاني

طبع بمطبعة شركة

مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

وباشر طبعه محمد أمين عمران

جمادى الأولى سنة ١٣٥١ هـ — رقم ٤٩

تَعَلَّمُوا العَرَبِيَّةَ وَعَلِّمُوهَا النَّاسَ

(حديث شريف)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب المنصوبات من الأسماء

المَنْصُوبَاتُ خَمْسَةَ عَشَرَ : وَهِيَ المَفْعُولُ بِهِ ، وَمِنْهُ المُنَادَى كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ ، وَالمَصْدَرُ ، وَيُسَمَّى المَفْعُولَ المُطْلَقَ ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ ، وَظَرْفُ المَكَانِ ، وَيُسَمَّى مَفْعُولاً فِيهِ ، وَالمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ ، وَالمَفْعُولُ مَعَهُ ، وَالمُشَبَّهُ بِالمَفْعُولِ بِهِ ، وَالحَالُ ،

باب المنصوبات

جمع منصوب أى اسم منصوب ، لاجمع منصوبة ، وجمع بالألف والتاء لانه صفة لمذكر لا يعقل ، وقيل انه جمع منصوبة أى كلمة منصوبة ، وهى كل ما اشتمل على علم المفعولية وهوالفتحة والكسرة والألف والياء (من الأسماء) خاصة ، أما المنصوبات من الافعال فذكرها فى غير هذا الباب (المنصوبات) أى من الأسماء كثيرة أوصلها بعضهم إلى ستة وعشرين والمذكور هنا (خمسة عشر) منصوبا (وهى) على سبيل الاجمال والتعداد (المفعول به) نحو : ضربت زيدا ، وخلق الله السموات (ومنه) مفعولا ظن ومفاعيل أعلم ، و (المنادى) بجميع أقسامه حتى المبنى على الضم لأنه فى محل نصب (كما سيأتى بيانه) فى محله . (و) ثانيها (المصدر) المنصوب على المفعولية المطلقة (ويسمى المفعول المطلق) لعدم تقييده بحرف الجر ، بخلاف بقية المفاعيل ، نحو : ضربت ضربا ، ونحو : ولا تضروه شيئا ، أى نوعا من أنواع الضرر . (و) ثالثها (ظرف الزمان) نحو : صمت يوما (وظرف المكان) نحو : اعتكفت أمامك ، وقوله تعالى ـ فلما رآه مستقرا عنده ـ وليس المراد بالاستقرار الكون العام خلافا لابن عطية بل عدم التحرك فهو كون خاص ، فالظرف متعلق به ، ومستقرا حال من الضمير (و) كل من الظرفين (يسمى مفعولا فيه) بوقوع الفعل فيه . (و) رابعها : (المفعول من أجله) نحو قوله تعالى ـ ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله . (و) خامسها (المفعول معه) نحو قوله تعالى ـ فأجمعوا أمركم وشركاءكم ـ أى معهم . (و) سادسها (المشبه بالمفعول به) وهو منصوب الصفة المشبهة ، نحو : زيد حسن وجهه بنصب وجهه ، أصله بالرفع ولكن حول الاسناد عنه إلى ضمير المضاف إليه ، فصار هو الفاعل ، واستتر جوازا فى الصفة ، وأجاز بعضهم نصب المشبه بالفعل ، نحو : سفه زيد نفسه ، ووجع زيد بطنه ، والأصح أنه منصوب على المفعول به بالتضمين . (و) سابعها (الحال) نحو : جاء الأمير راكبا ، وقوله تعالى ـ ولا تمش فى الأرض مرحا ـ

وَالتَّمْيِيزُ ، وَالْمُسْتَثْنَى ، وَخَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا ، وَخَبَرُ الْحُرُوفِ الْمُشَبَّهَةِ بِلَيْسَ ، وَخَبَرُ أَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ ، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا ، وَاسْمُ لَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ ، وَالتَّابِعُ ، لِلْمَنْصُوبِ ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ كَمَا تَقَدَّمَ .

باب المفعول به

وَهُوَ الِاسْمُ الَّذِي يَقَعُ عَلَيْهِ الْفِعْلُ ، نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ ، وَاتَّقُوا اللَّهَ ، وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ،

(و) ثامنها (التمييز) فى بعض أحواله ، نحو : طاب محمد نفسا . (و) تاسعها (المستثنى) فى بعض أحواله أيضا ، نحو: فشربوا منه إلا قليلا . (و) عاشرها (خبر كان وأخواتها) نحو : كان زيد قائما ، وقوله تعالى ـ ليسوا سواء ـ . (و) حادى عشرها (خبر الحروف المشبهة بليس) نحو: قوله تعالى ـ ماهذا بشرا ـ ولات حين مناص ، وقول الشاعر :

* تعز فلا شيء على الأرض باقيا * وقولهم إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية . (و) ثانى عشرها (خبر أفعال المقاربة) نحو : وما كادوا يفعلون ، وعسيت صائما . (و) ثالث عشرها (اسم إن وأخواتها) كقوله تعالى ـ إن الله برىء من المشركين ـ . (و) رابع عشرها (اسم لا التى لنفى الجنس) نصا ، نحو : لاصاحب علم ممقوت ، ولا إله إلا الله . (و) خامس عشرها (التابع للمنصوب وهو أربعة أشياء كما تقدم) أى فى المرفوعات : النعت والعطف والتوكيد والبدل سواء أكان تابعا للمنصوب لفظا أو محلا حقيقة أو حكما كلا رجلا ظريفا حاضر ولا رأيت من أب ولا ابنا ، وياهؤلاء العاملين ، ورأيت رجلا يأكل وشاربا ، ولم يذكر مفعولى ظن وأخواتها لاندراجهما فى المفعول به كالمنادى ، ثم ذكر المصنف تفاصيل الأبواب السابقة على الترتيب المذكور ، فقال :

باب المفعول به

بدأ به لأنه أحوج إلى الأعراب لأنه الذى يلتبس بالفاعل من المفاعيل الخمسة ، ولأنه أكثر استعمالا ولا يراد عند الاطلاق إلا هو (وهو الاسم الذى يقع عليه الفعل) أى فعل الفاعل ، والمراد به ماينصبه الفعل المتعدى أو شبهه (نحو: ضربت زيدا) فزيدا مفعول به لوقوع الفعل الذى هو الضرب عليه . قال فى المحصول : الضرب إمساس جسم حيوان بعنف . قال القرافى فى شرحه الظاهر أنه لايشترط فى المضروب كونه حيوانا ، لقوله تعالى ـ أن اضرب بعصاك الحجر ـ والظاهر أن هذا حقيقة لأن الأصل عدم المجاز (وركبت الفرس) فالفرس مفعول به لوقوع الفعل الذى هو الركوب عليه وليس المراد بوقوع الفعل الوقوع الحسى إذ ليس كل الأفعال المتعدية واقعة على مفعولها حسا بل المراد مايشمل الحسى كما فى هذين المثالين والمعنوى فقط ، نحو : قوله تعالى (واتقوا الله) وإعرابه اتقوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة فاعل، الله منصوب على أنه مفعول به ، ويقال فيه أدبا منصوب على التعظيم ومثله (وأقيموا الصلاة) والمراد بالوقوع المعنوى تعلق فعل الفاعل بشيء هو المفعول به من غير واسطة بحيث لايعقل الفعل بدون تعقل ذلك الشيء

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ : ظَاهِرٍ ، وَمُضْمَرٍ . فَالظَّاهِرُ مَاتَقَدَّمَ ذِكْرُهُ ، وَالْمُضْمَرُ قِسْمَانِ : مُتَّصِلٌ ، نَحْوُ : أَكْرَمَنِي وَأَخَوَاتِهِ . وَمُنْفَصِلٌ ، نَحْوُ : إِيَّايَ وَأَخَوَاتِهِ

كالضرب فانه لايتحقق بدون مضروب ،والتقوى لاتتحقق بدون من يتقى ،والاقامة لاتتحقق بدون شيء يقام سواء أنسب الفعل إليه بطريق الاثبات كما مثل أو بطريق النفي ، نحو : لم أضرب زيدا فزيدا في نحو هذا المثال مثله في ضربت زيدا لأنه إنما كان مفعولا باعتبار أن ذكر الفعل معه دالّ على من وقع عليه وهو كذلك أثبت أو نفي ، وهكذا الفاعل باعتبار كونه فاعلا ،قاله هطيل. وعلامة المفعول به هو الذى يصح أن يخبر عنه باسم مفعول تام مصوغ من لفظ فعله ، فتقول في الأمثلة : زيد مضروب ، والفرس مركوب ، والله متقى ، والصلاة مقامة . والفعل بالنسبة للمفعول به أقسام: الأوّل مالايتعدّى إليه أصلا كالدالّ على حدوث ، نحو : حدث المطر ، ونبت لنا الزرع . الثانى مايتعدّى إلى واحد بالحرف : كغضبت من زيد ومررت عليه ، وهذا كالذى قبله يسمى لازما وقاصرا ، ولا يسمى متعدّيا اصطلاحا ، وقد تتصل بالفعل القاصر أمور فيتعدّى وهى عشرة ذكرت فى المطوّلات . والثالث مايتعدّى لواحد بنفسه كأفعال الحواس ، نحو : شممته وأبصرته وسمعته . والرابع مايتعدّى لواحد تارة بنفسه وتارة بالحرف ، نحو : شكرته فيجوز فيه شكرت له . والخامس مايلزم تارة ويتعدى لاثنين بنفسه مرة أخرى ، نحو : زدته دينارا وزاد الدينار ونقصته شيئا ونقص الشيء ، والسادس مايتعدى لواحد بنفسه ولآخر بنفسه تارة وبالحرف أخرى وهو ثانى مفعوليه ، كوزنته الدراهم أو وزنت له الدراهم ، وكلته الطعام أو كلت له الطعام ، وزوجته هندا أو بها ، وسميت أو دعوت ابنى محمدا أو بمحمد وكنيته أباعلى أو بأبى علىّ ، والسابع مايتعدى بنفسه لاثنين أولهما فاعل فى المعنى وهو باب أعطى وكسا ، والثامن مايتعدى لاثنين أصلهما المبتدأ والخبر وهو باب ظنّ ، والتاسع ما يتعدّى لثلاثة مفاعيل أصل الأخيرين منها المبتدأ والخبر والأوّل أجنبىّ عنها وهو باب أعلم وأرى (وهو على قسمين : ظاهر ومضمر) كما أن الفاعل كذلك (فالظاهر ماتقدّم ذكره) من الأمثلة (والمضمر قسمان) أحدهما (متصل) بعامله لايستقل بنفسه (نحو أكرمنى) للمتكلم وحده والضمير الياء وحدها والنون للوقاية ، وتلزم اختيارا قبل الياء فى الفعل بخلافها فى اسمه ، وفى من وعن ،وتقلّ فى لعلّ ، وفى قد وقط بمعنى حسب اسمى فعل ، وتكثر فى ليت ولدن ، وتجوز فى إنّ وأنّ ولكن وكأن (وأخواته) وهى أكرمنا للمتكلم ومعه غيره أو للمعظم نفسه ، وأكرمك بفتح الكاف للمذكر المخاطب ، وأكرمك بكسرها للمؤنثة المخاطبة ، وأكرمكما للمثنى المخاطب مذكرا أو مؤنثا ، وأكرمكم للجمع المذكر المخاطب ، وأكرمكنّ لجمع المؤنث المخاطب ، وأكرمه للغائب ، وأكرمها للغائبة ، وأكرمهما للمثنى من ذلك مطلقا ، وأكرمهم لجمع المذكر الغائب ، وأكرمهن لجمع المؤنث الغائب ، والصحيح أن الضمير الكاف أو الهاء وحدها وما حرف تثنية ، والميم حرف جمع وتذكير ،والنون المشدّدة حرف جمع وتأنيث (و) ثانيهما (منفصل) وهو مايستقلّ بنفسه (نحو إياىَ) اكرمت للمتكلم ، وإعرابه إياى ضمير منفصل فى محل نصب مفعول مقدّم اكرمت فعل وفاعل (واخوانه) وهى : إيانا إياكَ بفتح الكاف إياكِ بكسرها اياكما إياكم إياكنّ إياه إياها إياهما إياهم إياهنّ ، والأصحّ أن الضمير إيا وحدها وضع مشتركا ، فيز

وَقَدْ تَقَدَّمَ ذلِكَ فِى فَصْلِ الْمُضْمَرِ ، وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ : وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ ، وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْفَاعِلِ جَوَازاً وَوُجُوبًا ، وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ كَمَا تَقَدَّمَ فِى بَابِ الْفَاعِلِ ، وَمِنْهُ مَا أُضْمِرَ عَامِلُهُ جَوَازاً ، نَحْوُ : قَالُوا خَيْراً ، وَوُجُوبًا

باللواحق وهى حروف ، فالياء ونا حرفا تكلم ، والكاف حرف خطاب ، والهاء حرف غيبة وما ، والميم والنون على ما مر (وقد تقدم ذلك) كله (فى فصل المضمر) بما يغنى عن إعادته :

وكل قسم منهما قد انحصر * ماجاء من أنواعه فى اثنى عشر

(والأصل فيه) أى المفعول به (أن يتأخر عن الفاعل) بأن يذكر بعده لأنه فضلة (نحو: وورث سليمان داود) وإعرابه : ورث فعل ماض ، سليمان فاعل مرفوع ، وداود مفعول به منصوب والذى ورثه سليمان من داود هو العلم والنبوة لا المال ، فلا ينافى حديث «انا معاشر الأنبياء لا نورث» أخرجه بهذا اللفظ النسائى فى الكبرى ، وما يرويه بعضهم بلفظ : نحن معاشر الأنبياء الخ . قال الحفاظ هو بلفظ نحن غير موجود (وقد يتقدم) أى المفعول (على الفاعل) بأن يتوسط بينه وبين الفعل (جوازا) نحو ـ ولقد جاء آل فرعون النذر ـ (ووجوبا) إن كان المفعول وحده ضميرا متصلا ، نحو ـ شغلتنا أموالنا وأهلونا ـ أو اتصل بالفاعل ضمير المفعول ، نحو ـ وإذ ابتلى إبراهيم ربه ـ أو كان الفاعل محصورا ، نحو ـ إنما يخشى الله من عباده العلماء ـ فان كان المفعول هو المحصور ، نحو : إنما أكرم زيد إياك ، أو كان الفاعل ضميرا متصلا ، نحو : بصرت زيدا ، أو خيف لبس كأن لم تظهر فيهما الحركة كأن كانا مقصورين ولا قرينة وجب تقديم الفاعل (وقد يتقدم) أى المفعول (على الفعل والفاعل) جوازا ، نحو ـ فريقا هدى ـ ووجوبا ، نحو : أيا ما تدعوا ـ (كما تقدم فى باب الفاعل) وذكره هنا زيادة إيضاح . قال الفاكهى : ويجوز إدخال اللام عليه عند تقدمه ، نحو ـ إن كنتم للرؤيا تعبرون ـ والذين هم لربهم يرهبون ـ وتسمى هذه اللام مقوية لأنها قوت العامل حتى وصل إلى المفعول المتقدم لأنه بتقدمه عليه ضعف عن الوصول إليه . والناصب للمفعول به ، إما فعل متعد كما تقدم أو وصف ، نحو : ـ إن الله بالغ أمره ـ أو مصدر ، نحو : ـ ولولا دفع الله الناس ـ أو اسم فعل ، نحو ـ عليكم أنفسكم ـ والأصل فى ناصبه أن يكون مذكورا ، وقد يضمر كما قال (ومنه) أى من المفعول به (ما) أى شىء (أضمر) أى قدر (عامله) الناصب له ، ثم الاضمار قد يكون (جوازا) بأن قامت قرينة حالية أو مقالية تدل على خصوصية الفعل المحذوف ، وليس موضع الفعل لفظ يقوم مقامه ولا كثرة بلغت مبلغا يستغنى بها عن الفعل فمثال القرينة المقالية (نحو) قوله تعالى ـ وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم ـ (قالوا خيرا) أى أنزل خيرا فحذف العامل الذى هو أنزل للقرينة المقالية التى هى السؤال ، ومثال القرينة الحالية ، نحو قولك : لمن علمت أنه يريد مكة ورب الكعبة أى تريد مكة ، وللمستهلين إذا كبروا الهلال والله أى أبصروا ، فحذف العامل لدلالة الحال عليه (و) قد يكون الاضمار (وجوبا) بأن قامت فيه قرينة تدل على خصوصية الفعل المحذوف وفى موضع الفعل لفظ يقوم مقامه كما فى باب الاشتغال والمنادى أو كثرة تغنى عنه كما جاء فى التحذير والاغراء إذا كرر ، كالطريق الطريق ، والأسد الأسد ، وأخاك أخاك ونحوها لأن أحد الاسمين

فِي مَوَاضِعَ : مِنْهَا .

بَابُ الاشْتِغَالِ

وَحَقِيقَتُهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ اسْمٌ وَيَتَأَخَّرَ عَنْهُ فِعْلٌ أَوْ وَصْفٌ مُشْتَغِلٌ بِالْعَمَلِ فِي ضَمِيرِ الِاسْمِ السَّابِقِ أَوْ فِي مُلَابِسِهِ عَنِ الْعَمَلِ فِي الِاسْمِ السَّابِقِ

قد صار كالنائب عن العامل،وهل هو الأوّل أو الثانى . قال الأندلسى : والأشبه أن يكون الأوّل لأنه فى موضع الفعل ، وإن أفرد لم يجب إضمار العامل بل يكون إضماره حينئذ جائزا ووجوب الاضمار (فى مواضع) سبعة ذكر المصنف منها موضعين فقط الاشتغال والمنادى ، والثالث المنصوب على الاختصاص وهو منصوب بأخصّ مقدرا بعد ضمير المتكلم وحده أو ومعه غيره ، ويكون إما بأل ، نحو : نحن العرب أقرى الناس للضيف ، وإما مضافا إضافة معنوية لا إضافة لفظية ، نحو : نحن معاشر الأنبياء لانورث ، والرابع المنصوب على الاغراء ، وهو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله ، وهو منصوب بتقدير الزم واجب الحذف إن كرّر كالصلاة الصلاة ، أو عطف عليه ، نحو : السيف والرمح ، والإجاز ذكره ، كقوله تعالى ـ عليكم أنفسكم ـ ودونك زيدا ، والخامس المنصوب بالتحذير ، وهو تنبيه المخاطب على أمر مذموم ليجتنبه وهو منصوب بنحو : اتق واجب الحذف إن كرّر كالأسد الأسد ،أوعطف عليه : كناقةالله وسقياها ـ أوكان بلفظ إياك ، نحو:إياك من الأسد إذ الأصل باعد نفسك من الأسد ، ثم حذف باعد وفاعله والمضاف وهو نفس ، فانفصل الضمير الذى هو الكاف فصار إياك ، ونحو : إياك والأسد ، والأصل : احذر تلاقىَ نفسِك ، والأسد بنصب الأسد عطفا على تلاقى فحذف احذر ثم تلاقى ثم نفس فانتصب الضمير وانفصل ، السادس المثل الوارد بحذف المفعول كالكلابَ على البَقر ، يعنى بقر الوحش بنصب الكلاب بفعل محذوف تقديره أرسل ، والسابع شبه المثل فى الاستعمال ، ومنه قوله تعالى ـ انتهوا خيرا لكم ـ أى وأْتُوا خيرا ، وكأهلا وسهلا ومرحبا ، أى صَادَفْتَ أهلا ، وأتيت مكانا لينا ، ومكانا رحبا أى واسعا ، ويجوز كونها مفعولا مطلقا ، أى أهلت أهلا ، وسهلت سهلا ، ورَحُبَ منزِلُك مرحبا (منها) أى من المواضع السبعة التى يكون فيها حذف عامل المفعول واجبا .

باب الاشتغال

أى اشتغال العامل عن نصب الاسم السابق (وحقيقته أن يتقدّم اسم ويتأخر عنه فعل) متصرف (أو وصف) وهو ما يعمل عمل الفعل كاسم الفاعل لأنه فى معنى الفعل (مشتغل) أى الفعل أو الوصف (بالعمل) أى عمل النصب (فى) محل (ضمير الاسم السابق أو) مشتغل بالعمل (فى ملابسه) أى فى اسم يلابس الضمير : إما بأن يضاف إليه ، نحو : زيدا ضربت غلامه ويكون موصوفا بعامل ذلك الضمير أو موصولا به ، نحو : زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذى يحبه . قال الرضى:وضابط الملابسة أن يكون ضمير المنصوب من تمة المنصوب بالمفسر (عن العمل فى الاسم السابق) أى فى لفظه ، نحو : زيدا ضربته ،أو فى محله ،نحو :هذا ضربته

نحو

نحوُ : زيدًا اَضْرِبْهُ ، وَزَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ الآنَ أوْغدًا ، وَزَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ ، وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ ، فَالنَّصْبُ فِي ذٰلِكَ كُلِّهِ بِمَحْذُوفٍ وُجُوبًا يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ ، وَالتَّقْدِيرُ : اَضْرِبْ زَيْدًا اَضْرِبْهُ ، وَأَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ ، وَأَهَنْتُ

ولولا اشتغاله بالعمل فى الضمير لعمل فى ذلك الاسم السابق (نحو : زيدا اضربه) هذا مثال لما اشتغل فيه الفعل بالعمل فى ضمير الاسم السابق، وإعرابه زيدا مفعول لفعل محذوف وجوبا ، والتقدير اضرب زيدا لأنه لا يجوز لك إبراز الفعل استغناء عنه لتفسيره ، ولا يصح أن يكون منصوبا بما بعده لأن الفعل لا يمكن إعماله إعمالين من جهة واحدة ، واضرب فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والهاء مفعول به والجلة لامحل لها من الاعراب (وزيدا أنا ضاربه الآن أو غدا) هذا مثال لما اشتغل فيه الوصف بالعمل فى الضمير وإعرابه زيدا مفعول لوصف محذوف وجوبا يفسّره مابعده ، والتقدير أنا ضارب زيدا ، وجملة أنا ضاربه مبتدا وخبر مضاف إلى ضمير الاسم السابق ، وضارب اسم فاعل وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا وهو مضاف ومفعوله مضاف إليه ، وأشار بقوله : الآن أو غدا إلى أن الوصف لايعمل إذا كان مجرّدا من أل إلا إذا كان للحال أو الاستقبال كما سيعلم من باب اسم الفاعل إن شاء الله تعالى ، نخرج زيدا أنت ضاربه أمس فلا يجوز فيه نصب زيد لأن الوصف غير عامل (وزيدا ضربت غلامه) هذا مثال لما اشتغل فيه الفعل بالعمل فى الملابس لضمير الاسم السابق ، وإعرابه زيدا مفعول لفعل محذوف ، والتقدير أهنت زيدا ضربت غلامه ، ولا يصحّ أن يقدر ضربت زيدا لأنك لم تضرب زيدا أشار إليه ابن هشام وغيره ، ولم يذكر المصنف مثالا لما اشتغل فيه الوصف بالعمل فى ملابس ضمير الاسم السابق ، وذلك نحو : زيدا أنا ضارب غلامه الآن أو غدا ، ويكون تقدير العامل فى الاسم السابق حينئذ أنا مهين زيدا (و) فى اشتغال الفعل بالعمل فى الضمير قوله تعالى (كل إنسان ألزمناه طائره فى عنقه) أى ما من مولود يولد إلا وهو مقرون بعمله وما قدّر له من خير وشرّ وسعادة وشقاوة ، ويلزمه ذلك لزوم الطوق فى عنقه فلاينفك عنه أبدا ، وإعرابه الواو حرف عطف كل مفعول لفعل محذوف وجوبا تقديره ألزمنا كل إنسان، ألزمنا فعل وفاعل ، ألزم فعل ماض بمعنى صيرناه لازما له تنصب مفعولين ، ونا ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول أوّل ، وطائر مفعول ثان ، والهاء مضاف إليه ، وجملة فى عنقه حال من طائر متعلق بكائن أو مستقرّ (فالنصب فى ذلك كله) أى فى جميع الأمثلة المذكورة (بمحذوف) أى بعامل محذوف فعلا كان أو وصفا (وجوبا) فلا يجوز إظهاره ، ويشترط كون المحذوف المقدر مماثلا للمذكور أى مناسبا له فى المعنى كتقدير ضربت فى زيدا ضربته، أومستلزما له كتقدير أهنت زيدا ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم إهانة سيده بحسب العادة (يفسره مابعده) فلايجوز إظهاره لأن من عادتهم أنهم لايجمعون بين مفسر ومفسر . ثم اعلم أنه يشترط كون المحذوف المقدّر مماثلا للمذكور أى مناسبا له فى المعنى أو مستلزما له ، ولذا قال (والتقدير) للعامل المحذوف فى الأمثلة السابقة مختلف ، فالتقدير فى المثال الأوّل (اضرب زيدا اضربه و) فى الثانى (أنا ضارب زيدا أنا ضاربه) وهذان المثالان المقدّر فيهما مماثل للمذكور (و) التقدير فى المثال الثالث (أهنت

المرادى

زيدا ضربت غلامه، وألزمنا كلّ إنسان ألزمناه * ومنها المنادى، نحو: يا عبد الله، فإن أصله أدعو عبد الله، فحذف الفعل، وأنيب يا عنه، والمنادى خمسة أنواع: المفرد العلم والنكرة المقصودة

زيدا ضربت غلامه) وهذا المثال المقدر فيه مستلزم للمذكور لأن ضرب الغلام يستلزم إهانة سيده بحسب العادة (و) التقدير فى المثال الرابع (ألزمنا كلّ إنسان ألزمناه) وهذا المثال المقدر فيه مماثل للمذكور، وإذا قلت: زيدا مررت به، فالتقدير: جاوزت زيدا مررت به، وهذا مما المقدّر فيه مستلزم للمذكور لأن المجاوزة مستلزمة للمرور، والجملة المفسرة فى الأمثلة كلها لا محلّ لها من الاعراب.

[تنبيه] إنما يجب النصب فى باب الاشتغال إن وقع الاسم المنصوب بعد أداة تختص بالفعل كأدوات الشرط، نحو: إن زيدا لقيته فأكرمه، أو أدوات التحضيض، نحو: هلا زيدا أكرمته أو أدوات الاستفهام، نحو: متى زيدا رأيته وإلا فلا يكون النصب واجبا، بل قد يجب رفعه بالابتداء، وذلك إذا ولى ما يختص بالابتداء كإذا الفجائية، نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو، أو كان لا يصلح عمل ما بعده فيه نحو ـ وكل شىء فعلوه فى الزبر ـ فكل مبتدأ، ولو نصب بتقدير فعلوا كل شىء لفسد المعنى إذ هم لم يفعلوا شيئا فى الزبر، أى كتب الحفظة، وإنما التقدير وكل شىء مفعول لهم ثابت فى الزبر * (ومنها) أى من المواضع التى يضمر فيها العامل وجوبا (المنادى) بجميع أنواعه، وهو المطلوب إقباله بحرف من حروف النداء الثمانية: الأول الهمزة، نحو أزيد، وهى للقريب، والثانى أى بالقصر والسكون، نحو قوله ﷺ لعمه أبى طالب: أى عمّ قل لا إله إلا الله، وهى القريب أيضا، والثالث: يا، وهى أمّ الباب، وهى لنداء البعيد حقيقة أو حكما كالنائم والساهى، وقد ينادى بها القريب توكيدا، والرابع: أيا، نحو: أيا زيد وهى للبعيد، والخامس: هيا للبعيد، وهاؤها بدل من همزة أيا، وقيل هى أصل، والسادس: آى بالمد والسكون، نحو: آى زيد بمعنى يا زيد، والسابع وا، وهى عند الجمهور مختصة بالندبة، وحكى استعمالها فى غير الندبة قليلا، كقول عمر رضى الله عنه: واعجبا لك يا ابن عباس، والثامن: آ بالمدّ بأن يؤتى بعد الهمزة بالألف، وإنما يظهر نصب المنادى إذا كان مضافا (نحو: يا عبد الله) ويا رسول الله أو شبيها بالمضاف، نحو: يا طالعا جبلا، أو نكرة غير مقصودة، نحو قول الواعظ: يا غافلا والموت يطلبه، وفيما عدا ذلك لا يظهر نصبه، وإنما يكون منصوبا محلا لأنه مفعول به من حيث المعنى (فإن أصله) أى أصل، نحو: يا عبد الله (أدعو) أو أطلب أو أنادى (عبد الله فحذف الفعل وأنيب يا عنه) أى وعوض عنه حرف النداء للتخفيف، وليدلّ على الانشاء، وإنما وجب حذف العامل وهو أدعو لامتناع الجمع بين المعوّض والمعوض عنه، وظاهر كلامه أن انتصاب المنادى مذهب سيبويه، وقال المبرد: الناصب له حرف على أنه مفعول به وإن ناصبه فعل مقدّر، وهذا النداء لسدّه مسدّ الفعل (والمنادى خمسة أنواع) على المشهور (المفرد العلم) وهو ما كان تعريفه سابقا على النداء كيا زيد وهو باق بعد النداء على تعريفه السابق بالعلمية استصحابا له بعد النداء غير أن الخطاب أحدث فيه نوعا من التخصيص على جهة التأكيد كما تخصصه الصفة (والنكرة المقصودة) وهى ما عرض تعريفها بالنداء بأن قصد بها

والنكرة

وَالنَّكِرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ وَالْمُضَافُ وَالْمُشَبَّهُ بِالْمُضَافِ ، فَأَمَّا الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ فَيُبْنَيَانِ عَلَى مَا يُرْفَعَانِ بِهِ فِى حَالِ الْإِعْرَابِ ، فَيُبْنَيَانِ عَلَى الضَّمِّ إِنْ كَانَا مُفْرَدَيْنِ ، نَحْوُ يَا زَيْدُ وَيَا رَجُلُ ، أَوْ جَمْعَ تَكْسِيرٍ ، نَحْوُ : يَا زُيُودُ ، وَيَا رِجَالُ . أَوْ جَمْعَ مُؤَنَّثٍ سَالِمًا نَحْوُ : يَا مُسْلِمَاتُ . أَوْ مُرَكَّبًا مَزْجِيًّا ، نَحْوُ : يَا مَعْدِى كَرِبُ

معين ، كقولك : يا رجل، تريد به شخصا معينا (والنكرة غير المقصودة) بالذات وإنما المقصود واحد من أفرادها ، نحو : يا إنسانا أنقذنى (والمضاف) إلى غيره إضافة لفظية ، نحو : يا ضارب غلامه أو إضافة معنوية ، نحو : ياغلام زيد (والمشبه بالمضاف) وهو كل اسمين أحدهما مرتبط بالآخر على ماسيأتى (فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبنيان) لفظا أو تقديرا (على مايرفعان به فى حال الاعراب) لفظا أو تقديرا أو محلا من غير تنوين إلا فى الضرورة (فيبنيان على الضم إن كانا مفردين ، نحو : يازيد) وإعرابه ياحرف نداء زيد منادى مفرد مبنىّ على الضم (ويارجل) وإعرابه ياحرف نداء رجل منادى نكرة مقصودة مبنى على الضم لأن المقصود به معين ، ومثل ذلك المعرب تقديرا ، نحو : يا موسى ، فانه منادى مفرد مبنىّ على ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ،والمعرب محلا كالموصول نحو : يا من لاإله إلا هو ، واسم الاشارة ، نحو : يا هذا القائم ، والضمير نحو : ياأنت وياإياك وياهو فى ندائه تعالى ، ويمتنع نداء غيره به كما قال بعض المحققين وألف فيه مؤلفا حافلا فالمنادى فى جميع ذلك مبنى المحل على الضم (أو) كانا (جمع تكسير) لمذكر أو مؤنث (نحو يا زيود) هذا مثال للمنادى المفرد المجموع جمع تكسير لمذكر (ويارجال) هـذا مثال للمنادى النكرة المقصودة المجموعة جمع تكسير ، ومثال المنادى المفرد المجموع جمع تكسير لمؤنث ياهنود لأنه جمع هنـد جمعَ تكسير ، ومثال المنادى النكرة المقصـودة المجموعة جمع تكسير المبنية على ضمة مقدرة ياأسارى ، فيا فى جميع ذلك حرف نداء وما بعـدها منادى مبنى على ضمة ظاهرة كالثلاثة الأول ، وعلى ضمة مقدرة كالمثال الرابع (أو) كانا (جمع مؤنث سالما) بالنصب نعت لجمع (نحو يامسلمات) وإعرابه يا حرف نداء ومسلمات منادى نكرة مقصودة مبنى على الضم ، ومثال المنادى المفرد المجموع جمع مؤنث سالما يا هندات (أو) كانا (مركبا) تركيبا (مزجيا نحو : يا معدى كرب) بضم الباء ، وإعرابه يا حرف نداء ومعدى كرب منادى مفرد مبنى على الضم ، ومعناه فيما قال أحمد بن يحيى ثعلب عداه الكرب أى تجاوزه ، حكى ذلك أبو الفتح عن الفارسى ، ومن المركب المزجى نحو : سيبويه ، فتقول فيـه ياسيبويه بالبناء على الكسر كما تقول : ياحذام وقطام ونحوها من الأعلام المبنية قبل النداء فانك تبقيها بعد النداء على ما كانت عليـه قبله وتقدر فيها الضمة كما تقدرها فى المعتل كالفتى والقاضى ، ويظهر أثر ذلك فى التابع ، فتقول : ياسيبويه العالم برفع العالم مراعاة للضمة المقدرة فى آخر سيبويه وإن كان مبنيا لفظا على الكسر ونصبه مراعاة لمحله كما يفعل فى تابع المنادى والعلم المركب الاسنادى المحكىّ كما هو عليـه كالمبنى فى تقدير الضمة فى آخره ، فتقول يا تابط شرّا ويابرق نحره ، وإعرابه يا حرف نداء وتأبط شرا منادى مفرد مبنى على ضمة مقدرة فى آخره منع من ظهورها الحكاية ،

وَيُبْنَيَانِ عَلَى الْأَلِفِ فِي التَّثْنِيَةِ ، نَحْوُ : يَا زَيْدَانِ ، وَيَا رَجُلَانِ ، وَعَلَى الْوَاوِ فِي الْجَمْعِ ، نَحْوُ : يَا زَيْدُونَ

ومثله برق نحره ، وتقول فى إعراب يا سيبويه يا حرف نداء ، وسيبويه منادى مفرد مبنى على ضمة مقدّرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء ، وفى نحو القاضى منع من ظهورها الاستثقال ، وفى نحو الفتى وموسى منع من ظهورها التعذر ، ومعنى تابط شرا جعل السلاح تحت إبطه (ويبنيان على الألف فى التثنية) أى المثنى نيابة عن الضمة (نحو يا زيدان) هذا مثال المنادى المفرد (ويا رجلان) هذا مثال النكرة المقصودة، وتقول فى إعراب الأوّل يا حرف نداء وزيدان منادى مفرد مبنىّ على ما يرفع به لو كان معربا وهو الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وفى إعراب الثانى يا حرف نداء ورجلان منادى نكرة مقصودة مبنى على ما يرفع به لو كان معربا وهو الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى (و) يبنيان (على الواو فى الجمع) المذكر السالم نيابة عن الضمة (نحو يا زيدون) هذا مثال المنادى المفرد ، وتقول فى إعرابه يا حرف نداء وزيدون منادى مفرد مبنى على ما يرفع به لو كان معربا ، وهو الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، ومثال النكرة المقصودة يا مسلمون فتعربه كما تعرب يا زيدون غير أنك تقول فيه منادى نكرة مقصودة لأن مفرده وهو مسلم نكرة، بخلاف زيدون ، فان مفرده وهو زيد معرفة ، وبهذا يتبين الفرق بين المفرد والنكرة المقصودة ، ولم يذكر المصنف مثالا للنكرة المقصودة فى المركب المزجى بل اقتصر على معدى كرب ، وهو مثال للمفرد العلم .

[تنبيه] إنما بنى المفرد المعرفة والنكرة المقصودة مع أن أصلهما الاعراب لمشابهتهما لكاف أدعوك فى الافراد والتعريف وتضمن معنى الخطاب ، وهذه الكاف تشبه كاف ذاك لفظا ومعنى فصار كل منهما مشابها لشبه الحرف ، فلهذا قال هطيل البناء ههنا عارض لشبه بعيد وبنيا على الحركة ليعلم أن لهما أصلا فى الاعراب ، وكانت ضمة إيثارا له بأقوى الحركات إذ كان معربا فى الأصل ، وللفرق بينهما وبين المنادى المضاف ، وإذا اضطر إلى تنوينهما جاز أن ينوّنا مضمومين ، نحو قول الشاعر :

سلام الله يا مطر عليها * وليس عليك يا مطر السلام

ومنصوبين كقول الآخر : ضربت صدرها إلىّ وقالت * يا عديا لقد وقتك الأواقى

وإذا وصف المنادى المفرد العلم بابن أو ابنة مضافين لعلم ، نحو : يا زيد بن سعد ويافاطمة ابنة محمد جاز ضمه وفتحه ولا أثر للوصف ببنت عند جمهور العرب ، فنحو : ياهند بنت عمرو واجب الضم كالوصف بالعم والعمة ونحوهما ، نحو : ياصفية عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه واجب الضم ويمتنع الفتح ، وإذا وصفت النكرة المقصودة بمفرد اختير نصبها ، نحو : يارجلا كريما أقبل ويجوز يارجل كريم ، وإذا وصفت بجملة أو شبهها وجب عند البصريين نصبها كالحديث «ياعظيما يرجى لكل عظيم» ومنه قول الأبوصيرى :

كيف ترقى رقيك الأنبياء * يا سماء ما طاولتها سماء

وكقول الشاعر : ألا يا نخلة من ذات عرق * عليك ورحمة الله السلام

والثلاثة

معطوف على ما أن الثاني بمنزلة التنوين من الأولى . مشبهين بالمنائي ما اتصل به شيء هو من تمام معناه

وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ مَنْصُوبَةٌ لَا غَيْرُ ، وَهِيَ النَّكِرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ كَقَوْلِ الْأَعْمَى : يَا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي ، وَالْمُضَافُ نَحْوُ : يَا عَبْدَ اللهِ ، وَالْمُشَبَّهُ بِالْمُضَافِ نَحْوُ : يَا حَسَناً وَجْهُهُ ، وَيَا طَالِعاً جَبَلاً ، وَيَا رَحِيماً بِالْعِبَادِ

فنخلة واجب نصبها لأنها نكرة مقصودة موصوفة بالظرف كما هو رأى البصريين وقال الكوفيون إنها نكرة غير مقصودة ، ولذا جاز وصفها بالظرف (والثلاثة الباقية) وهى المضاف والمشبه بالمضاف والنكرة الغير المقصودة (منصوبة) لفظا (لا غير) لقصورها عن المفرد المعرفة فى الشبه بالكاف الاسمية .

[تنبيه] قول المصنف لاغير بالبناء على الضم تشبيها له بقبل و بعد أى لا غير ذلك جائز قال ابن هشام فى شرح الشذور ولا يجوز حذف ما أضيف إليه غير إلا بعد ليس وأما مايقع فى عبارات العلماء من قولهم:لاغير فلم تتكلم به العرب،فاما أنهم قاسوا لاعلى ليس أو قالوا ذلك سهوا عن شرط المسئلة ، وقال فى المغنى قولهم لا غير لحن وانتقد عليه ذلك غير واحد من الأئمة ، فمن كلام بعضهم ليس الأمر على ماقاله ، فهذا ابن الحاجب قد ذكر وقوعها بعد لا أيضا بل لم يذكر فى الكافية سواه ، وقد ذكر وقوعها بعد لا أيضا ابن السراج والسيرافى وأبو حيان والزمخشرى وغيرهم ، قال الرضى لا يحذف منها المضاف إلا مع لا التبرئة وليس لكثرة استعمالها بعدهما ، ومما ورد فيه وقوعها بعد لا قوله :

جوابا به تنجو اعتمد فوربنا ✽ لعن عمل أسلفت لا غير تسئل

انتهى (وهى النكرة غير المقصودة كقول الأعمى) ومثله الغريق الذى يخاف الهلاك (يارجلا خذ بيدى) و إعرابه يا حرف نداء رجلا منادى نكرة غير مقصودة وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره،خذ فعل أمر مبنى على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت،بيدى جار ومجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لايناسبها إلا كسر ما قبلها، وهو مضاف والياء مضاف إليه (والمضاف) سواء كانت الاضافة معرّفة للمضاف وتسمى محضة (نحو ياعبد الله) وإعرابه ياحرف نداء عبد منادى مضاف وعلامة نصبه فتح آخره،ولفظ الجلالة مضاف إليه وعلامة جره كسر الهاء تأدّبا، أم غير معرّفة له وتسمى غير محضة ، نحو : ياحسن الوجه (والمشبه بالمضاف) فى توقف فهم معناه على ما بعده كتوقف المضاف إلى المضاف إليه فهو ما اتصل به شىء من تمام معناه سواء كان مرفوعا به (نحو ياحسنا وجهه) و إعرابه يا حرف نداء حسنا منادى شبيه بالمضاف وعلامة نصبه فتح آخره وحسنا صفة مشبهة باسم الفاعل تعمل عمل الفعل ترفع الفاعل وتنصب المفعول ، وجه فاعل وعلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة أومنصوبا به نحو : ياضاربا زيدا (وياطالعا جبلا) و إعرابه يا حرف نداء طالعا منادى شبيه بالمضاف وعلامة نصبه فتح آخره وطالعا اسم فاعل وفاعله مستتر فيه جوازا ،جبلا مفعول به،أو مجرورا متعلقا به (و) ذلك نحو (يارحيما بالعباد) و إعرابه يا حرف نداء رحيما منادى شبيه بالمضاف وعلامة نصبه فتح آخره ، ورحيما صفة مشبهة

وَقَدْ تَقَدَّمَ فى بَابِ لَا الَّتِى لِنَفْىِ الْجِنْسِ بَيَانُ الْمُشَبَّهِ بِالْمُضَافِ وَبَيَانُ الْمُرَادِ بِالْمُفْرَدِ فى هٰذَا الْبَابِ ، وَاللّٰهُ أَعْلَمُ .

(فَصْلٌ) وَإِذَا كَانَ الْمُنَادَى مُضَافًا إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ جَازَ فِيهِ سِتُّ لُغَاتٍ : أَحَدُهَا حَذفُ الْيَاءِ وَالْاجْتِزَاءُ بِالْكَسْرَةِ ، نَحْوُ : يَاعِبَادِ وَيَاقَوْمِ ،وَهِىَ الْأَكْثَرُ . الثَّانِيَةُ إِثْبَاتُ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ ،نَحْوُ : يَاعِبَادِى. الثَّالِثَةُ إِثْبَاتُ الْيَاءِ مَفْتُوحَةً ، نَحْوُ : يَاعِبَادِىَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا .

باسم الفاعل وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وجملة بالعباد متعلق برحيما (وقد تقدم فى باب لا التى لنفى الجنس بيان المشبه بالمضاف) وهو أنه مالايتم معناه إلا بانضمام شىء آخر إليه (و) تقدم أيضا (بيان المراد بالمفرد فى هذا الباب) وأنه ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف فيدخل فيه المركب المزجى والاسنادى والمثنى والمجموع كما تقدم (والله أعلم) كذا رأيته فى نسخ ، وهو حسن لما فيه من كمال الأدب لاشعاره بالاعتراف بالقصور .

[تنبيه] لم يذكر المصنف المنادى المرخم مع أن كل واحد من هذه الأنواع الخمسة يجوز ترخيمه أى حذف آخره تخفيفا ، نحو قولك فى عائشة ياعائش ، وفى صاحب ياصاح ، وفى مروان يامرو ، وتقول فى إعرابه يا حرف نداء عائش منادى مرخم مبنى على الضم على لغة من لا ينتظر ، وعلى الفتح على لغة من ينتظر ، وفى ياصاح منادى مرخم مبنى على الضم على لغة من لاينتظر وعلى الكسر على لغة من ينتظر وتقول يامرو مبنى على الضم على لغة من لا ينتظر ،وعلى الفتح على لغة من ينتظر وهكذا.

﴿ فصل ﴾ فى ذكر شىء من أحكام المنادى المضاف لياء المتكلم (وإذا كان المنادى) الصحيح الآخر (مضافا إلى ياء المتكلم) إضافة محضة (جاز فيه ست لغات) لكثرة استعماله وكثرة ذلك يستتبع فيه التخفيف ، فان كانت إضافته غير محضة نحو : يامكرمى وياضاربى فليس فيه إلا لغتان إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة (أحدها حذف الياء والاجتزاء) بالمد أى الاكتفاء (بالكسرة) الدالة عليها (نحو ياعباد) وإعرابه يا حرف نداء ، عباد منادى مضاف وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ماقبل الياء المحذوفة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لايناسبها إلا كسر ما قبلها وهو مضاف والياء المحذوفة مضاف إليه (و) مثله (ياقوم) بكسر الميم (وهى) أى هذه اللغة (الأكثر) فى كلامهم، والأفصح عندهم، ويليها اللغة (الثانية) وهى (إثبات الياء ساكنة نحو ياعبادى) وإعرابه يا حرف نداء عبادى منادى مضاف وعلامة نصبه فتحة مقدرة على قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وهو مضاف وياء النفس مضاف إليه ،ويليها اللغة (الثالثة) وهى (اثبات الياء مفتوحة) على الأصل لأنها اسم على حرف واحد فيجب أن يبنى على حركة كالكاف فى نحو ضربك وما أشبهه والسكون فى اللغة التى قبلها إنما هو للتخفيف ، وهذه الياء يوقف عليها بهاء السكت حفظا للفتحة ، فيقال ياعباديه (نحو : ياعبادى الذين أسرفوا) وإعرابه يا حرف نداء عبادى منادى مضاف وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ماقبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة والياء مضاف إليه ، الذين اسم

الرَّابِعَةُ قَلْبُ الْـكَسْرَةِ فَتْحَةً وَقَلْبُ الْيَاءِ أَلِفاً ، نَحْوُ : يَا حَسْرَتَا . الْخَامِسَةُ : حَذْفُ الْأَلِفِ وَالِاجْتِزَاءُ بِالْفَتْحَةِ ، نَحْوُ : يَاغُلَامَ . السَّادِسَةُ : حَذْفُ الْأَلِفِ ، وَضَمُّ الْحَرْفِ الَّذِى كَانَ مَكْسُوراً كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ يَا أُمُّ لَا تَفْعَلِي بِضَمِّ الْمِيمِ ، وَقُرِئَ : رَبُّ السِّجْنِ وَهِيَ ضَعِيفَةٌ ، فَإِنْ كَانَ الْمُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى الْيَاءِ أَباً أَوْ أُمّاً جَازَ فِيهِ مَعَ هٰذِهِ اللُّغَاتِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ أُخَرُ : إِحْدَاهَا إِبْدَالُ الْيَاءِ تَاءً مَكْسُورَةً نَحْوُ : يَا أَبَتِ وَيَا أُمَّتِ ، وَبِهَا قَرَأَ السَّبْعَةُ غَيْرَ ابْنِ عَامِرٍ فِى يَا أَبَتِ . الثَّانِيَةُ : فَتْحُ التَّاءِ ، وَبِهَا قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ

موصول فى محل نصب صفة ، وجملة أسرفوا صلة الموصول، ويليها فى الفصاحة اللغة (الرابعة) وهى (قلب الكسرة) التى تليها (فتحة وقلب الياء ألفا) للخفة (نحو ياحسرتا) وإعرابه ياحرف نداء ، وحسرتا منادى وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على ماقبل الياء المنقلبة ألفا ،فان أصله ياحسرتى ففعل به ما ذكر ، والحسرة الاغتمام والحزن على مافات. قال سيبويه : ومعنى نداء الحسرة والويل هذا وقتك فاحضرى ، وقوله فى الآية ـ على مافرطت ـ مافيه مصدرية أى على تفريطى فى جنب الله أى طاعته وحقه وأمره. (الخامسة) أى اللغة الخامسة من اللغات الستّ (حذف الألف والاجتزاء بالفتحة) الدالة عليه ، وذلك وإن كان واردا لكنه ضعيف شاذ (نحو ياغلام) بفتح الميم ، وإعرابه ياحرف نداء غلام منادى مضاف وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على ماقبل الياء المنقلبة ألفا محذوفة مجتزأ عنها بالفتحة . (السادسة حذف الألف) أى والياء اكتفاء عن الاضافة بنيتها (وضمّ الحرف الذى كان مكسورا) لأنهم لما حذفوا الألف شابه المنادى المفرد ، فجعلت حركته كحركته (كقول بعضهم) أى العرب (يا أمّ لاتفعلى بضم الميم) حكاه يونس (وقرئ) أى خارج السبع، وقد قرأ بها أبو جعفر من العشرة ـ قل ربّ احكم بالحقّ ـ (ربّ السجن) بضم الباء،وإعرابه ربّ منادى مضاف حذف منه حرف النداء وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على ماقبل الياء المحذوفة المنقلب ماقبلها ضمة، السجن مبتدأ وخبره أحبّ إلىّ (وهى) أى هذه اللغة (ضعيفة) بل أضعف اللغات الستّ (فان كان المنادى المضاف إلى الياء أبا أوأمّا جاز فيه مع هـذه اللغات) الست (أربع لغات أخر) وجملة ذلك عشر لغات (إحـداها) أى الأربع (إبدال الياء) المضاف إليها المنادى (تاء) مفيدة للتأنيث (مكسورة) وهو الأكثر فى كلامهم لأن الكسر عوض من الكسر الذى كان يستحقه ماقبل ياء المتكلم لمناسبة الياء وزال حين جاءت تاء التأنيث ، إذ لا يكون ماقبل التاء إلا مفتوحا (نحو ياأبت) وإعرابه ياحرف نداء أبت منادى مضاف وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على ماقبل الياء المنقلبة تاء مكسورة (و) مثله (ياأمّت) بضم الهمزة وتشديد الميم وكسر التاء أى أمى (وبها) أى بهـذه اللغة (قرأ السبعة غير ابن عامر) أحد القراء السبعة (فى ياأبت) حيث وقعت فى القرآن (الثانية) من اللغات الأربع (فتح التاء) وهو الأقيس لأن التاء بدل من ياء حركتها الفتحة فتحريكها بحركة أصلها هو الأصل فى القياس (وبها قرأ ابن عامر) وإعرابه ياحرف نداء أبت منادى

الثَّالِثَةُ : الجَمْعُ بَيْنَ التَّاءِ وَالْأَلِفِ ، وَبِهَا قُرِئَ شَاذًّا . الرَّابِعَةُ : يَا أَبَتِي بِالْيَاءِ ، وَإِذَا كَانَ الْمُنَادَى مُضَافًا إِلَى مُضَافٍ إِلَى الْيَاءِ مِثْلُ : يَا غُلَامَ غُلَامِي لَمْ يَجُزْ فِيهِ إِلَّا إِثْبَاتُ الْيَاءِ مَفْتُوحَةً أَوْ سَاكِنَةً. إِلَّا إِذَا كَانَ ابْنَ عَمٍّ أَوِ ابْنَ أُمٍّ ، فَيَجُوزُ فِيهِمَا أَرْبَعُ لُغَاتٍ : حَذْفُ الْيَاءِ مَعَ كَسْرِ الْمِيمِ وَفَتْحِهَا ، وَبِهِمَا قُرِئَ فِي السَّبْعَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - يَا ابْنَ أُمَّ -

---

مضاف وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ماقبل الياء المنقلبة تاء مفتوحة (الثالثة) من الأربع اللغات (الجمع بين التاء والألف) فيقال ياأبتا و يا أمتا بالتاء والألف جمعا بين العوضين (وبها قرئ شاذا) أى خارج القراءات السبع ، وعليه قول الشاعر : ☼ ياأبتا علك أو عساكا ☼ وإعرابه ياحرف نداء أبتا منادى مضاف وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ماقبل الياء المنقلبة ألفا قبلها تاء وإذا وقف على ذلك جيء بهاء السكت فيقال أمتاه (الرابعة ياأبتي) ويا أمتي (بالياء) التحتية قبلها مثناة فوقية ، وإعرابه يا حرف نداء أبتي منادى مضاف وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ماقبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لايناسبها إلا كسر ما قبلها والياء مضاف إليه وهى أضعف اللغات المتقدمة ، ولذا أخرها لما فيها من الجمع بين العوض والمعوض وهما لا يكادان يجتمعان ، والأولى أسهل من هذه لذهاب صورة المعوض عنه الذى هو الياء ، وأما قول الشاعر :

أيا أبتي لا زلت فينا فانما ☼ لنا أمل فى العيش مادمت عايشا

فهو ضرورة خلافا لكثير من الكوفيين .

[تنبيه] لا يجوز تعويض تاء التأنيث عن ياء المتكلم إلا فى النداء خاصة ولا يجوز جاءنى أبت ولا رأيت أبت (وإذا كان المنادى مضافا إلى مضاف إلى الياء) الدالة على المتكلم (مثل ياغلام غلامى لم يجز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة) ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى (إلا إذا كان) أى المنادى (ابن عم أو ابن أم) أو ابنة عم أو ابنة أم (فيجوز فيهما أربع لغات) وذلك لكثرة استعمالهما فى النداء فخصا بالتخفيف: إحدى اللغات الأربع (حذف الياء) اكتفاء بالكسرة الدالة عليها (مع كسر الميم) كقولك : يا ابن عم ويا ابن أم بكسر الميم فيهما ولا تركيب فى ذلك بل هما إضافتان ، وإعرابه حينئذ يا حرف نداء ابن منادى مضاف وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف وأم مضاف إليه وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل الياء المحذوفة المجتزأ عنها بالكسرة (و) ثانيها حذف الياء لا مع كسر الميم بل مع (فتحها) وفيه قولان : أحدهما أن الأصل ابن أمى وابن عمى فقلبت الياء ألفا وحذفت الألف وأبقيت الفتحة دليلا عليها وعلى هذا فأم وعم علامة الجر فيهما كسرة مقدرة على ماقبل الياء المنقلبة ألفا محذوفة مجتزأ عنها بالفتحة ، والثانى أنهما جعلا اسما واحدا مركبا و بنى على الفتح ، والأول قول الكسائى والفراء وأبى عبيدة ، وحكى عن الأخفش ، والثانى قيل هو مذهب سيبويه والبصريين (وبهما) أى اللغتين المذكورتين (قرئ فى السبعة) أى فاللغتان فصيحتان (فى قوله تعالى) قال (ياابن أم) لاتأخذ بلحيتى فقرأ بالكسر ابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائى وخلف، وقرأ الباقون بالفتح

وَإِثْبَاتُ الْيَاءِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيِّقَ نَفْسِي ... أَنْتَ خَلَّفْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدِ

وَقَلْبُ الْيَاءِ أَلِفًا كَقَوْلِهِ :

يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي ... فَلَيْسَ يَخْلُو عَنْكِ يَوْمًا مَضْجَعِي

(و) ثالثها (إثبات الياء) وهذه اللغة والتي بعدها أقلّ استعمالا من اللغتين الأولتين ، بل لا تكاد العرب تثبت الياء ولا الألف فيهما إلا في الضرورة (كقول الشاعر :

يا ابن أمي ويا شقيق نفسي * أنت خلفتني لدهر شديد)

قاله أبو زيد الطائي، واسمه حرملة بن المنذر من قصيدة من الخفيف يرثي بها أخاه * اللغة شقيق قال الشنواني : تصغير شقيق ، وخلفتني أي جعلتني خليفة بعد موتك ، ويروى خليتني أي أسلمتني. والدهر . قال في الصحاح : الزمان ، والشديد بين الشدّة * الاعراب : يا حرف نداء ابن منادى مضاف وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف وأمي مضاف إليه وعلامة جره كسرة مقدّرة على ماقبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل وهو مضاف وياء النفس مضاف إليه وشقيق منادى مضاف إلى نفس، وباقيه ظاهر، والمعنى ياابن أمي ويا أخا نفسي خلفتني لدهر شديد أكابده وحدي ، وقد كنت لي ظهيرا عليه ، وركنا أستند إليه ، فأوحشني فقدك ، وأتلفني موتك، والشاهد في إثبات الياء في أمي ، والأصل إثبات الياء في المضافة إلى ياء المتكلم إلا في يا ابن أمّ ويا ابن عمّ لكثرة الاستعمال فيهما ، وذلك للضرورة . (و) رابعها (قلب الياء ألفا كقوله :

يا ابنة عما لاتلومي واهجعي * فليس يخلو عنك يوما مضجعي)

قاله أبو النجم العجلي ، واسمه الفضل بن قدامة من قصيدة مرجزة أوّلها :

قد أصبحت أمّ الخيار تدّعي * عليّ ذنبا كله لم أصنع * من أن رأت راسي كرأس الأصلع

ومضى في شعره حتى انتهى إلى ذكر هذا البيت وبعده :

وانمي كما ينمي خضاب الأشجع * ويروى * لايخرق النوم حجاب مسمعي

اللغة ابنة تاؤه للتأنيث وتقلب هاء للوقف ، وأما التاء المتطرّفة في بنت وأخت فهي تاء أصلية تثبت في الوصل والوقف وليست للتأنيث على الحقيقة ، لأن تاء التأنيث يكون ما قبلها مفتوحا كالميم في فاطمة والراء في شجرة إلا أن تكون ألفا كالألف في قطاة وقناة . قاله الحريري ، واللوم مصدر لامه يلومه إذا عذله، واهجعي أمر من هجع يهجع هجوعا بمعنى نام بالليل فهو خاص بنوم الليل ولعل المراد هنا لازمه وهو السكوت فان النوم يلازمه السكوت ، وذلك لأن مقصوده نهي ابنة عمه ، وهي امرأته أمّ الخيار عن لومها إياه على صلع رأسه وهو ذهاب شعره ، والمضجع موضع الاضطجاع . قاله في القاموس * الاعراب يا حرف نداء ابنة منادى مضاف وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف ، وعما مضاف إليه ، وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدّرة على ما قبل الياء المنقلبة ألفا وهو مضاف والياء المنقلبة ألفا مضاف إليه ، لا ناهية تلومي فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل رفع

باب المفعول المطلق

فاعل والواو حرف عطف ، اهجى فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، والفاء تعليلية ، ليس فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره هو ، يخلو فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على الواو منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتلّ الآخر بالواو عنك جار ومجرور ، يوما ظرف زمان ، مضجع فاعل يخلو ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب خبر ليس ، ويجوز أن يكون مضجع اسم ليس ، وفى يخلو ضمير مستتر جوازا يعود على مضجعى لأنه من باب التنازع بناء على أن شرط الاعمال صلاحية كل من العاملين للعمل فى المتنازع فيه ، وهو ماجرى عليه ابن مالك ، والمعنى كما فى الاسعاف أن الشاعر يقول : إن زوجتى هذه أصبحت تدّعى علىّ ذنبا وهو الكبر والشيخوخة ، والحال أنى لم أصنع شيئا من ذلك الذنب فهو ينهاها عن لومه على صلعه كأنه يقول لها : لا تلومينى على هذا فانى لو لم أصلع لشاب رأسى ، والشيب عند النساء قريب من الصلع فى الكراهية ، وقوله كله لم أصنع يروى بنصب كل على أنه مفعول أصنع مقدما ، ويروى برفعه مبتدأ خبره جملة لم أصنع ، وهو أولى لأنه يفيد عموم السلب ، وهو مراد الشاعر ، والشاهد فى إثبات الألف فى عما وابدالها من الياء إذ أصله يا ابنة عمى .

[تنبيه] يجوز حذف النداء وهو يا خاصة إلا فى مسائل . الأولى المنادى البعيد مطلقا . الثانية الاستغاثة وهى نداء من يخلص من شدّة أو يعين على مشقة ، ويجرّ المستغاث به بلام مفتوحة تتعلق بفعل النداء بعد تضمينه معنى الالتجاء ، ويجرّ المستغاث لأجله بلام مكسورة مع الاسم الظاهر يتعلق بفعل النداء أيضا ، نحو : يالله للمسلمين ، وإعرابه يا حرف نداء لله جار ومجرور ، اللام حرف جر ، ولفظ الجلالة مستغاث به مجرور باللام ، وعلامة جره كسر الهاء تأدّبا ، وللمسلمين جار ومجرور وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم ، ومن الاستغاثة المنادى المتعجب منه ، نحو : ياللعجب لزيد ، ومنه الحديث : واعجبا لك يا ابن الخطاب . الثالثة الندبة ، وهى نداء المتفجع عليه باسمه بياء أو بواو ، وحكمه فى الأعراب والبناء حكم المنادى إن كان معرفة مفردا يبنى على الضم ، وإن كان مضافا أو شبيها به ينصب ، نحو : وازيد ، واعبد الله ، واضاربا زيدا ، وإعرابه وا حرف نداء زيد منادى مندوب مبنىّ على الضم ولك زيادة الألف فى آخره ، نحو : وازيدا ، وهو حينئذ مبنى على ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للألف . الرابعة اسم الاشارة : فلا يجوز حذف حرف النداء منه عند البصريين ، نحو : هذه وهؤلاء ، وأما قوله تعالى ـ ثم أنتم هؤلاء ـ فهؤلاء خبر أنتم ، وجملة تقتلون حال أو بدل ، وجملة تقتلون هو الخبر وليس من قبيل المنادى المحذوف منه حرف النداء .

باب المفعول المطلق

أى الذى لم يقيد بالجار لصحة إطلاق المفعول عليه من غير تقييد لأنه المفعول الحقيقى الذى فعله فاعل الفعل ، بخلاف بقية المفاعيل إذ لا يصح إطلاق ذلك عليها إلا بعد تقييدها بالصلة بأن

وَهُوَ المَصْدَرُ الفَضْلَةُ المؤَكِّدُ لِعَامِلِهِ أَوِ المُبَيِّنُ لِنَوْعِهِ أَوْ عَدَدِهِ ، فَالمُؤَكِّدُ لِعَامِلِهِ نَحْوُ : وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً ، وَضَرَبْتُ ضَرْباً ، وَالمُبَيِّنُ لِنَوْعِ عَامِلِهِ ، نَحْوُ : فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ ، وَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَ الأَمِيرِ ، وَالمُبَيِّنُ لِعَدَدِ عَامِلِهِ نَحْوُ : فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً ، وَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَتَيْنِ ، وَهُوَ قِسْمَانِ :

يقال مفعول به ، أو مفعول له ، أو مفعول فيه ، أو مفعول معه (وهو المصدر) لأنه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور أو مقدر ، والمراد بفعل الفاعل إياه قيامه به بحيث يصح إسناده إليه ، لا أن يكون موجدا إياه ، فلا يرد نحو : مات موتا (الفضلة) وهي التي لا تكون عمدة في الكلام ، لا أنها التي لا يحتاج إليها ، فخرج نحو : جدّ جدّه ، وركوعك ركوعٌ حسن ، وضربك ضرب شديد ، فإن المصدر في جميع ذلك عمدة فلا يجوز نصبه (المؤكد لعامله) بأن لم يزد مدلوله على مدلول عامله إذا كان عامله مصدرا و إلا فالمصدر المفهوم منه (أو المبين لنوعه) أي لنوع عامله بأن دلّ على هيئة صورة الفعل فيفيد زيادة على التأكيد (أو عدده) أي عدد العامل بأن دلّ على مرّات صدور الفعل ، فهو حينئذ ثلاثة أقسام (فالمؤكد لعامله) نحو : أعجبني ضربك لزيد ضربا ، فضربا مفعول مطلق مؤكد لضرب ، ومثال المؤكد للمصدر المفهوم من العامل (نحو : وكلم الله موسى تكليما) وإعرابه كلم فعل ماض ، الله فاعل ، موسى مفعول به والفتحة فيه مقدّرة ، تكليما مفعول مطلق مؤكد لمضمون كلم ، وهو التكليم ، لا للعامل نفسه لأنه بصيغة الفعل (وضربت ضربا) وإعرابه : ضربت فعل وفاعل ، ضربا مفعول مطلق مؤكد لمضمون ضرب ، وهذا النوع لا يجوز تثنيته وجمعه لأن مدلوله معنى واحد فهو بمثابة تكرير الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع (والمبين لنوع عامله) إما بإضافة (نحو : فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر) وإعرابه الفاء باعتبار ما قبلها ، أخذناهم فعل وفاعل ومفعول ، أخذ مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، وعزيز مضاف إليه ، مقتدر نعت ، أو بلام العهد نحو : ضربت الضرب : أي الذي تعرفه ، أو بصفة مع ثبوت الموصوف ، نحو : جلست جلوسا حسنا أو مع حذفه نحو ـ أن أعمل صالحا ـ أي عملا صالحا (وقولك : ضربت زيدا ضرب الأمير) أي ضربا مثل ضربه ، أو باسم خاص ، نحو : رجع القهقرى ، فالقهقرى مفعول مطلق مبين لنوع عامله وهذا النوع يجوز تثنيته وجمعه باختلاف أنواعه كسرت سيرى زيد الحسن والقبيح (والمبين لعدد عامله) مثاله (نحو : فدكتا دكة واحدة) وإعرابه : دكتا فعل ونائب الفاعل ، دك فعل ماض غير الصيغة ، والتاء علامة التأنيث وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع نائب الفاعل ، دكة مفعول مطلق ، واحدة صفة . قال المفسرون ـ وحملت الأرض والجبال ـ أي حملتها الريح أو القدرة أو الملائكة فدكتا ، أي دقتا ، أي ضربت إحداهما بالأخرى دكة واحدة ، أي ضربة واحدة ، وفتتنا حتى صارت كثيبا مهيلا فلم يتميز شيء من أجزائها عن الآخر . قال الفراء : ولم يقل فدككن لأنه جعل الجبال كلها كالجملة الواحدة ، والأرض كالجملة الواحدة (وقولك ضربت زيدا ضربتين) فضربتين مفعول مطلق مبين لعدد عامله ، وهذا النوع يجوز تثنيته وجمعه بلا خلاف (وهو) أي المفعول المطلق (قسمان) كما قاله ابن الحاجب وابن مالك تبعا للكوفيين بناء على أن المعنوى

لَفظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ ، فَإِنْ وَافَقَ لَفظَ فِعْلِهِ ، فَهُوَ لَفظِيٌّ كمَا تقَدَّمَ ، وَإِنْ وَافَقَ مَعْنَى فِعْلِهِ فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ ، نَحْوُ : جَلَسْتُ قُعُوداً ، وَقُمْتُ وُقُوفاً ، وَالْمَصْدَرُ اسْمُ الحَدَثِ الصَّادِرِ مِنَ الفَاعِلِ ، وَتَقْرِيبُهُ أَنْ يُقَالَ هُوَ الَّذِي يَجِيءُ

منهما منصوب بالفعل المذكور الموافق له فى المعنى ، و إن كان مخالفا له فى اللفظ . قال الرضى : وهو أولى لأن الأصل عدم التقدير ومذهب سيبويه ، والجمهور أن المعنوى منصوب بعامل مقدر من لفظه ، فنحو قمت وقوفا الناصب لوقوفا فعل مقدر من لفظه ، كأنك قلت قمت ووقفت وقوفا (لفظى) أى منسوب للفظ إن وافق عامله فى لفظه (ومعنوى) أى منسوب للمعنى إن وافق عامله فى معناه (فان وافق) أى المصدر المسمى بالمفعول المطلق (لفظ فعله) أى عامله فعلا كان كالأمثلة المذكورة ، أو وصفا نحو - والصافات صفا - أو مصدرا نحو سيرك السير الحثيث متعب ، والمراد بالموافقة أن تتحد مادّته ومادّة فعله سواء اتفقا فى المعنى كالأمثلة المذكورة أو لم يتفقا نحو(١) (فهو لفظى) أى يسمى المصدر اللفظى (كما تقدّم) من الأمثلة (وإن وافق معنى فعله) دون لفظه بأن اختلفت مادّته ومادّة فعله (فهو معنوىّ) أى يسمى بالمصدر المعنوى لتوافقهما فى المعنى فقط (نحو : جلست قعودا وقمت وقوفا) فالجلوس والقعود بمعنى واحد وكذا القيام والوقوف ، ولكن المادّة مختلفة ، وهذا إنما يصحّ بناء على أن معنى الجلوس والقعود واحد وهو المشهور ، وفى شرح المصابيح : أن القعود من الاضطجاع ، والجلوس من القيام ، وقال الامام الراغب : القعود إنما يقابل به القيام ، والجلوس إنما يقابل به الاتكاء ، فيقال للقائم اقعد ، وللنائم اجلس ، فقد بان تباينهما وافتراقهما اهـ كذا قال ، وفى القاموس : القعود الجلوس ، وهو من القيام ، والجلوس من الضجعة أو من السجود اهـ وأشار بقوله : أو إلى آخره إلى الخلاف فى ذلك ، ومن قاعدته أن المشهور المعروف فى اللغة هو الذى يصدّر به كلامه ثم يعطف عليه مادونه من الأقوال بأو (والمصدر) حدّه الذى يميزه عن غيره أنه (اسم الحدث) أى اسم يدل على الحدث كالضرب ، والمراد بالحدث المعنى القائم بغيره . زاد بعضهم بعد قوله اسم الحدث : الجارى على الفعل أى المشتمل على جميع حروفه لفظا ، نحو : ضرب واكرام ، أو تقديرا نحو : قتال فانه مشتمل على حروف قاتل تقديرا بدليل أنه قد ورد بلفظه قيتالا بكسر القاف ، فخرج بذلك اسم المصدر فانه و إن دلّ على الحدث إلا أنه غير جار على الفعل لخلوّه عن بعض حروف الفعل كالغسل والوضوء والعطاء لخلوّ كلّ من الثلاثة عن بعض حروف فعله ، فالمصدر الاغتسال والتوضؤ والاعطاء لجريانها على الفعل بخلاف عطاء فانه خال عن همزة أعطى ، والغسل خال عن الهمزة والتاء من اغتسل ، والوضوء فانه خال من التاء من توضأ فكل من الثلاثة يقال له اسم مصدر ، وفسر بعضهم جريان المصدر على الفعل بقوله وهو إيراد اسم الحدث بعد ما اشتق منه منصوبا به على أنه مفعول مطلق (الصادر) نعت للحدث (من الفاعل) نحو : قعدت قعودا أو القائم بذاته نحو : مات موتا ومرض مرضا (وتقريبه) أى حدّ المصدر إلى فهم المبتدى (أن يقال هو الذى يجىء) حال كونه

(١) هكذا بياض بالأصل ، ويصح أن يكون المثال ضربت ضربا إذا كان المراد بالمصدر السفر للتجارة ، وبالفعل الضرب بنحو يد أو عصا اهـ مصححه .

ثَالِثاً فى تَصْرِيفِ الفِعلِ ، نَحْوُ : ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْباً ، وَقَدْ تَنْصَبُ أَشْيَاء عَلَى المَفْعُولِ المُطْلَقِ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَصْدَراً ، وَذٰلِكَ عَلَى سَبِيلِ النِّيَابَةِ عَنِ المَصْدَرِ ، نَحْوُ : كُلّ وَبَعْض مُضَافَيْنِ لِلْمَصْدَرِ ، نَحْوُ : فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ المَيْلِ . وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ ، وَكَالعَدَدِ ، نَحْوُ : فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ، فَثَمَانِينَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ ، وَجَلْدَةً تَمْيِيزٌ ، وَكَأَسْمَاءِ الآلَاتِ ، نَحْوُ : ضَرَبْتُهُ سَوْطاً أَوْ عَصاً أَوْ مَقْرَعَةً

(ثالثا فى تصريف الفعل) جريا على عادتهم من تقديم الماضى وتأخير المضارع والتثليث بالمصدر وإلا فلا بعد أن يتكلم الشخص بالمصدر بعد الماضى ، ثم أشار المصنف إلى كيفية التصريف تعليما للمبتدى فقال : (نحو : ضرب) فعل ماض (يضرب) فعل مضارع (ضربا) مصدر ، لأنه وقع ثالثا فى تصريف الفعل ، والصحيح أن المصدر هو الأصل وما عداه مشتق منه ، وسيأتى تمام الكلام على أحكام المصدر مع الاتمام بشىء من أحكام اسم المصدر فى أواخر الكتاب إن شاء الله تعالى (وقد تنصب أشياء على المفعول المطلق ، وإن لم تكن مصدرا) لدلالتها عليه (وذلك على سبيل النيابة عن المصدر) وقد أوصل بعضهم عدّة ما ينوب عن المصدر إلى أحد وعشرين واقتصر المصنف على ثلاثة منها إشارة إلى أن ما ينوب من المصدر ، وينصب على المفعولية المطلقة لا يخرج عن الأقسام الثلاثة : التأكيد ، والتبيين للنوع ، والتبيين للعدد (نحو : كل وبعض) مما دل على كلية أو بعضية حال كونهما (مضافين للمصدر نحو : فلا تميلوا كل الميل) وإعرابه : الفاء حرف عطف لاناهية ، تميلوا فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون والواو ضمير متصل فى محل رفع فاعل كل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف ، والأصل : فلا تميلوا ميلا كل الميل (ولو تقوّل علينا بعض الأقاويل) وإعرابه : الواو حرف عطف ، لو حرف امتناع لامتناع ، تقوّل فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، علينا جار ومجرور، على حرف جر ، ونا ضمير متصل فى محل جرّ بعلى ، بعض مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف ، والأصل : ولو تقوّل علينا أقاويل قليلة حقيرة ، وهذا مثال المبين لنوع عامله ، ومنه قوله تعالى ــ ولا تضرّوه شيئا ــ أى بنوع من أنواع الضرر (وكالعدد) المميز بمصدر (نحو : فاجلدوهم ثمانين جلدة) وإعرابه : الفاء رابطة للشرط المفهوم من الموصول فى قوله ــ والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ــ اجلدوا فعل أمر مبنىّ على حذف النون ، وواو الجماعة فاعل ، والهاء مفعول به ثمانين مفعول مطلق وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكر السالم، جلدة تمييز (فثمانين مفعول مطلق) نائب عن المصدر المحذوف ، والأصل : فاجلدوهم جلدا ثمانين ، ثم حذف جلدا ، وجعل تمييزا لغرض الابهام ، ثم التفسير كما قال المصنف : (وجلدة تمييز) أى للعدد (وكأسماء الآلات) المعهودة للفعل كالأمثلة التى ذكرها المصنف . قال المرادى : فلو قلت ضربته خشبة لم يجز لأنه لم يعهد كون ذلك آلة لهذا الفعل انتهى. (نحو : ضربته سوطا) وهى العصا الصغيرة (أو عصا) معروف، والحركة فيه مقدّرة على الألف المحذوفة المعوّض عنها التنوين لأنه اسم مقصور (أو مقرعة) وهى العصا القصيرة الضخمة ، فكل من سوط وعصا ومقرعة

باب المفعول فيــه

وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفَ الزَّمَانِ ، وَظَرْفَ الْمَكَانِ . وَظَرْفُ الزَّمَانِ هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ الْمَنْصُوبُ

منصوب على المفعولية المطلقة نائب عن المصدر ، والأصل : ضربته ضربا بسوط ، أو عصا أو مقرعة ، ثم توسع فى الكلام فحذف المصدر ، وأقيمت الآلة مقامه ، وهذا والذى قبله مما ناب عن المبين لعدد عامله ، وأما النائب عن المؤكد للعامل فلم يمثل له ، وذلك نحو : اغتسل غسلا ــ والله أنبتكم من الأرض نباتا ــ ومنه قول النووى فى المهاج : وما ضبب بذهب أو فضة ضبة ، ولا ينوب عن المصدر صفته ، نحو : سرت أحسن السير ، وقوله تعالى ــ أن أعمل صالحا ــ وكلا منها رغدا ، فأحسن وصالحا ورغدا أحوال من المصدر المفهوم من الفعل ، أى سرت حال كون السير أحسن ، وحالة كون العمل صالحا ، وحالة كون الأكل رغدا ، هذا ماجرى عليه ابن هشام فى شرح القطر الذى عليه الجمهور ، وجرى عليه فى المغنى ، واقتصر عليه فى الكشاف : أن كلا من الثلاثة صفة مصدر محذوف إذ الأصل:سرت سيرا أحسن السير ، أن أعمل عملا صالحا، وكلا أكلا رغدا . قال فى الكشاف : جعله صفة مصدر محذوف أقوى فى المدح ، وليس المعنى على تقدير الأمر بالأكل حال كونه رغدا فانه لايكون أكل الجنة إلا رغدا واسعا رافها انتهى ، ثم المصدر إن لم يفهم زيادة على معنى عامله بأن كان لمجرد التأكيد سمى مبهما ، ويمتنع حذف عامله ، وإن أفهم زيادة على معناه ، وهو المبين للعدد أو النوع وناب عنهما سمى مختصا ، ويجوز حذف عامله لدليل ، نحو : سير زيد لمن قال أىّ سير سرت ، وقد يجب حذف العامل ، وذلك فيما إذا وقع بدلا من فعله سماعا فى نحو : حمدا وشكرا لله وسأفعله وحبا وكرامة ولبيك وسعديك وحنانيك ومعاذ الله وغفرانك ، أى اغفر ، وقيل تقديره أسألك غفرانك فهو مفعول ، وسبحان الله وريحانه، أى استرزاقه، وقياسا فى مواضع: منها أن يكون المفعول المطلق خبرا عن المبتدأ ، نحو : ما أنت إلا سيرا ، ومنها أن يقع المصدر تفصيلا لمضمون جملة ، نحو ــ فشدّوا الوثاق فاما منا بعد وإما فداء ــ ومنها أن يقع تأكيدا لمضمون جملة لاتحتمل لها غيره ، نحو : علىّ ألف درهم اعترافا .

باب المفعول فيــــه

(وهو المسمى) عند البصريين (ظرف الزمان وظرف المكان) لوقوع الفعل فيه ، أى لابدّ له من زمان ومكان يقع فيه ، وتسميه الكوفيون مفعولا فيه ومحلا وصفة ، وقد عرّفه ابن هشام فى الشذور بقوله : المفعول فيه ، وهو ما ذكر فضلة لأجل أمر وقع فيه من زمان مطلقا أو مكان مبهم أو مفيد مقدارا أو مادّته مادّة عامله (وظرف الزمان) وقدّمه لأنه الأصل لشدّة احتياج الفعل إليه (هو اسم الزمان المنصوب) باللفظ الدّالّ على المعنى الواقع فيه كصمت فى نحو : صمت يوم الخميس ، فانه لفظ دالّ على الصيام الواقع فى الظرف فعلا كان ، ومنه قوله تعالى ــ اطرحوه أرضا ــ ، ــ وجاءوا أباهم عشاء ــ أو شبيها بالفعل من مصدر أو صفة أو غيرهما ، نحو : أبو بكر أفضل عندنا من علىّ ، والشيخان خير لدينا من الختنين ، أو مؤوّلا بشبه الفعل ، نحو : علقم عندك ، وحنظل لديك ، فالظرفان متعلقان بعلقم وحنظل لتأويلهما بصعب وشاقّ ،

بتقدير

بِتَقْدِيرِ فِي نَحْوِ : الْيَوْمَ ، وَاللَّيْلَةَ ، وَغُدْوَةً ، وَبُكْرَةً ، وَسَحَراً ، وَغَدًا ، وَعَتَمَةً ،

فان لم يكن شيء مما ذكر موجودا قدّر به ، نحو : زيد فى الدار ، أى كائن ، ومنه نحو قوله ـ واذكروا إذ كنتم قليلا ـ أى اذكروا نعمة الله عليكم الكائنة فى وقت قلتكم ، فحذف العامل وهو الكائنة وموصوفه الذى هو مفعول اذكر ، وقيل إذ فى الآية ونحوها مفعول به لا ذكر فلاحذف، ومثل الظرف المجرور فى جميع ماذكر ، ويجب حذف متعلقهما إن وقع أحدهما صفة أو صلة أو حالا أو خبرا أو ورد بلا متعلق كالبسملة ، ويجوز فى غير ماذكر حذفه لدليل لفظى أو غيره ، نحو : من لى بكذا أى من يتكفل لى ، وقوله تعالى ـ وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ـ أى النفس مقتولة أو تقتل بالنفس، والعين مفقوءة أو تفقأ بالعين، والأنف مجدوعة أو تجدع بالأنف والأذن مصلومة أو تصلم بالأذن ، والسنّ مقلوعة أو تقلع بالسن ، وقس على هذا (بتقدير فى) الدالة على الظرفية ، وهى استقرار الشيء فى الشيء حقيقة ، نحو : الماء فى الكوز ، أو مجازا نحو نظرت فى المصحف وتفكرت فى كذا ، فخرج عن ذلك ما نصب بتقدير فى ، ولم يكن اسم زمان ولا مكان نحو : وترغبون أن تنكحوهنّ إذا قدّر بفى ، فانه ليس باسم زمان فلا يكون ظرفا ، وخرج مانصب لابتقدير فى نحو : يخافون يوما فانه مفعول به،لافيه ، وما كان منه مرفوعا أومخفوضا فانه ليس بظرف .

[تنبيه] مرادهم بقولهم تقدير فى أى تقدير معناها لا لفظها لأنه قد لايصح تقديرها قبل الظرف ، وذلك فى نحو : سرت قبله ، وصليت معه ونحوهما ، وقد ذكر المصنف عدّة من ظرف الزمان يصدق عليها التعريف ، وذلك (نحو اليوم) وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس ، تقول : صمت اليوم ، أو يوما ، أو يوم الخميس ، وإعرابه . صمت فعل وفاعل ، اليوم ظرف زمان مفعول فيه وهو منصوب ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وقد يراد باليوم مطلق الزمان ، نحو : يوم الطائف يوم الحرة يوم الخندق مرادا به أيام القتال الكائن فى ذلك الوقت (والليلة) وهى من غروب الشمس إلى طلوع الفجر الصادق على الصحيح ، وقيل إلى طلوع الشمس تقول : اعتكفت الليلة ، أو ليلة ، أو ليلة الجمعة ، وإعرابه : اعتكفت فعل وفاعل ، الليلة ظرف زمان مفعول فيه وهو منصوب ، وعلامة نصبه فتح آخره (وغدوة وبكرة) وهما علما جنس على وقتهما ، وهو من صلاة الصبح إلى طلوع الشمس ، فيمتنع صرفهما لعلمية الجنس والتأنيث بالتاء ولا تدخلهما أل ، ولا الاضافة فتنوينهما ضرورة ، وقيل إن أريد بهما غدوة وبكرة يوم معين منعا لعلمية الشخص والتأنيث ، وإلا صرفا فتنوينهما للصرف وهما نكرتان ، وهذا هو الأصح، تقول أزورك غدوة أو غدوة يوم الاثنين أو بكرة أو بكرة النهار (وسحرا) وهو آخر الليل قبيل الفجر بالتنوين إذا لم ترد به سحر يوم بعينه ، نحو : جئتك سحرا : أى من الأسحار، وبلا تنوين إذا أردت به ذلك نحو: جئتك يوم الجمعة سحر ، فيوم ظرف زمان ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وسحر بدل منه منصوب بلا تنوين لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل (وغدا) وهو اسم اليوم الذى بعد يومك الذى أنت فيه تقول : أكرمك غدا (وعتمة) بفتح التاء ، وهو ثلث الليل الأوّل ، تقول : آتيك عتمة أو عتمة ليلة الخميس ، وإعرابه : آتى فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة

وَصَبَاحًا ، وَمَسَاءً ، وَأَبَدًا ، وَأَمَدًا ، وَحِينًا ، وَعَامًا ، وَشَهْرًا ، وَأُسْبُوعًا ، وَسَاعَةً

رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء ، والكاف مفعول به وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، عتمة ظرف زمان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره (وصباحا) وهو عند الفقهاء من نصف الليل إلى الزوال ، وقد يراد به أوّل النهار من بعد طلوع الفجر إلى الزوال ، تقول : انتظرنى صباحا أو صباح يوم الجمعة (ومساء) بالمدّ ، وهو من الظهر إلى نصف الليل ، تقول : أجيئك مساء أو مساء الخميس ، ومثل ذلك آتيك صباح مساء بينائهما على الفتح ، أى كلّ صباح ومساء ، أو يوم يوم بينائهما أيضا أى كلّ يوم (وأبدا) وهو الزمان المستقبل الذى لا نهاية لمنتهاه ، تقول : لا أكلم زيدا أبدا ، وكان حقه أن لايثنى ولا يجمع إذ لا يتصوّر حصول أبد آخر ينضم إليه فيثنى ولكن سمع جمعه على آباد وآبدين بمدّ الهمزة ، فيقال : لا أفعله أبد الآبدين فهو من الملحق بجمع المذكر السالم ، ومعناه الزمان الطويل الذى لانهاية له (وأمدا) وهو اسم لزمن مستقبل ، تقول : لا أكلم زيدا أمدا ، وأمد الدهر ، وأمد الداهرين ، جمع داهر ، وهو مايبقى على وجه الأرض ، والداهرين ملحق بجمع المذكر السالم ، ويقال دهر الداهرين (وحينا) وهو اسم لزمن مبهم ، تقول : قرأت حينا وحين إذ جاء الشيخ . قال ابن عنقاء : وانتصابه على جهة التأكيد المعنوىّ لأنه لايزيد على دلالة عامله ، وأما غيره فنصبه بتقدير نيابته عن المصدر لأن قولك : سرت يومين أو صباحا معناه : سرت سيرا مقدار يومين أو سيرا واقعا فى الصباح (وعاما) تقول : سرت عاما ، وهو مرادف للسنة ، وهى ثلاثة : الأولى شمسية ولها شهور العجم من رومية وفارسية وقبطية وغيرها ، وعليها حساب أعياد كفار العجم كالنيروز والمهرجان ، والفصح بكسر الفاء فهملتين ، وهى ثلثمائة وخمسة وستون يوما وربع يوم على الصحيح فى غير الفارسية ، وأما الفارسية فلا كسر فيها ، سميت شمسية لأنها عبارة عن دورة من دورات الشمس فى الأبراج الاثنى عشر . والثانية قمرية : ويقال لها عربية . أوّلها المحرّم ، وآخرها ذو الحجة ، وهى ثلثمائة وأربعة وخمسون يوما وخمس يوم وسدسه فهى دون الشمسية بأحد عشر يوما تسمى أيام البين أى التفاوت بين السنين ، سميت قمرية ، لأنّ شهورها على حساب رؤيته فى عرف الشرع وحساب سيره فى منازله فى عرف الفلك . والثالثة عددية ولها الأشهر العددية وهى ثلثمائة وستون يوما بلا كسر (وشهرا) تقول : لا أكلمك شهرا ، وجمعه أشهر ، سمى بذلك لشهرته وظهوره ، وهو قمرى ، ويسمى الهلالى والعربى ، وأيامه ثلاثون أو تسعة وعشرون ، منوط فى عرف الشرع برؤية الهلال ، وأهل الفلك يبدءون بالمحرّم فيجعلون كلّ وتر ثلاثين ، وكل شفع تسعة وعشرين إلا ذا الحجة ، ففى سنة الكبيسة ثلاثين ، وفى غيرها تسعة وعشرين وخمسا وسدسا . وشمسى ، وله الأشهر الرومية . أوّلها : تشرين ، فكل وتر واحد وثلاثون ، وكل شفع ثلاثون إلا الكانون فأحد وثلاثون مطلقا وشباط باهمال سينه وإعجامها ، ففى سنة الكبيسة تسعة وعشرون ، وفى غيرها ثمانية وعشرون وربع . وعددى ، وأيامه ثلاثون مطلقا ، وليس له شهور مخصوصة بعينها (وأسبوعا) نحو : اعتكفت أسبوعا ، ويقال : سبت تسمية له باسم أوّل أيامه على الأصح ، ويقال له جمعة تسمية له بآخر أيامه (وساعة) نحو : سرت ساعة ، وهى تطلق

وظرف

وَظَرْفُ الْمَكَانِ : هُوَ اسْمُ الْمَكَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ فِي نَحْوُ : أَمَامَ ، وَخَلْفَ ، وَقُدَّامَ ، وَوَرَاءَ ، وَفَوْقَ ، وَتَحْتَ ، وَعِنْدَ ، وَمَعَ

على الفلكية ، وعلى قدر حلب شاة وعلى اللحظة اللطيفة ، ومثل هذه المذكورات ما أشبهها .

واعلم أنّ هذه الأمثلة منها ما هو ثابت التصرف والانصراف كيوم وليلة ، ومنها ما هو منفى التصرف والانصراف ، نحو : سحر إذا كان ظرفا ليوم بعينه فانه لاينوّن لعدم انصرافه ولا تفارقه الظرفية لعدم تصرفه ، ومنها ما هو ثابت التصرف منفى الانصراف ، نحو : غدوة وبكرة علمين . قيل وكذا عتمة إذا أريد بها معين ، فانها تصير علما فيمتنع صرفها . قال ابن عنقاء : وهو وجيه ومنها ماهو ثابت الانصراف منفى التصرف ، نحو : صباحا ومساء ، وبقى قسم خامس وهو الظرف المبنى الذى لاتصرّف له كاذ وإذا ، وقد يضاف إلى إذ اسم زمان ، نحو: يومئذ و ـ بعد إذ هديتنا ـ وكصباح مساء بالتركيب ، ويوم يوم ، وقط للزمان الماضى ، وعوض للمستقبل غالبا والماضى قليلا ويلازمان النفى ومنذ ومذ والآن وأمس إن كان ظرفا لليوم الذى قبل يومك ، والمراد بالمتصرف مايستعمل ظرفا وغير ظرف كأن يقع مبتدأ ، أو فاعلا ، أو مفعولا ، أو مضافا إليه كيوم وشهر . وبغير المتصرف مالزم الظرفية أو شبهها وهو الجر بمن (وظرف المكان) مفعل من الكون (هو اسم المكان المنصوب) بالرفع نعت لاسم ، ونصبه باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه على نحو : ما مرّ فى ظرف الزمان (بتقدير) معنى (فى) الدالة على الظرفية ، وقد ذكر منه المصنف أيضا عدّة أمثلة (نحو : أمام) بفتح الهمزة وهو بمعنى قدّام تقول : جلست أمام الشيخ ، وإعرابه جلست فعل وفاعل ، أمام ظرف مكان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره ، والشيخ مضاف إليه (وخلف) وهو ضدّ أمام تقول : صليت خلف المقام (وقدّام) وهو مرادف لأمام تقول : مشيت قدّام الأمير (ووراء) وهو بمعنى خلف تقول : قعدت وراء الحجر ، وقد تأتى بمعنى قدّام ، نحو قوله تعالى ـ وكان وراءهم ملك ـ (وفوق) وهو المكان العالى ، نحو : جلست فوق المنبر (وتحت) وهو ضدّ فوق نحو : جلست تحت الميزاب (وعند) وهو لما قرب من المكان تقول : جلست عند زيد ، أى قريبا منه ، وفى شرح بانت سعاد لابن هشام مالفظه : عند اسم لمكان حاضر أو قريب ، فالأوّل نحو ـ فلما رآه مستقرّا عنده ـ والثانى ـ ولقد رآه نزلة أخرى عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى ـ وقد يكون الحضور والقرب معنويين ، نحو ـ قال الذى عنده علم من الكتاب ـ ونحو ـ ربّ ابن لى عندك بيتا فى الجنة ـ وقد تفتح فاؤه ، وقد تضمّ ولاتقع إلامنصوبة على الظرفية أو مخفوضة بمن ، وعنها ألغز الحريرى بقوله :

وما منصوب أبدا على الظرف ✿ ولايخفضه شىء سوى حرف

وقول العامّة : ذهبت إلى عنده لحن انتهى ، وقد تردّ بمعنى الزمان كقوله صلى الله عليه وسلم « إنما الصبر عند الصدمة الأولى » (ومع) بفتح العين وربيعة تسكنها ، وهو اسم لمكان الاجتماع ، نحو : جلست معزيد أى مصاحبا له ، ولهذا يخبر بها عن الذوات ، نحو ـ والله معكم ـ وقد تأتى لزمان الاجتماع ، نحو : جئتك مع العصر ، وهى من الظروف العادمة التصرف

وَإِزَاءَ ، وَحِذَاءَ ، وَتِلْقَاءَ ، وَهٰذِهِ الثَّلَاثَةُ مَعْنَاهَا وَاحِدٌ ، وَثَمَّ ، وَهُنَا ، وَجَمِيعُ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ تَقْبَلُ النَّصْبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، لَا فَرْقَ فِي ذٰلِكَ بَيْنَ الْمُخْتَصِّ مِنْهَا وَالْمَعْدُودِ وَالْمُبْهَمِ ، وَنَعْنِي بِالْمُخْتَصِّ مَا يَقَعُ جَوَابًا لِمَتَى ، وَنَعْنِي بِالْمَعْدُودِ مَا يَقَعُ جَوَابًا لِكَمْ كَالْأُسْبُوعِ وَالشَّهْرِ ، تَقُولُ : اعْتَكَفْتُ أُسْبُوعًا ، وَنَعْنِي بِالْمُبْهَمِ مَالَا يَقَعُ جَوَابًا لِشَيْءٍ مِنْهُمَا كَالْحِينِ وَالْوَقْتِ ، تَقُولُ : جَلَسْتُ حِينًا

(وإزاء) بكسر الهمزة ، وهو بمعنى مقابل ، نحو : جلست إزاء الحجر الأسود ، بمعنى مقابله ، (وحذاء) بكسر الحاء المهملة بعدها ذال معجمة بمعنى مقابل أيضا ، وقيل بمعنى قريب منه ، نحو : جلست حذاء زيد أى مقابله أو قريبا منه (وتلقاء) بكسر التاء بمعنى مقابل ، نحو : قوله تعالى ـ ولما توجه تلقاء مدين ـ أى مقابل مدين (وهذه الثلاثة) أى الأخيرة (معناها واحد) وهو مقابل (وثم) بفتح الثاء المثلثة اسم إشارة للمكان البعيد فى محل نصب على الظرفية كما مرّ فى باب اسم الاشارة (وهنا) بضم الهاء اسم إشارة للمكان القريب ، و بفتحها وكسرها مع تشديد النون للمكان البعيد كما مرّ ، وقد تأتى للزمان ، ومما يأتى للزمان والمكان من الظروف قبل وبعد (وجميع أسماء الزمان) معرفة كانت أو نكرة محدودة كيوم وشهر أو غير محدودة كحين وزمان (تقبل النصب على الظرفية) بتقدير فى مطلقا من غير تقييد بشىء (لافرق فى ذلك) أى فى قبولها النصب (بين المختص منها) بوصف أو إضافة أو تعريف بأل (والمعدود) وهو مادلّ على عدد (والمبهم) قال الرضىّ : وهو ما لاحدّ له يحصره معرفة كان أو نكرة كحين وزمان والحين والزمان ، ثم بين المصنف كل واحد من الثلاثة ، فقال : (ونعنى بالمختص) من الظروف الزمانية (مايقع جوابا لمتى) الاستفهامية نحو : يوم الخميس أو اليوم ونحوهما ، فانك إذا سئلت متى تسير صلح أن تقول : أسير يوم الخميس أو اليوم أو الليلة ونحو ذلك (ونعنى بالمعدود) منها (مايقع جوابا لكم) الاستفهامية فقط (كالأسبوع والشهر) فانه إذا قيل لك كم اعتكفت فانك (تقول) مجيبا له (اعتكفت أسبوعا) أو شهرا أو عاما (ونعنى بالمبهم) منها (مالا يقع جوابا لشىء منهما) ويدلّ على قدر من الزمان غير معين (كالحين والوقت تقول) ابتداء من غير سبق استفهام بمتى ولا بكم (جلست حينا) وساعة ووقتا ، وقد مرّ أن نصبه على جهة التوكيد المعنوى ، لأنه لا يزيد على دلالة الفعل ، وقضية عطف المؤلف المعدود على المختص أنّ المعدود ليس بمختص ، وهو ظاهر كلامهم ، وجزم المرادى بأنه من قبيل المختص ، وهو الصحيح لأنه إن دلّ على قدر غير معين ، ولم يصلح جوابا لمتى ولا لكم فهم كحين وزمان ، و إلا فمختصّ معدودا كان أوغيره ، إذ التخصيص يكون بالعدد كما يكون بالصفة وغيرها مما مرّ قريبا ، وعبارة ابن هشام فى جامعه ماصلح من الزمان جوابا لمتى كشهر رمضان فمختص أو لكم كيومين ، فمعدود أولهما فمختص معدود كأسماء الشهور ، وغير ما أضيف إليه شهر ، وهو الربيعان ، ورمضان ، وغيرهنّ مبهم كحين اهـ وكلام سيبويه وجماعة كالصريح فى جواز إضافة شهر إلى سائر أعلام

واما

وَأَمَّا أَسْمَاءُ المَكَانِ فَلَا يَنْتَصِبُ مِنْهَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ إِلَّا ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ : الأَوَّلُ المُبْهَمُ كَأَسْمَاءِ الجِهَاتِ السِّتِّ ، وَهِيَ : فَوْقٌ ، وَتَحْتُ ، وَيَمِينٌ ، وَشِمَالٌ ، وَأَمَامُ ، وَخَلْفُ ، وَمَا أَشْبَهَهَا وَالثَّانِي أَسْمَاءُ المَقَادِيرِ : كَالمِيلِ ، وَالفَرْسَخِ ، وَالبَرِيدِ ، نَحْوُ : سِرْتُ مِيلاً ، وَالثَّالِثُ : مَا كَانَ مُشْتَقًّا مِنْ مَصْدَرِ عَامِلِهِ ، نَحْوُ : جَلَسْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ ، وَقَالَ اللهُ تَعَالَى ـ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ ـ

الشهور كشهر صفر ، وشعبان ، وخصه بعضهم برمضان ، والربيعين كما جزم به ابن هشام وكثيرون فان قيل لك متى صمت أو كم صمت ؟ فانه يصح أن تقول فى جوابهما : صمت الربيع ، أو المحرّم ، أو صفرا ، أو رمضان ، أو ربيعا ، ومثل ذلك الصيف والشتاء . قال ابن عنقاء : فان قلت شهر رمضان بزيادة شهر لم يصلح إلا فى جواب متى اهـ (وأما أسماء المكان فلا ينتصب منها على الظرفية) بتقدير فى (إلا ثلاثة أنواع : الأوّل المبهم) وهو ما لا يختص بمكان بعينه ، ولا تعرف حقيقته إلا بما معه من مضاف إليه أو إشارة ونحوهما ، ويقال فيه أيضا هو ما افتقر إلى غيره ببيان صورة المسمى ، ويقال فيه أيضا هو ما كان غير محدود (كأسماء الجهات الست) إذ ليس لها حدّ ونهاية معينة (وهى فوق وتحت ويمين وشمال وأمام وخلف) الأولى : قراءتها بضم أعجازها بلا تنوين كقبل وبعد مبنية على الضم ومحلها النصب على الظرفية ، فأمامك مثلا فى نحو : جلست أمامك يتناول أمام وجهك إلى منقطع الأرض ، وخلفك فى نحو : جلست خلفك يتناول ما وراء ظهرك إلى انقطاع الأرض ، وسميت الجهات الست باعتبار الكائن فى المكان ، فانه له ست حالات (وما أشبهها) فى الابهام : كأرض ، ومكان ، وعند ، ولدى ، ودون ، وسوى ، ووسط ، وناحية ، وجهة ، وجانب كما ذكره فى المغنى خلافا لما يفيده كلام الرضى من أنه لا يقال : زيد جانب عمرو وكتفه بل فى جانبه وكتفه (والثانى : أسماء المقادير) الدالة على مسافة معلومة (كالميل) وهو أربعة آلاف خطوة (والفرسخ) وهو ثلاثة أميال (والبريد) وهو أربعة فراسخ (نحو : سرت ميلا) وإعرابه : سرت فعل وفاعل ، ميلا ظرف مكان عند جمهور النحاة وقيل إنه منصوب على المصدر ، ومثله : سرت فرسخا ، وسرت نصف ميل ، أو بعضه ، أو جميع الفراسخ ، أو كله ، أو بريدا ، وظاهر عبارته أن أسماء المقادير قسم مفرد ليس بمبهم ولا مختص ، وهذا هو الأصحّ لأن الحقّ أن فيه شوبا منهما فهو مختصّ لدلالته على كمية معينة ، مبهم لعدم اختصاصه بمكان معين (والثالث : ما كان مشتقا من مصدر عامله) سواء أكان عامله فعلا أم اسما ، وإنما يكون بصيغة اسم مفعوله إلا فى الثلاثى فعلى مفعل بفتح ميمه وعينه مالم تعتل فاؤه وحدها أو تكسر عين مضارعه فتكسر عينه كموضع ومجلس ، وشذ ما خالف ذلك وهو قياسى (نحو : جلست مجلس زيد) وإعرابه : جلست فعل وفاعل ، مجلس ظرف مكان مفعول فيه ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وزيد مضاف إليه ، وفى الحواشى التى علقناها على شرح القطر مجلس بكسر اللام لأن المراد به المكان ، وكذا تكسر إذا أريد به الزمان ، فان أريد به المصدر فتحت كما يعلم من فنّ الصرف اهـ (وقال الله تعالى ـ وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع ـ) وإعرابه :

وَمَاعَدَا هٰذِهِ الثَّلَاثَةَ الْأَنْوَاعَ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَكَانِ لَايَجُوزُ انْتِصَابُهُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، فَلَا تَقُولُ : جَلَسْتُ الْبَيْتَ ، وَلَا صَلَّيْتُ الْمَسْجِدَ ، وَلَا قُمْتُ الطَّرِيقَ ، وَلٰكِنْ حُكْمُهُ أَنْ تَجُرَّهُ بِفِي. وَقَوْلُهُمْ : دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ ، وَسَكَنْتُ الْبَيْتَ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّوَسُّعِ بِإِسْقَاطِ الْخَافِضِ .

أنّ حرف توكيد ونصب ، ونا المدغمة ضمير متصل فى محل نصب اسمها ، كنا فعل وفاعل ، كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، ونا ضمير متصل فى محل رفع اسمها نقعد فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، منها جار ومجرور متعلق بنقعد ، ومقاعد ظرف مكان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره ، وللسمع جار ومجرور فى محل نصب نعت لمقاعد وجملة نقعد وما بعده فى محل نصب خبر كان ، فان كان مشتقا من غير ما اشتقّ عامله نحو : ذهبت فى مرمى زيد ، ورميت فى مذهب عمرو لم يجز فى القياس نصب شيء منه على الظرفية بل يجب جره بفى ، وشذّ قولهم فى تمثيل القرب والبعد هو منى مقعد القابلة ، أى من النفساء ، ومزجر الكلب : أى من الزاجر ومنزلة الولد أى من أبيه ، ومناط الثريا أى من المتناول ، فهذا يحفظ ولا يقاس عليه والظرف فيها هو الخبر ، فيتعلق بالاستقرار ، ومنى متعلق بما تعلق به الخبر من غير أن يكون خبرا ثانيا ، ويجوز أن يكون خبرا ثانيا .

[تنبيه] ما أفاده المصنف من أنّ المشتق قسيم للمبهم لا قسم منه هو الذى جزم به ابن هشام فى الشذور والأوضح وهو الظاهر ، لأنه يكون مختصا كجلست مجلسك ، ومبهما كجلست مجلسا ، وهذه الثلاثة الأنواع يطرد انتصابها على الظرفية المكانية (وما عدا هذه الثلاثة الأنواع من أسماء المكان لايجوز انتصابه على الظرفية) وكذلك كلّ ما كان من الظروف المكانية مختصا ، وهو ماله اسم من جهة نفسه ، وله أقطار تحويه كالدار ، والبيت ، والقصر ، والطريق ، والسوق ، والمسجد ، والجامع ، والقرية ، والمدينة ، والبلد ، والشام ، واليمن ، والعراق ، ومكة ، وطيبة ، فهذا كله لاينقاس نصبه (فلا تقول : جلست البيت ، ولا صليت المسجد ، ولا قمت الطريق) بالنصب فيهنّ (ولكن حكمه أن تجرّه بفى) الظرفية مصرحا بها . قاله الفاكهى ، وقال العصامى : إن أراد بقوله يجرّ بفى الجر بها حقيقة ورد عليه أنه يجوز أن يجرّ بالباء الظرفية ، وإن أراد بالجرّ بها حقيقة أو حكما ورد عليه أنه لا يجوز جرّه بغيرهما مما يفيد الظرفية كما أفهمه كلام أبى حيان وغيره فتأمّل اه (وقولهم) أى العرب فيما سمع منهم (دخلت المسجد وسكنت البيت) والعراق وذهبت الشام ، وقالا خيمتى أم معبد من القيلولة ، وعسل الطريق الثعلب ، أى جرى فيها باضطراب (منصوب) كل ما ذكر (على التوسع باسقاط الخافض) لاجراء العامل القاصر الذى يتعدّى بحرف الجر مجرى المتعدّى بنفسه من حيث إسقاط الواسطة ونصبه فهو على هذا من قبيل المفعول به على الاتساع باسقاط فى ، والأصل : دخلت فى المسجد وسكنت فى البيت فحذف الجار كما حذف فى قوله : تمرّون الديار ، ونصب مابعده ، وهذا هو مذهب الفارسى وطائفة واختاره ابن مالك وعزاه لسيبويه ، وقيل إنه منصوب على الظرفية تشبيها له بالمبهم ، وهو مذهب الشلوبين وعزاه لسيبويه ، واختاره ابن الحاجب ، وقيل مفعول به وعليه الأخفش وجماعة ، وقضية

بَابُ المفعول من أجله

وَيُسَمَّى المَفْعُولَ لِأَجْلِهِ ، وَيُسَمَّى المَفْعُولَ لَهُ ، وَهُوَ الِاسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِى يُذْكَرُ بَيَانًا لِسَبَبِ وُقُوعِ الفِعْلِ ، نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ إِجْلَالاً لِعَمْرٍو ، وَقَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ

تمثيل المصنف بسكنت البيت أن حذف الخافض يطرد بعد سائر الأفعال ، وقال بعضهم انه لا يطرد بعد سائر الأفعال ، فلا يقال : صليت الدار ، ولا نمت الدار . فان قلت لم استأثر ظرف الزمان مطلقا بصلاحيته للنصب على ظرف المكان . قلت لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام ، وعلى المكان بالالتزام ، فلما كانت دلالته على الزمان قوية تعدى إلى المبهم وغيره ، ولما كانت دلالته أى الفعل على المكان ضعيفة اختص بما ذكره المؤلف لأن فى الفعل دلالة عليه فى الجملة ، هذا والمنصوب بنزع الخافض هو الاسم المنصوب بفعل حقه أن يتعدى بالحرف لكنه حذف عند تعينه استغناء عنه سماعا أو قياسا ، وقد شرحت هذا الحد فى نحو ورقة . «وسميته تعريف من انتصب لتلقى الوهب الفائض بحد المنصوب من الأسماء بنزع الخافض» .

باب المفعول من أجله ، ويسمى المفعول لأجله

أى الذى يفعل له فعل ونوع من أجله (ويسمى المفعول له) فله ثلاثة أسماء بل أكثر من ذلك ، إذ يقال له المنصوب على العلة والمصدر المعلل لما قبله (وهو الاسم) الفضلة كالأمثلة الآتية ، فخرج نحو : حصل لى رغبة فى الخير (المنصوب) بما فى الجملة من فعل كالأمثلة التى ذكرها المصنف أو شبهه ، نحو : قصدى لك محبة ، وأنا زائرك ابتغاء نفعك (الذى يذكر) علة و(بيانا لسبب وقوع الفعل) الصادر من الفاعل ، والمفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل ، وعلامته وقوعه فى جواب لم فعلت . وصحة تقديره بلام العلة كما أن المفعول به مقدر بالباء والمفعول فيه مقدر بفى والمفعول معه مقدر بمع (نحو : قام زيد اجلالا لعمرو) وإعرابه قام فعل ماض ، زيد فاعل إجلالا مفعول لأجله وعلامة نصبه فتح آخره ، لعمرو جار ومجرور متعلق بواجب الحذف فى محل نصب نعت لاجلالا والتقدير إجلالا كائنا لعمرو (وقصدتك ابتغاء معروفك) وإعرابه : قصدتك فعل وفاعل ومفعول ، ابتغاء مفعول لأجله ، ومعروفك مضاف إليه ، ومن ذلك قولهم فعلت كذا مخافة الشر وفعلت ذلك أجل كذا ، وقوله تعالى ـ يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت ـ وكرر المصنف المثال إشارة إلى أن المفعول لأجله ، وإن كان علة لكن يكون نكرة كالمثال الأول ، ومعرفة كالمثال الثانى فان ابتغاء باضافته إلى معروف المضاف إلى الضمير اكتسب التعريف . وفى المفصل وشرحه لطيل : ويكون يعنى المفعول لأجله معرفة ونكرة ، أى على الصحيح ، وذهب الجرمى إلى أنه لا يكون معرفة وليس بشىء لأنه لامانع من ذلك ، ولأنه قد سمع عنهم ، وقد جمعهما العجاج فى قوله يصف ثورا وحشيا أفلت من الصائد :

يركب كل عاقر جمهور ✲ مخافة وزعل المحبور ✲ والهول من تهول الهبور

وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ مَصْدَراً ، وَاتِّحَادُ زَمَانِهِ وَزَمَانِ عَامِلِهِ ، وَاتِّحَادُ فَاعِلِهِمَا كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْمِثَالَيْنِ ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى ـ وَلاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاَقٍ ـ

وفيه دليل على أنه قد يكون معرفة بالاضافة ، كقوله : وزعل المحبور ، وبالألف واللام كقوله : والهول، والعاقر الرملة التي لا تنبت ، والجمهور الجماعة المجتمعة. والزعل ، أى القلق من النشاط . والمحبور المسرور المنعم ، والهول الفزع ، والتوهل عظم الشيء فى العين ، والمهبور المطمئن من الأرض اه ملخصا (ويشترط) لجواز نصب المفعول لأجله ثلاثة أشياء لأن معنى التعليل يقوى بهذه الثلاثة التي سنذكرها ، فيصح معها حذف الحرف الدال على التعليل ، ووجه القوّة فيما حصلت فيه هذه الأمور أن أكثر ما يكون التعليل كذلك ، فكان فيها تنبيه عليه فصح حذف اللام : الأوّل من الثلاثة (كونه) أى المفعول لأجله (مصدرا) وهل يشترط مع ذلك كونه قلبيا أم لا ؟ فيه خلاف والأصح اشتراط كونه قلبيا ، أى من أفعال النفس الباطنة كالرغبة والرهبة والتعظيم والاجلال لأن أفعال الجوارح لا تجتمع فى الزمان مع الفعل المعلل ، فلا يجوز : جئتك ضرب زيد ، أى لتضرب به خلافا للفارسى ، فانه أجازه . قال ابن عنقاء : وظاهر الارتشاف موافقته ، والمراد بالمصدر ما يعمّ المصدر واسمه ، وأجاز يونس كونه غير مصدر ، كقولهم : أما العبيد فذو عبيد بنصب العبيد بمعنى مهما يذكر شخص من أجل العبيد ، فالمذكور ذو عبيد لا غير ، وأنكر سيبويه نصب العبيد، وقال إنه لغة خبيثة قليلة وأوجب الرفع ، وأوّله الزجاج على حذف المصدر : أى أما تملك العبيد ، والذى عليه أكثر محققى المتأخرين كابن هشام على أنّ العبيد ونحوه مما جاء من هذا التركيب منصوب على أنه مفعول به ، أى مهما ذكرت العبيد ، ونحو قولهم : أما البصرة ، فلا بصرة لكم ، أى مهما ترى البصرة ، وهذا هو الراجح (و) الثانى (اتحاد زمانه وزمان عامله) بأن يكون زمن العلة والمعلول واحدا ، وذلك بأن يقع الحدث الذى هو مضمون العامل فى بعض زمن المصدر كجئتك طمعا ، وقعدت عن الحرب جبنا ، فالمجيء وقع فى بعض أزمنة الطمع ، والقعود عن الحرب وقع فى بعض أزمنة الجبن ، أو يكون أوّل زمان الحدث آخر زمان المصدر ، نحو : جئتك خوفا من فرارك أو بالعكس ، نحو : شهدت الحرب إيقاعا للصلح بين الفريقين ، (و) الثالث (اتحاد فاعلهما) بأن يكون فاعله وفاعل عامله واحدا ، وما ذكره المصنف من اشتراط الاتحاد فى الوقت والفاعل هو رأى الأعلم والمتأخرين ، ولم يشترط ذلك سيبويه ولا أحد من المتقدّمين ، والمعتمد ما قاله المصنف تبعا للمتأخرين ، وذلك (كما تقدّم فى المثالين) فانّ إجلالا وابتغاء مصدران وزمنهما وزمن عاملهما واحد ، وكذا فاعلهما وفاعل عاملهما (وكقوله تعالى ـ ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق ـ) وإعرابه : الواو حرف عطف لا ناهية ، تقتلوا فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، أولاد مفعول به ، والكاف فى محل جرّ بالاضافة ، والميم علامة الجمع خشية مفعول لأجله ، وهو مصدر ذكر علة للقتل المفهوم من قوله تعالى ـ ولا تقتلوا ـ مشارك له فى الوقت والفاعل ، ومعنى الآية : ولا تقتلوا أولادكم مخافة الفاقة . قال البيضاوى : وقتلهم أولادهم هو وأدهم بناتهم مخافة الفقر فنهاهم عنه ، وضمن لهم أرزاقهم ، فقال ـ نحن نرزقهم

وقوله

وَقَوْلِهِ تَعَالَى ـ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ٱبْتِغَاءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ـ وَلاَ يَجُوزُ : تَأَهَّبْتُ السَّفَرَ لِعَدَمِ ٱتِّحَادِ الزَّمَانِ ، وَلاَ جِئْتُكَ مَحَبَّتَكَ إِيَّايَ لِعَدَمِ ٱتِّحَادِ الْفَاعِلِ بَلْ يَجِبُ جَرُّهُ بِٱللاَّمِ ، تَقُولُ : تَأَهَّبْتُ لِلسَّفَرِ ، وَجِئْتُكَ لِمَحَبَّتِكَ إِيَّايَ .

و إياكم ـ اهـ . وقال غيره : الوأد دفن البنات فى حال الحياة،كانت العرب تفعل ذلك مخافة الفقر والعيلة والسبى والعار اهـ (وقوله تعالى ـ ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله ـ) وإعرابه : ينفقون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، أموال مفعول به وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ، والميم علامة الجمع ابتغاء مفعول لأجله، وهو إما مصدر ذكر علة للانفاق المفهوم من ينفقون ، وهو متحد به وقتا وفاعلا * فان قلت فما تصنع فى نحو قوله تعالى ـ هو الذى يريكم البرق خوفا وطمعا ـ فانّ فاعل يرى هو ضميره سبحانه ، وفاعل الخوف والطمع هم المخاطبون * قلت الخوف والطمع اسما مصدر بمعنى التخويف والتطميع أو الاخافة ، والاطماع ، لا مصدران فيتحد الفاعل حينئذ ، لأنّ فاعل التخويف والتطميع هو الله وكذلك ، نحو ـ إذ يغشيكم النعاس أمنة منه ـ فانّ فاعل الأمنة ، والتغشية هو البارى سبحانه ، فهو مفعول لأجله ، ويجوز أن يكون حالا (ولا يجوز : تأهبت السفر) بنصب السفر مفعول لأجله (لعدم اتحاد الزمان) فانّ زمن التأهب سابق على زمن السفر ، وإن كان فاعلهما واحدا ، والتأهب مأخوذ من الأهبة بضم الهمزة ، وهى العدّة التى يحتاجها المسافر فى سفره كالزاد ونحوه كما يفيده كلام القاموس (ولا) يجوز أيضا نحو (جئتك محبتك إياى) بنصب محبتك على أنه مفعول لأجله مضاف لفاعله ، و إياى مفعول به، وإنما لم يجز نصبه (لعدم اتحاد الفاعل) فانّ فاعل المجىء هو المتكلم ، وفاعل المصدر هو المخاطب ، فلا يجوز نصبه وإن كان زمنهما واحدا (بل يجب جرّه) أى المصدر فى المثالين المذكورين لعدم استيفائه لشروط جواز نصبه ويكون جرّه (باللام) التعليلية ، وعلى هذا (تقول : تأهبت للسفر) وإعرابه : تأهبت فعل وفاعل ، للسفر جار ومجرور فى محل نصب على الحال من ضمير المتكلم (وجئتك لمحبتك إياى) وإعرابه : جئتك فعل وفاعل ومفعول لمحبتك ، اللام حرف جرّ ، محبتك مجرور باللام ، ومحبة مصدر مضاف إلى فاعله ، وإياى ضمير منفصل فى محلّ نصب مفعول به ، وجملة الجار والمجرور فى محلّ نصب على الحال من التاء فى جئت ، ويجوز أن يجرّ بكل مايفيد التعليل ، وهى الباء نحو ـ فبظلم من الذين هادوا حرّمنا عليهم طيبات أحلت لهم و بصدّهم ـ وفى نحو ـ لمسكم فيما أفضتم فيه ـ أى بسببه، وعن نحو ـ إلا عن موعدة وعدها إياه ـ والكاف نحو ـ واذكروه كما هداكم ـ، وعلى نحو ـ ولتكبروا الله على ما هداكم ـ، وكى نحو : زرتكم كيما تكرمونى ، وقد استثنى ابن مالك فى العمدة من المعلل الفاقد شرطا المصدر المؤوّل من أنّ وأن وصلتهما ، فلا يجب معه اتحاد الزمان والفاعل ، بل يجوز نصبه ، وإن اختلف فاعله وفاعل عامله ، أو زمنه وزمن عامله ، نحو : زرتك أن تكرمنى أو أنك تكرمنى .

[تنبيه] ما استوفى الشروط الثلاثة لايتعين نصبه بل يجوز جره بلام التعليل وما ناب عنها

بابُ المفعول معه

وَهُوَ الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ بَعْدَ وَاوٍ بِمَعْنَى مَعْ لِبَيَانِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الْفِعْلُ مَسْبُوقاً بِجُمْلَةٍ فِيهَا فِعْلٌ أَوِ اسْمٌ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ وَحُرُوفُهُ ، نَحْوُ : جَاءَ الْأَمِيرُ وَالْجَيْشَ وَاسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةَ

فى إفادة التعليل من الحروف السابقة ، فيجر بكثرة إن كان بأل كضربته للتأديب ، و بقلة إن كان مجردا منها ، ومن الاضافة كقوله :

من أمكم لرغبة فيكم جبر ✲ ومن تكونوا ناصريه ينتصر

وباستواء إن كان مضافا ، نحو ـ وإنّ منها لما يهبط من خشية الله ـ ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله ـ وفى حال جره يكون مفعولا به بواسطة حرف الجر كما يفيده قول بعضهم : قضية الحذأن نحو : قت لاجلالك مفعول له ، وذلك رأى ابن الحاجب والقوم على أنه مفعول به بواسطة حرف الجر ولا مشاحة فى الاصطلاح اهـ .

باب المفعول معـــــــهُ

هذا الباب هو خاتمة المفاعيل ، وجعل آخرها لكون العامل لايصل إليه إلا بواسطة ظاهرة ، وهي الواو ، وللخلاف فى كونه قياسيا أو سماعيا ، وإن كان المختار كما قاله العصامى أنه قياس مطلقا ، وعبارة بعضهم قال ابن مالك : والصحيح استعمال القياس فيه على الشروط المذكورة ، واختار ابن عصفور عدم القياس اهـ وقوله معه نائب الفاعل أسند إليه المفعول كما أسند إلى المجرور فى المفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والضمير المجرور عائد على أل كذا قال العصامى وخالفه بعض المتأخرين ، فقال نائب الفاعل هو الضمير العائد إلى المصدر المفهوم من مفعول ، كما قيل فى قوله تعالى ـ وحيل بينهم و بين ما يشتهون ـ لأنّ مع لازم النصب على الظرفية كبين ، فلا يصح نيابته عن الفاعل اهـ (وهو الاسم) الفضلة (المنصوب) بما قبله من فعل أو شبهه مما فيه حروفه ومعناه ، وهو فى المعنى كالمفعول به ، فنحو : سرت والنيل ، معناه : سرت بالنيل بباء المصاحبة . قاله ابن عنقاء (الذى يذكر بعد واو بمعنى مع) أى مفيدة للمعية جيء بذلك الاسم المنصوب بعد واو بمعنى مع (لبيان من فعل معه الفعل) لاعلى جهة المشاركة كما تفيده الأمثلة بل على جهة المصاحبة ، والمراد بها أن تكون مع الفاعل فى صدور الفعل عنه ، وذلك فى نحو : سرت وزيدا ، أو مع المفعول فى وقوع الفعل عليه فى زمن واحد ، نحو : تركت الناقة وفصيلها (مسبوقا) أى ذلك الاسم (بجملة فيها فعل أو) فيها (اسم فيه معنى الفعل) الذى تضمنه وهو الحدث (وحروفه) أى الأصلية (نحو : جاء الأمير والجيش) أى مع الجيش ، وهذا المثال والذى بعده مثالان للمسبوق بجملة فيها فعل ، وإعرابه : جاء فعل ماض مبنيّ على فتحة ظاهرة ، الأمير فاعل ، الواو واو المعية ، الجيش مفعول معه ، وهو منصوب ، وعلامة نصبه فتح آخره (واستوى الماء والخشبة) أى مع الخشبة ، وإعرابه : استوى فعل ماض مبنيّ على فتحة

وَأَنَا سَائِرٌ وَالنِّيلَ

مقدرة على الألف كما تقول فى صلى وسعى ، ونحو ذلك مما آخره ألف ، الماء فاعل ، والخشبة الواو واو المعية ، الخشبة مفعول معه وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ، وعدّد المصنف المثال ليفيد أنّ مابعد الواو قد يكون صالحا لمشاركة ما قبله فى حكمه فيصح عطفه عليه ، وذلك كالمثال الأوّل فانّ نسبة المجىء فى المعنى إلى الجيش ممكنة إمكانها إلى المخاطب بأن تقول : جاء الأمير وجاء الجيش وقد لا يكون مابعد الواو صالحا لمشاركة ما قبله فى حكمه فيمتنع عطفه عليه ، وذلك كالمثال الثانى فانّ الخشبة غير مشاركة للماء فى الاستواء ، إذ الاستواء هنا بمعنى الارتفاع والاعتلاء ، لا بمعنى الاعتدال الذى هو ضدّ الاعوجاج ، فيمتنع عطفها على الماء ، لفساد المعنى بذلك ، ويجب نصبها مفعولا معه ، والخشبة مقياس ولو من حديد ونحوه أوحجر منحوت يركز فى الأنهار غالبا وفى البرك الكبيرة ، وفيه علامة يعرف بها وزن الماء وقدره زيادة ونقصا ، والمعنى أنّ الماء لم يزل يزداد حتى صار مصاحبا للخشبة فى استوائه أى ارتفاعه (وأنا سائر والنيل) أى معه ، وهذا المثال للمسبوق بجملة فيها اسم فيه معنى الفعل وحروفه ، فانّ سائر بمعنى يسير وحروفه هى حروف الفعل وهذا المثال يمتنع فيه العطف ، ويجب فيه النصب أيضا ، لأنه لايصح فيه مشاركة مابعد الواو لما قبلها ، لأنه لايقال سار النيل بل يقال جرى ، فمعنى المثال حينئذ أنا سائر مصاحب فى السير النيل لا أنه سار وسار النيل معه ، وقد علم من هذا المثال والذى قبله فساد قول الأخفش : لا يجوز النصب إلا حيث يجوز العطف فى المعنى نحو : جاء الأمير والجيش ، فلا يقال جلس زيد والسارية ولا ضحك زيد وطلوع الشمس ، لأنّ الجلوس لايسند إلى السارية ، والضحك لايسند إلى الشمس.

[تنبيه] علم مما ذكره من الحدّ والأمثلة أنّ المفعول معه لا يكون فعلا ، فلم يدخل نحو : لاتأكل السمك وتشرب اللبن ، بنصب تشرب ، لأنه وإن كانت الواو فيه للمعية لكنه ليس باسم بل هو فعل ، فالواو فى مثله عاطفة كما سيأتى فى نواصب الفعل إن شاء الله تعالى ، وقيل انه مفعول معه حقيقة ، وصححه حفيد ابن هشام ، وعلى هذا فالمراد بالاسم أعم من أن يكون صريحا ، أو مؤوّلا من أن والفعل ، ولا تكون الواو فى مثله حينئذ عاطفة ، وهو خلاف الراجح ، ولا يكون جملة نحو : سرت والشمس طالعة ، فقولنا والشمس مبتدأ ، وطالعة خبره ، والجملة حالية ، وهذه الواو يقال لها اعتراضية ، وتشتهر بين المعربين بواو الحال ولا عمدة ، فلا يجوز النصب فى نحو : اشترك زيد وعمرو ، لأنه وإن كان الاشتراك فعل اثنين ، إلا أنه ليس واحد منهما فضلة ، لأنهما فاعلان فلا يصح الاكتفاء بأحدهما عن الآخر ، فلا يقال اشترك زيد ، ولا يقع بعد غير الواو نحو : جئت مع زيد ، و بعتك العبد بثيابه ، ولا بعد غير واو المعية ، كجاء زيد وأخوه قبله ، أو بعده ، إذ المعية توجب اتحاد الزمان ، ولا بعد مفرد خلافا للصيمرى فانه أجاز فى نحو : كل رجل وضيعته ، وأنت وربك نصب مابعد الواو مفعولا معه ، وخلافا للزمخشرى أيضا فانه أعرب أخاك فى نحو : حسبك وأخاك درهم مفعولا معه ، والصحيح أنه معطوف على الكاف ، وأنه جاء على لغة قصر الأخ ، أو هو مفعول به لمحذوف ، والتقدير حسبك ، ويحسب أخاك أى يكفيه ، ولا بعد ما فيه معنى الفعل دون حروفه ، فلا يجوز النصب فى نحو : هذا لك وأباك بالباء الموحدة ، لأنّ فى

وَقَدْ يَجِبُ النَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ نَحْوُ الْمِثَالَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ وَنَحْوُ : لَا تَنْهَ عَنِ الْقَبِيحِ وَإِتْيَانَهُ وَمَاتَ زَيْدٌ وَطُلُوعَ الشَّمْسِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ .

ها التنبيه معنى أنبه ، وفى ذا معنى أشير ، وفى لك معنى استقر ، لأنه ليس فيما قبل الفعل فعل ولا اسم فيه حروف الفعل ، وأما قولهم ما أنت وزيدا ، وكيف أنت وزيدا ، وكيف أنت وقصعة من ثريد ، فالأكثر الرفع بالعطف ، وسمع النصب فى ذلك بجعل الضمير فاعلا بمحذوف ، والأصل ما كنت وزيدا ، وكيف تكون وزيدا ، وكيف تكون وقصعة من ثريد ، لحذف الفعل وحده فبرز ضميره وانفصل ، وكان هذه تامة ، فما مبتدأ خبره الجلة اه وكيف نصب على الحال وقيل إن كان ناقصة ، والضمير اسمها ،وما وكيف خبران لها، ومن أحكام المفعول معه أنه لايتقدم على عامله والمصاحب معا ، فلا يقال : وعمرا مررت بزيد ، ولا على مصاحبه فقط ، فلا يقال : استوى والخشبة الماء ، خلافا لابن جنى فى إجازته لذلك ، ولا يجوز فصله عن الواو ، ولو بظرف أو مجرور فلا يقال : قام زيد واليوم عمرا ، لأنه وإن جاز الفصل بالظرف بين الواو العاطفة ومعطوفها ، إلا أن هذه الواو نزلت منزلة الجار مع المجرور ، فلذلك امتنع الفصل بينها و بين المفعول معه ، ثم لما كان بعض المواطن يجب فيها النصب على المفعول معه ، وبعضها يترجح ، وبعضها يمتنع ، وبعضها يكون مرجوحا بين حكم ذلك فقال : (وقد يجب النصب على المفعولية) .وذلك عند وجود مانع من العطف (نحو المثالين الأخيرين) وهما : استوى الماء والخشبة ، وأما سائر والنيل ، لما تقدم من أن العطف يفيد فساد المعنى المراد نعم ان فسر استوى بمعنى تساوى لم يمتنع العطف ، لأن المعنى حينئذ تساوى الماء والخشبة فى العلو ، بمعنى أن الماء ارتفع حتى بلغ الخشبة فليست الخشبة أرفع منه (ونحو لاتنه عن القبيح وإتيانه) بالنصب وجوبا ، إذ لو جر بالعطف لكان المعنى لا تنه عن القبيح وعن إتيانه ، وهو خلاف المعنى المراد ، وهذا اللفظ مأخوذ من قول الشاعر :

لا تنه عن خلق وتأتى مثله ✡ عار عليك إذا فعلت عظيم

وإعرابه : لا ناهية ، تنه فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الألف ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، عن القبيح جار ومجرور متعلق بتنه ، وإتيانه الواو واو المعية ، إتيان مفعول معه ، وعلامة نصبه فتح آخره ، والهاء فى محل جر بالاضافة (ومات زيد وطلوع الشمس) بالنصب إذ العطف يقتضى التشريك فى المعنى ، وطلوع الشمس لايقوم به الموت ، وإعرابه : مات فعل ماض ، زيد فاعل ، الواو واو المعية ، طلوع مفعول معه ، وعلامة نصبه فتح آخره ، والشمس مضاف إليه (وقوله تعالى : فأجمعوا أمركم وشركاءكم) وإعرابه : الفاء حرف عطف ، أجمعوا فعل أمر مبنى على حذف النون و واو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل أمر مفعول به ، والكاف فى محل جر بالاضافة ، والميم علامة الجمع ، وشركاءكم الواو للمعية ، شركاء مفعول معه ، والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ، أى مع شركائكم وليست الواو عاطفة ، لأن أجمع لايقع على الشركاء ، لا يقال أجمعت شركائى ، لأن أجمع لايتعدى

وَقَدْ يَتَرَجَّحُ عَلَى الْعَطْفِ نحوُ قُمْتُ وَزَيْدًا ، وَقَدْ يَتَرَجَّحُ الْعَطْفُ عَلَيْهِ نحوُ الْمِثَالِ الْأَوَّلِ وَنحوُ جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو ، فَالْعَطْفُ فِيهِمَا وَفِيمَا أَشْبَهَهُمَا أَرْجَحُ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ

﴿ فَصْلٌ ﴾ وَأَمَّا الْمُشَبَّهُ بِالْمَفْعُولِ بِهِ فنحوُ زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ بِنَصْبِ الْوَجْهِ

الى الأعيان انما يقال جمعت شركائى بغير همز وأجمعت أمرى بالهمز فى أوّله ، ويجوز أن تجعل الواو عاطفة و يقدّر بعدها فعل عامل فى شركاءكم ، والتقدير فأجمعوا أمركم بهمزة قطع ، واجمعوا شركاءكم بهمزة وصل لما تقرّر من أنه يقال جمعت شركائى ، وعلى هذا فالمثال المذكور لا يكون مما يتعين فيه النصب على المعية وهو مارجحه جمع (وقد يترجح) : أى النصب مفعولا معه (على العطف) لأمر صناعى (نحو قمت وزيدا) بنصب زيدا على أنه مفعول معه وهوأرجح من رفعه عطفا على ضمير المتكلم لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لايحسن الا بعد توكيده بضمير منفصل نحو ـ لقد كنتم أنتم وآباؤكم ـ أو بعد الفصل بينهما بأىّ فاصل كان نحو ـ ما أشركنا ولا آباؤنا ـ فآباؤنا معطوف على نا للفصل بينهما بلا ، ورجحان النصب فيما ذكره المصنف هومذهب الكوفيين ، وجزم به ابن هشام فى التوضيح ، وجزم ابن الحاجب فى كافيته بوجوبه وكذا ابن هشام فى القطر وقال انه الأصح ، وقال غيره انه الذى عليه الجمهور لأنه لما ترك عندهم مصحح العطف كان القصد من لواو التنصيص على المعية ، والفرق بين الرفع والنصب من جهة المعنى أن النصب يقتضى مشاركة زيد للمتكلم فى القيام فى وقت واحد بخلاف الرفع فان زيدا وان شارك المتكلم فى القيام لايلزم أن يكون قيامهما فى وقت واحد . قاله الفاكهى (وقد يترجح العطف عليه) : أى على النصب وذلك (نحو المثال الأوّل) وهو جاء الأمير والجيش (ونحو جاء زيد وعمرو) برفع عمرو عطفا على زيد (فالعطف فيهما) : أى المثالين المذكورين (وفيما أشبههما) مما العطف فيه خال من ضعف فى اللفظ ، والمعنى نحو كنت أنا وزيد كالأخوين (أرجح لأنه الأصل) فى الواو ، وقد أمكن بلا ضعف ، ومع ذلك يجوز النصب على المفعول معه . قال الفاكهى وغيره : ومحل رجحان النصب أوالعطف اذا قطع النظر عن مراد المتكلم لاختلاف معنى النصب والرفع ، أما اذا نظر اليه فان قصد المعية نصا تعين النصب والا فالعطف فلا يتصوّر رجحان انتهى .

[تتمة] يمتنع العطف والمعية فى نحو * علفتها تبنا وماء باردا * بل هو منصوب على اضمار العامل ، والتقدير علفتها تبنا وسقيتها ماء باردا لأن الماء لايعلف حتى يصح فيه العطف بل يسقى ولا يصحب التبن وقت العلف حتى يصح نصبه على المعية بل يقع قبله أو بعده ، وكذلك نحو قوله :

اذا ما الغانيات برزن يوما * وزججن الحواجب والعيونا

أى وكحلن العيون لأن العيون لاتزجج بل تكحل ولا تصاحب الحواجب فى التزجيج ، وهو تدقيق الحاجبين وتحسينهما بل تصاحبهما فى المكان وهو الوجه .

﴿فصل : وأما المشبه بالمفعول به﴾ وهو المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدّى لواحد (فنحو زيد حسن وجهه بنصب الوجه) واعرابه زيد مبتدأ ، حسن خبر ، وحسن صفة مشبهة باسم الفاعل تعمل عمل الفعل ترفع الفاعل وتنصب المفعول ، وفاعلها ضمير مستتر فيها جوازا تقديره هو يعود على

وَسَيَأْتِي

باب الحال

هُوَ الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الْهَيْئَاتِ : إِمَّا مِنَ الْفَاعِلِ نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا وَقَوْلِهِ تَعَالَى: فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا ،

زيد ليفيد تعميم الحسن له لأن من حسن وجهه حسن اسناد الحسن الى جلته ، ولو رفع الوجه على أنه فاعل لكان الحسن مسندا لوجهه فقط ، ووجه منصوب على التشبيه بالمفعول به ، وليس مفعولا به لأن الصفة المشبهة قاصرة لاتتعدّى كفعلها الذى صيغت منه (وسيأتى) أى المشبه بالمفعول به فى باب الصفة المشبهة ، وأنه يتعين نصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة ، وان كان نكرة جاز فيه النصب على التشبيه بالمفعول به ، والنصب على التمييز .

باب الحال

وألفها منقلبة عن واو لقولهم فى جمعها أحوال ، واشتقاقها من التحوّل ، وهو التنقل ، والأفصح تذكير لفظه وتأنيث معناه كهذه حال لازمة ، ويجوز تذكيرهما كهذا حال لازم ، وتأنيثهما كهذه حالة لازمة لا تأنيث لفظه مع تذكير معناه فيمتنع نحو هذا حالة لازم (هو الاسم) أى الوصف ، وهو مادلّ على حدث وصاحبه : أى على مصدر وذات قام بها المصدر كقائم فانه يدلّ على ذات اتصفت بالقيام وراكب دلّ على ذات اتصفت بالركوب ، فخرج نحو القهقرى فى رجعت القهقرى فانه وان كان مبينا للهيئة الا أنه مصدر لا وصف ، وسواء كان الوصف صريحا كالأمثلة الآتية فى الآتى ، أو مؤوّلا به لتدخل الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور اذا وقعت حالا فانها فى تأويل الوصف (المنصوب) لفظا أو محلا بعامل صاحبه فقط ولا يعمل فيه غيره على الأصح ، ولهذا لا يأتى من المبتدا على الأصح خلافا لسيبويه لأن الابتداء عامل ضعيف فلا يعمل فى شيئين الحال وصاحبها فاذا دخل عليه ناسخ عمل فى الحال : ككان ، وكاد وأخواتها ، وليت ، ولعلّ ، وكأن على الأصح فى الجميع ، وجاء منه (المفسر لما انبهم من الهيئات) أى هيئات ما هو له وصفاته التى هو عليها وقت صدور الفعل منه أووقوعه عليه ، والهيئات جمع هيئة وتكسر ، حال الشئ وكيفيته كذا فى القاموس . وقال ابن هشام فى حواشي التسهيل : المراد بالهيئة الصورة ، والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر محققة كانت تلك الحال أو مقدّرة ، وتسمى الأولى حالا محققة والثانية حالا مقدّرة كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا : أى مقدرا ذلك ، ومنه ــ ادخلوها خالدين ــ : أى مقدّرين خلودكم ، وجعل منه ابن هشام قوله تعالى ــ لتدخلنّ المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقين رؤوسكم ومقصرين ــ . قال الدماميني ، وهو كذلك بالنسبة الى محلقين ومقصرين لا بالنسبة الى آمنين فانها من قبيل المحققة لا المقدرة انتهى (اما) لبيان ما انبهم (من) هيئة (الفاعل) لفظا (نحو جاء زيد راكبا) فراكبا بالنصب حال من زيد مبين هيئته وقت مجيئه ، ومثله جاء زيد ضاحكا ، وطلع البدر كاسفا (وقوله تعالى : فخرج منها خائفا) فخائفا حال من فاعل خرج مبين هيئته وقت خروجه ، أو من الفاعل

أَوْ مِنَ ٱلْمَفْعُولِ نحو رَكِبْتُ ٱلْفَرَسَ مُسْرَجًا ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ، أَوْ مِنْهُمَا نحو لَقِيتُ عَبْدَ ٱللهِ رَاكِبَيْنِ ، وَلاَ يَكُونُ ٱلْحَالُ إِلَّا نَكِرَةً ، فَإِنْ وَقَعَ بِلَفْظِ ٱلْمَعْرِفَةِ فَمُؤَوَّلٌ بِنَكِرَةٍ نحو جَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ : أَيْ مُنْفَرِدًا ، وَٱلْغَالِبُ

معنى كاسم كان وأخواتها ، ونحو ـ فما لهم عن التذكرة معرضين ـ لأن المعنى فما يصنعون ، فمعرضين حال من الضمير باعتبار كونه فاعلا فى المعنى ، وما اسم استفهام مبتدأ ، وجملة لهم خبر المبتدا ، وعن التذكرة متعلق بمعرضين ، ونحو أزيد فى الدار جالسا ، فجالسا حال من الضمير المستتر فى الظرف وهو فاعل فى المعنى (أو) لبيان ماانبهم (من) هيئة (المفعول) لفظا (نحو ركبت الفرس مسرجا) فمسرجا حال من المفعول الذى هو الفرس مبين هيئته وقت الركوب عليه (وقوله تعالى . وأرسلناك للناس رسولا) واعرابه أرسل فعل ماض ، ونا ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، للناس جار ومجرور ، رسولا حال مؤكدة من الكاف فى أرسلناك مبين هيئته وقت ارساله اهـ أومن المفعول معنى نحو بحسبك محتاجا درهما إذ المعنى يكفيك محتاجا فجاءت الحال من الضمير حيث هو مفعول بحسب المعنى نحو ـ هذا بعلى شيخا ـ فان بعلى خبر عن المبتدا وهو فى المعنى مفعول : أى أنبه عليه أو أشير اليه شيخا (أو منهما) أى الفاعل والمفعول معا (نحو لقيت عبد الله راكبين) فراكبين حال من عبد الله ومن التاء فى لقيت اهـ والمعنى لقيت عبد الله حالة كونى راكبا وكونه راكبا * فان قلت لقيت عبد الله راكبا بالافراد احتمل كون الحال من الفاعل أو من المفعول ، والمراد من المفعول مايعم نائب الفاعل نحو ضرب زيد قائما وتجىء الحال أيضا من المجرور بالحرف نحو مررت بهند جالسة ، أو بالمضاف بشرط أن يكون المضاف هو العامل فى الحال نحو ـ اليه مرجعكم جميعا ـ فجميعا حال من الكاف وناصبه مرجع ، أو يكون المضاف جزء المضاف اليه ليصح إسقاطه نحو ـ أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا ـ فلحم بعض ما أضيف اليه ، ولهذا يصح اسقاطه ، بأن يقال أن يأكل أخاه ، أو يكون المضاف مثل جزء المضاف اليه فى صحة اسقاطه نحو ـ أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا ـ فحنيفا حال من ابراهيم لأنه يصح أن يقال أن اتبع ابراهيم بحذف المضاف ، وأجاز الفارسى كبعض البصريين مجيئه منه بلا شرط (ولا يكون الحال الا نكرة) لئلا يشتبه بالصفة فى نحو رأيت زيدا العاقل ، ولأن الأصل النكرة ، والمقصود بالحال تقييد الحكم المسند فقط فلا معنى للتعريف حينئذ ، فلو عرف رقع التعريف ضائعا (فان وقع) فى كلام بعض العرب (بلفظ المعرفة فمؤول بنكرة) محافظة على ما استقر للحال من لزوم التنكير (نحو جاء زيد وحده) فوحده معرفة لاضافته الى ضمير وهو حال من زيد مؤول بنكرة من معناه (أى منفردا) ونحو رجع عوده على بدئه ، فعوده حال مؤول بنكرة من لفظه أى عائدا ، ومثله فعله وجهده وطاقته : أى جاهدا مطيقا ، وما قاله المصنف هو مذهب سيبويه والجمهور ، ولا بعد أن يكون الشىء بلفظ المعرفة ، ومعناه النكرة بدليل قولهم مررت برجل مثلك ، فان مثلك صورته صورة المعرفة لأنه مضاف الى الضمير وهو نكرة فى المعنى لأنه لا يتعرف بالاضافة . قال الزمخشرى : ومن ذلك مررت بهم الجماء الغفير فانه معرفة لفظا نكرة من حيث المعنى فهو حال كجاؤا قضهم بقضيضهم على أحد استعماليه (والغالب) فى الحال كونه منتقلا : أى وصفا غير ملازم

كَوْنُهُ مُشْتَقًّا وَقَدْ يَقَعُ مُؤَوَّلاً بِمُشْتَقٍّ نَحْوُ بَدَتِ ٱلْجَارِيَةُ قَمَرًا : أَىْ مُضِيئَةً ، وَبِعْتُهُ يَدًا بِيَدٍ : أَىْ مُتَقَابِضَيْنِ ، وَٱدْخُلُوا رَجُلاً رَجُلاً : أَىْ مُتَرَتِّبِينَ ، وَلاَ يَكُونُ إِلاَّ بَعْدَ تَمَامِ ٱلْكَلاَمِ : أَىْ بَعْدَ جُمْلَةٍ تَامَّةٍ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدَ جُزْأَىِ ٱلْجُمْلَةِ ، وَلَيْسَ ٱلْمُرَادُ بِتَمَامِ ٱلْكَلاَمِ أَنْ يَكُونَ ٱلْكَلاَمُ مُسْتَغْنِيًا عَنْهُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : وَلاَ تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ،

لصاحبه تارة يوجد ، وتارة يزول كجاء زيد راكبا ، وقد تكون لازمة ، ويجب ذلك ان كانت جامدة غير مؤولة بمشتق نحو هذه جبتك خزا أوكانت مؤكدة كـ يوم أبعث حيا ـ فتبسم ضاحكا ـ أو دلّ عاملها على تجدد كـ خلق الانسان ضعيفا ، وجاءت به أمه أكحل ، والغالب (كونه مشتقا) من مصدر لأن المقصود منها الدلالة على الهيئة ، والدالّ عليها حيث يكون مشتقا أكثر فى كلامهم من غير المشتق ، وأفهم قوله غالبا أن ذلك غير لازم وهو كذلك فقد يقع الحال جامدا غير مؤوّل ، ونحو هذا بسرا أطيب منه رطبا خلافا لمن أوّله بمبسرا ومرطبا ، وقوله تعالى ـ فتمثل لها بشرا سويا ـ ، ونحو ـ أأسجد لمن خلقت طينا ـ (وقد يقع) أى الحال جامدا (مؤوّلا بمشتق) كأن يدلّ على تشبيه (نحو) جاء زيد أسدا أى شجاعا ، و (بدت الجارية قمرا) فقمرا حال من الفاعل وهو حال مؤوّل بمشتق (أى مضيئة) بالهمز ، ويجوز التشديد من الاضاءة ، وهى شدّة الانارة ، وهى كناية عن فرط حسنها وجمالها ، أو دلّ على مفاعلة من الجانبين (و) ذلك نحو (بعته البرّ) (يدا بيد) فيدا حال من الفاعل والمفعول ، و بيد بيان ، وفيه معنى المفاعلة (أى متقابضين) بفتح الضاد بصيغة التثنية ، أو دلّ على ترتيب (و) ذلك نحو (ادخلوا رجلا رجلا) واعرابه ادخلوا فعل أمر مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، رجلا حال وكذا رجلا الثانى (أى مترتبين) بكسر التاء بصيغة الجمع . قال الأزهرى : وفى نصب الجزء الثانى خلاف ذهب الزجاج الى أنه توكيد ، وذهب ابن جنى الى أنه صفة الأوّل ، وذهب الفارسى الى أنه منصوب بالأوّل . قال المرادى ، والمختار أن الجزء الثانى وماقبله منصوبان بالفعل لأن مجموعهما هو الحال ، فالحالية مستفادة منهما لامن أحدهما ، ونظيره فى الخبر هذاحلوحامض ، ولو ذهب ذاهب الى أن نصبه بالعطف على تقدير حذف الفاء ، والمعنى رجلا فرجلا لكان مذهبا حسنا ، ونصّ أبوالحسن على أنه لايجوز أن يدخل حرف العطف فى شئ من المكرر الا الفاء خاصة اهـ (ولا يكون) أى الحال (الا) فضلة ، فلذا لايقع الامن (بعد تمام الكلام) لأنها فى الحقيقة خبر عن صاحبها ، وحق الخبر أن يتأخر ، فسر التمام بقوله (أى) بأن يقع (بعدجملة تامّة) متركبة من مبتدا وخبر ، أو من فعل وفاعل فلا يكون ركناالكلام نحو القائم زيد وزيد قائم (بمعنى أنه ليس أحد جزأى الجملة) وان توقف حصول الفائدة عليه (وليس المراد بتمام الكلام أن يكون الكلام مستغنيا عنه) كما وهم فى ذلك بعضهم لأن الفائدة قد تتوقف عليه (بدليل قوله تعالى . ولا تمش فى الأرض مرحا) : أى مستكبرا ، واعرابه لاناهية ، تمش فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وهومجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهوالياء ، وفاعله مستترفيه وجوبا تقديره أنت ، فى الأرض جار ومجرور مرحا حال من فاعل تمش ، وقوله تعالى ـ وما خلقنا السموات

والارض

والأرض وما بينهما لاعبين ـ ألا ترى أن الكلام لاتتم فائدته المقصودة بدون ذكر مرحا ولاعبين * واعلم أن للحال مع عامله ثلاث حالات . إحداها وهي الأصل أن يتأخر عنه كجاء زيد راكبا ، وأن يتقدم عليه كراكبا جاء زيد ، وانما يكون كذلك اذا كان العامل فيها فعلا متصرفا كما مثلنا ، أو صفة تشبه الفعل المتصرف فى نحو زيد منطلق مسرعا فيجوز أن تؤخر مسرعا عن منطلق وأن تقدمه نحو مسرعا زيد منطلق . قال الله تعالى ـ خاشعة أبصارهم يخرجون ـ الثانية أن يتقدم الحال على عاملها وجوبا ، وذلك مااذا كان لها صدر الكلام نحو كيف جاء زيد لأن كيف لها صدر الكلام فكيف فى موضع الحال من زيد ، وهل هى ظرف أو اسم ؟ وعلى القولين يستفهم بها عن الأحوال ، فعلى الأول يكون معناها فى هذا المثال فى أى حال جاء زيد ، وعلى الثانى يكون معناها على أى حال جاء زيد . قال ابن عنقاء : وانما يقع كيف خبرا لمبتدا ولو فى الأصل فيما لا يستغنى عنها ، وحيث كانت فضلة تقع حالا كالمثال المذكور ، وقوله تعالى ـ كيف تكفرون بالله ـ : أى على أى حال ، أو فى أى حال تكفرون ، أو مفعولا مطلقا وتحتمله الآية والمثال . الثالثة أن يتأخر الحال عن عاملها وجوبا ويمتنع تقديمها ، وذلك فيما اذا كانت جملة مقرونة بالواو كجئت والشمس طالعة ، أومؤكدة لعاملها كولى مدبرا ، أولمضمون جملة قبلها كزيد أبوك عطوفا أو كان عاملها مقرونا بلام قسم متصلة به كوالله لأقومن طائعا ، أو كان فعلا جامدا غير متصرف كفعل التعجب ، ونعم ، و بئس ، وليس ، أو غير فعل كاسم الفعل نحو هيهات زيد راكبا ، أو صفة تشبه الاسم الجامد لعدم تصرفها كاسم التفضيل اذا لزم الافراد والتذكير نحو هذا أفصح الناس خطيبا أو كان مصدرا مقدرا بالفعل ، وحرف مصدر نحو يعجبنى ركوب الفرس مسرجا ، أو كان لفظا متضمنا معنى الفعل دون حروفه كاسم الاشارة نحو ـ فتلك بيوتهم خاوية ـ فان تلك عامل فى خاوية لأن فيه معنى الفعل وهو أشير دون حروفه ، والتمنى نحو ليت زيدا محسنا أخوك ، والترجى نحو لعله أميرا أبوك ، والتشبيه نحو كأنه مسفرا قمر ، والتنبيه كهذا بعلى شيخا ، وقيل لايعمل فيها التنبيه ، وهو الأصح لئلا يختلف عامل الحال وعامل صاحبها والظرف المستقر نحو ـ فمالهم عن التذكرة معرضين ـ فمعرضين حال من هم المجرور باللام ، وناصبها مافيه من معنى الاستقرار ، فصاحبها اذن عاملها أو جزء عاملها ، وجاز ذلك لأن العامل حقيقة هو المتعلق المحذوف ، والاستفهام نحو ياجارتا ما أنت جارة ، فجارة حال من أنت منصوب بما لما فيها من معنى التعظيم : أى عظيمة أنت فى حال الجوار ، أو هى تمييز واسم الجنس المراد به التعظيم كأنت الرجل علما ، فعلما حال من الضمير المستتر فى الرجل على الصحيح لأنه بمعنى الكامل ، لامن أنت ، ويحتمل التمييز بل هو أحسن ، وتسمى هذه عوامل معنوية لتضمنها معنى الفعل دون حروفه ، وكما لا تعمل متأخرة لضعفها لا تعمل محذوفة بخلاف ما اذا كان العامل فعلا متصرفا ، أو صفة تشبه المتصرف ولا معارض مما مر فانه يجوز حذفه لدليل حالى كقوله للمسافر راشدا مهديا : أى تذهب ، وللقادم مأجورا : أى رجعت ، وللمحدث صادقا : أى نطقت . أو قالى نحو ـ أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه بلى قادرين ـ أى نجمعها قادرين ، وكقولك مسرعا لمن قال كيف سرت ، وقد يجب فى مواضع : الأول فى الحال النائبة عن الخبر كضربى زيدا قائما . الثانى فى الحال الواقعة بدلا من التلفظ بالفعل فى توبيخ نحو أقائما وقد قعد الناس : أى أتقوم قائما ، أوفى غيره نحو عائذا بالله : أى أعوذ عائذا . الثالث

وَلاَ يَكُونُ صَاحِبُ الْحَالِ إِلاَّ مَعْرِفَةً كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْأَمْثِلَةِ ، أَوْ نَكِرَةً بِمُسَوِّغٍ نَحْوُ فِي الدَّارِ جَالِساً رَجُلٌ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ لَهَا مُنْذِرُونَ ، وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدِّقاً بِالنَّصْبِ ،

المبينة لزيادة أونقص بتدريج كتصدّق بدرهم فصاعدا ، واشتريته بدرهم فسافلا ، وأخذته بدينار ثم رافعا ، وأعطه دينارا ثم نازلا ولايعطف بغير الفاء وثم ، وهومن عطف الجمل : أى ذهب الدرهم صاعدا ، أوصعدصاعدا ، أوسفل سافلا ، وذهب رافعا ، أونازلا (ولا يكون صاحب الحال) وهوما كانت الحال وصفا له فى المعنى (الا معرفة) : أى فى الغالب (كما تقدم فى الأمثلة) لأنه محكوم عليه ، والحكم على الشئ انما يتأتى بعد معرفته ، ولئلا يشتبه بالصفة فى نحو قولهم رأيت رجلا راكبا . قال السيوطى فى الأشباه والنظائر . واذا اجتمع النكرة والمعرفة غلبت المعرفة ، فتقول هذا زيد ورجل منطلقين فتنصب منطلقين على الحال تغليبا للمعرفة ولا يجوز الرفع ذكره الأندلسى فى شرح المفصل اهـ (أو نكرة بمسوغ) : أى مجوّز لمجىء الحال منها لأن ذلك المسوّغ يقرب النكرة من المعرفة فيزول منها كثير من الابهام كما يقع المبتدأ نكرة بمسوّغ ، فصاحب الحال بمنزلة المبتدا ، وهى بمنزلة الخبر ، فمن المسوّغات أن يتقدم عليه الحال (نحو فى الدار جالسا رجل) واعرابه فى الدار جار ومجرور فى محل رفع خبر مقدّم ، ورجل مبتدأ مؤخر ، وجالسا حال من رجل وسوّغ مجيئه منه تقدّمه عليه ، وقيل انه حال من الضمير المستكنّ فى الظرف وهو أظهر لأنه يلزم على الأوّل مجىء الحال من المبتدا ، وجواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها والصحيح المنع ، ومن المسوّغات أن يكون صاحب الحال مختصا باضافة (و) ذلك نحو (قوله تعالى : فى أربعة أيام سواء) فسواء حال من أربعة وهى نكرة ، لكنها تخصصت بالاضافة الى أيام أويكون صاحبها مسبوقا بنفى (و) ذلك نحو (قوله تعالى : وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون) واعرابه مانافية ، أهلكنا فعل وفاعل من قرية من صلة ، قرية مفعول به ، وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، الأداة حصر ، لها جار ومجرور فى محل رفع خبر مقدّم ، منذرون مبتدأ مؤخر وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وجملة المبتدا والخبر فى محل نصب على الحال من قرية ، وهى نكرة عامة لوقوعها فى سياق النفى ، أو يكون صاحبها مخصصا بوصف ، وذلك نحو قراءة بعضهم ، وهو ابراهيم بن أبى عبلة بالباء الموحدة بعد العين المهملة (ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدّقا بالنصب) وهى قراءة شاذة وبقية القرّاء قرءوها برفع مصدّق نعت لكتاب ، واعرابه لما رابطة لوجود شئ بوجود غيره ، جاء فعل ماض ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، والميم علامة الجمع ، كتاب فاعل وعلامة رفعه ضم آخره ، من حرف جر ، وعند مجرور بمن وعلامة جره كسر آخره ، ولفظ الجلالة مضاف اليه ، والظرف وما أضيف اليه شبه جملة فى محل رفع نعت لكتاب ، مصدّقا حال من كتاب وهونكرة ولكنه تخصص بنعته بظرف ، وهو قوله ـ من عند الله ـ ، ولايتعين فيه ذلك بل يجوز أن يكون حالا من الضمير المستكنّ فى الظرف ، وقد يقع صاحب الحال نكرة بلامسوّغ كقولهم : عليه مائة بيضا بكسر الباء بلفظ الجمع ، وفى الحديث

وَتقعُ ٱلحَالُ ظَرْفاً، نحوُ رَأيتُ ٱلهِلالَ بَيْنَ ٱلسَّحَابِ ، وَجاراً وَمجْرُوراً نحوُ : فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ، وَيَتَعَلَّقانِ بِمُسْتَقِرٍّ أوِ ٱسْتَقَرَّ مَحْذُوفَيْنِ وُجُوباً ، وَيَقعُ جُمْلَةً خَبَرِيَّةً مُرْتَبِطَةً بِالْوَاوِ وَالْضَّمِيرِ نحوُ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ ،

« فصلى رسول الله ﷺ قاعدا وصلى وراءه رجال قياما » . قال الفاكهي : ولا يقاس عليه . وقال ابن عنقاء : وقاسه سيبويه اهـ . وقال عبد الملك العصامي ، وفي القياس على ماورد من مجيء الحال من النكرة المحضة قولان ، والذي عليه سيبويه الجواز ، واختاره أبو حيان اهـ (وتقع الحال ظرفا) كما يقع الخبر ظرفا (نحو رأيت الهلال بين السحاب) واعرابه رأيت فعل وفاعل ، الهلال مفعول به ، بين ظرف مكان مفعول فيه وهو مضاف ، والسحاب مضاف اليه ، والظرف وما أضيف اليه شبه جملة في محل نصب على الحال من الهلال (وجارا ومجرورا نحو . فخرج على قومه في زينته) واعرابه الفاء حرف عطف على قوله ـ إنما أوتيته على علم ـ ومابينهما اعتراض ، خرج فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو عائد على قارون ، على قومه جار ومجرور ، والهاء في محل جر بالاضافة ، والجار والمجرور في محل نصب مفعول لخرج متعلق به ، وقوله ـ في زينته ـ جار ومجرور ومضاف اليه في محل نصب على الحال من الضمير المستتر في خرج : أي خرج كائنا في زينته : أي متزينا (ويتعلقان) اذا وقع كل منهما حالا (بمستقر) ان قدّرا في موضع المفرد (أو استقرّ) ان قدّرا في موضع الجملة ، وعليه الأكثرون كما قال الأزهري حال كون مستقرا أو استقرّ (محذوفين وجوبا) لكونهما كونا مطلقا ، وأما قوله تعالى ـ فلما رآه مستقرا عنده ـ فالاستقرار فيه معناه عدم التزلزل والانتقال لا أنه كون مطلق ، فكأنه قال فلما رآه متمكنا عنده أوما كثا عنده ، ثم ذلك الكون المحذوف هو الحال وحده حقيقة في الأصح . وشرط الظرف والمجرور أن يكونا تامّين كما تقدم في الخبر ، فلو كانا ناقصين لم يقعا حالا ، فلا يجوز أن يقال هذا زيد اليوم ولا فيك . قاله أبو حيان (ويقع) أي الحال (جملة) اسمية وفعلية ، وذلك أن الحال نكرة ، والجملة تقع مكان النكرات ، واذا وقعت حالا حكم على محلها بالنصب (خبرية) أي محتملة للصدق والكذب ، فلا يجوز مجيء الانشائية حالا اتفاقا لأن الحال بمثابة النعت وهو لا يكون بجملة انشائية ، ولأنها قيد في عاملها والقيود تكون ثابتة باقية مع ماقيد بها ، والانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للقيد ، ولهذا لم يقع الانشاء شرطا ولا نعتا ، ويشترط في الجملة الواقعة حالا أن تكون خالية من دليل استقبال كالسين وسوف ونواصب الفعل والتمني والترجي ، ومن الفاء مطلقا ، ومن واو يليها مضارع مثبت أومنفي بلا ، ومن معنى التعجب واقعة موقع مفرد ، وأن تكون (مرتبطة) أي لابدّ في الجملة إذا وقعت حالا من أن يكون لها رابط يربطها بمن هي له ، ثم انها قد تكون مرتبطة (بالواو والضمير) معا ، وذلك في غير ماسيأتي مما يستأثر فيه الضمير فقط أوالواو فقط (نحو) ـ ألم تر إلى الذين (خرجوا من ديارهم وهم ألوف) واعرابه ألم حرف تقرير وجزم ، تر فعل مضارع مجزوم بألم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الألف ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، إلى حرف جرّ ، الذين اسم موصول في محل جر بالى ، خرجوا فعل وفاعل ، ومن ديارهم متعلق به ،

أَوْ بِالضَّمِيرِ فَقَطْ نَحْوُ : اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ، أَوْ بِالْوَاوِ نَحْوُ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ

وجملة الفعل والفاعل وما تعلق به صلة الموصول ، والعائد واو الجماعة ، وهم الواو واو الحال ، هم ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ ألوف خبر ، وجملة المبتدا والخبر فى محل نصب على الحال من الواو فى خرجوا وهى مرتبطة بالواو والضمير وهو هم (أو) تكون مرتبطة (بالضمير فقط) دون الواو (نحو : اهبطوا بعضكم لبعض عدوّ) واعرابه اهبطوا فعل أمر مبنىّ على حذف النون ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، بعضكم مبتدأ ، والكاف ضمير منفصل فى محل جرّ بالاضافة ، والميم علامة الجمع ، وعدوّ خبر المبتدا ، وقوله لبعض جار ومجرور متعلق بعدوّ ، وجملة المبتدا والخبر وما تعلق به فى محل نصب على الحال من الواو فى اهبطوا : أى اهبطوا متعادين يظلم بعضكم بعضا وهى مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف . قال الفاكهى : والربط بالضمير وحده فى الجملة الاسمية ضعيف : أى لعدم العلم فى أوّل الأمر بكونها حالا ، وكلام المفصل ظاهر فى أن الربط بالضمير وحده فى الجملة الاسمية شاذ : أى بل لابدّ فيها من الواو . وقال الدماميني : الاكتفاء بالضمير فى الجملة الاسمية الحالية غير أولى ، والمشهور أن الأمرين جائزان وأنهما فصيحان ، والكتاب العزيز يشهد بخلاف ماذهب اليه الزمخشرى وغيره من منع ذلك . قال تعالى ــ اهبطوا بعضكم لبعض عدوّ ــ . وقال تعالى ــ والله يحكم لامعقب لحكمه ــ إلى غير ذلك من الآى ، ويقال جاء زيد لاعمامة على رأسه ولاقلنسوة اه والخطاب لآدم وحوّاء بدليل ــ اهبطا منها جميعا ــ ، وجمع ضميرهما فى هذه الآية لأنهما أصلا البشر فكأنهما جميع الجنس ، وقيل الضمير لهما ولابليس والحية ، وصحح الزمخشرى الأوّل (أو) تكون مرتبطة (بالواو) فقط (نحو : لئن أكله الذئب ونحن عصبة) واعرابه اللام داخلة فى جواب قسم مقدّر تقديره والله ، ان حرف شرط جازم تجزم فعلين : الأوّل فعل الشرط والثانى جوابه ، أكل فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به الذئب فاعل وعلامة رفعه ضم آخره ، ونحن الواو للحال ، ونحن ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ ، عصبة خبر ، وجملة المبتدا والخبر فى محل نصب على الحال من الذئب ، والتقدير ولئن أكله الذئب غير منفرد ، والجملة مرتبطة بالواو فقط ولامدخل لنحن فى الربط لعدم عوده إلى صاحب الحال ، وانما جعلت الواو فى باب الحال رابطة لأنها تدلّ على الجمع ، والغرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها ✲ فان قلت قال الفاكهى : قد استشكل بعضهم وقوع مثل هذه الجملة حالا مع أنها ليست مبينة لهيئة الفاعل أو المفعول بل لهيئة زمن الفعل ، وقد قالوا الحال مايبين هيئة الفاعل أو المفعول اه فما الجواب عن ذلك ؟ قلت قد كنت سئلت عن ذلك وأجبت عنه بأن الدماميني ذكر فى المنهل الصافى بأنه يجاب عن ذلك بأن بيان هيئة الصاحب ثابت بالتأويل فيتأوّل هنا بأن يقال المعنى لئن أكله الذئب غير ملتفت الى تعصبنا له ان جعلت الحال من الفاعل ، أو يقال المعنى لئن أكله الذئب محفوظا بنا أو بتعصبناله ان جعلت الحال من المفعول انتهى ، وللشيخ ابراهيم ابن محمد المزجاجى فى الجواب عن الاشكال الذى ذكره الفاكهى كراسة صغيرة سماها رفع الاشكال عن مسئلة الحال : حكى فيها أجوبة مشايخه عن الاشكال المذكور ، ومن أحسنها جواب شيخ شيخنا

وجيه الاسلام عبد الرحمن بن سليمان رحمه الله تعالى ، فانه قال القاعدة أن الجملة التى لها محل من الاعراب تحل محل المفرد ، ومن ذلك الجملة الحالية ، ومن أمثلة ذلك كما ذكره الفاكهى جاء زيد والشمس طالعة : أى مقارنا طلوع الشمس فكذلك الآية لأن أكله الذئب مقارنا عصبتنا وجعيئنا ، وبيان الهيئة كما هو حاصل فى المثال الذى ذكره الفاكهى حاصل فيما ذكر اهـ وما عدا ذلك من بقية الأجوبة لابأس به ، وقد من الله تعالى بالعثور على كلام الدمامينى الذى نقلناه ، فالأخذ به أولى وإلا فالنسب الظنية للفكر فيها مجال هذا * وحاصل ماذكروه فى الجملة الحالية أنها لابد أن تكون مشتملة على رابط يربطها وهو الضمير أوالواو أو اسم ظاهر نائب عن الضمير وهو قليل ، ثم ان بدئت بمضارع مثبت خال من قد كلا تمنن تستكثر فتستكثر حال من فاعل تمنن ، أومنفى بلا نحو ـ مالكم لاتناصرون ـ أو بما نحو عهدتك ماتصبو ، أو بدئت بماض بعد الا نحو ماجاء الاقال خيرا ، أو قبل أو نحو لأضربنه ذهب أومكث ، أو كانت مؤكدة كالخليفة أبو بكر قد علمه الناس أو اسمية معطوفة على حال أخرى نحو ـ فجاءها بأسنا بياتا أوهم قائلون ـ تعين الضمير فى جميع ذلك وامتنعت الواو ، وان بدئت بمضارع مقرون بقد لزمت الواو نحو ـ لم تؤذوننى وقد تعلمون أنى رسول الله اليكم ـ فان بدئت بغير ماتقدم جاز الربط بالواو فقط وبالضمير فقط ، وبهما معا كما تقدم فى الأمثلة التى ذكرها المصنف . قال الفاكهى : واذا وقعت الجملة الفعلية المصدرة بالماضى حالا فلا بد معها من قد ظاهرة أو مقدرة نحو جاء زيد وقد ركب غلامه ، ونحو قوله تعالى ـ جاءوكم حصرت صدورهم ـ : أى وقدحصرت اهـ . قال ابن عنقاء : هكذا اشترطه الجمهور والأصح منع اشتراطه كـ ـ هذه بضاعتنا ردت إلينا ـ ، ومنه على الأرجح ـ حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما ـ فاستطعما حال من ألف أتيا : أى أتيا مستطعمين أهلها اهـ * قلت وما اشترطه الجمهور هو أولى بالاتباع لأن الآيتين المذكورتين يصلح فيهما تقدير قد .

[تتمة] قد علم مما ذكروه فى هذا الباب أن الحال لها أقسام كثيرة : الأولى المنتقلة ، والمراد بها غير اللازمة لصاحبها كجاء زيد راكبا . الثانية اللازمة نحو ـ خلق الانسان ضعيفا ـ . الثالثة المقصودة كجاء زيد ضاحكا . والرابعة الموطئة ، والمقصود مابعدها نحو ـ فتمثل لها بشرا سويا ـ . الخامسة المقارنة فى الزمان نحو ـ هذا بعلى شيخا ـ . السادسة المحكية ، وهى الماضية نحو جاء زيد أمس راكبا . السابعة الحال المقدرة ، وهى المستقبلة نحو ـ ادخلوها خالدين ـ : أى مقدرين الخلود بعد دخولكم . الثامنة المبينة وتسمى المؤسسة ، وهى مالا يستفاد معناها الابها وهى الغالب ، وجميع الأمثلة السابقة صالحة لها ، ونحو ضربت اللص مكتوفا . التاسعة المؤكدة نحو ـ وأرسلناك للناس رسولا ـ ، وقوله تعالى ـ ولا تعثوا فى الأرض مفسدين ـ ، وقوله تعالى ـ لآمن من فى الأرض كلهم جميعا ـ . العاشرة المنفردة وهى الغالب ، وجميع الأمثلة السابقة صالحة لها . الحادية عشر المتعددة وهى قسمان . مترادفة ومتداخلة ، فالمترادفة نحو جاء زيد راكبا متبسما اذا جعلنا راكبا ومتبسما حالين من زيد وعاملها جاء ، سميت مترادفة لترادفها : أى تتابعها ، والمتداخلة كالمثال المذكور اذا جعلنا راكبا حالا من زيد ، وعاملها جاء ، وجعلنا متبسما حالا من الضمير المستتر فى راكبا ، وعاملها الوصف وهو راكب لأنه اسم فاعل ، سميت متداخلة لدخول صاحب الحال الثانية فى الحال الأولى ، ومما هو محتمل للترادف والتداخل من القرآن العزيز قوله تعالى ـ لتدخلن المسجد الحرام :

باب التمييز

هُوَ ٱلْاسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسِّرُ لِمَا أَنْبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ أَوِ النِّسَبِ ، وَٱلذَّاتُ الْمُبْهَمَةُ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ أَحَدُهَا الْعَدَدُ نَحْوُ اشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلَامًا ، وَمَلَكْتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً ، كمبيع

إن شاء الله آمنين لاتخافون ـ فآمنين ولاتخافون حالان من الضمير وهو الواو المحذوفة من تدخلن فهى على هذا مترادفة ، ويجوز أن يكون لاتخافون حالا من الضمير فى آمنين ، فهى حينئذ حال متداخلة ، ومثله قوله تعالى ـ اخرج منها مذءوما مدحورا ـ ، وقوله تعالى ـ ولم يجعل له عوجا قيما ـ ، والتداخل فى الحال المتعددة أولى من الترادف لمنع بعضهم ترادف الحال متضادة كانت أولا لكن الأصح جوازه كما قررناه .

باب التميز

ويقال له التفسير والتبيين ، وهو لغة مصدر بمعنى اسم الفاعل : أى المميز لما فيه من رفع الابهام فى جملة أومفرد بالنص على أحد محتملاته بفتح الميم . واصطلاحا ماذكره المصنف بقوله (هو الاسم) الصريح الجامد غالبا والمشتق قليلا (المنصوب) بالذات المبهمة اذا كان تمييز المفرد كتسعين فى ـ تسعين نعجة ـ وكالرجل فى أنت الرجل علما ، وبالمسند من فعل أوشبهه كالمصدر والوصف ولوجامدا مؤولا ، واسم الفعل إذا كان تمييز النسبة كتصبب فى نحو تصبب زيد عرقا وطاب فى نحو طاب محمد نفسا (المفسر لما انبهم) أى خفى وضعا (من الذوات) المفردة التامة نحو عشرون ورطل ومثقال (أو) من (النسب) الكائنة فى جمل نحو طاب محمد نفسا أوشبهها نحو زيد طيب دارا فطيب صفة مشبهة ، فخرج بما ذكره الحال فانها ليست مفسرة لابهام ذات أونسبة بل هى لبيان الهيئة كما سبق ، وخرج النعت فانه لم يقصد به رفع الابهام ، وانما حصل به ضمنا ، وقد جعل ابن الحاجب تمييز النسب مفسر الذات مقدرة . قال بعضهم ، وهو أيضا صحيح (والذات المبهمة) الرافع لابهامها التمييز (أربعة أنواع أحدها العدد) وليس مراده كل عدد بل الأحد عشر فما فوقها من الاعداد الى المائة باخراج الغاية كما هو الأصل المتعين فيما بعد الى عند فقد القرينة وهو قسمان . صريح كالامثلة التى سيذكرها المصنف . وكناية وهو كم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت ؟ وقدم المصنف هذا النوع لأن العدد أولى بالتمييز لأنه واجب النصب ولأنه يميز بالمقادير نحو أحد عشر رطلا أوقفيزا أوذراعا (نحو اشتريت عشرين غلاما) واعرابه اشتريت فعل وفاعل ، عشرين مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكر السالم غلاما تمييز لأن عشرين عدد مبهم يتردد النظر فى جنسه فبذكر التمييز يرتفع ذلك الابهام (وملكت تسعين نعجة) واعرابه ملكت فعل وفاعل ، تسعين مفعول به وعلامة نصبه الياء لأنه محمول على جمع المذكر السالم ، نعجة تمييز ، والنعجة الشاة ، وقد تستعار للمرأة بجامع مابينهما من الضعف كما فى قوله تعالى ـ ان هذا أخى له تسع وتسعون نعجة ولى نعجة واحدة ـ قال الفاكهى ، وقد يكون التمييز واجب الجر بالاضافة كتمييز الثلاثة والمائة والألف وكم الخبرية كما

والثانى

وَالثَّانِي الْمِقْدَارُ كَقَوْلِكَ اشْتَرَيْتُ قَفِيزًا بُرًّا ، وَمَنًا سَمْنًا ، وَشِبْرًا أَرْضًا ، وَالثَّالِثُ شِبْهُ الْمِقْدَارِ نَحْوُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا ، فَخَيْرًا تَمْيِيزٌ لِمِثْقَالَ ذَرَّةٍ ، وَالرَّابِعُ مَا كَانَ فَرْعًا لِلتَّمْيِيزِ نَحْوُ هٰذَا خَاتَمٌ حَدِيدًا ، وَبَابٌ سَاجًا ، وَجُبَّةٌ خَزًّا ،

سيأتى ، فالنصب ليس صفة لازمة بخلاف الحال اه * قلت لكن ماسبق من تمييز احد عشر الى المائة يتعين نصبه ولايجر تمييزه بالاضافة أصلا ولايجر الا ان عرف مجموعا كاحد عشر من الكواكب وتسع وتسعين من النعاج ذكره ابن عنقاء (والثانى المقدار) أى مايعرف به قدر الشىء . قال الرضى : والمراد بأسماء المقادير اذا انتصب عنها التميز المقدرات لا الآلة التى يقع بها التقدير فقولك عندى رطل زيتا ، المراد الموزون لامايوزن به ، وكذا الباقى ومثلها فى ذلك أسماء العدد اه وهو ثلاثة أقسام الأول الكيل (كقولك اشتريت قفيزا برا) واعرابه اشتريت فعل وفاعل قفيزا مفعول به ، برا تمييز منصوب بقفيزا ، والقفيز مكيال يسع ثمانية مكاكيك ، والمكوك كتنور يسع صاعا ونصفا قاله فى القاموس ، وعلى هذا فالقفيز مكيال يسع اثنى عشر صاعا وهو ماقاله فى التحفة وشرح الروض وغيرهما . وقال الجوهرى : المكوك مكيال ، وهو ثلاث كيلجات ، والكيلجة منّ وسبعة أثمان منّ ، والمن رطلان ، والرطل اثنا عشر أوقية اه (و) الثانى الموزون ، وذلك نحو اشتريت (منا سمنا) واعرابه اشتريت فعل وفاعل ، منا مفعول به وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ، سمنا تمييز لمنا منصوب به ، ومنا بفتح الميم وتخفيف النون والقصر كعصا آلة للوزن يعرف بها مقادير الموزونات ، فيقال فى تثنيته منوان كما يقال فى تثنية عصا عصوان ، و يقال فيه منّ بالتشديد كضب وتثنيته حينئذ منان بالتشديد كما يقال فى تثنية ضب ضبان قاله فى التصريح (و) الثالث المساحة بكسر الميم ، وذلك نحو اشتريت (شبرا أرضا) فأرضا بالنصب تمييز لشبرا منصوب وعلامة نصبه فتح آخره (والثالث) من الأنواع الأربعة (شبه المقدار) وهى المقاييس التى لم تشتهر ولم توضع للتقدير تحقيقا بل تقريبا ومنه الأوعية وما يجرى مجراها نحو عندى سقاء ماء ونحى سمنا ، والنحى بكسر النون وإسكان الحاء المهملة بعدها ياء اسم لوعاء السمن ، ومن ذلك (نحو ـ مثقال ذرّة خيرا ـ فخيرا تمييز لمثقال ذرّة) لأن مثقال ذرّة شبيه بما يوزن به ، وفى تفسير النيسابورى سبعون ذرّة تزن جناح بعوضة وسبعون جناح بعوضة تزن حبة انتهى . ومما يشبه المساحة نحو مافى السماء موضع راحة سحابا ، ومن هذا النوع مادل على مماثلة نحو ـ ولوجئنا بمثله مددا ـ أومغايرة نحو إن لنا غيرها ابلا لأنهم يحملون الغير على المثل كما يحملون المثل على المثل (والرابع) من الأنواع الأربعة (ما كان فرعا للتمييز) غير أنه تغير بصيغة دخلت فيه فانتقل بسببها عن أصله (نحو هذا خاتم حديدا) واعرابه الهاء للتنبيه ، وذا اسم اشارة فى محل رفع مبتدا ، خاتم خبرا ، حديدا تمييز ، فالخاتم فرع الحديد لأنه مصوّغ منه فيكون الحديد هو الأصل (و) هذا (باب ساجا) فالباب فرع الساج ، والساج نوع من الخشب معروف (و) هذه (جبة خزا) فالجبة فرع الخز ، والخزّ هو المنسوج من الحرير والصوف ، وهذا النوع لايتعين فيه النصب على التمييز بل يجوز نصبه كالأمثلة ، ويجوز جره بالاضافة ، وهو أكثر لما

وَالمُبَيِّنُ لِإِبْهَامِ النِّسْبَةِ إِمَّا مُحَوَّلٌ عَنِ الْفَاعِلِ نحوُ تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا ، وَتَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا ، وَطَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا ، وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ، وَإِمَّا مُحَوَّلٌ عَنِ المَفْعُولِ نحوُ وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا

فى خفضه بالاضافة من الخفة الحاصلة بسقوط التنوين مع حصول المقصود من رفع الابهام ، ويجوز رفعه على أنه عطف بيان وهو الأحسن ، أوعلى البدل، أوعلى انه نعت وهو ضعيف لفقد الاشتقاق (والمبين لابهام النسبة) نوعان محوّل وغير محوّل ، فالمحوّل له ثلاث حالات لأنه (اما محوّل عن الفاعل نحو تصبب زيداعرقا) واعرابه تصبب فعل ماض ، زيد فاعل ، عرقا تمييزلابهام نسبةالتصبب الى زيد وأصله تصبب : أى تحدر عرق زيد فحوّل الاسناد عن الفاعل الى المضاف اليه فقيل تصبب زيد فحصل الاجمال فى نسبة التصبب الى زيد من أى جهة هو ، اذليس المقصود أن ذاته هى المتصببة بنفسها بل شيء منها فأتيت بالفاعل المحذوف ونصبته على التمييز وانما فعل ذلك للتأكيد والمبالغة لأن ذكر الشيء مجملا ثم مفصلا أوقع فى النفس من ذكره مفسرا ابتداء (وتفقأ بكرشحما) واعرابه تفقأ فعل ماض ، بكرفاعل ، شحما تمييز لابهام نسبة التفقؤ الى زيد وأصله تفقأ شحم بكر فحوّل الاسناد عن الفاعل الى المضاف اليه ثم جيء بالفاعل تمييزا لاجمال النسبة ، ومعنى تفقأ امتلأ كذا فسره الشارح كالأزهرى. وقال بعضهم تفقأ : أى تشقق يقال تفقأت السحابة عن مائها : أى تشققت، اذهو على تفسير تفقأ بامتلأ لايصح أن يقال امتلأ شحم بكر لأن الشحم مالىء لامملوء اللهم الا أن يقال امتلأ هنا بمعنى كثر وعظم ، وأما عن تفسيره بتشقق فهو مناسب لفظا ومعنى ، ولما كان فى المعنى الأوّل نوع خفاء ألحقه بعضهم بغير المحوّل (وطاب محمد نفسا) واعرابه ظاهر ، ونفسا تمييز لابهام نسبة الطيب الى محمد ، والأصل طابت نفس محمد ، فحوّل الاسناد كما فى الذى قبله (واشتعل الرأس شيبا) واعرابه اشتعل فعل ماض ، والرأس فاعل ، شيبا تمييز لابهام نسبة الاشتعال الى الرأس ، والأصل اشتعل شيب الرأس ففعل فيه ماسبق فى الأمثلة قبله من تحويل الاسناد من المضاف وهو شيبا الى المضاف اليه وهو الرأس فارتفع ثم جيء بالمضاف فضلة وتمييزا وأصل الاشتعال للنار ولكنه استعير للشيب (وإماحول عن المفعول) وهذا أنكره الشلوبين وتبعه تلميذه الابدى وابن أبى الربيع ، وحجتهم ان سيبويه لم يمثل بالمنقول عن المفعول ، وماذهب اليه المصنف هو الذى عليه جمهور النحاة (نحو وفجرنا الأرض عيونا) واعرابه فجرنافعل وفاعل ، فجرفعل ماض ، ونا ضميرمتصل فى محل رفع فاعل ، الارض مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ، عيوناتمييز لابهام نسبة التفجر الى الارض ، والأصل وفجرنا عيون الارض فحول الاسناد عن المفعول الذى هو المضاف وجعل تمييزا وأوقع الفعل على الارض وتأوّل المانعون عيونا فى الآية على انها حال مقدرة لأنها حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك أوعلى بدل الاشتمال لا البعض على الأصح مع حذف الربط : أى عيونها ، ومثل المفعول المحوّل عن نائب الفاعل نحو غرست الارض شجرا أصله غرس شجرها فحول الاسناد الى المضاف فاستتر ونصب النائب الاصلى تمييزا ومثله ضرب زيد رأسا ، ومنه قول المنهاج وتسن : أى صلاة الكسوف جماعة ، وأن التقدير وتسن الجماعة فيها والصواب أن نصبه على نزع الخافض الذى هو فى ،

أو

أَوْ عَنْ غَـيْرِهِمَا نحوُ :أَنَا أَكْثَرَ مِنْكَ مَالاً ، وَزَيْدٌ أَكْرَمُ مِنكَ أَباً وَأَجْمَلُ مِنكَ وَجْهاً ،
أَوْ غَـيْرُ مُحَوَّلٍ نحوُ أُمتَلأَ ٱلإِنَاءُ ماءً ، وَلِلّهِ دَرُّهُ فَارِساً

والتقدير وتسن فى جماعة قاله ابن عنقاء (أو) محوّل (عن غيرهما) : أى الفاعل والمفعول بأن يكون محوّلا عن المبتدا وهو الواقع بعد اسم التفضيل (نحو أنا أكثر منك مالا) واعرابه أنا ضمير منفصل فى محل رفع مبتدا ، أكثر خبر ، منك جار ومجرور متعلق بأكثر ، مالا تمييز لابهام نسبة الأكثرية الى المتكلم ، وأصله مالى أكثر منك فحذف المضاف وانفصل المضاف اليه وأقيم مقام المضاف وارتفع فصار اللفظ أنا أكثر منك ثم جيء بالمحذوف تمييزا (وزيد أكرم منك أبا) واعرابه زيد مبتدا ، أكرم خبر ، منك جار ومجرور متعلق بأكرم ، وأبا منصوب على انه تمييز لابهام نسبة الاكرمية الى زيد ، وأصله أبو زيد أكرم منك (وأجمل منك وجها) واعرابه الواو حرف عطف أجمل معطوف على ماقبله ، ومنك جار ومجرور متعلق بأجمل ، ووجها منصوب على انه تمييز لابهام نسبة الاجملية الى زيد وأصله وجه زيد أحسن منك .

[واعلم] ان من شرط هذا التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل أن يصلح للفاعلية بعد جعل اسم التفضيل فعلا كما فى هذه الأمثلة ، والناصب له اسم التفضيل بخلاف ما إذا لم يكن فاعلا فى المعنى ، وهو ما إذا كان أفعل التفضيل بعضه نحو مال زيد أكثر مال ، فانه يجب جره بالاضافة وعلامة ذلك أن يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة فتقول فى مثالنا مال زيد بعض الأموال ولا يستقيم فى هذا المثال أن يكون مال فاعلا معنى لفساد المعنى فلا يقال مال زيد كثير ماله لأنه يؤدى إلى أن المال له مال اهـ * والحاصل ان تمييز أفعل ان كان غير ماقبله وجب نصبه تمييزا كأنت أعلى منزلا وكالمثالين اللذين ذكرهما المصنف . وأجاز أبو بكر الانبارى خفضه أونفس ماقبله فى المعنى وجب خفضه اجماعا كانت أفضل فقيه وأجلّ عالم . قال ابن عنقاء ، ومنه اللهم بلغ محمدا صلى الله عليه وسلم أقصى رتبة وأعلى منزلة لصحة قولك اللهم بلغه بعض الرتب و بعض المنازل انتهى ولشيخه القصيبى المكى مؤلف حسن فى ذلك (أوغير محوّل) عن شيء أصلا وهو النوع الثانى (نحو امتلأ الاناء ماء) لأن مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محوّل ، و بعضهم يجعل نحو هذا المثال من شبه المحوّل لأنه يصح اسناد مطاوع عامله إليه بفتح واو مطاوع ، ووجه شبه هذا المثال بالمحوّل ان امتلأ مطاوع ملأ فكأنك قلت ملأ الماء الاناء مثلا ثم حوّل الاسناد فصار الماء تمييزا بعد أن كان فاعلا ، وأكثر وقوع غير المحوّل بعد مايفيد التعجب نحو أكرم بأبى بكر أبا ، وما أشجعه رجلا ، وما أعدله خليفة (ولله درّه فارسا) وإعرابه لله جار ومجرور فى محل رفع خبر مقدّم ، درّه مبتدأ مؤخر وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ، فارسا تمييز لبيان جنس المتعجب منه المبهم فى النسبة ، وقيل حال ، والمعنى أتعجب منه فى حال كونه فارسا . قال الدمامينى والتمييز أولى . والدر بفتح الدال المهملة وتشديد الراء هو فى الأصل مصدر در اللبن يدر ويدر بكسر الدال وضمها درا ودرورا كثر ، ويسمى اللبن نفسه درا وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما أضاف فعله إلى الله قصدا لاظهار التعجب منه لأنه تعالى منشيء العجائب ، فمعنى قولهم لله درّه فارسا ماأعجب فعله ، ويحتمل أن يكون التعجب من

وَلاَ يَكُونُ التَّمْييزُ إلاَّ نَكِرَةً وَلاَ يَكُونُ إلاَّ بَعْدَ تَمَامِ الكَلاَمِ بِالمَعْنَى المُتَقَدِّمِ فِى الحَالِ ، وَالنَّاصِبُ لِتَمْييزِ الذَّاتِ المُبْهَمَةِ تِلْكَ الذَّاتُ ، وَلِتَمْييزِ النِّسْبَةِ الفِعْلُ المُسْنَدُ ، وَلاَ يَتَقَدَّمُ التَّمْييزُ عَلَى عَامِلِهِ مُطْلَقاً ، وَاللهُ أَعْلَمُ .

لبنه الذى ارتضعه من ثدى أمه : أى ما أعجب هذا الابن الذى تربى به مثل هذا الولد الكامل فى هذه الصفة ✲ والحاصل ان هذا كلام معناه التعجب لأن العرب إذا عظموا الشىء غاية الاعظام أضافوه إلى الله تعالى ايذانا بأن هذا الشىء لايقدر على ايجاده إلا الله تعالى وأكثر مايمثل به النحويون اضافة در الى ضمير الغائب ، ويجوز أن يضاف إلى ضمير المخاطب والى ضمير المتكلم . قال الأزهرى : وكون فارسا من مميز النسبة : أى كما مشى عليه المصنف انما يتمشى إذا كان الضمير المضاف إليه الدر معلوم المرجع ، أما إذا كان مجهولا فهو من مميز المفرد كما مثل به المفصل والمرادى لأن الضمير يحتاج الى مايميزه ، وحينئذ فكان الأولى للمصنف أن يمثل بقوله زيد لله دره فارسا ليكون مرجع الضمير معلوما معينا (ولا يكون التمييز إلا نكرة) لأنه لما كان الغرض منه التفسير وإزالة الابهام وذلك حاصل بالنكرة التزموا تنكيره احترازا من العبث والزيادة لغير غرض كما فى الحال ، وأجاز الكوفيون تعريفه مستدلين بقول الشاعر :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا ✲ صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو

وتأوله البصريون على زيادة أل (ولا يكون إلا بعد تمام الكلام بالمعنى المتقدم فى الحال) أى بأن يقع بعد جملة تامة سواء توقف حصول الفائدة عليه أم لا ، وقد يقع قبل تمام الكلام نحو عشرون درهما عندى (والناصب لتمييز الذات المبهمة) هو (تلك الذات) كعشرين فى عشرين درهما وصح عملها ، وان كانت جامدة لشبهها باسم الفاعل لانها طالبة له فى المعنى ، فنحو عشرين درهما شبيه بضاربين زيدا ، ورطل زيتا شبيه بضارب عمرا فى الاسمية ، والطلب المعنوى ووجود مابه التمام وهو التنوين فى الثانى والنون فى الاول ، وقيل غير ذلك (و) الناصب (لتمييز النسبة) هو (الفعل المسند) كطاب زيد نفسا أوشبهه نحو متصبب زيد عرقا وزيد أجمل منك وجها ، ومامشى عليه المصنف هو الأصح . وقال ابن عصفور الناصب لمبين النسبة هو الجملة التى انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ماأشبهه (ولا يتقدم التمييز) لذات أونسبة (على عامله مطلقا) أى سواء كان العامل اسما أوفعلا جامدا أومتصرفا فلايقال عندى زيتا رطل ، ولارجلا ماأحسنه ، ولا نفسا طاب محمد (والله أعلم) وهذا مذهب الجمهور ، وذلك لأن المقصود من التمييز هو الابهام أولا ثم التفسير وإزالة الابهام ، وتقدمه على ذلك العامل ينافى المقصود ، ولأن التمييز كالنعت فى الايضاح ، والنعت لايتقدم على عامله فكذلك ماأشبهه . قال الفارسى : واستحسنه ابن خروف ، ورده بن عصفور بما سيأتى من جواز طاب نفسا زيد (١) قال لأن النعت لايتقدم على المنعوت ، وأجاز الكسائى والمبرد والمازنى واختاره ابن مالك فى شرح العمدة تقديمه على عامله المتصرف نحو نفسا طاب زيد وعرقا تصبب بكر ، واستدلوا بقول الشاعر :

---

(١) لرد ليس بظاهر لأن هذا المثال لم يتقدم فيه التمييز على عامله اهـ مصححه

باب

باب المستثنى

وَأَدَوَاتُ ٱلِاسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ: حَرْفٌ بِٱتِّفَاقٍ وَهُوَ إِلَّا، وَٱسْمَانِ بِٱتِّفَاقٍ وَهُمَا غَيْرٌ وَسِوًى بِلُغَاتِهَا فَإِنَّهُ يُقَالُ فِيهَا سِوًى كَرِضًى، وَسُوًى كَهُدًى، وَسَوَاءٌ كَسَمَاءٍ، وَسِوَاءٌ كَبِنَاءٍ. وَفِعْلَانِ بِٱتِّفَاقٍ، وَهُمَا لَيْسَ

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها ✲ وما كان نفسا بالفراق تطيب

وقول الآخر أنفسا تطيب بنيل المنى ✲ وداعى المنون ينادى جهارا

وحمل الجمهور ماجاء من ذلك على الضرورة كما قاله فى المغنى وغيره. قال الأزهرى: واتفق الجمهور على جواز تقدم التمييز على المميز إذا كان العامل متقدما نحو طاب نفسا زيد.

باب المستثنى

هو المذكور بعد إلا أو إحدى أخواتها مخالفا لما قبلها نفيا وإثباتا. كذا قال الفاكهى فى شرحه. وقال الازهرى: المستثنى هو المخرج تحقيقا أوتقديرا من مذكور أومتروك بالا أوما فى معناها بشرط الفائدة، فالمخرج جنس يشمل المخرج بالبدل كأكلت الرغيف ثلثه، وبالصفة نحو أعتق رقبة مؤمنة وبالغاية نحو — وأتموا الصيام إلى الليل — وبالشرط نحو اقتل الذمى ان حارب، وبالاستثناء نحو — فشربوا منه إلا قليلا —، وقوله تحقيقا يريد به الاستثناء المتصل، وقوله أوتقديرا يريد به الاستثناء المنقطع، وقوله من مذكور يريد به ماعدا المفرغ، وهو المسمى بالاستثناء التام، وقوله أومتروك يريد به المفرغ، وقوله بالا أوما فى معناها يخرج به ماعدا المستثنى من البدل وغيره مما ذكرناه آنفا والذى فى معنى الاهو جميع أدوات الاستثناء الآتية، وقوله بشرط الفائدة احتراز عن نحو جاءنى ناس الازيدا، وجاءنى القوم الارجلا فانه لايفيد. وقال الشاطبى: ومعنى اخراجه أن ذكره بعد الايبين أنه لم يرد دخوله فيما تقدم، فبين ذلك للسامع بتلك القرينة، لا أنه كان مرادا للمتكلم ثم أخرجه، هذا حقيقة الاخراج عند أئمة اللسان سيبويه وغيره وهو الذى لا يصح غيره اهـ (وأدوات الاستثناء): أى آلاته، والمراد الألفاظ التى يستخرج بها مابعدها من حكم ماقبلها إيجابا أوسلبا (ثمانية) وهى تنقسم الى أربعة أقسام: الأول (حرف باتفاق وهو إلا) وبدأ بها لأنها أصل أدواته وان كان الاولى البداءة بما هو متعين النصب على كل حال كالمستثنى بليس ولا يكون كما فعل ابن هشام فى الشذور (و) الثانى (اسمان باتفاق وهما غير) بالتنوين لأنها اسم معرب منصرف (وسوى بلغاتها) الاربع (فانه يقال فيها سوى) بكسر السين والقصر (كرضا) بالتنوين وعدمه هذه اللغة هى أشهر اللغات الأربع (وسوى) بضم السين والقصر (كهدى) بالتنوين وعدمه وتصوّر ألفه ياء لأنه يقال فى تثنيته هديان بالياء (وسواء) بفتح السين والمد (كسماء) والرابعة (سواء) بكسر السين والمد (كبناء) وهى أغربها، وقل من ذكرها ونص عليها الفارسى فى الحجة وابن الخباز فى النهاية، وظاهر كلام النحويين أن الاستثناء بهذه اللغات الأربع مسموع كما يفيده كلام المصنف وغيره (و) الثالث (فعلان باتفاق وهما ليس

وَلاَ يَكُونُ ، وَمُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْفِعْلِيَّةِ وَالْحَرْفِيَّةِ وَهُوَ خَلاَ وَعَدَا وَحَاشَا ، وَيُقَالُ فِيهَا حَاشَ وَحَشَى ، فَالْمُسْتَثْنَى بِإِلاَّ يَنْصَبُ إِذَا كَانَ الْكَلاَمُ تَامًّا مُوجَبًا ،

ولا يكون) . قال الفاكهي : وذكر الاتفاق منتقد . أماليس فالخلاف فيها مشهور ، فمنهم من ذهب إلى حرفيتها مطلقا ، ومنهم من خص ذلك بما كانت للاستثناء والأصح أنها فعل كما تقدم فى صدر المقدمة ، وأما لا يكون فلا يحسن أن يعد فعلا فضلا عن أن يعد متفقا على فعليته لأنه مركب من حرف وفعل والمركب منهما لا يكون فعلا ، ومن عده فعلا فقد تجوز فى الكلام اه . وقد يجاب عما قاله المصنف بأن مراده اتفاق الاكثر من علماء العربية لأن القول بحرفية ليس صار كالمجهول فى اصطلاح علماء العربية ، وأما لا يكون فان لا غير منظور اليها لانها ركبت مع الفعل ، وهى حرف غلبها الفعل لشرفه فسمى الجميع فعلا * والحاصل ان المصنف بين ماذكره من الاتفاق على ماهو مشهور معروف فى كتب العربية من فعلية اللفظين المذكورين (و) الرابع (متردد بين الفعلية والحرفية) فيستعمل تارة فعلا وتارة حرفا (وهو خلا) فانها تستعمل فعلا تارة وحرفا تارة أخرى عند جميع النحاة (وعدا) تستعمل كذلك عند غير سيبويه ، وأما هو فلم يحفظ فيها الا الفعلية فلا يجيز الجر بها (وحاشا) تستعمل كذلك عند المازنى والمبرد والأخفش والزجاج والجرمى والفراء ، وذهب سيبويه وأكثر البصريين الى أنها حرف جر مطلقا ، وذهب جهور الكوفيين الى أنها فعل دائما (ويقال فيها حاش) بحذف الألف الأخيرة (وحشى) بحذف الألف الاولى كذا قال المصنف : تبعا لابن هشام فى الاوضح وابن مالك فى الالفية . قال بعضهم وظاهره أن هاتين اللغتين فى حاشا الاستثنائية وليس كذلك ، إنما هو فى حاشا التى هى اسم للتنزيه قاله أبوحيان ، ولكن قال المرادى فى الجنى الدانى فى حاشا الاستثنائية لغتان حاشا باثبات الألفين وحشى بحذف الاولى كقول الشاعر :

حشى رهط النبى وأنهم (١) * بحور لا تكدرها الدلاء

قال ، وأما التنزيهية ففيها ثلاث لغات هاتان المذكورتان وحاش بحذف الألف الثانية ، وزاد فى التسهيل حاش باسكان الشين ، وقد قرىء بالأربع اللغات فى حاشا لله ، قرأ ابن عامر حاشا لله باثبات الألف الثانية ، وقرأ باقى السبعة حاش لله بحذفها ، وقرأ بعضهم حشى لله بحذف الألف الاولى ، وقرأ الحسن حاش لله بالاسكان ، وفيه جمع بين ساكنين على غير حده ، وظاهر كلام ابن مالك فى الألفية أن اللغات الثلاث فى حاشا الاستثنائية * ثم بعد أن فرغ من ذكر أدوات الاستثناء شرع فى بيان حكم المستثنى بكل منها مبتدئا بحكم المستثنى بالقسم الأول فقال : (فالمستثنى بالا) غير الصفة (ينصب) وجوبا (اذا كان الكلام) قبلها (تاما) أى غير محتاج لما بعد الا (موجبا) بفتح الجيم : أى مثبتا امالفظا ومعنى نحو قام القوم الا زيدا ، أومعنى فقط ، وإن كان منفيا لفظا نحو ماجاء القوم ركبانا الا زيدا اذالمعنى جاء القوم ركبانا الا زيدا ، وسواء تأخر المستثنى عن المستثنى

(١) الشطر الأول ناقص اه مصححة

والتام

وَالتَّامُ هُوَ مَا ذُكِرَ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، وَالْمُوجَبُ هُوَ الَّذِي لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهِ نَفْيٌ وَلَا شِبْهُهُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ، وَكَقَوْلِكَ قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، وَخَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْرًا سَوَاءٌ كَانَ الْاسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلًا كَمَا مَثَّلْنَا ، أَوْ مُنْقَطِعًا نَحْوُ قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا حِمَارًا

منه أو تقدم عليه (و) الكلام (التام هو ماذكر فيه المستثنى منه، والموجب هو الذى لم يتقدم عليه نفى ولاشبهه) أى كالنهى والاستفهام (نحو قوله تعالى: فشربوا منه الا قليلا) واعرابه: الفاء حرف عطف، شربوافعل وفاعل، منه جار ومجرور متعلق بشربوا، الاحرف استثناء، قليلا منصوب على الاستثناء لأن ماقبله وهو قوله ـ فشربوا ـ كلام تام ذكر فيه المستثنى منه وهو الواو فى شربوا، وموجب لعدم تقدم النفى أوشبهه عليه (وكقولك قام القوم الازيدا) واعرابه: قام فعل ماض، القوم فاعل، الاحرف استثناء، زيدا منصوب على الاستثناء لأن ماقبله كلام تام موجب (و) مثله (خرج الناس الاعمرا) فينصب وجوبا المستثنى بالا اذاتقدمه كلام تام موجب (سواء كان الاستثناء متصلا) بأن كان المستثنى بعض المستثنى منه (كما مثلنا) وكقوله تعالى ـ ان الانسان لفى خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ـ وقوله تعالى ـ لوخرجوافيكم مازادوكم إلاخبالا ـ لأن الأصل فى الاستثناء أن يكون متصلا. وقال الفاكهى: تبعا لغيره الاستثناء حقيقة فى المتصل مجاز فى المنقطع (أومنقطعا) بأن لم يكن المستثنى بعض المستثنى منه سواء كان من غير جنس ماقبله أومن جنسه ولكن لم يقصد عده منه، ولا يكون المنقطع الابعد الاوغير كما قاله نجم الأئمة الرضى (نحو) ـ فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا ابليس ـ فان إبليس ليس بعضا من الملائكة وقولك (قام القوم الاحمارا) واعرابه ظاهر، ولا بد فى الاستثناء المنقطع من أن يكون ماقبل الا دالا على مابعدها كهذا المثال، ولهذا لايحسن قام القوم الا ثعبانا كما قاله الصيرفى، وابن السراج، وابن مالك وغيرهم، وعبارة الدمامينى فى تعليق الفوائد اذا كان الاستثناء منقطعا فلابد أن يكون الكلام الذى قبل الا دالا على المستثنى، فان لم يتناوله بوجه من الوجوه لم يصح استعماله لعدم الفائدة فلا يصح نحو صهلت الخيل الا البعير، ولوقيل صوّتت الخيل الاالبعير لجاز لان التصويت استحضر بذكرالخيل وغيرها من المصوّتات فكان المستثنى فى تقدير الداخل فيما قبله، وان لم يكن داخلا حقيقة، و بهذا يعلم أن المنقطع بعض من المستثنى منه مجازا، وذلك لأنه لا يكون الا بما يستحضر بوجه اه. هذا، وانما وجب نصب المستثنى بالا اذا كان الكلام السابق تاما موجبا لامتناع البدل حينئذ لأنه لوجاز وقوع البدل هنا لاقتضى ذلك فساد المعنى لأن المبدل منه فى حكم الساقط فلوقلت قام القوم الازيد بالرفع على البدلية، أوقام القوم الاحمار بالرفع أيضا على البدلية، وقدرنا المبدل منه الذى هو القوم فى حكم الساقط كان تقدير المعنى حينئذ قام الازيد أوقام الاحمار، وذلك لامعنى له الابتقدير زيادة الا وهوخلاف الأصل أو بتقدير انه استثناء مفرّغ، والتفريغ لا يكون فى حال الاثبات فتعين النصب، والناصب للمستثنى المتصل هوالاعند ابن مالك، ومن تبعه، وقد قيل انه مذهب سيبويه وهو الأصح، وقيل ماقبل الامن فعل أوشبهه بواسطة الا وهذا القول قريب من الأول، واليه ذهب الفارسى والسيرافى، وأما المنقطع فالناصب له عند سيبويه ماقبله

وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ تَامًّا غَيْرَ مُوجَبٍ جَازَ فِى الْمُسْتَثْنَى الْبَدَلُ وَالنَّصْبُ عَلَى الْاِسْتِثْنَاءِ ، وَالْأَرْجَحُ فِى الْمُتَّصِلِ الْبَدَلُ : أَىْ يُجْعَلُ الْمُسْتَثْنَى بَدَلاً مِنَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فَيَتْبَعُهُ فِى إِعْرَابِهِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ

وأكثر المتأخرين لما رأوا أن الا النافية بمعنى لكن قالوا هى الناصبة له نصب لكن للاسماء وخبرها محذوف فى الغالب تقديره فى المثال المتقدم قام القوم لكن حمارا لم يقم ، ومن هذا يعلم ان الا فى الاستثناء المنقطع تكون بمعنى لكن الاستدراكية .

[تنبيه] ماتقرر من وجوب النصب فى الاستثناء من كلام تام موجب سواء أكان متصلا أم منقطعا هو المشهور المعروف فى كتب العربية ، وقد سمع الرفع متى توفرت الشروط كقوله صلى الله عليه وسلم « الدنيا ملعونة ملعون مافيها الا ذكر الله وماوالاه ، أوعالم أومتعلم » وقوله صلى الله عليه وسلم « كل أمتى معافى الا المجاهرون » . وقرئ ـ فشربوا منه إلا قليل ـ بالرفع ، فقليل المرفوع فى جميع ذلك بدل بعض من المستثنى منه لأن الابدال بعد الكلام التام الموجب لغة حكاها أبوحيان وخرج عليها القراءة المذكورة ، والأصح ان المرفوع مبتدأ حذف خبره لدلالة ماقبله : أى الا ذكر الله الخ فليس بملعون ، والا المجاهرون ليسوا معافين ، والا قليل منهم لم يشربوا ، والجملة فى ذلك كله استثناء منقطع فحلها النصب ، ومجىء المستثنى جملة هو ماعليه ابن هشام تبعا للفراء وابن خروف وغيرهما وهو الأصح ، ومنه قوله تعالى ـ إلا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الأكبر ـ فمن مبتدأ ، خبره فيعذبه ، والجملة استثناء منقطع (وان كان الكلام) الذى قبل إلا (تاما) أى مذكورا فيه المستثنى منه (غير موجب) بفتح الجيم بأن تقدمه نفى أوشبهه (جاز فى المستثنى) متصلا كان أومنقطعا (البدل) أى بدل بعض عند البصريين ، ولم يصرح معه بضمير لان قوة تعلق المستثنى منه تغنى عن الضمير غالبا . قاله الأزهرى ، وحينئذ فيعرب اعراب ماقبله من رفع ونصب وجر نحو ماقام القوم الا زيد ، وما رأيت القوم الا زيدا ، ومررت بالقوم الا زيد . وقال الكوفيون انه عطف نسق لأن الا عندهم من حروف العطف فى باب الاستثناء خاصة ، وهى عندهم بمنزلة لا العاطفة فى أن مابعدها مخالف لما قبلها ✫ قلت وكذلك بدل البعض يكون الثانى فيه مخالفا للاول فى المعنى ، ألاترى أنك اذاقلت رأيت القوم بعضهم فيكون قولك أولا رأيت القوم مجازا ثم بينت بعد ذلك من رأيت منهم (و) جاز فيه (النصب على الاستثناء) لأنه الأصل (و) لكن (الارجح فى المتصل البدل) لما فيه من حصول المشاكلة بين المستثنى والمستثنى منه فى الأعراب ، ثم فسر البدل بقوله (أى يجعل المستثنى بدلا من المستثنى منه فيتبعه فى إعرابه) على أنه بدل بعض ، وانما تكون البدلية أرجح بشرط أن لا يكون مردودا به كلام تضمن معنى الاستثناء ، وأن لايتراخى المستثنى عن المستثنى منه ، وأن لا يكون متقدما عليه فثال ماجمع الشروط (نحو قوله تعالى : مافعلوه الا قليل منهم) واعرابه مانافية ، فعلوه فعل وفاعل ومفعول الا أداة حصر ، قليل بدل بعض من كل ، منهم جار ومجرور فى محل رفع صفة لقليل ، وليس فى الابدال مايخالف المبدل منه نفيا واثباتا الا البدل فى الاستثناء ، فانك اذا قلت ماقام أحد الا زيد فقد

والمراد

وَالْمُرَادُ بِشِبْهِ النَّفْيِ النَّهْيُ نَحْوُ : وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ ، وَالِاسْتِفْهَامُ نَحْوُ : وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ

نفيت القيام عن أحد وأثبته لزيد ، وهو بدل منه ، واذا تعذر الابدال من اللفظ لمانع أبدل من المحل نحو لا أحد فيها الا عمرو ، ومازاد شيئا الاشيء لايعبأ به لأن ما ولا لايقدران عاملتين بعد الا لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا ، ومثل ذلك ماجاءني من أحد الا أبوك بالرفع على أنه بدل بعض من محل أحد لأنه فاعل ، ومن زائدة ، ويمتنع خفضه على اللفظ لأن البدل في نية تكرار العامل فيكون التقدير جاءني من أبيك فيلزم عليه زيادة من في الاثبات ، وفي المعرفة وكلاهما ممتنع عند الجمهور ، وقديبدل من المحذوف كقول الملحة :

وقفة تقول ما الفخر الا الكرم ❊ وهل محل الأمن الا الحرم

أي ماالفخر شيء الا الكرم ، وهل محل الامن مكان الا الحرم لأنه مثل به للابدال لا للتفريغ [تنبيه] قال الرضي وجماعة ، ومن شرط هذا البدل : أي الواقع في باب الاستثناء أن يكون بعد الا وأن يكون متصلا ، ومؤخرا عن المستثنى منه ، وأن يكون غير مردود به كلام يتضمن الاستثناء ، وأن لايتراخى المستثنى عن المستثنى منه ، نخرج بقوله ، وأن يكون غير مردود به كلام الخ مارد به كلام نحو ماقام القوم الا زيدا بالنصب وجوبا ردا على من قال قام القوم الازيدا قصدا للتطابق بين الكلامين ، ولايجوز الابدال ، وخرج المتراخي عن المستثنى منه نحو ماجاءني أحد حين كنت جالسا هنا الا زيدا . فان البدل فيه غير مختار ، لأن البدل ، إنما يختار لقصد التطابق بينه ، و بين المستثنى منه ، ومع التراخي لايظهر التطابق (والمراد بشبه النفي) ماهو نفي في المعنى ، وان كان مثبتا للفظ ، فدخل في ذلك نحو القوم غير قائمين الا زيد ، وقل رجل يقوله الا زيد ، فقل فعل ماض جامد ، معناه النفي : أي لا رجل يقوله الا زيد ، ورجل فاعله ، وجملة يقوله صفة لرجل ، وزيد بدل من رجل ، أومن ضميره المستتر في يقوله ، وقلما يقوله أحد الا زيد ، فقل فعل ماض ، وما كافة له عن الفاعل على الصحيح ، وجملة يقوله أحد جملة مستأنفة ، وزيد بدل من أحد ، ودخل في ذلك الشرط المشرب معنى النفي ، والامتناع باولا ولو لان النفي من لازمها ، و (النهي نحو : ولايلتفت منكم أحد الاامرأتك) بالرفع في قراءة أبي عمرو وابن كثير ، واعرابه لاناهية ، يلتفت فعل مضارع مجزوم بلاالناهية ، وعلامة جزمه سكون آخره ، منكم جار ومجرور في محل نصب على الحال من أحد لأنه في الأصل نعت له ، فلما قدم عليه نصب على الحال على القاعدة المقررة من أن نعت النكرة اذاتقدم عليها نصب على الحال ، أحد فاعل ليلتفت الا أداة حصر وامرأة بدل من أحد بدل بعض من كل ، والكاف في محل جر بالاضافة ، وسيأتي توجيه قراءة النصب التي قرأ بها أكثر القراء (والاستفهام) أي الانكاري لأنه الذي في معنى النفي (نحو : ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون) بالرفع في قراءة الجميع ، واعرابه من اسم استفهام في محل رفع مبتدأ ، يقنط فعل مضارع مرفوع لتجرده عن النصب والجازم وعلامة رفعه ضم آخره ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر ، من رحمة جار ومجرور ، ورب مضاف اليه ، والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة الا أداة حصر الضالون بدل من فاعل يقنط المستتر بدل

وَالنَّصْبُ فِي الْمُسْتَثْنَى الْمُتَّصِلِ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ قُرِئَ بِهِ فِي السَّبْعِ فِي قَلِيلٍ وَامْرَأَتُكَ ، وَإِنْ كَانَ الِاسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعاً فَالْحِجَازِيُّونَ يُوجِبُونَ النَّصْبَ نَحْوُ مَالَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ

بعض من كل ولم يؤت معه بضمير لأن قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغنى عن الضمير كما قاله الفاكهى وابن عنقاء والعصامى وغيرهم . قال ابن عنقاء ، ويجوز أن يكون قوله الا الضالون استثناء مفرغا فى الفاعل فلاضمير فى يقنط ، والرابط بالمبتدا الهاء من ربه اه والقنوط اليأس من رحمة الله ، وفى القاموس : قنط كنصر وضرب وحسب وكرم قنوطا بالضم ، وكفرح قنطا وقناطة يئس فهو قنط كفرح اه . والضالون هم الكافرون بالله تعالى .

[تنبيه] لم يذكر المصنف حكم ماذا قدم المستثنى على المستثنى منه ، وقد ذكر غيره أنه اذا قدم المستثنى على المستثنى منه وجب النصب فى المتصل والمنقطع الموجب وغيره لتعذر البدل نحو قوله :

وما لى الا آل أحمد شيعة ✡ وما لى الامشعب الحق مشعب

(والنصب فى المستثنى المتصل عربى جيد) أى ليس برديء ، بل هو فصيح وان كان الاتباع أجود منه وقد (قرئ به فى السبع فى قليل) من قوله تعالى ـ مافعلوه الاقليل منهم ـ فقرأ ابن عامر الاقليلا بالنصب على الاستثناء (و) فى (امرأتك) فى قوله تعالى ـ ولايلتفت منكم أحد الا امرأتك ـ فقرأ غير أبى عمرو وابن كثير إلاامرأتك بالنصب على أنه مستثنى من أحد ، وقيل من أهلك فى قوله تعالى ـ فأسر بأهلك ـ لكن استشكل هذا بان ذلك يمنع من الاسراء بها ، وقد أسرى بها كذا . قال الفاكهى . وقال غيره لما رأى صاحب الكشاف أكثر القراء على النصب فى قوله تعالى ـ الاامرأتك ـ قال إنه على قراءة النصب مستثنى من قوله تعالى ـ فأسر باهلك ـ لامن أحد ، والرفع على الابدال من أحد ، وماقيل من أن فيه تناقضا على هاتين القراءتين لانه على تقدير النصب يقتضى أن يكون غير مسرى بها ، وعلى تقدير الرفع يقتضى أن يكون مسرى بها مدفوع بأن الاسراء مقيد بعدم الالتفات . والمعنى أسر بأهلك اسراء لا التفات فيه إلا امرأتك فأسربها اسراء مع الالتفات اه وفى حواشى الكرخى على الجلالين قوله وفى قراءة أى سبعية بالنصب استثناء من الأهل أى إلا امرأتك فلاتسربها ، وخلفها مع قومها لأن هواها إليهم و يصيبها العذاب معهم ، فهو استثناء من الاسراء بها فتكون من موجب ، وضعف معنى إذ يلزم أن لايكون أسرى بها والالتفات يؤذن بكونها سرت معهم ، وأجيب بأنه لم يسربها هو بل تبعتهم هى ، أوهو مستثنى من أحد كقوله تعالى ـ مافعلوه الاقليلا ـ (وان كان الاستثناء منقطعا فالحجازيون يوجبون النصب) أى على الاستثناء ، وهو اللغة العليا ، وبها جاء التنزيل (نحو) قراءة السبعة وما لأحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الأعلى ، وقوله تعالى (مالهم به من علم الا اتباع الظن) واعرابه مانافية ، لهم جار ومجرور فى محل رفع خبرمقدم به جار ومجرور فى محل نصب على الحال ، من علم من زائدة ، ويقال لها صلة أدبا ، علم مبتدأمؤخر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد

وتميم

وَتَمِيمٌ يُرَجِّحُونَهُ وَيُجِيزُونَ الْإِتْبَاعَ نَحْوُ مَاقَامَ الْقَوْمُ إِلَّا حِمَارًا وَإِلَّا حِمَارٌ ، وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصاً وَهُوَ الَّذِي لَمْ يُذْكَرْ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، وَيُسَمَّى اسْتِثْنَاءً مُفَرَّغاً كَانَ الْمُسْتَثْنَى عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ فَيُعْطَى مَايَسْتَحِقُّهُ لَوْ لَمْ تُوجَدْ إِلَّا ، وَشَرْطُهُ كَوْنُ الْكَلَامِ غَيْرَ إِيجَابٍ

الاحرف استثناء ، اتباع منصوب على الاستثناء وعلامة نصبه فتح آخره ، وهو مضاف ، والظن مضاف اليه (وتميم يرجحونه) أي النصب (ويجيزون الاتباع) على جعل المستثنى بدلا من المستثنى منه (نحو ماقام القوم الاحمارا) بالنصب على الاستثناء (والاحمار) بالرفع على أنه بدل من القوم ، وصح جعله بدلا من المستثنى منه مع أنه ليس بعضا منه كما يقتضيه كونه منقطعا لأنه بعض منه على سبيل المجاز بأن يتخيل فيه العموم . قاله أبو حيان ، وقد أشار للجواب المذكور الشارح الفاكهي بقوله ، ويقرءون يعني بني تميم الااتباع الظن بالرفع على أنه بدل من العلم باعتبار المحل بدل بعض تنزيلا لماليس من الجنس منزلة الجنس لكن محل جواز الوجهين حيث أمكن تسلط العامل على المستثنى : أي ان صح : أي من حيث المعنى جعل الاستثناء مفرغا كقول الشاعر :

وبلدة ليس بها أنيس ✽ الااليعافير والا العيس

فابدل اليعافير والعيس من الأنيس ، لأنه لوقيل ليس بها الا اليعافير والا العيس لناسب المقام ، فان لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اجماعا نحو مازاد هذا المال الامانقص ، فالاحرف استثناء مامصدرية ، ونقص فعل ماض ، والمصدر المنسبك من ذلك منصوب على الاستثناء ولا يصح تقديرهما في محل رفع على الابدال من الفاعل اذلايصح أن يقال مازاد الاالنقص بل التقدير الذي يستقيم به الكلام أن يقال مازاد هذا المال لكن نقص ، وكذا كل استثناء منقطع يقدر بلكن كما قاله البصريون والكوفيون يقدرونه بسوى ، وماقدره البصريون أولى لأن الاستثناء المنقطع للاستدراك ، ودفع توهم دخول المستثنى في الحكم السابق وسوى لايفيد الاستدراك بخلاف لكن فانها موضوعة له ، وقد سلك المفسرون طريقة البصريين فتراهم عند وقوع الاستثناء منقطعا يقدرون بعدها لكن كقوله تعالى ــ انى لايخاف لدىّ المرسلون الامن ظلم ــ الآية ، وقوله تعالى ــ لايسمعون فيها لغوا الاسلاما ــ أي لكن من ظلم ، ولكن سلاما ، لأن الاستثناء في الآيتين منقطع (وان كان الكلام) أي الذي قبل الا (ناقصا) أي غير مكتف بنفسه (وهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه) أي مع نيته (ويسمى استثناء مفرغا) بتشديد الراء المفتوحة ، سمي بذلك تسمية له باسم عامله لأن ماقبل الا قدتفرغ للعمل فيما بعدها (كان المستثنى) حينئذ (على حسب) بفتح السين واسكانها (العوامل) المقتضية له : أي الطالبة للعمل فيه ولا يدفى لكلمة الاالاستثنائية عمل في المستثنى بل العمل فيه لما قبلها (فيعطى) ذلك المستثنى من وجوه الاعراب (مايستحقه لولم توجد إلا) فان كان ماقبلها يطلب مرفوعا رفع مابعدها نحو ماقام الازيد ، وان كان يطلب منصوبا لفظا نصب مابعدها نحو مارأيت الازيدا ، وان كان يطلب منصوبا محلا جر بجار يتعلق به نحو مامررت الابزيد (وشرطه) عند النحاة (كون الكلام غير إيجاب) بأن يشتمل على نفي أو شبهه لأنه لايتأتى التفريغ في الايجاب لأن ذلك يؤدي الى ابطال الاستثناء ، فلا تقول رأيت الازيدا لأنه

نحوُ ماقامَ إلاَّ زيدٌ، وَمَا رأيتُ إلاَّ زيْدًا ، وَمَامَررْتُ إلاَّ بزيدٍ ، وَكَقوْلِهِ تعالى : وَمَا محمدٌ إلاَّ رَسُولٌ ، وَلاَ تقولوا عَلَى اللهِ إلاَّ الحقَّ ، وَلاَ تُجادِلُوا أَهْلَ الكِتَابِ إلاَّ بالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ

يلزم منه انك رأيت جميع الناس الازيدا ، وذلك محال عادة ، ووجه لزوم ماذكر أن الاستثناء المفرغ يقدر فيه الاستثناء من اسم عام محذوف ، فتقدير ماقام الازيد ماقام أحد الازيد ، وعلى هذا فقس ، فلا يصح التفريغ فى الايجاب لأنك لو قلت رأيت الازيدا يكون التقدير رأيت جميع الناس الازيدا ، وذلك غير صحيح ، فأما قوله تعالى ـ ويأبى الله إلا أن يتمّ نوره ـ فحمل يأبى فى افادة النفى على لايريد لأن معناهما النفى فيهما بمعنى واحد ، فكأنه قال لايريد الله إلا أن يتمّ نوره ، وقد مرّ أنه لافرق بين أن يكون النفى فى اللفظ أو فى المعنى ، وقد يقع فى الايجاب عند وجود قرينة تدلّ على أن المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا كقرأت الايوم الجمعة : أى قرأت كل أيام الأسبوع إلا يوم الجمعة ، وهذا معنى صحيح (نحو ماقام الازيد) واعرابه مانافية ، قام فعل ماض ، الاأداة حصر ، زيد فاعل وعلامة رفعه ضم آخره (ومارأيت الازيدا) فالا فيه أداة حصر ، وزيدا مفعول به ، وعلامة نصبه فتح آخره (ومامررت الابزيد) فالاأداة حصر ، بزيد جار ومجرور متعلق بمررت ، وهذه الأمثلة الثلاثة للنفى ، وأشار اليه بمثال من القرآن ، فقال (وكقوله تعالى : وما محمد إلارسول) واعرابه الواو حرف عطف ، مانافية ، محمد مبتدأ ، الاأداة حصر ، رسول خبر المبتدا ، ولايجوز اعمال ماهنا عمل ليس لبطلان عملها بالا ، وتقدير الكلام وما محمد مخالف لسائر الرسل إلا رسول قد خلت من قبله الرسل فسيخلو هو كما خلوا ويموت كما ماتوا (ولا تقولوا على الله إلا الحق) هذا مثال والذى بعده للنهى ، واعرابه لاناهية ، تقولوا فعل مضارع مجزوم بلاالناهية ، وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، على الله جار ومجرور الا أداة حصر ، الحق مفعول به لتقولوا لتضمنه معنى ماينصب القول ، وقيل انه نعت مصدر محذوف والتقدير ، ولا تقولوا على الله إلا القول الحق . قال السمين : وهذا الثانى قريب فى المعنى من الأوّل انتهى (ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن) واعرابه لاناهية ، تجادلوا فعل مضارع مجزوم بلاالناهية وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل أهل مفعول به وهومضاف ، والكتاب مضاف اليه ، الاأداة حصر ، بالتى جار ومجرور ، الباء حرف جر ، التى اسم موصول فى محل جر بالباء ، هى ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ ، أحسن خبر ، وعلامة رفعه ضم آخره ، وجملة المبتدا والخبر صلة الموصول ، والعائد هى ، فما بعد الا فى هذا المثال انما جرّ بالباء لأن ماقبلها يطلب مجرورا ، ومعنى الآية ولا تجادلوا معاشر المؤمنين أهل الكتاب الا بالمجادلة التى هى أحسن كالدعاء الى الله بآياته ، والتنبيه على حججه . قاله المحلى فى تفسيره ، ومثال الاستفهام ـ فهل يهلك إلا القوم الفاسقون ـ .

[تنبيه] الاستثناء المفرغ من قبيل المتصل ويكون فى الظروف نحو ـ لم يلبثوا إلا عشية أوضحاها ـ ، والمصادر نحو ـ إن نظنّ إلا ظنا ـ ، والأحوال نحو ماجاءنى زيد إلا وغلامه راكب ، ولا يأتى فى المفعول معه ، فلا يقال لاتسر إلا والنيل ، وذلك لأن مابعد الامنفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته لها نفيا واثباتا ، والواو أيضا مؤذنة بنوع من الانفصال ، وأما التوابع فانما يقع التفريغ

والمستثنى

وَالْمُسْتَثْنَى بِغَيْرٍ وَسُوًى بِلُغَاتِهَا مَجْرُورٌ بِالإِضَافَةِ ، وَيُعْرَبُ غَيْرٌ وَسِوًى بِمَا يَسْتَحِقُّهُ الْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا. فَيَجِبُ نَصْبُهُمَا نَحْوُ قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ أَوْ سِوَى زَيْدٍ ، وَيَجُوزُ الإِتْبَاعُ وَالنَّصْبُ كَمَا فِي نَحْوِ مَا قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ أَوْ سِوَى زَيْدٍ

منها فى البدل دون عطف النسق وعطف البيان والتأكيد ، وكذا النعت فى المغنى لابن هشام ، فلا يجوز التفريغ فى الصفات ، وأجازه الزمخشرى وأبو البقاء . قال وكلام النحويين يخالف ذلك ، وجميع ماذكر مشروط بسبق نفى أو شبهه مما مرّ ، وقد يحذف النفى كقول الشاعر :

☆ أرى الدهر الامنجنونا بأهله ☆ أى ما أرى الدهر الامستديرا بأهله من حال الى حال

لأن المنجنون الجلة التى يستقى عليها الماء (والمستثنى بغير) بالتنوين (وسوى) بالتنوين ، ويجوز تركه لأنه مقصور كعصا ورحى (بلغاتها) المتقدّمة (مجرور) دائما (بالاضافة) : أى اضافة غير وسوى اليه لملازمتهما للاضافة ، والأصل فى غير أن يكون صفة بمعنى مغاير نحو جاءنى رجل غير زيد : لكنها حملت على الا ، واستعملت فى الاستثناء كما حملت الاعليها ، واستعملت صفة فيما اذا أتت بعد جمع منكر غير محصور غالبا لتعذر الاستثناء حينئذ نحو ــ لوكان فيهما آلهة إلاالله لفسدتا ــ : أى لو كان فيهما آلهة غير الله ، والا حينئذ اسم بمعنى غير لكن ظهر اعرابها فيما بعدها لكونها بصورة الحرف كالموصولة على الأصح فيهما (ويعرب غير) لفظا (وسوى) تقديرا كعصا (بما) أى بالاعراب الذى (يستحقه المستثنى بالا) من الاعراب بتفصيله السابق لأنه لما جرّ بهما المستثنى انتقل اعرابه اليهما (فيجب نصبهما) بعد الكلام التامّ الموجب ، وذلك كما فى (نحو قاموا غير زيد) واعرابه قاموا فعل وفاعل ، غير اسم استثناء منصوب على الاستثناء وعلامة نصبه فتح آخره ، وهو مضاف وزيد مضاف اليه ، وما ذكرته من أنها منصوبة على الاستثناء : هو الذى عليه ابن خروف وأهل الأندلس ، فانهم قالوا ناصبها الجلة التى انتصب عن تمامها على الاستثناء ، لكونها جاءت فضلة بعد تمامها ، وعند الفارسى أنها منصوبة على الحال من المستثنى منه ، وفيها معنى الاستثناء ، وأن الناصب لها ما فى الجلة من فعل أو شبهه ، وعند السيرافى أنها منصوبة على التشبيه بالظرف المبهم لما فيها من الابهام ، والناصب لها أيضا الفعل أو شبهه (أو سوى زيد) فى نحو قام القوم سوى زيد ، واعرابه قام فعل ماض ، القوم فاعل سوى اسم استثناء منصوب على الاستثناء وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وزيد مضاف اليه ، والجمهور على أنها ظرف مكان أبدا ، ولاتجعل اسما إلا فى الضرورة والندور . وقال ابن مالك كالزجاج ، وابن فارس هى اسم أبدا كغير معنى وتصرفا . وقال ابن هشام كالرمانى وأبى البقاء وابن عصفور وأكثر الكوفيين ظرف كثيرا واسم قليلا وهو الأرجح ، فاذا أعربت ظرفا فهى منصوبة أبدا بالعامل قبلها ، أو اسما كغير فتعطى جميع أحكامها كما يفيده تمثيل المصنف (ويجوز الاتباع) أى للمستثنى منه فى اعرابه (والنصب) أى على الاستثناء ، وذلك بعد الكلام التامّ المنفى (كما فى نحو ماقاموا غير زيد أو سوى زيد) برفع غير وسوى على أنهما بدلان من الواو فى قاموا ، و بنصبهما على الاستثناء كما تقول ماقاموا الا زيد بالرفع والا زيدا بالنصب ، والأرجح الاتباع فى المتصل ، ويجب النصب فى المنقطع عند الحجازيين نحو مافيها أحد غير حمار

وَيُعْرَبَانِ بِحَسَبِ الْعَوَامِلِ فِي نَحْوِ مَاقَامَ غَيْرُ زَيْدٍ وَسِوَى زَيْدٍ وَمَا رَأَيْتُ غَيْرَ زَيْدٍ وَسِوَى زَيْدٍ ، وَمَامَرَرْتُ بِغَيْرِ زَيْدٍ وَسِوَى زَيْدٍ ، وَإِذَا مُدَّتْ سِوَى كَانَ إِعْرَابُهَا ظَاهِرًا ، فَإِذَا قُصِرَتْ كَانَ إِعْرَابُهَا مُقَدَّرًا عَلَى الْأَلِفِ . وَالْمُسْتَثْنَى بِلَيْسَ وَلَا يَكُونُ مَنْصُوبٌ لَا غَيْرُ نَحْوُ قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا وَلَا يَكُونُ زَيْدًا .

بالنصب ، وجوّز التميميون فيه الاتباع أيضا كالمتصل (ويعربان) أى غير وسوى (بحسب العوامل) الداخلة عليهما ، وذلك بعد الكلام المنفى الناقص (فى) الاستثناء المفرغ (نحو ماقام غير زيد وسوى زيد) برفع غير وسوى على أنهما فاعلان لقام كما تقول ماقاموا الازيد (ومارأيت غير زيد وسوى زيد) بنصبهما على أنهما مفعولان كما تقول مارأيت الازيدا (ومامررت بغير زيد وسوى زيد) بجرهما بالباء كما تقول مررت الابزيد ، ويفارقان الاالى جواز تفريغهما مطلقا فى الايجاب كقام غير زيد وسوى زيد برفعهما مع امتناع قام الا زيد ، وفى جواز كونهما تابعين فى التامّ الموجب نحو قام القوم غير زيد ، وسوى زيد برفعهما بدلا من زيد ، ومررت بهم غير زيد وسوى زيد بالجرّ فيهما بدلا من الضمير المجرور ، وبالنصب فى المثالين على الاستثناء ، وذلك لأنهما فى معنى النفى ، فالكلام معهما كأنه غير موجب ، ومما يفارقان فيه الا أن تابع المستثنى بهما يجوز فيه رعاية المعنى ورعاية اللفظ . فاذا قلت ماقام القوم غير زيد وعمرو ، أوسوى زيد وعمرو جاز جرّ عمرو عطفا على لفظ زيد ورفعه حملا على المعنى لأن المعنى ماقام الازيد وعمرو ، وهو من الاتباع على المعنى المسمى بالتوهم ، ومع إلا لايجوز الامراعاة اللفظ فقط (واذا مدّت سوى) بأن قيل فيها سواء زيد بفتح السين والواو مع المدّ فى آخرها ، وبكسر السين وفتح الواو مع المدّ كما مرّ فى ذكر لغاتها (كان اعرابها) حينئذ (ظاهرا) فى آخرها (فاذا قصرت) أى ترك المدّ فيها وضمت سينها أوكسرت (كان اعرابها مقدّرا على الألف) منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور (والمستثنى بليس ولا يكون منصوب لاغير) لأنه خبرهما (نحوقام القوم ليس زيدا) واعرابه قام فعل ماض ، القوم فاعل وعلامة رفعه ضم آخره ، ليس فعل ماض ناقص معناه الاستثناء يرفع الاسم وينصب الخبر ، وزيدا منصوب على أنه خبرها ، واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره هو عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق : أى ليس القائم زيدا ، أوعلى البعض المفهوم من كل : أى لا يكون بعضهم زيدا (ولا يكون زيدا) واعرابه لانافية ، يكون فعل مضارع معناه الاستثناء مرفوع لتجرّده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضم آخره ، ويكون متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وزيدا خبرها ، واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره هو عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق : أى لا يكون القائم زيدا أو على البعض المفهوم من الكل : أى لا يكون بعضهم زيدا . قال الفاكهى : وجملة الاستثناء هل هى حال فحلها النصب ، أو مستأنفة فلا محل لها ؟ قولان ، صحح ابن عصفور الثانى اهـ . وقال ابن عنقاء : جملة الاستثناء فى ذلك كله مستأنفة من حيث الاعراب لاالمعنى : كما صححه ابن عصفور ، وجزم به أكثر المتأخرين . وقال السيرافى : وقوم الأرجح انها حال ، واعترض بأن الماضى لايقع حالا الا مع قد ولو مقدّرة ،

وَالْمُسْتَثْنَى بِخَلَا ، وَعَدَا ، وَحَاشَا يَجُوزُ جَرُّهُ وَنَصْبُهُ بِهَا نَحْوُ قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا ، وَخَلَا زَيْدٍ بِالْجَرِّ ، وَعَدَا زَيْدًا ، وَعَدَا زَيْدٍ ، وَحَاشَا زَيْدًا ، وَحَاشَا زَيْدٍ ، وَإِنْ جَرَرْتَ فَهِيَ حُرُوفُ جَرٍّ ، وَإِنْ نَصَبْتَ فَهِيَ أَفْعَالٌ إِلَّا أَنَّ سِيبَوَيْهِ لَمْ يَسْمَعْ فِي الْمُسْتَثْنَى بِحَاشَا إِلَّا الْجَرَّ ،

وقد لاتدخل على الجامد ، ويجاب بأن جمهور المحققين من المتأخرين على أن قد لاتلزم فى ذلك لكثرة ورود الماضى حالا بدون قد اهـ (والمستثنى بخلا وعدا وحاشا) ولا يكون الاستثناء بهذه الأفعال الامتصلا . قال أبوحيان : فلا تقول ما فى الدار أحد خلا حمارا (يجوز جره) بها ، لكن الجرّ بالأولين قليل ولذا لم يحفظه سيبويه فى عدا (و) يجوز (نصبه بها) على أنه مفعول به ، ومحل جواز الوجهين ان تجرّدت من ماالمصدرية كما يعلم من كلامه الآتى (نحو قام القوم خلازيدا) بالنصب ، واعرابه قام فعل ماض ، القوم فاعل خلا فعل ماض فيه معنى الاستثناء ، زيدا مفعول به وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره هو . قال ابن عنقاء : فاعل خلا وعدا وحاشا لا يكون فى الاستثناء الاضميرا ملازما للافراد والتذكير ، والاستثناء عائد على البعض المفهوم مما قبله ، أوعلى اسم فاعل مفهوم من السياق اهـ والتقدير هنا قام القوم خلا بعضهم وخلا القائم زيدا (وخلا زيد بالجر) على أن خلا حرف جر ، وزيد مجرور به (وعدا زيدا) بالنصب مفعول به (وعدا زيد) بالجرّ بعدا (وحاشا زيدا) بالنصب على أن حاشا فعل ماض وفاعله مستتر فيه وجوبا كفاعل خلا وعدا ، وزيدا مفعول به (وحاشا زيد) بالجرّ بحاشا (وان جررت) بكل منها المستثنى (فهى حروف جر) واستثناء غير متعلقة بشئ لأنها للتنحية لا للتعدية ، ومحل مجرورها حينئذ نصب عن تمام الكلام ، فناصبه الجملة المتقدمة التى انتصب عن تمامها . وقال الجرجانى هنّ معديات ، فمجرورهنّ فى محل المفعول به كمررت بزيد ، ويتعلق بما فى الجلة من فعل أو شبهه الا أنّ تعديتهنّ على جهة السلب : أى على جهة النفى اهـ (وان نصبت) بكل منها (فهى أفعال) ماضية معناها الاستثناء ، وهى جامدة متعدّية بنفسها ، وهى جملة الاستثناء مستأنفة من حيث الاعراب لاالمعنى فلا محلّ لها كما أن جملة الا زيدا من نحو قام القوم الازيدا لامحل لها ، وقيل انها حال فمحلها النصب والقول فيها كالقول فى جملة ليس ولا يكون (الا أن سيبويه) امام النحاة (لم يسمع فى المستثنى بحاشا الاالجرّ) فالتزم حرفيتها وأوجب الجرّ بها ونفى النصب ، وغيره سمع النصب أيضا كقولهم ، اللهمّ اغفرلى ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبغ ، فجوّزه والمثبت مقدم على النافى ، ولايستثنى بها الافيما فيه تنزيه للاسم الذى بعدها من سوء ذكر فى غيره ، أو فيه نحو ضربت القوم حاشا زيد بالجرّ ، ولذلك لايحسن صلى الناس حاشا زيد لفوات معنى التنزيه ، كذا قال ابن الحاجب . وجزم به الرضى ، وربما أرادوا تنزيه شخص من سوء ، فيبتدؤن بتنزيه الله سبحانه عن السوء ، ثم يبرئون من أرادوا تبرئته على معنى أن الله منزه عن أن لايطهر ذلك الشخص مما يعيبه ، فيكون آكد وأبلغ ، وتكون حينئذ مستعملة للتنزيه فقط ، فتكون اسما مبنيا نحو — قلن حاشا لله ما علمنا عليه من سوء — . قال الخبيصى : وهى حينئذ اسم منتصب محلا انتصاب المصدر الواقع بدلا من الفعل ، وقد قرئ حاشا لله بالتنوين وهو مثل قولهم رعيا لزيد ، وحاشى الله بالاضافة فهو مثل سبحان الله اهـ . وفى التسهيل : وشرحه للدمامينى ، وان وليها مجرور باللام انتفت حرفيتها

وَتَتَّصِلُ مَا بِعَدَا وَخَلاَ فَيَتَعَيَّنُ النَّصْبُ ، وَلا تَتَّصِلُ مَا بِحَاشَا ، تَقُولُ قَامَ الْقَوْمُ مَاعَدَا زَيْدًا وَقَالَ لَبِيدٌ :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ * وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ

بالاجماع ولم تتعين الفعلية خلافا للمبرد ، بل يتعين حينئذ اسميتها لجواز تنوينها كقراءة ابن السماك حاشا لله بالتنوين فهذا مثل قولهم سقيا لزيد ورعيا لخالد ، وقرأ ابن مسعود حاشى الله بالاضافة ، فهذا مثل سبحان الله ومعاذ الله اهـ (وتتصل ما) أى ما المصدرية (بعدا وخلا فيتعين) حينئذ (النصب) بهما للمستثنى لأن المصدرية لاتدخل الاعلى الفعل (ولا تتصل مابحاشا) أى لايجوز دخول ما المصدرية على حاشا كما نصّ عليه سيبويه خلافا لمن جوّز اتصال مابها ، وهو مامشى عليه صاحب الآجرومية . قال ابن عنقاء : دخول ماعلى حاشا ، رأى لابن مالك تبعا لقوم ، والصحيح وفاقا للجمهور أن مالاتدخل على حاشا الافى ضرورة أو شذوذ ، وهى حينئذ زائدة لامصدرية ، وان نصب مابعدها اهـ (تقول قام القوم ماعدا زيدا) بالنصب لاغير ، وقام الناس ماخلا عمرا ، واعرابه قام فعل ماض ، القوم فاعل ، مامصدرية ظرفية تسبك الفعل بعدها بمصدر ، عدا فعل ماض ، زيدا مفعول به ، ومثله ماخلا عمرا وفاعلهما ضمير مستتر فيهما وجوبا يعود على البعض والتقدير قام القوم ماعدا بعضهم زيدا ، وماخلا بعضهم عمرا : أى مدّة مجاوزة زيد ومدّة مجاوزة عمرو . قال فى التصريح : والقول بأن ماهنا مصدرية مع وجود خلا وعدا مشكل لأنها لاتدخل على فعل جامد كما نصّ عليه فى التسهيل ، وموضع ما وصلتها نصب بلا خلاف ، فقيل على الحالية والتقدير قام القوم مجاوز قيامهم زيدا ، أو مجاوزا قيامهم زيدا ، أو خاليا بعضهم من زيد ، وقام الناس خلوا قيامهم عمرا ، أوخاليا قيامهم عمرا ، أوخاليا بعضهم من عمرو . قال ابن مالك : ووقعت الحال معرفة لتأولها بنكرة . قال ابن هشام فى المغنى : والتأويل خالين عن عمرو ، ومتجاوزين زيدا اهـ ، وقيل على الظرفية الزمانية على تقدير المضاف : أى وقت خلوهم عمرا ، أو وقت مجاوزتهم زيدا ، وما تقرّر من وجوب النصب بعدهما هو مذهب الجمهور ، وذهب الكسائى وجماعة الى جواز الجرّ بهما على تقديرهما حرفى جرّ ، وتقدير ما زائدة . قال فى المغنى : فان قالوا ذلك بالقياس ففاسد لأن مالا تزاد قبل الجار ، بل بعده نحو ـ عما قليل ـ فبما رحمة من الله ـ ، وان قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لايقاس عليه اهـ (وقال لبيد) بفتح اللام وكسر الموحدة ابن ربيعة العامرى ، وفد على رسول الله ﷺ فأسلم وحسن اسلامه ، وكان من فحول شعراء الجاهلية ، وكان من المعمرين عاش مائة وأربعا وخمسين سنة ، ولم يقل شعرا بعد اسلامه ، وكان يقول أبدلنى الله تعالى به القرآن ، وقيل قال بيتا واحدا .

ماعاتب المرء الكريم كنفسه * والمرء يصلحه القرين الصالح

(ألا كل شئ ماخلا الله باطل * وكل نعيم لامحالة زائل)

هو من قصيدة للبيد لامية من الطويل أكثر من خمسين بيتا استشهد النحاة بكثير منها * اللغة ألا حرف يفتتح به الكلام لتنبيه المخاطب ، وكل اسم موضوع لجميع الأجزاء ، اذا أضيفت الى

النكرة

النكرة اقتضت عموم الافراد ، واذا أضيفت الى المعرفة اقتضت عموم الأجزاء ، والباطل هو الزائل الفائت ، من بطل الشئ بطلا ، وبطولا ، وبطلانا ، اذاذهب ضياعا ، والنعيم ما أنعم الله به عليك ، وكذلك النعمة ، وقوله لامحالة بفتح الميم : أي لابدأولاحيلة ✲ الاعراب : ألا حرف استفتاح كل مبتدأ ، شئ مضاف اليه ، مامصدرية ظرفية تسبك الفعل بعدها مصدرا ، خلافعل ماض ، معناه الاستثناء وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره هو عائد على البعض ، وباطل خبر المبتدا والمصدر المنسبك من ما وما بعدها منصوب على الظرفية : أي كل شئ باطل مدة خلوه ، أو وقت خلوه عن الله تعالى ، وكل مبتدأ ونعيم مضاف اليه لانافية للجنس تعمل عمل ان تنصب الاسم وترفع الخبر محالة اسمها مبنى معها على الفتح ، وخبر لامحذوف والتقدير لامحالة لنا ، زائل خبر كل ، والمعنى أن كل شئ غير الله تعالى زائل وفان لايدوم ، وكل نعيم : أى من نعيم الدنيا لأنه بصدد ذم الدنيا وبيان سرعة زوالها ، أو أعم من ذلك لأن لبيدا قال ذلك قبل اسلامه ، فيمكن أن يكون اعتقاده فى ذلك الوقت أن الجنة لاوجود لها ، وحينئذ فيكون المراد من قوله ﷺ أصدق كلمة : أى قطعة من الكلام قالها الشاعر ، كلمة لبيد : ألا كل شئ الخ صدر البيت ، فان العجز وهو قوله

✲ وكل نعيم لامحالة زائل ✲ لا يمكن تصديقه فيه من حيث انه شامل لنعيم الجنة وهو لايزول ، ولذا جاء : أن الصديق رضى الله عنه كذبه فيه . وقال ان نعيم الآخرة لايزول ، بل جاء بذلك مرفوعا الى النبى ﷺ . وقال ابن حجر العسقلانى : المراد بالبطلان فى البيت الفناء لاالفساد ، وكل شيء سوى الله تعالى جائز . عليه الفناء لذاته ، حتى الجنة والنار ، وانما يبقيان بابقاء الله تعالى لهما وخلق الدوام لأهلهما ، والحق على الحقيقة من لايجوز عليه الزوال لذاته . والشاهد فيها خلا حيث ينصب مابعده على أنه فاعل والفاعل مستتر والاسم المنصوب المفعول به .

[تتمة] بقيت أدوات يستثنى بها لم يذكرها المصنف للخلاف فيها منها بيد بالموحدة ، ويقال فيها ميد بالميم ، ويكون بمعنى غير اتفاقا فيستثنى بها فى الانقطاع فقط كقوله ﷺ « نحن الآخرون السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا » وتأتى بمعنى أجل ، وبمعنى على كقوله ﷺ « أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنى من قريش ، ورضعت فى بنى سعد » أى من أجل أنى من قريش ، ورضعت فى بنى سعد ، أو على أنى من قريش الخ ، ويجوز أن تكون فى هذا الحديث بمعنى غير منصوبة على الاستثناء ، ويكون من تأكيد المدح بما يشبه الذم وتلازم الاضافة الى أن المصدرية وصلتها كالمثالين المذكورين ، وشذ حذف أن بعدها ، فيقال فى اعرابها بيد اسم استثناء بمعنى غير مبنى على الفتح ، والجملة بعدها فى محل جر بالاضافة . وقال ابن مالك فى إعراب مشكل البخارى بيد حرف استثناء بمعنى الا ، وعلى هذا فالجملة بعدها فى محل نصب على الاستثناء المنقطع ، وقد مال الدمامينى الى هذا فى شرح التسهيل ✲ ومنها بله بفتح الهاء أكثر من كسرها عدها الكوفيون والبغداديون وغيرهم ، وأجازوا النصب بعدها كالا نحو قام القوم بله زيدا . قال ابن عنقاء : والأصح أنها تدل على أن مابعدها زائد فى الوصف على ماقبلها ، وأنها تكون اسما لاترك كثيرا فينصب المفعول به كبله زيدا : أى دعه ففتحته بناء ، وقيل مصدر وقع بدلا من فعل الأمر : أى تركا زيدا ففتحته إعراب ، وقيل مصدر بمعنى الترك فيضاف الى المفعول له . وقال الفارسى لفاعله ففتحته إعراب أيضا ، واسما بمعنى كيف قليلا فيرفع مابعده ففتحته بناء ، وبالثلاثة روى

قول الشاعر : تذر الجماجم ضاحيا هاماتها ✫ بله لأكف كأنها لم تخلق

وتكون اسما بمعنى غير ، فتضاف للمستثنى نحو ما قاموا بله زيد ففتحته إعراب ، وقد يجرّ بالحرف كحديث البخارى « أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر بله ما اطلعتم عليه » أى من غير ما اطلعتم عليه ✫ ومنها لاسيما وأكثر استعمالها بالواو قبلها ، وبالتشديد ، وقد تحذف الواو ، وقد تخفف . قال الرضى ، وقد يقال فيها سيما بحذف لا ، والواو التى تدخل عليها فى بعض المواضع اعتراضية عدّها كثيرون من أدوات الاستثناء ، حتى رأوا مابعدها مخالفا لما قبلها بالأولوية نحو قاموا لاسيما زيد ، والأصح أنها لمجرد التنبيه على أولوية مابعدها بالحكم الذى نسب لماقبلها ولافيها نافية للجنس تعمل عمل ان تنصب الاسم وترفع الخبر ، وسىّ بمعنى مثل اسمها مبنى معها على الفتح وخبرها محذوف ، ويجوز فيما بعدها الجرّ بالاضافة الى سى وما زائدة ، والفتحة فى سىّ حينئذ اعرابية ، فيقال فيه وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وهو أرجح الوجوه ، والرفع على أنه خبر مبتدا محذوف وجوبا لأنه كذلك سمع ، وما حينئذ موصولة بمعنى الذى ، أو نكرة موصوفة بالجلة : أى ولا مثل الذى ، أو مثل شىء هو زيد ، والنصب فان كان نكرة ، فعلى التمييز لما ، وهى حينئذ نكرة تامّة بمعنى شىء أو لشىء ، وما كافة لها عن الاضافة ، والفتحة بناء مثلها فى لارجل ، وان كان معرفة ، فعلى حذف فعل ناصب مناسب ، وما كافة ، أو على أنه مفعول بسىّ نفسها لتأويلها باسم الفاعل ، وما كافة لها عن الاضافة : أى ولامساو زيدا فيهم ، وقيل ما كافة ، ولاسيما منزّل منزلة الا فى الاستثناء ، فالاسم المعرفة بعدها منصوب على الاستثناء المنقطع ، ولما كانت الوجوه الثلاثة متكافئة منع الجمهور نصب المعرفة بعدها . قال فى التسهيل : وشرحه للدماميني ، وقد توصل بظرف كقولك يعجبنى الاعتكاف ولاسيما عند الكعبة ، وأحب التنفل ولاسيما يوم الجمعة . قال الشاعر :

يسر الكريم الحمد لاسيما لدى ✫ شهادة من فى خيره يتقلب

أو جلة فعلية نحو يعجبنى كلامك لاسيما تعظه . وقال الشاعر :

قف الناس بالخير لاسيما ✫ ينيلك من ذى الجلال الرضا

وأما وصلها بالجلة الاسمية فذلك هو الغالب . قال الشارح : وجاء بعد لاسيما الجلة الشرطية وعليه فما كافة مايوجد فى كلام المنصفين من قولهم لاسيما والامر كذا تركيب غير عربى . قال الرضى ولاأعلم من أين أخذه ، وقد يحذف مابعد لاسيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على أنه مفعول مطلق ، فاذا قلت أحبّ زيدا ولاسيما راكبا فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر : أى وأخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا ، وكذا تقول فى أحبه ولاسيما وهو راكب أو ولاسيما ان ركب : أى وخصوصا ان ركب ✫ ومنها لما المشددة نحو — ان كل نفس لما عليها حافظ — فى قراءة التشديد ، وان نافية : أى ما كل نفس الا عليها حافظ ، فتقول فى اعرابها لما ايجابية بمعنى الا الاستثنائية ، ومن ذلك قولهم أنشدك الله لما فعلت ، و بالله لما أتيت : أى ما أسألك بالله الا فعلك فلفظه اثبات ، ومعناه النفى المحصور ، والذى بعدها فى تأويل مصدر حذف سابكه استثناء مفرّغا . قال الرضى قولهم أنشدتك الله من قولهم نشدته كذا فأنشد : أى ذكرته فتذكر ، والمعنى ذكرتك الله بأن أقسمت عليك به ، وقلت لك بالله لتفعلنّ اهـ

وَأَمَّا خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا ، وَخَبَرُ الْحُرُوفِ الْمُشَبَّهَةِ بِلَيْسَ ، وَخَبَرُ أَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ ، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا ، وَاسْمُ لَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ فَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا فِي الْمَرْفُوعَاتِ . وَأَمَّا التَّوَابِعُ فَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

باب المخفوضات من الأسماء

الْمَخْفُوضَاتُ ثَلَاثَةٌ :

[خاتمة] هى فائدة . قال الشلبى فى حاشية المطول مالفظه ، قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ الشريف ، وهو قولهم : اللهم إلاأن يكون الأمر كذا وكذا فيمافى ثبوته ضعف كأنه يستعان فى إثباته بالله تعالى اهـ . وقال غيره اللهم إلاأن يكون الخ كلمة تذكر بعد استثناء نادر كأنه يستعان من الله فى وقوعه (وأماخبر كان وأخواتها) نحو ـ وكان الله غفورا رحيما ـ فأصبحتم بنعمته إخوانا ـ ليسواسواء ـ مادمت حيا ـ (وخبر الحروف المشبهة بليس) نحو ـ ماهن أمهاتهم ـ ولات حين مناص ـ ٭ تعزّ فلا شىء على الأرض باقيا ٭

ان هو مستوليا على أحد ٭ الا على أضعف المجانين

(وخبر أفعال المقاربة) نحو ـ عسى الله أن يأتى بالفتح ـ وما كادوا يفعلون ـ (واسم إن وأخواتها) نحو ـ إن الله سميع بصير ـ ولكنّ أكثركم للحق كارهون ـ (واسم لاالتى لنفى الجنس) نحو لا إله إلاالله « لاأحد أغير من الله » (فتقدم الكلام عليها فى المرفوعات) استطرادا فلاحاجة الى اعادتها (وأما التوابع) التى من جلتها تابع المنصوب المقصود بالذكر هنا (فسيأتى الكلام عليها) بعد الجوازم (ان شاء الله تعالى) وانما أخرها المصنف عن المرفوعات والمنصوبات والمخفوضات والمجزومات لأنها تابعة لها ، والتابع من شأنه أن يتأخر عن المتبوع .

باب المخفوضات من الأسماء

وهى ماالشتمل على علم الاضافة ، وهوالجرّ سواء أكان بالكسرة أو بالفتحة أو بالياء ، وقوله من الأسماء لبيان الواقع لاللاحتراز لأن الخفض لايدخل الأفعال (المخفوضات ثلاثة) فقط بدليل الاستقراء ، وأماالجرّ بالمجاورة ، ويكون فى النعت : نحو هذا جحر ضب خرب بجرّ خرب لمجاورته لضب مع أنه نعت لجحر ، وفى التوكيد كقوله :

ياصاح بلغ ذوى الزوجات كلهم ٭ أن ليس وصل اذا انحلت عرا الذنب

بخفض كلهم لمجاورة الزوجات مع أنه توكيد لمفعول بلغ ، وفى عطف النسق نحو ـ وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم بخفض أرجلكم لمجاورته لرؤوسكم ، ومعه فيه جمهور النحاة وتأوّلوا الآية لزوال الجوار العطف فلايحسن عده قسما مستقلا لأن حركة الجوار مجرد اتباع فلاعامل لها ألبتة أوعاملها عامل جارها توسعا ، وعلى القولين فحركة الاعراب فيه مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجوار ، وأما الجرّ بالتوهم كقول الشاعر :

بدا لى أنى لست مدرك مامضى ٭ ولاسابق شيئا إذا كان جائيا

مَخْفُوضٌ بِالحَرْفِ ، وَمَخْفُوضٌ بِالإِضَافَةِ ، وَتَابِعٌ لِلْمَخْفُوضِ . فَالْمَخْفُوضُ بِالحَرْفِ هُوَ مَا يُخْفَضُ بِمِنْ ، وَإِلَى

بخفض سابق على توهم أنه قال لست بمدرك بحرف الجر ، فلايحسن عده أيضا قسما مستقلا ، وذلك لأن عامله هو ذلك العامل المتوهم ، لاالتوهم نفسه لأن حركة إعرابه الأصلى مقدرة فيه : الأول من الثلاثة (مخفوض بالحرف) قدمه لأنه الأصل ، ولا يكون هذا المجرور إلااسما مفردا صريحا كمررت بزيد أومؤولا كعلمت بأنك قائم . (و) الثانى (مخفوض بالأضافة) أى بسببها لأن الأصح أن المضاف عامل فى المضاف إليه . ثم المضاف إليه قد يكون مفردا ، نحو غلام زيد ، وقديكون جملة كهذا يوم لاينطقون ـ ويوم هم بارزون ـ إذلا يضاف للجملة إلااسم الزمان ولوغيرظرف ، وحيث ، وآية : بمعنى علامة ، وريث بفتح الراءوسكون التحتية آخره ثاء مثلثة : أى مقدار القول ، ومارادفه فى المعنى كحديث « من غشنا فليس منا » وخبر « لاإيمان لمن لاأمانة له » . والذى يلازم الاضافة إلى الجملة إذ باتفاق ، وإذا ، وحيث عند الجمهور . (و) الثالث (تابع للمخفوض) بالحرف أوالاضافة ، وهذا مبنى على رأى السهيلى ان العامل فيه هى التبعية ، وهو ضعيف ، والأصح أن العامل فى التابع ، هو العامل فى المتبوع فى غير البدل ، فيرجع جرالتابع الى الجر بالحرف أوالاضافة ، وأماالبدل ، فالعامل فيه محذوف (فالمخفوض بالحرف) أى بحرف الجر . قال ابن الحاجب سميت هذه الحروف حروف الجر لأنها تجر معنى الفعل الى اسم . وقال الرضى بل لأنها تعمل إعراب الجر كمايقال حروف النصب ، وحروف الجزم ، ويسميها الكوفيون حروف الاضافة لأنها تضيف الفعل : أى توصل معناه الى الاسم ، وتسمى أيضا حروف الصفات لأنها تحدث صفة للاسم من ظرفية أوغيرها ، وقيل لأنها تقع صفات لماقبلها (هو مايخفض بمن) وهى لابتداء الغاية مكانا كقرأت من أول القرآن وزمانا نحو ـ من أول يوم ـ وغيرهما نحو : من محمد رسول الله ، ومنه عند سيبويه التى بعد اسم التفضيل كأنت أفضل منه ، والتى فى نحو « أنت منى بمنزلة هرون من موسى » ، ولى من فلان صديق ، ويقال لها التجريدية ، وتكون للتبعيض ، وهى التى يصلح مكانها بعض كمنهم من كلم الله ـ ، ولبيان الجنس ، ويصلح مكانها الذى هو نحو ـ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ـ أى الذى هو الأوثان ، والتعليل نحو ـ يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق ـ والسببية نحو ـ يحفظونه من أمر الله ـ أى بأمره ، والظرفية نحو ـ إذانودى للصلاة من يوم الجمعة ـ أى فيه ، والعندية نحو ـ لن تغنى عنهم أموالهم ولاأولادهم من الله ـ أى عنده ، والفصل ، وهى الداخلة على ثانى المتضادين نحو ـ والله يعلم المفسد من المصلح ـ والاستعلاء كنصرناه من القوم ـ : أى عليهم ، والتأكيد ، وهى الزائدة لغير غرض بشرط تقدم نفى أونهى أو استفهام بهل ، وأن يكون مجرورها نكرة نحو ـ ما كان معه من إله ـ ماجاءنا من بشير ـ ماترى فى خلق الرحمن من تفاوت ـ ثم الزائدة ان جرت اسم جنس نكرة كما جاءنى من رجل ، فهى للتنصيص على العموم والاستغراق ، وان جرت نكرة عامة فهى لتوكيد العموم ، وذلك نحو ماجاءنى من أحد ، أوعريب بمهملتين ، أوديار ، أوطوفى ، أومصوات ، أوذبيح ، وكلها بمعنى أحد وملازمة للنفى (والى) وهى لانتهاء الغاية مكانا نحو ـ إلى المسجد الأقصى ـ وزمانا نحو

وَعَنْ ، وَعَلَى ، وَفى ، وَالْبَاء ، وَاللاَّمِ ،

ـ أتموا الصيام إلى الليل ـ وغيرهما نحو « الى هرقل عظيم الروم » وتكون للمصاحبة نحو ـ من أنصاري الى الله ـ : أى معه ، والظرفية نحو ـ هل لك الى أن تزكى ـ : أى فى أن ، ولها معان أخر (وعن) وهى للمجاوزة ، ولم يذكر البصريون لها معانى غيرها ، والمراد بها بعد شيء عن المجرور بها بسبب مصدر الفعل المعدّى لها : نحو سرت عن البلدة : أى بعدت عن البلدة بسبب السير وأطعمته عن جوع ، وكسوته عن عرى : أى جعلت الجوع والعرى مجاوزا له ، ومنه رميت السهم عن القوس لأن السهم يجاوزها ، وتكون للاستعلاء نحو ـ فانما يبخل عن نفسه ـ : أى عليها ، وبمعنى من نحو ـ وهو الذى يقبل التوبة عن عباده ـ أى منهم (وعلى) للاستعلاء الحسى حقيقة نحو ـ وعليها وعلى الفلك تحملون ـ أومجازا نحو ـ أوأجد على النار هدى ـ أوالمعنوى نحو ـ الرحمن على العرش استوى ـ وصلى الله على محمد وآله ، وتكون للمعية نحو ـ آتى المال على حبه ـ : أى مع حبه ، والظرفية نحو ـ واتبعوا ماتتلوا الشياطين على ملك سليمان ـ : أى فيه والتعليل نحو ـ لتكبروا الله على ماهداكم ـ أى لهدايته إياكم ، والاستدراك نحو قولهم على أنه كذا وكذا ومن ذلك قول الشاعر :

بكلّ تداوينا فلم يشف مابنا ✲ على أن قرب الدار خير من البعد

على أن قرب الدار ليس بنافع ✲ اذا كان من تهواه ليس بذى ودّ

أبطل بعلى الأولى عموم لم يشف مابنا : فقال بلى ان فيه شفاء . ثم أبطل بالثانية قوله ✲ على أن قرب الدار خير من البعد ✲ والأرجح أنها حينئذ خبر لمبتدا محذوف : أى والتحقيق على كذا ، وقد يكون اسما مبنيا بمعنى فوق كنزلت من عليه (وفى) وهى للظرفية مكانا نحو ـ غلبت الروم فى أدنى الارض ـ ومنه أدخلت الخاتم فى أصبعى غير أن فيه قلبا لان الاصل أدخلت أصبعى فى الخاتم وزمانا نحو ـ سيغلبون فى بضع سنين ـ وتكون للاستعلاء كقوله تعالى ـ ولأصلبنكم فى جذوع النخل ـ أى عليها قال الدماميني ، ومنه حديث « أرواح الشهداء فى أجواف طير خضر » : أى عليها (والباء) هى للتعدية : أى جعل الفعل متعديا وتحويله باحداث معنى التصيير فى مفهومه من اللزوم الى التعدى ، وهذا المعنى مما انفردت به عن سائر حروف الجر ، وللتعدية معنى آخر ، وهو ايصال معنى الفعل الى شيء بواسطة حروف الجر ، وهذا جار فى حروف الجر كلها ، وباء التعدية ، وتسمى باء النقل هى المعاقبة للهمزة فى تصيير الفاعل مفعولا ، وأكثر ماتعدّى الفعل القاصر نحو ـ ذهب الله بنورهم ـ أى أذهبه ، وتكون للالصاق ، وهو معنى لايفارقها ، ولذا اقتصر عليه سيبويه نحو مررت بزيد : أى التصق مرورى بمكان يقرب منه ، وللاستعانة ، وهى الداخلة على آلة الفعل ، ومنه كتبت بالقلم ، وقطعت بالسكين وقوله تعالى ـ ترهبون به عدوّ الله ـ والتأكيد ، وهى الزائدة وكثرت زيادتها فى فاعل كفى نحو ـ كفى بالله شهيدا ـ ومفعول عرف ، وفى المبتدا بعد اذا الفجائية ، نحو خرجت فاذا به قائم : أى فاذا هو قائم ، وكيف نحو كيف بك : أى كيف أنت ، وفى الخبر المنفى ، نحو ما كنت بقائم ولست بنائم ، ولزمت زيادتها فى نحو ـ أسمع بهم وأبصر ـ فى رأى الجمهور وشذت فى الخبر المثبت (واللام) وهى للملك نحو ـ لله مافى السموات

وَالْكَافِ ، وَحَتَّى ، وَالْوَاوِ ، وَالتَّاءِ

ومافى الارض ـ والاختصاص :أى شبه الملك كالجنة للمؤمنين ، والسرج للفرس ، والاستحقاق ، وتقع بين معنى وذات : كالحمد لله ـ وللكافرين النار أى عذابها ، والمعانى الثلاثة متقاربة ، وقد يستغنى بذكر الاختصاص عن المعنيين الأخيرين ، وقد يعبر بأحدها مكان الآخر ، وقد تكون للتعليل نحو ـ خلق لكم ـ ومنه لام كى ، ولبيان الحكمة نحو ـ وماخلقت الجن والانس إلا ليعبدون ـ لانا لوجعلناها للتعليل لزم عليه نسبة أفعاله تعالى للأغراض والعلل ، وذلك محال على الله تعالى ولتوكيد النفى ، وهى لام الجحود نحو ـ وما كان الله ليعذبهم ـ ولانتهاء الغاية نحو ـ كلٌّ يجرى لأجل ـ أى الى أجل ، وللاستعلاء نحو ـ يخرّون للاذقان ـ وإن أسأتم فلها ـ أى عليها ، وللظرفية نحو ـ لايجليها لوقتها إلا هو ـ : أى فى وقتها (والكاف) وهى للتشبيه : نحو زيد كالقمر ، وأخته كالشمس ، وتكون للتعليل كقوله تعالى ـ كما أرسلنا فيكم رسولا ـ وقوله تعالى ـ وى كأنه لايفلح الكافرون ـ فوى اسم فعل بمعنى أعجب ، والكاف للتعليل : أى أعجب لعدم فلاحهم ، وللتأكيد ، وهى الزائدة نحو ـ ليس كمثله شىء ـ أى مثله . قال ابن عنقاء والتحقيق أنها فى الآية للتشبيه ، وانما نفى الشىء بنفى لازمه ، وقد تأتى اسما بمعنى مثل اضطرارا عند الجمهور واختيارا عند ابن مالك كالأخفش فتقع مبتدأ وفاعلا ومفعولا ومجرورا باسم أوحرف وبقى للحروف المذكورة معان أخر مذكورة فى المطوّلات (وحتى) وهذيل تبدل حاءها عينا وهى لانتهاء الغاية مكانية : نحو أكلت السمكة حتى رأسها ، وزمانية نحو ـ سلام هى حتى مطلع الفجر ـ ويجب فى مجرورها اذا كان مسبوقا بذى أجزاء أن يكون آخرا كالمثال الأول ، أومتصلا بالآخر ، وذلك كالمثال الثانى ، فلايقال سهرت البارحة حتى نصفها خلافا لابن مالك ، والغالب فيما بعد حتى الجارة أن يكون داخلا فى حكم ماقبلها بخلاف مابعد الى ، فان الغالب فيه عدم الدخول . قال العصامى ، ومذهب المحققين أنه اذا لم يكن معها قرينة تقتضى الدخول أوعدم الدخول حكم لمابعدها بالدخول ، ويحكم فى مثل ذلك لمابعد الى بعدم الدخول حملا على الغالب فى البابين ولاخلاف فى حتى العاطفة فى وجوب دخول مابعد حتى لأن العاطف بمنزلة الواو (والواو) وهى للقسم كو الله « والذى نفسى بيده » ومنه ـ والنجم إذا هوى ـ والمرسلات عرفا ـ ـ والسماء ذات البروج ـ ونحوها من السور المفتتحة بالواو ، وقيل هى على حذف رب بفتح الراء مضافا إلى المجرور بعده : أى ورب النجم ، ورب المرسلات ، لأنه لايحلف بغيره تعالى . وأجيب بأن المنع فى حق العبد ، وأما المعبود فله أن يقسم بماشاء ، وفى الأقسام بها ايذان بعظمة ملكه وقوّة سلطانه . قال الشيخ عبد الملك العصامى ، ولاتتعلق الابمحذوف نحو ـ والقرآن الحكيم ـ فان تلتها واو أخرى نحو ـ والتين والزيتون ـ فالثانية للعطف والالاحتاج كلٌّ من القسمين الى جواب . قاله فى المغنى (والتاء) المثناة فوق ، وهى للقسم أيضا والغالب دخولها على الاسم الأعظم نحو تالله . قال بعضهم والأصل فى حروف القسم الباء والواو بدل منها والتاء بدل من الواو وفيها زيادة معنى التعجب . قال الزمخشرى فى قوله تعالى ـ وتالله لأكيدن أصنامكم ـ كأنه يعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتيه مع عتوّ نمرود وقهره اه ولم يذكر المصنف الباء الموحدة التى هى أصل حروف القسم اكتفاء عنها بقوله أوّلا ، وفى والباء فانها شاملة لباء القسم

ورب

وَرُبَّ ، وَمُذْ ، وَمُنْذُ .

[تنبيه] بقى من حروف القسم حرفان : الأول الهمزة ، وتختص بالاسم الأعظم ، وهو الجلالة وهى إماهمزة مفتوحة يليها ألف وتسميها المغاربة مجازا همزة الاستفهام* كقوله صلى الله عليه وسلم « آلله ماأجلسكم إلا ذلك » أصله بالله ، فعوضت الهمزة عن الباء ، و إماهمزة قطع مقصور يقال والله لأخرجن فتقول افالله أو فالله لتخرجن بقطع الهمزة أصله أفبالله فحذفت الباء وأبدل منها الهمزة والفاء عاطفة على كلام المخاطب ، والخفض بالهمزة نفسها عند الأخفش وأصحابه ، واختاره كثيرون ، وبحرف القسم المحذوف عند الكوفى ، واختاره ابن مالك . قال ابن عنقاء فى حواشى البهجة ، وهو الأصح . والثانى ها عدّها كثيرون كابن عصفور ، وأبى حيان من حروف القسم ، وتسميها المغاربة هاالتنبيه ، وتختص أيضا بالاسم الأعظم ، ولك فى ألفها الاثبات والحذف ، وفى الهمزة القطع والوصل ، فالصور أربع ها ألله ، هاالله ، هاألله ، هاالله ، وهى عوض عن واو القسم ، والأصح أن الجر بالواو المحذوفة ولابد أن يجئ بلفظ إذا بعد المقسم به لأن هاء من تمام اسم الاشارة لكونه حرف تنبيه قدم ليكون عوضا عن حروف القسم نحو هاالله ذا ، وعدّ بعضهم من حروف القسم الكاف نحو ـ كما أخرجك ربك ـ والصحيح أنها خبر لمحذوف : أى وذلك كما أخرجك ، والاشارة الى مافهم من سياق ماقبله : أى هذه الحالة فى كراهيتهم إياها كحال اخراجك للحرب فى كراهتهم له ، وأما أيمن المستعمل فى القسم نحو أيمن الله لأفعلن فالصحيح أنه اسم مبتدأ محذوف الخبر : أى أيمن الله قسمى ، وكذا وايم الله بهمزة وصل عند الجمهور ، فانه اسم مبتدأ وخبره محذوف : أى وايم الله قسمى . ويجاب القسم بغير السؤال باللام نحو : والله لزيد قائم ، و بأن نحو والله إن زيدا قائم ، وبما ولا النافيتين نحو ، والله مازيد بقائم ولا يقوم زيد ، وقد يحذف حرف النفى لقرينة نحو ـ تالله تفتؤ ـ أى تالله لاتفتؤ . وأما قسم السؤال ، فلايجاب الا بمافيه معنى الطلب نحو بالله أخبرنى وبالله هل قام زيد ، وقد يحذف جواب القسم إذا اعترض بين أجزاء الجملة : نحو زيد والله قائم ، أوتقدمت عليه نحو : زيد قائم والله لدلالة الجملة عليه (ورب) بضم الراء وفتحها وتشديد الباء مفتوحة ويجوز إلحاقها تاء التأنيث المفتوحة ، وهى للتقليل حقيقة إلا أنها استعملت فى التكثير كثيرا حتى صار استعمالها فيه كالحقيقة وفى التقليل كالمجاز المحتاج الى قرينة ، وفعلها الذى تتعلق به يجب أن يكون ماضيا لأنها لتقليل ماثبت نحو رب رجل كريم لقيته ، وأما قوله تعالى ـ ربما يودّ الذين كفروا ـ فانما دخلت رب على المستقبل لأن مثل هذا المستقبل فى القرآن بمنزلة الماضى لتحقق وقوعه من حيث انه من أخبار الله ، وهى صدق لايختلف ، ولذا كثيرا ماترد نظائره بلفظ الماضى كقوله تعالى ـ وسيق الذين اتقوا ـ ونادى أصحاب الجنة ـ ونحو ذلك ، والمضىّ فى المعنى كاف بل قيل ان دخولها على الماضى غالب لاواجب لوروده فى القرآن كهذه الآية ، وأشعار العرب كقوله :

يارب قائلة غدا * يالهف أم معاويه

(ومذ ومنذ) بضم الميمين . قال ابن مالك وكسرها لغة بنى سليم ، ولايجران الازمن معين غير مستقبل ، وهما حينئذ بمعنى من الابتدائية ان كان الزمان ماضيا كقوله * أقوين مذ حجج * وقوله * وربع عفت آثاره منذ أزمان * أى من حجج ومن أزمان ، وبمعنى فى الظرفية ان كان حاضرا نحو مارأيته مذ ليلتنا ومنذ يومنا : أى فى ليلتنا وفى يومنا ، وبمعنى من والى معا ان كان

فَالسَّبْعَةُ ٱلأُولَى تَجُرُّ ٱلظَّاهِرَ وَٱلْمُضْمَرَ نَحْوُ مِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ ، إِلَى ٱللَّهِ

معدودا نحو مارأيته مذ أومنذ يومين : أى من أول هذه المدة الى انتهائها ، أما الزمان المستقبل وغير المعين فلا يدخلان عليه ، لايقال لاأراه مذ أومنذغد ولامارأيتهمذ أومنذ حين ، فان أتى بعدهما جملة حكم بظرفيتها واضافتها اليها، والى زمان مضاف اليها نحو: مارأيته مذ جاءنى أومنذكان عندى أو أتى بعدهما اسم زمان مرفوع كلم أره منذيومنا أومنذ يوم الاثنين، فهما مبتدأ، ومابعدهما خبر أوبالعكس ومعناهما الأمد: أى جميع المدة ان كان حاضرا أومعـدودا ، وأوّل المدة ان كان ماضيا أىمدة انتفاء الرؤية يومان ، أوأوّل مدته : أى انقطاعهايوم الاثنين ، وعلى هذا فالكلام جملتان مستأنفتان لأن جملة مذ ومنذ جواب لسؤال مقدر .

[تنبيه] جملة ماذكره أيضا من حروف الجر أربعـة عشر حرفا وكلها مستوية فى الاختصاص بالاسماء والدخول عليها ، و بقى على المصنف من حروف الجر حاشاوعدا وخلا ، ولعله اكتفى بذكرها فى الاستثناء ، ولعلّ فى لغة عقيل كقول الشاعر :

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت ثانيا ☆ لعل أبى المغوار منـك قريب

ولولا الامتناعية اذاتلاها ضميرمتصل نحو لولاى ولولاه ولولاك لكان كذا ، فهى حرف جرّ مختص بالضمير ، والأكثر أن يقال لولاأنا ولولاأنت ولولاهو ، ومتى فى لغة هذيل ، وتأتى بمعنى من كأخرجها متى كمه : أى من كمه و بمعنى فى الظرفية كوضعها متى كمه : أى فى كمه ، وكى التعليلية ولاتجرّ الاما الاستفهامية يقال جئتك أمس فتقول كيمه : أى لمه ، والهاء للسكت، وحذفت ألف مالدخول حرف الجرّ عليها والغالب جرها لأن المصدرية وصلتها نحو جئتك كى تكرمنى اذا قدرت أن بعدها : أى جئتك لاكرامك إياى ، وماالمصدرية وصلتها نحوجاءكم زيد كيما تكرمونه : أى لاكرامه . فان قلت كيما تكرموه بحذف النون فما زائدة وكى حينئذ مصدرية ناصبة بنفسها ، وان قدرت النصب بأن مضمرة فكى تعليلية جارة :

[تنبيه آخر] اعلم انه لابد لحرف الجرّ غالبا من متعلق بفتح اللام ولابد أن يكون فعـلا أواسما يعمل عمله كالمصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل، وفى تعلقه بالفعل الناقص نحو كان وأخواتها ، والجامد نحو نعم و بئس وعسى خلاف ، والأظهر أنه يتعلق به ، وقولنا غالبا للاحـتراز عن الزائد فانه لايتعلق بشئ كالباء فى كفى بالله شهيدا ، ومن فى قوله تعالى ـ هل من خالق غـير الله ـ لأن الزائد انما جئ به للتقوية والتأكيد لاللربط بخلاف غير الزائد فانه لما قصرت بعض الأفعال عن الوصول الى الاسماء أعينت على ذلك بحروف الجرّ ، وفى معنى الزائد ربّ وفاقا لابن هشام وخلافا للجمهور كما سيأتى ، ولولا ولعل فانها كالزائد من حيث الاعراب لاالمعنى فلا يتعلقان بشئ ومحل مجرورهارفع بالابتداء، وقدسمع رفعه فى لعل أبى المغوار ، ولايتبع مجرورها الابالرفع حتى على القول بانها معدّية وانها تتعلق بفعل محذوف وجوبا (فالسبعة الاولى) من حروف الجر التى ذكرها المصنف رحمـه الله تعالى (تجرّ الظاهر) من الاسماء (والمضمر) فهى مشـتركة بينهما ولهـذا قدمها . ثم شرع يمثل لهـا على الترتيب فقال (نحو منك ومن نوح) واعرابه منك جار ومجرور ، ومن نوح كذلك . الأوّل مثال الجرّ من المضمر . والثانى مثال الجرها للظاهر (الى الله

مرجعكم

مَرْجِعُكُمْ ، إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً ، لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ ، رَضِيَ ٱللّٰهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ، وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ، وَفِي ٱلْأَرْضِ آيَاتٌ ، وَفِيهَا مَاتَشْتَهِيهِ ٱلْأَنْفُسُ ، آمِنُوا بِاللّٰهِ ،

مرجعكم) مثال الجرّ الى للظاهر واعرابه الى حرف جرّ ، ولفظ الجلالة مجرور بالى وعلامة جره كسر الهاء تأدبا ، والجملة فى محل رفع خبر مقدم ، مرجع مبتدأ مؤخر وعلامة رفعه ضم آخره ، والكاف ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة ، وكثيرا مانسمع من يقرأ ولاخبرة له بالعربية بكسر العين ، والذى سهل لهم ذلك مجاورتها للجيم المكسورة فينبغى التفطن لذلك فانه لحن (اليه مرجعكم) مثال الجرّ الى للضمر وقوله (جميعا) بالنصب حال من الكاف (لتركبن طبقا عن طبق) مثال الجرّ عن للظاهر، واعرابه اللام داخلة فى جواب قسم مقدر تقديره ـ والله لتركبن ـ تركبن، فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة تخفيفا ، وواو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، والنون للتأكيد، طبقا مفعول به ، عن طبق جار ومجرور . وجملة الجار والمجرور فى محل نصب صفة لطبقا ، وعبارة الجلالين لتركبن أيها الناس أصله تركبونن حذفت نون الرفع لتوالى الأمثال والواو لالتقاء الساكنين ـ طبقا عن طبق ـ حالا بعد حال ، وهو الموت . ثم الحياة ومابعدها من أهوال يوم القيامة اه . (رضى الله عنهم ورضوا عنه) مثال الجرّ عن للضمر ، واعرابه رضى فعل ماض ، الله فاعل عنهم جار ومجرور متعلق برضى ورضوا فعل وفاعل ، رضى فعل ماض، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل، عنه جار ومجرور متعلق برضى . قال فى الجلالين رضى الله عنهم بطاعته ، ورضوا عنه بثوابه انتهى . قال فى حواشى الجمل : قوله بطاعته : أى بقبولها أو بتوفيقهم لها ، وقوله بثوابه : أى باثابته اياهم اه . وعبارة الخازن قيل معنى رضى الله عنهم ، رضى أعمالهم ، ورضوا عنه لما أعطاهم من الخير والكرامة انتهت ، وهذا بخلاف قولنا فى حق الصحابى مثلا رضى الله عنه فان المراد من ذلك الدعاء له بالرضا (وعليها) مثال الجرّ على للضمر وهو عائد على الأنعام فى قوله تعالى ـ الله الذى جعل لكم الأنعام ـ وقد قيل ان المراد من الأنعام هنا الابل خاصة ، وهذا القيل هو الظاهر لأنها التى توجد بها المنافع المحكية فى الآية (وعلى الفلك تحملون) مثال الجرّ على للظاهر ، واعرابه على حرف جرّ ، الفلك مجرور بعلى متعلق بتحملون ، وتحملون فعل مضارع مغير الصيغة وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع نائب الفاعل، ولعل المراد بقوله تحملون حمل النساء والولدان عليها فى الهوادج ، وهذا هو السر فى فصله عن الركوب فى قوله تعالى ـ لتركبوا ، وفى الجمع بينها وبين الفلك فى الحمل لما بينهما من المناسبة التامّة حتى سميت سفن البرّ (وفى الأرض آيات) مثال الجرّ فى للظاهر ، واعرابه ظاهر ، والآيات جمع آية ، وهى العلامة الدالة على وحدانية الله تعالى (وفيها ماتشتهيه الانفس) مثال الجرّ فى للضمر ، واعرابه فيها جار ومجرور فى محل رفع خبر مقدم ما اسم موصول فى محل رفع مبتدأ مؤخر ، تشتهى فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لانه فعل مضارع معتل الآخر بالياء ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، الأنفس فاعل ، والضمير المجرور بفى يعود على الجنة . ملكنا الله اياها (آمنوا بالله) مثال الجرّ الباء للظاهر ، واعرابه آمنوا فعل أمر مبنى على حذف النون، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع

آمِنُوا بِهِ ، لِلّٰهِ مَافِي السَّمٰوَاتِ ، لَهُ مَافِي السَّمٰوَاتِ . وَالسَّبْعَةُ الْأَخِيرَةُ تَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ وَلَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُضْمَرِ ، فَمِنْهَا مَا لَا يَخْتَصُّ بِظَاهِرٍ بِعَيْنِهِ ، وَهُوَ الْكَافُ ، وَحَتَّى ، وَالْوَاوُ نَحْوُ : وَرْدَةً كَالدِّهَانِ .

فاعل ، بالله جار ومجرور متعلق بآمنوا (آمنوا به) مثال لجر الباء للضمير ، واعرابه كاعراب الذى قبله (لله مافى السموات) مثال لجر اللام للاسم الظاهر ، واعرابه لله جار ومجرور فى محل رفع خبر مقدم ، ما اسم موصول فى محل رفع مبتدأ مؤخر ، فى السموات جار ومجرور ، والجملة صلة الموصول متعلق بواجب الحذف تقديره استقر ، والعائد الضمير المستتر فى استقر (له مافى السموات) مثال لجر اللام للضمير واعرابه كاعراب الذى قبله (والسبعة الاخيرة) من حروف الجر التى ذكرها المصنف (تختص بالظاهر) أى بخفض الاسم الظاهر (ولاتدخل على المضمر) أما الكاف فلكراهة اجتماع الكافين عند دخولها على كاف المخاطب وحمل بقية المضمرات عليه لأن الباب واحد مع الاستغناء بمثل فانها تدخل على المظهر والمضمر ، وأما حتى فاكتفاء بالى فانها للغاية وتدخل على المضمر والمظهر خلافا للمبرد فانه أجاز دخولها على المضمر كقوله :

أنت حتاك تقصد كل فج * ترجى منك أنها لاتخيب

وهذا عند الجماعة ضرورة . وأما واو القسم وتاؤه فلأن القسم بالاسم المضمر قليل فخصوه بما كثر فيه وهو المظهر ثم لما كثر القسم بالله خاصة قصدوا الى التخفيف فعوضوا عن الواو التى هى حرف علة حرفا صحيحا وهو التاء ، ولأن الباء التى هى أصلها تدخل على الظاهر والمضمر ، والفرع من شأنه أن يكون دون الاصل فلا يساويه وانما حكم بان الباء أصل والواو والتاء فرعان عنها لانها هى الثابتة للالصاق فى غير القسم ولم توجد الواو والتاء الا فى هذا الباب ، وأما رب فلانها لاتجر الا النكرات والضمير معرفة ، وكونها قد تجر الضمير لاينافى ماذكرنا لان الضمير الذى جوزوا جرها له هو فى معنى النكرة لكونه لايقصد رجوعه الى شيء معين بل الى مجهول ذهنى ، وأما مذ ومنذ فللاستقراء (فمنها مالا يختص بظاهر بعينه) بل يجر أى ظاهر كان (وهو) ثلاثة أحرف (الكاف وحتى والواو) مثال الكاف (نحو وردة كالدهان) واعرابه وردة بالنصب خبر كان فى قوله تعالى ـ فاذا انشقت السماء فكانت وردة ـ وعلامة نصبه فتح آخره ، وقوله كالدهان الكاف حرف جر الدهان مجرور بالكاف وعلامة جره كسر آخره ، وجملة الجار والمجرور فى محل نصب صفة لوردة قال فى الجلالين ـ فاذا انشقت السماء ـ انفرجت أبوابا لنزول الملائكة ـ فكانت وردة ـ : أى مثلها محمرة كالدهان كالأديم الأحمر على خلاف العهد بها ، وجواب اذا فما أعظم الهول انتهى . قال العلامة سليمان الجمل فى حواشيه قوله : أى مثلها محمرة عبارة غيره محمرة مثلها وهى أظهر كما لايخفى وقوله كالدهان يجوز أن يكون خبرا ثانيا وأن يكون نعتا لوردة وأن يكون حالا من اسم كانت وقوله على خلاف العهد بها : أى على خلاف لونها ، الذى نراه ونعهده ، وهو الزرقة وتلك الحمرة التى ظهرت فيها فى ذلك الوقت هى لونها الأصلى لأن لونها الأصلى دائما هو الحمرة وانما نشاهدها زرقاء بسبب اعتراض الهواء بيننا وبينها كما يرى الدم فى العروق أزرق ، والهواء هناك لايمنع من اللون الأصلى قاله الكرخى والعمادى والكازرونى والماوردى . وقال القرطبى قال قتادة انها

وزيد

وَزَيْدٌ كَالأَسَدِ ، وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى الضَّمِيرِ فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ ، وَنَحْوُ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ، وَقَوْلِهِمْ : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا بِالْجَرِّ .

اليوم خضراء وسيكون لها لون أحمر اهـ . (وزيد كالأسد) : أى فى الشجاعة ، واعرابه ظاهر (وقد تدخل) : أى الكاف (على الضمير فى ضرورة الشعر) كقول العجاج من قصيدة مرجزة يصف بها الحمار الوحشى :

خلى الذنابات شمالا كثبا * وأمّ أوعال كها أوأقربا * ذات اليمين غير أن ينكبا

* اللغة خلى : أى ترك ويروى نحى ، والذنابات بضم الذال كما يفيده كلام هطيل فى شرح المفصل وقال انه موضع بعينه . وفى العينى والذنابات بفتح الذال المعجمة و بعد الألف باء موحدة و بعد الألف الأخرى تاء مثناة من فوق : أى آخر الحروف ، اسم موضع بعينه ، وشمالا بكسر الشين : أى عن شماله ، وكثبا بفتح الكاف والثاء المثلثة والباء الموحدة : أى قريبا ، وأمّ أوعال اسم هضبة : أى صخرة كبيرة بعينها ، وهى فى الأصل جمع وعل ، وهو ذكر الأروى ، وينكب : أى يجور و يميل . الاعراب خلىّ فعل ماض ، ومثله نحى على الرواية الأخرى تنصب مفعولين لأنها بمعنى ترك المتضمن معنى صير وفاعله مستترفيه جوازا تقديره هو ، الذنابات مفعولها الأول ، شمالا مفعول ثان ، كثبا نعت لشمالا : أى شمالا قريبا ، وأمّ أوعال امابالنصب عطفا على الذنابات ، واما بالرفع على أنه مبتدأ وخبره جملة كها : أى كالذنابات ، وقد ذكر الوجهين العينى والدمامينى وهطيل كها جار ومجرور الكاف حرف جرّ ، والهاء ضمير متصل فى محل جرّ بالكاف أوحرف عطف ، أقرب معطوف على الهاء من كها من غير اعادة الجار ، والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى اعرابه تبعه فى جره وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لانه اسم لاينصرف والمانع له من الصرف علتان فرعيتان من علل تسع ، وهى الصفة ووزن الفعل وألفه للاطلاق ، ذات ظرف مكان وعلامة نصبه فتح آخره واليمين مضاف اليه غير اسم استثناء وعلامة نصبه فتح آخره ، أن حرف مصدرى ونصب ، ينكب فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره وألفه للاطلاق . والمعنى أن هذا الحمار الوحشىّ لما مضى فى عدوه جعل موضع الذنابات ناحية شماله قريبة منه ، وجعل هضبة أم أوعال ناحية يمينه كها : أى مثل الذنابات فى القرب منها ، فهما عن يمينه وشماله مقدار مابين كل منهما و بين طريقه واحد الاأن ينكب : أى يجوز فى عدوه ، فتصير الذنابات ان مال اليها فى العدو أقرب من أمّ أوعال ، وان مال بالعدو الى أم أوعال صارت أقرب اليه من الذنابات ، والشاهد فى قوله كها حيث جرت الكاف المضمر وهو قليل (و) مثال حتى (نحو : حتى مطلع الفجر) واعرابه حتى حرف غاية وجرّ ، مطلع مجرور بحتى وعلامة جرّه كسر آخره ، والفجر مضاف اليه : أى الى مطلع الفجر (وقولهم) أى العرب (أكلت السمكة حتى رأسها) واعرابه أكلت فعل وفاعل ، السمكة مفعول به حتى حرف غاية وجر رأس مجرور بحتى ، والهاء فى محل جرّ بالاضافة : أى الى رأسها (بالجرّ) انما أتى به لأن مابعد حتى فى المثال المذكور يجوز رفعه ونصبه أيضا كما سيأتى فى باب العطف . قال الفاكهى : وأتى بمثالين للاشارة الى أن الجرّ بها تارة يكون واجبا ، وذلك اذا كان مابعدها اسما غير داخل فيما قبلها كالآية ، وتارة يكون جائزا ، وذلك اذا كان جزءا مما قبلها ولم يتعذر دخوله كالمثال ، وانما

وَنحوُ وَٱللهِ ، وَٱلرَّحْمٰنِ . وَمِنْهَا مَايَخْتَصُّ بِاللهِ وَرَبِّ مُضَافًا لِلْكَعْبَةِ أَوْ لِيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَهُوَ التَّاءُ نحوُ تَاللهِ ، وَتَرَبِّ الْكَعْبَةِ ، وَتَرَبِّي ، وَنَدَرَ تَالرَّحْمٰنِ ، وَتَحَيَاتِكَ . وَمِنْهَا مَايَخْتَصُّ بِالزَّمَانِ ، وَهُوَ مُنْذُ ، وَمُذْ ، نحوُ مَارَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، أَوْ مُذْ يَوْمَيْنِ . وَمِنْهَا مَايَخْتَصُّ بِالنَّكِرَاتِ غَالِبًا ، وَهُوَ رُبَّ ، نحوُ رُبَّ رَجُلٍ فِي ٱلدَّارِ .

امتنع العطف بحتى فى الآية لأنها إنما تعطف بعضا على كل كما سيأتى اهـ : أى والفجر فى الآية ليس بعضا من الليـل (و) مثال الواو (نحو والله والرحمن) واعرابهما ظاهر ، ولايجمع بينها و بين فعل القسم بخلاف باء القسم فتقول : أقسمت بالله ، ولاتقول : أقسمت والله لأن الواو بدل عن الباء عند حذف الفعل ، ولذا قيل هى عوض عن فعل القسم . (ومنها مايختص بالله) أى بلفظ الجـلالة وهو الغالب ، وعبارة المفصـل ثم التاء مبدلة عن الواو فى تالله خاصة اهـ (و) لفظ (رب) بفتح الراء حال كون لفظ رب (مضافا للكعبة أولياء المتكلم) حكاه الأخفش ، وهوشاذ كما قاله الزمخشرى (وهو التاء) المثناة الفوقية : أى تاء القسم ، ولايجمع بينها و بين الفعل أيضا ، و يشترط فى جوابها كجواب الواو أن يكون خبريا نحو تالله لتقومن فلا يكون فيه استفهام ، فلايجوز نحو تالله ، أو والله هـل قام زيد بخلاف الباء ، فان جوابها تارة يكون خبريا ، وتارة يكون استفهاميا نحو بالله هل جاءك أحد (نحو ـ تالله) تفتؤ تذكر يوسف ـ واعرابه التاء حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالتاء وعـلامة جره كسر الهاء تأدبا ، تفتؤ فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره متصرف من فتئ من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر ، واسـمها مستتر فيها وجوبا تقديره أنت وجملة تذكر يوسف فى محل نصب خبرها (وترب الكعبة) واعرابه ترب جار ومجرور ، التاء حرف قسم وجر ، ورب مقسم به مجرور بالتاء وهو مجرور وعـلامة جره كسر الباء تأدبا وهو مضاف ، والكعبة مضاف اليـه (وتربى) واعرابه تربى جار ومجرور ، والتاء حرف قسم وجر ورب بالياء ، مقسم به وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشـتغال المحل بحركة المناسـبة لأن الياء لايناسبها الا كسر ماقبلها وهو مضاف ، والياء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة (وندر) خفضها لغير ذلك كما حكى سيبويه عن بعض العرب (تالرحمن) واعرابه التاء حرف قسم ، والرحمن مقسم به مجرور بالتاء (وتحياتك) واعرابه التاء حرف قسم وجر ، حياة مجرور بالتاء وعـلامة جره كسر آخره وهو مضاف ، والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة . (ومنها مايختص بالزمان) المعين غير المستقبل فلا يجر غيره (وهو) حرفان فقط (منذ ومذ) كما تقدم (نحو مارأيته منذ يوم الجمعة) واعرابه مانافية ، رأيته فعل وفاعل ومفعول ، منذ حرف جر يوم مجرور بمنذ وعلامة جره كسر آخره ، وهو مضاف ، والجمعة مضاف اليه (أومذ يومين) واعرابه مذ يومين جار ومجرور ، مـذ حرف جر يومين مجرور بمذ وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى . (ومنها مايختص بالنكرات غالبا وهورب) بضم الراء ، وذلك لأن وضعها لتقليل نوع من الجنس ، فوجب وقوع النكرة بعـدها دون المعرفة لحصول معنى الجنس بها وبدون تعريف ، فلو عرفت المعرفة لوقع التعريف زيادة ضائعة (نحو رب رجـل فى الدار) واعرابه رب حرف تقليل وجر

وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى ضَمِيرٍ غَائِبٍ مُلَازِمٍ لِلْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّفْسِيرِ بِتَمْيِيزٍ بَعْدَهُ مُطَابِقٍ لِلْمَعْنَى نَحْوُ قَوْلِهِ رُبَّهُ فِتْيَةً .

رجل مجرور برب وعلامة جرّه كسر آخره ، فى الدار جار ومجرور ، وجملة الجار والمجرور فى محل جرّ نعت لرجل ، وأشار المصنف بالمثال المذكور الى أحكام تتعلق برب صرّح بها غيره : الأوّل أن لها صدر الكلام من بين حروف الجرّ لأنها موضوعة لانشاء التقليل أوالتكثير ، واستعمالها فى الثانى كثير. والثانى أن مجرورها يوصف اذا كان اسما ظاهرا كالمثال ، ثم اختلفوا هل وصفه غالب أو واجب ، ذهب الى الأوّل جماعة ، والى الثانى أبوعلى الفارسى وابن السراج ومن تبعهما ، واختاره ابن الحاجب ، وعبارة بعضهم : والنكرة الظاهرة يلزمها أن تكون موصوفة بمفرد نحو رب رجل جواد ، أو جملة فعلية نحو رب رجل جاءنى ، أو اسمية نحو رب رجل أبوه كريم ، وذلك لتحصل الافادة بالنوع لأن الصفة تخصص الجنس المذكور أوّلا فيصير بها نوعا اهـ . وقال الرضى بعد ذكر الخلاف فى وجوب كونها موصوفة : والأولى أنه يجب ذلك لأن رب مبتدأ على ما اخترنا لا خبر له لافادة صفة مجروره معنى الجملة كما فى أقلّ رجل يقول ذلك اهـ . وما قاله من أن رب مبتدأ مبنى على القول بأنه اسم ، وقد حكاه فى شفاء الصدور عن الكوفيين والأخفش والرضىّ وهو ضعيف ، والأصح أنها حرف جرّ ، لكن الأصح أنها ليست معدّية للفعل ، بل هى حرف زائد لا تتعلق بشئ ، فمحل مجرورها فى نحو رب رجل صالح عندى رفع على الابتداء ، وفى نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية ، وفى نحو رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب لأنه من باب الاشتغال كما فى نحو هذا لقيته ، ويجوز مراعاة محله فى الاتباع كثيرا كرب رجل عالم وأخيه ، أو وأخوه أقاما عندى ، وربّ رجل فاضل وأخيه ، أو وأخاه لقيت . والثالث أن الفعل الذى تتعلق به يجب تأخره عنها وأنه يجيء محذوفا فى الأكثر ، وانما وجب تارة لأنها لانشاء التقليل ، وكل ما وضعه الانشاء فله صدر الكلام ، وأما حذفه فلأن المعنى معلوم بدونه (وقد تدخل) أى رب (على ضمير غائب) فى حكم النكرة من حيث انه مجهول يومأ به من غير قصد الى ظاهر معين ، ولذا سماه بعضهم نكرة مضمرة . قال ابن الحاجب : ولابدّ أن يتقدّم مايرشد الى المفسر له ، فاذا قلت ربه رجلا فهو بتقدير أن يقول قائل : هل من رجل كريم ؟ فيقال ربه رجلا ، فالمراد برجلا رجلا كريما وأرشد اليه ذلك المقدر (ملازم) عند البصريين (للافراد) وان كان التميز مثنى أو مجموعا (والتذكير) وان كان التمييز مؤنثا ، وانما التزم افراده وتذكيره لرجوعه الى مقدر فى الذهن ، كالضمير فى نعم رجلا (والتفسير بتميز بعده) منصوب متأخر عنه متصل به (مطابق) أى موافق (للمعنى) المراد للمتكلم من إفراد ، أو تثنية ، أوجمع تذكير ، أوتأنيث (نحو قوله :

ربه فتية) دعوت الى ما ⋆ يورث المجد دائبا فأجابوا

هو من الخفيف ⋆ اللغة رب حرف تأتى للتقليل والتكثير واختلفوا فى الغالب منهما ، فقيل هو التقليل ، بل قيل انها موضوعة له ، ومن ثمّ قال بعضهم هى للتقليل على المشهور . وقال الكوفيون انها للتقليل دائما ، وقيل الغالب استعمالها للتكثير ، وهو الذى صححه ابن مالك . وقال الدمامينى انه مذهب سيبويه ، ومن ثم قال ابن عنقاء انه الأصح والفتية جمع فتى وهو

وَقَدْ تُحْذَفُ رُبَّ وَيَبْقَى عَمَلُهَا بَعْدَ الْوَاوِ كَقَوْلِهِ :

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ * عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي

الشاب ، والسخى الكريم ، والجدنيل الشرف والكرم ولا يكون الا بالآباء أو كرم الآباء خاصة قاله فى القاموس ، وقوله دائبا بالباء الموحدة : أى دائما * الاعراب ربه جار ومجرور ، رب حرف تقليل وجر والهاء ضمير متصل فى محل جر بالباء فتية تميز وعلامة نصبه فتح آخره ، دعوت فعل وفاعل الى حرف جر وما اسم موصول بمعنى الذى فى محل جر بالى متعلق بدعوت ، يورث فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو الجد مفعول به ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد الضمير المستتر دائبا ظرف زمان مفعول فيه متعلق بيورث . وقال العينى دائبا صفة لمصدر محذوف : أى ايراثا دائما ، الفاء عاطفة على دعوت أجابوا فعل وفاعل ، والمعنى رب فتية دعوتهم الى مايورثهم ويكسبهم شرفا وفخرا دائما ، فأجابوا الى ذلك * والشاهد فى ربه فتية حيث جيء بالضمير فيه مفردا والمميز جمعا بناء على المشهور أن الضمير الذى يدخل عليه رب يفرد دائما والمميز بحسب قصد المتكلم ، وعند الكوفيين أن هذا الضمير يرجع الى مذكور كأنّ قائلا قال هل من رجل كريم ؟ فقيل ربه رجلا أو ربه فتية فيثنى عندهم ويجمع ويؤنث على حسب مميزه فيقال ربهما رجلين وربهم رجالا . قال ابن الحاجب والأولى ماقاله البصريون وقرر وجه ذلك فى شرحه على المفصل (وقد تحذف رب) وذلك إذا كان مجرورها نكرة ظاهرة بخلاف الضمير فلاتحذف معه (ويبقى) وجوبا بعد حذفها (عملها) وهو الجر ، وان كان الشائع نصب الاسم بعد حذفها جارة ، وذلك (بعد الواو) العاطفة كما عبر به ابن هشام فى المغنى وغيره ، لكن نقل المرادى فى الجنى الدانى عن بعض النحويين ، وأقره أن واو رب فى نحو قول الشاعر :

وبلدة ليس بها أنيس * الا اليعافير والا العيس

ينبغى أن تحمل على أنها واو الابتداء ، وفى الخبيصى وواوها : أى واورب هى الواو التى يبتدأ بها فى أوّل الكلام بمعنى رب اهـ . قال الدمامينى والعمل لها : أى لرب مضمرة دون الواو ، وهذا هو الصحيح والواو للعطف ، وذهب الكوفيون والمبرد الى أن الجر بنفس الواو لابرب مضمرة فليست عاطفة واحتجوا بافتتاح القصائد بها * وأجيب بجواز تقدير العطف على شيء فى نفس المتكلم ، ويوضح كونها للعطف أن واو العطف لاتدخل عليها كما تدخل على واو القسم اهـ (كقوله : وليل كموج البحر أرخى سدوله * علىّ بأنواع الهموم ليبتلى)

قاله امرؤ القيس من قصيدته المشهورة من الطويل * اللغة موج البحر اضطراب موجه كذا فى القاموس . والبحر الماء الكثير أو الملح فقط . والسدول الستور . والهموم جمع همّ ، وهو الحزن والابتلاء الاختبار * الاعراب الواو واو رب ليل مجرور برب ، وعلامة جره كسره آخره كموج جار ومجرور فى محل جر صفة لليل يتعلق بواجب الحذف تقديره مستقر أو استقر والبحر مضاف اليه ، أرخى فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، سدول مفعول به ، والهاء فى محل جر بالاضافة ، علىّ جار ومجرور متعلق بأرخى ، بأنواع جار ومجرور فى محل نصب على الحال ، من سدول متعلق بمستقر أو استقر وباؤه للمصاحبة ، والهموم مضاف اليه ، ليبتلى اللام لام التعليل يبتلى فعل

وَبَعْدَ الْفَاءِ كَثِيرًا كَقَوْلِهِ : فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ * وَبَعْدَ بَلْ قَلِيلاً كَقَوْلِهِ : * بَلْ مَهْمَهٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَهِ *

مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد لام التعليل وعلامة نصبه فتح آخره وسكن لضرورة الشعر . والمعنى رب ليل يشبه ظلامه طوله وصعوبته ونكادة أمره موج البحر فى كثافة ظلمته أرخى على ستور ظلامه التى تحول مابين البصر وادراك المبصرات مقرونا ذلك ومصاحبا بأنواع الأحزان ليختبرنى أأصبر على الشدائد أم أجزع منها ؟ * والشاهد فى ليل حيث حذف رب بعد الواو (وبعد الفاء) الجوابية خاصة على ماجزم به بعضهم لكن صرح أبو حيان بالتعميم وأنشد بعضهم مايأتى بالأثر (كثيرا) أى وأما بعد الواو فهو أكثر كما فى التسهيل والمغنى وغيرهما . وقال فى الشذور : ويجب حذفها فيجب بقاء عملها بعد الواو كثيرا و بعد الفاء و بل قليلا ، وانتصاب كثيرا وكذا قليلا فى قوله و بعد بل قليلا على الحالية من رب : أى تحل فى حال كثرة ، وفى حال قلة ويجوز أن تكون صفة لمصدر محذوف : أى حذفا كثيرا وقليلا (كقوله :

فمثلك حبلى قد طرقتُ ومرضع) * فألهيتُها عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

قاله امرؤ القيس ، وهو من قصيدته المشهورة من الطويل * اللغة طرقتها : أى أتيتها ليلا وألهيتها : أى شغلتها ، والتمائم التعاويذ واحدها تميمة هى العوذة التى تعلق على الصبى وقاية من العين أو السحر ، وقوله محول من أحول الصبى إذا تم له حول : أى سنة ، ويروى معيل بضم الميم وسكون العين وفتح الياء ، وهو المرضع وأمه حبلى * والاعراب الفاء حرف عطف قائمة مقام رب مثل مجرور برب وعلامة جره كسر آخره ، وهو مضاف والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ، حبلى بدل من مثل بدل كل ، والبدل يتبع المبدل منه فى اعرابه تبعه فى جره وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف والمانع له من الصرف علة تقوم مقام علتين ، وهى ألف التأنيث المقصورة قد حرف تحقيق طرقت فعل وفاعل والواو حرف عطف مرضع معطوف على حبلى وعلامة جره كسر آخره الفاء حرف عطف ألهيتها فعل وفاعل ومفعول عن حرف جر ذى مجرور بعن وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وتمائم مضاف اليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف ، والمانع له من الصرف علة تقوم مقام علتين ، وهى صيغة منتهى الجموع محول صفة لذى . والمعنى رب امرأة مثلك حبلى ومرضع قد أتيتها ليلا فشغلتها عن ولدها المعلق عليه التمائم ، وخص الحبلى والمرضع بذلك لأنهما أزهد النساء فى الرجال وأقلهن شغفا بهم : أى فمن عداهما من النساء فانا لهن أشغل ، وهذا مدح لنفسه بحسن العشرة وشدة الفحولة ، والشاهد فى رب حيث حذفت بعد الفاء وبقى عملها (وبعد بل قليلا كقوله : بل مهمه قطعت بعد مهمه) وهذا رجز نسب الى رؤبة بن العجاج ولم يصح * اللغة المهمه بهاءين : المفازة البعيدة الأطراف ، ومعنى قطعت : أى جزت مسافرا * الاعراب بل حرف عطف قائم مقام رب ، مهمه مجرور برب وعلامة جره كسر آخره قطعت فعل وفاعل بعد ظرف مكان ومهمه مضاف اليه وعلامة جره كسر آخره . والمعنى رب مفازة طويلة قطعتها بعد مفازة ، والشاهد فى رب حيث حذفت بعد بل وبقى

وَبِدُونِهِنَّ أَقَلُّ كَقَوْلِهِ : رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ .

عملها وهو الجر وهو قليـل (و) حذف رب وابقاء عملها (بدونهن) أى الواو والفاء و بل (أقل) منه بعد بل (كقوله :

رسم دار وقفت فى طلله) ✲ كُدْتُ أَقْضِى الحَيَاةَ مِن جَلَلِه

قاله جيل بن معمر من قصيدة من الخفيف ✲ اللغة رسم الدار ما كان لاصقا بالارض من آثارها كالرماد ونحوه ، والطلل ماشخص من آثارها وارتفع ، وأقضى : أى أموت ، و يروى بدل الحياة الغداة ، وهى مابين صـلاة الفجر وطلوع الشمس ، وقوله من جلله بفتح الجيم : أى من أجله وقيـل من عظم أمره فى عينه والجليل العظيم ✲ الاعراب رسم مجرور برب محذوفة وعلامة جره كسر آخره ، وهو مضاف ودار مضاف اليه ، وقفت فعل وفاعل ، فى طلل جار ومجرور وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محـل جر بالاضافة ، كدت فعـل وفاعل كاد فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمـل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر ، والتاء ضمير متصل فى محل رفع اسمها ، أقضى فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعـه ضـمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاشتغال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء ، وفاعله مستترفيه وجوبا تقديره أنا ، الحياة مفعول به ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول فى محل نصب خبر كدت ، من جلل جار ومجرور والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة متعلق باقضى ، والمعـنى رب أثر دار وقفت فى طلله كدت من أجله : أى من عظم أمره فى عينى ✲ والشاهد فيـه حيث جرّ رسم برب المضمرة ولم يتقدمها واو ولافاء ولابل .

[تنبيه] قضـية كلامه كغيره ان الحذف بعد الثلاثة الاحرف المذكورة جائز مطلقا وهو كذلك وفى الهمع ادعى الرضى ان الحذف بعـدها خاص بالشعر اه وما ادعاه الرضى جزم به هطيل فى شرح المفصل ، وقد سكت المصنف عن حكم بقيـة حروف الجر هل تجر فى حال حذفها أولا . وفى التسهيل وشرحيه للدماميني وابن عقيل ماحاصله ويجر بغير رب محذوفا فى جواب ماتضمن مثله كان كان يقال لك أو بخير أصبحت فتقول خـير بباء محذوفة فى جواب ماتضمن مثلها أوفى معطوف على ماتضمنه بحرف متصل نحو ـ وفى خلقكم ومايبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار ـ الآية بجر اختلاف بفى مقدرة لاتصاله بالواو وتضمن ماقبله اياها وقول الشاعر .

لك عما يداك تجمع ما ✲ تنفقه ثم غـيرك المخزون

أى ثم لغيرك أومنفصلا بلا كقوله :

مالمحبّ جلد أن يهجرا ✲ ولاحبيب رأفة فيجبرا

أومنفصل بلونحو أن يقال جيء بزيد وعمرو لوأحدهما . وجوّز سيبويه فى قولهم ائتنى بدابة ولوحمار الجر على ضعف ، وفى مقرون بالهمز بعدماتضمن حرف الجر كأن يقول قائل مررت بزيد فتقول أزيد ابن عمرو أو بهلا كأن يقول بعت بدرهم : فتقول هلا دينار ، أوان أوالفاء الجزائيتين نحو : ماحكى يونس مررت برجل إن لاصالح فطالح على أن تقـديره ان لاأمرّ بصالح ، فقد مررت بطالح . قال ابن مالك ، وجعل سيبويه اضمار الباء بعد ان لتضمن ماقبلها اياها أسهل من اضمار رب بعد الواو

وَتُزَادُ مَا كَثِيرًا بَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَالْبَاءِ فَلَا تَكُفُّهُنَّ عَنْ عَمَلِ الْجَرِّ

فعلم بذلك اطراده عنده اهـ : أى وان كان قد قال انه قبيح ، ويشبه ماروا يونس مافى البخارى من قول النبى صلى الله عليه وسلم « ومن عنده طعام اثنين فليذهب بثالث ، وان أربعة فخامس أوسادس » ويقاس على جيعها خلافا للفراء فى جواب نحو بمن مررت ؟ . قال ابن مالك والصحيح جوازه لقوله صلى الله عليه وسلم « أقربهما منك بابا » بالجرجوابا لمن قالت الى أيهما أهدى ، ولقول العرب : خير لمن قال كيف أصبحت ؟ فحذفت الباء وأبقى عملها لأن معنى كيف أىّ حال ، فاذاجعلوا معنى حرف الجر دليلا كان لفظه أولى اهـ فهـذه الثمانية المواضع المتقدمة يجوز أن يقاس عليها عند ابن مالك . قال أبوحيان وينبغى أن لايثبت فى القياس عليها لأن أصحابنا نصوا على أنه لايجوز حذف حرف الجر وابقاء عمله الا اذا عوض منه ، وذلك فى باب القسم ، وفى باب كم على خلاف وجعلوا قول العرب خير عافاك الله من الشاذ الذى لايقاس عليـه ، وقد يجرّ بغير ماذكر محذوفا كقول الفرزدق :

إذاقيل أىّ الناس شر قبيلة * أشارت كليب بالاكفّ الاصابع

أى الى كليب ، ولايقاس منه الاعلى ماذكر فى باب من جر تميز الاستفهامية بمن مضمرة إذادخل عليها حرف جر نحو بكم درهم اشتريت عبدك : أى بكم من درهم ، وفى باب كان كقول زهير :

بدالى أنى لست مدرك مامضى * ولاسابق شيئا اذا كان جائيا

أى ولا بسابق بالباء ، وهذامن عطف التوهم وهو لاينقاس ، وفى باب لاالمشبهة بان كقول الشاعر :

ألا رجل جزاه الله خيرا * يدل على محصلة تبيت

بالجر بمن مقدرة : أى ألامن رجل ، والصواب ان ذلك مسموع لامقيس ، ومايذكر فى باب القسم من جرّ لفظ الجلالة بدون عوض حكى سيبويه الله لأفعلنّ بجر الجلالة يريد والله لأفعلنّ ، والرفع جائز ، ومنع بعضهم له من جهة أنه لاخبر له ضعيف اذيصح تقديره قسمى ، ويجوز كونه قسمى مبتدأ والجلالة خبر ، والنصب جائز على انه مفعول لفعل محذوف . قال الفارسى : تقديره أحلف الله : أى بالله ، وعنـد الزجاجى وجماعة ألزم نفسى يمين الله ثم حذف المضاف ، وأقيم المضاف اليه مقامه اهـ .

[فائدة] قد يفصل فى الضرورة بين حرف الجر ومجروره بظرف كقول الشاعر :

ان عمرا لاخير فى اليوم عمرو * ان عمرو مخبر الاحزان

أوجار ومجرور كقوله :

رب فى الناس موسر كعديم * وعـديم يخال ذا ايسار

وندر فى النثر الفصـل بالقسم بين حرف الجر والمجرور نحو اشتريت بو الله درهـم ونحو رب والله رجل عالم لقيت ، والمضاف والمضاف إليه نحو : هذا غلام والله زيد (وتزاد ما كثيرا بعـد من وعن والباء فلا تكفهن عن عمل الجر) وتكون ماحينئذ زائدة لامحل لها من الاعراب بدليل أن عمل حرف الجر تخطاها إلى مابعدها . قال هطيل ، وقيل انها فى مثل ماذكر نكرة ، ومابعدها بدل منها ، ومثل الثلاثة المذكورة اللام إلاأن زيادة مابعدها قليلة كقول الأعشى :

نحوُ مِمَّا خطيآتهم ، عَمَّا قليلٍ ، فَبِمَا نَقْضِهِمْ ، وَتُزادُ بَعْدَ الكافِ ، وَرُبَّ ، وَالغالِبُ أَنْ تَكُفَّهُمَا عَنِ العَمَلِ فَيَدْخُلانِ حِينَئِذٍ عَلَى الجُمَلِ كَقَوْلِهِ :

أَخٌ مَاجِدٌ لَمْ يُخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ ☆ كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ

الى ملك خير أربابه ☆ فان لما كل شيء قدرا

يريد . فانّ لكل شيء (نحو مما خطيآتهم) هذا مثال لزيادة مابعد من ، واعرابه من حرف جر وما زائدة خطيآت مجرور بمن ، وعلامة جره كسر آخره ، والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة (عما قليل) مثال لزيادة مابعد عن ، واعرابه عن حرف جر وما زائدة، قليل مجرور بعن وعلامة جره كسر آخره (فبما نقضهم) مثال زيادة مابعد الباء ، واعرابه الفاء حرف عطف الباء حرف جر ما زائدة ، نقض مجرور بالباء والهاء فى محل جر بالاضافة ، والأمثلة المذكورة لدخولها على المفرد فان دخل شئ من هذه الأحرف المقترنة بما على فعل أوجلة اسمية أوّلت مابأنها موصول حرفىّ ، والجلة صلتها . قاله فى التصريح (وتزاد) أى ما (بعد الكاف ورب والغالب) أى الكثير (أن تكفهما عن العمل) أى عمل الجر لأنهما يصيران مع مابمنزلة كلمة واحدة ، وقد يحدث فى الكاف المكفوفة معنى التقليل كما فى التسهيل (فيدخلان حينئذ على الجمل) الاسمية والفعلية والغالب على رب المكفوفة أن تدخل على فعل ماض فى اللفظ كالبيت الآتى لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حدّه ، والمستقبل مجهول ماض فى المعنى ـ نحو ربما يودّ الذين كفروا ـ لأنه لما كان محقق الوقوع نزل منزلة الماضى كما تقدّم ، وندر دخولها على الجلة الاسمية كقول الشاعر :

ربما الجامل المؤبل فيهم ☆ وعناجيج بينهن المهار

و (كقوله : أخ ماجد لم يخزنى يوم مشهد ☆ كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه)

قاله نهشل بن حرى يرثى أخاه مالكا ، وهو من الطويل ☆ اللغة الماجد من المجد وهو الشرف والكرم ، ولم يخزنى من الخزى ، وهو الذلّ والهوان ، ويوم مشهد أراد به يوم صفين لما قتل أخوه مالك بها ، وأراد بعمرو عمرو بن معديكرب ، وسيفه هو الصمصامة ، والمشهد مصدر ميمى ، ومضاربه جمع مضرب بكسر الراء ، ومضرب السيف نحو شبر من طرفه ، وجمعه على حد شابت مفارقه ، وانما للانسان مفرق واحد ، والعرب يقدرون تسمية الجزء باسم الكل فيوقعون الجمع موقع الواحد وخيانة السيف النبوة عند الضرب به ☆ الاعراب أخ مبتدأ وهو نكرة ، وانما تخصص بالصفة أعنى ماجد ولم حرف نفى وجزم ، يخز فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء والنون للوقاية والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به وفاعله مستترفيه جوازا تقديره هو ، وجلة الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خبر ، ويجوز أن يكون أخ خبر مبتدا محذوف : أى هو أخ ، وماجد نعت له ، وجملة لم تخزنى نعت ثان يوم ظرف زمان مفعول فيه متعلق بتخزنى ، وهو مضاف ، ومشهد مضاف اليه ، وقوله كما الكاف حرف تشبيه وجر، وما كافة زائدة لامحل لها من الاعراب ، وفى السمين مافى ربما يحتمل وجهين : أحدهما دخولها على

وَقولِهِ رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ

وَقَدْ لَاتَكُفُّهُمَا كَقولِهِ :

رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءِ

الأفعال ، والثانى أن ما نكرة موصوفة بالجملة الواقعة بعدها ، والعائد على ما محذوف تقديره رب شئ يوده الذين كفروا اهـ وماذكره يأتى مثله فى ما المتصلة بالكاف ، سيف مبتدأ وعمرو مضاف اليه لم حرف نفى وجزم ، تخن فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، مضاربه فاعل ، والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة . والمعنى أخى كريم الأصل ما أهاننى ولا أذلنى يوم صفين كما سيف عمرو قد وفى له ومانبا بل أصاب المقتل ففيه مدح لكل من المقتول وآلة القتل التى هى سيف عمرو * والشاهد فى قوله كما سيف عمرو حيث كفت ما الكاف عن عمل الجر (وقوله :

ربما أوفيت فى علم * ترفعن ثوبى شمالات)

قاله جذيمة الأبرش ، ومن نسبه الى تأبط شرا فقد غلط وهو من المديد * اللغة أوفيت : أى نزلت والعلم الجبل : كذا قال الأزهرى والعينى . وفى القاموس : أوفى عليه أشرف اهـ . وفى شرح أبيات الخبيصى المراد أوفيت على مكان عال فى جبل لأن الرابى للقوم يرقب على أعلى الأماكن اهـ وعلى هذا فى بمعنى على : أى ربما أوفيت على جبل ، وقد جاء فى صحيح البخارى أوفى رجل على جبل سلع . قال شراح الحديث : أى صعد وارتفع اهـ وترفعن بسكون النون أصله ترفع زيدت فيه نون التوكيد الخفيفة وشمالات بفتح الشين جمع شمال ، وهى الريح التى تهب من ناحية القطب * الاعراب رب حرف تقليل وجر وما كافة أوفيت فعل وفاعل فى علم جار ومجرور متعلق بأوفيت ، ترفعن فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، ثوبى مفعول مقدم شمالات فاعل ، والمعنى كثيرا من الأوقات أشرفت على مكان عال من جبل لأنظر إلى العدو ماصنع لأرجع الى قومى فأخبرهم ، ففيه وصف نفسه بالشجاعة وأنه كثيرا ما يكون ربيئة لقومه وطليعة لهم ، وفيه وصف له بالقوة والجلادة أيضا من حيث انه بالغ فى الارتفاع على الجبل حتى رفعت ريح الشمال ثوبه * والشاهد فى قوله ربما ، فان ما دخلت على رب وكفتها عن العمل ، ودخلت على الجملة الفعلية (وقد لاتكفهما) ما بدخولها عليهما فيبقى عملهما الجر معها (كقوله :

ربما ضربة بسيف صقيل * بين بصرى وطعنة نجلاء)

قاله عدى بن أبى الدغفاء الغسانى من قصيدة من الخفيف * اللغة السيف الصقيل ، والمصقول المجلو ، وبصرى بضم الموحدة بلدة بالشام كرسى حوران . قاله الأزهرى والعينى . وفى القاموس بصرى كحبلى بلدة بالشام اهـ وهى التى أضاءت قصورها للنور الذى ظهر ليلة المولد النبوى والنجلاء بالجيم والمد الواسعة البينة الاتساع * الاعراب رب حرف تقليل وجر ، وما زائدة غير كافة ، ضربة مجرور برب وعلامة جره كسر آخره ، بسيف جار ومجرور ، صقيل صفة ، بين ظرف مكان وبصرى مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف

وَقولهِ وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

﴿ فصلٌ ﴾ وَأَمَّا الْمَخْفُوضُ بِالْإِضَافَه فَنَحْوُ غُلَامِ زَيْدٍ

والمانع له من الصرف علة تقوم مقام علتين ، وهى ألف التأنيث المقصورة وأضيفت بين إلى بصرى لاشتمالها على أماكن أو على تقدير مضاف : أى أماكن بصرى ، وقوله وطعنة بالجر معطوف على ضربة وعلامة جره كسر آخره ، ونجلاء صفة لطعنة ، والمعنى كثير ماباشر الحروب ، وكان منه بين جهات بصرى ضربة بالسيف أوطعنة واسعة بالرمح يصف نفسه بالشجاعة والاقدام والتدمير للعدوّ ، والشاهد فى ربما ضربة حيث دخلت ماعلى رب ولم تكفها عن عمل الجر وهو قليل (وقوله :

ونتصر مولاناونعلم أنه * كما الناس مجروم عليه وجارم)

قاله عمرو بن البراقة النهمى بالنون المكسورة من قصيدة من الطويل * اللغة المولى له معان نحو العشرين ، وأقربها هنا أن يكون بمعنى الصاحب أوالمالك لأمره كالوالى ، والمجروم من الجرم ، وهو الاثم والظلم ، ويروى مظلوم عليه وظالم * الاعراب الواو حرف عطف ننصر فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، مولى مفعول به وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ونا ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ، ونعلم معطوف على ننصر أن بفتح الهمزة حرف توكيد ونصب ، الهاء اسمها ، الكاف حرف جر ، وما زائدة غير كافة ، الناس مجرور بالكاف فى محل نصب على ، الحال من مجروم متعلق بواجب الحذف تقديره كائنا ومجروم بالرفع خبر أن ، وهو اسم مفعول يرفع نائب الفاعل وعليه جار ومجرور فى محل رفع نائب الفاعل ، وجارم معطوف على مجروم . والمعنى ننصر مستولى أمرنا فى الحروب ، ونحن نعلم أنه مظلوم وظالم كالناس فى عدم العصمة * والشاهد فى كما الناس حيث دخلت ما على الكاف ولم تكف عملها فلهذا جرت الناس .

فصل : فى الثاني من المخفوضات

(وأما المخفوض بالاضافة) وهى لغة مطلق الاسناد . قال امرؤ القيس :

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا * إلى كل حارى جديد مشطب

أى أسندنا ظهورنا إلى كل رحل منسوب للحيرة مخطط فيه طرائق * واصطلاحا اسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثانى من الأوّل منزلة التنوين ، وفى حواشى التسهيل لابن هشام : الاضافة لغة الامالة ، يقال أضفت ظهرى إلى الحائط : أى أملته اليه ، وهذا خير من قول بعضهم : الاسناد تمسكا بقول الشاعر ، وذكر البيت ، إذ ليس يمتنع أن يفسر بأملنا ، ويمتنع أن يفسر بالاسناد قولهم : تضيفت الشمس للغروب ، وتسمية الضيف ضيفا اهـ ، وعلى هذا فمعناها عرفا ضم اسم إلى آخر بتنزيله من الأوّل منزلة التنوين (فنحو غلام زيد) فزيد مخفوض باضافة غلام إليه ، ويسمى الأوّل مضافا والثانى مضافا إليه ، وقضية كلامهم ، أن المضاف إليه مجرور مطلقا ، وأما نحو ـ واسأل القرية ـ

ويجب

وَيَجِبُ تَجْرِيدُ الْمُضَافِ مِنَ التَّنْوِينِ كَمَا فِي غُلَامِ زَيْدٍ وَمِنْ نُونَيِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ نَحْوُ غُلَامَا زَيْدٍ ، وَكَاتِبُو عَمْرٍو . وَالْإِضَافَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : مِنْهَا مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ وَهُوَ الْأَكْثَرُ

فانه لما حذف المضاف وهو مفعول ، اسأل ناب المضاف اليه منابه فانتصب انتصابه (ويجب) عند إرادة الاضافة (تجريد المضاف من التنوين) ظاهرا كان (كما فى غلام زيد) إذ أصله غلام لزيد ، فلما قصدت إضافة الغلام لزيد أزلت التنوين وحذفت اللام وصار غلام زيد ، أو مقدّر نحو كم عبد ملكت ، ونحو هذه دراهم زيد ، فكم مبنية ، ودراهم غير منصرف فلا ينوّنان ، فاذا أضيفا كما فى المثالين ، فالتنوين فيهما مقدّر (و) يجب أيضا تجريد المضاف (من نونى التثنية والجمع) المذكر السالم لأنهما يشبهان التنوين من حيث انهما يليان علامة الاعراب كالتنوين ، وذلك (نحو غلاما زيد) واعرابه غلاما خبر مبتدا محذوف تقديره هذان وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وزيد مضاف اليه (وكاتبو عمرو) واعرابه كاتبو خبر مبتدا محذوف تقديره هؤلاء وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وعمرو مضاف اليه ، ومثل التثنية والجمع ماحمل عليهما نحو اثنا زيد وعشر وعمرو بخلاف نون المفرد ، وجمع التكسير نحوهذا بستان زيد ، وهؤلاء شياطين الانس فانها لاتحذف للاضافة لانتفاء مشابهتها للتنوين ، وانما وجب تجريد المضاف من التنوين والنون المذكورة لأنهما يدلان على كمال الاسم ، والاضافة تدلّ على نقصانه ، والشيء الواحد لا يكون كاملا وناقصا فى حالة واحدة ، ولأن الاضافة تدلّ على الاتصال ، والتنوين يدلّ على الانفصال ، فلا يجمع بينهما ، وما أحسن قول بعضهم :

كأنى تنوين وأنت اضافة ✽ فحيث ترانى لاتحلّ مكانيا

وأحسن منه قول الآخر :

وكنا خمس عشرة فى التئام ✽ على رغم الحسود بغير آفه

فقد أصبحت تنوينا وأضحى ✽ حبيبى لاتفارقه الاضافه

وألطف منهما قول الآخر :

علمته باب المضاف تفاؤلا ✽ ورقيبه يغريه بالتنوين

وقد سمع اثبات النون فى ضرورة الشعر كقوله : ✽ هم القائلون الخير والآمرونه ✽

[تنبيه] يجب أيضا تجريد المضاف من الألف واللام ، فلا يقال الغلام زيد بالاضافة الا اذا كان المضاف صفة مثناة ، أومجموعة جمع مذكر سالما : كالضاربا زيد ، والضاربو زيد ، أو مضافا الى ماعرّف بالألف واللام ، كالضارب الرجل ، أوالى مضاف الى مافيه الألف واللام نحو الضارب رأس الرجل ، فانه يجوز حينئذ اثبات الألف واللام فى المضاف ، ومن ذلك قوله تعالى ـ والمقيمى الصلاة ـ وأما ما أجازه الكوفيون من الثلاثة الأثواب ، والخمسة الدراهم ، والمائة الدينار فضعيف قياسا واستعمالا ، وأما قوله صلى الله عليه وسلم « بالألف الدينار » فليس الدينار فيه مضافا اليه بل بدلا (والاضافة على ثلاثة أقسام : منها مايقدّر باللام) المفيدة للملك أوالاختصاص (وهو الأكثر) فى كلامهم لأنها الأصل فى الاضافة بدليل أن كل اضافة امتنع جعلها بمعنى من أوفى تكون بمعنى اللام ، ولذلك اقتصر عليها الزجاجى ، ثم تارة تكون بمعنى اللام تحقيقا ، وذلك حيث يمكن النطق بها

نَحوُ غُلَامِ زَيْدٍ وَثَوْبِ بَكْرٍ . وَمِنهَا مَا يُقَدَّرُ بِمِنْ ، وَذٰلِكَ كَثِيرٌ نَحوُ ثَوْبِ خَزٍّ ، وَبَابِ سَاجٍ ، وَخَاتَمِ حَدِيدٍ ، وَيَجُوزُ فِى هٰذَا النَّوْعِ نَصْبُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى التَّمْيِيزِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِهِ ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى أَنَّهُ تَابِعٌ لِلْمُضَافِ . وَمِنهَا مَا يُقَدَّرُ بِفِي ، وَهُوَ قَلِيلٌ

(نحو غلام زيد وثوب بكر) أى غلام لزيد وثوب لبكر ، وتارة بمعنى اللام تقديرا ، وذلك حيث لا يمكن النطق بها لكون المضاف لا يفارقه الاضافة نحو : ذوماك ، وعند زيد ، ومع بكر ، واختيار هذا بأن يؤتى مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه ، كصاحب ، ومكان ، ومصاحب ، فانه يتأتى فيه معنى اللام أو لفظها ظاهرا .

[تنبيه] لايقتضى كون الاضافة بتقدير أحد معانى الأحرف الثلاثة أن يكون معناها مع ذكر الحرف ، فليس معنى غلام زيد غلام لزيد كما يوهمه قولهم هنا فى مثل غلام زيد انه بتقدير غلام لزيد كما نبه عليه الرضى ، ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها ، بل تكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام ، فقولك طور سيناء ، ويوم الأحد بمعنى اللام ، ولايصح اظهار اللام فى مثله انتهى . قال الدمامينى : فليس قولهم معنى غلام زيد غلام لزيد تفسيرا مطابقا من كل وجه لأن معنى المعرفة غير معنى النكرة قطعا ، وانما قصدوا الى تفسير معنى الاضافة خاصة من جهة الملك ، والاختصاص لامن جهة أخرى اه ومنها مايقدر بمن البيانية (وذلك كثير) ان حسن تقديرها مع صحة الاخبار عن الأول بالثانى ، وكان الأول فيه بعض الثانى (نحو ثوب خز وباب ساج وخاتم حديد) فان الثوب بعض الخز ، والباب بعض الساج ، والخاتم بعض الحديد ، ويصح أن يقال فيه ثوب من خز ، وهذا الثوب خز ، وباب من ساج ، وهذا الباب ساج ، وخاتم من حديد ، وهذا الخاتم حديد ، نخرج نحو يد زيد ، فان تقدير من فيه ، وان كان يحسن ، لكن الاضافة فيه بمعنى اللام لأنه لايصح الاخبار بزيد عن يده ، إذ لايقال هذه اليد زيد ، فاضافتها من اضافة الجزء الى كله . قال ابن مالك : ومن هذا النوع : أى الذى على معنى من اضافة الأعداد الى المعدودات ، والمقادير الى المقدرات * وحكى غيره أن ابن السراج يقول فى اضافة العدد الى المعدود انها بمعنى من ، والفارسى يقول هى بمعنى اللام ، وانما اتفقا فى اضافة عدد الى عدد أنها بمعنى من (ويجوز فى هذا النوع) أى المقدر بمن (نصب المضاف اليه على التمييز) فتقول هذا خاتم حديدا ، وثوب خزا ، وباب ساجا لأن المضاف اليه فيه فرع عن التمييز (كما تقدم فى بابه) أى التمييز ، وقيل انه منصوب على الحال ، ويلزم عليه وقوع الحال جامدة لازمة : أى غير منتقلة ، ويلزم عليه أيضا مجيئها من النكرة ، وكل ذلك خلاف الغالب فيها (ويجوز رفعه على أنه تابع للمضاف) اما نعت له بتأويله بالمشتق ، أو بدل منه بدل كل ، أو عطف بيان عليه بناء على جريانه فى النكرات كما يأتى ، ويؤخذ من كلامه أرجحية الاضافة على غيرها (ومنها مايقدر بفى) الظرفية كما ذهب اليه ابن الحاجب والجرجانى ، واختاره ابن مالك . وقال أغفل أكثر النحويين هذه الاضافة وهى ثابتة فى الفصيح بالنقل الصحيح ، ولا يصح غير فى فى شواهدها الا بتكلف (وهو قليل) أى لكون الجهور من النحويين لم يذكروه . قال الأزهرى : لأنه لم يذكره الا ابن مالك تبعا لطائفة قليلة اه . وضابط الاضافة التى تكون بمعنى فى أن يكون الثانى ، وهو المضاف اليه ظرفا

نحوُ : بَلْ مَكْرُ اللَّيلِ ، وَيَاصَاحِبَيِ السِّجْنِ . وَالْإِضَافَةُ نَوْعَانِ : لَفْظِيَّةٌ ، وَمَعْنَوِيَّةٌ . فَاللَّفظِيَّةُ ضَابِطُهَا أَمْرَانِ : أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ صِفَةً ، وَأَنْ

للأول ، وهو المضاف سواء كان زمانا أم مكانا ، فالزمان (نحو بل مكر الليل) فالليل ظرف للمكر ، والتقدير مكر في الليل ، واعرابه بل حرف اضراب وعطف ، مكر فاعل لفعل محذوف تقديره ، بل صدّنا مكر الليل ، والليل مضاف اليه وعلامة جرّه كسر آخره ، ويجوز أن يكون مكر خبرا لمبتدا محذوف : أي سبب كفرنا مكركم ، أو بالعكس : أي مكركم سبب كفرنا ، ولكن الأول أولى ، وفي أبي السعود مالفظه ـ بل مكر الليل والنهار ـ اضراب عن اضرابهم وابطال له ، ومكر فاعل فعل محذوف : أي بل صدّنا مكركم بنا في الليل والنهار ، فحذف المضاف اليه ، وأقيم مقامه الظرف اتساعا ، وجعل ليلهم ونهارهم ماكرين على الاسناد المجازي ، وقوله ـ إذ تأمروننا ـ ظرف للمكر أي بل مكركم الدائم وقت أمركم لنا اه . وفي السمين اضافة المكر الى الليل والنهار : اما على الاسناد المجازي كقولهم : ليل ماكر فيكون مصدرا مضافا لمرفوعه ، وإما على الاتساع في الظرف فجعل كالمفعول به فيكون مضافا لمنصوبه ، وهذا أحسن من قول من قال ان الاضافة بمعنى في : أي في الليل لأن ذلك لم يثبت في غير محل النزاع اه (و) المكان نحو (ياصاحبي السجن) فالسجن ظرف للصاحبين ، والتقدير ياصاحبي في السجن ، واعرابه يا حرف نداء ، صاحبي منادى مضاف وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، وهو مضاف ، والسجن مضاف ، ونفي جمهور النحاة هذا القسم ، قالوا : وما أوهم معنى في فهو محمول على أن الاضافة فيه بمعنى اللام مجازا كحديث « فلا تجدون أعلم من عالم المدينة » ، وقول العرب في عثمان : شهيد الدار ، وفي الحسين : قتيل كربلاء ، وقوله تعالى ـ تربص أربعة أشهر ـ وغير ذلك من الشواهد التي ذكرها البدر ابن مالك رحمه الله تعالى . قال الرضي : فالأولى أن تقول في نحو ضرب اليوم ، وقتيل كربلاء انها بمعنى اللام كما قاله باقي النحاة ، ولا تقول اضافة المظروف الى الظرف بمعنى في لأدنى ملابسة واختصاص تكفي في الاضافة بمعنى اللام كقول أحد حاملي الخشبة لصاحبه خذ طرفك ، ونحو كوكب الخرقاء لسهيل ، وهي التي يقال لها الاضافة لأدنى ملابسة ، فتقول كلما لم يكن المضاف اليه جنس المضاف من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام ، وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف ، فهو بتقدير من ولا ثالث لهما اه (والاضافة نوعان : لفظية) أي منسوبة للفظ لافادتها أمرا لفظيا كما سيأتي (ومعنوية) أي منسوبة الى المعنى لافادتها أمرا معنويا في المضاف كما سيأتي أيضا ، ثم عبارته تقتضي أن اللفظية كالمعنوية في جريان التقدير بالحرف وليس كذلك ، وانما هو في الاضافة المعنوية خاصة كما قاله أبوحيان في شرح التسهيل وغيره . قال وذهب بعضهم الى أن الاضافة اللفظية تقدّر بمعنى اللام لظهورها نحو ـ فعال لما يريد ـ مصدّقا لما معهم ـ وردّ بعدم اطرادها إذ لايسوغ في الصفة المشبهة . ونقل الشاطبي القول بالتقدير فيها عن ابن جني . وقال الشلوبين انه لابدّ منه ، وان ظاهر كلام النحاة متأوّل : لكن الذي جنح اليه الفاكهي ، واقتضاه كلام ابن هشام في متن القطر هو ماقاله أبو حيان (فاللفظية ضابطها أمران) : أمر في المضاف ، وأمر في المضاف اليه ، فالأول (أن يكون المضاف صفة) تشبه المضارع في كونها للحال أوالاستقبال (و) الثاني (أن

يَكُونَ ٱلمضَافُ إِلَيْهِ مَعْمُولاً لِتِلْكَ ٱلصِّفَةِ ، وَالْمُرَادُ بِالصِّفَةِ ٱسْمُ ٱلْفَاعِلِ ، نحو ضَارِبُ زَيْدٍ وَٱسْمُ ٱلمَفْعُولِ نحوُ مَضْرُوبُ ٱلعَبْدِ ، وَٱلصِّفَةُ ٱلْمُشَبَّهَةُ نحوُ حَسَنُ ٱلْوَجْهِ . وَٱلمَعْنَوِيَّةُ مَا ٱنْتَفَى فِيهَا ٱلأَمْرَانِ نحوُ غُلاَمُ زَيْدٍ، أَوِ ٱلأَوَّلُ نحوُ إِكْرَامُ زَيْدٍ، أَوِ ٱلثَّانِي فَقَطْ نحوُ كَاتِبُ ٱلْقَاضِى ،

يكون المضاف اليه) قبل الاضافة ، والا فكل اضافة المضاف اليه فيها مفعول للمضاف حال الاضافة على الأصح (معمولا لتلك الصفة) اما فاعلها فى المعنى ، وذلك فى الصفة المشبهة ، أو نائب فاعلها وذلك فى اسم المفعول ، أو مفعولها وذلك فى اسم الفاعل (والمراد بالصفة اسم الفاعل) المضاف لمفعوله (نحو ضارب زيد) واعرابه ضارب خبر مبتدا محذوف : أى هذا ضارب ، وضارب اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وهو مضاف ومفعوله مضاف اليه ولابدّ من تقدير الآن أو غدا لما سيأتى فى بابه ، وحذفه المصنف اتكالا على ماسيأتى (واسم المفعول) المضاف لمفعوله (نحو مضروب العبد) واعرابه مضروب خبر مبتدا محذوف : أى هذا مضروب العبد ، ومضروب اسم مفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول ، وهو مضاف ونائب الفاعل مضاف اليه ولابدّ من تقدير الآن أو غدا كما فى الأوّل (والصفة المشبهة) باسم الفاعل المضافة لفاعلها فى المعنى (نحو حسن الوجه) واعرابه حسن خبر مبتدأ محذوف : أى هذا حسن ، وحسن صفة مشبهة باسم الفاعل تعمل عمل الفعل ترفع الفاعل وتنصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وهو مضاف والوجه مضاف اليه (و) الاضافة (المعنوية ماانتفى فيها الأمران) أى كون المضاف صفة ، وكون المضاف اليه معمولا لها قبل الاضافة (نحو غلام زيد) واعرابه غلام خبر مبتدا محذوف : أى هذا غلام ، وزيد مضاف اليه (أو) انتفى (الأول) وهو كون المضاف صفة (نحو إكرام زيد) واعرابه إكرام خبر مبتدا محذوف تقديره هذا إكرام زيد ، وإكرام مصدر يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وهو مضاف ، ومعموله مضاف اليه إذ يحتمل أنه من اضافة المصدر لفاعله ، وأنه من اضافة المصدر لمفعوله ، ويكون التقدير إكرامه زيدا ، ثم ماجزم به المصنف من أن اضافة المصدر معنوية هو الذى جزم به الأزهرى وغيره لأنه ليس صفة خلافا لابن طاهر وابن الطراوة وابن الدّهان ، ويدلّ لما ذكره المصنف نعته بالمعرفة فى قول الشاعر :

إن وجدى بك الشديد أرانى * عاذرا فيك من عهدت عذولا

فوصف وجدى وهو مصدر مضاف لياء المتكلم بالشديد (أو) انتفى (الثانى فقط) وهو كون المضاف اليه معمولا لتلك الصفة (نحو كاتب القاضى) فكاتب وان كان صفة لكنها غير مضافة لمعمولها لأن قولك ضارب زيد فى قوّة قولك يضرب زيدا ، وهذا ليس فى تقدير يكتب القاضى وانما هو فى تقدير كاتب للقاضى ، فاضافته معنوية ، ومثله هذا ضارب زيد أمس لأن اسم الفاعل لايعمل اذا كان بمعنى الماضى ، وكذا نحو هذا مضروب زيد لأن المضاف ليس معمولا للمضاف ، ومن الاضافة المعنوية اضافة الظرف مطلقا كعندك — ويومهم بارزون — واضافة المصدر للمفعول له كزرتك إكرامك ، واضافة الموصوف لصفته ، كمسجد الجامع وربيع الأوّل ، وبقلة الحمقاء ،

ونسمى

وَتُسَمَّى هذِهِ ٱلْإِضَافَةُ مَحْضَةً ، وَتُفِيدُ تَعْرِيفَ الْمُضَافِ إِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْرِفَةً نَحْوُ غُلَامُ زَيْدٍ ، وَتَخْصِيصَ المضَافِ إِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ نَكِرَةً نَحْوُ غُلَامُ رَجُلٍ ،

ودار الآخرة ، وصلاة الأولى واضافة الصفة لموصوفها كجرد قطيفة ، وكرام الناس ، واضافة اسم التفضيل ، نحو زيد أفضل القوم لأنه لايشبه الفعل عند الأكثرين خلافا لابن السراج ، ونحو مررت برجل أفضل القوم لاينافى ماذكر لأن أفضل بدل من رجل لا نعت له لئلا يلزم عليه وصف النكرة بالمعرفة (وتسمى هذه الاضافة محضة) أى خالصة من تقدير الانفصال لأن قولنا غلام زيد ليس فى تقدير غلام لزيد ، بخلاف الاضافة اللفظية ، فانها فى تقدير الانفصال كما سيأتى ، وتسمى الاضافة المحضة اضافة معنوية لأنها تفيد أمرا معنويا كما قال (وتفيد تعريف المضاف) بالمضاف اليه (ان كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد) مشارا به الى غلام معين لأن هيئة التركيب الاضافى موضوعة للدلالة على معلومية المضاف ، ومحل ماقاله المؤلف اذا لم يكن المضاف شديد الابهام كغير ومثل ، وخدن ، وشبه ، ونظير ، وترب ، وحسب ، فهذه كلها لاتفيد التعريف لتوغلها فى الابهام ولأن اضافتها للتخفيف لأنها تشبه اسم الفاعل ، فان غيرك بمعنى مغايرك ، ومثلك بمعنى مماثلك ، والأصح أنها اذا أضيفت فاضافتها معنوية مفيدة للتخصيص ، وقضية اطلاق الجمهور أن غير ومثل لاتتعرف بالاضافة وان وقعت بين ضدين ، وهو الأصح . وقال ابن مالك غير ومثل قد يعنى بهما مغايرة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما ، وأكثر ما يكون اذا وقعت بين ضدين كقوله تعالى ـ غير المغضوب عليهم ـ ومثل ذلك ما كان موضعه مستحقا لنكرة لاتقبل التعريف كجاء وحده ، ورب رجل وأخيه ، وكم ناقة وفصيلها ، ولا أباله ، وكلمته فاه الى فى ، فهذه المضافات الى المعرفة يجب تأويلها بنكرة لأن الحال ومجرور رب وكم ، ومعمول لا النافية لاتكون معارف ، فلايتعرف المضاف بالمضاف اليه فى هذه المسئلة ولافى التى قبلها . هذا وفى اعراب نحو لا أباله ولا أخاله مذاهب أحسنها ما أشار اليه ابن هشام فى الشذور أن أبا مضاف الى مابعد اللام ، والخبر محذوف ، واللام زائدة بين المتضايفين تحسينا للفظ ورفعا لوقوع اسم لامعرفة فى الظاهر والدليل على زيادتها أنها قد جاءت محذوفة فى قول الشاعر :

أبا لموت الذى لابد أنى ☆ ملاق لا أباك تخوفينى

قال العصامى : وهذا مذهب سيبويه والجمهور (و) تفيد (تخصيص المضاف) بالمضاف اليه (ان كان المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل) فغلام قبل الاضافة نكرة خالية عن التخصيص ، فلما أضيف الى النكرة تخصص بها ، والمراد بالتخصيص مالا يبلغ درجة التعريف ، فان غلام رجل أخص من غلام ، ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد ، فالتخصيص حينئذ تقليل الاشتراك الكائن فى النكرة ، فغلام قبل اضافته يحتمل أن يكون غلام رجل وغلام امرأة ، فاذا أضفته الى أحدهما خرج الآخر ، والتعريف رفع الاشتراك الكائن فيها ، وتكون هذه الاضافة المحضة مفيدة للتعريف أو للتخصيص ، ويجب تجريد المضاف من التعريف ان كان معرفة ، فان كان ذا لام حذفت لامه كما تقدم فى شرح قول المتن ، ويجب تجرد المضاف من التنوين الخ ، فلا يقال الغلام زيد ، وان كان علما نكر : أى قصد فيه الشياع كالنكرة نحو هذا زيدنا وذاك عمركم فلايصح

وَأَمَّا ٱلْإِضَافَةُ ٱللَّفْظِيَّةُ فَلَا تُفِيدُ تَعْرِيفاً وَلَا تَخْصِيصاً ، وَإِنَّمَا تُفِيدُ ٱلتَّخْفِيفَ فِى ٱللَّفْظِ ، وَتُسَمَّى غَيْرَ مَحْضَةٍ . وَالصَّحِيحُ أَنَّ ٱلْمُضَافَ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ بِالْمُضَافِ ، لَا بِالْإِضَافَةِ

ذلك الاان قدر كون زيد وعمرو واحدا من المسمين بذلك الاسم ، وأما المضمرات والموصولات وأسماء الاشارة فيمتنع اضافتها لاستحالة سلب التعريف عنها فلا يمكن تقدير الشياع فيها ، ولايجوز اضافة المعرفة الى النكرة لأن الاضافة الى النكرة تفيد التخصيص ، فلو أضيفت المعرفة الى النكرة لكان المطلوب الأدنى الذى هو التخصيص مع وجود الأعلى وهو التعريف فتكون الاضافة فيه لغوا .

[تنبيه] من الأسماء ماتجب اضافته : اما لفظا ومعنى كلبيك وشذت اضافتها للظاهر وللضمير الغائب ، وقصارى وقصار ، ومعناهما غاية الشيء ، ولدى ، و بيد ، وسوى ، وعند ، وحيث ، وذى بمعنى صاحب ، وأولات ، وكلا ، وكلتا ، ومع ، ولدن . واما معنى فقط بأن يجوز حذف المضاف اليه مع نية معناه ، كبعض ، وكل ، وسبحان ، واذ ، وغير ، ومثل ، وقبل ، و بعد ، وحسب ، ودون ، والجهات الست غالبا ، واذا حذفت المضاف من هذه كلها خلفه المضاف اليه فى الاعراب وغيره (وأما الاضافة اللفظية) وهى اضافة الوصف الى معموله (فلا تفيد) المضاف (تعريفا) بدليل وقوع المضاف فيها صفة للنكرة فى نحو قوله تعالى ـ هديا بالغ الكعبة ـ فهديا نكرة منصوبة على الحال و بالغ نعتها ولو كانت اضافته مفيدة للتعريف لما صح جعله نعتا لهديا ، وحالا فى قوله تعالى ـ ثانى عطفه ـ فثانى بالنصب حال من الضمير المستتر فى يجادل من قوله تعالى ـ ومن الناس من يجادل فى الله بغير علم ـ والحال واجب التنكير ، والأصل عدم التأويل ، ولدخول رب عليه فى قول الشاعر :

يارب غابطنا لوكان يطلبكم ✽ لاقى مباعدة منكم وحرمانا

(ولا) تفيد المضاف أيضا (تخصيصا) بدليل ان أصل قولك ضارب زيد بالجر ضارب زيدا بالنصب ، فالاختصاص بالمعمول موجود قبل الاضافة فلم تحدث الاضافة تخصيصا (وانما تفيد) هذه الاضافة اللفظية أمرا لفظيا ، وهو (التخفيف فى اللفظ) لان الأصل فى الصفة أن تعمل النصب ولكن الخفض أخف منه اذ لاتنوين معه ولانون قاله فى المغنى ، فحينئذ فقولك ضارب زيد بالخفض أخف من قولك ضارب زيدا بالنصب ، وضاربو زيد بالخفض أخف من قولك ضاربون زيدا بالنصب وكلاهما جائز ولكن هذه الاضافة تفيد التخفيف فقط ، وجاز نحو الضارب ازيد والضاربو بكر لوجود التخفيف وامتنع نحو الضارب زيد لعدم وجود التخفيف خلافا للفراء فى اجازته اضافة الوصف المحلى بأل الى المعارف كلها سواء كان تعريفها بالعلمية أم الاشارة أم غيرهما كالضارب زيد والضارب هذا (وتسمى) هذه الاضافة أيضا (غير محضة) أى غير خالصة لانها فى نية الانفصال لان نحو ضارب زيد مثلا فى تقدير ضارب هو زيدا فالضمير المستتر فى الصفة فاصل بينها و بين مجرورها تقديرا قاله الأزهرى . وقال العصامى لأنها فى نية الانفصال لان أصل ضارب زيد مثلا ضارب زيدا (والصحيح) من أقوال ثلاثة للنحاة فى الجار للمضاف اليه (أن المضاف اليه مجرور بالمضاف) لاتصال الضمير به والضمير لايتصل الا بعامله (لابالاضافة) على ماهو المشهور بين المعربين فانهم يقولون فى نحو غلام زيد غلام مضاف وزيد مضاف اليه مجرور بالاضافة ويقولون فى نحو غلامه الهاء ضمير متصل

وَتَابِعُ الْمَخْفُوضِ يَأْتِي فِي التَّوَابِعِ .

باب اعراب الأفعال

تَقَدَّمَ أَنَّ الْفِعْلَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ : مَاضٍ ، وَأَمْرٌ ، وَمُضَارِعٌ ، وَأَنَّ الْمَاضِيَ وَالْأَمْرَ مَبْنِيَّانِ ، وَأَنَّ الْمُعْرَبَ مِنَ الْأَفْعَالِ هُوَ الْمُضَارِعُ ، إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِنُونِ الْإِنَاثِ وَلَا نُونِ التَّوْكِيدِ الْمُبَاشِرَةِ لَهُ ، وَأَنَّ الْفِعْلَ يَدْخُلُهُ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِعْرَابِ ثَلَاثَةٌ : الرَّفْعُ ، وَالنَّصْبُ ، وَالْجَزْمُ . إِذَا عُلِمَ ذَلِكَ فَالْإِعْرَابُ خَاصٌّ بِالْمُضَارِعِ ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ فَيَنْصِبُهُ ، أَوْ جَازِمٌ فَيَجْزِمُهُ نَحْوُ : إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ،

فى محل جر بالاضافة ، وانما ضعف كونها عامل الجر فى المضاف اليـه لانها معنى والمضاف لفظ واللفظ أقوى . وقيل ان الجر بالحرف المقدر ، ورد بان اضمار الجار ضعيف ، ولأن معنى غلام زيد غير معنى غلام لزيد كما تقـدم (وتابع المخفوض) من نعت وغيره (يأتى فى التوابع) ان شاء الله تعالى . وهى النعت ، وعطف البيان ، والتوكيد ، والبدل ، وعطف النسق ، كمررت بأخيك الـكريم أبى محمد نفسه رجل صالح ورجل آخر .

باب اعراب الأفعال

أى المضارعية فأل فى الأفعال للعهد اذ لا يعرب من الأفعال غيرها (تقدم) : أى فى صدر هذه المقدمة (أن الفعل) : أى من حيث هو (ثلاثة أنواع) لا رابع لها (ماض وأمر ومضارع ، و) تقدم (أن الماضى والأمر مبنيان) على ما تقدم فيهما (وأن المعرب من الأفعال هو المضارع) لـكن انما يعرب (اذا لم يتصل بنون الاناث) فان اتصل بها بنى على السكون نحو النسوة يقمن والوالدات يرضعن ــ (ولا نون التوكيد المباشرة له) من غير فاصل لفظى ولا تقديرى فان اتصل بها بنى على الفتح نحو ــ لينبذن ــ لأكيدن ــ (و) تقدم (أن الفعل) : أى المضارع (يدخله من أنواع الاعراب) الأربعة التى هى الرفع والنصب والخفض والجزم (ثلاثة) لا غير : (الرفع) بحركة نحو يقوم ، أو بحرف نحو يفعلان (والنصب) بحركة نحو لن يقوم ، أو بحرف نحو لن يفعلا (والجزم) بحذف حركة نحو لم يقم ، أو بحذف حرف نحو لم يفعلا (اذا علم ذلك) أى اذا علمت ذلك أيها الطالب (فالاعراب) المذكور الذى هو الرفع وما بعده (خاص بالمضارع) فلا يدخل الماضى ولا الأمر (وهو مرفوع أبدا) اجماعا اذا تجرد من الناصب والجازم وسلم من نونى التوكيد والأناث وانما اختلفوا فى تحقيق الرافع له ما هو على أقوال : وأصحها ما هو جار على ألسنة المعربين أن الرافع له تجرده من الناصب والجازم ، وبه قال الفراء وغيره من حذاق الـكوفيين ، واعتمده ابن هشام وابن مالك وغيرهما ، ويستمر رفعه (حتى يدخل عليه ناصب فينصبه) ومثل ذلك ما اذا عطف على منصوب فانه ينتصب (أو) يدخل عليه (جازم فيجزمه) ومثل ذلك ما اذا عطف على مجزوم فانه يجزم (نحو إياك نعبـد وإياك نستعين) هـذا مثال المضارع المرفوع لتجرده عن الناصب والجازم

وَالنَّوَاصِبُ قِسْمَانِ . قِسْمٌ يَنْصِبُ بِنَفْسِهِ ، وَقِسْمٌ يَنْصِبُ بِأَنْ مُضْمَرَةً بَعْدَهُ . فَالْأَوَّلُ أَرْبَعَةٌ :
أَحَدُهَا أَنْ إِنْ لَمْ تُسْبَقْ بِعِلْمٍ وَلَاظَنٍّ نَحْوُ : يُرِيدُ اللّٰهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ ،

واعرابه إيا ضمير منفصل فى محل نصب مفعول مقدم ، والكاف حرف خطاب لامحل له من الاعراب نعبد فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب ، والجازم وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ـ و إياك نستعين ـ مثله ، وماجاء مجزومامع تجرده عن الناصب والجازم . فأما أن يخرج على حذف لام الطلب كقول أبى طالب يخاطب النبى صلى الله عليه وسلم :

محمد تفد نفسك كل نفس ✲ اذا ماخفت من شئ تبالا

أى و بالا ، والتقدير لتفد ، أوعلى حذف الضمة للضرورة كقول امرئ القيس :

فاليوم أشرب غير مستحقب ✲ اثما من الله ولا واغل

فليس قوله أشرب مجزوما وانما هو مرفوع ولكن حذفت الضمة للضرورة وحذف كل من لام الطلب ، وحركة الاعراب فى المضارع جائز فى الشعر خاصة على الصحيح عند الجمهور (والنواصب) التى تنصبه (قسمان : قسم ينصب) المضارع (بنفسه) وهذا القسم متفق عليه بين البصريين والكوفيين (وقسم ينصب) المضارع لابنفسه بل (بان مضمرة بعده) اضمارا واجبا أوجائزا كما سيأتى . قال الفاكهى : وفى عبارته تجوّز من جهة تسمية غير الناصب ناصبا اهـ . ولعلّ الذى سهل له ذلك ارادة الجمع بين قول البصريين : ان النواصب أربعة فقط ، وقول الكوفيين ان النواصب عشرة ، فبين بما ذكره أن مازاد على الأربعة المذكورة النصب فيه بأن مضمرة ، ومن أطلق عليه اسم النصب فعلى سبيل المجاز (فالأوّل أربعة أحدها أن) بفتح الهمزة وسكون النون : أى المصدرية ، وهى أمّ الباب ولذا عملت ظاهرة ومضمرة ، وتدخل على الفعل المتصرف مطلقا فتنصب المعرب لفظا والمبنى محلا قاله ابن عنقاء . وقال الفاكهى : وتتصل بالماضى وكذا بفعل الأمر على الأصح وان لم تؤوّل بالمصدر لفوات معنى الأمر ، وخرج بالمصدرية المخففة كما سيأتى قريبا ، والمفسرة والزائدة فانها لاتنصب المضارع ، والمفسرة هى المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو ـ فأوحينا إليه أن اصنع الفلك ـ : أى اصنع ـ وانطلق الملأ منهم أن امشوا ـ : أى امشوا فان لم يتقدمها جملة نحو ـ وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ـ فليست أن مفسرة بل هى حينئذ مخففة من الثقيلة . والزائدة هى الواقعة بعد لما الحينية نحو ـ فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه ـ أو بين الكاف ومجرورها كقوله : ✲ كأن ظبية تعطو الى وارق السلم ✲ على رواية جر الظبية ، أو بين القسم ولو نحو أقسم بالله أن لو يأتينى زيد لأكرمته . ثم ذكر شروط النصب بأن فى قوله (ان لم تسبق بعلم ولاظن) لأنّ أن الناصبة علم الاستقبال فما بعدها غير معلوم التحقق فلا تقع بعد العلم ولا بعد الظن المؤكد به . ثم ان المصدرية تقع فى موضعين : أحدهما بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون فى موضع رفع على الفاعلية نحو ـ ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله ـ أى خشوع قلوبهم ، أوفى موضع نصب على المفعولية (نحو : يريد الله أن يخفف عنكم) واعرابه يريد فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره ، الله فاعل ، أن حرف مصدرى ونصب ، يخفف فعل مضارع منصوب بان وعلامة نصبه فتح آخره ، والمصدر المنسبك من أن ومابعدها مفعول به ، والتقدير

وان

وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ، فَإِنْ سُبِقَتْ بِعِلْمٍ نحو: عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ فَهِيَ مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ وَاسْمُهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ مَحْذُوفٌ ، وَالْفِعْلُ مَرْفُوعٌ ، وَهُوَ وَفَاعِلُهُ خَبَرُهَا كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ النَّوَاسِخِ ، فَإِنْ سُبِقَتْ بِظَنٍّ فَوَجْهَانِ نحو : وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ، قُرِئَ فِي السَّبْعَةِ بِالنَّصْبِ

يريد الله التخفيف عنكم ، أوفى موضع جرّ نحو ـ من قبل أن يأتى يوم لا بيع فيه ولاخلة ـ الثانى أن تقع فى الابتداء فتكون فى موضع رفع على الابتداء نحو (وأن تصوموا خيرلكم) واعرابه أن حرف مصدرى ونصب ، تصوموا فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، والواو فاعل ، والمصدر المنسبك من أن ومابعدها مبتدأ ، والتقدير صومكم ، خير خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره ، لكم جار ومجرور متعلق بخير .

[تنبيه] ربما أهملت أن حملا على ما المصدرية كقراءة ابن محيصن الراوى عن عطاء فقراءته من الشواذ لمن أراد أن يتمّ الرضاعة برفع يتمّ ، وقول الشاعر :

أن تقرأن على أسماء ويحكما ✲ منى السلام وأن لاتشعرا أحدا

كما أعملت ما المصدرية قليلا حملا على أن فيما روىعنه صلى الله عليه وسلم من قوله « كما تكونوا يولى عليكم » ذكره ابن الحاجب وتبعه الفاكهى . وغيره قال المرادى وظاهر كلام ابن مالك فى الألفية أن اهمال أن مقيس اﻫ . ومن العرب من يجزم بها نحو قول الشاعر :

اذا ماغدونا قال ولدان أهلنا ✲ تعالوا الى أن يأتنا الصيد نحتطب

(فان سبقت بعلم) أى بلفظ دال على اليقين وان لم يكن بلفظ ع ل م (نحو: علم أن سيكون) واعرابه علم فعل ماض تنصب مفعولين ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، أن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره أنه ، والسين حرف تنفيس ، ويكون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره متصرف من كان الناقصة ، واسمها مرضى ، وخبرها جملة منكم ، والمصدر المنسبك من أن ومابعدها ساد مسدّ مفعولى علم ، والتقدير علم كون مرضى منكم ، ومثل هذه الآية : قوله تعالى ـ أفلا يرون أن لا يرجع اليهم قولا ـ برفع يرجع لأن أن هذه ليست مصدرية بل هى كما قال (فهى مخففة من) أن (الثقيلة) التى تنصب الاسم وترفع الخبر (واسمها ضمير الشأن محذوف وجوبا (والفعل) بعدها (مرفوع) لتجرده عن الناصب والجازم (وهو وفاعله) مرفوع المحل على أنه (خبرها كما تقدم فى باب النواسخ) وليس من شروط أن المخففة أن تسبق بعلم بل الغالب وقوعها بعد علم كما صرح بذلك الأزهرى فى التصريح والافقد تكون مخففة وان لم تسبق كقوله تعالى ـ وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ـ وقضية قوله وهو وفاعله خبرها أن يكون هنا تامة ، وقد سبق فى الشرح فى باب النواسخ احتمال كونها تامة ، ويؤيده أنها بمعنى يوجد أو يحصل وذلك من علامة تمامها (فان سبقت بظن) والمراد به مايدل على الظن سواء كان بلفظ الظن أم لا (فوجهان) فيه جائزان : النصب على أنها ناصبة والرفع على أنها مخففة من الثقيلة (نحو ـ وحسبوا أن لا تكون فتنة ـ قرئ فى السبعة بالنصب) وهى قراءة غير أبى عمرو وحمزة والكسائى اجراء للظن على أصله من غير تأويل لأنه باعتبار دلالته على عدم الوقوع يلائم أن الناصبة الدالة

وَٱلرَّفْعِ . وَٱلثَّانِي لَنْ نحوُ : لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ . وَٱلثَّالِثُ كَيِ ٱلْمَصْدَرِيَّةُ ، وَهِيَ ٱلْمَسْبُوقَةُ بِاللاَّمِ لَفْظًا نحوُ لِكَيْلَا تَأْسَوْا . أَوْ تَقْدِيرًا نحوُ جِئْتُ كَيْ تُكْرِمَنِي

على الرجاء والطمع ، واعرابه حسبوا فعل وفاعل ، حسب فعل ماض من أخوات ظن تنصب مفعولين والواو ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، أن حرف مصدرى ونصب ، ولا نافية ، تكون فعل مضارع منصوب بان وعلامة نصبه فتح آخره متصرف من كان الناقصة بمعنى تحصل ، فتنة فاعل ، والمصدر المنسبك من أن ومابعدها سادمسدّ مفعولى حسب ، والتقدير وحسبوا عدم كون : أى حصول فتنة (والرفع) وهى قراءة أبى عمرو وحمزة والكسائى على تنزيل الحسبان منزلة العلم فيلائم أن المخففة الدالة على التحقق وتكون حينئذ مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف والجلة المنفية بلا فى محل رفع خبرها . قال الفاكهى وغيره : والنصب أرجح لأن التأويل خلاف الأصل ولهذا أجمعوا على النصب فى ــ ألم أحسب الناس أن يتركوا ــ وانما لم يقرءوا فيه بالرفع لعدم وجود الفاصل بين أن والفعل بخلاف ــ وحسبوا أن لا تكون فتنة ــ فانه وجد الفصل بين أن والفعل بلا النافية . (والثانى) مما ينصب بنفسه (لن) وهى حرف بسيط وليس أصلها لا النافية فأبدلت ألفها نونا خلافا للفراء ولا أصلها لا أن حذفت الهمزة تخفيفا خلافا للخليل والكسائى وهى لنفى ماسيفعل : أى لنفى الفعل المستقبل : اما الى غاية تنتهى نحو ــ لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى ــ واما الى غير غاية نحو ــ لن يخلقوا ذبابا ــ : أى دائما مستمرا ، ولا تكون بذلك مفيدة للتأبيد لأن التأبيد فى الآية المذكورة لأمر خارجى لا من مقتضيات لن . وقول الزمخشرى فى أنموذجه انها مفيدة للتأبيد ، قال ابن هشام فى المغنى دعوى بلا دليل . وقال ابن مالك الحامل له على التأبيد اعتقاده فى ــ لن ترانى ــ أن الله لا يرى ، وهو باطل اهـ . فقد ثبت فى الحديث المتواتر أن أهل الجنة يرونه تعالى ، والأصح أنه يقع الفعل بعدها للدعاء كما يقع بعد لا ، قال الشاعر :

لن تزالوا كذلكم ثم لازلـ ـت لكم خالدا خلود الجبال

وقد سمع الجزم بها فى لغة لكنها شاذة (نحو : لن نبرح عليه عاكفين) واعرابه لن حرف نفى ونصب نبرح فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتح آخره متصرف من برح من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر ، واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره نحن ، عليه جار ومجرور ، عاكفين خبر نبرح وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لانه جمع مذكر سالم (والثالث) مما ينصب بنفسه (كى المصدرية وهى) التى تؤوّل مع الجلة بعدها بمصدر وفسرها المصنف كغيره بأنها (المسبوقة باللام) أى التعليلية (لفظا نحو ــ لكيلا تأسوا ــ) أى لئلا تحزنوا ، واعرابه اللام حرف تعليل كى حرف مصدر ونصب ، ولا نافية ، تأسوا فعل مضارع منصوب بكى وعلامة نصبه حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، والمصدر المنسبك من كى ومابعدها مجرور بلام التعليل والتقدير لعدم أساكم : أى حزنكم . فى القاموس والأسى ، الحزن ، فكى ههنا لا يجوز جعلها حرف تعليل ، وأن مضمرة بعدها لئلا يدخل الجارّ على مثله ، وهم لا يجيزونه (أو) المسبوقة باللام (تقديرا نحو جئت كى تكرمنى) فتكرمنى منصوب بكى اذا قدّرت أن الأصل لكى ، وأنك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها ، والمصدر المنسبك من كى ومابعدها مجرور باللام المقدرة ، والتقدير جئت

فان

فَإِنْ لَمْ تُقَدَّرِ اللاَّمُ فَـكَيْ جَارَةٌ ، وَالْفِعْلُ مَنْصُوبٌ بِأَنْ مُضْمَرَةً بَعْدَهَا وُجُوبًا . وَالرَّابِعُ إِذَنْ إِنْ صُدِّرَتْ فِي أَوَّلِ الْـكَلاَمِ ، وَكَانَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلاً ، وَمُتَّصِلاً بِهَا ، أَوْ مُنْفَصِلاً عَنْهَا بِالْقَسَمِ ، أَوْ بِلاَ النَّافِيَةِ نَحْوُ إِذَنْ أُكْرِمَكَ ،

لاكرامك إياى (فان لم تقدر اللام) قبلها (فـكى جارة) مفيـدة للتعليل (والفعل منصوب بان مضمرة بعدها وجوبا) لاتظهر الافى الشعر كقول الشاعر :

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا ✲ لسانك كيما أن تغرّ وتخدعا

وتغرّ بفتح أوّله وضم الغين المعجمة . وقد أفاد كلامـه أن كى حرف مشترك بين الناصبة والجارة هومذهب الجمهور ، وتتعين للمصدرية ان سبقتها اللام نحو ـ لـكيلا تأسوا ـ لئلا يدخل الجار على الجارّ ، وتتعين للتعليل ان ظهرت أن المصدرية بعدها نحو جئتك كى أن تكرمنى ، أو اللام نحو جئتك لـكى تكرمنى اذلا يجوز جعلها حينئذ مصـدرية فان لم تظهر أن بعدها ولاسبقتها اللام أو وجدا معاجاز الأمران : المصدرية والتعليلية نحو كيلا يكون دولة وقول الشاعر :

أردت لـكيما أن تطير بقربتى ✲ فتتركها شنا ببيـداء بلقع

(والرابع) مماينصب المضارع بنفسه (اذن) هكذا رسمها بعضهم بالنون ، والأصح رسمها بالألف كما يوقف عليها ، لـكن قال ابن عنقاء المختار خلافا للجمهور أن تـكتب فى غير القرآن بالنون وبها يوقف عليها اهـ : أى وأمافى القرآن فالمتبع رسم المصحف الامام ، وهى حرف بسيط لامركب من اذ وأن وهى غـير مختصة بالمضارع ولـكن الأصح أنها ناصبة له بنفسها ، لا بأن مضمرة وقد ذكر المصنف كغيره لعملها النصب ثلاثة شروط : الأوّل (ان صدرت فى أوّل الـكلام) الذى وقع جوابا لـكلام قبلها لأنها حينئذ فى أشرف محالها ، فان وقعت حشوا فى الـكلام بان اعتمد مابعدها على ماقبلها أهملت ، وذلك فى ثلاثة مواضع : أحـدها أن يكون مابعـدها خبرا عما قبلها نحو أنا اذن أكرمك . الثانية أن يكون مابعدها جوابا لشرط قبلها نحو ان تأتنى اذن أكرمك . الثالثة أن يكون جواب قسم قبلها نحو والله اذن لاأخرج وقول الشاعر :

لئن عادلى عبد العزيز بمثلها ✲ وأمكننى منها اذن لاأقيلها

لأن التقدير والله لئن ، فان كان السابق عليها واوا أوفاء جاز النصب باعتبار انمابعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد اذن غير معتمدعلى ماقبلها ، والرفع باعتبار كون مابعد العاطف من تمام ماقبله والغالب الرفع ، وبه قرأ السبعة فى قوله تعالى ـ واذا لايلبثون خـلافك الاقليلا ـ وقوله تعالى ـ فاذا لايؤتون ـ . والشرط الثانى مذكور فى قوله (وكان الفـعل بعـدها مستقبلا) قياسا على بقيـة النواصب فانها لاتعمل فى الحال فيجب الرفع فى نحو اذن تصـدق جوابا لمن قال أنا أحبّ زيدا لأنه حال ولا مدخـل للجزاء فى الحال (و) الثالث كونه (متصـلا بها أومنفصلا عنها بالقسم أوبلا النافية) فان فصـل بينها وبين الفعل المضارع بغـير ماذكر أهملت ووجب رفع الفعل بعدها لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها ، وانما اغتفر الفصل بالقسم لأنه زائد جىء به للتأكيد فلم يمنع النصب وبلاالنافية لتنزيلها منزلة العدم لأن النافى كالجزء من المنفى (نحو إذن أكرمك) هذا مثال ماستوفت الشروط ، واعرابه إذن حرف جواب وجزاء ، ونصب

وَإِذًا وَاللهِ أُكْرِمَكَ ، وَإِذًا لَا أُجِيئَكَ جَوَابًا لِمَنْ قَالَ أَنَا آتِيكَ ، وَتُسَمَّى حَرْفَ جَوَابٍ وَجَزَاءٍ * وَالثَّانِي مَايَنْصِبُ الْمُضَارِعَ بِإِضْمَارِ أَنْ بَعْدَهَا ، وَهُوَ قِسْمَانِ : مَا يُضْمَرُ أَنْ بَعْدَهُ جَوَازًا ، وَمَا يُضْمَرُ أَنْ بَعْدَهُ وُجُوبًا ، فَالْأَوَّلُ خَمْسَةٌ ، وَهِيَ لَامُ كَيْ

أكرم فعل مضارع منصوب باذن وعلامة نصبه فتح آخره ، وفاعله مستترفيه وجوبا تقديره أنا والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به (وإذاوالله أكرمك) هذا مثال الفصل بالقسم ، واعرابه اذن حرف جواب وجزاء ونصب ، الواو حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو وعلامة جره كسر آخره ، أكرم فعل مضارع منصوب باذن وفاعله مستترفيه وجوبا تقديره أنا ، والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به (واذن لاأجيئك) هذا مثال الفصل بلاالنافية ، واعرابه اذن حرف جواب وجزاء ونصب ، لانافية ، أجىء فعل مضارع منصوب باذن وعلامة نصبه فتح آخره ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به (جوابا لمن قال أنا آتيك) هذا متعلق بالامثلة الثلاثة (وتسمى) اذن (حرف جواب) لوقوعها فى كلام مجاب به كلام آخر سواء أوقعت فى صدره أوحشوه أوآخره غير أنها لاتنصب إلا ان وقعت فى صدره (وجزاء) لأن مضمون ماهي فيه جزاء لمضمون كلام آخر ، ثم ماذكره المصنف من أن الفصل بلا النافية لايمنع اذن من عمل النصب كالفصل بالقسم هو الذى صرح به ابن هشام ، وان أهمل ذكرها كثيرون حتى انها فاتت التسهيل على كثرة جمعه . قال الفاكهى فى شرح القطر واغتفر ابن بابشاذ الفصل بالنداء ، وابن عصفور الفصل بالظرف وشبهه ، والى ذلك أشار بعضهم حيث قال ، وفيه أيضا ذكر الشروط الثلاثة :

اعمل اذن اذا أتتك أولا * وسقت فعلا بعدها مستقبلا
واحذر اذا أعملتها أن تفصلا * الا بحلف أونداء أو بلا
وافصل بظرف أو بمجرور على * رأي ابن عصفور رئيس النبلا
وان تجئ بحرف عطف أولا * فأحسن الوجهين أن لاتعملا اهـ

لكن الأصح أنه اذا فصل بينها و بين الفعل بغير القسم ولا النافية فانها لاتنصب كما يفيده كلامه فى الفواكه * (والثانى) من قسمى النواصب (ماينصب) الفعل (المضارع باضمار ان بعدها) الضمير عائد على معنى ما : فكأنه قال الثانى الاشياء التى تنصب المضارع باضمار أن بعدها (وهو قسمان) لاثالث لهما (مايضمر) أى يقدر (أن بعده جوازا) ولوظهرت فى الكلام لجاز (وما يضمر أن بعده وجوبا) وذلك لامتناع اظهارها (فالأول خمسة) أى من الحروف (وهي لام كي) أى اللام التعليلية ، وأضيفت الى كى لانها تخلفها فى افادة التعليل عند حذفها ، ويقال لها لام الجر لان المصدر المنسبك من ان المضمرة والفعل مجرور بها لفظا ، وشرط جواز اضمار أن بعدها أمران : الأول أن لاتسبق بكون ماض ناقص منفى ، والثانى أن لايقترن الفعل بلا نحو جئتك لأزورك . فان سبقت بالكون المذكور وجب اضمار أن بعدها كما سيأتى فى لام الجحود ، وان اقترن الفعل بلا النافية أو الزائدة وجب إظهار أن نحو ــ لئلا يكون للناس عليكم حجة ــ بادغام النون فى لا النافية ونحو ــ لئلا يعلم أهل الكتاب ــ بادغام النون فى اللام الزائدة للتأكيد ، ثم لام كى

نحوُ : وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ . وَالْوَاوُ . وَالْفَاءُ . وَثُمَّ . وَأَوِ الْعَاطِفَاتُ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ :
أَيْ لَيْسَ فِي تَأْوِيلِ الْفِعْلِ نحوُ قَوْلِهِ * وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي *

تصدق بلام التعليل كقوله تعالى ـ ليغفر لك الله ماتقدم من ذنبك وماتأخر ـ ولام الحكمة نحو ـ وماخلقت الجن والانس إلا ليعبدون ـ بكسر نون الوقاية ، وانما لم تكن هذه اللام لام التعليل لأن أفعاله سبحانه وتعالى منزهة عن العلل والأغراض ، ولام العاقبة ، وهى التى مابعدها نقيض لمقتضى ماقبلها نحو ـ فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوّا وحزنا ـ فالتقاطه إنما كان ليكون قرة عين لهم فصار عاقبة أمره عدوّا ، ولام التأكيد ، وهى الزائدة ، وتأتى بعد فعل متعد والغالب وقوعها بعد أمر نحو ـ وأمرت لأعدل بينكم ـ أصله أمرت أن أعدل فزيدت اللام وأضمرت أن ، ومثله عند بعضهم (نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين) واعرابه أمر فعل ماض مغير الصيغة ، ونا ضمير متصل فى محل رفع نائب الفاعل ، لنسلم اللام مؤكدة ، ويجوز أن يقال فيها اللام لام التعليل على جهة المجاز كما يجوز ذلك فى لام الحكمة والعاقبة ، نسلم فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد اللام ، وانما أضمرت أن بعد اللامات المذكورة ليكون حرف الجر داخلا على الاسم . وفى المجيد لنسلم لام كى ومفعول أمرنا الثانى محذوف : أى أمرنا بالاخلاص لكى تنقاد . وقال الزمخشرى هى تعليل للأمر : أى قيل لنا أسلموا لأجل أن نسلم . ذهب ابن عطية إلى أنها زائدة ، وأن نسلم فى موضع المفرد ، ونسبه الى سيبويه ، وليس كذلك بل الكسائى والفراء ذهبا الى أن لام كى تقع فى موضع أن فى أردت وأمرت ، وأما سيبويه وأصحابه فمذهبهم أن اللام تتعلق بمحذوف والفعل قبلها يراد به المصدر : أى الارادة للبيان والأمر للاسلام ، وهما مبتدأ وخبر ، وقيل اللام بمعنى الباء : أى أمرنا بأن نسلم اهـ وذكر السمين الوجوه المذكورة ، وزاد وجها خامسا ، وهو أن اللام ، ومابعدها مفعول الأمر واقعة موقع أن : أى أنهما يتعاقبان ، تقول أمرتك لتقوم ، وأن تقوم اهـ (والواو والفاء وثم وأو العاطفات) فان الفعل ينصب بعدها باضمار أن جوازا بشرط أن تكون عاطفات للفعل الذى دخلت عليه (على اسم خالص : أى ليس فى تأويل الفعل) ويقال له الاسم الصريح ، وذلك كالمصدر لأنه لايقصد به معنى الفعل فخرج بذلك الاسم الذى هو فى تأويل الفعل كالاسم الواقع صلة للألف واللام نحو الطائر فيغضب زيد الذباب . فانه يجب فيه رفع يغضب لأن الاسم الذى هو الطائر فى تأويل الذى يطير * ثم شرع فى التمثيل للأربعة الأحرف مبتدئا بالواو . فقال (نحو قوله) قال الفاكهى : الأولى قولها اهـ أى لأن البيت المذكور لامرأة . وقال الأزهرى وقوله : أى الشخص المسمى ميسون الكلابية زوج معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه وأمّ ابنه يزيد اهـ قال السجاعى وميسون بفتح الميم فمثناة تحتية ساكنة فسين مهملة غير منصرف للعلمية والتأنيث :

(ولبس عباءة وتقر عينى) * أحب الىّ من لبس الشفوف

هو من قصيدة من الوافر أنشدتها ميسون بنت بحدل الكلابية زوج معاوية تذكر فيها ضيق نفسها واستيلاء الهمّ عليها حين تسرى عليها معاوية وعدل عنها ، وقالت أنت فى ملك عظيم وماتدرى قدره ، وقيل أنشدتها حين نقلها من البدو الى الشام فكانت تكثر الحنين إلى آبائها

وَقَوْلِهِ * لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ *

والتذكر لمسقط رأسها فسمعها ذات يوم ، وهى تنشد هذه القصيدة ، وهى :

لبيت تخفق الأرواح فيه * أحب الىّ من قصر منيف
ولبس عباءة وتقرّ عينى * أحب الىّ من لبس الشفوف
وأكل كسيرة فى كسر بيتى * أحب الىّ من أكل الرغيف
وأصوات الرياح بكل فجّ * أحب الىّ من نقر الدفوف
وكلب ينبح الطرّاق دونى * أحب الىّ من قط ألوف
وخرق من بنى عمى نحيف * أحب الىّ من علج عنيف

فقال معاوية رضى الله عنه مارضيت حتى جعلتنى علجا عاوفا ، فطلقها . ثم الصواب رواية البيت المذكور بالواو عطفا على قوله قبله * لبيت تخفق الأرواح فيه * ومن رواه باللام بلفظ للبس فقدوهم كما نبه عليه ابن هشام فى شرح بانت سعاد * اللغة الارواح بالواو جمع ريح ، والمنيف العالى ، والعباءة بالمدّ نوع معروف من الاكسية وتقر بفتح التاء والقاف كما فى الاسعاف من قولهم عين قريرة : أى باردة من البرد الذى هو النوم ، وقيل هى ضدّ الحرارة ، وقيل من القرار ، وهو السكون لان العين إذا قرت سكنت عن الطموح إلى غيره . وقال بعضهم قرار العين كناية عن الفرح والسرور ، والشفوف بضم الشين جمع شف بفتحها وكسرها ، وهو الثوب الرقيق ، وكسر البيت جانب الخباء الذى يلى الارض ، والفج الطريق الواسع ، والدفوف بضم الدال جمع دف ، وهو الآلة التى يضرب بها ، والخرق بكسر الخاء المعجمة السخى ، والنحيف الهزيل ، والعلج الرجل من كفار العجم ، والعنيف الذى لارفق فيه ، ويروى عجل عليف باللام بدل النون * الاعراب الواو حرف عطف ، لبس مبتدأ ، عباءة مضاف اليه ، وتقر الواو حرف عطف على لبس ، تقر فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الواو العاطفة ، وعينى فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على ماقبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لايناسبها الاكسر ماقبلها ، وهو مضاف وياء النفس مضاف اليه ، والمصدر المنسبك من أن ومابعدها معطوف على لبس عباءة والتقدير ولبس عباءة وقرة عينى ، أحب خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره ، وأحب أفعل تفضيل يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول ، ونائب الفاعل مستتر فيه وجوبا تقديره هو ، الىّ جار ومجرور متعلق بأحب ، وقد بينت فى أوّل الشرح وجه كون أحب يرفع نائب الفاعل مع أن اسم التفضيل يرفع الفاعل ، من لبس جار ومجرور والشفوف مضاف إليه . والمعنى ولبس كساء من شعر على عادة أهل البادية وقرة عينى : أى سرورى بأهلى أحب إلىّ مما أنا فيه من لبس الشفوف * والشاهد فى قوله ، وتقرّ عينى حيث نصب الراء التى هى آخر الفعل بأن مضمرة جوازا بعد عاطف مسبوق باسم خالص فى التقدير بالفعل ، وهو لبس (و) مثال الفاء نحو (قوله :

لولا توقع معترّ فأرضيه) * ما كنت أوثر أترابا على ترب

لم أقف على اسم قائله ، وهو من البسيط * اللغة توقع الشىء ترجى حصوله ، والمعتر بالعين المهملة

وَقَوْلِهِ * إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ *

والتاء المثناة فوق المتعرّض للمعروف والاتراب جمع ترب بكسر التاء المثناة فوق وسكون الراء ، وترب الرجل من يولد فى الوقت الذى ولد فيه فيساويه فى سنه ، وقوله على ترب بكسر التاء المثناة وفتح الراء جمع ترب بكسر التاء أيضا * الاعراب لولا حرف امتناع لوجود ، توقع مبتدا ، وهو مضاف إليه ، فارضيه الفاء حرف عطف على توقع أرضى فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الفاء العاطفة ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، ما نافية ، كنت كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، والتاء ضمير متصل فى محل رفع اسمها ، أوثر فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، أترابا مفعول به ، على ترب جار ومجرور متعلق باوثر ، وجملة أوثر إلى آخر البيت فى محل نصب خبر كان . والمعنى لولا توقع من يتعرض لفعل المعروف وارضاؤه ما آثر الشاعر المساوى لغيره من السن على المساوى له فى سنه * والشاهد فى قوله فأرضيه حيث نصب بأن مضمرة بعد الفاء العاطفة على اسم خالص وهو توقع لأنه ليس فى تأويل الفعل ، والتقدير لولا توقع معترّ فا رضائى إياه . قاله الأزهرى (و) مثال ثم نحو (قوله :

انى وقتلى سليكا ثم أعقله) * كالثور يضرب لما عافت البقر

قاله أنس بن مدركة الخثعمى وهو من البسيط * اللغة سليك بالتصغير اسم رجل يقال له سليك ابن سلكة كما فى حياة الحيوان ، وأعقله من عقلت القتيل : أعطيت ديته ، والثور معروف ، وهو الذكر من البقر لأن البقر تتبعه فاذا عاف الماء عافته فيضرب ليرد الماء فترد معه ، وقيل المراد بالثور ثور الطحلب ، وهو الذى يعلو على الماء فيصدّ البقر عن الشرب فيضربه صاحب البقر ليتفرق عن الماء فتشربه ، والمناسب للتشبيه الأوّل لأن الغرض من وقوع الفعل به تخويف غيره ، وعافت من عاف الرجل الطعام أو الشراب يعافه عيافا إذا كرهه فلم يشرب * الاعراب انّ حرف توكيد ونصب ، والياء ضمير متصل فى محل نصب اسمها ، الواو حرف عطف على اسم انّ ، قتلى معطوف والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى اعرابه تبعه فى نصبه ، وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على ماقبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لايناسبها الا كسر ماقبلها ، وقتل مصدر يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وهو مضاف وفاعله وهو ياء المتكلم مضاف اليه ، سليكا مفعول به لقتلى ، ثم حرف عطف على قتلى ، أعقل فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد ثم العاطفة وعلامة نصبه فتح آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والمصدر المنسبك من أن ومابعدها معطوف على قتلى ، والتقدير انى وقتلى سليكا ثم عقلى إياه ، كالثور جار ومجرور فى محل رفع خبر إن ، يضرب فعل مضارع مغير الصيغة ، ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره ، هو لما رابطة لوجود شىء بوجود غيره ، عاف فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، البقر فاعل ، والمعنى مثلى فى قتلى لسليك بن سلكة ثم اعطائى لديته كالذكر من البقر يضرب إذا امتنعت من شربها الماء ، وكانت العرب من عادتها إذا أوردوا البقر فلم تشرب إما لكدورة الماء أولقلة العطش لاتضرب لأنها ذات لبن ، وانما يضرب

وَقَوْلِهِ تَعَالَى : أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً . وَالثَّانِي وَهُوَ مَاتُضْمَرُ أَنْ بَعْدَهُ وُجُوباً سِتَّةٌ : كَيِ الْجَارَّةُ كَمَا تَقَدَّمَ: وَلَامُ الْجُحُودِ نَحْوُ، وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ،

الثور فيقتحم الماء ، وتتبعه البقر فتشرب ، فكأنه يقول فعل بي ماذكر لتخويف غيرى * والشاهد فى قوله . ثم أعقله حيث نصب بعد . ثم العاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل ، وهو قتلى (و) مثال أونحو (قوله تعالى) ـ وما كان لبشر أن يكلمه الله إلاوحيا أومن وراء حجاب (أو يرسل رسولا) ـ فى قراءة غير نافع بنصب يرسل باضمار أن بعد أو عطفا على وحيا واعرابه مانافية ، كان فعل ماض ناقص ، لبشر جار ومجرور فى محل نصب خبرها مقدم ، أن حرف مصدرى ونصب يكلم فعل مضارع منصوب بأن . والهاء مفعول به ، الله فاعل ، والمصدر المنسبك من أن ومابعدها اسم كان ، وخبرها جملة لبشر ، والتقدير وما كان تكليم الله كائنا لبشر ، الا أداة حصر ، وحيا حال فى تأويل موحيا ، أوحرف عطف ، من وراء جار ومجرور فى موضع نصب على الحال ، والتقدير أوموصلاذلك اليه من وراء حجاب ، وهو مضاف وحجاب مضاف اليه ، أوحرف عطف على وحيا ، يرسل فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد أو ، والتقدير الاوحيا أو إرسالا ووحيا ليس فى تقدير الفعل وفاعله مستترفيه جوازا تقديره هو ، رسولا مفعول به . وقرأ نافع وابن عامر برفع يرسل بتقدير هو : أى أوهو يرسل ، وقوله تعالى ـ فيوحى باذنه مايشاء ـ مرفوع على قراءة نافع وابن عامر ، ومنصوب على قراءة الباقين لأنه معطوف على يرسل . (والثانى وهو ماتضمر أن بعده وجوبا ستة) من الحروف : أحدها (كى الجارة) التعليلية (كما تقدم) قريبا وهى التى لم تدخل اللام عليها لفظا ولاتقديرا نحو جئتك كى تكرمنى اذا لم تقدر أن الأصل لكى تكرمنى فتقول حينئذ فى اعرابها كى حرف تعليل وجر ، أوتأخرت عنها اللام كقول الشاعر :

كى لتقضينى رقية ما * وعدتنى غير مختلس

فالنصب بعدها بأن مضمرة وجوبا لأنها حينئذ حرف جر كما إذا أتت بعد أن المصدرية كقوله : * كيما أن تغر وتخدعا * (و) ثانيها (لام الجحود) وهى المسبوقة بكون ناقص ماض لفظا ومعنى ، أومعنى فقط منفى : الأول بما أوان على قول بعضهم ، والثانى بلم دون غيرها من أدوات النفى ، مثال الأول (نحو : وما كان الله ليعذبهم) وإعرابه مانافية ، كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، الله اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه ضم آخره ، ليعذب اللام لام الجحود يعذب فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد لام الجحود وعلامة نصبه فتح آخره ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به وفاعله مستترفيه جوازا تقديره هو ، والمصدر المنسبك من أن ومابعدها مجرور بلام الجحود متعلق بمحذوف وجوبا ، هوخبر كان ، والنفى متسلط عليه ، والتقدير وما كان الله مريدا لتعذيبهم * ومثال الثانى ـ وان كان مكرهم لتزول منه الجبال ـ فان نافية ، وكان فعل ماض ناقص ، ومكراسمها ، واللام لام الجحود متعلقة بمحذوف وجوبا ، وتزول فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا ، والتقدير وإن كان مكرهم موجبا لزوال الجبال منه * ومثال الثالث لم يكن الله ليغفر لهم فيكن ، وان كان مضارعا فى اللفظ لكنه ماض فى المعنى ، واللام فيه متعلقة بمحذوف وجوبا أيضا هو خبر كان ، والتقدير لم يكن الله مريدا لغفرانهم ، وسميت لام الجحود

وَحَتَّى إِنْ كَانَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلاً نَحْوُ : حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى . وَأَوْ بِمَعْنَى إِلَى أَوْ بِمَعْنَى إِلَّا كَقَوْلِهِ :

لملازمتها الجحد ، وهو النفي من تسمية العام بالخاص لأن الجحد لغة إنكار ماتعرفه ، لامطلق الانكار . قاله الفاكهى ، وماذكرته من أن خبر كان محذوف هو مذهب البصريين ، وعند الكوفيين أن اللام زائدة فلامتعلق لها والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة ، وعلى هذا فمابعد اللام هو خبر كان والنفي متسلط عليه وهو مؤول بمصدر مؤول بالوصف : أى وما كان الله معذبا لهم، ولم يكن الله غافرا لهم ، وإن كان مكرهم مزيلا للجبال . (و) الثالث (حتى) وهى الجارة ، وإنما ينصب المضارع بعدها باضمار أن (ان كان الفعل بعدها مستقبلا) بالنسبة لما قبلها (نحو) ـ لن نبرح عليه عاكفين (حتى يرجع الينا موسى) ـ فرجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنسبة الى ماقبل حتى ، وهو زمن عكوفهم على عبادة العجل ، وإعرابه حتى حرف غاية ونصب يرجع فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد حتى لابحتى نفسها لأنها ثبت جرها للاسماء فوجب نسبة العمل هنا لأن مضمرة لأن عوامل الأسماء لاتكون عوامل فى الأفعال لأن ذلك ينفي الاختصاص . قاله الفاكهى فى شرح الملحة ، الينا جار ومجرور موسى فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة للتعذر لأنه اسم مقصور ، والمصدر المنسبك من أن ومابعدها مجرور بحتى ، والتقدير الى رجوع موسى ، والغالب فى حتى أن تكون للغاية كهذه الآية ، وعلامتها صلاحية الى فى موضعها وتكون للتعليل نحو أسلم حتى تدخل الجنة ، وعلامتها صلاحية كى فى موضعها ، وقد أفهم كلامه أن الاستقبال شرط لانتصاب الفعل بعدها . ثم ان كان استقباله بالنظر لزمن التكلم فالنصب واجب حينئذ كالآية السابقة ، ونحو ـ فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء ـ مستقبل باعتبار زمن التكلم بالأمر بالقتال ، والقائه الى المخاطب به ، وان كان مستقبلا بالنسبة إلى ماقبلها خاصة من غير اعتبار تكلم فوجهان : النصب والرفع وبه قرئ فى السبعة فى قوله تعالى ـ وزلزلوا حتى يقول الرسول ـ فان قول الرسول مستقبل بالنسبة الى زمن زلزالهم ، وان كان ماضيا بالنسبة الى زمن التكلم ، وهو زمنه ﷺ فان انتفى الاستقبال بأن أريد بما بعدها الحال تحقيقا أوحكاية فهى حرف ابتداء لاجارة ، ومابعدها حينئذ يجب رفعه لتجرده عن الناصب والجازم ، ويجب مع ذلك أن يكون ماقبلها سببا لما بعدها لأنه لما بطل الاتصال اللفظى بينهما : أى بين ماقبلها ومابعدها ، وذلك لتمام الكلام قبل حتى وجب عند ذلك تحقيق الاتصال المعنوى لكون مابعدها مسببا عما قبلها لتحقق الغاية التى هى مدلولها نحو : مرض زيد حتى أنهم لايرجونه الآن ، فلايرجونه حال لأنه فى قوة قولك وهو الآن لايرجى ، ومسبب عما قبلها لأن عدم الرجاء مسبب عن المرض ، وفضلة لان الكلام تم قبله بالجملة الفعلية . (و) رابعها (أو) العاطفة . قال ابن عنقاء هى على بابها ، لأحد الشيئين أوالاشياء عاطفة لمصدر منسبك من أن ومدخولها على مصدر مفهوم مما قبلها ، ولهذا وجب تقدم فعل أووصف أوظرف عليها اهـ (بمعنى الى) أى يصلح فى موضعها الى ، وذلك بأن كان الفعل قبلها ممايقتضى شيئا فشيئا (أو بمعنى إلا) الاستثنائية بأن صلحت مكانها ، وذلك حيث يقصد أن الأول ينتفى عند حصول الثانى (كقوله :

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى ... فَمَا انْقَادَتِ الْآمَالُ إِلَّا لِصَابِرِ
وَقَوْلِهِ : وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ ... كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

لأستسهلن الصعب أوأدرك المنى ✲ فما انقادت الآمال الالصابر)

لم أقف على قائله ، وهو من الطويل ✲ اللغة يقال استسهل أمره إذا عدّه سهلا ، والصعب العسر يقال استصعب الأمر إذا صار صعبا لايقدر عليه بسهولة ، والمنى بضم الميم مقصور جمع منية ، وهي مايتمناه الانسان : أى يطمع فى حصوله ، والآمال بمدّ الهمزة جمع أمل ، وهو الرجاء ، والمراد هنا المأمولات ، وانقيادها حصولها وموافقتها للمراد ومجيئها على حسبه ، والصابر ضد المستعجل ✲ الاعراب اللام داخلة فى جواب قسم مقدر تقديره والله ، استسهلنّ فعل مضارع مبنىّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره انا ، الصعب مفعول به أوحرف عطف بمعنى الى ، أدرك فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد أوالتى بمعنى الى ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، المنى مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ، والمصدر المنسبك من أن ومابعدها مرفوع معطوف على مصدر مأخوذ مما تقدم ، والتقدير ليكوننّ استسهال منى أوادراك للمنى ، وانما احتاجوا الى هذا التأويل ليفرقوا بين أوالتى تقتضى مساواة ماقبلها لمابعدها فى الشك و بين أو التى تقتضى مخالفة ماقبلها لمابعدها . قاله السجاعى ، فما انقادت ، الفاء حرف تعليل ، مانافية ، انقاد فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث الآمال فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره ، الاأداة حصر ، لصابر جار ومجرور متعلق بانقادت . والمعنى لاأزال أعدّ الأمور الصعاب سهلة فأسعى فى تحصيلها إلى أن أدرك ماأتمناه لأن الآمال لم تنقد إلا للصابر على محاولة حصولها ✲ والشاهد فى قوله أوأدرك حيث جاءت أو فيه بمعنى إلى وانتصب الفعل بعدها بأن مضمرة كما فى لألزمنك أوتقضينى حقى (وقوله :

وكنت إذا غمزت قناة قوم ✲ كسرت كعوبها أوتستقيما)

قاله زياد الأعجم من الوافر ✲ اللغة الغمز بالغين المعجمة والزاى الجسّ ، والعصر باليد ، والقناة الرمح إذا ركب فيها السنان ، وجمعها قنا : مثل حصاة وحصى ، وكعوب الرمح النواتىء : أى المرتفعات فى أطراف الأنابيب جمع أنبوبة ، وهى مابين كل عقدتين من القصب ، والاستقامة ضد الاعوجاج ✲ الاعراب الواو حرف عطف ، كنت فعل وفاعل ، كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، والتاء ضمير متصل فى محل رفع اسمها ، إذا ظرف لما استقبل من الزمان ، والعامل فيه كسرت كذا قال بعضهم ، والذى عليه المحققون أن الناصب لها شرطها ، وعليه فالناصب لها هنا غمزت ، وغمز فعل ماض ، والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، قناة مفعول به ، وقوم مضاف إليه ، كسرت فعل وفاعل ، كعوب مفعول به ، والهاء فى محل جر بالاضافة ، أوحرف عطف بمعنى إلا تستقيما فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد أوالعاطفة التى بمعنى إلى وعلامة نصبه فتح آخره ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هى ، وألفه للاطلاق والمصدر المنسبك من أن ومابعدها مرفوع معطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم ، والتقدير ليكوننّ كسر منى لكعوبها

وفاء

وَفَاءُ ٱلسَّبَبِيَّةِ وَوَاوُ ٱلْمَعِيَّةِ مَسْبُوقَتَيْنِ بِنَفْيٍ مَحْضٍ — حطلي

أواستقامة منها * والمعنى إذا اشتدّ علىّ جانب قوم رمت تليينهم حتى يستقيموا ، ومن لاتصلح له الملاينة عاملناه بالمخاشنة إلاأن يستقيم ، فالغمز كناية عن اللين . قال الدماميني وفيه استعارة تمثيلية حيث شبه حاله إذا أخذ فى اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكفّ عن حسم المواد التى نشأ عنها فسادهم إلا أن يحصل صلاحهم بحاله إذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ماارتفع من أطرافها ارتفاعا مانعا عن اعتدالها ولا يفارق ذلك إلاأن يستقيم اهـ . والشاهد فى قوله أوتستقيما حيث جاءت أوفيه بمعنى إلافى الاستثناء فانتصب المضارع بعدها باضمار أن كما فى لأقتلنّ الكافر أو يسلم . (و) خامسها (فاء السببية) وهى التى يقصد بها كون ماقبلها سببا لما بعدها ، وهل هى حينئذ عاطفة أم لا ؟ . قال الجمهور نعم . وقال الرضى لا محتجا بأن فاء العطف لاتفيد السببية إلاإذاعطفت جملة على جملة ، وذا مفقود هنا لأن الجمهور قالوا : التقدير فى نحو زرنى فأكرمك ليكن منك زيارة فاكرام منى فعطفوا المصدر المنسبك من أن وصلتها على مصدر متصيد من الفعل السابق فلذلك ادّعى الرضى أنها لمحض السببية وأن مابعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا ، والتقدير عنده زرنى فاكرامك ثابت ، وردّ بأنه يلزم عليه حذف الخبر وجوبا من غير شىء يسد مسده وهو ممتنع . (و) سادسها (واو المعية) وهى التى تفيد معنى مع ويكون ماقبلها ومابعدها واقعين فى زمان واحد ، والجمهور على أنها للعطف مع قصد المعية وأن التقدير فى نحو : لاتأكل السمك وتشرب اللبن : لا يكن منك أكل سمك وشرب لبن : أى مع شرب لبن بمعنى نهيه عن الجمع بين الأمرين معا لاعن كل منهما على الانفراد ، واختار الرضى كون الواوحالية ، ومابعدهامبتدأمحذوف الخبر وجوبا والجملة فى محل نصب على الحال : أى لاتأكل السمك وشربك اللبن حاصل : أى لاتأكل فى هذه الحالة فتفيد المعية ، وردّ عليه بما مر ، وتقييد الفاء بالسببية والواو بالمعية لاخراج العاطفتين على صريح الفعل إذا لم يشعرا بسببية ولامعية ، والاستئنافيتين ، ومثال الفاء العاطفة على صريح الفعل نحو — ولايؤذن لهم فيعتذرون — فعطف يعتذرون على لفظ يؤذن فهو شريك له فى رفعه وفى النفى الداخل عليه كأنه قيل لايؤذن لهم فلايعتذرون ، ومثال الفاء الاستئنافية كقول الشاعر :

* ألم تسأل الربع القواء فينطق * برفع ينطق لأنه خبر مبتدا محذوف تقديره فهو ينطق ، والفاء للاستئناف ، ومثال الواو العاطفة : لاتأكل السمك وتشرب اللبن بجزم تشرب اذا قدّر النهى عن كل منهما ، وأن التقدير : لاتأكل السمك ولا تشرب اللبن ، ومثال الواو الاستئنافية : لاتأكل السمك وتشرب اللبن برفع تشرب على أن تكون نهيته عن الأول فقط ، وأبحت له الثانى وكأنك قلت لاتأكل السمك ولك شرب اللبن . ثم ذكر المصنف شرط النصب بعد الفاء والواو ، فقال (مسبوقتين بنفى محض) أى خالص من معنى الاثبات كالمثال الآتى بخلاف النفى المنتقض بالا نحو : وماتأتينا إلا فتحدّثنا ، والنفى المتلوّ بنفى نحو : ما تزال تأتينا فتحدّثنا ، أوالنفى التالى لاستفهام تقريرىّ نحو : ألم تأتنى فأحسن اليك ، فانه يمتنع النصب فى هذه كلها ، وأورد على الاستفهام التقريرى قول الشاعر :

ألم أك جاركم ويكون بينى * وبينكم المودّة والاخاء

بنصب يكون ، وأجاب عنه ابن عنقاء وغيره بأنه اذا أريد الاستفهام حقيقة عن النفى ، فالنصب

أَوْ طَلَبٍ بِالْفِعْلِ ، نحوُ : لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ، وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ، لَاتَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ، لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ

عن جواب الاستفهام كما فى البيت (أو طلب بالفعل) أى بصيغته لاصالته فى ذلك ، فخرج الطلب بغيره ، فانه يمتنع معه النصب سواء كان باسم الفعل نحو : صه فاحسن اليك ، أو بالمصدر نحو : سقيا فيريك الله ، أو بلفظ الخبر نحو : حسبك حديث فينام الناس * ثم شرع المصنف فى التمثيل لما جمع الشروط ، فقال (نحو : لايقضى عليهم فيموتوا) هذا مثال الفاء بعد النفى المحض ، واعرابه لا نافية ، يقضى فعل مضارع مغير الصيغة ، وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف ، عليهم جار ومجرور فى محل رفع نائب الفاعل ، فيموتوا الفاء فاء السببية ، يموتوا فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها معطوف على المصدر المتصيد من الفعل السابق ، والتقدير لا يكون قضاء منا عليهم ، فموت منهم : أى بل هم أحياء فيها : أى النار لأن الآية واردة فى وعيد الكافرين ، وقد قال تعالى فى وصف الكافر فى النار ــ لايموت فيها ولا يحيا ــ (ويعلم الصابرين) هذا مثال الواو بعد النفى المحض لأن صدر الآية ــ لما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ــ واعرابه لما حرف نفى وجزم ، يعلم فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه سكون آخره ، وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين ، الله فاعل ، الذين اسم موصول فى محل نصب مفعول به ، جاهدوا فعل وفاعل ، منكم جار ومجرور فى محل نصب على الحال ، ويعلم الواو للمعية يعلم فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية وعلامة نصبه فتح آخره ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، الصابرين مفعول به وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها معطوف على المصدر المفهوم من الفعل السابق ، والتقدير ولما يجتمع علمه تعالى بالمجاهدين وعلمه بالصابرين . قاله ابن عنقاء (لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبى) هذا مثال الفاء بعد الطلب بالفعل ، واعرابه لاناهية تطغوا فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، فيه جار ومجرور متعلق بتطغوا ، الفاء فاء السببية ، يحل فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية وعلامة نصبه فتح آخره عليكم ، جار ومجرور متعلق بيحل غضبى فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ماقبل الياء ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والياء مضاف اليه ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها معطوف على المصدر المتصيد من الفعل السابق ، والتقدير لا يكن منكم طغيان فيه فحلول غضب عليكم (لا تأكل السمك ، وتشرب اللبن) هذا مثال الواو بعد الطلب بالفعل ، واعرابه لاناهية تاكل فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه سكون آخره وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، السمك مفعول به ، وتشرب الواو واو المعية ، تشرب فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية وعلامة نصبه فتح آخره ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها معطوف على المصدر المفهوم من الفعل

السابق

السابق ، والتقدير لا يكن منك أكل سمك وشرب لبن : أى مع شرب لبن ، وقد اقتصر المصنف من أمثلة الطلب على مثال واحد ، وهو يشمل ثمانية أشياء ، وتسمى مع النفى الأجوبة التسعة ، وقد نظمها بعضهم مع النفى ، فقال :

مر وانه وادع وسل واعرض لحضهم * تمن وارج كذاك النفى قد كملا

فالأمر نحو : زرنى فأكرمك ، أو وأكرمك ، والنهى كلا ترم علما وتترك التعب : أى لايجتمع لك العلم وترك التعب ، والدعاء : كاطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا ـ أى ليكن منك طمس وشد فعدم إيمان ، والسؤال المراد به الاستفهام نحو ـ فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ـ ، والعرض : أى الطلب بلطف ويكون بألا المخففة غالبا نحو : ألا تنزل عندنا فتصيب خيرا ، والتحضيض : أى الطلب بحث ، ويختص بهلا ويكثر بلولا نحو ـ لولا أخرتنى إلى أجل قريب فأصدق ـ ، والتمنى نحو ـ ياليتنى كنت معهم فأفوز فوزا عظيما ـ ، والترجى نحو ـ لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع ـ فى قراءة من نصب أطلع ، وقوله تعالى ـ لعله يزكى أو يذكر فتنفعه الذكرى ـ بنصب تنفع ، والنفى نحو قوله ﷺ « ما أغبرت قدما عبد فى سبيل الله فتمسه النار » أى لا يكون اغبرار قدم فمس النار له . قال ابن عنقاء : ولم يسمع نصبه : أى المضارع بعد الواو فى الدعاء ، والرجاء والعرض والتحضيض ، وأجاز سيبويه النصب بعد الفاء فى جواب الشك بفعل الشك كظننته يشتمنى فأثب عليه اذا لم يقع الوثوب ، بل بمعنى لو شتمنى لوثبت عليه ، و بعضهم فى جواب الحصر بانما ، وعليه خرج قوله تعالى ـ فانما يقول له كن فيكون ـ فيمن نصب يكون .

[فائدة] لايجاب الشىء الواحد بجوابين : أى لا يكون لواحد من الأشياء التسعة جوابان ، لاتقول مثلا ائتنى فأكرمك فأعطيك على أن الثانى ليس معطوفا على الأول ، بل جوابا مستقلا لذلك الواحد من الأشياء التسعة ، وقوله تعالى ـ فتطردهم فتكون من الظالمين ـ ليس من باب الاتيان لشىء واحد بجوابين ، بل قوله تعالى ـ فتطردهم ـ جواب للنفى الواقع قبله فى قوله تعالى ـ ماعليك من حسابهم من شىء ـ ، وقوله تعالى ـ فتكون ـ جواب للنهى السابق ، وهو قوله تعالى ـ ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشى ـ . قال الزمخشرى : ويجوز أن يكون قوله ـ فتكون ـ عطفا على قوله ـ فتطردهم ـ على وجه التسبب لأن كونه ظالما مسبب عن طردهم .

[تتمة] قال فى المنهل الصافى : وضعف اضمار أن مع بقاء عملها بدون هذه الأمور المتقدمة لأنها عامل ضعيف لايقوى على العمل مع حذفه الابقيام مقوله عليه ، وانما وجد الاستقراء فى تلك المواضع المتقدمة لمناسب هو مفقود فيما عداها ، وفى التسهيل : ولا تنصب أن محذوفة فى غير المواضع المذكورة الا نادرا ، وفى القياس عليه خلاف اهـ . وفى التصريح مع التوضيح ما ملخصه : ولا ينتصب الفعل بأن مضمرة فى غير هذه المواضع الا شاذا كقول بعضهم : تسمع بالمعيدى خير من أن تراه بنصب تسمع باضمار أن ، والذى حسن حذفها من تسمع ذكرها فى أن تراه ، وقول الآخر : خذ اللص قبل يأخذك بالنصب ، وقراءة بعضهم ـ بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه ـ بنصب يدمغه ، وقراءة الحسن ـ تأمرونى أعبد ـ بالنصب ، فحذفت أن فيهن ، والجميع شاذ ، وذهب

وَالجَوَازِمُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ، وَهِيَ نَوْعَانِ : جَازِمٌ لِفِعْلٍ وَاحِدٍ ، وَجَازِمٌ لِفِعْلَيْنِ . فَالأَوَّلُ سَبْعَةٌ ، وَهُوَ لَمْ نَحْوُ ، لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ، وَلَمَّا

الكوفيون ومن وافقهم من البصريين الى أنه لايقاس عليه اه ﴿والجوازم﴾ للمضارع (ثمانية عشر) جازما ، وترجع الى خمسة عشر باسقاط ألم وألما لدخولهما تحت لم ولما ، والطلب لأن الأصح أن الجزم بان مقدّرة كما سيأتى ، ولذا قال فى شرح الشذور الجازم محصور بحسب الاستقراء فى خمسة عشر (وهى نوعان جازم لفعل واحد) أى بالاصالة ، والا فقد يتعدّد المجزوم به بالتبعية بعطف أو غيره ، وكذا يقال فى مقابله ، وهو قوله (وجازم لفعلين) هذا مبنى على الأعم الأغلب ، والافقد يجزم فعلا وجملة (فالأوّل) أى الذى يجزم فعلا واحدا (سبعة) وكلها لاخلاف فى حرفيتها (وهو لم) وهى حرف تجزم المضارع وتنفى معناه ، وتقلبه ماضيا (نحو : لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد) واعرابه لم حرف نفى وجزم ، يلد فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره وفاعله مستتر جوازا تقديره هو ، ولم يولد لم حرف نفى وجزم ، يولد فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره ، ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو ، ولم يكن الواو حرف عطف لم حرف نفى وجزم ، يكن فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره متصرّف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، كفوا خبرها مقدّم منصوب بها وعلامة نصبه فتح آخره ، أحد اسمها مؤخر ، وحسن تأخيره لوقوعه فاصلة ، وله جار ومجرور متعلق بكفوا على تأويله بمكافئا : أى ولم يكن أحد كفوا له ، وقدم للاهتمام به لاشتماله على ضمير البارى تعالى ، وأجاز أبوالبقاء أن يكون حالا من كفوا لأنه نعت فى الأصل ، فقدّم عليه فصار حالا (ولما) وهى كما فى المفصل لم ضمت اليها ما ، يعنى أنها فى الأصل كلمتان : إحداهما لم ، والأخرى ما الزائدة لاالنافية فازدادت فى معناها ، فمن ثم شاركت لم فى أمور الحرفية ، والاختصاص بالمضارع ونفيه وجزمه وقلب معناه ماضيا ، وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما ، وفارقتها فى أمور : الأوّل أن لما لاتقترن باداة الشرط فلا يقال ان لما بخلاف لم ، نحو ـ فان لم تفعلوا ـ . الثانى أن نفيها مستمرّ الى زمن الحال فلا تقول لما يقم ثم قام ، بل تقول لما يقم وقد يقوم ، بخلاف منفى لم فانه قد يكون مستمرّا كالآية السابقة ، وقد يكون منقطعا ، نحو ـ هل أتى على الانسان حين من الدّهر لم يكن شيئا مذكورا ـ أى وقد كان بعد ذلك شيئا مذكورا . الثالث ان من فيها متوقع الثبوت بالنسبة الى المستقبل ، نحو ـ بل لما يذوقوا عذاب ـ لأن المعنى أنهم ما ذاقوا العذاب فى الماضى واستمرّ نفيه الى زمن الحال ، ولكن ثبوته متوقع لأنهم سيذوقونه فى الآخرة ، ومن هنا فهم من قوله تعالى ـ ولما يدخل الايمان فى قلوبكم ـ أن الاعراب المذكورين لم يموتوا الاوقد دخل الايمان فى قلوبهم ، وانما أفادت لما توقع ثبوت منفيها فى المستقبل بخلاف لم لأن قولك لم يفعل نفى فعل ، ولما يفعل نفى (١) قد فعل . الرابع انه يجوز حذف مجزومها وأن يسكت عليها دون لم ، وذلك فى نحو قولك خرجت ، ولما : أى ولما تخرج ، ويقال : هل دخلت البلد ؟ فتقول قاربتها ، ولما : أى

(١) قوله لأن قولك لم يفعل الخ ، لعلّ هذا الكلام فيه سقط . التقدير لأن قولك لم يفعل نفى فعل غير متوقع فعله ، ولما يفعل نفى فعل قد يفعل بعد كما يفهمه سابقه اه مصححه

نحو

نحوُ لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ . وَأَلَمْ نحوُ : أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ . وَأَلَمَّا كَقَوْلِهِ :

ولما أدخلها ، وقد جاء ذلك فى لم فى ضرورة الشعر كقوله :

احفظ وديعتك التى استودعتها ✲ يوم الأعازب ان وصلت وان لم

والخامس أن لما لايلتقى بها القسم أصلا ، ولم قد يلتقى بها على الأصح ، نحو : والله لم يقم زيد . والسادس انها لاتفصل عن مجزومها بحال ولم قد تفصل عنه بظرف فى ضرورة الشعر كقوله :

فأضحت مغانيها قفارا رسومها ✲ كأن لم سوى أهل من الوحش توهل

والسابع أنه لايجوز رفع الفعل بعدها بخلاف لم فقد جاء رفع الفعل بعدها فى لغة كقول الشاعر :

لولا فوارس من نعم وأسرتهم ✲ يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

(نحو : لما يقض ما أمره) واعرابه لما حرف نفى وجزم ، يقض فعل مضارع مجزوم بلما وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، ما اسم موصول بمعنى الذى فى محل نصب مفعول به ، أمر فعل ماض ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجملة أمره من الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول لامحل لها من الاعراب ، والعائد محذوف كما قال أبو البقاء والكرخى وغيرهما ، والتقدير كلا لما يقض ما أمره به ربه وهو مشكل من حيث ان العائد المجرور لايحذف الا اذا جرّ بما جرّ به الموصول ، نحو : مررت بمن مررت : أى به ، ثم رأيت السجاعى أشار للجواب بقوله ــ لما يقض ما أمره ــ أى لم يفعل الذى أمره به ربه ، فما موصول ، والعائد محذوف فيقدّر متصلا لأن أمر يتعدّى بنفسه ، ولا يقال يلزم عليه اتصال الضمير مع اتحاد الرتبة وهو ممنوع لأن محل المنع فى الملفوظ به لا المقدّر لزوال القبح اللفظى ، أو يقدّر منفصلا ، ولا يقال ان العائد المنفصل ممتنع حذفه لأن محله اذا حصل اللبس ولا لبس هنا أفاده الشنوانى اهـ ✲ قلت فاذا قدّرناه منفصلا كان التقدير ما أمره إياه ربه ، واذا قدّرناه متصلا كان التقدير ما أمرهه بهاءين : الأولى عائدة الى الانسان . والثانية عائدة على ما الموصولة ، واذا قلنا بما قدّره أبو البقاء وغيره ، فالباء زائدة ، ولكونها زائدة لم ننظر حينئذ لكون الموصول لم يجرّ بما جرّ به العائد محذوف لأن الحرف الزائد كالمعدوم (وألم) والجازم انما هو لم ، والهمزة انما دخلت لتفيد التقرير فلا مدخل لها فى العمل (نحو : ألم نشرح لك صدرك) أى ألم نفسحه بالنبوّة حتى وسع مناجاة الحق ودعوة الخلق ، وألم نوسعه بما أودعناه من الحكم بعد شق جبريل له مرّات ، واعرابه ألم حرف تقرير وجزم : أى شرحنا لك ، ولذا عطف عليه الماضى وهو وضعنا عنك وزرك لأن الاستفهام التقريرى اذا دخل على منفى قرّره ، فصار المعنى قد شرحنا ، نشرح فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره ، وأما قراءة ألم نشرح بفتح الحاء ، فنقول فيها نشرح فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة المجتزإ عنها بالفتحة كما قاله ابن مالك ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، لك جار ومجرور متعلق بنشرح ، صدر مفعول به ، والكاف مضاف اليه (وألما) وأصلها لما قرنت بها همزة الاستفهام التقريرى كما فى ألم (كقوله :

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ ٱلْمَشِيبَ عَلَى ٱلصِّبَا ۝ وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَٱلشَّيْبُ وَازِعُ

وَلَامُ ٱلْأَمْرِ وَٱلدُّعَاءِ، نَحْوُ: لِيُنْفِقْ ذُوسَعَةٍ، لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ،

على حين عاتبت المشيب على الصبا ✲ وقلت ألما أصح والشيب وازع)

قاله النابغة الذبياني من قصيدة من الطويل ✲ اللغة قوله عاتبت ، يروى بعين مهملة بعدها ألف و بعد الألف تاء مثناة من فوق و بعدها موحدة ساكنة من العتاب : أى لمت ، ويروى عاينت بياء تحتية بعد العين بعدها نون ساكنة من العيان بمعنى الرؤية : أى شاهدت ، والمشيب والشيب بمعنى واحد : ضدّ الشباب ، والصبا بكسر الصاد المهملة الميل الى الجهل ، ويقال صبا يصبو صبا وصبوة . والصحو الافاقة من السكر ، والوازع المانع ✲ الاعراب على حرف جر ، حين مجرور بعلى مبنى على الفتح على الأرجح لكونه مضافا الى مبنى أصالة ، وهو عاتبت ، ويروى على حين بالخفض على الاعراب قاله الأزهرى وغيره . قال العينى وعلى الأوّل هى ظرف كما فى قوله تعالى ـ ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها ـ : أى وقت غفلة . والمعنى فى وقت عاتبت ، وعلى الثانى للتعليل أى لأجل الصبا كما فى ـ ولتكبروا الله على ماهداكم ـ ، عاتبت فعل وفاعل ، المشيب مفعول به ، على الصبا جار ومجرور وعلامة جره كسرة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور ، وقلت فعل وفاعل ، ألما حرف تقرير وجزم ، أصح فعل مضارع مجزوم بألما وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الواو ، وقوله : والشيب الواو واو الحال ، الشيب مبتدأ ، وازع خبر . والمعنى أن الشاعر المذكور بكى لأجل صبوته وميله الى محبوبه ، ثم رجع على نفسه بالملامة على الانهماك فى سكر الصبوة ووبخها على عدم الصحو منه مع وجود المانع عن التلبس بذلك وهو الشيب الذى لايليق بصاحبه التلطخ بأدناس الشهوات لأن البياض قليل الحمل للدنس قاله الدماميني . والشاهد فى قوله ألما حيث عملت الجزم فى أصح (ولام الأمر) وهى التى يطلب بها الفعل (و) مثلها لام (الدعاء) وهى فى الحقيقة لام الأمر ولكن سميت بذلك تأدبا بناء على الراجح فى الأصول من أنه لا يشترط فى الأمر والنهى علوّ ولا استعلاء ، وقيل إنه يشترط فيهما ذلك وعليه فان كان الطلب بهما ممن هو دونك فهو أمر نحو ـ لينفق ذوسعة من سعته ـ ولاتقربوا الزنى ـ وان كان الطلب بهما ممن هو فوقك فهو دعاء نحو ـ ليقض علينا ربك ، ربنا لاتؤاخذنا ـ وان كان الطلب بهما ممن هو نظيرك فهو التماس كقولك لمن لا تتعين عليه طاعتك : لتعن بحاجتى ، لاتفعل كذا (نحو لينفق ذوسعة) هذا مثال لام الأمر ، واعرابه اللام لام الأمر ينفق فعل مضارع مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه سكون آخره ، ذو فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وسعة مضاف اليه (ليقض علينا ربك) هذا مثال لام الدعاء ، واعرابه اللام لام الدعاء يقض فعل مضارع مجزوم بلام الدعاء وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء ، علينا جار ومجرور ، رب فاعل وهو مضاف والكاف فى محل جرّ بالاضافة ، وقد استفيد من المثالين أن لام الطلب محركة بالكسر تشبيها لها بلام الجرّ ، وسليم تفتحها ، واسكانها بعد الواو والفاء العاطفتين أكثر من تحريكها نحو ـ فليستجيبوا لى وليؤمنوا بى ـ وقد تسكن بعد ثم نحو ـ ثم ليقضوا تفثهم ـ فى قراءة الكوفيين وقالون ، وفى

وَلاَ فِي ٱلنَّهْيِ وَٱلدُّعَاءِ نحوُ : لاَ تَحْزَنْ ، لاَ تُؤَاخِذْنَا ، وَالطَّلَبُ إِذَا سَقَطَتِ ٱلفَاءُ مِنَ ٱلْمُضَارِعِ بَعْدَهُ وَقُصِدَ بِهِ ٱلْجَزَاءُ

ذلك ردّ على من قال انه خاص بالشعر . قال الفاكهي : وتدخل يعنى لام الطلب على فعل الغائب والمتكلم والمخاطب المجهول دون المعلوم استغناء عنه بافعل اهـ . وقال غيره ، واذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلا مخاطبا استغنى عن الكلام بصيغة افعل غالبا نحو ـ قم واقعد ـ وتجب اللام ان انتفت الفاعلية نحو ـ لتعن بحاجتى ـ ودخول اللام على فعل المتكلم قليل سواء أكان المتكلم مفردا كقوله ﷺ « قوموا فلأصلّ لكم » أو معه غيره كقوله تعالى ـ ولنحمل خطاياكم ـ وأقلّ منه دخولها فى فعل الفاعل المخاطب كقراءة جماعة ـ فبذلك فلتفرحوا ـ وقوله صلى الله عليه وسلم « لتأخذوا مصافكم » قال الدماميني ، ولا ينقاس عند البصريين ، وعبارة ابن عنقاء وشذ دخولها فى أمر المخاطب المعلوم نحو .

ولتقم أنت يا ابن خير قريش ☆ ولتقض حوائج المسلمينا

وقرئ به شذوذا اهـ . وقد تحذف اللام و يبقى عملها ، وذلك فى ضرورة الشعر كقوله :

ولا تستطل منى بقائى ومدتى ☆ ولكن يكن للخير منك نصيب

وقاسه ابن مالك بعد القول ، وجعل منه قوله تعالى ـ قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة ـ أى ليقيموا . وقال غيره انّ يقيموا مجزوم فى جواب الطلب وهو قل . قال العصامى : ولا تفصل لام الطلب عن معمولها بمعموله ولا بغيره (ولا) المستعملة (فى النهى) وهى التى يطلب بها ترك الفعل (و) مثلها لا المستعملة فى (الدعاء) وهى لا الناهية فى الحقيقة ، وانما سميت دعائية تأدبا كما تقدم فى لام الأمر (نحو لا تحزن) هذا مثال لا فى النهى ، واعرابه لا ناهية ، تحزن فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وهو مجزوم وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت (لا تؤاخذنا) هذا مثال لا فى الدعاء ، واعرابه لا دعائية تؤاخذ ، فعل مضارع مجزوم بلا الدعائية وعلامة جزمه سكون آخره ، ونا ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، واحترز بلا الناهية والدعائية عن لا النافية فانها لا تجزم اذ لا طلب فيها بخلاف لا الناهية فانها نقيضة لام الأمر أو نظيرتها ، والشئ يحمل على نقيضه ونظيره . قال التفتازانى : وقد يجزم بلا النافية ان صح معها كى كجئته لا يكنْ له علىّ حجة ، و يمكن تخريجه على حذف الشرط وأداته أى ان أجئه لا يكن له علىّ حجة ، وتستعمل لا فى نهى الغائب والمخاطب كثيرا ، ولا تصحب فعل المتكلم لأن المتكلم لا ينهى نفسه الا على سبيل المجاز وتنزيلها منزلة الأجنبى ، وعلى هذا يحمل ما ورد من ذلك كقول الشاعر :

اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد ☆ بها أبدا مادام فيها الجراضم

بضم الجيم الأكول الواسع البطن ، وفصلها من معمولها ضرورة كقول الشاعر :

☆ ولا اذا حق قومك تظلم ☆ أى ولا تظلم حق قومك (والطلب) فانه يجزم المضارع على قول ضعيف (اذا سقطت الفاء من المضارع) الواقع (بعده) : أى بعد الطلب المحض (وقصد به) : أى بالفعل الذى سقطت منه الفاء (الجزاء) للطلب السابق عليه : أى قدره سببا

نحوُ : تعالَوْا أتلُ ، وقولهِ

قِفَا نبكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ ⁂ بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

عنه كما أن جزاء الشرط مسبب عن الشرط (نحو - تعالوا أتل -) واعرابه تعالوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، أتل فعل مضارع مجزوم بجواب الطلب وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره ، وهو الواو وانما جزم أتل لأنه فعل مضارع تقدّمه طلب ، وهو تعالوا ، وقصد به الجزاء ، وهو كون التلاوة مسببة عن اتيانهم فجزم بالطلب كما قاله الخليل وسيبويه والفارسى والسيرافى ومن تبعهم لتضمنه معنى حرف الشرط لأن التقدير فى المثال المذكور - ان تأتونى أتل عليكم - وقيل لنيابته مناب الجازم ، ومذهب الجمهور أن الجزم باداة شرط مقدّرة هى وفعل الشرط دلّ على ذلك الطلب المذكور والتقدير ، تعالوا فان تأتونى أتل عليكم - قال الفاكهى وابن عنقاء ، وهذا هو الأصح . وقال الأزهرى هو الأرجح لان الحذف والتضمين وان اشتركا فى كونهما خلاف الأصل لكن فى التضمين : أى الذى يقوله سيبويه والخليل وأتباعهما يعتبر معنى الأصل ولا كذلك الحذف اهـ . واحترز بقوله وقصد به الجزاء عن نحو قوله تعالى - خذ من أموالهم صدقة تطهرهم - برفع تطهرهم باتفاق السبعة لكونه ليس مقصودا به معنى ان تأخذ منهم صدقة تطهرهم ، وانما أريد به خذ منهم صدقة مطهرة لهم لجملة تطهرهم صفة صدقة ، ولو قرئ بالجزم على معنى ان تأخذ منهم صدقة تطهرهم لم يمتنع فى القياس لكن القراءة سنة متبعة ، ومثل ذلك قوله تعالى - فهب لى من لدنك وليا يرثنى - فانه قرئ بالرفع بتقدير جملة يرثنى صفة لوليا لاجوابا لهب : أى هب لى من لدنك وليا وارثا لى وقرئ بالجزم على تقدير يرثنى جوابا لهب ، والتقدير ان تهب لى من لدنك وليا يرثنى (وقوله :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ⁂ بسقط اللوى بين الدخول فحومل)

هذا البيت من قصيدة من الطويل قالها امرؤ القيس بن حجر بضم الحاء ابن الحرث الكندى الشاعر : الجاهلى المشهور ، وهو أوّل من قصد القصائد ، وأوّل شعر قاله أنه لما راهق الحلم ولم يقل شعرا قال أبوه ليس هذا بابنى انه لو كان كذلك لقال شعرا ، فقال لاثنين من أصحابه خذاه واذهبا به الى مكان كذا وكذا فاذبحاه واتيانى بدمه فمضيا به حتى وصلا المحل المعين فشرعا ليذبحاه فبكى وقال ⁂ قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ⁂ البيت فرجعا به الى أبيه وقالا له هذا أشعر من على وجه الأرض ، فقد وقف واستوقف وبكى واستبكى ، ونعى الحبيب والمنزل فى نصف بيت ، فقام اليه واعتنقه . وقال أنت ابنى حقا ⁂ اللغة قفا أمر من الوقوف ، وهو القيام ، والخطاب اما لنديميه أو لنفسه وهواه على سبيل التجريد تحسرا وتندّما ، أو على ان المراد بالتثنية الواحد على جهة التأكيد على ماجرت به عادة العرب من أنهم يخاطبون الواحد مخاطبة الاثنين كقوله تعالى - ألقيا فى جهنم - فانه خطاب لمالك خازن النار ، والعلة فى ذلك أن أقلّ أعوان الرجل فى ماله وابله اثنان وأقلّ الرفقة ثلاثة ، والبصريون ينكرون هذا . قال الزجاج فى الآية : انه خطاب للملكين ويكون حينئذ قوله قفا خطابا لصاحبيه ، ونبك أمر من البكاء ، والذكرى والذكر بمعنى ، والسقط بكسر السين ، منقطع الرمل حيث يدق واللوى حيث يلتوى ، وفى القاموس اللوى

ماالتوى

ماالتوى من الرمل أو مستدقه ، والدخول بدال مهملة مفتوحة أو مضمومة خاء مهملة ، أو معجمة فلام ، وحومل بحاء مهملة أيضا موضعان من منزل كاب ✲ الاعراب قفا فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا للوقوف ، وهذا ان لم تجعل الخطاب لاثنين ، والافهومبنى على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وألف التثنية فاعل ، نبك فعل مضارع مجزوم فى جواب الطلب وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، من ذكرى جار ومجرور وعلامة جره كسرة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور وهو مضاف وحبيب مضاف اليه ، ومنزل معطوف على حبيب ، بسقط جار ومجرور ، والجملة فى محل جرّ صفة لمنزل ، واللوى مضاف اليه وعلامة جرّه كسرة مقدّرة على الألف لانه اسم مقصور ، بين ظرف مكان ، والجملة فى محل نصب على الحال من سقط أو من منزل ، والدخول مضاف اليه ، والفاء حرف عطف بمعنى الواو كما قال العينى ، وقال فى العقد المكالى المعنى بين أجزاء الدخول فحومل ، فصير الدخول كاسم الجمع مثل القوم ورهط ، والالم تصح الفاء لاشتراط العقيب فى معطوفها على ماقبله من غير مهلة بينهما ، فلولم يقدر أن السقط من أجزاء الدخول امتنع عطف حومل عليه بالفاء كمالايخفى على متأمل ، وفى شرحى على شواهد شرح القطر كلام قريب من هذا فراجعه ، والمعنى قفا ياصاحبي ولاتعجلا على ذبحى وساعدانى فى البكاء على ذكر حبيب ومنزل كائنين عند منقطع الرمل بين أجزاء الدخول فحومل ✲ والشاهد فى نبك حيث جزم لانه جواب الأمر وذلك لانه خلا عن الفاء وقصد به الجزاء : أى ان تقفا نبك فالبكاء مسبب عن وقوفهم .

[تنبيه] الطلب فى كلامه شامل للأمر كما مثل ، والنهى نحو : لاتدن من الأسد تسلم ، والدعاء نحو رب اغفرلى أدخل الجنة ، والاستفهام نحو : هل تكرمنى أكرمك ، والتمنى نحو : ليت لى مالا أنفقه ، والترجى نحو : لعل زيدا يقدم البلد أكرمه ، والعرض نحو : ألا تنزل عندنا تصب خيرا والتحضيض ، نحو : لولا تأتينا تحدثنا ، ولايشترط فى الطلب أن يكون هنا بالفعل ، بل يجزم الفعل فى جوابه وان كان بغير الفعل نحو : أين بيتك أزرك ، وحسبك حديث ينم زيد . وقال الشاعر :

✲ مكانك تحمدى أوتستريحى ✲ وشرط غير الكسائى من النحويين لصحة الجزم بعد النهى صحة وقوع ان لا فى موضعه مع صحة المعنى . فمن ثم جاز لاتدن من الأسد تسلم ، بالجزم لصحة قولك ان لاتدن من الأسد تسلم لان السلامة مسببة عن عدم الدنوّ ، ووجب الرفع فى نحو : لاتدن من الأسد يأكلك لعدم صحة قولك ان لاتدن من الأسد يأكلك لان الأكل لايتسبب عن عدم الدنوّ وانما يتسبب عن الدنوّ ، وخالف الكسائى فى هذا الشرط فجوّز الجزم فى المثال المذكور محتجا بقوله صلى الله عليه وسلم «من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا» أى : بريح الثوم ، وقوله صلى الله عليه وسلم «لاترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض» على رواية من جزم يضرب لأنه لايصح تقدير ان لا فى الحديثين مع أنه ورد مجزوما . وأجاب الجمهور عن ذلك بان الجزم فى الحديثين على إبدال الفعل من الفعل بدل اشتمال لاعلى الجواب للنهى لعدم صحة أن لايقرب يؤذنا ، وان لاترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض وأما قوله تعالى ــ ولاتمنن تستكثر ــ فقراءة الجمهور برفع تستكثر اذلا يصح أن يقول ــ ان لاتمنن تستكثر ــ وأما قراءة بعضهم باسكان تستكثر فيمكن أن يجاب عن ذلك بانه سكنه

وَالثَّانِي وَهُوَ مَا يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ أَحَدَ عَشَرَ ، وَهُوَ : إِنْ نَحْوُ : إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ . وَمَا نَحْوُ :وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ ،

وقفا ووصله بنية الوقف ، والذى حسن ذلك مناسبته للافعال المذكورة معه ، وهى فكبر ، فطهر فاهجر ، ولا يحسن جعله بدلا مما قبله لاختلاف معنييهما لعدم دلالة الأوّل على الثانى . (والثانى) أى النوع الثانى من جوازم الأفعال (وهو ما يجزم فعلين) مضارعين : كان تعودوا نعد ، أوماضيين لفظا نحو ـ ان عدتم عدنا ـ أومعنى نحو من لم يجتهد لم ينل العلم ، أوماضيا فضارعا نحو ـ من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى حرثه ـ أومضارعا فماضيا ، وهو قليل كقوله صلى الله عليه وسلم « من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفرله » وهو بعد لم مجزوم بها لفظا ، و بأداة الشرط محلا ، ثم الفعلان إن كانا مضارعين فالجزم للفظهما ، أوماضيين فالجزم لمحلهما ، أومختلفين ماضيا ومضارعا فلكل واحد منهما حكمه (أحد عشر) جازما ، وتسمى أدوات الشرط والجزاء لافادتها أن ما يليها شرط وسبب لما يليه فهى موضوعة لتعليق معنى جملة الجزاء بمعنى جملة الشرط بحيث تكون الأولى سببا للثانية ، والثانية مسببة عنها ، والصحيح أن الأداة هى الجازمة لفعل الشرط وجوابه (وهو إن) وهى أمّ الباب . ومن ثم قدّمها ، وهى حرف باتفاق موضوع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط : أى فلا تدل على معنى آخر ، وانما تدل على الشرط المشكوك فى وقوعه (نحو : ان يشأ يذهبكم) واعرابه ان حرف شرط جازم تجزم فعلين الأوّل فعل الشرط والثانى جوابه ، يشأ فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، يذهب جواب الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، وقد تدخل على المقطوع به لغرض كانبهام زمان الشرط ونحو ذلك كقوله تعالى ـ أفان مت فهم الخالدون ـ وقد تدخل على المقطوع بانتفائه واستحالته للتبكيت وغيره ، والأصل كون شرطها وجزائها مضارعين مستقبلين كهذه الآية : ولا يخالف ذلك لفظا إلا لنكتة كابراز غير الحاصل فى صورة الحاصل أوالتفاؤل واظهار الرغبة فى وقوع الشرط والغالب مجىء شرط اذا بلفظ الماضى لدلالته على الوقوع المناسب للجزم (وما) وهى اسم موضوع للدلالة على ما لا يعقل على جهة العموم . ثم ضمن معنى الشرط (نحو : وما تفعلوا من خير يعلمه الله) واعرابه ما اسم شرط جازم فى محل رفع مبتدأ ، تفعلوا فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف النون لانه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة فاعل ، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر ما ، ومن خير جار ومجرور متعلق بتفعلوا يعلم جواب الشرط والهاء مفعول به ولفظ الجلالة فاعل . وما ذكرته من ان جملة الشرط خبر عن اسم الشرط هو الأصح ، وقيل خبره جملة الجواب ، وقد أثبت ابن مالك وغيره مجىء ما الشرطية ظرفا زمانيا بأن تدل على اسم زمان منصوب بتقدير فى . قال فى المغنى ظاهر قوله تعالى ـ فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم ـ : أى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم ، فهى هنا اسم شرط جازم فى محل نصب على الظرفية الزمانية . قال ابن عنقاء : وقد تأتى زمانا محضا بأن تدل على اسم زمان ليس منصوبا على معنى فى نحو ـ فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن ـ : أى

ومن

وَمَنْ نحوُ: مَنْ يَعْمَلْ سُوءا يُجْزَ بِهِ . وَمَهْمَا كَقَوْلِهِ * وَأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِى الْقَلْبَ يَفْعَلِ * وَإِذْ مَانحوُ : إِذْ مَا تَقُمْ أَقُمْ ،

مـدة استمتاعكم بهن آتوهن أجورهن ، فهي هنا في محل رفع مبتدأ ، وخبرها فعل الشرط كما في آية المتن (ومن) هي اسم موضوع لمن يعقل على جهة العموم (نحو: من يعـمل سوءا يجز به) أي كل انسان ، واعرابه من اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فعـل الشرط والثاني جوابه في محل رفع مبتدأ ، يعمل فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، سوءا مفعول به ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر من ، يجز جواب الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الألف ، ونائب الفاعل مستتر فيـه جوازا تقـديره هو ، به جار ومجرور (ومهما) وهي اسم بسيط لامركب من مه وما الشرطية على الأصح موضوع لغير العاقل . ثم ضمنت معنى الشرط (كقوله) :

أغرك مني أن حبك قاتلي * (وأنك مهما تأمرى القلب يفعل)

قاله امرؤ القيس ، وهو من قصيدة : قفا نبك * اللغة أغرك بكسر الـكاف خطاب للمؤنث ، وهو استفهام انـكار وتو بيخ : أي حملك على الغرة ، وهي فعل من لم يجرب الأمور ، والقتل الاماتة وتأمرى بالياء لأنه خطاب للمؤنث أيضا وحذفت لالتقاء لساكنين * الاعراب الهمزة للاستفهام غر فعل ماض ، والـكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، أن حرف توكيد ونصب ، حب اسمها والـكاف في محل جر بالاضافة ، قاتلي خبرها ، وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ماقبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسـبة ، والياء مضاف اليه ، والمصدر المنسبك من أن ومابعدها فاعل ، والتقدير أغرك مني قتل حبك لي : أي إماتته لي ، وأنك الواو حرف عطف أن حرف توكيد ونصب ، والـكاف اسمها ، مهمااسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه ، تأمرى فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط ، وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، القلب مفعول به ، وجـلة الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر ، يفعل جواب الشرط وعلامة جزمه سكون آخره وحرك بالـكسر لقافية الشعر . والمعنى قد غرك : أي خدعك مني كون حبك قاتلي ، وكون قلبي مطيعا لك بحيث أنك مهما تأمرى القلب به من شيء يفـعله * والشاهد في مهما حيث جزمت الفعلين .

[تنبيه] يجوز لك في ماومن ومهما مراعاة لفظها ، وهو الأفراد والتذكير ، وهـذا هو الغالب ومراعاة معناها ، وهو قليل نحو ـ ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا ـ فذكر رعاية للفظ ثم أنث رعاية للمعنى ، ونحو: من يقوما أقم معهما : أي كل اثنين يقومان ، ومن يقوموا أقم معهم : أي كل جمع رجال يقومون (واذ ما) وهي حرف على الأصح مركب من إذ الظرفية وما الزائدة موضوع لمجرد تعليق الجواب على الشرط ولامحل لها من الاعراب ، وقيل انها ظرف وان محلها نصب بفعل الشرط ، ورجحه ابن هشام في القطر وشرحه (نحو اذماتقم أقم) وإعرابه اذ ماحرف شرط جازم ، وتقم فعل الشرط ، وأقم جواب الشرط ، وأجاز القراء الجزم بها مع حذف

وَأَىُّ نحوُ : أَيًّا مَاتَدْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَاءُ ٱلْحُسْنَى . وَمَتَى كَقَوْلِهِ * مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِى *

ماحينئذ يكون ظرفا بلاخلاف (وأىّ) بالتشديد وهواسم موضوع بحسب ماتضاف اليه ، فتكون لمن يعقل فى نحو: أيهم يقم أقم معه ، ولمالا يعقل فى نحو: أىّ الدواب تركب أركب ، وللمكان بمعنى أين فى نحو: أى مكان تجلس أجلس فيه ، وللزمان بمعنى متى نحو: أىّ يوم تصم أصم معك ، وقد تضم اليها ما الزائدة (نحو: أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى) و إعرابه أيا اسم شرط جازم تجزم فعلين الأوّل فعل الشرط والثانى جوابه مفعول مقدّم لتدعوا وهى هنا لمالا يعقل لأن التقدير أىّ الاسمين تدعوا من اسمه الله أواسمه الرحمن لأن النبى صلى الله عليه وسلم كان يقول : ياألله يارحمن . فقال المشركون أينهانا أن نعبد إلهين ، وهو يدعو الها آخر معه فنزلت ـ قل ادعوا الله أوادعوا الرحمن ـ الآية ردا عليهم ، ومازائدة و يقال فيها أدبا صلة ، تدعوا فعل الشرط مجزوم باداة الشرط وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل فاعل ، فله الفاء رابطة لجواب الشرط ، له جار ومجرور فى محل رفع خبر مقدّم ، الأسماء مبتدأ مؤخر ، الحسنى صفة والصفة تتبع الموصوف فى اعرابه تبعه رفعه وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ، وجملة المبتداوالخبر فى محل جزم جواب الشرط . وأتى المصنف بمثال ليس الجواب فيه فعلا اشارة الى أن ذلك غير لازم (ومتى) وهى اسم موضوع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط . قاله الفا كهى . وقال ابن عنقاء هى ظرف لتعميم الأزمنة وقدتشدّد تاؤها ، ويجب معها اتحاد زمان الشرط والجزاء فيمتنع متى زرتنى اليوم زرتك غدا ، ومثال مااتحد فيه زمان الشرط والجزاء (كقوله :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * (متى أضع العمامة تعرفونى)

البيت من الوافر مطلع قصيدة لسحيم بن وثيل الرياحى بالياء التحتانية ، وهو شاعر مخضرم مشهور فى الجاهلية والاسلام ، أنشد القصيدة التى منها البيت المذكور حين جاء رجل من بنى رياح الى الابيرد وابن عمه الأحوص يطلب منهما هناء فقالا ان بلغت عنا سحيم بن وثيل هذا الشعر أعطيناك ، فقال قولاه فأنشداه شعرا :

ان بداهتى (٧) وجرا حول * لذوشق على الحطم الحزون

فأتى الرجل سحيما ، وأنشده البيت فأخذ سحيم عصاه وجعل ينهدج فى الوادى يقبل فيه و يدبر ويهمهم بالشعر ثم قال اذهب وقل لهما أنا ابن جلا البيت ، و بعده :

وان مكاننا من حميرى * مكان الليث من وسط العرين

وفيها يقول : وماذا تبتغى الشعراء منى * وقد جاوزت حد الأربعين

اللغة ابن جلا من جلا الأمور كشفها وأوضحها ، فجلا فعل ، حذف الموصوف ، وأقيمت الصفة مقامه وقيل جلا علم غلب على أبيه . قال فى الصحاح جلا اسم رجل تسمى بالفعل الماضى وأنشد البيت ، ثم حكى عن عيسى بن عمر أنه قال اذا سمى الرجل بقتل وضرب ونحوهما لاينصرف واستدل بهذا . وقال غيره يحتمل البيت وجها آخر وهو أنه لم ينونه كأنه أراد الحكاية كأنه قال ابن الذى يقال له جلا الأمور وكشفها فلذلك لم يصرف ، وطلاع مبالغة فى طالع والثنايا جمع ثنية

وَأَيَانَ كَقَوْلِهِ * فَأَيَانَ مَا تَعْدِلْ بِهِ ٱلرِّيحُ يَنْزِلِ *

وهي ماعلا من الأرض وغلظ ، ويقال هي العقبة والطريق بين الجبلين ، وفلان طلاع الثنايا إذا كان ساميا لمعالى الأمور وصعابها قاصدا لعظائمها كما يقال طلاع أنجد ، وقوله متى أضع العمامة يحتمل متى أضع على رأسي عمامة الحرب ، وهي البيضة أو المغفر تعرفونى : أى تعرفون شجاعتى وإقدامى ويحتمل أن يكون المراد متى أضع العمامة على وجهى الساترة له تعرفونى ولا تجهلونى لشهرتى * الاعراب أنا ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ ، ابن خبره وهو مضاف وجلا مضاف إليه محكى على ماهو عليه ، ويجوز أن يعرب إعراب مالا ينصرف للعلمية ووزن الفعل بناء على أنه منقول من الفعل وحده ، وطلاع بالجر عطفا على جلا ويصح رفعه عطفا على ابن ويكون خبرا بعد خبر كما ذكره الدمليجى فى حاشية الأزهرية ، والثنايا مضاف اليه وعلامة جره كسرة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ، متى اسم شرط جازم تجزم فعلين الأوّل فعل الشرط والثانى جوابه فى محل نصب على الظرفية الزمانية والعامل فيه أضع ، وأضع فعل الشرط وعلامة جزمه سكون آخره وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين ، ويجوز أن يقال فيه وعلامة جزمه سكون مقدر فى آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين وهكذا نظائره كما يفيده مامر فى مباحث الاعراب ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، العمامة مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره تعرفونى جواب الشرط ، وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، والنون للوقاية والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به . والمعنى أنا ابن من جلا الامور وركب الصعاب متى أضع العمامة يعرفنى من رآنى بالصفة المذكورة وان كنت بلا عمامة ، أو متى أضع عمامة الحرب ، وهى البيضة على رأسى تعرفونى اذا حاربت عرفت باقدامى وشجاعتى * والشاهد فى متى حيث جزمت فعلين (وأيان) بفتح الهمزة ، وكسر همزته لغة سليم ، وبها قرىء فى الشواذ ، وهو اسم موضوع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط كمتى الا أن بينهما فرقا من وجوه : الأوّل أن متى أكثر استعمالا حتى قال الرضى كتب الجمهور ساكتة عن كونها للشرط ، وأجاز ذلك بعض المتأخرين ولقلة استعمالها شرطا . قال ابن مالك وقلما يجازى بها ولهذا لم يحفظه سيبويه . قال الدمامينى ، والثانى ان أيان تأتى غالبا فى موضع التفخيم نحو ـ يسألونك عن الساعة أيان مرساها . يسأل أيان يوم القيامة ـ بخلاف متى فانها تستعمل فى موضع التفخيم وغيره . والثالث أن أيان تختص بالمستقبل كما جزم به ابن مالك وجماعة ، بخلاف متى فانها تستعمل للماضى والمستقبل لكنه فى الايضاح والمفتاح أطلق بها للزمان ومثلاه بايان جئت وهو كالصريح فى أنها تستعمل للماضى ، ومع ذلك هو قليل (كقوله) :

اذا النعجة الغراء كانت بقفرة * (فايان ماتعدل به الريح ينزل)

قاله أمية بن عائذة العمرى شاعر مخضرم ، وقيل انه شاعر اسلامى من شعراء الدولة الأموية * اللغة النعجة الواحدة من الضأن ، والجمع نعاج ونعجات ، والغراء بالمد : أى البيضاء ، ويروى الأدماء من الأدمة ، وهى السمرة وهى غالب الوان نعاج العرب ، والقفر مفازة لانبت فيها ولاماء والجمع قفار ذكره الصحاح * الاعراب اذا ظرف لما استقبل من الزمان ، النعجة فاعل محذوف

وَأَيْنَ نَحْوُ : أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ، وَأَنَّى كَقَوْلِهِ :

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَسْتَجِرْ بِهَا ﴿ تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا

يفسره الفعل بعده لأن الأصح أن اذا لاتدخل الاعلى الجمل الفعلية ، الغراء صفة النجمة وعلامة رفعه ضم آخره ، كان فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث واسمها مستترفيها جوازا تقديره هى ، بقفرة جار ومجرور فى محل نصب خبر كان ، الفاء حرف عطف ، أيان اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه فى محل نصب على الظرفية الزمانية ، والعامل فيه تعدل ، ومازائدة تعدل فعل الشرط وعلامة جزمه سكون آخره ، به جار ومجرور ، الريح فاعل ، ينزل جواب الشرط وعلامة جزمه سكون آخره وحرك بالكسر لضرورة الشعر ، والمعنى إذا كانت النجمة الحسناء بمفازة بعيدة ففى أى وقت تعدل به الريح ينزل ﴿ والشاهد فى قوله أيان حيث استعملت شرطا وجزمت فعلين (وأين) وهو اسم موضوع للدلالة على المكان . ثم ضمن معنى الشرط (نحو أينما تكونوا يدرككم الموت) أى فى أى مكان تكونوا يدرككم الموت ، واعرابه أين اسم شرط جازم تدل على العموم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه فى محل نصب على الظرفية المكانية ، والعامل فيه تكونوا ، ومازائدة على سبيل الجواز كما قال السمين . قال أبو البقاء دخول ما على أين يقوى معناها فى الشرط ، ويجوز حذفها ، وتكونوا فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط ، وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة متصرف من كان التامة ، والواو ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، ويدرك جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه سكون آخره ، والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، والموت فاعل ، وقرئ يدرككم برفع الكافين ، وخرجه ابن جنى على حذف فاء الجواب : أى فيدرككم ، أوعلى أنه كلام مبتدأ وأينما تكونوا متصل بقوله ـ ولاتظلمون فتيلا ـ والمراد من ذلك اتصال معنى لا اتصال عمل كما قاله جماعة ، ورأيت بعض من حشى الأزهرية أعرب جملة يدرككم فى محل نصب خبر تكون ، وهو وهم ، والصواب أنها تامة لأنها بمعنى الحصول ، وقد راجعت السمين وغيره فلم أجد من صرح بأن جملة يدرككم خبر تكون . فان قدرنا تكون ناقصة فخبرها الظرف قبلها ، وهو أينما كما هو ظاهر (وأنى) وهو اسم موضوع للمكان . ثم ضمن معنى الشرط كأين ، وقيل للزمان كمتى ، للحال ككيف ، وقيل للثلاثة ، وقد جوزت فى قوله تعالى ـ فأتوا حرثكم أنى شئتم ـ أى من أين شئتم ، أوفى أى وقت شئتم ، أو كيف شئتم إذا كان المأتى واحدا وهو محل الحرث الذى هو القبل دون الدبر (كقوله :

فأصبحت أنى تأتها تستجربها ﴿ تجد حطبا جزلا ونارا تأججا)

قاله لبيد بن ربيعة وهو من الطويل ، ويروى بلفظ :

متى تأتنا تلمم بنا فى ديارنا ﴿ تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

وهو غير بيت الحطيئة :

إذا جئتنا تلمم بنا فى ديارنا ﴿ تجد خير نار عندها خير موقد

اللغة تستجر : أى تطلب الاجارة بمعنى الأمن والراحة ، والحطب الجزل : القوى الغليظ ، والمراد بالنار

وحيثما

وَحَيْثُمَا كَقَوْلِهِ :

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللـــهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ

نار القرى لأنها المتبادرة عند الاطلاق ، والتأجج الاشتعال ، وألفه اما للتثنية والضمير للحطب والنار على التغليب فانه يقال تأججت النار التهبت ، وتأجج الحطب وقعت فيه النار ، وأصله أن التأجج قائم بهما ، وماهذا شأنه جاز اسناده إلى المجموع و إلى كل واحد منهما ، واما للاطلاق والضمير اما للحطب وحده أوللنار وحدها ، والتذكير اما على تأويل النار بالقبس أوالشهاب ، واما على أن أصل تأجج مضارع حذفت منه احدى التاءين كما فى تلظى ثم أكد بالنون الخفيفة ثم قلب فى الوقف ألفا وجاز ذلك فى غير الطلب شذوذا ، ووصف الحطب بالجزل إشارة إلى قوة النار وكثرة الضيفان وفرط الاهتداء إلى النار ✲ الاعراب الفاء حرف عطف ، أصبح فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، والتاء ضمير متصل فى محل رفع اسمها ، أنى حرف شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه فى محل نصب على الظرفية المكانية لتأت ، وتأت فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء ، والهاء مفعول به وفاعله مستترفيه وجوبا تقديره أنت ، تستجر بدل اشتمال من تأت والبدل يتبع المبدل منه فى إعرابه تبعه فى جزمه وعلامة جزمه سكون فى آخره ، تجد جواب الشرط وعلامة جزمه سكون آخره ، وجملة الشرط وجوابه فى محل نصب خبر أصبح ، وتجد متصرف من وجد ينصب مفعولين ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، حطبا مفعولها الأول ، جزلا صفة ونارا معطوف على حطبا ، تأجج فعل وفاعل تأجج فعل ماض مبنى على الفتح ، وألف التثنية ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب مفعول ثان لتجد . والمعنى فصرت من أى مكان تأتها مستجيرا بها مما تخافه تجد حطبا قويا ونارا تأججا فتهتدى بهما لمحل القرى والضيافة ، والضمير فى تأتها على هذا المعنى يعود على قبيلة الشاعر وعشيرته أوحلته أونحو ذلك ، بخلافه فى قول الشاعر :

فأصبحت أنى تأتها تشتجر بها ✲ كلا مركبيها تحت رجلك شاجر

فانه يعود إلى الداهية المشكلة والواقعة الهائلة ، وتشتجر فى هذا البيت بالشين المعجمة ، وفى البيت الذى ذكره المصنف بالسين المهملة ، وانما نبهت عليه لأنه قد يلتبس أحدهما بالآخر على بعض الطلبة ، وقد أحسن ابن عنقاء حيث ذكرهما معا فى هذا الموضع فى شرح العمريطية ، ولعله فعل ذلك لدفع الوهم ، والافاحدهما يغنى عن الأخر ✲ والشاهد فى قوله أنى تأتها حيث جزمت أنى الفعلين (وحيثما) وهو اسم موضوع للدلالة على المكان ، ويضمن معنى الشرط إذا اتصلت به ما ، وأجاز الأخفش استعمالها بمعنى الزمان (كقوله :

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا فى غابر الازمان)

هو من الخفيف ولم أعرف قائله ✲ اللغة تستقم من الاستقامة ، وهى الاعتدال ، النجاح بفتح النون مصدر أنجح الرجل إذا ظفر بحاجته ، والغابر بالغين المعجمة اسم فاعل من غبر بوزن قعد إذا بقى ، وقد يستعمل فيما مضى فيكون من الأضداد ، والمراد هنا الأول ، والأزمان جمع زمن يطلق على الوقت القليل والكثير ✲ الاعراب حيثما اسم شرط جازم تجزم فعلين : الأول فعل

وَهٰذِهِ ٱلْأَدَوَاتُ ٱلْإِحْدَى عَشْرَةَ كُلُّهَا أَسْمَاءٌ إِلَّا إِنْ وَإِذْ مَا فَإِنَّهُمَا حَرْفَانِ ، وَيُسَمَّى ٱلْأَوَّلُ شَرْطاً ، وَيُسَمَّى ٱلثَّانِي جَوَاباً .

الشرط والثانى جوابه فى محل نصب على الظرفية الزمانية كما قاله ابن هشام فى المغنى ، تستقم فعل الشرط ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، يقدّر جواب الشرط ، لك جار ومجرور متعلق بيقدّر ، الله فاعل ، نجاحا مفعول به ، فى غابر جار ومجرور ، الأزمان مضاف إليه . والمعنى فى أى زمن تعدل ولا تعوج تظفر بحاجتك فى باقى الأيام فلا تيأس من الظفر ان أبطأ * والشاهد فى حيثما حيث جزمت فعلين (وهذه الأدوات الاحدى عشرة) الجازمة للفعلين (كلها أسماء) حتى مهما على الأصح (الاان وإذا مافانهما حرفان) الأوّل باتفاق . والثانى على الأصح ، وإذا كان ماعداهما أسماء فلابدّ له من محل من الاعراب : إما النصب أوالرفع لأن أسماء الشرط معمولة لفعل الشرط ، أوللابتداء لاغير ، فما كان منها اسم زمان أومكان ، فهو فى محل نصب على الظرفية بفعل الشرط ، وما كان غير ذلك ، فهو فى محل رفع بالابتداء ، وخبره فعل الشرط وحده على الأصح ، هذا إن كان فعل الشرط غير متعدّ نحو : من يقم أقم معه ــ من يعمل سوءا يجز به ــ وان كان فعل الشرط متعدّيا ووقع عليــه نحو : من يضرب أضرب ، أوعلى ضـميره أومتعلقـه نحو : من رأيته أو أخاه فأكرمه ، فهو فى محل نصب ، ويجوز فى هذا المثال الرفع على الابتداء لأنه من باب الاشتغال . قال الفاكهى : وأفهم كلامه أن الجزم بحيث وإذ مخصوص باقـتران مابهما كما لفظ به ، وأما غيرهما فهو قسمان : قسم لايصحبه ما ، وهو من ومهما وما وأنى . وقسم يجوز فيــه الأمران وهو الباقى اهـ (ويسمى) الفعل (الأوّل) من الفعلين المجزومين بأحد هذه الأدوات (شرطا) لتعليق الحكم عليه ، ولأنه علامة على وجود الفـعل الثانى ، والعلامة تسمى شرطا ، ولا يكون الشرط الاجملة فعلية خبرية فعلها متصرّف غير مقرون بقد ، أوحرف تنفيس ، أوناف غير لا ولم ، ولا يكون ماضى المعـنى بل مستقبله ، وان كان ماضى اللفظ لأنه مفروض حصوله فى المستقبل فيمتنع مضيه : لاتقول ان قام زيد أمس ، وأما قوله تعالى ــ ان كنت قلته فقد علمته ــ فالمعنى إن تبين انى كنت قلته ، ولا يكون فعلا جامدا كعسى وليس (ويسمى الثانى) منهما (جوابا) لترتبه على الأوّل كترتيب الجواب على السؤال ، ويسمى جزاء أيضا تشبيها له بجزاء الأعمال لأنه يقع بعـد وقوع الشرط كما يقع الجزاء بعد الفـعل المجازى عليه وهو كالشرط فيكون جملة فعلية بجميع أقسامها ، ويكون جملة اسمية ولا يكون ماضى المعنى لأن حصوله معلق على حصول الشرط فى المستقبل ويمتنع تعليق الحاصل الثابت على حصول مايحصل فى المستقبل ، وأما قوله تعالى ــ ان كان قميصه قدّ من قبل فصدقت ــ فقد أوّلت بأن المعنى ان ثبت ذلك فقد ثبت صدقها . وقال الخضراوى كان الأستاذ أبوالحسن بن خروف يرى فى نحو ــ ان يمسسكم قرح ــ الآية ، أن الجواب محذوف اكتفاء بسببه ، ومثله : ان يهنك فقد أهنته . قاله ابن هشام فى حاشية التسهيل : وفى المجيد اعراب القرآن المجيد قوله تعالى ــ إن يمسسكم ــ جواب الشرط محذوف : أى فتأسوا فقد مسّ القوم قرح مثله ــ ومن زعم أن جواب الشرط فقد مسّ فهو غلط لأن الماضى معنى يمتنع أن يكون جوابا للشرط اهـ . قال الكرخى : وللنحويين فى مثل هذا تأويل ، وهو أن يقدروا

وَإِذَا لَمْ يَصْلُحِ الْجَوَابُ أَنْ يُجْعَلَ شَرْطًا وَجَبَ اقْتِرَانُهُ بِالْفَاءِ نَحْوُ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ، وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تُكْفَرُوهُ ،

شيئا مستقبلا لأنه لا يكون التعليق الا فى المستقبل كما مرّت الاشارة اليه اه . وذلك التأويل هو التبيين : أى فقد تبين مسّ القرح للقوم اه . قاله السمين : أى والتبيين مستقبل ، وتأويل المعنى أولى من تقدير الجواب محذوفا ، ومن يقدّره محذوفا له أن يؤوّل كلامهم بأنه لما كان دالا على الجواب وقائما مقامه سمى جوابا ، فى قوله تعالى ـ قالوا إن يسرق ـ يقدّر الجواب فلا تعجبوا ـ فقد سرق أخ له ـ وتكون الفاء للتعليل وهكذا يقدّر فى كل موضع بما يناسب السياق ، أو تكون الفاء الداخلة على ماهو جواب فى الظاهر للتعليل (واذا لم يصلح الجواب أن يجعل شرطا) بأن كان أحد الأمور التى لا تصلح شرطا بأن كان جملة اسمية أو فعلية فعلها طلبى أو منفى بغير لا ولم (وجب اقترانه بالفاء) ليحصل الربط بين الجواب وشرطه لأن الجواب الحاصل به الربط مفقود ، وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ، ولمناسبتها للجزاء من حيث ان معناها التعقيب فلا فصل كما أن الجزاء يتعقب على الشرط كذلك ، فاذا كان الجواب ماضى اللفظ والمعنى اشترط مع الفاء اقترانه بقد لفظا ، وتقديرا نحو ـ إن يسرق فقد سرق أخ له ـ (نحو : وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير) هذا مثال الجملة الاسمية ، واعرابه ان حرف شرط جازم ، ويمسس فعل الشرط ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والكاف مفعول به ، بخير جار ومجرور متعلق بيمسس ، والفاء رابطة لجواب الشرط ، وهو ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ ، على كل جار ومجرور متعلق بقدير ، وشيء مضاف إليه ، قدير خبر المبتدا ، وجملة المبتدا والخبر فى محل جزم جواب الشرط * فان قلت قدير صفة مشبهة فكيف تقدّم معمولها عليها * قلت لأن عملها فى الظرف والجار والمجرور لما فيها من رائحة الفعل وذلك لا يمنع التقديم نبه عليه الأزهرى فى التصريح (ان كنتم تحبون الله فاتبعونى) هذا مثال الفعلية التى فعلها طلبى ، واعرابه ان حرف شرط جازم تجزم فعلين ، كان فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط وهى ناقصة ، والتاء ضمير متصل فى محل رفع اسمها ، والميم علامة الجمع ، تحبون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون ، والواو فاعل ، الله منصوب على التعظيم ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول فى محل نصب خبر كان ، فاتبعونى الفاء رابطة لجواب الشرط ، واتبعوا فعل أمر مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة فاعل ، والياء مفعول به ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول فى محل جزم جواب الشرط ، وقس على هذا المثال بقية أنواع الطلب من النهى والدعاء ولو بصيغة الخبر ، والعرض ، والاستفهام ، والتحضيض ، والتمنى ، والترجى . قال الأزهرى : ولا نطيل بأمثلتها ، فالذكى ينال بالمثال الواحد مالا يدركه الغبى بألف شاهد (وماتفعلوا من خير فلن تكفروه) هذا مثال التى فعلها مقرون بناف غير لم ولا ، واعرابه الواو حرف عطف ما اسم شرط جازم تجزم فعلين : الأوّل فعل الشرط . والثانى جوابه فى محل رفع مبتدأ ، تفعلوا فعل الشرط وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعل ، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع

أَوْ بِإِذَا الْفُجَائِيَّةِ : نحوُ : وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْجُرُّومِيَّةِ فِي الْجَوَازِمِ كَيْفَمَا نحوُ كَيْفَمَا تَفْعَلْ

خبر ما ، من خبر جار ومجرور متعلق بتفعلوا ، فلن الفاء رابطة لجواب الشرط ، لن حرف نفي ونصب تكفروا فعل مضارع مغير الصيغة منصوب بلن وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع نائب الفاعل ، والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، فالفاء في هذه الأمثلة ونحوها واجبة الذكر لايجوز تركها إلا في الضرورة ، أو ندور كحديث البخارى في اللقطة « فان جاء صاحبها وإلا استمتع بها » وقول الشاعر :

من يفعل الحسنات الله يشكرها ✲ والشرّ بالشرّ عند الله مثلان

أراد فالله يشكرها ، ثم الفاء متعينة للربط فيما عدا الاسمية ، أما فيها فلا تتعين الجملة له بل يجوز الربط بها (أو بإذا الفجائية) أي المنسوبة إلى الفجاءة بضم الفاء والمدّ ، وهي ملاقاة الشيء بغتة ، وانما اكتفي بالربط بها لأنها تشبه الفاء في كونها لايبتدأ بها لأن الغرض من ذكرها انما هو الدلالة على أن مابعدها حصل بعد وجود شيء فلا بدّ من تقدّم ذلك الشيء ، ولأنها لاتقع الا بعد ما هو معقب بما بعدها فلذا قامت مقامها (نحو : وإن تصبهم سيئة بما قدّمت أيديهم إذا هم يقنطون) معنى الآية وإن تصبهم : أي كفار مكة وغيرهم سيئة : أي شدّة و بلاء بما قدّمت أيديهم من الكفر والعصيان إذا هم يقنطون . ييأسون من الرحمة ، ومن شأن المؤمن أن يشكر عند النعمة ويرجو ربه عند الشدّة ولايقنط . واعرابه ان حرف شرط جازم ، تصب فعل الشرط ، والهاء مفعول به ، والميم علامة الجمع ، سيئة فاعل ، بما جار ومجرور ، الباء حرف جرّ ، وما اسم موصول بمعنى الذى في محل جرّ بالباء ، قدّم فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، أيدى فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه اسم منقوص ، والميم علامة الجمع ، وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره قدّمته ، إذا فجائية ، وهي حرف على الأصح لامحلّ لها من الاعراب ، هم ضمير منفصل في محل رفع مبتدا ، يقنطون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون ، والواو فاعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدا ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط . [تنبيه] يعتبر في الجملة المقرونة باذا أن لاتكون انشائية ، نحو : ان عصى زيد فويل له ، وأن لاتقترن باداة نفي نحو : ان قام زيد فما بكر قائم ، ولابأن نحو : ان قام زيد فان عمرا قائم ، فهذه المواضع الثلاث يتعين فيها الفاء ، ولايجوز فيها اذا ، ولم يذكر المصنف الشروط المذكورة استغناء عنها بالمثال لأنه جامع لها ، وأفهم قول المصنف ، واذا لم يصلح الجواب الخ أنه اذا صلح أن يجعل الجواب شرطا لايجب اقترانه بالفاء بل يجوز ، وبه صرّح ابن الحاجب فيما اذا كان المضارع مثبتا أو منفيا بلا . وقال الرضى ان كان مما يصلح أن يقع شرطا فلا حاجة الى رابطة بينه وبين الشرط لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه ، وعلى ماقاله ابن الحاجب جرى (1) (وذكر صاحب الجرومية) بفتح الجيم وتشديد الراء مضمومة نسبة لمؤلفها ابن آجروم كما سبق في أوّل الكتاب (في الجوازم كيفما) وهي اسم موضوع لتعميم الأحوال (نحو كيفما تفعل

(1) هكذا بياض بالأصل لعلّ المؤلف تركه ليضع به موافق ابن الحاجب فنسى اهـ مصححه

افعل

أَفْعَلْ ، وَالْجَزْمُ بِهَا مَذْهَبٌ كُوفِيٌّ ، وَلَمْ نَقِفْ لَهَا عَلَى شَاهِدٍ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَقَدْ يُجْزَمُ بِإِذَا فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ كَقَوْلِهِ * وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ *

أفعل) واعرابه كيفما اسم شرط جازم تجزم فعلين : الأوّل فعل الشرط . والثانى جوابه فى محل نصب على الحال من فاعل فعل الشرط : أى على أىّ حال تفعل أفعل ، ويجوز اعرابه مفعولا مطلقا ، ولايبعد جواز اعرابه مفعولا به مقدّما لتفعل ، والتقدير أىّ فعل تفعل أفعل ، وتفعل فعل الشرط وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، أفعل جواب الشرط ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا (والجزم بها مذهب كوفى) وبه قال من البصريين قطرب ، وهو شاذ لاستحالة المعنى فانها لازمة لعموم الأحوال . فاذا قلت كيفما تصنع أصنع كان معناه على أىّ حال تصنع أصنع ، وهذا المعنى متعذر لأن رعاية مثل ذلك أمر صعب ، ولايتقيد الجزم بها عند الكوفيين باتصال مابها ، والصحيح عند البصريين أنها تقع شرطا ولكنها لاتجزم ، وانما يجازى بها معنى لاعملا . قالوا ويجب اتفاق فعليها لفظا ومعنى كالمثال الذى ذكره المصنف ، ونحو : كيفما تزر أزر ، وأما قوله عز وجلّ ــ ينفق كيف يشاء ــ ، فجوابه محذوف لدلالة ماقبله : أى كيف يشاء ينفق (ولم نقف لها على شاهد فى كلام العرب) يستدلّ به على الجزم بها ، والغالب مجيئها استفهاما عن حال الشىء وصفته . فاذا قلت كيف زيد : أى على أىّ حال وصفة هو ، وشذ دخول حرف الجرّ عليه نحو : قولهم على كيف تبيع الأحمرين : أى اللحم والخمر ، ويلزم فى جوابها التنكير كصالح فى جواب كيف زيد . قال الخبيصى : ولايقع مرجعا للضمير ولامبتدأ ، وانما يقع خبر مبتدا فى الحال أو فى الأصل . فالأوّل نحو : كيف أنت ؟ . والثانى نحو : كيف كنت ؟ ، وكيف ظننت زيدا ؟ ، وكيفما كنت كذلك ، وكيفما ظننته كذلك ، او حالا نحو : كيف جئت على أىّ حال راكبا أم ماشيا ، أو مفعولا مطلقا نحو ــ كيف فعل ربك ــ أى أىّ فعل فعل ، وهى عند الجمهور ظرف ، فمحلها نصب أبدا ، وتقديرها على أى حال ، أو فى أى حال ، وعند الأخفش والسيرافى اسم ، فمحلها رفع مع المبتدا ، نصب مع غيره (وقد يجزم باذا) الظرفية الدالة على المستقبل لأن فيها معنى الشرط غالبا ، ولذا اختير بعدها الفعل والعامل فيها ماهو جواب لها ، وانما يجزم بها (فى ضرورة الشعر كقوله) :

استغن ما أغناك ربك بالغنى * (واذا تصبك خصاصة فتجمل)

هو من قصيدة لعبد القيس بن خفاف بن عمرو بن حنظلة اسلامى ، والقصيدة المذكورة من بحر الكامل ، وكلها حكم ووصايا ، وهى بضعة عشر بيتا أنشدها يوصى بها ابنه * اللغة الغنى بكسر الغين والقصر غنى المال ، والخصاصة الحاجة والشدّة ، وقوله فتجمل يروى بالجيم : أى أظهر الجمال بالتعفف ، أو كل الجمل : أى الشحم المذاب ، ويروى بالحاء المهملة : أى تكلف المشقة ، واصبر على الشدّة * الاعراب استغن فعل أمر مبنى على حذف حرف العلة من آخره وهو الياء وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، مامصدرية ظرفية تسبك الفعل بعدها مصدرا ، أغنى فعل ماض ، والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، رب فاعل ، والكاف ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة ، بالغنى جار ومجرور وعلامة جرّه كسرة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر

باب النعت

النَّعْتُ هُوَ التَّابِعُ

لأنه اسم مقصور متعلق بالفعل قبله ، واذا اسم شرط جازم تجزم فعلين : الأوّل فعل الشرط . والثانى جوابه فى محل نصب على الظرفية ، تصب فعل الشرط ، والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، خصاصة فاعل ، وقوله فتجمل الفاء رابطة لجواب الشرط ، تجمل فعل أمر مبنى على السكون ، وحرّك بالكسرة لقافية الشعر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة الفعل والفاعل فى محل جزم جواب الشرط * والمعنى أظهر الغنى ما أغناك ربك ، واذا تصبك فاقة وفقر فأظهر الجمال حتى لايطلع أحد بما أصابك من الحاجة * والشاهد فيه حيث جزمت اذا فى الشعر لتصبك ، وهو شاذ لأن كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التى هى موضوعة للشك والابهام ، وكلمة اذا موضوعة للتحقق فهى منافية لان الشرطية فكيف تعمل عملها ، وعبارة التسهيل لابن مالك مع شىء من شرحه للدّمامينى اذا للوقت المستقبل متضمنة معنى الشرط غالبا ، لكنها لما تيقن كونه : أى حصوله اذا طلعت الشمس جئتك ، أورجح نحو : اذا قدم الحاجّ أكرمتك ، بخلاف ان فانها للمستحيل غيرالراجح ، بل المساوى أوالمرجوح ، فلذا أى لكون اذا لما تيقن أورجح لم تجزم لأنها خالفت بذلك أدوات الشرط فلم تجزم الا فى الشعر اه .

[تتمة] أسماء الشرط ما كان منها ظرفا فمحله نصب على الظرفية بفعل الشرط الا اذا فان العامل فيها جوابها على قول الأكثر ، وعند المحققين العامل فيها شرطها وما أريد به الحدث : أى المصدر كمهما تكرم زيدا أكرمه بمعنى أى اكرام ، فنصب على المفعول المطلق بفعل الشرط أيضا وما عداهما ان كان الفعل مسندا الى ضميره كمن نحو : من يعمل سوءا يجز به ، أو الى سببه نحو من ضيم أخوه فقد هين فمبتدأ لاغير ، وخبره فعل الشرط وحده على الأصح ، وان كان الفعل واقعا عليه نحو ــ من يضلل الله فلا هادى له ــ ونحو : أياما تدعوا فمفعول به لاغير ، وان كان واقعا على ضمير مشتغلا به عنه نحو ــ مهما تأتنا به من آية ــ فمبتدأ على الأرجح ، أومفعول به على الاشتغال ، ويقدر العامل فعلا بعد اسم الشرط : أى مهما تحضر تأتنا به ، ولايجوز تقديره قبله لان أداة الشرط لها صدر الكلام ولهذا لم يجز تقديم شئ من معمولات الشرط والجزاء عليها

باب النعت

هذا شروع من المصنف رحمه الله فى الكلام على مايعرب تبعا لغيره ، وهو خمسة أشياء : النعت ، وعطف البيان ، والتوكيد ، والبدل ، وعطف النسق هكذا ترتب اذا اجتمعت ، وبدأ منها بالنعت ويقال له الوصف والصفة ولا فرق بينهما عند النحاة ، وأما عند غيرهم فقيل النعت ما يمكن زواله عن محله كاللون العارض ، والعالمية فى المخلوق . والصفة مالايزول الابزوال محله كاللون الخلقى والعالمية قال ابن عنقاء : والحق أن الوصف أعم عند النحاة لانه يقال الحال والخبر وصف معنى ، ولا يقال نعت معنى (النعت هو التابع) أى التالى لما قبله فلا يتقدّم عليه ، والعامل فيه على الأصح

المشتق

ٱلْمُشْتَقُّ أَوِ ٱلْمُؤَوَّلُ بِهِ ٱلْمُبَايِنُ لِلَفْظِ مَتْبُوعِهِ ، وَٱلْمُرَادُ بِٱلْمُشْتَقِّ ٱسْمُ ٱلْفَاعِلِ كَضَارِبٍ ، وَٱسْمُ ٱلْمَفْعُولِ كَمَضْرُوبٍ ، وَٱلصِّفَةُ ٱلْمُشَبَّهَةُ كَحَسَنٍ ، وَٱسْمُ ٱلتَّفْضِيلِ كَأَعْلَمَ ، وَٱلْمُرَادُ بِٱلْمُؤَوَّلِ بِٱلْمُشْتَقِّ ٱسْمُ ٱلْإِشَارَةِ نَحْوُ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هٰذَا ، وَٱسْمُ ٱلْمَوْصُولِ نَحْوُ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ٱلَّذِي قَامَ ، وَذُو بِمَعْنَى صَاحِبٍ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ ، وَأَسْمَاءُ ٱلنَّسَبِ نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ دِمَشْقِيٍّ

نفس عامل متبوعه ، وقيل العامل فيه التبعية استقلالا ، وعليه الأخفش . ونسبه أبوحيان لسيبويه وأ كثر المحققين . ثم قوله التابع جنس يشمل جميع التوابع ، وقوله (المشتق أوالمؤول به) فصل مخرج لغير النعت من بقية التوابع ماعدا التابع المشتق المكرر به لفظ المتبوع نحو زيد قائم قائم فانه خارج بقوله (المباين للفظ متبوعه) بخلاف قائم الثانى فى المثال المذكور فانه غير مباين لمتبوعه بل مساوله فى لفظه (والمراد بالمشتق) مادلّ على حدث وصاحبه وتضمن معنى فعل وحروفه ، وهو (اسم الفاعل كضارب) ومافى معناه كامثلة المبالغة كضراب (واسم المفعول كمضروب ، والصفة المشبهة كحسن ، واسم التفضيل كأعلم) تقول هذا رجل ضارب وهذا عبد مضروب ورأيت رجلا حسن الوجه ، ومررت برجل أعلم منك ، وانما نعت بها لأن كلا منها مأخوذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المنعوت ، فخرج من ذلك مااشتق لزمان أومكان نحو مرمى لزمان الرمى ومكانه ، أوآلة نحو مفتاح فانه لاينعت بها فلاترد نقضا على قولهم المشتق (والمراد بالمؤوّل بالمشتق) الجامد الذى يفيد من المعنى مايفيده المشتق وتضمن معنى فعل دون حروفه فأشبه المشتق فى أداء معناه فجرى مجراه ، وهو اماجار مجراه باضطراد فينقاس ، أوجار مجراه فى حال دون حال فلا ينقاس . فالاوّل أنواع : الاوّل (اسم الاشارة) غير الظرف المكانى ، وهو ثم وهنا فانه لايوصف به فلا تقول مررت برجل هنا أوثم على أنه نعت لرجل لتعلقه بمحذوف هو الصفة فى الحقيقة بل يوصف بغيره مما معناه الحاضر أوالمشار إليه وذلك (نحو مررت بزيد هذا) : أى الحاضر ، واعرابه مررت فعل وفاعل ، بزيد جار ومجرور ، الهاء للتنبيه : وذا اسم اشارة فى محل جر نعت لزيد (و) الثانى (اسم الموصول) الذى معناه المعهود أو المعمول بخلاف من وما وأىّ وذا فانه لايوصف بها فلا تقول مررت بزيد من جاءك بل يوصف بالذى ونحوه (نحو مررت بزيد الذى قام) أى المعلوم قيامه ، واعرابه مررت فعل وفاعل ، بزيد جار ومجرور ، الذى اسم موصول فى محل جر صفة لزيد ، قام فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو (و) الثالث (ذو بمعنى صاحب) أى يوصف بها (نحو مررت برجل ذى مال) أى صاحب مال ، واعرابه مررت فعل وفاعل ، برجل جار ومجرور ، ذى نعت لرجل والنعت تابع للمنعوت فى اعرابه تبعه فى جره وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لانه من الاسماء الستة ، وهو مضاف ومال مضاف إليه ، ومثلها ذو الطائية فانه يوصف بها تقول جاءنى زيد ذو قام : أى الذى قام (و) الرابع (أسماء النسب) بفتح النون ، وينعت بها المعارف نحو مررت بالرجل الدمشقىّ ، والنكرات (نحو مررت برجل دمشقى) أى منسوب إليها ، ونظرت إلى رجل تمار : أى منسوب إلى التمر ، واعرابه مررت فعل وفاعل ، برجل جار ومجرور ، دمشقى نعت ، والنعت تابع للمنعوت فى اعرابه تبعه فى جره وعلامة جره

وَمِنْ ذٰلِكَ الْجُمْلَةُ . وَشَرْطُ الْمَنْعُوتِ بِهَا أَنْ يَكُونَ نَكِرَةً نَحْوُ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ ، وَكَذٰلِكَ الْمَصْدَرُ ، وَيَلْزَمُ إِفْرَادُهُ وَتَذْكِيرُهُ تَقُولُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَدْلٍ ، وَبِامْرَأَةٍ عَدْلٍ ، وَبِرَجُلَيْنِ عَدْلٍ ، وَمَرَرْتُ بِرِجَالٍ عَدْلٍ ،

كسر آخره (ومن ذلك) أى المؤوّل بالمشتق ، وهو النوع الخامس (الجملة) فانه ينعت بها بشرط كونها خبرية مشتملة على ضمير ولومقدرا يربطها بالموصوف ليحصل بها تخصيصه والالكانت أجنبية عنه ، فان وردت بلفظ الاشارة أوّلت بحذف القول العامل فيها كأنت رجل جعلت فداءه فجملة الدعاء صفة لرجل على تقدير مقول فيه جعلت فداءه ، و يمتنع اقترانها بالا أوالواو خلافا للزمخشرى (وشرط المنعوت بها) أى بالجملة ، وكذاشبه الجملة وهوالظرف والمجرور، وشرط المنعوت به (أن يكون نكرة) لانها فى حكم النكرة لتأويلها بالمفرد النكرة ، فلايجوز أن ينعت بها المعرفة ، ثم اما أن يكون المنعوت بها نكرة لفظا ومعنى (نحو) - ليوم لاريب فيه - ونحو (واتقوا يوماترجعون فيه إلى الله) واعرابه اتقوا فعل أمر مبنى على حذف النون ، وواوالجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، يوما مفعول به ، وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ، ترجعون فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وهو مرفوع وعلامةرفعه ثبوت النون لانه من الأفعال الخمسة، وواوالجماعة ضمير متصل فى محل رفع نائب الفاعل ، فيه جار ومجرور متعلق بترجعون ، الى الله جار ومجرور ، وجملة ترجعون فى محل نصب نعت ليوما ، وهى مؤوّلة بغير الجملة والتقدير اتقوا يوما راجعين فيه الى الله ، وقديكون المنعوت بها نكرة معنى فقط على الأصح كقوله تعالى - كمثل الحمار يحمل أسفارا - فجملة يحمل أسفارا نعت للحمار لانه ليس المراد به حمارا بعينه ، فهو وان كان معرفة لفظا لكنه نكرة من حيث المعنى فجاز ان ينعت بالجملة نظرا لمعناه ، وقيل ان الجملة فى مثل هذا تتعين للحال ، ومن ذلك قول الشاعر :

ولقد أمرّ على اللئيم يسبنى ✲ فاعف ثم أقول لايعنينى

و يجب أيضا كون منعوت الجملة مذكورا مالم يكن مرفوعا ، وهو بعض اسم متقدّم مجرور بمن أو فى كمنا ظعن ومنا أقام : أى فريق ظعن ، وفريق أقام ✲ النوع السادس مايدل على الكمال كأىّ نحو زيد رجل أىّ رجل ، والثانى من قسمي المؤوّل بالمشتق ، وهو مالاينقاس أنواع : الاوّل منها مذكور فى قول المصنف (وكذلك المصدر) : أى ينعت به كثيرا ، ولكنه مع ذلك سماعا ثم ان أردت المبالغة فلا تأويل ، والافهو مؤوّل عند البصريين على حذف مضاف ، ففى جاءنى رجل عدل ، التقدير جاءنى رجل ذوعدل ، وعند الكوفيين مؤوّل بالوصف : أى عادل (و) على كل حال (يلزم) فيه أمور (إفراده وتذكيره) لأن المصدر من حيثهو لايثنى ولايجمع ولا يؤنث فأجروه على أصله ، وكونه غير ميمى ، وكونه مصدر ثلاثى كعدل ورضا (تقول) فى المذكر (مررت برجل عدل) أورضا (و) تقول فى المؤنث مررت (بامرأة عدل) أورضا (و) تقول فى المثنى مررت (برجلين عدل) أورضا (و) تقول فى الجمع (مررت برجال عدل) أورضا ، فتقول فى عدل نعت وعلامة جره كسرآخره ، ورضا كذلك نعت وعلامة جره

والنعت

وَالنَّعْتُ يَتْبَعُ الْمَنْعُوتَ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ وَفِي تَعْرِيفِهِ وَتَنْكِيرِهِ ، ثُمَّ إِنْ رَفَعَ ضَمِيرَ الْمَنْعُوتِ الْمُسْتَتِرَ فِيهِ تَبِعَهُ أَيْضاً فِي تَذْكِيرِهِ وَتَأْنِيثِهِ ، وَفِي إِفْرَادِهِ وَتَثْنِيَتِهِ وَجَمْعِهِ تَقُولُ قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْعَاقِلِ ، وَجَاءَتْ هِنْدٌ الْعَاقِلَةُ ، وَرَأَيْتُ هِنْدًا الْعَاقِلَةَ ، وَمَرَرْتُ بِهِنْدٍ الْعَاقِلَةِ ،

كسرة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور ، والنوع الثانى العدد نحو مررت بجب ثمانين قامة : أى عميق ، وبأبل مائة : أى كثيرة ، والثالث المقدار نحو عندى بر قفيز : أى مكيل به ، وسمن رطل : أى موزون به ، ويجوز اعراب هـذا النوع بدلا ، أوعطف بيان . الرابع ماقام به معنى ينزل منزلة المشتق نحو هـذا رجل أسد : أى شجاع ، وهذا ماء عسل أى طعمه حلو (والنعت) حقيقيا كان أو سببيا (يتبع المنعوت) فى اثنين من خمسة (فى رفعه) إن كان مرفوعا (ونصبه) ان كان منصوبا (وخفضه) ان كان مخفوضا وهـذا حكم النعت غير الجملة ، وأما هى فهى بمعزل عن هذا البحث كما قاله العصامى (وفى تعريفه) ان كان معرفة (وتنكيره) ان كان نكرة فلا تنعت معرفة بنكرة ولا نكرة بمعرفة وان تخصصت النكرة على الأصح نعم ان كان النعت مقطوعا جازت مخالفته لمنعوته تعريفا وتنكيرا كجاءنى رجل كريم أخا القوم ويحتمله قوله تعالى ـ ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا ـ ومن لم يجعله نعتا مقطوعا أعرب الذى بدلا ، ولا يكون النعت أعرف من منعوته بل مساويا له أودونه لان الموصوف هو المقصود بالنسبة ، والمقصود بالنعت انما هو الدلالة على المعنى الذى فى الذات فنحو صاحبك فى مررت برجل صاحبك بدل من الرجل ، أوعطف بيان عليه لا نعت له لان صاحبك مضاف للضمير فهوأعرف من الرجل المعرف بالألف واللام (ثم ان رفع) : أى النعت (ضمير المنعوت المستتر فيه) أو وقع موقع مايرفعه ، كاسم الاشارة ، واسم الموصول وذى بمعنى صاحب فانها لاتحتمل الضمير ، ولكنها لما كانت واقعة موقع مايرفع الضمير جعلت كأنها واقعة ويسمى حينئذ نعتا حقيقيا لجريانه على صاحبه حقيقة (تبعه) أى تبع النعت المنعوت (أيضا) فى اثنين من خمسة (فى تذكيره) ان كان المنعوت مذكرا (وتأنيثه) ان كان مؤنثا (وفى إفراده) ان كان مفردا (وتثنيته) ان كان مثنى (وجمعه) ان كان جمعا فيصير بهذه مع مامر مطابقا لمنعوته فى أربعة من عشرة (تقول) فى النعت الجارى على من هوله مع التذكير والافراد والتعريف حالة الرفع (قام زيد العاقل) واعرابه قام فعل ماض ، زيد فاعل ، العاقل نعت والنعت يتبع المنعوت فى اعرابه تبعه فى رفعه وعلامة رفعه ضم آخره (و) تقول فيه حالة النصب (رأيت زيدا العاقل ، و) حالة الخفض (مررت بزيد العاقل) واعرابهما ظاهر (و) تقول مع التأنيث والافراد والتعريف حالة الرفع (جاءت هند العاقلة) واعرابه جاء فعل ماض هند فاعل ، العاقلة نعت ، والنعت يتبع المنعوت فى اعرابه تبعه فى رفعه ، وعلامة رفعه ضم آخره (و) تقول فى حالة النصب (رأيت هندا العاقلة ، و) حالة الخفض (مررت بهند العاقلة) واعرابهما

وَجَاءَ رَجُلٌ عَاقِلٌ ، وَرَأَيْتُ رَجُلاً عَاقِلاً ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلٍ ، وَجَاءَ الزَّيْدَانِ الْعَاقِلاَنِ وَرَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ الْعَاقِلَيْنِ ، وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ الْعَاقِلَيْنِ ، وَجَاءَ رَجُلاَنِ عَاقِلاَنِ ، وَرَأَيْتُ رَجُلَيْنِ عَاقِلَيْنِ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ عَاقِلَيْنِ ، وَجَاءَ الزَّيْدُونَ الْعَاقِلُونَ ، وَرَأَيْتُ الزَّيْدِينَ الْعَاقِلِينَ ، وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ الْعَاقِلِينَ ، وَجَاءَتِ الْهِنْدَانِ الْعَاقِلَتَانِ ، وَرَأَيْتُ الْهِنْدَيْنِ الْعَاقِلَتَيْنِ ، وَمَرَرْتُ بِالْهِنْدَيْنِ الْعَاقِلَتَيْنِ ، وَجَاءَتِ الْهِنْدَاتُ الْعَاقِلاَتُ ، وَرَأَيْتُ الْهِنْدَاتِ الْعَاقِلاَتِ ، وَمَرَرْتُ بِالْهِنْدَاتِ الْعَاقِلاَتِ ،

ظاهر (و) تقول مع التنكير والافراد والتذكير فى حالة الرفع (جاء رجل عاقل ، و) فى حالة النصب (رأيت رجلا عاقلا ، و) فى حالة الخفض (مررت برجل عاقل) واعراب الأمثلة الثلاثة ظاهر (و) تقول مع التثنية والتذكير والتعريف فى حالة الرفع (جاء الزيدان العاقلان) فالعاقلان نعت للزيدان تابع له فى رفعه وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى (و) تقول فى حالة النصب (رأيت الزيدين العاقلين) فالعاقلين نعت للزيدين تابع له فى نصبه وهو منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى (و) فى حالة الخفض (مررت بالزيدين العاقلين) فالعاقلين نعت للزيدين تابع له فى جره وهو مجرور وعلامة جره الياء لأنه مثنى (و) تقول مع التثنية والتذكير والتنكير فى حالة الرفع (جاء رجلان عاقلان ، و) فى حالة النصب (رأيت رجلين عاقلين و) فى حالة الخفض (مررت برجلين عاقلين) وإعرابه كاعراب الذى قبله لأن كلا منهما مثنى (و) تقول مع الجمع والتذكير والتعريف فى حالة الرفع (جاء الزيدون العاقلون) فالعاقلون نعت للزيدون والنعت تابع للمنعوت فى اعرابه تبعه فى رفعه وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد (و) تقول فى حالة النصب (رأيت الزيدين) بكسر الدال لأنه جمع (العاقلين) بكسر اللام ، فالعاقلين نعت للزيدين تابع له فى نصبه وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم (و) فى حالة الجر (مررت بالزيدين العاقلين) فالعاقلين نعت للزيدين تابع له فى جره وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم (و) تقول مع التثنية والتأنيث والتعريف فى حالة الرفع (جاءت الهندان العاقلتان ، و) فى حالة النصب (رأيت الهندين العاقلتين ، و) فى حالة الخفض (مررت بالهندين العاقلتين) وان كان المتنوع منكرا . قلت جاءت امرأتان عاقلتان فى حالة الرفع ، وفى حالة النصب رأيت امرأتين عاقلتين ، وفى حالة الخفض مررت بامرأتين عاقلتين (و) تقول مع الجمع والتأنيث والتعريف فى حالة الرفع (جاءت الهندات العاقلات ، و) فى حالة النصب (رأيت الهندات العاقلات ، و) فى حالة الخفض (مررت بالهندات العاقلات) وهذا مثال الجمع المؤنث المعرف ، ومثال المنكر جاءت نساء عاقلات ورأيت نساء عاقلات ومررت بنساء عاقلات ، وتقول فى الجمع المكسر جاءنى رجال عقلاء برفع عقلاء بلا تنوين ، ورأيت رجالا عقلاء بنصب عقلاء بلا تنوين ومررت برجال عقلاء بالخفض بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف ، والمانع له من الصرف ألف التأنيث الممدودة فالنعت فى ذلك كله رافع لضمير المنعوت

وَإِنْ رَفَعَ النَّعْتُ الْاِسْمَ الظَّاهِرَ أَوِ الضَّمِيرَ الْبَارِزَ لَمْ يُعْتَبَرْ حَالُ الْمَنْعُوتِ فِى التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ وَالْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، بَلْ يُعْطَى النَّعْتُ حُكْمَ الْفِعْلِ ، فَإِنْ كَانَ فَاعِلُهُ مُؤَنَّثاً أُنِّثَ ، وإِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ بِهِ مُذَكَّرًا ، وَإِنْ كَانَ فَاعِلُهُ مُذَكَّرًا ذُكِّرَ ، وَإِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ بِهِ مُؤَنَّثاً ، وَيُسْتَعْمَلُ بِلَفْظِ الْإِفْرَادِ وَلاَ يُثَنَّى وَلاَ يُجْمَعُ ، تَقُولُ : جَاءَ زَيْدٌ الْقَائِمَةُ أُمُّهُ ، وَجَاءَتْ هِنْدٌ الْقَائِمُ أَبُوهَا ،

وتابع لمنعوته فى أربعة من عشرة ، وهذا هو الغالب فى النعت الحقيقى ، والافقد يتبع منعوته فى ثلاثة من ثمانية بأن لزم التذكير فقط أوالتأنيث فقط كالوصف الذى يستوى فيه المذكر والمؤنث : كهذا رجل مطعام ، وامرأة مطعام ، ورجل ربعة ، وامرأة ربعة ، ورجل همزة ، وامرأة همزة ، وقد يتبعه فى اثنين من خمسة بأن لزم الافراد ، والتأنيث : كهذا رجل عصبة لفلان ، وامرأة عصبة ، وهذان رجلان عصبة ، وامرأتان عصبة ، وهؤلاء رجال عصبة ، ونسوة عصبة ، أولزم الافراد والتذكير ، نحو : مررت بامرأة عدل ، ورجل عدل ، وامرأتين عدل ، وبرجلين عدل ، ونسوة عدل ، ورجال عدل (وان رفع النعت الاسم الظاهر) الملابس لضمير يعود على المنعوت (أو) رفع (الضمير البارز) المنفصل العائد الى غير المنعوت ، ويسمى هذا النعت بالسببى لجريانه على غير صاحبه مع مابينهما من الملابسة ، نحو : جاءتنى امرأتان كريم أبوهما ، وجاءنى غلام امرأة ضاربته هى ، وهذا القسم (لم يعتبر) فيه (حال المنعوت فى) الأحوال الخمسة الأخيرة : أى (التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع ، بل) يتبع منعوته فى اثنين من خمسة : فى واحد من أوجه الاعراب الثلاثة ، وفى واحد من التعريف والتنكير ، و (يعطى النعت) أى النعت السببى فيما عدا ذلك (حكم الفعل) الذى حلّ هو محله لمساواته له فى المعنى والعمل ، اذ معنى قولك جاءتنى امرأتان كريم أبوهما كرم أبوهما ، فيعطى حينئذ حكم الفعل ، فيجب موافقته لما بعده فى التذكير والتأنيث ، لاموافقته متبوعه فيهما ، ويجب افراده كالفعل ، ولهذا قال (فان كان فاعله) أى النعت (مؤنثا أنث) أى النعت نظرا لفاعله (وان كان المنعوت به) أى بذلك النعت (مذكرا) نحو : مررت برجل حسنة أمه فحسنة نعت لرجل ، وانما أنث لأن فاعله مؤنث ، وهو أمه (وان كان فاعله مذكرا ذكر) أى النعت (وان كان المنعوت به) أى بذلك النعت (مؤنثا) نحو : مررت بامرأة قائم أبوها فقائم نعت لامرأة ، وانما ذكر لان فاعله مذكر وهو أبوها (ويستعمل) أى النعت حينئذ (بلفظ الافراد) وجوبا لحلوله محل الفعل (ولايثنى ولايجمع) وان كان منعوته مثنى أومجموعا كما هو اللغة الفصيحة فى الفعل ، ويجوز جعله تابعا لمنعوته فى التثنية والجمع على لغة أكلونى البراغيث (تقول) فى التعريف والافراد (جاء زيد القائمة أمه) بتأنيث النعت كماتقول قامت أمه ، واعرابه جاء فعل ماض زيد فاعل القائمة نعت ، والنعت تابع للمنعوت فى اعرابه تبعه فى رفعه وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره ، وقائم اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول أمّ فاعل ، والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة (وجاءت هند القائم أبوها)

وَتَقُولُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمَةٍ أُمُّهُ ، وَبِامْرَأَةٍ قَائِمٍ أَبُوهَا ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمٍ أَبُوهُمَا وَمَرَرْتُ بِرِجَالٍ قَائِمٍ آبَاؤُهُمْ إِلاَّ أَنَّ سِيبَوَيْهِ قَالَ فِيمَا إِذَا كَانَ الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ بِالنَّعْتِ جَمْعاً كَالْمِثَالِ الْأَخِيرِ فَالْأَحْسَنُ فِي النَّعْتِ أَنْ يُجْمَعَ جَمْعَ تَكْسِيرٍ فَيُقَالُ مَرَرْتُ بِرِجَالٍ قِيَامٍ آبَاؤُهُمْ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ قُعُودٍ غِلْمَانُهُ ، فَهُوَ أَفْصَحُ مِنْ قَائِمٍ آبَاؤُهُمْ وَقَاعِدٍ غِلْمَانُهُ بِالْإِفْرَادِ ، وَالْإِفْرَادُ كَمَا تَقَدَّمَ أَفْصَحُ مِنْ جَمْعِ التَّصْحِيحِ نَحْوُ مَرَرْتُ بِرِجَالٍ قَائِمِينَ آبَاؤُهُمْ وَرَجُلٍ قَاعِدِينَ غِلْمَانُهُ ، هٰذِهِ أَمْثِلَةُ النَّعْتِ الرَّافِعِ لِلْاسْمِ الظَّاهِرِ ،

بتذكير النعت كما تقول قام أبوها ، واعرابه جاء فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، هند فاعل ، القائم نعت تابع للمنعوت فى رفعه وعلامة رفعه ضم آخره ، وقائم اسم فاعل ، أبو فاعل وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الاسماء الستة وهو مضاف ، والهاء فى محل جر بالاضافة (وتقول) فى التنكير والافراد (مررت برجل قائمة أمه) كما تقول قامت أمه (وبامرأة قائم أبوها) كما تقول قام أبوها (و) تقول فى التثنية والجمع مع التنكير (مررت برجلين قائم أبوهما) بافراد النعت كما تقول قام أبوهما ، واعرابه مررت فعل وفاعل ، برجلين جار ومجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، قائم نعت والنعت تابع للمنعوت فى اعرابه تبعه فى جره وعلامة جره كسر آخره ، وقائم اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، أبو فاعل وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ، والهاء فى محل جر بالاضافة والميم والألف حرفان دالان على التثنية (و) تقول فى الجمع مع التنكير (مررت برجال قائم آباؤهم) كما تقول قام آباؤهم فقائم نعت لرجال ، وهو اسم فاعل وآباء فاعل وعلامة رفعه ضم آخره ، والهاء فى محل جر بالاضافة والميم علامة الجمع (الا أن سيبويه) استثنى من كونه كالفعل فى الافراد مسئلة واحدة فانه (قال فيما اذا كان الاسم المرفوع بالنعت جمعا كالمثال الأخير فالأحسن) أى الارجح كما عبر به ابن هشام (فى النعت) حينئذ أن يجمع جمع تكسير فيقال مررت برجال قيام آباؤهم) بخفض قيام نعت لرجال وهو جمع تكسير لقائم ، وآباؤهم فاعل بقائم (ومررت برجل قعود غلمانه) بخفض قعود نعت لرجل وهو جمع قاعد ، وغلمانه فاعل بقعود (فهو) أى جمع التكسير (أفصح من) قولك مررت برجال (قائم آباؤهم) بالافراد (و) مررت برجل (قاعد غلمانه بالافراد) للنعت ، وان كان ذلك هو القياس فى الفعل إذ لو قيل فيه جاءنى رجل قعدوا غلمانه لم يجز ذلك إلا على لغة أكلونى البراغيث ، وهى ضعيفة (والافراد) أى فى المجموع جمع تكسير (كما تقدم أفصح من جمع) النعت جمع (التصحيح) ثم مثل مثل لجمع التصحيح بقوله (نحو مررت برجال قائمين آباؤهم ، ورجل قاعدين غلمانه) فذلك ضعيف لافصيح لأنه يشبه يقومون آباؤهم ويقعدون غلمانه ، وهو ضعيف لاختصاصه بلغة طيئ (هذه أمثلة النعت الرافع للاسم الظاهر) المتصل بضمير المنعوت ، ويسمى بالنعت السببى

ومثال

وَمِثَالُ ٱلنَّعْتِ ٱلرَّافِعِ لِلضَّمِيرِ ٱلْبَارِزِ قَوْلُكَ جَاءَنِي غُلَامُ ٱمْرَأَةٍ ضَارِبَتُهُ هِيَ ، وَجَاءَتْنِي أَمَةُ رَجُلٍ ضَارِبُهَا هُوَ ، وَجَاءَنِي غُلَامُ رِجَالٍ ضَارِبُهُ هُمْ . وَفَائِدَتُهُ تَخْصِيصُ ٱلْمَنْعُوتِ إِنْ كَانَ نَكِرَةً نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ ، وَتَوْضِيحُهُ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ ٱلْعَالِمُ ، وَقَدْ يَكُونُ لِمُجَرَّدِ ٱلْمَدْحِ نَحْوُ : بِسْمِ ٱللهِ ٱلرَّحْمٰنِ ٱلرَّحِيمِ ، أَوْ لِمُجَرَّدِ ٱلذَّمِّ نَحْوُ : أَعُوذُ بِٱللهِ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ ٱلرَّجِيمِ ،

(ومثال النعت الرافع للضمير البارز) العائد الى غير المنعوت (قولك جاءنى غلام امرأة ضاربته هى) واعرابه جاء فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، غلام فاعل ، وهو مضاف وامرأة مضاف إليه ، ضاربة نعت لغلام ، والنعت يتبع المنعوت فى إعرابه تبعه فى رفعه وعلامة رفعه ضم آخره ، وضاربة اسم فاعل يعمل عمل الفعل برفع الفاعل وينصب المفعول ، وهو مضاف ومفعوله وهو الهاء فى محل جر بالاضافة ، وهى ضمير منفصل فى محل رفع فاعل كما تقول ضربته هى (وجاءتنى أمة رجل ضاربها هو) فهو فاعل ضاربها كما تقول ضربها هو (وجاءنى غلام رجال ضاربه هم) فهم فاعل ضارب ، وأفرد كما يفرد الفاعل فى نحو ضربه هم (و) النعت (فائدته) حقيقيا كان أوسببيا (تخصيص المنعوت إن كان نكرة نحو : مررت برجل صالح) فصالح نعت لرجل مخصص له : أى رافع عنه احتمال الشركة (وتوضيحه) أى توضيح المنعوت (ان كان معرفة نحو : جاء زيد العالم) فالعالم نعت موضح لزيد : أى مخرج له من الابهام ومظهر للمراد به فيما إذا كان هناك زيدان أوزيود فلولم يوصف بالوصف المذكور التبس بغيره ولم يتميز فالتخصيص رفع الاشتراك المعنوى الواقع فى النكرة على سبيل الوضع فهو يجرى مجرى تقييد المطلق بالصفة ، فاذا قلت جاءنى رجل تناول كل ذكر بالغ من بنى آدم بطريق الوضع . فاذا قلت صالح أخرج من ليس بصالح ، فالنعت أخرج ماتناوله معنى المنعوت ، والتوضيح رفع الاشتراك اللفظى الواقع فى المعارف على سبيل الاتفاق فهو يجرى مجرى بيان المجمل . فاذا قلت جاء زيد تناول لفظ زيد لكل من تسمى بهذا الاسم وتناوله لذلك من حيث اللفظ لامن حيث الوضع . فاذا قلت العالم مثلا أخرج من ليس عالما ، فالنعت أخرج ماتناوله لفظ المنعوت كما هو ظاهر :

[تنبيه] الأشبه أن يكون وصف المعرفة بلام العهد الذهنى نحو قول الشاعر :

* ولقد أمر على اللئيم يسبنى * للتخصيص دون التوضيح قاله عصام الدين فى شرح الكافية (وقد يكون) أى النعت لغير التخصيص والتوضيح بل (لمجرد المدح) أى مدح المنعوت : أى الثناء عليه ببيان صفة كماله ، وذلك فيما اذاتعين ، المنعوت عند المخاطب بدون النعت (نحو بسم الله الرحمن الرحيم) فالرحمن والرحيم نعتان للجلالة لغرض المدح لله تعالى ، ومثل ذلك جميع صفات البارى جلّ وعلا نحو ـ الحمد لله رب العالمين ـ (أولمجرد الذم) للمنعوت ، وهذا أيضا اذا استغنى المنعوت فى تعينه عن النعت (نحو : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فالرجيم بالخفض نعت للشيطان بمعنى المرجوم : أى المطرود عن رحمة الله تعالى ، ووصف الشيطان

أَوِ التَّرَحُّمِ نحوُ : اللَّهُمَّ ارْحَمْ عَبْدَكَ الْمِسْكِينَ ، أَوْ لِلتَّأْكِيدِ نحوُ : تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ، وَإِذَا كَانَ الْمَنْعُوتُ مَعْلُوماً بِدُونِ النَّعْتِ جَازَ فِي النَّعْتِ الْإِتْبَاعُ وَالْقَطْعُ ، وَمَعْنَى الْقَطْعِ أَنْ يُرْفَعَ النَّعْتُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ وَيُنْصَبُ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ نحوُ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدُ

بذلك ليس لغرض التخصيص والتوضيح ، بل لمجرّد الذم (أو الترحم) على المنعوت (نحو اللهم ارحم عبدك المسكين) وإعرابه الله منادى حذف منه حرف النداء وعوّض عنه الميم، ارحم فعل دعاء مبنى على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت عبد مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره ، والكاف فى محل جر بالاضافة ، المسكين نعت لعبد ، وليس الغرض عادة من الوصف بذلك مدحه ولاذمه بل استعطاف للسامع عليه (أو للتأكيد) أى لتوكيد المعنى الذى علم من المنعوت (نحو : تلك عشرة كاملة) فان كاملة نعت لعشرة ، ومعنى النعت مفهوم من لفظ عشرة لاشتماله عليه ضمنا ، وفائدة ذكر النعت تأكيد ذلك المعنى . قال بعضهم ، وقد يكون النعت للتعميم نحو : يحشر الله عباده الأوّلين والآخرين ، أوللتفصيل نحو مررت برجلين عربى وعجمى ، أو الابهام نحو تصدق بصدقة قليلة أوكثيرة ، أواعلام المخاطب بأن المتكلم عالم بحال المنعوت كأن يقال أرأيت فقيها فيقال رأيت فقيه بلدكم العالم العامل ، أوللتفسير وتسمى الصفة الكاشفة ، وهى التى يراد بها الكشف عن الماهية كقولنا الله قديم لاابتداء له، والجسم الطويل العريض العميق حادث قطعا والفرق بين النعت الكاشف والنعت المؤكد أن الأوّل مفسر والثانى مقرر ، والفرق بين التفسير والتقرير بين ، وقيل الفرق بينهما أن النعت المؤكد بعض مفهوم المنعوت ، والكاشف يبين تمام ماهية المنعوت . واعلم أن الأصل فى النعت أن يكون للايضاح أوالتخصيص وكونه لغيرهما إنما هو بطريق العرض مجازا عن استعمال الشئ فى غير ماوضع له على أنه قد يكون موضحا أومخصصا وفيه مدح أوذم أوغير ذلك من المعانى السابقة (واذا كان المنعوت معلوما) أى للسامع (بدون النعت) حقيقة نحو : بسم الله الرحمن الرحيم ، أوادّعاء بأن نزل المجهول منزلة المعلوم كمررت بزيد التاجر اذا ادّعيت تعين زيد بدون الصفة (جاز فى النعت الاتباع) لما قبله فى اعرابه وهو الأصل (والقطع) عنه لعدم احتياجه للنعت ، ومحل جواز الأمرين اذا لم يكن النعت مؤكدا نحو رميته رمية واحدة ، أوملتزما نحو نظرت الى الشعرى العبور والى السماك الاعزل ، أوجاريا على اسم الاشارة نحو مررت بهذا العالم . فان كان المنعوت غير معلوم بدون النعت لم يجز القطع لأن المنعوت حينئذ محتاج الى النعت لتبيينه وتمييزه له ولا قطع مع الحاجة (ومعنى القطع أن يرفع النعت على أنه خبر مبتدا محذوف) أى ان كان المنعوت مرفوعا أومنصوبا أومجرورا (وينصب) أى النعت ان كان المنعوت مرفوعا أومجرورا ويكون نصبه مفعولا (بفعل محذوف) مناسب كما يعلم مما نقدره فيقطع من الجر الى النصب أوالرفع ، ومن الرفع الى النصب أو الرفع ومن النصب الى الرفع فقط فيصير فى نعت كل من المرفوع والمجرور ثلاثة أوجه ، وفى نعت المنصوب وجهان فقط إلا أن ابن عنقاء . قال انه يجوز قطع المنصوب الى النصب فيما يظهر اذ لامانع منه (نحو الحمد لله الحميد) أما الحمد لله ، فاعرابه الحمد مبتدأ ، ولله جار ومجرور فى محل رفع خبر المبتدا متعلق بواجب الحذف

جَوَّزَ فِيهِ سِيبَوَيْهِ الْجَرَّ عَلَى الْإِتْبَاعِ ، وَالرَّفْعَ بِتَقْدِيرِ هُوَ ، وَالنَّصْبَ بِتَقْدِيرِ أَمْدَحُ ، وَإِذَا تَكَرَّرَتِ النُّعُوتُ لِوَاحِدٍ فَإِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ مَعْلُوماً بِدُونِهَا جَازَ إِتْبَاعُهَا كُلِّهَا ، وَقَطْعُهَا كُلِّهَا وَإِتْبَاعُ الْبَعْضِ وَقَطْعُ الْبَعْضِ بِشَرْطِ تَقْدِيمِ الْمُتْبَعِ وَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ إِلَّا بِمَجْمُوعِهَا بِأَنِ احْتَاجَ إِلَيْهَا وَجَبَ إِتْبَاعُهَا كُلِّهَا ، وَإِنْ تَعَيَّنَ بِبَعْضِهَا جَازَ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ الْبَعْضِ الْأَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ

والتقدير الحمد كائن لله . وأما الحميد فقد (جوز فيه سيبويه) ثلاثة أوجه (الجر على الاتباع) للفظ الجلالة وهو الأصل . ومعنى الحميد فى صفاته المحمود (والرفع بتقدير هو) على أنه مبتدأ فالحميد خبره (والنصب) على المفعولية (بتقدير) فعل محذوف مناسب للمقام كأعنى وأريد فى التوضيح ، وأخص فى التخصيص ، وأمدح فى المدح ، وأذم فى الذم ، وأرحم فى الترحم ، فلذا قال المصنف فى تقدير الفعل العامل فى الحميد (أمدح) لأن الحميد لم ينعت به للتخصيص ولا للتوضيح ، وهذا كله عند قصد معنى منها مخصوص للتنصيص عليه والا فالمقدر فى كلها عموما حال النصب هو أعنى نحو : الحمد لله أهل الحمد رفعا ونصبا ، والجملة المقطوعة لامحل لها من الاعراب ، بل هى مستأنفة استئنافا بيانيا لأنها فى التقدير جواب سؤال ، بل هى لمجرد المدح ، وقد ذكر المحقق الرضى انه لايجوز اظهار المقدر الا فى نعت التخصيص والتوضيح . وقال ابن هشام فى أوضح المسالك ، واذا كان النعت المقطوع لمجرد مدح أوذم أوترحم وجب حذف المبتدا والفعل ، وان كان النعت المقطوع لغير ذلك جاز ذكره نحو مررت بزيد التاجر : أى هو التاجر . ثم لافرق فى جواز القطع بين اتحاد النعت وتعدده ، فالمتحد قدسبق مثاله (واذا تكررت النعوت) أى تعددت (لواحد فان كان المنعوت معلوما) ولوادّعاء (بدونها) بأن استغنى عن جميعها (جاز اتباعها كلها وقطعها كلها ، و) جاز (اتباع البعض) منها (وقطع البعض) لكن (بشرط تقديم المتبع) من النعوت على النعت المقطوع ومتبع بضم الميم وسكون التاء وفتح الباء ، وانما اشترط تقدم المتبع لأن الاتباع بعد القطع لايجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية ، ولما فيه من الرجوع الى الشىء بعد الانصراف عنه ، أولما فيه من القصور بعد الكمال لأن القطع أبلغ فى المعنى ، ولذا قال غيرواحد قطع النعوت فى مقام المدح والذم أقوى من اجرائها . وقال الفارسى : إذا تكررت صفات فى معرض المدح والذم فالأحسن أن يخالف فى إعرابها لأن المقام يقتضى الاطناب . فاذا خولف فى الاعراب كان المقصود أكمل لأن المعانى عند الاختلاف تتنوّع وتتفنن ، وعند الاتحاد تكون نوعا واحدا اه (وان لم يعرف) مسماه (الا بمجموعها) أى جميعها (بأن احتاج اليها) كلها فى تخصيصه أوتوضيحه (وجب اتباعها كلها) لتنزيلها منزلة الشىء الواحد نحو مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب إذا كان زيد الموصوف بهذه الصفات يشاركه فى اسمه ثلاثة من الناس اسم كل واحد منهم زيد وأحدهم تاجر كاتب ، والآخر تاجر فقيه ، والآخر فقيه كاتب فلايتعين زيد الأوّل من الآخرين إلا بالنعوت الثلاثة فيجب اتباعها كلها (وان تعين ببعضها) بأن استغنى عن بعضها دون بعض (جاز فيما عدا ذلك البعض) الذى تعين به المنعوت (الاوجه الثلاثة) الاتباع والقطع إلى الرفع أوالنصب وقطع بعض واتباع

باب العطف

وَالْعَطْفُ نَوْعَانِ: عَطْفُ بَيَانٍ، وَعطْفُ نَسَقٍ. فَعَطْفُ الْبَيَانِ هُوَ التَّابِعُ الْمُشْبِهُ لِلنَّعْتِ

بعض بشرط تقدم المتبع ، واما البعض الذى تعين به المنعوت فيتعين فيه الاتباع ، نعم ان كان المنعوت نكرة وجب فى نعته الأول الاتباع لأجل التخصيص ، وجاز فيما عداه القطع ، وان لم يتعين بدونه لأن المقصود من النعت بها التخصيص ، وقد حصل بتبعية الأول .

[تنبيه] هذا الحكم الذى ذكره المصنف هو حكم ما اذا تعددت النعوت ، وكانت لواحد ، فان تعددت لغير واحد ، فان كان المنعوت مثنى أو مجموعا واتحد معنى النعت ولفظه استغنى بالتثنية والجمع عن تفريقه بالعطف : نحو ، جاءنى رجلان فاضلان ، ورجال فضلاء ، وان اختلف معنى النعت ولفظه كالعاقل والكريم أولفظه دون معناه كالمنطلق والذاهب وجب التفريق بالعطف بالواو كقولك مررت برجل شاعر وكاتب وفقيه ، وان تعددت النعوت مع تفريق المنعوت ، فان كان العامل فيها واحدا ، فان اتحد العمل فالاتباع نحو : مررت بزيد وعمرو العاقلين ومررت بشيخ وطفل وعجوز جلوس ، وان اختلف عمل العامل فى النعوت نحو وضرب زيد وعمر الظريفين فالقطع ، وان كان العامل متعددا واتحد لفظ النعت . فان اتحد معنى العامل وعمله جاز الاتباع نحو : ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان ، وهذا زيد ، وهذا عمرو الفاضلان وجاء زيد وأتى عمرو الظريفان ، وهذا زيد وذاك عمرو العاقلان ، وان اختلف العاملان فى المعنى والعمل كجاء زيد ورأيت عمرا الفاضلين أو اختلف المعنى فقط كجاء زيد ومضى عمرو الكاتبان أواختلف العمل فقط كهذا مؤلم زيد بالجر وموجع عمرا بالنصب الشاعران وجب القطع لأن الاتباع يؤدى الى تسليط عاملين مختلفى المعنى أوالعمل على معمول واحد من جهة واحدة بناء على أن العامل فى النعوت هو العامل فى النعت وهو الصحيح .

[تتمة] يجوز عطف بعض النعوت على بعض بجميع حروف العطف الا بأم وحتى ، وإذا اجتمعت النعوت متبوعة فالأحسن الاتيان بالمفرد الحقيقى حقيقة ، فمجازا ، فلسببى ، فالظرف ، فالمجرور ، فالجملة الاسمية ، فالجملة الفعلية كهذا رجل عاقل فاضل الأب كريم أخوه عندى من قريش آباؤه فضلاء يقوم الليل ، وفى التنزيل ــ وقال رجل من آل فرعون يكتم إيمانه ــ

باب العطف

هو لغة الرجوع الى الشىء بعد الانصراف عنه . (والعطف) اصطلاحا (نوعان : عطف بيان) بغير حرف . (وعطف نسق) . وهو ما كان بحرف . (فعطف البيان) أى المعطوف للبيان ، وقيل ليس العطف هنا بمعنى المعطوف لأنه حقيقة فى التابع المخصوص كالنعت والتوكيد فلاحاجة الى تأويله ، وسمى هذا العطف بيانا لأنه تكرار للأول بمرادفه لزيادة البيان فكأنك عطفته على نفسه بخلاف النعت والتوكيد والبدل ، والكوفيون يسمونه الترجمة ، ولم يحتج الى حرف لأنه عين الأول ، والصحيح أن عامله عامل متبوعه (هو التابع) لماقبله ، وهذا جنس يشمل التوابع وقوله (المشبه للنعت) فصل أخرج به النعت . فان شبيه الشىء غيره ، وأخرج بما بعده

فى تَوْضِيحِ مَتْبُوعِهِ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً نحوُ * أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُوحَفْصٍ عُمَرُ *

بقية التوابع لكونها غير موضحة ولا مخصصة (فى توضيح متبوعه ان كان معرفة) لكن النعت يوضح متبوعه بحسب معنى فيه ، وعطف البيان يوضح متبوعه بحسب الذات ، وبهذا يعلم أن النعت يدل على معنى متبوعه كالمدح أوالذم أوغير ذلك مما سبق ، وعطف البيان لايدل على معنى فى متبوعه (نحو) قول الشاعر :

(أقسم بالله أبو حفص عمر) * مامسها من نقب ولادبر

هذا بيت من مشطور الرجز. قال ابن يعيش قاله رؤبة ، وهذا خطأ لأن وفاة رؤبة سنة خمس وأربعين ومائة ولم يدرك عمر بن الخطاب رضى الله عنه ولاعده أحد من التابعين ، وانما قاله أعرابى . قال الرضى وغيره : وقصة هذا الشعر أن قائله أتى عمر بن الخطاب رضى الله عنه . فقال ان أهلى بعيد وانى على ناقة عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا . فقال كذبت وأبى أن يحمله وحلف على ذلك فانطلق فحمل بعيره . ثم استقبل البطحاء ، وجعل يقول ، وهو يمشى خلف بعيره :

أقسم بالله أبو حفص عمر * ماسمها من نقب ولادبر * فاغفر له اللهم إن كان فجر

وعمر رضى الله عنه مقبل من أعلى الوادى فجعل يقول إذا قال فاغفر له اللهم إن كان فجر اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده . فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هى نقباء عجفاء فحمله على بعير وزوّده وكساه . وقال هطيل فى شرح المفصل ، روى أن أعرابيا احتكم الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى ناقة اشتراها وأرادردّها فادعى أن بها نقبا فعرضها على عمر وكان أعرف بذلك . فقال له يا أخا العرب مابها قلبة فراجعه . فقال بالله مابها من نقب ، فانصرف الاعرابى ، وهو يقول وذكر الابيات . قال فسمعه عمرفقال اللهم اغفرلعمر اه * اللغة أقسم : أى حلف ، وأبوحفص كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، والنقب من نقب البعير ينقب بكسر القاف فى الماضى وفتحها فى المضارع إذارق خفه ، والنقب بفتحتين مصدره . قال الأزهرى : والدبر بفتحتين أيضا مصدر دبر بكسر الباء اذا حصلت له جراحة ، ودبر البعير اذاحفى فكانه تفسير للنقب ، وفجر اذا حنث فى يمينه ، وهو بمعنى قول بعضهم كذب ومال عن الصدق وأمير المؤمنين رضى الله عنه لم يكذب لأنه انما حلف على غلبة ظنه ، ومن حلف كذلك لا يكون كاذبا ولا يعد حانثا إذا أخطأ ظنه ، وقول أمير المؤمنين صدق من باب هضم النفس ولأن حسنات الابرار سيئات المقرّبين * الأعراب أقسم فعل ماض بالله جار ومجرور ، الباء حرف قسم وجر ولفظ الجلالة مقسم به وعلامة جره كسر الهاء تادبا ، أبوفاعل وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وحفص مضاف اليه ، عمر بالرفع عطف بيان لأبوحفص مانافية مس فعل ماض ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به من زائدة ونقب فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، ولادبر الواو حرف عطف لانافية ودبر معطوف على نقب ، ويجوز أن تقدره مرفوعا عطفا على محل ، نقب ومجرورا عطفا على لفظه لأنه نكرة فيجوز دخول من الزائدة عليها بخلاف مالوكان المعطوف على مدخول من الزائدة معرفة فانه يتعين عطفه على

وَتَخْصِيصُهُ إِنْ كَانَ نَكِرَةً نحو : هٰذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ بِالرَّفْعِ ، وَيُفَارِقُ النَّعْتَ فِى كَوْنِهِ جَامِدًا غَيْرَ مُؤَوَّلٍ بِمُشْتَقٍّ ، وَالنَّعْتُ مُشْتَقٌّ أَوْ مُؤَوَّلٌ بِمُشْتَقٍّ ، وَيُوَافِقُ مَتْبُوعَهُ فِى أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشَرَةٍ فِى وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الْإِعْرَابِ الثَّلَاثَةِ ، وَفِى وَاحِدٍ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ ، وَفِى وَاحِدٍ مِنَ

المحل كما صرحوا به ، وقوله فاغفر الفاء فصيحة ، اغفر فعل أمر وأدبا مع البارى عز وجل يقال فيه فعل دعاء مبنى على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، له جار ومجرور ، اللهم منادى مفرد حذف منه حرف النداء وعوض عنه الميم ، ان حرف شرط جازم ، كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر فى محل جزم فعل الشرط ، واسمها مستتر فيها جوازا تقديره هو فجر فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب خبر كان وجواب الشرط محذوف دل عليه ماقبله ، والتقدير ان كان فجر فاغفر له اللهم . والمعنى ظاهر من قصة الشعر المذكور * والشاهد فيه أن متبوعه وقع معرفة موضحاله ، ووقوع عطف البيان موضحا هو الأغلب والافقد يكون للمدح كما جعل الزمخشرى البيت الحرام فى قوله تعالى ـ جعل الله الكعبة البيت الحرام ـ بيانا للكعبة على جهة المدح . قال أبو حيان : وليس كما ذكر لأنهم شرطوا فى عطف البيان الجمود ، والجامد ليس فيه إشعار بمدح انما يشعر بمدح المشتق الا أن يقال انه لما وصف عطف البيان بقوله الحرام اقتضى المجموع المدح فيمكن ذلك اه . وقال المولى عصام القول بمجىء عطف البيان للمدح رأى أهل المعانى دون النحويين اه (و) فى (تخصيصه) أى تخصيص المتبوع (ان كان نكرة) بناء على جواز مجيئه فى النكرات ، وهو الأصح ومن ثم اختاره الزمخشرى وابن مالك ، وصححه ابن هشام ، ومنع ذلك جمهور البصريين وتأولوا ماجاء من ذلك على أنه بدل (نحو هـذا خاتم حديد بالرفع) أى الحديد على أنه عطف بيان لخاتم ذكر لتخصيصه . قال الفاكهى : فانما قال بالرفع لأنه يجوز فيه النصب والجر أيضا كما تقدم اه . أما النصب فعلى التمييز ، وأما الجر فعلى الاضافة (ويفارق) أى عطف البيان (النعت فى كونه) أى عطف البيان (جامدا غير مؤوّل بمشتق ، والنعت مشتق) نحو جاءنى زيد الفاضل (أو مؤوّل بمشتق) نحو مررت بزيد القرشى أوالتمار : أى المنسوب الى قريش أوالى بيع التمر لأن المشتق يدل على معنى منسوب الى غيره ، والجامد لادلالة له على ذلك بالوضع ، ويخالف النعت أيضا بأنه قد يكون أعرف من متبوعه ، بل أوجبه ابن عصفور تبعا لظاهر كلام الزمخشرى والجرجانى والصحيح أن شرطه كونه أجلى عند المخاطب وان لم يكن أعرف منه (ويوافق) أى عطف البيان (متبوعه) كالنعت الحقيقى (فى أربعة من عشرة) والظاهر جواز القطع فيه كما يجوز فى النعت والبدل (فى واحد من أوجه الاعراب الثلاثة) الرفع والنصب والخفض ، وأما قول ذى الرمة فى رجزه :

انى وأسطار سطرن سطرا * لقائل يانصر نصر نصرا

فنصر الثانى عطف بيان على الأوّل على اللفظ والثالث ، عطف بيان على الأوّل أيضا ، على المحل لأن المنادى المبنى على الضم محله النصب (وفى واحد من التذكير والتأنيث ، وفى واحد من

التعريف

التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ ، وَفِى وَاحِدٍ مِنَ الْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، وَيَصِحُّ فِى عَطْفِ الْبَيَانِ أَنْ يُعْرَبَ بَدَلَ كُلٍّ فِى الْغَالِبِ

التعريف والتنكير ، وفى واحد من الافراد والتثنية والجمع) وهذه العشرة ، هى التى مرت فى النعت وليس فى كلام المصنف مايشعر بان عطف البيان لا يكون بلفظ متبوعه ، وفى المغنى ذهب ابن الطراوة الى أن عطف البيان لا يكون بلفظ الأوّل ، وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه وحجتهم أن الشئ لايبين نفسه ، وفيه نظر لان اللفظ المكرر اذا اتصل به مالم يتصل بالأوّل اتجه كون الثانى بيانا لما فيه من زيادة البيان اه . وقال ابن عنقاء الأصح انه لا يكون بلفظ متبوعه الا اذا اشتمل على زيادة بيان اه (ويصح فى عطف البيان أن يعرب) عطف بيان وأن يعرب (بدل كل) من كل نظرا لكونه مقصودا بالاسناد اليه ، وجيء بالأوّل توطئة له مبالغة فى الاسناد (فى الغالب) : أى فى غالب استعمالاتهم يجوز اعراب عطف البيان بدلا وخرج بالغالب حالتان الاولى ما اذا وجب ذكره نحو قولك هند قام زيد أخوها ، فأخوها عطف بيان لزيد ولايصح اعرابه بدلا منه لان البدل فى نية تكرار العامل فيصير من جملة أخرى فيخلو المبتدأ من رابط ، إذ لوقيل قام أخوها خلت جملة الخبر من رابط ، والثانية أن يمتنع احلاله محل الأوّل نحو يازيد الحرث فالحرث عطف بيان لابدل إذ لايحل محل الأوّل لاستلزامه اجتماع أل وحرف النداء وهو ممتنع إذ لا يقال ياالحرث ، وما ذكرناه من استثناء هاتين الحالتين هو الذى عليه عامة النحاة المتأخرين . وقال ابن عنقاء ، والحق جواز اعرابه بدلا مطلقا فى هذا وغيره حتى على رأى الجمهور القائلين بان عامل البدل مقدّر من جنس عامل المبدل منه لانهم يغتفرون فى التوابع مالا يغتفرون فى غيرها ، نعم يتعين البيان اذا دخلت عليه أى التفسيرية نحو هذا عسجد : أى ذهب فيتعين البدل ، ويمتنع عطف البيان فى حالتين الأولى اذا كان الأوّل أوضح من الثانى نحو قرأ قالون عيسى ، فعيسى بدل لاعطف بيان لان البيان لا يكون دون مبينه فى الايضاح بل مثله أوأوضح منه ، قاله الفاكهى وابن هشام فى الشذور وشرحه ، وخالف ذلك فى التوضيح ، فقال اشتراط كون البيان أوضح من متبوعه مخالف لقول سيبويه ، وهو صريح فى جواز كون عطف البيان دون متبوعه فى الوضوح ، ويؤخذ منه جواز كونه مساويا لمتبوعه ، وكونه أوضح يوافقه قول ابن مالك فى شرح التسهيل : الصحيح جواز الثلاثة لانه بمنزلة النعت ، وهو يكون فى الاختصاص فائقا ومفوقا ومساويا ، فليكن العطف كذلك انتهى . والراجح ماقاله الفاكهى : لأن القصد من عطف البيان الايضاح والبيان . والحالة الثانية ، اذا كان التابع أعرف من المتبوع نحو قوله تعالى — فيه آيات بينات مقام ابراهيم — فيمتنع كون مقام ابراهيم عطف بيان على آيات ، ويتعين اعرابه بدلا منه لان النكرة لاتبين بالمعرفة ، وجمع المؤنث لايبين بالمفرد والمذكر اجماعا ، وقول الزمخشرى ان مقام ابراهيم عطف بيان مخالف لاجماع البصريين والكوفيين ، فلا ينعت به . قال أبوحيان ، ويخالف عطف البيان البدل أيضا فى غير هاتين الحالتين ، منها أن عطف البيان لا يكون جملة بخلاف البدل نحو قوله تعالى — مايقال لك الاما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة — الى آخر الآية : وهو أصح الأقوال فى قولهم

وَأَمَّا عَطْفُ النَّسَقِ فَهُوَ التَّابِعُ الَّذِي يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ حَرْفٌ مِنْ هٰذِهِ الْحُرُوفِ الْعَشَرَةِ وَهِيَ : الْوَاوُ ، وَالْفَاءُ ، وَثُمَّ ، وَحَتَّى ، وَأَمْ ، وَأَوْ ، وَإِمَّا ، وَبَلْ ، وَلَا ، وَلَـكِنْ ، فَالسَّبْعَةُ الْأُوَلُ تَقْتَضِي التَّشْرِيكَ

عرفت زيدا أبو من هو ، ومنها أن لا يكون تابعا لجملة ، بخلاف البدل نحو قوله تعالى ـ اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا ـ ونحو ـ أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين ـ ، ومنها أنه لا يكون فعلا ، ولا تابعا لفعل بخلاف البدل ، نحو قوله تعالى ـ ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب ـ ومنها أنه لا يكون مضمرا ، ولا تابعا لمضمر لانه فى الجوامد نظير النعت فى المشتقات ، ووهم الزمخشرى فجعل جملة ـ أن اعبدوا الله ربى وربكم ـ بيانا للضمير فى أمرتنى به . وأما البدل فيكون تابعا لمضمر بالاتفاق نحو قوله تعالى ـ ونرثه ما يقول ـ وقوله تعالى ـ وما أنسانيه الا الشيطان أن أذكره ـ (وأما عطف النسق) أى المعطوف فالحرف عطف نسق بفتح السين ، والنسق ما جاء على نظام واحد ، يقال هـذا على نسق هذا : أى على نظمه فسمى التابع المذكور نسقا ، لأن مابعد حرف العطف على نظم ما قبله فى اعرابه . قال الفاكهى والتعبير بعطف النسق هو اصطلاح الكوفيين ، وهو المتداول ، وسيبويه وأصحابه يسمونه باب الشركة لان هذه الحروف تفيد تشريك ما بعدها لما قبلها فى الاعراب (فهو التابع) هذا جنس يتناول جيع التوابع ، وما بعده مخرج لما عداه (الذى يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من هـذه الحروف العشرة) والمراد بتوسط الحرف أن تكون تبعية الثانى للأوّل بواسطة الحرف ، فلا ترد الصفة المعطوفة على مثلها ، ولا الجملة المقرونة بثم المؤكد بها جملة أخرى نحو ـ كلا سيعلمون ، ثم كلا سيعلمون ـ لأن التبعية فيهما حاصلة بغير الحرف فاطلاق العطف عليهما مجاز فنحو جاءنى زيد العالم والعاقل باق على ما كان عليه من الوصفية وانما حسن دخول العاطف بنوع من التشبيه بالمعطوف لما بينهما من التغاير ، وتقييد الحروف بالعشرة لاخراج ماعداها ، مما قيل انه من حروف العطف نحو : أى التفسيرية ، من نحو قولك مررت بغضنفر : أى أسد فان أسدا ، تابع لغضنفر بتوسط حرف التفسير ، وهو أى ، وليس هو من الحروف العشرة ، فليس هو عطف نسق وانما هو عطف بيان بالأجلى على الأخفى ، وذهب الكوفيون ، إلى ان أى حرف عاطف ، وهو خلاف ما عليه الأكثر ، ومما ذكرته يعلم أن حقيقة عطف النسق تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه تتوسط بينهما تلك الحروف العشرة ، وعامله عامل متبوعه بواسطة الحروف : فاذا قلت جاء زيد وعمرو فعمرو قصد لنسبة المجيء إليه كما قصد نسبته إلى زيد ، والعامل فيه هو العامل فى زيد ، وهو جاء (وهى الواو والفاء وثم وحتى) فى بعض المواضع (وأم وأو وإما) بكسر الهمزة فى رأى ضعيف (وبل ولا ولـكن) على الأصح خلافا ليونس ووافقه ابن مالك فى التسهيل ، وعبارته وليس منها لكن وفاقا ليونس . ثم اعلم أن هـذه الحروف قسمان لأنها اما أن تقتضى التشريك فى الاعراب والمعنى ، أو فى الاعراب فقط (فالسبعة الأول) وهى الواو واما وما بينهما (تقتضى التشريك) بين التابع والمتبوع فى اللفظ

فى

فِى ٱلْإِعْرَابِ وَالْمَعْنَى ، وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ تَقْتَضِى تَشْرِيكَ الْإِعْرَابِ ، فَإِنْ عَطَفْتَ بِهَا عَلَى مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ ، أَوْعَلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ ، أَوْعَلَى مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ ، أَوْعَلَى مَجْزُومٍ جَزَمْتَ ،

وهو الذى عبر عنه المصنف بقوله (فى الاعراب) لان ما بعدها يتبع ما قبلها فى أوجه الاعراب من رفع وغيره (والمعنى) لأن ما قبلها ان كان مثبتا ، فما بعدها كذلك ، وإن كان منفيا فما بعدها كذلك (والثلاثة الباقية) وهى بل ولا ولكن (تقتضى تشريك الاعراب) فيكون المعطوف بها مشاركا للمعطوف عليه فى اللفظ فقط : أى دون المعنى ، وكذا أم وأو إن اقتضيا اضرابا بان كان المعنى بل فانهما يشركان فى اللفظ دون المعنى (فان عطفت بها على مرفوع) لفظا أوتقديرا من اسم وفعل (رفعت) ذلك المعطوف لفظا أوتقديرا (أوعلى منصوب) لفظا أوتقديرا (نصبت) ذلك المعطوف لفظا أوتقديرا (أوعلى) اسم (مخفوض) لفظا أوتقديرا (خفضت) ذلك المعطوف لفظا أوتقديرا (أوعلى) مضارع (مجزوم) بالسكون أوبالحذف (جزمت) ذلك المعطوف كذلك ، فعطف النسق يتبع فى جميع وجوه الاعراب لانه يدخل الأسماء والأفعال والجلة وشبهها بخلاف النعت وماشابهه فانه لايدخل فيه الجزم لاختصاصه بالأسماء فيعطف الاسم على الاسم والفعل على الفعل والاسم على الفعل ، وعكسه . قاله ابن عنقاء : وشرط عطف الفعل ، على مثله اتحاد زمانهما فى الاستقبال والمضى سواء اتحد نوعهما فى الفعلية أواختلف كان أتيتك تكرمنى أزرك وأكرمتك ، وشرط عطف الاسم على الفعل ، وعكسه كون الاسم فى معنى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة نحو — فالمغيرات صبحا فأثرن — أى اللائى أغرن فأثرن — يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى — :

[تنبيه] العطف على أقسام الأوّل العطف على اللفظ ، وهو الاصل ، وشرطه امكان توجه العامل فلا يجوز فى نحو ماجاءنى من امرأة ولا زيد الارفع زيد على محل امرأة لان من الزائدة لاتدخل المعارف على الصحيح ، نعم ان ارتفع المتعاطفان ، والعامل فعل أمر — كاذهب أنت وربك — أو مضارع لمتكلم — كلا نخلفه نحن ولا أنت — أو لمخاطب كتقوم أنت وأخوك ، أولمؤنث والمعطوف مذكر نحو قوله تعالى — لا تضارّ والدة بولدها ولا مولودله بولده — أوبالعكس نحو لايقم زيد وأمه لم يشترط فيه ذلك كالأمثلة المذكورة . الثانى العطف على المحل ، وشرطه امكان ظهور ذلك المحل الفصيح ، فيمتنع مررت بزيد وأباك ووجود الطالب لذلك المحل فيمتنع ان هذا وأبوه قائمان خلافا للأخفش لأن الطالب لرفع أبوه هو الابتداء الذى هو عبارة عن التجرد والتجرد قد زال بدخول انّ ، ولهذا كان الصحيح فى نحو انّ زيدا قائم وأبوه رفع أبوه بالابتداء حذف خبره أو بالعطف على الضمير المستتر فى خبران لا بالعطف على محل اسم ان ولا على محلها مع اسمها خلافا لمن زعمه ، والأصح جواز هذا أعنى عطف المرفوع على المنصوب بعد استكمال الخبر فى ان المفتوحة ولكن ، وأجازه الفراء فى ليت ولعل وكأن بعد استكمال الخبر قبله . قال ابن عنقاء : والحق جوازه بعد استكماله فى كلها ، وقد يمتنع العطف على اللفظ والمحل كما زيد قائما لكن أو بل قاعد برفع قاعد على اضمار مبتدأ ، ويمتنع عطفه على لفظ قائما لان مالا تعمل فى المثبت وعلى محله لان فيه اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ . الثالث العطف

نحوُ : صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَنحوُ : وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ

على التوهم ، و يسمى العطف على المعنى ، وشرطه صحة دخول ذلك العامل المتوهم على المتعاطفين وشرط حسنه كثرة دخوله : أى ذلك العامل المتوهم هناك ، نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بجر قاعد بالعطف على قائم لتوهم أنه قال ليس زيد بقائم بزيادة الباء لكثرة زيادتها فى خبر ليس ونحو قوله تعالى — لولا أخرتنى الى أجل قريب فأصدّق وأكن من الصالحين — أكن عطف على أصدق ، وهو وان كان منصوبا لكن معنى لولا أخرتنى فأصدّق ، ومعنى ان أخرتنى أصدّق بحذف الفاء والجزم واحد ، فتقول فى اعرابه الواو حرف عطف أكن معطوف على فأصدّق لانه فى معنى ان أخرتنى أصدّق وأكن (نحو صدق الله ورسوله) هذا مثال عطف الاسم على الاسم فى حالة الرفع ، واعرابه صدق فعل ماض ، الله فاعل ، ورسوله ، الواو حرف عطف ، رسول معطوف على ماقبله ، والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى اعرابه تبعه فى رفعه ، والهاء فى محل جر بالاضافة (ومن يطع الله و رسوله) هذا مثال عطف الاسم على الاسم حالة النصب ، واعرابه من اسم شرط جازم ، يطع فعل الشرط ، وعلامة جزمه سكون آخره ، وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين ورسوله الواو حرف عطف رسوله معطوف على لفظ الجلالة ، والهاء فى محل جر بالاضافة ، وجواب الشرط جملة — فقد فاز فوزا عظيما — (آمنوا بالله ورسوله) هذا مثال عطف الاسم على الاسم فى حالة الخفض ، واعرابه آمنوا فعل أمر مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة فاعل ، بالله جار ومجرور ، الواو حرف عطف ، رسول معطوف على ماقبله تابع له فى جرّه ، والهاء فى محل جر بالاضافة ، ومثال عطف الفعل على الفعل فى الرفع نحو — تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون — وفى النصب — لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه — (و) فى الجزم (نحو : وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم) واعرابه ، ان حرف شرط جازم يجزم فعلين الأوّل فعل الشرط والثانى جوابه ، تؤمنوا فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف النون ، والواو ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، والواو حرف عطف تتقوا معطوف على ماقبله ، والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى أعرابه تبعه فى جزمه ، وعلامة جزمه حذف النون ، والواو فاعل ، يؤت جواب الشرط ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره ، وهو الياء ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وهو متصرف من آتى بمدّ الهمزة بمعنى أعطى تنصب مفعولين ، والكاف مفعولها الأوّل والميم علامة الجمع ، أجور مفعولها الثانى ، والكاف فى محل جر بالاضافة ، والميم علامة الجمع والواو حرف عطف ، لا نافية ، يسأل معطوف على يؤتكم ، والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى اعرابه تبعه فى جزمه ، وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، و يسأل متصرف من سال تنصب مفعولين ، والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعولها الأوّل والميم علامة الجمع أموال مفعولها الثانى ، والكاف فى محل جرّ بالاضافة ، والميم علامة الجمع ، ومعنى الآية : وان تؤمنوا معشر المخاطبين بالله تعالى وتتقوا فتؤدوا ما أمرتم بأدائه ، وتنتهوا عما نهيتم عنه

وَالْوَاوُ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو قَبْلَهُ ، أَوْ مَعَهُ ،

يؤتكم : أى يعطكم الله أجوركم : أى جزاءها ولايلتكم من ذلك شيئا ، ولا يسألكم أموالكم أى لا يأمركم سبحانه باخراجها جيعها فى الزكاة بل انما أمركم باخراج البعض ، وقيل لايسألكم أموالكم ، وانما يسألكم أمواله ، وقيل لايسألكم محمد أموالكم أجرا على تبليغ الرسالة ـ قل لاأسألكم عليه أجرا إلا المودّة فى القربى ـ * ثم شرع المصنف فى بيان معانى حروف العطف وذكره بعد ماسبق اشارة الى أنها وان اجتمعت فى إفادة معنى الجمع إلا ان لكل واحد منها بعد ذلك معنى يخصه فقال (والواو) أى العاطفة (لمطلق الجمع) بين المعطوف والمعطوف عليه فى الحكم الذى للمعطوف عليه بمعنى أنه ليس فيها تعرض بتقديم ولاتأخير ولا معية لا على سبيل الظهور ولاعلى سبيل الاشتراك بل هى أجنبية عن ذلك وان كان المعبر عنه فى الخارج لا ينفك عن ذلك ، والأكثر الأرجح عطفها للشئ على مصاحبه نحو ـ فأنجيناه ومن معه ـ ويكثر عطفها له على سابقه نحو ـ كما أوحينا الى نوح والنبيين من بعده ـ وقوله تعالى ـ ولقد أرسلنا نوحا وابراهيم ـ ويقلّ عطفها له على لاحقه نحو قوله ـ كذلك يوحى إليك والى الذين من قبلك الله ـ فان قلت جاء زيد وعمرو ، فيحتمل مجيئهما معا ، وسبق زيد لعمرو بمهلة وبدونها ، والعكس ، ومن ثم جاز (نحو جاء زيد وعمرو قبله أو معه) فهى لمطلق الجمع ، ولهذا استعملت فيما استحال فيه الترتيب ، وهوكل مالا يقوم الا باثنين نحو : المال بين زيد وعمرو ، واصطفّ هذا وابنى ، وهذا هو مذهب سيبويه . وقال بعض الحنفية هى للمعية فقط وقال قطرب والربعى والفراء وثعلب والعلامة أبو عمرو الزاهد ، ونقل عن الكسائى والفراء : هى للترتيب مطلقا ، وعزى الى الامام الشافعى ، والحق انه لايرى ذلك كما يدل له سائر احتجاجاته ، وانما أوجب الترتيب فى الوضوء لدليل خارجى وهو الاتباع لأن الأحاديث مصرّحة بأن النبى ﷺ واظب عليه مدّة عمره (١) من ارتكاب ماينافيه باللسان والأركان ، وقد ترد للتقسيم نحو : الكلمة اسم وفعل وحرف ، وهى فيه أحسن من أو .

[تنبيه] تختصّ الواو دون أخواتها بنيف وأربعين حكما استوفاها بعض المتأخرين ، وسنذكر بعضا منها لكثرة دورانه : الأوّل احتمال معطوفها للمعانى الثلاثة كما سبق . الثانى اقترانها باما نحو ـ إما شاكرا وإما كفورا ـ . الثالث اقترانها بلا المفيدة نفى الفعل عن المتعاطفين بشرط أن تسبق بنفى ، نحو ـ فلا رفث ولا فسوق ولا جدال ـ ما قام زيد ولا أبوه ، أو بمؤوّل بنفى نحو ـ غير المغضوب عليهم ولا الضالين ـ ، أو بنهى نحو ـ لاتحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام ـ فلا يجوز قام زيد ولا بكر . قال ابن هشام : والنحاة يسمون لا هذه زائدة وليست ألبتة زائدة ، إذ لوقيل ماجاء زيد وأخوه احتمل نفى مجيئهما مطلقا فى كل حال ، ونفى مجيئهما فى كل حال اجتماعهما فقط ، ومع لايصير الكلام نصا فى المعنى الأوّل اهـ . قال ابن عنقاء : وهو الحق ، وكأنهم لقبوها زائدة لاعتراضها بين العاطف والمعطوف ، وقد مرّ بعض هذا فى مبحث لا النافية للجنس . الرابع اقترانها بلكن كقوله تعالى ـ ولكن رسول الله ـ ، فلكن حينئذ حرف ابتداء واستدراك على الأصح ،

(١) لعلّ هنا حذفا تقديره بدون اخلال بما يدلّ على وجوبه من الخ اهـ مصححه

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ نَحْوُ : أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ ،

والمفرد بعدها معمول لمحذوف : أى ولكن كان رسول الله . الخامس عطف مالا يستغنى عنه ، نحو : اختصم زيد وعمرو . والسادس . والسابع عطف العام على الخاص وعكسه ، فالأول نحو ـ ربّ اغفر لى ولوالدىّ ولمن دخل بيتى مؤمنا ـ الآية . والثانى نحو ـ وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح ـ ويشاركها فى هذا الحكم الأخير نحو : مات الناس حتى الأنبياء بل . قال ابن عنقاء : إن عطف الخاص على العام يكون بالواو جوازا نحو ـ حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ـ ، وأما حتى العاطفة فانها ملازمة لعطف الخاص على العام لأن من شرطها كون معطوفها بعض ماعطف عليه حقيقة أوحكما ، ولاشك أن الجزء أخصّ من كل . الثامن عطف الشيء على مرادفه نحو ـ شرعة ومنهاجا ـ انما أشكو بثى وحزنى إلى الله ـ عوجا ولا أمتا ـ وزعم ابن مالك كثعلب أن أو تشاركها فى ذلك ، وأن منه قوله تعالى ـ ومن يكسب خطيئة أو اثما ـ عذرا أو نذرا ـ . التاسع جواز حذفها وحدها إذا أمن اللبس ولو فى السعة على الأصح كقوله عليه الصلاة والسلام « تصدّق رجل من ديناره من درهمه من ثوبه من صاع برّه من صاع تمره » رواه مسلم ، وتصدّق خاص بمعنى الطلب : أى ليتصدّق . العاشر العطف التلقينى كقوله تعالى ـ إنى جاعلك للناس إماما قال ـ أى ابراهيم ـ ومن ذرّيتى ـ أى وبعض ذرّيتى عطف على الكاف من جاعلك مع وقوعها فى كلام غيره كما تقول : وزيدا لمن قال سأكرمك ، ويجوز أن يكون مابعد الواو معمولا لمحذوف دلّ عليه ماقبله : أى واجعل من ذرّيتى وأكرم زيدا . الحادى عشر عطف ماحقه التثنية ، والجمع كقول الفرزدق :

ان الرزية لارزية مثلها ✽ فقدان مثل محمد ومحمد

وقول أبى نواس بضم النون وتخفيف الواو :

أقمنا بها يوما ويوما وثالثا ✽ ويوما له يوم الترحل خامس

فالأيام ثمانية ، وإيراد بيت أبى نواس تمثيل لا استشهاد لأن المولدين لايحتج بشعرهم الا فى نحو البديع (والفاء) للجمع بين المتعاطفين فى الحكم كما قاله الفاكهى تبعا لابن هشام فى الشذور و (للترتيب) بأن يكون المعطوف بها متأخرا عن المعطوف عليه (والتعقيب) بأن يكون المعطوف واقعا عقب المعطوف عليه متصلا به بلا تراخ ولا مهلة بينهما (نحو : أماته فأقبره) واعرابه أمات فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، الفاء حرف عطف أقبر فعل ماض ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو عائد على الله : أى أمات الله الانسان فأقبره ، وعدّ الاماتة من النعم لأنها وصلة فى الجملة الى الحياة الأبدية ، والنعيم المقيم ، وعدّ الاقبار من النعم لما فيه من ستر الميت وعدم إلقاء جثته للطير والسباع . وقال أقبره ولم يقل قبره لأن القابر هو الدافن بيده ، والمقبر هو الله تعالى : يقال قبر الميت إذا دفنه بيده ، وأقبره إذا أمر غيره أن يجعله فى قبره ، ثم التعقيب فى كل شيء بحسبه : يقال تزوّج فلان فولد له إذا لم يكن بين التزوّج والولادة إلا مدّة الحمل مع لحظة الوطء وان كانت مدّته متطاولة ، وتقول دخلت مكة فالمدينة إذا لم تقم بمكة ولا بين البلدين ، ولايعترض على الترتيب بقوله

بسم طبقاتي

محبة

وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّرَاخِي ، نَحْوُ : ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ ،

تعالى ـ أهلكناها فجاءها بأسنا ـ لأن المعنى أردنا اهلاكها ، فجيء البأس متأخر عن إرادة الاهلاك ، ولايعترض على التعقيب بقوله تعالى ـ الذى أخرج المرعى فجعله غثاء أحوى ـ فان الجعل غثاء أحوى : أى يابسا أسود لايعقب اخراج المرعى ، والجواب عنه من وجهين : أحدهما أن جملة جعله غثاء أحوى معطوفة على جملة محذوفة ، والتقدير فمضت مدّة ـ فجعله غثاء أحوى ـ . الثانى أن الفاء فى ذلك نيابة عن ثم كما جاء عكسه . قاله ابن هشام فى التوضيح . وقال ابن عنقاء : تأتى الفاء بمعنى ثم عند كثيرين ، و بمعنى إلى عند بعضهم ، وتأتى للسببية ، وذلك غالب فى العاطفة للجمل نحو ـ فوكزه موسى فقضى عليه ـ ، وللصفات نحو ـ لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون الخ ، وقد تمحض للسبب كفاء الجزاء فلا يقال فيها عاطفة . وقال ابن جنى : انها العاطفة ، ومثلها الفاء الفصيحة ، وهى التى تعطف الانشاء على الخبر نحو ـ إنا أعطيناك الكوثر فصلّ لربك وانحر ـ لأنه لايجوز ، أو لايحسن على الخلاف فى ذلك عطف الانشاء على الخبر وعكسه ، وقد تأتى فى الجمل لغير السببية نحو قوله تعالى ـ فراغ إلى أهله فجاء بعجل سمين فقرّبه إليهم ـ ، وقد تزاد على الأصح ، وهى فى نحو خرجت ، فاذا الأسد زائدة لازمة عند المازنى والفارسى ، وقد تأتى للاستئناف فيقدّر بعدها ضمير مبتدأ نحو ـ فانما يقول له كن فيكون ـ بالرفع : أى فهو يكون ، ولا تعطف كقراءة المرفوع فى قوله تعالى ـ فيغفر لمن يشاء ـ . قاله ابن عنقاء فى شرح العمريطية . وقال فى حاشية البهجة نقلا عن المغنى : التحقيق أنها عاطفة ، وأن المعتمد بالعطف هو الجملة ، وانما يقدّرون بعدها هو ليبينوا أن المعتمد بالعطف ليس هو الفعل بل الجملة ، وقد نظم بعضهم معانى الفاء العاطفة ، فقال :

والفاء للتفريع جاءت ان يكن * ما قدّموه علة للاحق
والعكس للتعليل وهى فصيحة * مهما أتت لجواب شرط سابق
وإذا أتت من بعد إجمال فللتفـ * ـصيل فاحفظه بنظم رائق

[تنبيه] الأصل فى الفاء أنها للترتيب المعنوى ، وهو أن يكون وقوع الثانى بعد زمن وقوع الأوّل ، وقد تكون للترتيب الذكرى بأن يكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب اللفظ والذكر فقط لأن حصول الثانى وقع بعد زمان حصول الأوّل ، وأكثر ما يكون هذا فى عطف مفصل على مجمل هو هو فى المعنى نحو : توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه ، وعطف المفصل على المجمل يختصّ بالفاء كما صرّحوا به (وثم) وقد تبدل ثاؤها فاء وتلحقها التاء ، فيقال ثمت بتاء ساكنة ومفتوحة ، فاذا لحقتها التاء اختصت بعطف الجمل ، وهى للجمع بين المتعاطفين فى الحكم ، و (للترتيب) بينهما (والتراخى) أى المهلة بأن يكون المعطوف بها متراخيا زمن وقوعه عن زمن وقوع المعطوف عليه (نحو) فأقبره (ثم إذا شاء أنشره) واعرابه ثم حرف عطف إذا ظرف لما استقبل من الزمان ، شاء فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، أنشر فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والهاء مفعول به ، ومفعول المشيئة محذوف : أى إذا شاء انشاره أنشره : أى بعثه ، وعبر باذا شاء اشعارا بأن وقت المشيئة غير معلوم ، وأما

وَالْعَطْفُ بِحَتَّى قَلِيلٌ ، وَيُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ الْمَعْطُوفُ بِهَا اسْماً ظَاهِراً ، وَبَعْضاً مِنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ،

سائر الأحوال المذكورة قبله فانها تعلم أوقاتها من بعض الوجوه فلم تفض إلى مشيئته تعالى ، ولايرد على الترتيب قوله تعالى ـ ولقد خلقناكم ثمّ صوّرناكم ثمّ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم ـ لأن التقدير ، ولقد خلقنا أباكم آدم ، ثمّ صوّرناه ، ثمّ قلنا للملائكة ، فحذف المضاف ونسب الخلق والتصوير إليهم لأنهم فرعه ، والنعمة الحاصلة للأصل حاصلة للفرع ، وقد تتخلف عن التراخي : تقول ماصنعت اليوم ثم ماصنعت أمس أعجب لأنها فى ذلك لترتيب الاخبار ، ولا تراخي بين الاخبارين ، وتأتى للترتيب فى الذكر كقوله تعالى ـ فاذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام واذكروه كما هداكم وان كنتم لمن قبله لمن الضالين ، ثمّ أفيضوا من حيث أفاض الناس ـ فثمّ هنا للترتيب فى الذكر لا فى الزمان لتعذره ، وهذا بناء على أن الافاضة من عرفات ، وقيل هى على بابها من الترتيب الزمانى ، والافاضه المأمور بها هنا هى الافاضة من جمع إلى منى ، وهذا القول رجحه الطبرى . وقال بعضهم اه الذى يقتضيه ظاهر القرآن ، وذكر الزمخشرى أن ثم أشاربها هنا لتفاوت مابين الافاضتين ، وان أحدهما صواب ، وهى التى من عرفات ، والأخرى خطأ ، وهى التى كان يفيضها المشركون من جمع ، ومن مجيئها للترتيب فى الذكر لافى الزمان قول الشاعر :

ان من ساد ثم ساد أبوه * ثم قد ساد قبل ذلك جدّه

وقال ابن عصفور : ان المراد أن الجدّ أتاه السودد من قبل الأب ، والأب أتاه من قبل الابن كما قال ابن الرومى :

قالوا أبو الصقر من شيبان قلت لهم * كلا لعمرى ولكن منه شيبان
وكم أب قد علا بابن ذرى حسب * كما علت برسول الله عدنان

(والعطف بحتى قليل) فى كلامهم ، وأنكره الكوفيون بالكلية ، وحملوا نحو : جاء القوم حتى أبوك ، ورأيت القوم حتى أباك ، ومررت بالقوم حتى أبيك على أن حتى فيه ابتدائية ، وأن مابعدها على اضمار عامل ، وهى للجمع بين المتعاطفين والغاية والتدريج : أى ان ماقبلها ينقص شيئا فشيئا إلى أن يبلغ الغاية ، وهو الاسم المعطوف بها ، ولذلك وجب أن يكون المعطوف بها جزءاً من المعطوف عليه ، واختلف فى إفادتها للترتيب ، والأصح كما قال ابن مالك : أنها لاتفيد الترتيب ، وعليه اقتصر ابن هشام فى المغنى . وقال ابن عنقاء : التحقيق أنها للترتيب فى الذهن من الأضعف إلى الأقوى ، أوالعكس : أى لاللترتيب فى الخارج ، وبهذا يجمع بين قول من قال انها تفيد الترتيب ، ومن قال انها لاتفيد الترتيب (و) العطف بها (يشترط فيه) أربعة أمور : الأوّل (أن يكون المعطوف بها اسما) فلا يعطف بها الفعل خلافا لابن السيد ، فانه أجاز نحو : أكرمت زيدا بكل ما أقدر عليه حتى أقت نفسى خادما له . والثانى أن يكون الاسم (ظاهرا) فلا يعطف بها الضمير فلا يقال قام الناس حتى أنا . قال الفاكهى : وكونه ظاهرا لم يشترطه الا ابن هشام الخضراوى . قال فى المغنى : ولم أقف عليه لغيره اه لكن القياس على مجرورها يؤيده ، ومن ثم جرى عليه المصنف وغيره (و) الثالث أن يكون (بعضا من المعطوف عليه) ليفيد قوّة أوضعفا

وَغَايَةً لَهُ نَحوُ : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا بِالنَّصْبِ ، وَيَجُوزُ الْجَرُّ لَهُ عَلَى أَنَّ حَتَّى جَارَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ فِى الْمَخْفُوضَاتِ ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ لَهُ عَلَى أَنَّ حَتَّى ابْتِدَائِيَّةٌ وَرَأْسُهَا مُبْتَدَأٌ وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ : أَىْ حَتَّى رَأْسُهَا مَأْكُولٌ ، وَأَمْ لِطَلَبِ التَّعْيِينِ إِنْ كَانَتْ بَعْدَ هَمْزَةٍ دَاخِلَةٍ عَلَى أَحَدِ الْمُسْتَوِيَيْنِ

سواء كان بعضا حقيقة ، نحو : جاء الحجاج حتى المشاة ، وكالمثال الذى ذكره المصنف ، أو حكما نحو : أعجبتنى الجارية حتى كلامها لأن الكلام فى عدم استقلاله بنفسه واحتياجه اليها كالجزء منها لما بينهما من التعلق الاشتمالى ، وامتنع نحو : أعجبتنى الجارية حتى ولدها ، وجاء الرجال حتى النساء لأن مابعد حتى ليس جزءا فيهما مما قبلها . والضابط أنه حيث صح الاستثناء بالمتصل صح دخول حتى وإلا فلا (و) الرابع أن يكون المعطوف (غاية له) أى للمعطوف عليه ، ومعنى الغاية آخر الشىء سواء كان غاية له فى زيادة أو نقص حسيين كفلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف ، والمؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرّة ، أو معنويين نحو : مات الناس حتى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، وهلك الناس حتى النساء ، ومن النوع الأوّل (نحو أكلت السمكة حتى رأسها بالنصب) لما بعد حتى بتقديرها عاطفة ، ويقال فيها حينئذ حتى حرف غاية وعطف ، ورأس معطوف على ماقبله وعلامة نصبه فتح آخره ، والهاء فى محل جرّ بالاضافة ، ولاخلاف حينئذ فى وجود دخول مابعدها فيما قبلها (ويجوز الجرّ له) أى لما بعدها (على أن حتى) فى المثال (جارة) ويقال فيها حينئذ حتى حرف غاية وجرّ ، ورأس مجرور بحتى وعلامة جرّه كسر آخره ، والهاء فى محل جرّ بالاضافة (كما تقدم فى المخفوضات) وفى دخول الغاية حينئذ فيما قبلها احتمالان كما يعلم مما مرّ فى المخفوضات (ويجوز الرفع له) أى لما بعدها (على أن حتى) فيه (ابتدائية) وما بعدها مستأنف لاتعلق له بما قبله من حيث الاعراب (ورأسها مبتدأ ، والخبر محذوف : أى حتى رأسها مأكول) وانما جاز فيها ذلك لأن مابعدها جزء ماقبلها ، ولم يتعذر دخوله فيما قبله ، واذا عطفت حتى على مجرور حسن اعادة الجار كما قال ابن عصفور ، وأوجب ذلك ابن الخباز ، وتبعه ابن مالك ، وقيده بما اذا لم يتعين العطف لما فى ذلك من الفرق بينها و بين الجارة تقول مررت بالقوم حتى بزيد بالباء ، فاذا تعين العطف لم تجب إعادة الجار لانتفاء مقتضيه ، نحو : عجبت من القوم حتى بنيهم . وقال ابن هشام : يظهر لى أن الذى لحظه ابن مالك أن الموضع الذى يصح أن تحلّ فيه الى محل حتى العاطفة ، فهى محتملة للجارة ، فتحتاج حينئذ الى اعادة الجار عند قصد العطف نحو : اعتكفت فى الشهر حتى فى آخره بخلاف المثال : أى فانه لاتحلّ الى فيه محل حتى إذ لايقال عجبت من القوم الى بنيهم (وأم) حرف عطف موضوع (لطلب التعيين) من المخاطب لأحد الشيئين ، وانما يكون كذلك (ان كانت) واقعة (بعد همزة داخلة على أحد المستويين) فى الحكم فى ظن المتكلم بعد ثبوت أحدهما عنده غير معين فيطلب بها وبأم تعيين المحكوم عليه منهما ، فاذا قيل أزيد عندك أم عمرو فهو عالم بأن أحدهما عندك : لكنه جاهل بعينه ، وسؤاله بأم والهمزة عن تعيينه ، فيقال فى الجواب عن ذلك بالتعيين ، فيقال فى الجواب

وَأَوْ لِلتَّخْيِيرِ أَوِ الْإِبَاحَةِ بَعْدَ الطَّلَبِ

عن السؤال المذكور زيد : أويقال عمرو ، ولايقال : لا ولا نعم ، ولا أحدهما عندى ، فان لم تقع أم بعد الهمزة المذكورة لم تكن لطلب التعيين غير أنها تكون عاطفة أيضا ، لكن ان وقعت بعد همزة التسوية ، وليس المراد الواقعة بعدكلمة سواء بخصوصها كما قد يتوهم ، بل المراد بها الواقعة بعدكلمة سواء ، وما أبالى ، ولا أدرى ، وليت شعرى ، ونحوها مع وقوع أم بين جملتين اسميتين ، أوفعليتين ، أو مختلفتين فى تأويل المفرد : أى يصح حلول المصدر محلها نحو ـ سواء عليهم أستغفرت لهم أملم تستغفر لهم ـ أى استغفارك وعدمه سواء ، وقال الشاعر :

ولست أبالى بعد فقدى مالكا * أموتى ناء أم هو الآن واقع

أى لا أبالى ببعد موتى ووقوعه الآن ، والفرق بين أم الواقعة بعد همزة التسوية وبعد أم التى بعد الهمزة التى يطلب بها التعيين كما يفيده كلامهم أن المسبوقة بهمزة التعيين لاتقع الابين مفردين غالبا نحو ـ أأنتم أشدّ خلقا أم السماء ـ أى أيكما أشدّ ـ وإن أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون ـ أى وما أدرى أىّ الأمرين : القرب والبعد كائن ، أو بين جملتين ليستا فى تأويل المفرد نحو ـ إن أدرى أقريب ما توعدون أم يجعل له ربى أمدا ـ أى ما أدرى أىّ الأمرين حاصل ، والكلام معها انشاء لأنه استفهام حقيقة فتستحق جوابا وهو التعيين ، ومن علاماتها أن تغنى عنها وعن الهمزة أى الاستفهامية ، وأن المسبوقة بهمزة التسوية لاتقع الا بين جملتين فى تأويل المصدر ، والكلام معها خبر لأن المعنى ليس على الاستفهام فلا تستحق جوابا ، وتسمى أم فيهما متصلة لأن ماقبلها وما بعدها لايستغنى أحدهما عن الآخر ومعادلة لمعادلتها الهمزة فى افادة التسوية فى الثانى ، وافادة الاستفهام فى الأوّل ، وهى عاطفة فيهما ، وأما أم المنقطعة فهى الخالية عن ذلك كله ، ومعناها الاضراب كبل ، وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين ، وهى حرف ابتداء على الأصح : أى تبتدأ بعدها الجمل فلا تدخل على المفرد ولا يعطف بها ، واذا وقع بعدها مفرد قدرله مايتم به جملة نحو : انها لأبل أم شاء : أى بل أهى شاء ، اسم جمع شاة ، ثم هى قد تكون للاضراب المحض نحو ـ أم هل تستوى الظلمات والنور ـ أى بل هل ، وقول الشاعر :

فليت سليمى فى المنام ضجيعتى * هنالك أو فى جنة أم فى جهنم

أى بل ضجيعتى فى جهنم ، وقد تقتضى معه استفهاما حقيقيا كقولهم انها لأبل أم شاء : أى بل أهى شاء ، أو استفهاما انكاريا نحو ـ أم له البنات ـ أى أله البنات ، إذ لو قدر محض الاضراب لزم اثبات البنات له سبحانه وتعالى ، والله منزه عن ذلك (وأو) موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء مبهما ، وتأتى مع ذلك لأمور فهى (للتخيير) بين المتعاطفين (أو الاباحة) لهما بحسب الفعل ، أو بحسب العرف لا الاباحة الشرعية ، وهى التى لا الزام فيها بالفعل ولا حرج فيها بالترك كذا قاله الشمنى رادّا به على الدمامينى فى قوله : ان المراد الاباحة الشرعية التى هى أحد الأحكام الخمسة ، وعلل الشمنى ماقاله بأن الكلام فى معنى او بحسب اللغة قبل ظهور الشرع . وما قاله الدمامينى لابعد فيه لأن الشرع ينبنى فيه أكثر الأحكام على اللغة ولولا ذلك لما كان الاشتغال بعلم اللغة من المقاصد الشرعية (بعد) صيغة (الطلب) وان لم يكن هناك طلب حقيقة إذ لاطلب فى الاباحة

نحوُ : تَزَوَّجْ هِنْدًا أَوْ أُخْتَهَا ، وَجَالِسِ الْعُلَمَاءَ أَوِ الزُّهَّادَ ، وَلِلشَّكِّ أَوِ الْإِبْهَامِ أَوِ التَّفْصِيلِ

والتخيير ، ثم هى للتخيير ، أو الاباحة بعد الطلب مطلقا على الأصح : أى سواء امتنع الجمع بين ماقبلها وما بعدها كالمثال ، أولم يمتنع كالمثال الثانى ، وقيل هى مختصة بالتخيير ان امتنع الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه (نحو تزوّج هندا أو أختها) واعرابه تزوّج فعل أمر مبنى على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، هندا مفعول به ، أو حرف عطف ، أخت معطوف على ماقبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى اعرابه ، تبعه فى نصبه وعلامة نصبه فتح آخره ، والهاء فى محل جرّ بالاضافة ، ومن التخيير آيتا الكفارة والفدية لأن الجمع وان أمكن فليس متعلقه الاطعام والكسوة والتحرير اللاتى كل منهنّ كفارة ، ولا الصيام والصدقة والنسك اللاتى كل منهنّ فدية ، بل ان وقع الجمع بينهما وقعت واحدة منهنّ كفارة أو فدية ، وكان الباقى قربة مستقلة خارجة عن ذلك ، وليس الكلام فى الجمع من هذه الحيثية فانه ممكن ، وانما الممتنع هو الجمع بينهنّ على أن كلا منها هو الكفارة (و) مختصة بالاباحة حيث جاز الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه نحو (جالس العلماء أوالزهاد) واعرابه ظاهر ، والعلماء فى عرف الشرع أصحاب علوم الشرع من تفسير وحديث وفقه وآلاتها كالنحو والتصريف ، والزهاد المتقللون من الدنيا المقبلون على الآخرة من الزهد ، وهو ترك الشبهات مع ترك فضول الحلال خوفا من الوقوع فى الحرام .

[تنبيه] ماذكر من كون أو بعد الطلب للتخيير أوالاباحة مختص بالطلب بصيغة الأمر ، إذ يكون المعنى حينئذ على منع الجمع ، وذلك فى التخيير ، أو على منع الخلوّ من المأمور به ، وذلك فى الاباحة لأنه اذا لم يجالس أحد هذين الصنفين لم يكن آتيا بالمأمور به أمر اباحة ، وأما بقية أقسام الطلب فالاستفهام لايعرض فيه شىء من المعانى المذكورة ، نحو : أزيد عندك أو عمرو ، والتحضيض كالأمر فى احتمال الاباحة أوالتخيير ، نحو : هلا تتعلم الفقه أوالنحو ، وهلا تتزوّج هندا أوأختها ، والتمنى قال الرضى : الظاهر فيه جواز الجمع إذ الغالب عادة أن من تمنى أحدهما لاينكر حصولهما معا ، نحو : ليت لى فرسا أو حمارا . ثم اعلم أنه لما كثر استعمال أو فى الاباحة التى معناها جواز الجمع ، جاز استعمالها بمعنى الواو نحو ـ لايبدين زينتهنّ إلا لبعولتهنّ أو آبائهنّ أو آباء بعولتهنّ ـ الآية . قاله ابن مالك تبعا للسيرافى ، فانه قال فى شرح كتاب سيبويه : ومما تقع فيه الواو بمعنى أو ما كان من التخيير بمعنى الاباحة ، فانك اذا قلت جالس الحسن وابن سيرين بالواو فهى للجمع بين المتعاطفين فى معنى العامل ، وهو إباحة المجالسة كأنه قيل أبحت لك مجالستهما ، ومن أبيحت له المجالسة لم تلزمه ولم يمتنع عليه افراد أحدهما ولا الجمع بينهما لأن معنى كون الشىء مباحا أنه يستوى طرفاه فعلا وتركا ولا حرج فيه ، واذا دخلت عليها لا الناهية امتنع فعل الجميع نحو ـ فلا تطع منهم آثما أوكفورا ـ أى لاتطع واحدا منهم لأن لا لاتدخل للنهى عما كان مباحا ، وكذا حكم النهى الداخل على التخيير فأوفى الآية ليست بمعنى الواو بل باقية على وجهها للاباحة ، والتعميم لم يجىء منها وانما جاء من جهة النهى الذى فيه بمعنى النفى (وللشك) من المتكلم ، وشك المخاطب ناشئ عن تردّد المتكلم (أوالابهام) بالباء الموحدة : أى التعمية على السامع مع كون المتكلم عالما بالواقع من الأمرين أوالأمور ، ويعبر عنه بالتشكيك : أى إيقاع السامع فى الشك (أوالتفصيل)

بَعْدَ الْخَبَرِ نحوُ : لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ، وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ ، كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ،

بعد الاجمال ، وقد يعبر عنه بالتفريق وبالتقسيم كما قال ابن عنقاء ، وصنيع الشارح الفاكهى يعطى أن التقسيم خلاف التفصيل ، والظاهر ما قاله ابن عنقاء ، ثم افادتها لأحد المعانى الثلاثة انما هو اذا كانت (بعد الخبر) فمثال الشك (نحو : لبثنا يوما أو بعض يوم) واعرابه لبثنا فعل وفاعل لبث فعل ماض ، ونا ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، يوما ظرف زمان وعلامة نصبه فتح آخره ، أو حرف عطف ، بعض معطوف على ماقبله وعلامة نصبه فتح آخره ، ويوم مضاف اليه ، ثم ماجنح اليه المصنف من كون أو فى هذه الآية للشك هو الذى مشى عليه الأكثرون ، وقيل انها بمعنى بل : أى بل بعض يوم ، لأن الله أماته فى أول النهار وأحياه قبل الغروب ، فلما قال له كم لبثت ؟ ظن انقضاء النهار فقال يوما ، فلما نظر الى ضوء الشمس وكانت باقية على رؤوس الجدران . قال أو بعض يوم فلا يكون قوله أولا يوما كذبا لأنه قاله على حسب ظنه فلا يؤاخذ به كأهل الكهف لما قالوا ذلك ، ومثال الابهام نحو (وإنا أو إياكم) لعلى هدى ـ واعرابه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، ونا المدغمة ضمير متصل فى محل نصب اسمها ، أو حرف عطف ايا ضمير منفصل فى محل نصب معطوف على ماقبله ، والكاف حرف خطاب لامحل له من الاعراب ، والميم علامة الجمع ، واللام لام الابتداء ، على هدى جار ومجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف لأنه اسم مقصور ، وجملة الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف فى محل رفع خبر إن ، واقتصار المصنف على هذا الشق من الآية لأن الشاهد فى أو الأولى ، وهى المذكورة هنا ، وهو الذى قاله ابن هشام فى المغنى . وقال الدماميني : ان الشاهد فى الثانية ، وهى قوله تعالى ـ أو فى ضلال مبين ـ لأن الشرط تقدم كلام خبرى ، وهو انما يتحقق بقوله ـ لعلى هدى ـ لافى الأولى لأن ماقبلها ليس كلاما اهـ . وفى المجيد إعراب القرآن المجيد مايشهد لما قاله ابن هشام فانه قال ـ وإنا أو إياكم ـ أو لأحد الشيئين على موضوعها ، وخبر ـ وإنا أو إياكم ـ جملة ـ لعلى هدى أو فى ضلال مبين ـ ولا حاجة الى حذف لأن المعنى أن أحدنا لفى أحد هذين كقوله زيد أو عمرو فى القصر أو فى المسجد : أى أحد هذين فى أحد هذين اهـ . ومثال التفصيل (كونوا هودا أو نصارى) أى قالت اليهود كونوا هودا ، وقالت النصارى كونوا نصارى ، واعرابه كونوا فعل أمر مبنى على حذف النون متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع اسمها هودا خبرها ، وأو حرف عطف ، نصارى معطوف على ماقبله ، والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى اعرابه تبعه فى نصبه وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور . هذا ، وقد تأتى أو للتقسيم نحو : الكلمة اسم أو فعل أو حرف ، والاضراب كبل عند سيبويه بشرط تقدم نفى أو نهى ، وإعادة العامل نحو : لايقم زيد أو لايقم بكر ، وعند آخرين مطلقا ، ومنه عندهم ـ وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ـ أى بل يزيدون ، ولمطلق الجمع كالواو ، كقول الشاعر : * لنفسى تقاها أو عليها فجورها * أى وعليها ، ومنه قوله تعالى ـ أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم ـ ، وقد تأتى لبعض هذه الأشياء بعد الطلب .

[فائدة] لاتأتى أو بعد همزة التسوية لأنها لأحد الشيئين أو الأشياء ، والتسوية تقتضى شيئين

وَإِمَّا بِكَسْرِ ٱلْهَمْزَةِ مِثْلُ أَوْ بَعْدَ ٱلطَّلَبِ وَٱلْخَبَرِ نحوُ : تَزَوَّجْ إِمَّا هِنْدًا وَإِمَّا أُخْتَهَا ، وَبَقِيَّةُ ٱلْأَمْثِلَةِ وَاضِحَةٌ ، وَقِيلَ إِنَّ ٱلْعَطْفَ إِنَّمَا هُوَ بِٱلْوَاوِ وَإِنَّ إِمَّا حَرْفُ تَفْصِيلٍ كَٱلْأُولَى فَإِنَّهَا حَرْفُ تَفْصِيلٍ ، وَبَلْ لِلْإِضْرَابِ غَالِبًا نحوُ : قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو .

فصاعـدا فلا يقال سواء أكان كذا أوكذا . قال ابن هشام : وقد أولع به الفقهاء وهو لحن ، والصواب الاتيان بأم ، وفى الصحاح سواء علىّ أقمت أو قعدت وهو سهو ، وفى الكامل أن ابن محيصن قرأ ـ أولم تنذرهم ـ وهو من الشذوذ بمكان . قال : وأما همزة الاستفهام فيعطف بعدها باو نحو : أزيد عندك أو عمرو اهـ . وفى البديع : قال سيبويه اذا كان بعد همزة الاستفهام فلا بدّ من أم اسمين كانا أو فعلين تقول سواء علىّ أزيد فى الدار أم عمرو ، وسواء علىّ أقمت أم قعدت ، فاذا كانا فعلين من غير ألف الاستفهام عطفت على الثانى بأو تقول سواء علىّ قمت أو قعدت ، وان كانا اسمين بلا ألف عطفت الثانى بالواو نحو : سواء علىّ زيد وعمرو . قال الدمامينى : وبذلك يتبين صحة قول الفقهاء ، وكأن ابن هشام توهـم أن الهمزة لازمة بعد كلمة سواء فى أوّل جلتها وليس كذلك اهـ . وفى حواشى السجاعى على شرح القطر ، قوله امتنع أن يقال سواء علىّ أقمت أو قعدت الخ ، محله ان وجدت الهمزة ، فان لم توجد الهمزة جاز العطف بأو كما نصّ عليه السيرافى ، ومنه قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا خـلافا للمصنف (وإما بكسر الهمزة) وهى لغة أهل الحجاز ومن جاورهم وهى الفصحى ، وقد تبدل ميمها ياء مع كسر الهمزة وفتحها وأصلها ان ضمت اليها ما ، وهى حرف عطف اذا كانت مسبوقة بمثلها : أى غالبا (مثل أو) أى فى معناها فترد لما ترد له ، أومن المعانى فتفيد (بعد الطلب) التخيير أوالاباحة (و) بعد (الخبر) الشك أوالابهام أوالتفصيل (نحو تزوّج إما هندا واما أختها) هذا مثال التخيير ، وقد مرّ اعرابه قريبا (و بقيـة الأمثلة) أى الاباحة والشك والابهام والتفصيل (واضحـة) مثال الاباحة تعلم إما فقها وإما نحوا ، ومثال الشك نحو : جاء إما زيد وإما عمرو اذا لم تعلم الجائى منهما ، ومثال الابهام قام إما زيد وإما عمرو اذا كنت تعـلم القائم منهما ، وانما أردت الابهام على السامع ، ومثال التفصيـل ـ إما شاكرا وإما كفورا ـ وانتصابهما على الحال من الهاء فى هديناه ، والمعنى بينا له الطريق وأوضحناه ، فالحال مقدّرة لأن المراد بالشكر العمل بما بين له ، والعمل ليس مقدورا للعامل ، وكذا الكفر فاحتيج للحكم بكون الحال مقدّرة (وقيل) انها غير عاطفة كالأولى ، و (ان العطف انما هو بالواو) لئلا يلزم اجتماع حرفى عطف يكون أحدهما لغوا (وأن إما حرف تفصيل) أتى به لافادة المعانى المذكورة فى أو (كالأولى فانها حرف تفصيـل) لاحرف عطف باتفاق ، وهذا القيل هو الأصح ، واختاره ابن مالك (وبل) موضوعة (للاضراب) أى الاعراض عما قبلها موجبا كان أو غير موجب كقولك جاءنى زيد بل عمرو ، وما جاءنى بكر بل خالد ، وهذا معناها (غالبا) وإلا فقد تجىء لترك الشىء الى الأهـمّ نحو : وجهك النجم بل البدر بل الشمس ، ومنه قوله تعالى فى سورة الأنبياء ـ بل قالوا أضغاث أحـلام بل افتراه بل هو شاعر ـ وهم فى كل واحـدة من هذه مبطلون ، والمبطل رجاع يتلوّن ألوانا ولايثبت على حالة واحدة (نحو قام زيد بل عمرو) واعرابه قام فعل ماض ، زيد فاعـل ، بل حرف إضراب وعطف ، عمرو معطوف على ماقبله ، والمعطوف

وَلَـكِنْ لِلِاسْتِدْرَاكِ نحوُ : مَامَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ لَـكِنْ طَالِحٍ ، وَلاَ لِنَفْيِ الْحُكْمِ عَمَّا بَعْدَهَا نحوُ : جَاءَ زَيْدٌ لاَ عَمْرٌو

يتبع المعطوف عليه فى اعرابه وعلامة رفعه ضم آخره ، وهذا مثال العطف ببل بعد الاثبات ، ويعطف بها بعد الأمر ، نحو : أكرم زيدا بل عمرا ، ومعناها بعد هذين نقل حكم ماقبلها لما بعدها ، ويصير ماقبلها كالمسكوت عنه ، ففى مثال المتن يصير زيد مسكوتا عنه ، فكأنه لم يجر عليه حكم لا بالقيام ولا بعدمه ، والاخبار عنه بالقيام ابتداء لم يكن عن قصد ، فلذا أضرب عنه ببل ويعطف بها بعد النفى والنهى ، نحو : ماجاءنى زيد بل عمرو ، ولاتضرب زيدا بل عمرا ، ومعناها حينئذ تقرير حكم ماقبلها واثبات نقيضه لما بعدها ، وقد أشعر مثال المتن أن المعطوف بها شرطه الافراد ، وهو الذى صرح به الفاكهى فى الشرح . وقال غيره انه الصحيح ، فاذا تلتها جملة فهى حرف ابتداء لا عاطفة لها على الصحيح ، ومعنى الاضراب فيها حينئذ إما الابطال نحو ـ وقالوا اتخذ الله ولدا سبحانه بل عباد مكرمون ـ أى بل هم عباد ، ونحو ـ أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق ـ ، وإما الانتقال من غرض الى آخر . قال ابن هشام : ووهم ابن مالك إذ زعم فى شرح كافيته أن بل لاتقع فى التنزيل الاعلى هذا الوجه ، ومثاله ـ قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا ـ ، ونحو ـ ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لايظلمون بل قلوبهم فى غمرة من هذا ـ وتزاد لاقبل بل فى الايجاب لتوكيد الاضراب نحو قول الشاعر :

وجهك البدر لابل الشمس لولم ✲ تقض للشمس كسفة وأفول

وفى السلب لتوكيد تقرير ماقبلها كقول الشاعر :

وما هجرتك لابل زادنى شغفا ✲ هجر وبعد تراخ لا إلى أجل

(ولكن) الساكنة النون موضوعة (للاستدراك) وشرط العطف بها افراد معطوفها ، ووقوعها بعد نفى أو نهى ، وعدم اقترانها بالواو ، وهى كبل تفيد تقرير ماقبلها واثبات نقيضه لما بعدها (نحو مامررت برجل صالح ، لكن طالح) أى لكن مررت بطالح ، وهو ضدّ الصالح ، واعرابه ظاهر ، وهذا مثال النفى ، ومثال النهى لايقم زيد لكن عمرو ، فان وقعت بعدها جملة فهى حرف ابتداء واستدراك لاعاطفة ، ويجوز حينئذ أن تستعمل بالواو نحو ـ ولكن كانوا هم الظالمين ـ وان وقعت بعد أمر أو اثبات فهى حرف ابتداء واستدراك أيضا ، نحو : قام زيد لكن أبوك ، ونحو اضرب زيدا لكن عمرا ، وأجاز ذلك الكوفيون ، والمنقول عن البصريين أنه لايجوز فى الاختيار قام زيد لكن عمرو ، بل لابدّ من ذكر الخبر ، فتقول لكن عمرو لم يقم ، وان اقترنت بالواو فهى حرف ابتداء واستدراك أيضا ، واذا كان مابعدها مفردا قدر معه ماتمّ به الجملة نحو ـ ماكان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله ـ أى ولكن كان رسول الله ، وأجاز يونس فى مثل هذا أن تكون لكن غير عاطفة ، والواو عاطفة مفردا على مفرد (ولا) موضوعة (لنفى الحكم) الثابت للمعطوف عليه (عما بعدها) وقصره على المعطوف عليه ، إذ لايعطف بها إلا بعد الاثبات أو الأمر أو النداء كما نصّ عليه سيبويه ، ونصّ عليه ابن هشام فى الأوضح وغيره (نحو جاء زيد لاعمرو) واعرابه جاء فعل ماض ، زيد فاعل ، لاحرف نفى وعطف ، عمرو معطوف

باب التوكيد

وَالتَّوْكِيدُ ضَرْبَانِ : لَفْظِيٌّ ، وَمَعْنَوِيٌّ : فَاللَّفْظِيُّ إِعَادَةُ اللَّفْظِ الْأَوَّلِ بِعَيْنِهِ سَوَاءٌ كَانَ اسْماً نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ زَيْدٌ ، أَوْ فِعْلاً نَحْوُ * أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ *

على ماقبله ، فالمجيء فى هـذا المثال ثابت لزيد منفيّ عن عمرو ، ومثال الأمر نحو : اضرب زيدا لاعمرا ، وكالأمر التحضيض نحو : هلا تكرم زيدا لاعمرا ، والدعاء نحو : غفرالله للمسلم لاللكافر ، ومثال النداء نحو : ياابن أخى لاابن عمى . وشرط العطف بها إفراد معطوفها باتفاق ، وتقدم ماص ، وتعاند متعاطفيها بأن لايصدق أحدهما على الآخر كالأمثلة التى ذكرناها ، فيمتنع جاء رجل لازيد لأن زيدا يصدق عليه أنه رجل ، وللدمأميني كلام طويل يفيد أنه لايشترط تعاند متعاطفيه ، ولكن النحويون على خلافه ، وعدم اقترانها بعاطف ، فان اقترنت به نحو : جاء زيد لابل عمرو ، فالعاطف بل ، ولا ردّ لما قبلها وليست عاطفة ، أو ماجاء زيد ولا أبوه فلا لتوكيد النفى :

باب التوكيد

بالواو ، ويقال فيه التأكيد بالهمزة ، وبابدالها ألفا ، ولكنه بالواو أفصح ، وبه جاء القرآن ــ ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها ــ وهو مصدر بمعنى المؤكد بكسر الكاف من اطلاق المصدر مرادا به اسم الفاعل ، وعرفه ابن مالك بأنه تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره ، وعامله عامل متبوعه بعينه ، وقيل التبعية (والتوكيد ضربان) أى قسمان (لفظى) منسوب إلى اللفظ لحصوله من تكرره ، وإنما يؤتى به عند إرادة المتكلم أن يدفع غفلة السامع أوظنه بالمتكلم الغلط (ومعنوى) منسوب إلى المعنى لحصوله من ملاحظته (فاللفظى) بدأ به لأنه الأصل ولذا يقدم على المعنوى إذا اجتمعا ويجرى فى كل لفظ (إعادة اللفظ الأوّل بعينه) وذلك كالامثلة الآتية أو بمرادفه : أى موافقه فى المعنى نحو ــ فجاجا سبلا ــ لأن معنى الفجاج والسبل واحد وان إختلفا فى اللفظ . قال الدماميني وبموافق له فى الزنة يحصل به مع التقوية تزيين اللفظ وان لم يكن له فى حال الافراد معنى نحو : حسن بسن وشيطان ليطان وعفريت نفريت فهـذه الالفاظ ونحوها ليست من المرادف معـنى كما فى أصول ابن الحاجب بدليل أن الثانى منها لايفرد إذ لامعنى له حال افراده ، وكلّ من المترادفين يصح افراده وسمى النحويون مثـل هذا اتباعا ، ومن شرطه أن لا يكون مع العطف لأنه نوع من التوكيد ثم التوكيد اللفظى يجرى فى الألفاظ كلها ولذا قال المصنف (سواء كان) أى اللفظ المعاد (اسما) معربا أومبنيا مفردا أومركبا اضافيا أومزجيا (نحو جاء زيد زيد) واعرابه جاء فعـل ماض زيد فاعل زيد الثانى توكيد لفظى ، والتوكيد يتبع المؤكد فى إعرابه تبعه فى رفعه وعلامة رفعه ضم آخره (أوفعلا) خاليا من الفاعل (نحو) قول الشاعر :

فاين إلى أين النجاء ببغلتى * (أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس)

هو من الطويل * اللغـة النجاء بالمد الاسراع والخلاص ، واللاحقون يروى بالنون ، ويروى بالـكاف بدل النون وهو الذى فى أكثر النسخ وهو من لحق من باب نعت بمعنى أدرك ، واحبس

أَوْ حَرْفًا نَحْوُ قَوْلِهِ

لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا ✽ أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقًا وَعُهُودَا

أَوْ جُمْلَةً نَحْوُ ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ زَيْدًا

أمر من الحبس بمعنى المنع ، والمراد الكف عن السير ✽ الاعراب فأين الفاء للعطف أين اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بمحذوف تقديره فأين تذهب ومعناه لامذهب لك ، ومثله قوله تعالى — فأين تذهبون — إلى أين جار ومجرور خبر مقدم متعلق بواجب الحذف تقديره كائن ، والنجاء مبتدأ مؤخر وهو مصدر نجوت نجاء ، وقوله بيغلتى جار ومجرور مضاف الى الياء متعلق بالنجاء أتى فعل ماض والكاف محل فى نصب مفعول به وأتاك الثانى توكيد لفظى للأول وهو من توكيد المفرد ، ولما كان لمحض التوكيد لم يطلب عاملا ولذا لم يحصل بينه و بين الأول تنازع فى اللاحقون ، اللاحقون فاعل وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة وسقطت نون الجمع لأجل الاضافة ، احبس فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت واحبس الثانى وفاعله المستتر توكيد لفظى وهو من توكيد الجملة ومفعول احبس محذوف تقديره ، احبس نفسك ، والمعنى فى أىّ محل أنجو وإلى أىّ محل تكون النجاة والخلاص ببغلتى من الاعداء وقد أدركنى اللاحقون منهم فليس لى حينئذ الا الكف عن الفرار والأمساك عن السير ✽ والشاهد فى قوله أتاك أتاك حيث كرر الفعل الأول بعينه . قال السجاعى : وأما احبس احبس فليس محل الشاهد لأنه من توكيد الجملة اه . (أوحرفا نحو قوله :

لالا أبوح بحب بثنة انها ✽ أخذت علىّ مواثقا وعهودا)

هو من الكامل ✽ اللغة أبوح مأخوذ من باح بسرّه بمعنى أظهره وأفشاه و بثنة بفتح الباء الموحدة وسكون الثاء المثلثة وفتح النون اسم محبوبة الشاعر ، والمواثق جمع موثق كمواعد وموعد بمعنى ميثاق وأصل مواثقا مواثيقا حذفت الياء تخفيفا ، وعهودا جمع عهد عطف تفسير على مواثقا ✽ الاعراب لانافية ولا الثانية توكيد لفظى أبوح فعل مضارع وفاعله مستترفيه وجوبا تقديره أنا ، بحب جار ومجرور متعلق بابوح وهو مضاف و بثنة مضاف إليه ، وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف للعلمية والتأنيث اللفظى ، ان حرف توكيد ونصب والهاء ضمير متصل فى محل نصب اسمها ، أخذ فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث وفاعله مستترفيه جوازا تقديره هى ، علىّ جار ومجرور ، مواثقا مفعول به وعهودا عاطف ومعطوف . والمعنى لاأظهرحب معشوقتى بثنة لأنها أخذت علىّ العهد والميثاق أن لا أظهر حبها ✽ والشاهد فى قوله لالا حيث أكد الحرف بمثله (أوجملة) اسمية أوفعلية والأكثر اقترانها بالعاطف نحو — كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون — وقد يحذف نحو : قول الشاعر :

أيامن لست أقلاه ✽ ولافى البعد أنساه

لك الله على ذاك ✽ لك الله لك الله

وقد يتعين تركه إذاتوهم التعدد (نحو ضربت زيدا ضربت زيدا) فجملة ضربت زيدا الثانية

وَالْمَعْنَوِيُّ ، وَلَهُ أَلْفَاظٌ مَعْلُومَةٌ ،

توكيد للأولى ولوجيء بالعاطف بينهما لأوهم تكرر الضرب ، وليس مرادا ونحو : طلقت فلانة . ومما ذكر يعلم أنه يشترط اتفاق معنى المؤكد والتأكيد اللفظى فنحو أنت طالق أنت طالق أنت طالق إذا قصد بالثانية والثالثة التوكيد فلاجائز أن يكونا خبريتين لأن الجملة الخبرية غير الانشائية ، والجملة الأولى انشائية وشرط التأكيد أن يكون من جنس الأوّل فهما لانشاء التوكيد ولايقع بهما شيء ، وانما تقع طلقة واحدة بالأولى وليستا لانشاء الايقاع والاحصل بهما طلقتان .

[تنبيه] ليس من التوكيد اللفظى دكا دكا وصفا صفا خلافا لكثير من النحويين لأنه جاء فى التفسير : أن معنى دكا دكا دكا بعد دك ، وأن الدك كرر عليها حتى صارت هباء منبثا ، وأن معنى صفا صفا أنه تنزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفا بعد صف محدقين بالجن والانس وعلى هذا فليس الثانى منهما توكيدا للأول على أن المراد التكرير كما تقول علمته الحساب بابا بابا قاله ابن هشام فى القطر وشرحه وجزم به المولى عصام الدين فى شرح الكافية ، وجعل من ذلك قول العلماء كل فرد فرد ، وقيل انه توكيد وجرى عليه أكثر النحاة ووافقهم ابن هشام فى الشذور فى دكا دكا . قال الفارضى فى شرح الالفية : إنه من التوكيد لأن الدك فى القيامة مرة واحدة بدليل قوله تعالى ــ وحملت الأرض والجبال فدكتا دكة واحدة ــ وقال الدمامينى فى اعراب علمته الحساب بابا بابا . قال الزجاج انتصب الثانى على أنه توكيد ، والحال هو الأول ، فكأنه رأى أن الأول بمعنى مرتبا فجعل الثانى تأكيدا اه .

[فائدة] قال العز بن عبد السلام فى قواعده اتفق الأدباء أن التوكيد فى لسان العرب إذا وقع بالتكرار لايزيد على ثلاث مرات . قال وأما قوله تعالى فى سورة المرسلات ــ ويل يومئذ للمكذبين ــ فى جميع السورة فذلك ليس بتوكيد ، بل كل آية قيل فيها ــ ويل يومئذ للمكذبين ــ فى هذه السورة ، فالمراد المكذبون بما تقدم ذكره قبيل هذا القوم . ثم يذكره الله بمعنى آخر ويقول ــ ويل يومئذ للمكذبين ــ أى بهذا فلايجتمعان على معنى واحد فلا توكيد ، وكذلك ــ فبأى آلاء ربكما تكذبان ــ فى سورة الرحمن اه وجزم بما ذكره غير واحد (و) التوكيد (المعنوى) وهو مايقرر أمر متبوعه عند السامع : أى يجعله ثابتا مقررا عنده : امافى النسبة بأن يرفع توهم الاسناد الى غير المتبوع ، وامافى الشمول بأن يرفع توهم ارادة الخصوص بما ظاهره العموم فخرج بقولنا يقرر أمر متبوعه النعت والعطف والبدل . فان قيل النعت التوكيدى مقرر لأمر متبوعه ، أجيب عنه بأن تقريره فى المعنى الافرادى لافى النسبة والشمول . قاله بعضهم . قال العصامى وهوظاهر (وله) : أى التوكيد المعنوى (ألفاظ معلومة) تحفظ ولا يقاس عليها ألفاظ أخر ، وهى الألفاظ التى سيذكرها . قال الأندلسى : التوكيد المعنوى على ضربين لأنه إما أن تكون ألفاظه محصورة أولا ، والثانى كثير واسع مثل غرابيب سود ، فالغرابيب ، هى السود فى المعنى الافرادى لافى النسبة والشمول ، ومنه ــ فبما نقضهم ميثاقهم ــ ونحوه ــ تلك عشرة كاملة ــ وغير ذلك مما يراد من اللفظ لتمكن المعنى ، ومنها الألفاظ الموضوعة لهذا المعنى مثل انّ ولام التوكيد لانها نائبة عن تكرير الجملة بلفظها ، ومنها تأكيد المصدر لأنه نائب عن تكرير الجملة

وَهِيَ النَّفْسُ ، وَالْعَيْنُ ، وَكُلٌّ ، وَجَمِيعٌ ، وَعَامَّةٌ ، وَكِلَا ، وَكِلْتَا ، وَيَجِبُ اتِّصَالُهَا بِضَمِيرٍ مُطَابِقٍ لِلْمُؤَكَّدِ نَحْوُ : جَاءَ الْخَلِيفَةُ نَفْسُهُ أَوْ عَيْنُهُ ، وَلَكَ أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَهُمَا بِشَرْطِ أَنْ تُقَدِّمَ النَّفْسَ ، وَيَجِبُ إِفْرَادُ النَّفْسِ وَالْعَيْنِ مَعَ الْمُفْرَدِ ،

فهذا كله من التأكيد المعنوى ، وهو مما أغفل النحاة ذكره فى باب التوكيد . ثم انهم يقولون مازائدة للتأكيد ، وان حرف توكيد اه (وهى النفس والعين) ويؤكد بهما لرفع توهم الاسناد الى غير المتبوع . فان قولك جاء زيد ظاهره نسبة المجىء الى زيد ، وهو الحقيقة ، ويحتمل أن يكون الجائى أصحابه أومتاعه أوخبره أوكتابه ، ونسبة المجىء اليه مجاز . فاذا قلت جاء زيد نفسه أوعينه ارتفع الاحتمال المجازى وثبت الفعل حقيقة للمؤكد . وقال ابن عصفور : انه يضعف احتمال المجاز ولايرفعه ألبتة . قال بعض المتأخرين ، وهو وجيه (وكل وجميع وعامة وكلا وكلتا) وهذه يؤكد بها لرفع توهم ارادة الخصوص بماظاهره العموم ، فانك إذا قلت جاء أهل مكة فظاهره مجىء كلهم ، ويحتمل أنك أردت بهذا اللفظ العام معنى خاصا فأردت مجىء أشرافهم أوعلمائهم أوغالبهم لأن استعمال العام فى بعض أفراده مجاز شائع ، فبقولك كلهم ونحوه ارتفع المجاز ، وعلم ان المراد جيعهم حقيقة ، وأنه لم يتخلف منهم أحد ، وكذا اذا قلت جاء الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما . فاذا ذكرت كلا وكلتا ارتفع احتمال أن الجائى أحد الزيدين أواحدى المرأتين . قال الفاكهى والتوكيد بجميع وعامة غريب اه وهو كما قال الا أن المصنف تبع ابن مالك . فانه ذكر فى التسهيل أنه يؤكد بكل منهما كما قال ، وذكر مع كل جميعا وعامة كما فعل سيبويه ، وأغفل ذلك عامة النحاة سهوا أوجهلا . فيقال جاء القوم جيعهم أوعامتهم كما يقال جاءوا كلهم ، والمعنى واحد ، وفى الافصاح أن المبرد يفسرعامة بأكثرلابجميع ، وأنه خالف سيبوية فى ذلك فعلى هذا يكون بدل كل لاتوكيدا ويفيد تخصيصا لاتعميما والتاء فيها بمنزلتها فى نافلة فتصلح مع المؤنث والمذكر (ويجب اتصالها) أى جميع ألفاظ التوكيد (بضمير مطابق للمؤكد) بفتح الكاف افرادا وتثنية وجمعا تذكيرا وتأنيثا ليرتبط به وليدل على من هوله (نحو جاء الخليفة نفسه أوعينه) وهند نفسها أوعينها والقوم كلهم أوجيعهم أوعامتهم والقبيلة كلها أوجيعها أوعامتها والزيدان كلاهما والهندان كلتاهما ، وليس ماذكر من اضافة الشىء الى مثله : بل من باب اضافة العام الى الخاص ولا يكفى نية الضمير : بل لابد من ذكره ، وبهذا يعلم أنه ليس من التوكيد نحو جاء الناس عامة أوقاطبة أوكافة ، وان كان فيها معناه لفقد الضمير ، بل هى منصوبة على الحال المؤكدة لصاحبها فى الأصح ، أوعلى المفعول المطلق مع أنها غير تابعة لما قبلها فى اعرابه ، وجميعا فى قوله تعالى ــ هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعا ــ حال من ما مؤكدة لها خلافا لابن عقيل ، وكلا فى قوله تعالى ــ إنا كلا فيها ــ فى قراءة من نصب بدل من اسم ان خلافا للزمخشرى وليس من التوكيد أيضا ، نحو : جاء الناس بأجمعهم لأن أجمع وأخواته لايضاف ، بل هوحال مؤكدة لصاحبها (ولك أن تجمع بينهما) أى النفس والعين (بشرط أن تقدم النفس) أى على الأصح على العين كجاء زيد نفسه عينه بخلاف عكسه لأن النفس هى الذات حقيقة ، والعين مستعارة من الجارحة المخصوصة (ويجب افراد النفس والعين مع المفرد) المذكر والمؤنث

وَجَمْعُهُمَا عَلَى أَفْعُلٍ مَعَ الْمُثَنَّى وَالْجَمْعِ تَقُولُ : جَاءَ الزَّيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا أَوْ أَعْيُنُهُمَا ، وَجَاءَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ أَوْ أَعْيُنُهُمْ ، وَكُلٌّ ، وَجَمِيعٌ ، وَعَامَّةٌ يُؤَكَّدُ بِهَا الْمُفْرَدُ

اذا أكد بهما كالمثال الذى فى المتن (و) يجب (جمعهما) جمع قلة (على) وزن (أفعل) بضم العين ، احترز بذلك عن جمع الكثرة نحو : نفوس وعيون ، وعن جمع القلة على غير أفعل كأعيان جمع عين فلا يؤكد بشيء منهما (مع المثنى) المذكر والمؤنث ، أوما فى معناهما (و) مع (الجمع) كذلك (تقول) فى تثنية المذكر (جاء الزيدان) أو زيد وعمرو (أنفسهما أوأعينهما) فكان القياس نفساهما أو عيناهما ، لكنهم عدلوا عن ذلك فى اللغة الفصحى كراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالشيء الواحد (و) تقول فى جمع المذكر (جاء الزيدون) أو جاء زيد وعمرو وبكر (أنفسهم أو أعينهم) بالجمع . قال الفاكهى : وجمعهما على أفعل مع الجمع واجب ، ومع المثنى راجح لاواجب كما هو قضية كلامه ، بل يجوز معه افرادهما وتثنيتهما نحو : جاء الزيدان نفسهما أو عينهما ونفساهما أوعيناهما اهـ ✫ قلت : وما اقتضاه كلام المصنف من وجوب جمع النفس والعين فى توكيد الاثنين ، هوالذى صرح به ابن مالك فى التسهيل ، وجزم به ابن هشام فى القطر . وقال فى الجامع وشرحه : صرح ابن مالك وولده بتثنية النفس ، والعين فى توكيد الاثنين نحو : قام الزيدان نفساهما أو عيناهما ، ومنع ذلك أبوحيان : وقال انه غلط لم يقل به أحد من النحويين اهـ لكن قال فى شرح الشذور : اذا أكد المثنى بالنفس أوالعين ففيهما ثلاث لغات : أفصحها الجمع ودونه الافراد ، ودون الافراد التثنية ، وهى الأوجه الجائزة فى قطعت رؤوس الكبشين اهـ . قال العصامى : وانما اختير الجمع على الافراد لأن التثنية جمع فى المعنى ، ومسئلة قطعت رؤوس الكبشين ذكرها النحويون ، فقال ابن مالك فى التسهيل : يختار فى المضاف لفظا أو معنى الى متضمنهما لفظ الافراد على لفظ التثنية ، ولفظ الجمع على لفظ الافراد اهـ . وقال فى الهمع : ما أضيف الى متضمنه ، وهومثنى لفظا نحو : قطعت رأس الكبشين أومعنى ✫ كفاغرى الأفواه عند عرين ✫ أى كأسدين فاغرين فاهما عند عرينهما ، فان ذلك ورد فيه الجمع والافراد والتثنية اهـ ✫ والحاصل أن جمعهما على أفعل مع الجمع واجب ، ومع المثنى أفصح ، فافرادهما فتثنيتهما ، ويجوز أن تزاد الباء فيهما كجاء زيد بنفسه أو بعينه ، ولا يجوز ذلك فى غيرهما من ألفاظ التوكيد ، وأما جاءوا بأجمعهم فليس من التوكيد كما مر ، وخرج بعضهم على زيادة الباء قوله تعالى ـ يتربصن بأنفسهن ـ قال فالباء فيه زائدة ، وأنفسهن توكيد ، ورده بعضهم بأن التوكيد هنا ضائع لأن المأمورات بالتربص لايذهب الذهن الى أن المأمور غيرهن بخلاف جاء زيد نفسه ، وانما ذكرت النفس لزيادة البعث على التربص لاشعاره بما يستنكفن منه من طموح النفس الى الرجال على أن مما يمنع كون بأنفسهن تأكيدا قاعدة أن حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو العين أن يؤكد أولا بالمنفصل نحو قمتم أنتم أنفسكم ، أو يفصل بينه وبين المؤكد بفاصل ما نحو جئتم يوم الجمعة أنفسكم . قال الدمامينى فيمكن أن يقال هنا اكتفى فى الفصل بالباء الزائدة كما يكتفى بلا الزائدة ، فى العطف على الضمير نحو قمتم ولا زيد (وكل وجميع وعامة يؤكد بها) : أى بكل منها (المفرد) المذكر والمؤنث ان تجزأ بعامله نحو اشتريت العبد كله والأمة جميعها لانها لرفع ارادة الخصوص بما ظاهره العموم

وَالْجَمْعُ ، وَلَا يُؤَكَّدُ بِهَا الْمُثَنَّى ، تَقُولُ : جَاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ أَوْ جَمِيعُهُ أَوْ عَامَّتُهُ ، وَجَاءَتِ الْقَبِيلَةُ كُلُّهَا أَوْ جَمِيعُهَا أَوْ عَامَّتُهَا ، وَجَاءَ الرِّجَالُ كُلُّهُمْ أَوْ جَمِيعُهُمْ أَوْ عَامَّتُهُمْ ، وَجَاءَتِ النِّسَاءُ كُلُّهُنَّ أَوْ جَمِيعُهُنَّ أَوْ عَامَّتُهُنَّ . وَكِلَا ، وَكِلْتَا يُؤَكَّدُ بِهِمَا الْمُثَنَّى نَحْوُ : جَاءَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا ، وَجَاءَتِ الْهِنْدَانِ كِلْتَاهُمَا ، وَإِذَا أُرِيدَ تَقْوِيَةُ التَّأْكِيدِ فَيَجُوزُ أَنْ يُؤْتَى بَعْدَ كُلِّهِ بِأَجْمَعَ ، وَبَعْدَ كُلِّهَا بِجَمْعَاءَ ، وَبَعْدَ كُلِّهِمْ بِأَجْمَعِينَ ، وَبَعْدَ كُلِّهِنَّ بِجُمَعَ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ،

والعبد والأمة كل منهما يتجزأ باعتبار الشراء ، وان لم يتجزأ باعتبار ذاته ، فلا يجوز جاء زيد كله لانه لايتجزأ بذاته ولا بعامله (و) يؤكد بها (الجمع) المذكر والمؤنث لانه يتجزأ بذاته فكل واحد من أجزائه يصح وقوعه موقع الآخر (ولا يؤكد بها المثنى) استغناء عنها بكلا وكلتا (تقول جاء الجيش كله ، أوجميعه أوعامته ، وجاءت القبيلة كلها أوجميعها أوعامتها ، وجاء الرجال كلهم أوجميعهم أوعامتهم ، وجاءت النساء كلهن أوجميعهن أوعامتهن) فهذه الأمثلة كلها جامعة للشروط وقس بها ما أشبهها (وكلا وكلتا يؤكد بهما المثنى) خاصة لانهما مثنيان معنى فلا يستعملان فى المفرد والجمع وانما يؤكد بهما المثنى ان صح حلول المفرد محله لامكان توهم ارادة البعض بالكل (نحو جاء الزيدان كلاهما) واعرابه ، جاء فعل ماض ، الزيدان فاعل وعلامة رفعه الألف لانه مثنى ، كلاهما توكيد ، والتوكيد يتبع المؤكد فى اعرابه تبعه فى رفعه وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لانه محمول على المثنى ، والهاء ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة ، والميم والألف حرفان دالان على التثنية (وجاءت الهندان كلتاهما) واعرابه كاعراب الذى قبله ، ولا يقال اختصم الزيدان كلاهما ، إذ لايحتمل ارادة أحدهما لأن الاختصام لا يكون الامن اثنين ولابد مع ذلك أيضا أن يتحد معنى المسند الى المؤكد فلا يقال مات زيد وعاش عمرو كلاهما . ثم المراد بالمثنى هنا مادلّ على اثنين ، فيدخل نحوجاء زيد وعمرو كلاهما وجاءت زينب وهند كلتاهما (واذا أريد تقوية التأكيد) أى عند احتياج المقام اليه (فيجوز أن يؤتى بعد كله) أى بعد لفظة كله (بأجمع) بوزن أفعل (و بعد كلها بجمعاء) بوزن فعلاء (و بعد كلهم بأجمعين ، و بعد كلهن بجمع) بوزن عمر وزحل ، فالثلاثة ممنوعة من الصرف للتعريف المقدّر فيهن ، ووزن الفعل فى أجمع ، والتأنيث فى جمعاء ، والعدل فى جمع (قال الله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون) واعرابه الفاء حرف عطف ، سجد فعل ماض الملائكة فاعل ، كلهم توكيد معنوى ، والهاء فى محل جرّ بالاضافة ، أجمعون توكيد ثان والتوكيد يتبع المؤكد فى اعرابه ، تبعه فى رفعه ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ، لأنه محمول على جمع المذكر السالم ، والنون زيدت عوضا عن الحركة ، والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد قال بعضهم : فائدة ذكر أجمعون بعد كلهم رفع توهم من يتوهم أنهم لم يسجدوا فى وقت واحد بل سجدوا فى وقتين مختلفين ، فكلّ تفيد رفع احتمال التخصيص ، وأجمع تفيد رفع

ويقال

وَيُقَالُ جَاءَ ٱلْجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ ، وَالْقَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ ، وَالنِّسَاءُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ ، وَقَدْ يُؤَكَّدُ بِأَجْمَعَ وَجَمْعَاءَ وَأَجْمَعِينَ وَجُمَعَ بِدُونِ كُلِّ نَحْوُ : لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ، وَقَدْ يُؤْتَى بَعْدَ أَجْمَعَ بِتَوَابِعِهِ ، وَهِيَ : أَكْتَعُ ، وَأَبْصَعُ ،

احتمال التفرّق ، ورد بقوله تعالى ـ لأغوينهم أجمعين ـ إذ الاغواء لايختص بوقت واحد ، فلا دلالة لأجمع على اتحاد الوقت ، وقد يقال هي دالة في لأغوينهم أجمعين ، على اتحاد الوقت لأن المراد به في الآية جميع أيام الدنيا بدليل قوله تعالى بعده ـ الى يوم الوقت المعلوم ـ فجعل أيام الدنيا كلها بمنزلة وقت واحد ، ومن ثم قال بدلالة أجمعين على اتحاد وقت الفعل الفراء والمازنى والمبرد (ويقال جاء الجيش كله أجمع) فأجمع توكيد بعد توكيد لغرض زيادة التقوية (والقبيلة كلها جمعاء) بالمدّ بمعنى جميعا ، وقد يرادف جمعاء مجتمعة فلا تفيد توكيدا : ففي الحديث « كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء » : أي سليمة من العيوب ، مجتمعة الاعضاء كاملتها لاجدع بها (والنساء كلهن جمع) بضم الجيم ، وفتح الميم وقد استفيد من تمثيله أنه لايثنى أجمع ولا جمعاء فلا يقال أجمعان ولا جمعاوان ، وهذا مذهب جمهور البصريين ، وهو الصحيح ، لانه لم يسمع وأجاز الأخفش والكوفيون تثنيتهما فيقال جاء الزيدان أجمعان ، والهندان جمعاوان ، وهذا الخلاف جار فيما وازنهما نحو : أكتع وكتعاء ، ثم لما كان الغالب في هذه الألفاظ أن لايؤكد بها الا بعد كلّ جيء بها غير مضافة الى ضمير المؤكد كما مثل (وقد يؤكد بأجمع ، وجمعاء وأجمعين وجمع) أي بكل منها استقلالا (بدون كل) وهو وان كان كثيرا في نفسه الا أنه قليل بالنسبة الى التوكيد بها مع كل ، بل وقع لابن هشام في المغنى أنه قال : انما يؤكد بأجمع وأخواته بعد التوكيد بكل نحو ـ فسجد الملائكة كلهم أجمعون ـ لكن قال الدمامينى هذا سهو منه قال تعالى ـ لأغوينهم أجمعين ـ وقال تعالى ـ ولوشاء لهداكم أجمعين ـ ومثله في التنزيل كثير ، وفي الهمع : الجمهور على أنه لايؤكد أجمع دون كلّ اختيارا ، والمختار كما قاله أبو حيان جوازه لكثرة وروده في القرآن ، والكلام الفصيح : كقوله تعالى ـ وان جهنم لموعدهم أجمعين ـ وفي الصحيح « فله سلبه أجمع » انتهى . (نحو لأغوينهم أجمعين) واعرابه اللام داخلة في جواب قسم مقدّر تقديره والله ، أغوين فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء مفعول به ، والميم علامة الجمع أجمعين تأكيد للهاء ، والمؤكد يتبع المؤكد في اعرابه تبعه في نصبه ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لانه محمول على جمع المذكر السالم ، ومن يرى منع استعمال أجمع مفردة عن كل يعرب أجمعين في الآية حالا . قال ابن عنقاء : أجاز ابن درستويه اعراب أجمعين حالا . قال المجد اللغوى : وهو الصحيح وعليه تكون قد خرجت عن موضوعها ، وهو التعريف بتقدير الشيوع فيها ولكن هذا ضعيف ، والأصح منع اعرابها حالا (وقد يؤتى بعد أجمع بتوابعه) لزيادة تقوية التأكيد ، ونقل عن سيبويه أنه لا يرتفع المجاز حتى يؤتى بجميع ألفاظ التأكيد (وهي أكتع) مأخوذ من تكتع الجلد اذا اجتمع ، أومن قولهم حول أكتع : أي تامّ (وأبصع)

وَأَبْتَعُ نحوُ : جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ أَبْصَعُونَ أَبْتَعُونَ ، وَهِيَ بِمَعْنًى وَاحِدٍ ، وَلِذَلِكَ لَايُعْطَفُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ لِأَنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ لَايُعْطَفُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ ،

بالصاد المهملة مأخوذ من البصع ، وهو العرق المجتمع (وأبتع) مأخوذ من البتع ، وهو طول العنق (نحو جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون) واعرابه ، جاء فعل ماض القوم فاعل ، كل توكيد ، والهاء فى محل جرّ بالاضافة ، والميم علامة الجمع ، أكتعون ومابعده توابع لكل تابعة له فى الرفع ، وعلامة الرفع فيها الواو لأنها محمولة على الجمع المذكر السالم ، والأصح أنها توكيد للمؤكد السابق كالصفات المتوالية ، وقيل كل منها توكيد لما قبله (وهى) أى ألفاظ التوكيد المعنوى (بمعنى واحد) : أى متحدة المعنى (ولذلك لايعطف بعضها على بعض) بل تورد متتابعة من غير عطف كقوله صلى الله عليه وسلم « لتدخلن الجنة أجمعون أكتعون » لان العطف يفيد تعدّد المعانى ، وهذه معناها واحد ، فلا يحسن عطف بعضها على بعض (لأن الشيء الواحد لايعطف بعضه على بعض) بخلاف الصفات فانها يجوز عطف بعضها على بعض لتعدّد معانيها ، وقد أفهمت عبارته أنه لا يجوز تقديم توابع أجمع عليه ، وهو كذلك لأنه أدلّ على المقصود ، وهو الجمعية ، والجمهور على أنه لايؤكد بما بعد أجمع دونه لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ، بل قيل لامعنى لها فى حال الافراد ، وأجازه الكوفيون وابن كيسان واستدلوا بنحو قول الشاعر : ☆ تحملنى الذلفاء حولا أكتعا ☆ وحمله الجمهور على الضرورة على أن فيه توكيد النكرة ، وهو ضعيف كما سيأتى . واعلم أنه كما يؤتى بعد أجمع بما ذكر يؤتى بعد جمعاء بكتعاء و بصعاء و بتعاء ، و بعد جمع بكتع و بصع و بتع ، والأصح وجوب الاتيان بها على هذا النمط ، فتقدّم مادة أكتع . ثم أبصع . ثم أبتع ، وقيل هو راجح لاواجب . وجزم به ابن مالك فى التسهيل ، وقيل لا ترتيب بين أبصع وأبتع خاصة ، فيجوز تقديم أيهما شئت . وعليه ابن هشام كابن عصفور ، والأصح أنه لا يجوز استعمال شئ من أجمع ، وأخوانه فى غير التأكيد وإذا اجتمعت ألفاظ التوكيد كلها بدأت بالنفس ، فالعين ، فكل ، فأجمع ، فأكتع ، فأبصع ، فأبتع فان حذفت النفس أتيت بما بعدها مرتبا أو العين فكذلك ، أوكلا فكذلك ، أو حذفت أجمع لم تأت بأكتع وما بعده لأن ذلك توكيد لأجمع ، فلا يؤتى به بدونها كما مرّ :

[فوائد] لايجوز حذف المؤكد بفتح الكاف عند الأخفش والفارسى وابن جنى وثعلب وموافقيهم ، وهو الأصح . وأجازه الخليل وسيبويه والمازنى وابن طاهر وابن خروف ، وجعلوا منه قوله ﷺ « فصلوا جلوسا أجمعين » على أن أجمعين توكيد لضمير منصوب وأن التقدير أعينكم أجمعين ولا يجوز أن يفصل بين المؤكد بكسر الكاف والمؤكد بفتحها باما بكسر الهمزة خلافا للفراء فانه أجاز مررت بقومك إما أجمعين أو بعضهم ، ولايلى العامل شئ من ألفاظ التأكيد وهو باق على حاله فى التأكيد لاجميعا وعامّة مطلقا : أى الابتداء أو غيره فتقول جميعهم أوعامتهم يتحدّثون ومررت بجميعهم وعامتهم ، وذلك لقلة استعمالهما فى التوكيد ، والا كلّ وكلا وكلتا فى الابتداء بكثرة نحو — وكلهم آتيه يوم القيامة فردا — وعن بعض العرب كلاهما بالغان وفى التنزيل — كلتا الجنتين آتت أكلها — وقال الراجز : ☆ كلتاهما قد قرنت بزائد ☆

وَالتَّوْكِيدُ تَابِعٌ لِلْمُؤَكَّدِ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ وَتَعْرِيفِهِ ، وَلَا يَجُوزُ تَوْكِيدُ النَّكِرَةِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ .

ومع غير الابتداء بقلة ، وذلك بأن ترد فاعلا ، أومفعولا ، أومجرورا ، و يلزم تابعية كل بمعنى كامل واضافته الى مثل متبوعه مطلقا نعتا لاتوكيدا نحو أطعمنا شاة كل شاة ، وقول الشاعر :

فان الذى حانت بفلج دماؤهم * هم القوم كل القوم ياأم خالد

و يجب اعتبار المعنى فى خبر كل مضافا الى نكرة لامضافا الى معرفة ، فتقول كل رجل قائم ، وكل امرأة قائمة ، وكل رفيقين متعاونان ، وكل غلمان اشتريتهم صالحون ، وكل اماء اتخذتهن صوالح فان كان ما أضيف اليه كل معرفة لم تجب مراعاة المعنى ، بل لك اعتبار اللفظ واعتبار المعنى نحو كلهم قائم وكلهم قائمون ، وفى هذه المسئلة مؤلف للعلامة التقى السبكى سماه [أحكام كل وماعليه تدل] (والتوكيد) أى المؤكد بكسر الكاف (تابع للمؤكد) بفتحها (فى رفعه) ان كان مرفوعا (ونصبه) ان كان منصوبا (وخفضه) ان كان مخفوضا (وتعريفه) ان كان معرفة ولم يقل وتنكيره ، لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف لاضافتها لضميرالمؤكد لفظا ، ومالم يضف منها هو معرفة بنية الاضافة أو بالعلمية الجنسية ، وعبارة ابن عنقاء : والأصح أن تعريف أجمع وأخواته بالعلمية على جنس الاحاطة والشمول ، فنع أجمع وتوابعه للعلمية والوزن ، وجمع وتوابعه للعلمية والعدل . وقيل شبه العلمية بناءعلى أنها تعرفت بنية الاضافة فاشبهت العلم فى التعريف بغير أداة ظاهرة اه . (و) لهذا (لايجوز توكيد النكرة) بألفاظ التوكيد المعنوى (عند البصريين) مطلقا : أى سواء أفاد توكيدها أم لا . وذهب الكوفيون والأخفش الى جواز توكيدها ان أفاد بان كانت النكرة محدودة كيوم وليلة وشهر وحول مما يدل على مدة معلومة المقدار وكان التوكيد من ألفاظ الاحاطة ككل . واختاره ابن مالك فى جميع كتبه لصحة السماع به ولأن فيه فائدة ، لأن من قال صمت شهرا ، قد يريد جميع الشهر وقد يريد أكثره ، ففى قوله احتمال يرفعه التوكيد . قال ابن هشام فى الأوضح : وهذا المذهب هو الصحيح ، واستدل عليه بقول عائشة «ماصام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا كله الا رمضان» وقول الشاعر :

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب * ياليت عدة حولى كله رجب

وقد أنشد ابن مالك وجماعة هذا البيت بلفظ : * ياليت عدة شهر كله رجب * قال ابن هشام : وهو تحريف . قال الأزهرى : لأن المعنى يفسد عليه لأن الشاعر تمنى أن يكون عدة الحول من أوله الى آخره رجب . قال لما رأى فيه من الخيرات ، ولايصح فيه أن يتمنى عدة شهر كله رجب لأن الشهر الواحد لا يكون بعضه رجب و بعضه غير رجب حتى يتمنى أن يكون كله رجبا اه . قال العصامى : وقد تضمن تعبيره برجب منونا أنه منصرف ، وهو الظاهر إذ لايظهر فيه سوى العلمية ، وبذلك صرح بعض الأئمة . لكن جزم العلامة التفتازانى بانه غير منصرف للعلمية والعدل عن الرجب كأمس فى لغة من منعه من الصرف ، وعلى هذا فصرفه فى البيت للضرورة اه . وقد يفرق بينه و بين أمس ، بأن ذلك سمع فيه منع الصرف ، وفيه العلمية ،

باب البـدل

هُوَ التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ ، وَإِذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنِ اسْمٍ ، أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ تَبِعَهُ فِى جَمِيعِ إِعْرَابِهِ ، وَالْبَدَلُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ * الْأَوَّلُ بَدَلُ الشَّىْءِ مِنَ الشَّىْءِ ، وَيُقَالُ بَدَلُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ

إذ هو اسم لليوم الذى قبل يومك بخلاف هـذا فانه لم يسمع فى أشعار العرب منع صرفه وبأنه يستعمل نكرة ، فان أريد به معين وقدّرنا فيه العدل امتنع :

باب البدل

والتعبير به اصطلاح البصريين ، والكوفيون يسمونه الترجمة والتبيين ، والتكرير (هو) لغة العوض قال تعالى ـ عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها ـ واصطلاحا (التابع) هذا جنس شامل لجميع التوابع (المقصود بالحكم) أى دون متبوعه ، وهذا مخرج لبقية التوابع ماعدا المعطوف ببل بعـد الاثبات ، فان النعت والتوكيد وعطف البيان ليست مقصودة بالحكم ، بل المقصود به متبوعها وهى مكملات للمقصود ، والمعطوف بلا بعد الايجاب وببل ولكن بعد النفى ليس مقصودا بالحكم الواقع قبله ، بل المقصود به هو ما قبله ، وأما المعطوف ببقية أحرف العطف ، فليس هو المقصود بالحكم فقط ، بل المقصود بالحكم هو المعطوف والمعطوف عليـه بخلاف البـدل فانه هو المقصود بالحكم فقط (بلا واسطة) بينـه وبين متبوعه ، فخرج المعطوف ببل بعد الاثبات فانه مقصود بالحكم لكن بواسطة ، وظاهر التعريف المذكور أن المبدل منه ليس مقصودا بالحكم وانما ذكر توطئة ومقدّمة للبدل ، لأن ذكر المقصود بالنسبة بعد التوطئة لذكره يفيد توكيد الحكم وتقريره ، ولهذا كان فى حكم تقرير العامل عندالجمهور ، ولاينوى بمتبوعه الطرح ، وقول كثيرين : المبدل منه فى حكم الطرح ، انما يعنون به من جهة المعنى غالبا ، دون اللفظ بدليل جواز نحو ضربت زيدا رأسه ، إذ لولم يعتدّ بزيد أصلا لم يكن للضمير ما يعود إليـه ، قاله ابن عنقاء ثم البـدل يدخل الأسماء والأفعال ، وحكمه التشريك فى الاعراب : ولهذا قال (واذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه فى جميع اعرابه) من رفع ونصب وخفض وجزم وعامله مقدّر من جنس عامل متبوعه ، ويظهر كثيرا ان كان حرف جرّ ، وقيل عامله نفس عامل متبوعه ، وليس على نية تكرار العامل أصلا ، واختاره ابن مالك وآخرون ، وكأنهم نظروا لتسميته تابعا إذلايصدق عليه ذلك حقيقة الا اذا كان عامله هو عامل متبوعه . (والبدل على أربعة أقسام) على المشهور (الأوّل بدل الشئ من الشئ) أى بدل شئ من شئ مساوله فى المعنى بأن تكون ذات المبدل عين ذات المبدل منه ، ويكون المراد منهما واحدا وان اختلف مفهومهما (ويقال بدل الكل من الكل) وسماه ابن مالك البدل المطابق : أى الموافق لمعنى المبـدل منه . قال لأن هـذه العبارات صالحة لكل بدل يساوى المبدل منه فى المعنى ، بخلاف قول النحويين بدل الكل من الكل فانها لاتصدق الاعلى ذى أجزاء ، وهذا البدل يقع فى اسم الله تعالى ـ والله سبحانه منزه

نحو

نحوُ : جاء زيدٌ أخوكَ ، قالَ اللهُ تعالى : اهْدِنَا الصِّراطَ المُسْتَقِيمَ صِراطَ الَّذِينَ ، وقالَ تعالى : إلى صراطِ العَزِيزِ الحَمِيدِ ، اللهِ في قِراءةِ الجرِّ ، الثّاني بَدَلُ البَعْضِ مِنَ الكُلِّ سَواءٌ كانَ ذلِكَ البَعْضُ قَلِيلاً أوْ كَثِيرًا نحوُ : أكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ أوْ نِصْفَهُ ، أوْ ثُلُثَيْهِ ، ولاَ بُدَّ مِنَ

عن الأجزاء ـ فالعبارة الجيدة أن يقال بدل موافق من موافق ، أو بدل الشئ من الشئ ، أو البدل المطابق . ثم إدخال المصنف أل على كل مبنى على ماوقع لـكثيرين ، وهو معترض بقول بعض الأئمة لايجوز إدخال أل على كل و بعض عند الجمهور . قال ابن خالويه فى كتاب ليس يغلط كثير من الخواص بادخال أل على كل و بعض ، وليس من لغة العرب لأنهما معرفتان فى نية الاضافة وبذلك نزل فى القرآن اه . لـكن نقل بعضهم عن الأزهرى أنه قال : أجاز النحويون إدخال الألف واللام فى كل و بعض وان أباه الأصمعى ، لان مذهب العرب عدم جواز دخول الألف واللام عليهما لأنهما مضافتان ألبتة إما ظاهرا ، و إما مضمرا . وفى القاموس : وكل و بعض معرفتان لم تجىء عن العرب بالألف واللام ، وهو جائز اه . (نحو جاء زيد أخوك) واعرابه جاء فعل ماض ، زيد فاعل ، أخو بدل كل من كل ، والبدل يتبع المبدل منه فى اعرابه تبعه فى رفعه ، وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة ، والكاف فى محل جرّ بالاضافة ، فزيد وأخوك يصدقان على ذات واحدة ، ومفهومهما مختلف (قال الله تعالى : اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين) واعرابه اهد فعل دعاء مبنى على حذف حرف العلة من آخره وهو الياء ينصب مفعولين ، والأصل فيه أن يتعدى الى ثانى مفعوليه باللام أو بالى : يقال هداه لـكذا أوالى كذا ، وقد يتسع فيه فيتعدى بنفسه كما فى هذه الآية وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونا ضمير متصل فى محل نصب مفعولها الأوّل ، الصراط مفعول ثان ، المستقيم نعت للصراط بدل كل من كل ، والذين اسم موصول فى محل جر بالاضافة ، وفائدة البدل التوكيد والتوضيح ، والمراد بالصراط المستقيم : طريق الحق وهو دين الاسلام ، ولما كان فى قوله الصراط المستقيم بعض إبهام بينه بقوله صراط الذين أنعمت عليهم : أى من الأنبياء والملائكة ، والصديقين والشهداء ، والصالحين (وقال تعالى ـ الى صراط العزيز الحميد الله ـ فى قراءة الجر) وهى قراءة غير نافع وابن عامر ، فالاسم الكريم بدل من العزيز بدل الشئ من الشئ ، ولا ينبغى أن يقال بدل الكل من الكل لأن الكل يطلق على ذى أجزاء كما مرّ ، تعالى الله عن ذلك ، وقد يقال لامحذور فى ذلك ، لأن قولهم بدل الكل من الكل قد صار علما بالغلبة على البدل المطابق . ثم هذا البدل لايحتاج الى رابط يربطه بالمبدل منه اتفاقا لأحدهما (الثانى بدل البعض من الكل) وهو بدل الجزء من كله أن يكون مدلول الثانى بعضا من مدلول الأوّل (سواء كان ذلك البعض قليلا) : أى دون النصف (أوكثيرا) أى فوق النصف ، أومساويا خلافا لمن زعم كالكسائى وهشام أن لا يكون الافيما دون النصف (نحو : أكلت الرغيف ثلثه أونصفه أوثلثيه) واعرابه أكلت فعل وفاعل ، الرغيف مفعول به ثلثه بدل بعض من كل ، وكذا نصفه وثلثيه ، والهاء فى الجميع فى محل جرّ بالاضافة (ولابد من

اتِّصَالِهِ بِضَمِيرٍ يَرْجِعُ مِنْهُ لِلْمُبْدَلِ مِنْهُ إِمَّا مَذْكُورٍ كَالْأَمْثِلَةِ ، أَوْ مُقَدَّرٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ : أَيْ مِنْهُمْ . الثَّالِثُ بَدَلُ الْاشْتِمَالِ نَحْوُ : أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ

اتصاله) : أى بدل البعض (بضمير يرجع منه للمبدل منه) ليحصل به الربط بينهما ، وهذا ماعليه الجهور ، وخالف فى ذلك ابن مالك ، فجعل اتصاله به كثيرا لاشرطا (اما مذكور) ذلك الضمير : أى ملفوظ (كالأمثلة) المذكورة ، ونحو ضربت زيدا رأسه (أومقدّر كقوله تعالى : ولله على الناس حج البيت من استطاع) واعرابه لله جار ومجرور خبر مقدّم ، على الناس جار ومجرور فى محل نصب على الحال ، حج مبتدأ مؤخر ، والبيت مضاف اليه ، من اسم موصول فى محل جرّ بدل من الناس بدل بعض من كل لأن الناس يعم المستطيع وغيره ، فهو عام مخصوص بالمستطيع ، استطاع فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول، والعائد الضمير المستتر . وقال ابن برهان: هو بدل كل ، لأن المراد بالناس المستطيع دون غيره ، فهو عام أريد به الخصوص ، وعليه لايحتاج لتقدير الرابط ، وقال الكسائى : من شرطية حذف جوابها : أى من استطاع فليحج ، ويقويه مجىء الشرط عقبه فى قوله تعالى - ومن كفر فان الله غنىّ عن العالمين - وحسن المعنى لان قضيته أن الناس يلزمهم عموما إحياء البيت كل سنة بالحج ، وهو فرض كفاية ، ويلزم المستطيع خصوصا أن يحج بنفسه ، وهو فرض عين ويدخل فيه حينئذ الملائكة بناء على أنه صلى الله عليه وسلم مرسل اليهم ، وهو الأصح ، وعلى القول بأن من بدل بعض لايدخل الملائكة ، لأن الناس يعم الأنس والجن فقط ، كذا قرّره بعض المحققين ، وعلى القول بالبدلية أيضا فالضمير العائد على المبدل منه مقدّر (أى منهم) يعنى من الناس (الثالث بدل الاشتمال) ويقال له بدل انتقال ، وهو أن يكون بينه و بين المبدل منه ملابسة بغير الجزئية والكلية ، سمى بذلك لاشتمال معنى الكلام عليه ، لأن العامل فى المتبوع يشتمل على منعاه بطريق الاجمال سواء اشتمل الأوّل على الثانى نحو - يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه - أو الثانى على الأوّل نحو سلب زيد ثوبه ، أولم يشتمل أحدهما على الآخر: نحو سرق زيد فرسه ، فتسمية مثل هذا بدل اشتمال من حيث اشتمال المتبوع على التابع لكن لا كاشتمال الظرف على المظروف كما قد يتوهم بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس متشوّفة عند ذكر الأوّل الى ذكر ثان منتظرة له ، فيجىء الثانى ملخصا لما أجمل فى الأوّل ومبينا له (نحو أعجبنى زيد علمه) واعرابه أعجب فعل ماض والنون للوقاية ، والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، زيد فاعل علم بدل اشتمال ، والهاء فى محل جرّ بالاضافة ، ومثله سلب زيد ثوبه ، ورأيت درجة الأسد برجه ، لأن البرج عبارة عن مجموع الدرجات ، ونظرت الى القمر فلكه ، لأن الفلك ملابس للقمر بغير الجزئية والكلية ، ولابد فى بدل الاشتمال من أمور ثلاثة : الأوّل أن تبقى النفس عند ذكر الأوّل متشوّفة اليه : أى الى البدل ، ومنتظرة له نحو : سلب زيد ثوبه ، فانك قبل أن تذكر الثوب تصير النفس

وَلَا بُدَّ مِنَ اتِّصَالِهِ بِضَمِيرٍ إِمَّا مَذْكُورٍ كَالْمِثَالِ أَوْ مُقَدَّرٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ : أَىْ فِيهِ . الرَّابِعُ الْبَدَلُ الْمُبَايِنُ وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : بَدَلُ الْغَلَطِ ، وَبَدَلُ النِّسْيَانِ ، وَبَدَلُ الْإِضْرَابِ نَحْوُ : رَأَيْتُ زَيْدًا الْفَرَسَ لِأَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ رَأَيْتُ الْفَرَسَ فَغَلِطْتَ

متشوفة الى بيان الشىء المساوب ، اذ من الظاهر أنه لم تساب نفسه بل شىء منه ، وحينئذ فالاسناد الى الأوّل لايكتفى به من جهة المعنى ، وانما أسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به ويلابسه بغير الجزئية والكلية ، ويكون المعنى مختصا بالأول كأعجبنى زيد حسنه أوكلامه أوفهمه فان الاعجاب مشتمل على زيد مجازا ، وعلى حسنه وكلامه وفهمه حقيقة ، وكذا سرق زيد ثوبه أو فرسه فان زيدا مسروق مجازا والفرس حقيقة ، فخرج بهذا الشرط نحو قتل الأمير سيافه فلايجوزمثل هذا الابدال أصلا لفقد الشرط المذكور ، لأن الأوّل غيرمجمل ، اذيستفاد عرفا من قولك قتل الأمير أن القاتل سيافه قاله الدمامينى . الثانى لابد فيه كما قال ابن مالك . وتبعه الفاكهى وغيره من امكان فهم معناه عند حذفه ، ومن حسن الكلام بتقدير حذفه ولأجل ذلك جعل نحو : أعجبنى زيد أخوه بدل اضراب لعدم صحة الاستغناء عنه بالأول ، وكذلك نحو : أسرجت زيدا فرسه ، لأنه وان فهم معناه فى حال الحذف لكن لايحسن استعمال مثله بل لايستعمل لأن الاسراج لايكون الا للخيل ، فان سمع شىء حمل على الاضراب والغلط . قال ابن عنقاء : وقد يخرج بهذا الشرط نحو نظرت الى القمر فلكه فتأمل اهـ وليس كذلك . فان اسناد النظر الى القمر ، والمراد فلكه مما يحسن ويسمع (و) الثالث (لابد من اتصاله) أى البدل (بضمير) يرجع الى المبدل منه (امامذكور كالمثال) المذكور (أومقدر كقوله تعالى : قتل أصحاب الأخدود النار) أى لعن أصحاب الاخدود : أى الشق فى الأرض الذى جعلوه للمؤمنين وأوقدوا فيه النار وألقوا فيها المؤمنين ، وقصة أصحاب الاخدود مستوفاة فى كتب التفسير ، وفى صحيح مسلم بنجران قبل بعثة النبى صلى الله عليه وسلم بنحو سبعين سنة . وإعراب الآية قتل فعل ماض مغير الصيغة ، وأصحاب نائب الفاعل ، والأخدود مضاف اليه ، النار بدل اشتمال من الأخدود ، والضمير العائد الى المبدل منه مقدّر عند الجمهور (أى فيه) وعند الكوفيين وجماعة نابت عنه أل والأصل ناره . وعند ابن مالك لاحذف أصلا ، وقال الفراء وابن الطراوة بدل كل ولاحذف وابن خروف بدل اضراب ، والأصح ماذكره المصنف (الرابع البدل المباين) أى للمبدل منه بحيث لايشعربه ذكر المبدل منه بوجه : أى بأن لا يكون مطابقا له ، ولاجزءا منه ، ولاملابساله (وهو ثلاثة أقسام : بدل الغلط) وهو الذى لم يقصد متبوعه بل سبق اليه اللسان (وبدل النسيان) وهو ماقصد ذكر متبوعه ثم تبين فساد قصده (وبدل الاضراب) وهو ماقصد فيه كل من من المبدل والمبدل منه قصدا صحيحا ، وأنكر قوم منهم المبرد الثلاثة وخرّجوا ماأوهم ذلك على على حذف العاطف ، وهى الواو المفيدة للتقسيم (نحو : رأيت زيدا الفرس) هذا المثال يصلح لكل واحد من الثلاثة (لأنك أردت أن تقول) ابتداء (رأيت الفرس فغلطت) أى سبق

فَقُلْتَ زَيْدًا فَهٰذَا بَدَلُ الْغَلَطِ ، وَإِنْ قُلْتَ رَأَيْتُ زَيْدًا ثُمَّ لَمَّا نَطَقْتَ تَذَكَّرْتَ أَنَّكَ إِنَّمَا رَأَيْتَ فَرَسًا فَأَبْدَلْتَهُ مِنْهُ فَهٰذَا بَدَلُ نِسْيَانٍ ، وَإِنْ أَرَدْتَ الْإِخْبَارَ أَوَّلًا بِأَنَّكَ رَأَيْتَ زَيْدًا ، ثُمَّ بَدَا لَكَ أَنْ تُخْبِرَ بِأَنَّكَ رَأَيْتَ الْفَرَسَ فَهٰذَا بَدَلُ الْإِضْرَابِ

لسانك لغيره (فقلت زيدا) من غير قصد ثم نطقت بالصواب فقلت الفرس (فهذا بدل الغلط) بالاضافة : أى بدل عن اللفظ الذى هو الغلط ، فالمبدل منه هو الغلط لا البدل ، ويسمى التابع هنا ببدل الغلط من حيث ان سبب الاتيان به هو الغلط فى ذكر المبدل منه ، ولم يرد أن المبدل نفسه غلط ، وكيف يكون غلطا ، وهو المقصود بالنسبة ، وقضية كلام المصنف كغيره أن بدل الغلط يصح فى النثر ، وهو قول سيبويه والأكثرين . وقال بعضهم إنه يجوز فى الشعر دون النثر ، وعكسه بعضهم . وقال آخرون ان بدل الغلط لم يقع فى نظم ولا نثر ، واستدل المثبتون له بقول ذى الرمة :

لمياء فى شفتيها حوة لعس ✽ وفى اللثات وفى أنيابها شنب

قال . الحوة السواد . واللعس سواد مشرّب بحمرة . وفى الوافى وشرحه ماحاصله : وقد يكون المبدل منه متغالطا فيه لا غلطا : أى يظهر المتكلم من نفسه أنه غالط فيه لغرض الابهام ، وليس غالطا فى نفس الامر بل ذكره أوّلا عن قصد وتعمد لكنه أوهم أنه غالط لغرض المبالغة والتفنن فى الفصاحة ، وهذا يستعمله الشعراء كثيرا ، وشرطه أن يرتقى من الأدنى الى الأعلى كهند نجم بدر شمس لأنك وان كنت قاصدا لذكر النجم توهم من نفسك الغلط وأنك لم تقصد فى الأوّل الا تشبيها بالبدر ثم تفعل كذلك منتقلا الى الشمس ، وهو فصيح دون الغلط ولا أدرى لأىّ معنى جزموا بأن بدل الغلط غير فصيح مع أن النسيان لا ينافى الفصاحة . اللهم إلا أن يكونوا تتبعوا كلام الفصحاء فلم يجدوا بدل الغلط فاشيا فيه فحكموا بأنه غير فصيح نظرا الى هذا المعنى ، وليس المراد أن الانسان إذا سبق لسانه الى ذكر مالم يقصده فتنبه فذكر المقصود يحكم بأن لفظه المذكور على سبيل السهو غير فصيح اه (وان قلت رأيت زيدا) قاصدا الاخبار عن رؤيته (ثم لما نطقت تذكرت أنك) لم ترد زيدا ، و (انما رأيت فرسا فأبدلته) أى لفظ الفرس (منه) أى من زيد بأن قلت رأيت زيدا الفرس (فهذا بدل نسيان) أى بدل ذكر شىء نسيانا ، وهذا كالذى قبله . قال الفاكهى : لا يقع فى فصيح الكلام ومتعلقه الجنان ، وبدل الغلط متعلقه اللسان ، وبعض النحويين لم يفرقوا بينهما : بل سموهما بدل الغلط (وان أردت الاخبار أوّلا بأنك رأيت زيدا ثم بدا لك أن) تضرب أى تعرض عن ذلك ، وأن (تخبر بأنك رأيت الفرس) ويكون الأوّل فى حكم المتروك (فهذا بدل الاضراب) ويسمى أيضا بدل البداء بالدال المهملة والمدلان المتكلم يخبر بشىء ثم يبدوله أن يخبر بآخر من غير ابطال للأوّل فكل من التابع والمتبوع فيه مقصود قصدا صحيحا ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « إن الرجل ليصلى الصلاة ما كتب له نصفها ثلثها ربعها خمسها سدسها سبعها ثمنها تسعها عشرها » فثلثها ، ومابعده بدل اضراب من نصفها أوكل واحد بدل مما قبله ، وهو اضراب انتقال لا اضراب ابطال والأحسن فى هذه الثلاثة أن يعطف فيها التابع فيكون من عطف النسق لأن بل تشعر

ومثال

وَمِثَالُ ٱلْفِعْلِ ، وَمَنْ يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ ،

بأن ماقبلها ذكر عن قصد إلاأنه أضرب عنه فيخرج الكلام عن كونه صدرعن غلط أونسيان ولأن بذكر بل يندفع توهم كون البدل فى ذلك صفة لما قبله كما فى قولك رأيت رجلا حمارا إذ يحتمل أن تكون أردت بقولك حمارا جاهلا أو بليدا :

[فائدة] قال الفاكهى : ذكر بعض النحاة قسما خامسا ، وهو بدل كل من بعض واحتج له بقول الشاعر :

رحم الله أعظما دفنوها * بسجستان طلحة الطلحات

فيمن رواه بنصب طلحة على أنه بدل من أعظما . وأجيب بأنه على تقدير مضاف : أى أعظم طلحة أوعلى أن المراد بها الذات من باب تسمية الكل بالجزء ، وعلى كل فهو من بدل الكل اهـ وقال غيره قيل ومنه : * كأنى غداة البين يوم تحملوا * فيوم بدل من غداة بدل كل من بعض ، ويجاب بأنه بدل كل من على حذف مضاف : أى غداة يوم تحملوا أوعلى أن المراد باليوم مطلق الوقت لا اليوم المحدود اهـ ونحو ذلك فى الوافى وشرحه . وقال أبوحيان ذكر بعضهم بدل كل من بعض نحو : لقيته غدوة يوم الجمعة لأن يوم الجمعة لايكون ظرفا ثانيا لأن العامل لايعمل فى نوع من المعمولات إلا فى واحد منها الاعلى طريق الاتباع ، ولا يكون غلطا لان اللقىّ لا يكون فى كل اليوم بل فى بعضه . قال السيوطى : وقد وجدت له شاهدا فى التنزيل ، وهوقوله تعالى ـ فأولئك يدخلون الجنة ولايظلمون شيئا جنات عدن ـ اهـ ويمكن الجواب عن الآية بأن المراد بالجنة جنس الجنات ، فيكون جنات حينئذ بدل كل من كل لابدل كل من بعض، وعن المثال بأنه غير مسموع بل المسموع لقيته يوم الجمعة غدوة لأن سيبويه يجيز تعدد الظرف من نوع إذا كان الثانى أخص من الأوّل (ومثال) ابدال (الفعل) من الفعل قوله تعالى (ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب) واعرابه من اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط ، والثانى جوابه فى محل رفع مبتدأ ، يفعل فعل الشرط ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر ، ذلك اسم اشارة فى محل نصب مفعول به ، يلق جواب الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهوالألف ، وفاعله مستترفيه جوازا تقديره هو ، أثامامفعول به ، يضاعف بدل كل من يلق لأن مضاعفة العذاب هى لقىّ الآثام ، والبدل يتبع المبدل منه فى اعرابه تبعه فى جزمه وعلامة جزمه سكون آخره وهو مغير الصيغة ، وله جار ومجرور والعذاب نائب الفاعل وعلامة رفعه ضم آخره ، وقد أجرى الشاطبى الأقسام الأربعة فى الفعل كما هو مقتضى عبارة المتن فبدل الكل كما مثل ، و بدل البعض من الكل ان تصلّ تسجد لله يرحمك ، و بدل الاشتمال نحو من * يصل الينا يستعن بنا يعن * و بدل الغلط نحوان تأتنا تسألنا نعطك ، ومثل بعضهم بقوله تعالى ـ ومن يفعل ذلك يلقَ آثاما يضاعف ـ على تقدير بل . ومنع بعضهم فى الفعل ماعدا بدل الكل . وشرط ابن مالك لابدال الفعل من الفعل الموافقة فى المعنى مع زيادة بيان ، وقدح فيه بعضهم بأن ذلك ليس بشرط ، ولكن الأصح ماقاله ابن مالك قال غيره : فان لم يكن الثانى راجح البيان على الأوّل كان تأكيدا . قال الفاكهى : وكما يبدل

وَيَجُوزُ إِبْدَالُ النَّكِرَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ نَحْوُ : يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ .

الفعل من الفعل تبدل الجلة من الجلة إذا كانت الثانية أوفى بتأدية المقصود من الأول نحو ـ أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام و بنين ـ فجملة أمدكم بأنعام بدل بعض من الأولى لأن ماشتملت عليه بعض ماتعلمون من نعمه ونحو ـ انى جزيتهم اليوم بما صبروا انهم هم الفائزون ـ على قراءة حمزة والكسائى ، بكسرانهم . فجملة انهم بدل كل أو بدل اشتمال من جملة ـ انى جزيتهم اليوم ـ الخ ، ويجوز ابدال الجلة من المفرد كقول الشاعر :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة ٭ وبالشام أخرى كيف يلتقيان

فجملة كيف يلتقيان بدل اشتمال من حاجة وأخرى ، وهما مفردان وقول الشاعر :

٭ أقول له ارحل لاتقيمن عندنا ٭ (ويجوز ابدال النكرة من المعرفة) ويجب فى بدل الكل وصف النكرة نحو ـ لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة خاطئة ـ لأنها هى فى المعنى فلايمكن أن يؤتى بالمقصود من غير زيادة . قال أبوعلى فى كتابه الحجة : يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيد من البدل ماليس فى المبدل منه ، واختاره الرضى . وقال انه حق وذلك كقول الشاعر :

فلا وأبيك خير منك انى ٭ ليؤذينى التحمحم والصهيل

ونحو قوله تعالى ـ إنك بالواد المقدس طوى ، فطوى بدل كل من الوادى اذالم يجعل طوى اسم الوادى بل من الطى لأنه قدس مرتين فكأنه طوى بالتقديس ، و إذالم يفد الاما أفاد الأول لايجوز لأنه إنما يكون ابهاما بعد التفسير ولافائدة فيه ، وان كان غير بدل الكل من الكل جاز إبدال النكرة من المعرفة غير الموصوفة اكتفاء بالضمير الراجع الى المبدل منه (نحو: يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) فقتال نكرة ، وهو بدل اشتمال من الشهر وهو معرفة وقضية كلامه أنه اذا أبدل اسم من اسم لاتجب موافقة البدل للبدل منه فى التعريف والتنكير فيجوز ابدال المعرفة من المعرفة كما فى الأمثلة السابقة ، ومن النكرة نحو ـ الى صراط مستقيم صراط الله ـ والنكرة من النكرة نحو ـ مفازا حدائق ـ ولاتجب موافقته له أيضا فى الاضمار والاظهار فيجوز ابدال الظاهر من الظاهر كما مر ، ومن المضمر نحو : رأيته زيدا ، والمضمر من المضمر الموافق له نحو : رأيتك اياك ، ومن الظاهر نحو : رأيت زيدا اياه ، ومنع ابن مالك وقوع الضمير بدلا ، وجعل نحو : رأيتك اياك توكيدا ، ورأيت زيدا اياه من وضع النحويين : أى أنه لم يسمع من العرب وشرط ابدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب عند الجمهور بدل كل افادة البدل الاحاطة نحو : هذا لكم صغيركم وكبيركم وقوله تعالى : تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا وندر نحو قول الشاعر :

بكم قريش كفينا كل معضلة ٭ وأم نهج الهدى من كان ضليلا

بجر قريش بدلا من كاف بكم ، وتجب موافقة البدل للبدل منه فى تذكيره وتأنيثه وافراده وجمعه وتثنيته ، وإنما يجب ذلك فى بدل الكل من الكل . قال بعضهم مالم يمنع مانع من التثنية والجمع بكون أحدهما مصدرا أوقصد به التفصيل فالأول نحو ـ مفازا حدائق وأعنابا ـ . والثانى نحو :

باب الأسماء العاملة عمل الفعل

اعْلَمْ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْعَمَلِ لِلْأَفْعَالِ وَيَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ مِنَ الْأَسْمَاءِ سَبْعَةٌ .

ماف الحديث « أذن لها بنفسين : نفس فى الشتاء ونفس فى الصيف » وفيه نظر لأن المراد بالمطابقة أعم من أن يكون بحسب اللفظ أو بحسب المعنى ففى الأول المصدر يطلق على الاثنين والجماعة ، ولهذا يوصف به الجمعان . وفى الثانى البدل هو المجموع لا كل واحد من شقى التفصيل . وأما الأبدال الأخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه فى الافراد والتذكير وفروعهما .

[تتمة] قد يحذف فى الصلة المبدل منه استغناء بالبدل كقوله تعالى ـ ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب ـ أى تصفه ، والكذب بدل من الهاء المحذوفة ، وقد يحذف البدل لحلول دليله محله كقوله عليه الصلاة والسلام « لايحل دم امرىء مسلم الا باحدى ثلاث : الثيب الزانى ، وقتل النفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة » أى بثيوبة الزانى ، ويجوز رفع الثيب خبر المحذوف : أى هم الثيب ، والضمير يعود للذين يحل قتلهم المفهوم مما قبله ، وقد يقطع البدل للرفع مبتدأ ، وللنصب مفعولا لفعل محذوف تقديره أعنى مع جواز اظهار المحذوف ، ويحسن مع الفصل نحو ـ بشر من ذلكم النار ـ : أى هى النار ، واذا كان البدل تفصيلا . فان كان وافيا بما فى المفصل من الأعداد جاز الاتباع والقطع نحو قوله تعالى ـ قد كان لكم آية فى فئتين التقتا فئة ـ أى منهم فئة ، وان لم يف تعين القطع نحو قوله صلى الله عليه وسلم « اتقوا الموبقات ، الشرك والسحر » ومحل وجوب القطع ان لم ينو معطوف محذوف ، فان نوى معطوف يحصل به منضما الى المذكور الوفاء بالتفصيل لم يتعين القطع ، بل يجوز القطع والابدال ، وقد روى الحديث المذكور بالرفع على القطع ، وهو ظاهر ، وروى بالنصب على البدل ونية معطوف محذوف كأنه قال اجتنبوا الموبقات الشرك والسحر وأخواتهما ، وقد ثبت تفصيل حديث السبع فى حديث آخر ، وإذا أبدل من اسم الاستفهام وجب فى البدل التفصيل والهمزة بعديلتها نحو : من رأيت أزيدا أم عمرا وكم مالك أثلاثون أم عشرون ، أو من اسم شرط وجب التفصيل وان ، نحو مهما تصنع ان خيرا وان شرا تجز به . فان استفهمت أو شرطت بالحرف كهل وان لم يجب التفصيل ولم تأت بالهمزة نحو هل جاء أحد رجل أو امرأة وان تكرم أحدا زيدا أو عمرا أكرمه وان تكرم أحدا رجلا أو امرأة أكرمه .

باب الأسماء العاملة عمل الفعل

فترفع الفاعل وتنصب المفعول ويتعلق بها الظرف والمجرور . (اعلم أن الأصل فى العمل) أن يكون (للافعال) وماعمل من الأسماء فلشبهه بالفعل (ويعمل عمل الفعل من الأسماء سبعة) المصدر واسم الفاعل ، وأمثلة المبالغة ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، واسم الفعل ، وقد ذكرها المصنف على هذا الترتيب ولم يتعرض المصنف لعمل اسم المصدر لندور إعماله ، بل البصريون يمنعون إعماله نظرا الى ان أصل وضعه بغير المصدر ، وأولوا ماأوهم ذلك ولا الظرف والمجرور المعتمدين للاختلاف فى إعمالهما . قاله الفاكهى . وقال غيره انما لم يذكر اسم المصدر مع أنه يعمل عمل الفعل لرجوعه الى المصدر ولا الظرف والجار والمجرور لرجوعهما الى اسم الفعل

الْأَوَّلُ : الْمَصْدَرُ بِشَرْطِ أَنْ يَحِلَّ مَحَلَّهُ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَعَ مَا نَحْوُ يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا أَيْ أَنْ تَضْرِبَ زَيْدًا ، وَنَحْوُ يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا أَيْ مَاتَضْرِبُهُ

فلاحاجة الى عدها عشرة كما فعل صاحب الشذور ، وهـذا الاعتذار أولى لان اسم المصدر إذا كان مبدوءا بميم زائدة لغير المفاعلة كضرب ومقتل فانه يعمل باتفاق بشروط المصدر الآتية لانه مصدر حقيقى ، ويسمى المصدر الميمى ، ويكون من الثلاثى على مفعل بفتح ميمه وعينه كجلست مجلسا : أى جلوسا مالم يكن فاؤه واوا مع صحة آخره فتكسر عينه ، وقد تفتح كوعده موعدا ووهبه موهبا : أى عدة وهبة ، وهو مقيس مطرد ، ومنه قول الشاعر :

أظلوم ان مصابكم رجلا ✲ أهـدى السلام تحية ظلم

وما كان منه اسم جنس لغير حدث ثم نقل الى الحدث كالكلام والصلاة والثواب والعطاء والغسل والوضوء اسمى مصدر اغتسل وتوضأ ، فمنع البصريون اعماله وحاولوا مايجاء منه على حذف عامل من مصدر الاسم المذكور ، والأصح وفاقا لاكثر المتأخرين جوازه بشروط المصدر الآتية نحو : أعجبنى كلامك هندا وثوابك زيدا وعطاؤك بكرا ، ومنه ـ ألم نجعل الأرض كفاتا أحياء وأمواتا ـ أى تكفتهم ، وأما الظرف والجار والمجرور فالأصح أنه يجوز إعمالهما بشرط اعتمادهما على نفى أواستفهام ، أوموصوف ، أوموصول ، أومخبرعنه ، أوذى حال ، ويتعلقان حينئذ بكون عام واجب الحذف : كالاستقرار ، والحصول ، والكون ، والوقوع ، والثبوت ، ويسميان بالظرف المستقر بفتح القاف لتعلقهما بالاستقرار ، وهو الكون العام لالاستقرار الضمير فيهما لأن قضيته أنهما اذا رفعا الاسم الظاهر لايسميان بذلك وعملهما كاستقر فيرفعان الضمير المسمى بضمير الاستقرار فى نحو : زيدفى الدار وعندك ، والظاهر فى نحو أفى الله شك وزيدعندك أبوه ، وهو : أى مرفوعهما فاعل والأصح أنهما الرفعان له بنيابتهما عن المحذوف ، وأنه يجوز كونه مبتدأ مؤخرا وهما الخبر .

(الأوّل) من السبعة التى تعمل عمل الفعل (المصدر) وهو اسم الحدث الجارى على الفعل : أى المشتمل على جميع حروفه لفظا ، أوتقديرا فخرج اسم المصدر لخلوه عن بعض حروف الفعل لفظا وبدأبه لأنه أصل الفعل فى الاشتقاق ، ولأنه يعمل عمل فعله ماضيا ، أوحالا ، أومستقبلا تقول أعجبنى ضرب زيد عمرا أمس أو الآن أوغدا فيرفع الفعل وينصب المفعول لكن (بشرط أن يحل) بضم الحاء (محله) أى فى محله (فعل مع أن) المصدرية ان أريد به المضى أو الاستقبال (أو) فعلا (مع ما) المصدرية ان أريد به الحال ، وذلك لأجل أن يشابه الفعل : فالأوّل (نحو يعجبنى ضربك زيدا) غدا أوأمس ، وإعرابه يعجب فعـل مضارع ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ضرب فاعل وعلامة رفعه ضم آخره ، وضرب مصدر يعمل عمل فعله يرفع الفاعل وينصب المفعول وهو مضاف ، وفاعله مضاف اليـه ، زيدا مفعول به ، والمصدر فى تقـدير الفعل (أى) يعجبنى (أن تضرب زيدا) غـدا وأن ضربته أمس (و) الثانى (نحو يعجبنى ضربك زيدا) الآن فضرب فيه مصدر فى تقدير الفعل (أى) يعجبنى (ماتضربه) الآن : أى الضرب الذى تضربه الآن ، ولايصح حلول أن محله إذا كان بمعنى الحال لأن أن المصدرية إذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال ، وان دخلت على الماضى فانه يبقى معها على المضى ، فهى ممتنعة مع الحال جائزة مع

غيره بخلاف ما المصدرية . فان كلام الجماعة فى هذا الموضع يوهم أنه لايجوز تقدير مامع الماضى والمستقبل وليس كذلك . بل يجوز مطلقا ، وعبارة الدمامينى فى المنهل الصافى : ولك تقدير المصدر فى جميع الحالات بالفعل معما لأنها تدخل على الافعال الثلاثة نحو : أعجبنى ماصنعت أمس وماتصنع الآن وماتصنع غدا ، ولك تقدير أن مع غير الحال كما مرّ انتهت ، نخرج ما اذا لم يحل محله فعل أو حل محل الفعل وحده بدون أن وما ، فانه حينئذ يكون مفعولا مطلقا فلا يعمل شيئا ، بل العمل للفعل إذ لايجوز اعمال الضعيف مع وجود الأقوى سواء كان مذكورا نحو : ضربت ضربا زيدا أومحذوفا نحو ضربا زيدا خلافا لابن مالك فى الثانى . ووجه ماقاله أنه لما صار بدلا من الفعل قام مقامه . فان كان بدلا من الفعل بأن حذف فعله حذفا واجبا وصار المصدر بدلا عنه نحو سقياله وشكرا وحمدا له ، فانه يجوز أن يكون العمل له لا للمصدرية بل لنيابته عن الفعل ، وهذا هو الأصح ، واليه ذهب سيبويه والأخفش ، ولفعله بالاصالة ورجحه السيرافى وارتضاه الرضى ، وحينئذ . فاذا قلت سقيا زيدا ، فزيدا منصوب بسقيا من حيث انه قام مقام اسق لامن حيث كونه مصدرا ثم هل نيابة المصدر عن الفعل المحذوف من الأمور القياسية أولا ؟ نقل أكثر المتأخرين عن سيبويه انه غير مقيس بل يقتصر فيه على ماسمع ولايتعدى . وقال ابن مالك انه قياسى فى الأمر نحو :

* فندلا زريق المال ندل الثعالب * يعنى اندل يازريق المال : أى اختلس . والدعاء كقوله : * ياقابل التوب غفرانا ماثما * والاستفهام كقوله :

أعلاقة أم الوليد بعدما * أفنان رأسك كالثغام المخلس

[تنبيه] اقتصر المصنف رحمه الله تعالى من شروط اعمال المصدر على هذا الشرط والافله شروط أخر : منها أن لايكون مصغرا فلا يقال أعجبنى ضريبك زيدا لأن التصغير من خصائص الأسماء فيبعد به المصدر عن شبه الفعل . قال ابن هشام : وهذا الشرط مجمع عليه . ولامضمرا فلايقال ضربى زيدا حسن ، وهو عمرا قبيح بنصب عمرا مفعولا للضمير ، وأجاز ذلك الكوفيون . ولامحدودا بالتاء والتثنية والجمع ، فلايقال أعجبنى ضربتك ، ولاضربتاك ولاضرباتك زيدا ، لأن الفعل يصدق على القليل والكثير ، والمصدر انما عمل لأنه أصل الفعل ونائب عنه فروعى أن لايبعد عنه بالتحديد بما ذكر وماورد فى كلامهم مما يخالف ذلك فشاذ لايقاس عليه . وأن لايتبع بنعت أوغيره قبل العمل فلايقال أعجبنى ضربك الشديد زيدا ولاسوقك العنيف الابل ، لأنه مع معموله كالموصول مع صلته فلايفصل بينهما بفاصل . ولامفصولا من معموله بأجنبى فلايقال ان يوم من قوله تعالى — يوم تبلى السرائر — معمول لرجعه للفصل بينهما بالخبر ، بل هو معمول لفعل محذوف دل عليه المصدر : أى يرجعه . وأن لايكون مؤخرا عن معموله ، فلايقال زيدا أعجبنى ضربك ولا أعجبنى زيدا ضربك ، وأجاز بعضهم تقديمه اذا كان ظرفا أوجارا ومجرورا لأنهم توسعوا فيهما مالم يتوسعوا فى غيرهما ، واستدل لذلك بقوله تعالى — ولاتأخذكم بهما رأفة — وقوله تعالى — أكان للناس عجبا — وقول كعب بن زهير :

ضخم مقلدها فعم مقيدها * فى خلقها عن بنات الفحل تفصيل

قال ابن هشام فى شرحه لهذه القصيدة عن بنات الفحل متعلق بتفصيل وان كان مصدرا لأنه ليس بمنحل لأن والفعل ، ومن ظن أن المصدر لايتقدم معموله مطلقا فهو واهم انتهى ، وكرر فى

وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : مُضَافٌ ، وَمُنَوَّنٌ ، وَمَقْرُونٌ بِأَلْ ، فَإِعْمَالُهُ مُضَافًا أَكْثَرُ مِنْ إِعْمَالِ الْقِسْمَيْنِ كَالْمِثَالَيْنِ وَ كَقَوْلِهِ تعالى: وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ ، وَعَمَلُهُ مُنَوَّنًا أَقْيَسُ نحوُ : أَوْ إِطْعَامٌ

المغنى القول بجواز تقديم معمول المصدر الذى لاينحل جازمابه ، والمصدر الذى لاينحل هوالذى لا يكون للفاعل ولانائبه ذكر فى الترتيب أصلا لأنه يلزم على تأويله بالفعل بقاء الفعل بلا فاعل ولانائب وما ذكره ابن هشام يوافق مذهب ابن مالك من أن تقدير المصدر بأن والفعل إنما هو أغلبي . وقال الجمهور هذا التقدير يكون دائما (وهو) أى المصدر باعتبار أحواله التى يكون عليها فى وقت عمله (ثلاثة أقسام : مضاف) لما بعده (ومنوّن) أى لتجرده من أل والاضافة (ومقرون بال) سواء كانت معاقبة للضمير نحو انك والضرب خالدا المسىء : أى وضربك خالدا ، أولانحو عجبت من الضرب زيدا خلافا لمن أعمل المصدر معها فى القسم الاول دون الثانى (فاعماله مضافا) الى الفاعل مع ذكر المفعول وتركه ، أوالى المفعول مع ذكر الفاعل وتركه (أكثر) فى كلام العرب (من اعمال القسمين) يعنى بهما المنوّن ، والمقرون بأل ، وعمله مضافا للفاعل أكثر من عمله مضافا للمفعول ، لان نسبة الحدث لمن وجد منه أكثر من نسبته لمن وقع عليه (كالمثالين) المتقدمين فى المتن (وكقوله تعالى : ولولا دفع الله الناس) أى ولولا أن يدفع الله الناس أوأن دفع الله الناس ، واعرابه لولا حرف امتناع لوجود ، دفع مبتدأ وعلامة رفعه ضم آخره ودفع مصدر يعمل عمل فعله يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وهو مضاف ، وفاعله مضاف اليه ، وهو مجرور ، وعلامة جره كسرالهاء تأدبا ، الناس مفعول به للمصدر ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وهذا مثال اضافة المصدر للفاعل ، ومثال اضافته للمفعول قوله تعالى ـ لايسأم الانسان من دعاء الخير ـ وقد يضاف المصدر الى الظرف توسعا فيعمل فيما بعده الرفع والنصب نحو : عجبت من ضرب يوم الجمعة زيد عمرا ثم ان أضيف الى الفاعل انتصب بعده المفعول كالمثال الذى فى المتن ، وان أضيف الى المنصوب فالأكثر حذف الفاعل كقوله تعالى ـ لقد ظلمك بسؤال نعجتك الى نعاجه ـ وقد يذكر بعده الفاعل مرفوعا كحديث « وحج البيت من استطاع إليه سبيلا » وقراءة ابن عامر ـ ذكر رحمة ربك عبده زكريا ـ برفع عبده ، وخرّج على ذلك ابن السيد ـ ولله على الناس حج البيت من استطاع ـ فجعل من فاعلا بحج ، والمعروف فى أكثر كتب العربية أنها بدل من الناس ، ثم ماأضيف اليه المصدر ان كان فاعلا ، فهو مجرور اللفظ مرفوع المحل ، وان كان مفعولا ، فهو مجرور اللفظ منصوب المحل ، فلك فى تابع الفاعل الجرّ حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل نحو : عجبت من ضرب زيد الظريف بالجروالظريف بالرفع ، وفى تابع المفعول الجرأيضا على اللفظ والنصب على المحل نحو : عجبت من أكل اللحم والخبز بالجرّ ، وإن شئت قلت والخبز بالنصب ، فان كان مفعولا به ليس بعده مرفوع بالمصدر نحو عجبت من شرب العسل الصرف جاز فى تابعه كالصرف فى هذا المثال الجرّ على الاتباع للفظ والرفع على أن يكون المصدر مقدرا بفعل مغير الصيغة : أى أعجبنى أن شرب العسل الصرف والنصب على أن يكون المصدر مقدرا بفعل مبنى للفاعل : أى عجبت من أن تشرب العسل الصرف (وعمله) حال كونه (منونا أقيس) أى أقوى فى القياس من عمله مضافا أومقرونا بأل لأنه انما عمل لشبهه بالفعل ، وبالتنكير يقوى شبهه به لان الفعل نكرة فى المعنى (نحو : أواطعام

فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ، وَعَمَلُهُ مَقْرُوناً بِأَلْ شَاذٌّ كَقَوْلِهِ :

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ

فى يوم ذى مسغبة يتيما) واعرابه أو حرف عطف على قوله تعالى ـ فك رقبة ـ اطعام معطوف على ماقبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى اعرابه تبعه فى رفعه ، وعلامة رفعه ضم آخره ، واطعام مصدر يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله محذوف ، والتقدير أو اطعامه يتيما والضمير للانسان المذكور بدليل قراءة ـ فك رقبة اواطعم ـ بصيغه الفعل ، فى يوم جار ومجرور متعلق باطعام ، ذى نعت ليوم ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ومسغبة : أى مجاعة مضاف اليه ، يتيما مفعول به للمصدر ، وعلامة نصبه فتح آخره (وعمله) حال كونه (مقرونا بال شاذ) أى قليل قياسا واستعمالا لبعده من مشابهة الفعل باقترانه بال ، وكان القياس أن لاتدخل عليه لأنه مؤول بالفعل والفعل لاتدخل عليه أل ، لكنه لما كان على صورة الاسم ساغ ذلك ، وانما لم تبعده الاضافة عن شبه الفعل مع أن المضاف كالمعرف بال لأنها متأخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل بخلاف المقرون بال ولذا وقع المصدر المضاف فى القرآن عاملا ولم يأت فيه المقرون بال عاملا فى فاعل ولامفعول نعم جاء فيه معدى بحرف الجر كقوله تعالى ـ لايحب الله الجهر بالسوء ـ الا أن يقال ان من ظلم فاعل المصدر ، لكن القراءة لاتخرج على الوجوه الشاذة وقد ورد عمله فى الشعر (كقوله :

ضعيف النكاية أعداءه ✲ يخال الفرار يراخى الأجل)

هذا البيت من أبيات الكتاب من المتقارب ✲ اللغة النكاية مصدر نكيت فى العدو اذا قتلت منهم وجرحت ، ويخال : أى يظن ، ويراخى : أى يؤخر ، والأجل مدة الشئ ✲ الاعراب ضعيف خبر مبتدأ محذوف : أى هو ضعيف ، وهو مضاف والنكاية مضاف اليه ، والنكاية مصدر يعمل عمل فعله يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وفاعله محذوف ، وأعداءه مفعول به ، والتقدير ضعيف نكايته أعداءه ، يخال فعل مضارع ، وعلامة رفعه ضم آخره ، وفاعله مستتر فيه جواز تقديره هو متصرف من خال من أخوات ظن تنصب مفعولين الفرار مفعولها الأول ، يراخى فعل مضارع مرفوع لتجرده عن النصب والجازم ، وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، الأجل مفعول به ، وجملة يراخى من الفعل والفاعل والمفعول فى محل نصب مفعول ثان ليخال . والمعنى أن هذا الشخص لايصيب من أعدائه إلا إصابة ضعيفة لقلة إقدامه لأنه يظن أن فراره من العدوّ يطيل بقاءه فى الدنيا فلا ينال من أعدائه منالا ينكيهم به ✲ والشاهد فى قوله النكاية فانه مصدر معرف باللام ، وقد عمل عمل فعله .

[تنبيه] قد استفيد من الأمثلة أنه لايلزم ذكر فاعل المصدر ، بل يجوز حذفه لأن طلبه للفاعل ليس بوضعى بخلاف الفعل ، فان طلبه للفاعل وضعى ، فلذلك امتنع حذف فاعله ، وقيس بالفعل اسم الفاعل واسم المفعول لأنهما عملا لمشابهتهما الفعل فأجريا مجراه ، والصفة المشبهة أشبهت اسم الفاعل فحملت عليه فى امتناع حذف المرفوع ، ولكن المصدر يقبل التثنية والجمع بخلاف الفعل ،

الثَّانِي اسْمُ الْفَاعِلِ كَضَارِبٍ وَمُكْرِمٍ ، فَإِنْ كَانَ مَقْرُونًا بِأَلْ عَمِلَ مُطْلَقًا نَحْوُ هٰذَا الضَّارِبُ زَيْدًا أَمْسِ أَوِ الْآنَ أَوْ غَدًا ،

ويغاير الفاعل الذى يرفع به بخلاف الصفة كاسمى الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة إذ ليس مدلولها يغاير مدلول فاعلها فلا يضمر فيه الفاعل لئلا يزدحم تثنيتان أو جمعان عند إرادة تثنيته أو جمعه ، وأما حيث لا ازدحام بأن يكون الفاعل مفردا فترك اضماره بالحمل على ذلك ، ومن الضعيف قول صاحب العباب : يجوز أن يتحمل المصدر ضمير التثنية والجمع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل ، واذا تقرّر أن فاعل المصدر لايضمر ، بل يكون إما مذكورا أو محذوفا فاعلم أن لك أن تقدره بصيغة الضمير المتصل كما قدّمناه فى إطعام ونكايته ، ولك أن تقدره ضميرا منفصلا ، وعبارة هطيل فى شرح المفصل : قوله عزّ اسمه — أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما — التقدير أو أن يطعم ، والضمير للانسان بدليل القراءة الأخرى — فك رقبة أوأطعم — ، ولو ظهر لقيل أو إطعام هو ، ويجوز أن يكون التقدير أوإطعام أنت أو أنتم أو أحدكم انتهت . وقال فى المجيد من دعاء الخير ، دعاء مصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف : أى دعاء الخير هو اهـ ☆ (الثانى) من الأسماء التى تعمل عمل الفعل (اسم الفاعل) ولو كان مثنى أو مجموعا ، وهو اسم لذات قام بها الفعل مشتق من مصدر فعل موضوع ذلك الفعل لمن قام الفعل به على معنى الحدوث بخلاف الصفة المشبهة ، واسم التفضيل فانهما اشتقا لمن قام به الفعل لا على معنى الحدوث ، بل على معنى الثبوت ، ولا يرد على اعتبار الحدوث فى حد اسم الفاعل ما كان فى حد اسم الفاعل للثبوت كالرازق ، والعالم ونحوهما من أسماء الله تعالى لأنه مبنى على التجريد من الحدوث المعتبر فى وضع الصفة ، والاستمرار ليس مدلولا للفظ ، بل مستفاد من العلم بأن كل ماهو صفة له تعالى مستمرّ له ، ومن قال الدلالة على الثبوت عارضة فقد التزم ماعنه مندوحة . قاله المولى عصام الدين (كضارب ومكرم) مثل بمثالين للاشارة الى أن اسم الفاعل ان كان من فعل ثلاثى جاء على وزن فاعل وهو أكثر مايبنى منه ، وانما قيل له اسم فاعل ، ولم يقل له اسم مفعل بوزن مكرم ، وان كان من فعل غير ثلاثى كرباعى وخماسى وسداسى جاء على صيغة المضارع المعلوم ، بوضع ميم مضمومة موضع حرف المضارعة ، وكسر ماقبل الآخر كمكرم ومنطلق ومستخرج (فان كان) أى اسم الفاعل (مقرونا بأل) أى الموصولة لأنها متى قدرت للتعريف : اقتضى القياس أن لاتعمل شيئا ، نصّ على ذلك أصحاب الأخفش سعيد . قال ابن هشام فى شرح اللمحة : وهو الحق لمن تأمّل ، وجزم فى المغنى فى الكلام على أل الموصولة بابطال المعرفة للعمل اهـ (عمل مطلقا) أى سواء كان ماضيا أو حالا أو استقبالا ، وسواء اعتمد على ماسيأتى أولم يعتمد (نحو هذا الضارب زيدا أمس أوالآن أو غدا) واعرابه الهاء للتنبيه ، وذا اسم اشارة فى محل رفع مبتدأ ، الضارب خبر ، وعلامة رفعه ضم آخره ، والضارب اسم فاعل يعمل عمل فعله يرفع الفاعل و ينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، زيدا مفعول به ، وعلامة نصبه فتح آخره ، أمس ظرف زمان مفعول فيه مبنى على الكسر ومحله النصب ، والآن ظرف زمان مفعول فيه مبنى على الفتح ومحله النصب ، وغدا ظرف زمان مفعول فيه ، وهومنصوب ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وانما عمل اسم الفاعل مع أل مطلقا : أى من

وان

وَإِنْ كَانَ مُجَرَّدًا مِنْ أَلْ عَمِلَ بِشَرْطَيْنِ : كَوْنُهُ لِلْحَالِ أَوِ الْإِسْتِقْبَالِ ، وَاعْتِمَادُهُ عَلَى نَفْيٍ أَوِ اسْتِفْهَامٍ أَوْ مُخْبَرٍ عَنْهُ أَوْ مَوْصُوفٍ نَحْوُ مَاضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا ، وَأَضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا ،

غير شرط لأنه حينئذ صلة للموصول الذى هو أل ، فهو فعل بحسب المعنى ، وان كان اسما بحسب الصورة ، ومن ثم جاز عطف الفعل عليه (وان كان مجرّدا من أل) الموصولة (عمل) عمل فعله متعدّيا كان أو لازما (بشرطين) لأنه بالأوّل منهما يتمّ له مشابهة الفعل لفظا من جهة موافقته له فى الحركات والسكنات ، ومعنى من جهة اقتران حدثه بأحد الزمانين المذكورين ، وبالثانى تقوى مشابهته له لأن مقتضى كونه وصفا أن يكون له موصوف ، فقياسه أن لايقع إلا مع صاحبه ، إذ ذكره بدونه يخرجه عن أصل وضعه ويلحقه بالجوامد فلا يعمل ، وانما اشترط عند فقدان اعتماده على الصاحب أن يخلفه حرف النفى أوالاستفهام لأنهم قصدوا به قصد الفعل لجرى مجراه ، وقد علم بالاستقراء أنهم لايستعملون الوصف قائما مقام الفعل إلا مع النفى أوالاستفهام * الأوّل من الشرطين (كونه) أى اسم الفاعل (للحال) حقيقة ، نحو : أنا ضارب زيدا الآن ، أو حكاية نحو — وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد — فذراعيه معمول لباسط ، وهو وان كان ماضيا : لكنه لحكاية الحال الماضية ، فيقدّر المتكلم بذلك كأنه موجود فى ذلك الزمان ، أو يقدّر ذلك الزمان كأنه موجود الآن ، فالجملة حالية ، والواو فيه واو الحال ، ويدلّ عليه عطف ونقلبهم عليه ، ولم يقل وقلبناهم (أوالاستقبال) لابمعنى الماضى خلافا لهشام والكسائى ، فانهما أجازا عمله بمعنى الماضى (و) الثانى (اعتماده على) واحد من أمور أربعة (نفى) بحرف أو اسم وفعل ، نحو : ما ، أو غير ، أو ليس ضارب زيدا الآن ، أو غدا (أو استفهام) بحرف أو اسم ، نحو : أضارب أو كيف ضارب زيد عمرا الآن أوغدا (أو مخبر عنه) أى على مبتدا مخبر عنه باسم الفاعل سواء كان مبتدأ فى الحال نحو : زيد ضارب عمرا الآن ، أوغدا ، أو فى الأصل نحو : ظننت زيدا ضاربا عمرا الآن أو غدا ، وأعلمت زيدا ضاربا بكرا الآن ، أوغدا (أو موصوف) لفظا ، نحو : جاء رجل ضارب عمرا الآن ، أو غدا ، أو معنى نحو : جاءنى زيد راكبا جملا لأن الحال وصف فى المعنى ، ولا يشترط فى المعتمد عليه من النفى وما بعده أن يكون ملفوظا به ، بل يكفى أن يكون مقدرا نحو مهين عمرو زيدا أم مكرمه : أى أمهين ، ولا يقدّر من أدوات الاستفهام الا الهمزة ونحو — مختلف ألوانه — أى صنف ، ومنه نحو : ياطالعا جبلا أم رجلا طالعا . وقول ابن مالك : انه اعتمد على حرف النداء سهو منه لأنه مختصّ بالاسم فكيف يكون مقرّبا من الفعل ، قاله ابن هشام . ثم سرد المصنف أمثلة مامضى على الترتيب ، فقال (نحو ماضارب زيد عمرا) الآن أوغدا ، هذا مثال مااعتمد على النفى ، واعرابه مانافية حجازية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر ، ضارب اسمها ، وعلامة رفعه ضم آخره ، وضارب اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، زيد فاعل سدّ مسدّ الخبر ، عمرا مفعول به ، ويجوز أن تجعل ماتميمية ، وضارب مبتدأ ، وزيد فاعل به سدّ مسدّ الخبر ، الآن ظرف زمان مفعول فيه مبنى على الفتح ، أوحرف عطف ، غدا ظرف زمان معطوف على ماقبله وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره (و) نحو (أضارب زيد عمرا) الآن أوغدا ، هذا مثال ما اعتمد على الاستفهام ، واعرابه الهمزة للاستفهام ، ضارب مبتدأ ، وهو اسم فاعل ، وزيد فاعل

وَزَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْرًا * الثَّالِثُ أَمْثِلَةُ الْمُبَالَغَةِ ، وَهِيَ مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ فَعَّالٍ ، أَوْ فَعُولٍ ، أَوْ مِفْعَالٍ ، أَوْ فَعِيلٍ ، أَوْ فَعِلٍ ،

سدّ مسدّ الخبر ، عمرا مفعول به (و) نحو (زيد ضارب عمرا) الآن أو غدا ، هذا مثال المعتمد على المخبر عنه ، واعرابه ظاهر (و) نحو (مررت برجل ضارب عمرا) الآن أو غدا ، هذا مثال المعتمد على الموصوف واعرابه ظاهر . ثم الشرطان المذكوران يعتبران فى اسم الفاعل لعمله فى المنصوب كما فى المغنى ، فاذا وجدا فلا يتعين عمله ، بل تجوز اضافته الى مفعوله الذى يليه تحقيقا نحو : هذا ضارب زيدا الآن ، أو غدا بخفض زيد بالاضافة ، وان شئت نصبته . قال ابن هشام فى المغنى : النصب أولى لأنه الأصل . وقال أبو حيان : يظهر لى أن الجرّ أولى ، وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى ـ إنّ الله بالغ أمره ـ فان اقتضى مفعولا آخر تعين نصبه ، نحو : أنت كاس زيدا ثوبا الآن أو غدا ، وبما تقرّر يعلم أن اسم الفاعل المجرّد من أل الصالح للعمل يضاف للمفعول جوازا ان كان المفعول ظاهرا نحو ـ هديا بالغ الكعبة ـ ووجوبا ان كان ضميرا ، نحو : هذا مكرمك ، وهذان مكرماك ، وهم مكرموك ، فالكاف فى هذه الأمثلة وشبهها فى محل جرّ عند سيبويه والأكثر وهو الأفصح ، وشذ فصل المضاف بمفعول كقراءة بعضهم ـ فلا تحسبنّ الله مخلف وعده رسله ـ بجر رسله بالاضافة لمخلف ، ونصب وعده ، وقد أفهم كلام المؤلف أن اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضى ، أولم يعتمد على ما مرّ لم يعمل ، بل لم تجب اضافته لعدم جريانه على الفعل الذى هو بمعناه .

[تنبيه] ذكر غير المصنف لاعمال اسم الفاعل فى المفعول شرطين : أحدهما أن لا يكون مصغرا . والثانى أن لا يكون موصوفا ، لأن كلا من التصغير والوصف يزيل شبهه بالفعل ، فلا يقال جاء رجل ضويرب زيدا ، ولا رأيت ضاربا مسيئا زيدا ، وأجاز الكوفيون ماخلا الفراء ، والنحاس اعمال المصغر مطلقا ، وأجاز البصريون والفراء اعمال الموصوف بعد العمل ، وصححه ابن هشام فى المغنى وهو الأصح ، ومنه قوله تعالى ـ ولا آمّين البيت الحرام يبتغون ـ فجملة يبتغون نعت لآمّين لا حال منه خلافا لأبى البقاء * (الثالث) أى من الأسماء العاملة عمل الفعل (أمثلة المبالغة) فانها تعمل عمله ولو كانت مثناة أو مجموعة ، وانما عملت مع فوات المشابهة اللفظية للمضارع لما فيها من المبالغة فى المعنى فقامت مقام المشابهة ، وعدّها قسما ثالثا على تقدير أن تكون صيغة المبالغة خارجة عن اسم الفاعل (وهى ما) أى اسم فاعل حوّل عن صيغته للمبالغة والتكثير فى الفعل حتى (كان) أى صار (على وزن فعال) بتشديد العين * حكى سيبويه : أما العسل فأنا شراب . وقال الشاعر :

* مقذفا على الحرب خواضا اليها الكتائبا * (أو فعول) بفتح الفاء . قال الشاعر :

ضروب بنصل السيف سوق سمانها * اذا عدموا زادا فانك عاقر

وسمع من كلامهم : إنّ الله غفور ذنب العالمين ، وان الله سموع دعاء من دعاه (أو مفعال) بكسر الميم كقول بعضهم يصف آخر بالجود : وانه لمنحار بوائكها : أى سمانها (أو فعيل) بفتح الفاء وكسر العين وسكون الياء ، نحو : إنّ الله سميع دعاء من دعاه (أو فعل) بفتح الفاء وكسر العين كقول الشاعر :

حذر أمورا لا تضير وآمن * ماليس منجيه من الأقدار

وهى

وَهِيَ كَاسْمِ الْفَاعِلِ فَمَا كَانَ صِلَةَ لِأَلْ عَمِلَ مُطْلَقاً نحوُ : جَاءَ الضَّرَّابُ زَيْدًا ، وَإِنْ كَانَ مُجَرَّدًا مِنْهَا عَمِلَ بِالشَّرْطَيْنِ نحوُ : مَاضَرَّابٌ زَيْدٌ عَمْرًا * الرَّابِعُ اسْمُ الْمَفْعُولِ نحوُ : مَضْرُوبٌ وَمُكْرَمٌ ، وَيَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ ،

(وهي كاسم الفاعل) فى العمل وشروط عمله حتى عدم التصغير والوصف قبل العمل ، وأكثرها استعمالا : فعال ، وفعول ، ثم مفعال ، ثم فعيل ، ثم فعل ، وإعمال هذه الأمثلة قول سيبويه وأصحابه ، وحجتهم فى ذلك السماع كما قدمنا ، والقياس على أصلها الذى هو اسم الفاعل لأنها محوّلة عنه لقصد المبالغة والتكثير لأنها كلها تقتضى تكرار الفعل فلا يقال ضراب لمن ضرب مرّة واحدة ، ولم يجز الكوفيون إعمالها كلها لمخالفتها لأوزان المضارع ومعناه ، ومتى وجدوا بعدها شيئا منصوبا قدّروا له فعلا ، ومنع أكثر البصريين إعمال فعيل وفعل ، والأصح ما قاله سيبويه وأصحابه من إعمالها كلها (فما كان) منها (صلة لأل) بأن كان معرّفا بها (عمل مطلقا) أى ماضيا كان أو حالا أو مستقبلا معتمدا على شيء أولا (نحو جاء الضراب زيدا) أمس أوالآن أو غدا ، واعرابه جاء فعل ماض ، الضراب فاعل ، وضرّاب من أمثلة المبالغة ، يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، زيدا مفعول به (وان كان) كذا فى النسخ ، والأولى وما كان ليناسب ماقبله (مجردا منها) أى من أل (عمل بالشرطين) السابقين فى اسم الفاعل عدم المضىّ ، والاعتماد على أحد الأمور الأربعة السابقة (نحو ماضرّاب زيد عمرا) فضراب عامل فى عمرا النصب لاعتماده على النفى ، ويجرى فى هذه الأمثلة ماقدّمناه فى اسم الفاعل من أن وجود الشرطين المذكورين لايوجب عمل هذه الأمثلة ، بل يجوز إعمالها وإضافتها إلى مفعولها ، ولا تضاف الى فاعلها كما أن أصلها وهو اسم الفاعل لايضاف إلى فاعله بخلاف المصدر لأنها أقوى منه شبها للفعل ، والفعل لايضاف * (الرابع) من الأسماء العاملة عمل الفعل (اسم المفعول) ولو مثنى أو مجموعا ، وهو اسم اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه (نحو مضروب ومكرم) نبه بالمثالين على أن اسم المفعول ان بنى من الثلاثى فهو على صيغة مفعول ، كمضروب ، ومأكول ، ومشروب ، وان بنى من غيره فهوعلى صيغة المضارع المجهول بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة ، وفتح ماقبل آخره ، كمكرم ، ومنطلق ، ومستخرج ، بفتح ماقبل الآخر فى الجميع ، وهذا مالم يستغن بمفعول عن مفعل بفتح العين ، وذلك مثل محزون ، ومحموم ، ومجنون ، ومزكوم ، فان اسم المفعول فيها لم يقولوا فيه محزن ، ولا محم ، ولا مجن ، ولا مزكم : مع أن أفعالها سمعت ثلاثية ورباعية ، فدلّ على أنهم استغنوا بمفعول عن مفعل ، وقد ينوب فى الدلالة لا فى العمل عن مفعول بقلة فعل بكسر الفاء وسكون العين ، نحو : ذبح بمعنى مذبوح ، وفعل بفتح الفاء والعين ، نحو : قبض بمعنى مقبوض ، وفعلة بضم الفاء وسكون العين ، نحو : أكلة ولقمة ، وغرفة بمعنى مأكولة وملقومة ومغروفة ، وبكثرة فعيل كجريح وقتيل وصريع ، وقد ينوب عن مفعل بضم الميم وفتح العين ، فعيل نحو : أعقدت العسل فهوعقيد : أى معقد ، وأعللت المريض فهوعليل ، فهذا كله فى الدلالة لا فى العمل ، فلا يقال : مررت برجل ذبيح كبشه (ويعمل عمل الفعل المبنى للمفعول) فيرفع المفعول لقيامه مقام الفاعل ، فان كان من متعدّ لاثنين أو ثلاثة رفع

وَشَرْطُ عَمَلِهِ كَاسْمِ الْفَاعِلِ نحوُ : جَاءَ الْمَضْرُوبُ عَبْدُهُ ، وَزَيْدٌ مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ فَعَبْدُهُ نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ فِى الْمِثَالَيْنِ * الْخَامِسُ الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الْمُتَعَدِّى إِلَى وَاحِدٍ كَحَسَنٍ ، وَظَرِيف ، وَلِمَعْمُولِهَا ثَلَاثُ حَالَاتٍ : الرَّفْعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ

واحدا ، ونصب ماسواه (وشرط عمله كاسم الفاعل) أى كشروطه ، فان كان صلة لأل عمل مطلقا (نحو جاء المضروب عبده) أمس أوالآن أو غدا ، واعرابه جاء فعل ماض ، المضروب فاعل ، وهو اسم مفعول يعمل عمل فعله يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول ، عبد نائب الفاعل ، والهاء فى محل جرّ بالاضافة كما تقول زيد ضرب عبده ، وان كان مجرّدا عمل بشرط أن يكون حالا أواستقبالا ، وأن يعتمد على واحد مما مرّ ولو تقديرا (و) ذلك نحو (زيد مضروب عبده) الآن أو غدا (فعبده) مرفوع باسم المفعول (نائب عن الفاعل فى المثالين) ونحو هذا معطى أبوه درهما الآن أو غدا كما تقول يعطى أبوه درهما ، ويجوز لك أن تجريه مجرى الصفة المشبهة بأن تحوّل إسناده عن مرفوعه إلى ضمير موصوفه ثم تضيفه إلى مرفوعه معنى أو تنصبه تقول : زيد مضروب العبد بخفض العبد أو نصبه لأنك أسندت اسم المفعول إلى ضمير زيد كما تفعل فى الصفة المشبهة * (الخامس) من الأسماء العاملة عمل الفعل (الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدّى إلى واحد) من حيث إنها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث كاسم الفاعل ، ولهذا عملت عمله ، وان كان أصلها أن لاتعمل لمباينتها الفعل من حيث كونها تدلّ على الثبوت ولكونها مأخوذة من فعل قاصر : أى لازم أو متعدّ منزل منزلة اللازم بحذف مفعوله اختصارا ، أو بنقله إلى فعل بضم عينه كالراحم القلب ، واقتصر فى عملها على واحد لكونه أدنى درجات التعدّى ، والمراد بها كل صفة صح تحويل إسنادها عن مرفوعها إلى ضمير موصوفها على سبيل الثبوت (كحسن وظريف) فان كلا منهما صفة مشتقة من الحسن والظرف اللذين كل منهما مصدر فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت ، إذ معنى زيد حسن ثبوت الحسن له ، واستمراره له فى سائر أوقات وجوده لا أنه متجدد حادث ، فاذا أريد الحدوث حوّلت إلى بناء اسم الفاعل ، وقيل حاسن بكسر السين ، وعلى القياس : فرح وفارح ، وجزع وجازع ، والظرف بفتح الظاء ، والراء من ظرف ككرم ظرفا وظرافة . وفى القاموس : الظرف فى اللسان ، أو هو حسن الوجه والهيئة ، أويكون فى الوجه واللسان ، أوالبراعة وذكاء القلب أوالحذاق أولا يوصف به إلا الفتيان الأزوال ، والفتيات الزولات لا الشيوخ ولا السادة ، وبما ذكرناه يعلم أن الصفة المشبهة تختص بالحال الدائم : أى الماضى المستمرّ إلى زمان الحال فلا تكون للماضى المنقطع ولا للمستقبل بخلاف اسم الفاعل (ولمعمولها) الذى تعمل فيه عمل الفعل ، ويشترط لصحة عملها إذا تجرّدت من أل الاعتماد على واحد مما سبق لا الحال ، والاستقبال لما تقرّر من أنها للثبوت فلا معنى لاشتراط ماذكر لأن مالا يدلّ على حدوث لاتعلق له بالزمان ، ويشترط لعملها أيضا أن لا يفصل بينها وبين معمولها بظرف أوعديله عند الجمهور بخلافه فى اسم الفاعل ، فيجوز بالاتفاق (ثلاث حالات) لايخلو عن واحد منها : الأولى (الرفع على الفاعلية) وهذا الوجه متفق عليه ، وحينئذ فالصفة خالية عن الضمير إذ لا يكون للشىء فاعلان ،

نحو

نحوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ ، وَظَرِيفٍ لَفْظُهُ . وَالنَّصْبُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالمَفْعُولِ بِهِ إِنْ كانَ مُعَرَّفاً نحوُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْهَ ، أَوْ حَسَنٍ وَجْهَهُ ، أَوْ عَلَى التَّمْيِيزِ إِنْ كانَ نَكِرَةً نحوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهاً ، وَالْجَرُّ عَلَى الإِضافَةِ نحوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ ، وَلاَ يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ الصِّفَةِ عَلَيْهَا ، بَلْ لاَبُدَّ مِنَ اتِّصالِهِ بِضَمِيرِ المَوْصُوفِ : إِمَّا لَفْظاً نحوُ

أو على البدلية من ضمير مستتر فى الصفة يعود على موصوفها ، بدل بعض من كل ، وهذا الوجه نقله ابن هشام عن الفارسى وتردّه حكاية الفراء مررت بامرأة حسن الوجه لأنه لو كان الوجه بدلا من ضمير مستتر فى حسن لوجب تأنيثه لأن المسند إذا رفع ضمير مؤنث وجب تأنيثه كذا قال بعضهم (نحو مررت برجل حسن وجهه وظريف لفظه) واعرابه مررت فعل وفاعل ، برجل جار ومجرور حسن نعت لرجل ، وحسن صفة مشبهة باسم الفاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وجه فاعل وعلامة رفعه ضم آخره ، والهاء فى محل جرّ بالاضافة ، وظريف معطوف على حسن وهو صفة مشبهة ، ولفظه فاعل ، ويجوز اعراب كل من وجهه ولفظه بدلا ويكون فاعل الصفة ضميرا مستترا يعود على رجل (و) الحالة الثانية (النصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرّفا) بأل أو الاضافة (نحو مررت برجل حسن الوجه) فحسن نعت لرجل وهو صفة مشبهة وفاعلها مستتر فيها جوازا تقديره هو ، الوجه منصوب على التشبيه بالمفعول به (أو) مررت برجل (حسن وجهه) بنصب وجهه على التشبيه بالمفعول به ، والفاعل مستتر فى حسن جوازا تقديره هو (أو على التمييز ان كان نكرة نحو مررت برجل حسن وجها) فحسن صفة مشبهة ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجها تمييز ؛ وظاهر كلام المصنف أنه لا يجوز فى النكرة النصب على التشبيه بالمفعول به ، وهو مااقتضاه كلام غيره . لكن قال ابن هشام فى الجامع وشرح القطر ، وشرح اللمحة بتجويز الوجهين فى النكرة : أى التمييز والتشبيه بالمفعول به ، ولكن النصب على التمييز أرجح (و) الحالة الثالثة (الجرّ على الاضافة نحو مررت برجل حسن الوجه) واعرابه مررت فعل وفاعل ، برجل جار ومجرور ، حسن نعت لرجل ، وهو صفة مشبهة ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وهو مضاف والوجه مضاف اليه : نعم تمتنع الاضافة اذا كانت الصفة مقرونة ، بأل ومعمولها عار عنها لأن مافيه أل من الوصف لا يضاف الا الى مافيه أل أو الى مضاف الى ما هى فيه ، فلا يقال زيد الحسن وجهه ولا زيد الحسن وجه بالجرّ ، وانما جاز اسناد الصفة المشبهة الى ضمير موصوفها فى حالتى الجرّ والنصب فى الأمثلة السابقة ولم يجز ذلك فى اسم الفاعل نحو زيد ضارب أبوه لأن تحويل الاسناد فيه الى ضمير الموصوف يوهم أن الموصوف مفعول بخلافه فى الصفة المشبهة فان اسنادها الى ضمير الموصوف لا يوهم ماذكر فلا يمتنع ولا يقبح أيضا لأن من حسن وجهه حسن أن يسند الحسن الى جلته مجازا (ولا يتقدّم معمول الصفة) أى الصفة المشبهة ، والمراد بمعمولها ما هو فاعل فى المعنى فلا تتقدّم (عليها) لأنها فرع اسم الفاعل الذى هو فرع الفعل فى العمل فقصرت عنه فلم تعمل فى متقدّم فلا يقال زيد وجهه حسن ، وحينئذ لا يجوز أن يكون معمولها أجنبيا (بل لا بد من اتصاله بضمير الموصوف) أى بضمير يعود على موصوفها (إما لفظا نحو

زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ ، أَوْ مَعْنًى نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ * السَّادِسُ اسْمُ التَّفْضِيلِ نَحْوُ : أَكْرَمُ وَأَفْضَلُ ، وَلاَ يَنْصِبُ المَفْعُولَ بِهِ اتِّفَاقاً

زيد حسن وجهه أو معنى) أى تقديرا كما عبر به غيره (نحو مررت برجل حسن الوجه) أى منه ، وهذا قول البصريين . وقال الكوفيون لاحذف ، فأل فيه خلف عن الضمير المضاف اليه والأصل وجهه ، ورد بسماع التصريح بالضمير مع أل ، نخرج نحو زيد حسن عمرا فلا يجوز ذلك لعدم اتصال المعمول بالضمير * (السادس) من الأسماء العاملة عمل الفعل (اسم التفضيل) ويقال له أفعل التفضيل . قال ابن هشام : ولوسموه بأفعل الزيادة لكان أولى لأنه قد يبنى لما لا تفضيل فيه نحو أبخل وأجهل ، ويمكن أن يجاب بان هذه العبارة فى الاصطلاح صارت اسما للدال على الزيادة ، وهو الوصف المبنى على أفعل تحقيقا أوتقديرا لزيادة صاحبه على غيره فى الحدث المشتق هومنه ، فدخل فى ذلك خير وشر لكونهما فى الأصل أخير وأشر ، خذفت الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال بدليل ظهورها فى قراءة أبى قلابة ـ سيعلمون غدا من الكذاب الأشر ـ بفتح الشين وتشديد الراء ، وقوله : * بلال خير الناس وابن الأخير * وقد عرف ابن هشام اسم التفضيل بانه الصفة الدالة على المشاركة والزيادة ، وهو يقتضى منع نحو زيد أعلم من الجدار وعمرو أكثر من الشعر الا أن يجاب بان ما جاء من نحو ذلك فاسم التفضيل فيه مخرج عن معناه التفضيلى الى التجاوز والبعد الذى يلزمه فان التفضيل يستلزم بعد المفضل عليه فكأنه قيل زيد بعد عن الجدار وعمرو بعد عن الشعر ، ونظير ذلك قول العلماء هذا أظهر من أن يخفى فليست من متعلقة بأفعل بل متعلقة بالبعد المفهوم من التفضيل : أى هذا أظهر من كل ما عداه بعيد من الخفاء قاله العصامى فى شرح الكافية . ثم أفعل التفضيل لايبنى الامن فعل ثلاثى مجرد من الزيادة ليس بلون ولاعيب سواء كان ذلك الفعل لازما (نحو أكرم وأفضل) فان كلا منهما اسم تفضيل : الأول من كرم . والثانى من فضل بمعنى صار ذا كرم وذا فضل ، أومتعديا كأعلم وأضرب (ولا ينصب المفعول به) فلا يقال زيد أشرب الناس عسلا ، ولا المفعول له فلا يقال زيد أعلى الناس اجتهادا ، ولا معه ، فلا يقال أنا أسير الناس والنيل ، ولا المفعول المطلق فلا يقال زيد أحسن الناس حسنا ، ولا المشبه بالمفعول به (اتفاقا) : أى اجماعا لأنه التحق بالأفعال الغريزية : نعم يصل الى المفعول بواسطة حرف الجر فيعمل فيه بلا تقوية نحو : هو أوعى للعلم وأبذل للمعروف وأعلم بزيد وأجهل بعمرو ، فان كان الفعل يتعدى لاثنين نصبت الآخر بفعل مقدر نحو : هو أكسى للفقراء الثياب ، فالثياب مفعول لفعل محذوف : أى يكسوهم الثياب ، وأما نحو قوله تعالى ـ ان ربك هو أعلم من يضل عن سبيله ـ فمن ليست مفعولا بأعلم بل هى اسم موصول مفعول لفعل محذوف دل عليه أعلم : أى يعلم من يضل عن سبيله : أى يعلم المضلين ، ويحتمل أن تكون من استفهامية فى محل رفع مبتدأ ، ويضل خبره ، والجملة فى محل نصب علق عنها العامل والاستفهام للتعجب من شأن الضال المنبع للظن الكاذب :

[تنبيه] ما ذكره المصنف من الاتفاق على منع عمل اسم التفضيل فى المفعول به تبع فيه ابن هشام فى شرحه على القطر وابن مالك فى شرح الكافية ، وفيه نظر ، فقد نقل فى المغنى عن

ولا

وَلاَ يَرْفَعُ الظَّاهِرَ إِلاَّ فى مَسْئَلَةِ الْكُحْلِ ، وَضَابِطُهَا أَنْ يَكُونَ فى الْكَلاَمِ نَفْىٌ ، وَبَعْدَهُ اسْمُ جِنْسٍ مَوْصُوفٌ بِاسْمِ التَّفْضِيلِ ، وَبَعْدَهُ اسْمٌ يُفَضَّلُ عَلَى نَفْسِهِ بِاعْتِبَارَيْنِ نحوُ : مَارَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فى عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فى عَيْنِ زَيْدٍ ،

بعضهم جواز نصبه للمفعول به . وقال ابن عنقاء فى الدرر البهية : و بعضهم ينصب باسم التفضيل ان أوّل بما لا تفضيل فيه ، و بعضهم ينصب به مطلقا انتهى . ونقل فى شرح التسهيل عن محمد بن مسعود أنه قال : غلط من قال ان اسم التفضيل لايعمل فى المفعول به لو رود السماع بذلك كقوله تعالى ــ فربكم أعلم بمن هو أهدى سبيلا ــ وليس تمييزا لانه ليس فاعلا فى المعنى كما فى زيد أحسن وجها ، وقول العباس بن مرداس : * وأضرب منا بالسيوف القوانسا * انتهى . وظاهره تجويز عمله فيه مطلقا : نعم قد يجاب بانه نزل الخلاف المذكور منزلة العدم لامكان تأويل ما ذكر بانه على تقدير فعل ، وان سبيلا تمييز محوّل عن المبتدا ، والأصل بمن سبيله أهدى ، و يرفع الفاعل المستتر (ولا يرفع) الفاعل (الظاهر) ولو ضميرا منفصلا ، فلا يقال جاءنى رجل أحسن منه أبوه أوهو ، إذليس له فعل بمعناه فى الزيادة واقع موقعه ، ولأنه يشبه فعل التعجيب وزنا وأصلا (الا فى مسئلة الكحل) فانه يجوز فيها رفعه للفاعل الظاهر اجماعا لأنه حينئذ يصح أن يحلّ محله فعل من مادّة لفظه ، وأن يراد معنى التفضيل حقيقة لأنه يصح أن يقال مارأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد ، وسميت بذلك لأن أشهر مثلها ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد (وضابطها أن يكون) اسم التفضيل صفة فى المعنى لاسم جنس ، وذلك بأن يكون (فى الكلام نفى) أوشبهه من نهى أو استفهام (و بعده اسم جنس) عام (موصوف) معنى (باسم التفضيل) بأن يكون نعتا أو غيره كالحال والخبر (و بعده اسم) مرفوع أجنبى عن الموصوف : أى خال عن ضميره مكتنف غالبا بضميرين (يفضل) أى ذلك الاسم (على نفسه باعتبارين) مختلفين (نحو) قول العرب (ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد) واعرابه ما نافية رأيت فعل وفاعل ، رجلامفعول به ، أحسن نعت لرجلا ، وهو اسم تفضيل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، فى عينه جار ومجرور فى محل نصب على الحال من الكحل قدّمت عليه ، الكحل فاعل وعلامة رفعه ضم آخره ، منه جار ومجرور متعلق بأحسن ، لأنه ظرف لغو بخلاف فى عينه فانه ظرف مستقرّ ، فى عين جار ومجرور فى محل نصب على الحال من الضمير فى منه ، وزيد مضاف اليه ، فهذا المثال جمع الشروط التى ذكرها المصنف ، فان رجلا اسم جنس تال لنفى ، وموصوف باسم التفضيل ، و بعده اسم مرفوع وهو الكحل ، وهو أجنبى عن الموصوف لأنه لم يتصل بضميره ومكنوف بضميرين ، وهما الهاآن ، ومفضل على نفسه باعتبارين مختلفين ، اذ الكحل باعتبار كونه فى عين زيد ، أحسن من نفسه باعتبار كونه فى عين غيره من الرجال ، ومعنى المثال حينئذ ما رأيت رجلا أحسن الكحل كائنا فى عينه منه : أى من الكحل كائنا فى عين زيد ، ولو لم يعرب المرفوع فى هذا المثال فاعلا بل أعر بناه مبتدأ ، ورفعنا أفعل التفضيل بالخبرية لزم الفصل بين أفعل ومن بأجنبى وهو الكحل ، وكهذا المثال قوله صلى الله عليه وسلم « مامن أيام أحبّ إلى

وَيَعْمَلُ فِى التَّمْيِيزِ نَحْوُ : أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً ، وَفِى الجَارِّ وَالمَجْرُورِ وَالظَّرْفِ نَحْوُ : زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ اليَوْمَ .

الله فيها الصوم منه فى عشر ذى الحجة» فالصوم نائب فاعل أحبّ لأنه هنا بمعنى يحبّ مبنيا للمفعول (ويعمل) أى اسم التفضيل (فى التمييز نحو : أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا) لأن التمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل نحو عندى رطل زيتا (وفى الجار والمجرور والظرف) لأنهما تكفيهما رائحة من الفعل (نحو زيد أفضل منك اليوم) واعرابه زيد مبتدأ ، أفضل خبره وأفضل اسم تفضيل يعمل عمل الفعل ، منك جار ومجرور متعلق به ، واليوم ظرف زمان مفعول فيه متعلق بأفضل ، وفاعل أفضل مستتر فيه جوازا تقديره هو ، ويعمل أيضا فى الحال نحو زيد أحسن الناس متبسما :

[تتمة] اسم التفضيل لا يستعمل الا مع من نحو زيد أفضل من عمرو أو اللام نحو زيد الأفضل أو الاضافة نحو زيد أفضل رجل لأن الغرض منه الزيادة على غيره ، وهو حاصل بأحدها فلا يجوز استعماله باثنين منها وشذ الجمع بين الاضافة ومن فى قول الشاعر :

نحن بغرس الودى أعلمنا * منا بركض الجياد فى السدف

قال أبو حيان يريد أعلم منا ، ولم يعتدّ بالاضافة للضمير ، وخرجه ابن جنى على أن نا تأكيد للضمير المستتر فى أعلم وهو نائب عن نحن فمحله رفع ولا اضافة ألبتة ، واختلف فى من الداخلة على المفضول فقال الجمهور : هى لابتداء الغاية : أى غاية الارتفاع فى نحو زيد أفضل من عمرو ، والابتداء الانحطاط فى نحو زيد خير من عمرو . قال سيبويه : وفيها معنى التبعيض ، ويجب تقديم المفضول مجرورا بمن اذا كان اسم استفهام أو مضافا اليه نحو : ممن أنت أعلم : ومن أىّ رجل أنت أكرم وذلك لأن اسم الاستفهام له صدر الكلام ، وما أحسن قول الأمين المحلى :

عليك بأرباب الصدور فمن غدا * مضافا لأرباب الصدور تصدرا
وإياك أن ترضى صحابة ناقص * فتنحط قدرا من علاك وتحقرا
فرفع أبو من ثم خفض مزمل * يبين قولى مغريا ومحذرا

فالاشارة بقوله أبو من الى قولك علمت أبو من زيد ، فحق أبو زيد النصب بعلمت ، لكنهما رفعا بالابتداء والخبر لاكتساب أبو الصدارة باضافته لمن الاستفهامية فمنع أن يعمل ماقبله فيما بعده وزيد فى هذا المثال هو المبتدأ ، وأبو من خبره ، وأشار بقوله مزمل الى قول امرئ القيس :

كأن ثبيرا فى عرانين وبله * كبير أناس فى بجاد مزمّل

وذلك لأن مزمّل صفة لكبير فكان حقه الرفع لكنه لما جاور المخفوض وهو بجاد خفض ويجوز حذف المفضول مع من نحو – والآخرة خير وأبقى – أى من الأولى . ثم اسم التفضيل ان كان معرفا بأل طابق وجوبا من هو له نحو زيد الأفضل والزيدان الأفضلان وهكذا ، وان كان مجردا من أل والاضافة ، وهو المقرون بمن الجارة للمفضول أو مضافا لنكرة أفرد ، وذكر وجوبا فيهما نحو زيد أفضل من عمرو ، وهند أفضل من عمرو ، والزيدان أفضل من عمرو ، وهكذا زيد أفضل رجل ، والزيدان أفضل رجلين ، وهند أفضل امرأة وهكذا . وان كان مضافا لمعرفة

السَّابِعُ : اسْمُ الْفِعْلِ ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ ، مَاهُوَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ وَهُوَ الْغَالِبُ كَصَهْ بِمَعْنَى اسْكُتْ ، وَمَهْ بِمَعْنَى انْكَفِفْ ، وَآمِينَ بِمَعْنَى اسْتَجِبْ ، وَعَلَيْكَ زَيْدًا بِمَعْنَى الْزَمْ ، وَدُونَكَ بِمَعْنَى خُذْ .

جاز فيه وجهان المطابقة والافراد نحو : الزيدان أفضلا الرجال وأفضل الرجال والزيدون أفضلو الرجال وأفضل الرجال ، فان استعملت أفعل لغير التفضيل ، وجبت المطابقة كقولهم : الناقص والأشج أعدلا بنى مروان : أى عادلاهم ، اذليس منهم عادل غيرهما حتى يقصد التفضيل * (السابع) من الأسماء العاملة عمل الفعل (اسم الفعل) وهو ماناب عن الفعل معنى واستعمالا بمعنى أنه عامل أبدا غير معمول ولافضلة . واختلف النحاة فى مدلول اسم الفعل على القول باسميته وهو الأصح ، فقيل مدلوله لفظ الفعل ، فصه مثلا اسم لاسكت ، وهو الأصح ، وقيل مدلول المصدر فصه اسم لقولك سكوتا ، واختاره ابن الحاجب ، وقيل مدلوله مدلول الفعل وهو الحدث والزمان الا أن دلالة الفعل على الزمان بالصيغة ، ودلالة اسم الفعل عليه بالوضع ، فصه اسم لمعنى الفعل ، وعليه جرى المؤلف رحمه الله تعالى ، ونسب هذا القول الى ظاهر قول سيبويه والجماعة ، ثم على القول بان مدلوله مدلول المصدر ، فوضعه نصب بفعله النائب عنه ، وعلى القول بان مدلوله مدلول الفعل فوضعه رفع بالابتداء وأغنى مرفوعه عن الخبر ، وعلى القول الأصح ان مدلوله لفظ الفعل فلا موضع له من الاعراب (وهو ثلاثة أنواع) : الأوّل (ماهو بمعنى الأمر وهو الغالب) ولهذا قدّمه (كصه) فهو اسم فعل أمر (بمعنى اسكت) فاذا قلت صه فكأنك قلت اسكت لأن أسماء الأفعال موضوعة بازاء الأفعال من حيث انه يراد بها معانيها (ومه) فهو اسم فعل أمر (بمعنى انكفف) لابمعنى اكفف لأن مه غير متعدّ واكفف متعد ، فالاحسن تفسيره بغير المتعدى وهو انكفف فاذا قلت مه فكأنك قلت انكفف (وآمين) بفتح النون فهو اسم فعل أمر (بمعنى استجب) فاذا قلت آمين فكأنك قلت استجب ، وقد قيل آمين اسم سريانى لان هذا الوزن ليس الامن أوزانه كهابيل وقابيل فجعل اسم فعل (وعليك زيدا) فهو فى الأصل جار ومجرور ، ثم نقل وصار اسم فعل أمر (بمعنى الزم) فاذا قلت عليك زيدا فكأنك قلت الزم زيدا قال الله تعالى ـ ياأيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم ـ فعليكم اسم فعل أمر بمعنى الزموا وأنفسكم مفعول به ، ومثله عليك به : أى الصق به ، والباء زائدة كما قاله ابن هشام والدمامينى نقلا عن الرضى ، ونظر فيه بعضهم بان الزيادة خلاف الاصل وقد أمكن جعله بمعنى فعل متعدّ بالباء ، وهو استمسك فلا معدل عنه (ودونك) وهو فى الأصل ظرف مكان مضاف الى ضمير المخاطب . ثم نقل عن ذلك وصار اسم فعل أمر (بمعنى خذ) فاذا قلت دونك بكرا فكأنك قلت خذه ، ومنه اليك بمعنى تنح ، ووراءك : أى تأخر ، وأمامك : أى تقدّم ، وهيا مثقلا ومخففا : أى أسرع ، وحى : أى أقبل كحىّ على الصلاة ، وإيها بالتنوين : أى انكفف عن حديثك ، وايه بالتنوين وعدمه : أى امض فى حديثك ، ورويد فى أحد استعماليه ، نحو رويد زيدا : أى امهله ، وبله زيدا بمعنى دعه قال ابن هشام : ومن الغريب أن فى البخارى فى تفسير سورة الم السجدة يقول الله تعالى

وَمَا هُوَ بِمَعْنَى الْمَاضِى كَهَيْهَاتَ بِمَعْنَى بَعُدَ ، وَشَتَّانَ بِمَعْنَى افْتَرَقَ ، وَمَا هُوَ بِمَعْنَى الْمُضَارِعِ نَحْوُ أَوَّهْ بِمَعْنَى أَتَوَجَّعُ ، وَأُفٍّ بِمَعْنَى أَتَضَجَّرُ ، وَيَعْمَلُ اسْمُ الْفِعْلِ عَمَلَ الْفِعْلِ الَّذِى هُوَ بِمَعْنَاهُ فَلَا يُضَافُ وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ

« أعددت لعبادى الصالحين مالا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ماأطلعتم عليه » فاستعملت بمن خارجة عن المعانى الثلاثة : يعنى التى تستعمل عليها بله ، وهى كونها اسم فعل أومصدرا ، أواسم استفهام ، وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر ، وبهذا يتقوّى من يعدّها من ألفاظ الاستثناء اهـ . (و) الثانى (ماهو بمعنى الماضى) وهو أكثر من الذى بعده (كهيهات) مثلثة التاء عند الحجازيين ، وبكسرها عند التميميين ، وبضمها عند جماعة وفيها قريب من أربعين لغة على ماقيل ، بل قيل تنيف على الأربعين ، وكلها يقال فيها اسم فعل ماض (بمعنى بعد) بضم العين ، ثم من فتح التاء وقف عليها بالهاء ، ومن كسرها وقف بالتاء ، ومن ضمها فقيل يقف بالهاء وقيل بالتاء (وشتان) بفتح أوّله وتشديد ثانيه وفتح النون آخره ، وحكى عن الفراء كسرها ، اسم فعل ماض (بمعنى افترق) كذا أطلقه الجمهور ، وقيده الزمخشرى بان يكون الافتراق فى المعانى والأحوال كالعلم والجهل ، والصحة والسقم . قال فلا يستعمل فى غير ذلك لاتقول شتان الخصمان عن مجلس الحكم ، ولا شتان المتبايعان عن محل العقد . قاله فى التصريح ، ومنه بخ بلغاته ، وبه : أى عظم ، وفيه تعجب ومدح ، وأولى لك : أى هلكت أوداناك الهلاك ، واللام للتبيين . (و) الثالث (ماهو بمعنى المضارع) وهو أقل من الذى قبله بل اسم الفعل بمعنى المضارع انما هو رأى ابن مالك ومن تبعه ، وأما ابن الحاجب فلا يرى ذلك لأن أسماء الأفعال مبنية لمشابهتها فعل الأمر والماضى ، ولوكانت بمعنى المضارع لأعربت فأوّه عنده بمعنى توجعت ، وأف عنده بمعنى تضجرت مرادا بهما الانشاء ، لكن قد سبق أنها انما بنيت لمشابهتها الحرف فى كونها عاملة غير معمولة ، لالما يقوله ابن الحاجب (نحو أوّه) بفتح الهمزة وتشديد الواو ، وبالحركات الثلاث ، وفيه ثلاث عشرة لغة كما يستفاد من القاموس ، ومن جملتها أوّاه وكلها يقال فيها اسم فعل مضارع (بمعنى أتوجع) بصيغة المضارع (وأف) بضم الهمزة وتشديد الفاء وفيها أربعون لغة ، وكلها يقال فيها اسم فعل مضارع (بمعنى أتضجر) قال الله تعالى ــ فلا تقل لهما أف ــ ومنه أخّ وكخّ بتشديدهما بمعنى أتكره وأتقذر ، وقد ، وقط ، بلغاته : أى يكفى . قال الفاكهى : وقد أفهم كلامه أن اسم الفعل قسمان : ماوضع من أوّل الأمر كذلك نحو هيهات وشتان ، وما نقل من غيره كعليك ودونك (ويعمل اسم الفعل عمل الفعل الذى هو بمعناه) فيرفع الفاعل ظاهرا أومستترا ، ويتعدّى إلى المفعول بنفسه وبحرف الجرّ ، ومن ثمّ عدى حيهل بنفسه لما كان بمعنى ائت فى نحو حيهل الثريد ، وبالباء لما كان بمعنى عجل فى نحو اذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر ، وبعلى لما كان بمعنى أقبل فى نحو حيهل على كذا (فلا يضاف) اسم الفعل كما أن مسماه الذى هو الفعل لا يضاف ، ولذا قالوا فى نحو بله زيد ورويد زيد بالجرّ انهما مصدران والفتحة فيهما : أى فى بله ورويد ، فتحة اعراب (ولا يتقدّم معموله عليه) بل

وما

وَمَا نُوِّنَ مِنْهُ فَهُوَ نَكِرَةٌ ، وَمَا لَمْ يُنَوَّنْ فَهُوَ مَعْرِفَةٌ .

باب التنازع فى العمل

وَحَقِيقَتُهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَامِلَانِ أَوْ أَكْثَرُ ، وَيَتَأَخَّرَ مَعْمُولٌ فَأَكْثَرُ ،

يجب تأخيره عنه لأنه ضعيف فى العمل فلا تقول زيدا دونك خلافا للكسائى ، فانه يجوّز ذلك قياسا على أصله الذى هو الفعل ، فانه يجوز أن تقول زيد أخذ ، واستدل على ذلك من التنزيل بقول الله تعالى ـ كتاب الله عليكم ـ زاعما أن معناه عليكم كتاب الله بمعنى الزموه : وأجيب عنه بأن كتاب الله مصدر منصوب بفعل محذوف ، وعليكم متعلق به أو بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم ، حذف الفعل ، وأضيف المصدر الى فاعله على حد قوله تعالى ـ صبغة الله ـ واستفيد من منع تأخيره عن معموله منع عمله محذوفا ، وبه جزم ابن هشام فى المغنى وغيره : وأما قول سيبويه فى زيدا فاقتله ، وفى شأنك والحج ان التقدير عليك زيدا وعليك الحج فانما أراد تفسير المعنى لا الاعراب ، وانما التقدير الزم زيدا ، والزم الحج ، وأجاز ابن مالك إعماله محذوفا (وما نوّن منه) أى من اسم الفعل (فهو نكرة وما لم ينوّن) منه (فهو معرفة) ثم بعضه ملتزم تنكيره كواها وويها فلابدّ من تنوينه ، وبعضه ملتزم تعريفه كنزال ودراك ونحوهما فلا يجوز تنوينه ، وبعضه جاء بالوجهين : التعريف والتنكير كه وصه وأف ، فهو فى حال تنوينه نكرة ، وفى حال عدم تنوينه معرفة ، فصه مثلا اذا نويت به اسكت سكوتا ما نوّنته وحكمت عليه بانه نكرة ، أو السكوت المعين تركت تنوينه وحكمت عليه بانه معرفة :

باب التنازع فى العمل

ويسمى أيضا باب الاعمال . والتنازع لغة التخاصم والاختلاف ، وسمى به هذا الباب : إما للخلاف بين البصريين والكوفيين فى المختار إعماله من العاملين ، أو العوامل ، أو تشبيها للعاملين بالمتنازعين من جهة أن كلا منهما يطلب العمل فى المعمول ، وهذا الثانى أقرب (وحقيقته) اصطلاحا (أن يتقدّم عاملان) فعلان متصرفان ، أو اسمان يشبهانهما فى التصرف ، أو فعل متصرف واسم يشبهه نحو ـ هاؤم اقرءوا كتابيه ـ فخرج الفعل الجامد والحرف فلا تنازع بينهما فلا يقال فى لعلّ وعسى زيد أن يخرج انه من باب إعمال . الثانى (أو أكثر) منهما اتفقا فى العمل أو اختلفا فيه بشرط أن يكون بين العاملين ، أو العوامل ارتباط : إما بعاطف كما فى قاما وقعد أخوك أو أعمل أوّلهما فى ثانيهما نحو ـ وأنه كان يقول سفيهنا ـ أو كان ثانيهما جوابا للأوّل إما جوابية الشرط نحو قوله تعالى ـ تعالوا يستغفر لكم رسول الله ـ وإما جوابية السؤال نحو ـ يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة ـ أو نحو ذلك من أوجه الارتباط أما اذا لم يكن ارتباط ألبتة فانه يمتنع التنازع ، فلا يجوز قام قعد زيد على أنه من ذلك (ويتأخر) عنهما أو عنها (معمول فأكثر) فخرج المعمول المتوسط بين العاملين نحو : ضربت زيدا : وأكرمت ، والمتقدم عليهما نحو : زيدا ضربت وأكرمت لتعين المعمول فى الصورتين ، وأن يكون للعامل الأوّل

وَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمَةِ يَطْلُبُ ذٰلِكَ الْمُتَأَخِّرَ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ، وَضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا ، وَاللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ، وَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ إِعْمَالِ أَيِّ الْعَامِلَيْنِ

ومعمول الثانى محذوف لدلالة الأوّل عليه ، وليس هـذا بمتفق عليه ، فقد أجاز بعض المغاربة التنازع فى المتقدّم مستدلا بقوله تعالى ـ بالمؤمنين رءوف رحيم ـ ولا حجة له فى ذلك الامكان تقدير معمول للثانى : وما قاله بعض المغاربة . قال به الرضى فقال ، وقد يتنازع العاملان فيما قبلهما اذا كان منصوبا نحو : زيدا ضربت وقتلت ، وبك قمت وقعدت ، وتعقبه البدر الدمامينى فقال : يلزم عليه عند إعمال الثانى تقدّم ما فى حيز حرف العطف عليـه ، وهو ممتنع فى غير همزة الاستفهام أمافيها فيجوز نحو ـ أفلم يسيروا فى الأرض ـ فان الهمزة واقعة فى الأصل بعد العاطف ولـكنها قدّمت عليه لفظا (ويكون كل واحد من) العاملين المتقدمين أو العوامل (المتقدّمة يطلب ذلك المتأخر) بحسب المعـنى أن يكون معمولا له ، والطلب إما على جهـة التوافق فى الفاعلية أو المفعولية أو فيهما معا ، أو مع التخالف فيهما (نحو قوله تعالى : آتونى أفرغ عليـه قطرا) فآتونى يطلب قطرا مفعولا ثانيا ، وأفرغ يطلبه مفعولا به ، فاعمل الثانى فيه ، والأوّل فى ضميره وحذفه لـكونه فضلة ، والأصل آتونيه ، ولو أعمل الأوّل لقيل أفرغه * واعراب الآية : آتوا فعل أمر مبنى على حذف النون بمعنى أعطوا ينصب مفعولين ، و واو الجماعة فاعل ، والنون للوقاية والياء مفعول أوّل ، والمفعول الثانى محذوف والتقدير آتونيه ، أفرغ فعل مضارع مجزوم فى جواب الطلب ، وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، عليه جار ومجرور فى محل نصب على الحال من الضمير ، قطرا مفعـول به لأفرغ ، وهذا من قول ذى القرنين يخاطب به القوم الذين وجـدهم بين السدّين بمنقطع بلاد الترك ، والقطر النحاس المذاب . أفرغ النحاس المذاب على الحديد المحمى فدخل بين زبره ، فصار شيئا واحـدا ، وهذه كرامة له من حيث ان العملة لم يتألموا من حرارة النار مع كثرة الايقاد ، أفاده الخازن (و) قولك (ضربنى وأكرمت زيدا) واعرابه ضربنى فعل ومفعول ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على زيد ، وهو اضمار قبل الذكر ، وقد جاء كثيرا ، وأكرمت فعل وفاعل ، وزيدا مفعول لأكرمت وقد تنازعه كل من الفعلين (و) نحو (اللهمّ صـل وسلم وبارك على سـيدنا محمد) واعرابه اللهم منادى مفرد حذف منه حرف النداء وعوّض عنه الميم ، صلّ فعل دعاء مبنى على حذف حرف العلة من آخره ، وهو الياء ، وفاعله مستتر فيه تقديره أنت ، وسلم فعل أمر مبنى على السكون ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وبارك فعل أمر مبنى على السكون ، وفاعله مستتر ، على سيد جار ومجرور ، ونا فى محل جر بالاضافة ، محمد بدل من سيدنا ، وعلى سيدنا متعلق ببارك ، وقد تنازعه كل من الثلاثة الأفعال . وقد علم مما تقرر أنه لا تنازع بين حرفين ولا بين حرف وغيره ولا بين جامدين ولا جامد وغيره ، ولا فى معمول متقدّم أومتوسط ولا فيما اذا كان أحـد العاملين مؤكدا للآخر لأن الطالب للمعمول انما هو الأوّل ، ويعلم منـه أيضا امتناع التنازع فيما اذا كان المعمول ضميرا متصـلا (ولا خـلاف) أى بين البصريين والكوفيين (فى جواز إعمال أىّ العاملين

أو

أَوِ الْعَوَامِلِ شِئْتَ ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الْأَوْلَى فَاخْتَارَ الْبَصْرِيُّونَ إِعْمَالَ الثَّانِي لِقُرْبِهِ ، وَاخْتَارَ الْكُوفِيُّونَ إِعْمَالَ الْأَوَّلِ لِسَبْقِهِ ، فَإِنْ أَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ أَعْمَلْتَ الثَّانِيَ فِي ضَمِيرِ ذَلِكَ الِاسْمِ الْمُتَنَازَعِ فِيهِ فَتَقُولُ قَامَ وَقَعَدَا أَخَوَاكَ ، وَضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُهُ زَيْدٌ ، وَضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُهُمَا أَخَوَاكَ ،

أوالعوامل شئت) فى الاسم المتنازع فيه : وحكى بعضهم فيه الاجماع ، لكن لم يسمع من كلامهم إعمال الثانى من الثلاثة . قال أبو حيان : ولم يوجد التنازع فيما زاد على الثلاثة فيما استقرئ (وانما الخلاف فى الأولى) بفتح الهمزة وسكون الواو : أى الأرجح من العاملين (فاختار البصريون) بفتح الموحدة وكسرها قاله الدماميني . قال فى غاية التحقيق ، والقياس الفتح ، وكأن الكسر لايقاع الفرق بين المنسوب الى المدينة و بين المنسوب الى البصرة بمعنى الحجارة اه . (إعمال الثانى لقربه) من المعمول وكثرة استعماله فى كلام العرب نثرا ونظما (واختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه) وللاحتراز من الأضمار قبل الذكر ، واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الأول والثالث ، ويتردد النظر فى المتوسط هل يلحق بالأول لسبقه على الثالث ؟ أو بالثانى لقربه من المعمول بالنسبة الى الأول ، أو يستوى فيه الأمران ، قاله الفاكهى : وسبقه إليه الأزهرى فى التصريح . وقال لم أر فى ذلك نقلا ، وقال الدماميني فى شرح التسهيل على قول ابن مالك ، والأحق بالعمل الأقرب لاالأسبق خلافا للكوفيين ، وماأحسن تعبير المصنف بالأقرب والاسبق لكونه مع إفادته الحكم مشعرا بشبهة كل من أهل البلدين ولشموله لما اذا كان التنازع بين أكثر من عاملين وان كان هذا بصدد ذكر العاملين على الخصوص اه ولعله يشير بهذا الى إلحاق المتوسط بالأول لأنه بعيد عن المعمول ، ولأن إعمال الثالث يقتضى اضمار الفاعل فيه فان أعملناه كان الحكم كما اذا أعملنا الأول (فان) تنازع اثنان و (أعملت الأول) منهما فى المتنازع فيه على اختيار الكوفيين (أعملت الثانى) الذى أهملته (فى ضمير ذلك الاسم المتنازع فيه) مرفوعا كان أومنصوبا أومجرورا لأن مرجع الضمير وان تأخر لفظا متقدم رتبة لأنه معمول للأول فيجوز عود الضمير اليه ولأن المعنى عليه فكان أدل على المعنى وأنفى للالتباس ، وجوز بعضهم حذف غير المرفوع كالمنصوب والمجرور ، قال لأنه فضلة . قال الفاكهى : وهو ضعيف لاحجة له فى قول عاتكة بنت عبد المطلب :

بعكاظ يعشى الناظريـ * ـن اذا هم لحوا شعاعه

وجه الاستشهاد به أنها أعملت الأول وهو يعشى ، فرفعت شعاعه وأعملت لحوا فى ضميره وحذفته والتقدير لحوه لأنهم أجابوا عنه بانه ضرورة فلا يصلح الاحتجاج به (فتقول قام وقعدا أخواك) باعمال الثانى فى الضمير المرفوع المحل ، وهو ألف التثنية ، الراجع الى أخواك المتأخر عنه لتقدمه رتبة ، فتقول قام فعل ماض ، وقعدا فعل وفاعل ، قعد فعل ماض ، وألف التثنية ضمير متصل فى محل رفع فاعل أخواك فاعل لقيام ، وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف لانه مثنى (وضربنى وأكرمته زيد) فزيد فاعل ضربنى ، والتاء من أكرمته فاعل أكرم ، والهاء مفعوله فهذا مثال اضمار المفعول (وضربنى وأكرمتهما أخواك) باعمال الثانى أيضا فى الضمير المنصوب

وَمَرَّ بِى ، وَمَرَرْتُ بِهِمَا أَخَوَاكَ ، وَاللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَيْهِ وَبَارِكْ عَلَيْهِ عَلَى مُحَمَّدٍ ، وَإِنْ أَعْمَلْتَ الثَّانِىَ فَإِنِ احْتَاجَ الأَوَّلُ إِلَى مَرْفُوعٍ أَضْمَرْتَهُ تَقُولُ : قَامَا وَقَعَدَ أَخَوَاكَ ، وَإِنِ احْتَاجَ إِلَى مَنْصُوبٍ أَوْ مَجْرُورٍ حَذَفْتَهُ كَالآيَةِ ، وَقَوْلِكَ ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِى أَخَوَاكَ ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّ بِى أَخَوَاكَ .

المحل الراجع الى أخواك لأن مرجع الضمير متقدم رتبة (ومر بى ومررت بهما أخواك) واعرابه مر فعل ماض ، بى جار ومجرور متعلق بمرّ ، ومررت فعل وفاعل ، بهما جار ومجرور متعلق بمررت وأخواك فاعل بالفعل الأوّل وهو مر بى ، وهذا مثال اضمار المجرور (واللهم صل وسلم عليه و بارك عليه على محمد) وهـذا مثال أيضا لاضمار المجرور لانه أعمل الثانى والثالث فى الضمير المجرور المحل العائد لما بعده ، وحينئذ فقولنا : اللهم صل وسلم و بارك على محمد من غير اضمار كما هو المشهور مبنىّ على قول البصريين من اعمال الثانى وحذف ما احتاجه الأوّل ان كان فضلة كالمنصوب والمجرور كما يستفاد من قول المصنف (وان أعملت الثانى) فى الاسم المتنازع فيه على اختيار البصريين ، وهو الراجح (فان احتاج الأوّل) الذى أهلته (الى مرفوع أضمرته) وجوبا : أى جئت به ضميرا مطابقا للمتنازع فيه ، فان كان مفردا استتر فى الفعل ، وان كان مثنى أومجموعا برز ، ولا يجوز حذفه لامتناع حذف العمدة وان لزم منه الاضمار قبل الذكر : أى لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا و رتبة ، وهو ممتنع لكنه مسموع فى غير هذا الباب نحو : ربه رجلا : ونعم رجلا ، وهـذا فى الباب نثرا وشعرا كقول العرب ضربونى وضربت قومك حكاه سيبويه وقال الشاعر :

جفونى ولم أجف الأخلاء إننى * لغير جميل من خليلى مهمل

وأوجب الكسائى وهشام حذفه هربا من الاضمار قبل الذكر (تقول قاما وقعد أخواك) واعرابه قام فعل ماض ، وألف التثنية فاعل ، وقعد فعل ماض ، أخواك فاعل وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى (وان احتاج) أى الأوّل (الى منصوب أو مجرور حذفته) وجوبا ان استغنى عنه (كالآية) المتقدّمة ، وهى قوله تعالى – آتونى أفرغ عليه قطرا – (وقولك ضربت وضربنى أخواك ومررت ومر بى أخواك) فلا يجوز اضمار المنصوب فى الأوّل بأن تقول ضربتهما وضربنى أخواك ، ولا اضمار المجرور فى الثانى بأن تقول مررت بهما ومر بى أخواك لأنه فضلة مستغنى عنه فلا حاجة لاضماره قبل الذكر ، وانما جاز ذلك فى الفاعل لكونه عمدة ، فان كان المنصوب أو المجرور غير مستغنى عنه بأن كان العامل من باب كان ، أو من باب ظن نحو : كنت وكان زيد صديقا إياه ، وظننتى وظننت زيدا قائما إياه ، أوكان حذفه يوقع فى لبس نحو : استعنت واستعان على زيد به وجب اضماره مؤخرا عن المتنازع فيه لكون المنصوب فى المثالين الأوّلين عمدة فى الأصل ، وان لزم عليه الفصل بين العامل ومعموله بأجنبىّ ، ولخوف اللبس فى المثال الأخير .

باب التعجب

وَلَهُ صِيغَتَانِ : إِحْدَاهُمَا مَا أَفْعَلَ زَيْدًا نحوُ مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، وَمَا أَفْضَلَهُ ، فَمَا مُبْتَدَأٌ بِمَعْنَى شَيْءٌ عَظِيمٌ ، وَأَفْعَلَ فِعْلٌ مَاضٍ ،

باب التعجب

أى باب الكلام فى صيغتى التعجب ، والتعجب انفعال يحدث فى النفس عند شعورها بأمر خفى سببه بأن خرج عن نظائره أوقات نظائره ، ولهذا قيل : إذا ظهر السبب بطل العجب ، فلا يجوز على البارى سبحانه لأنه لا يعزب عن علمه شيء . وأما قوله جلّ ذكره ـ فما أصبرهم على النار ـ فهو وارد باعتبار حال المخاطب : أى يجب أن يتعجب من حالهم فى تلبسهم بموجبات النار من غير مبالاة منهم (وله) أى التعجب صيغ كثيرة تدلّ عليه نحو ـ كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحيا كم ـ «سبحان الله ان المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا» لله دره فارسا وناهيك به ، ويالك رجلا وويل أمه رجلا ، وقاتله الله من شاعر ولاثلّ عرشه ، وأكثر هذه الصيغ منقولة إلى التعجب من الدعاء أو الاستفهام أو غيرهما ، وليس كل فعل أفاد هذا المعنى بطريق اللزوم : يسمى فعل التعجب ، بل المصطلح عليه المبوّب له فى النحو (صيغتان) وضعتا لانشاء التعجب لاطرادهما فى كل معنى يصح التعجب منه ، فما فى الشذور من جعلها ثلاث صيغ عدّ منها فعل بفتح الفاء وضم العين كشرف وحسن خلاف الاصطلاح كما أشار إلى ذلك الرضى لأن القصد من شرف وحسن الاخبار بشرفه وحسنه ، ويلزم منه التعجب منهما بخلاف ما أحسن زيدا وأحسن به فانه ليس القصد منه إلا إنشاء التعجب ، ويخرج أيضا عجبت وتعجبت لكونه خبرا لا إنشاء ، والصيغتان المذكورتان لازمتان لصيغة الماضى وان كانت الثانية بصورة صيغة الأمر كما سيأتى (إحداهما ما أفعل زيدا) أى ما جاء على هذا الوزن (نحو ما أحسن زيدا وما أفضله) وما أكرمه وما أعلمه ، واذا أردت إعرابه (فما مبتدأ) لأنها مجرّدة عن العوامل اللفظية للاسناد اليها ، وهى نكرة موصوفة بمحذوف ، ولهذا قال (بمعنى شيء عظيم) وانما قدّر الوصف لأن استعمالها غير موصوفة نادر ولم ترد مع ذلك مبتدأ ، ومن لم يقدّر الوصف قال ابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب ، ومع ذلك لاحاجة لتقدير الوصف لأن المسوّغ للابتداء بالنكرة حينئذ هو معنى التعجب (وأفعل) أى فى قولك ما أفعل زيد (فعل ماض) بدليل اتصال نون الوقاية به فى نحو : ما أفقرنى إلى عفو الله ، فان النون فيه لازمة لا يستغنى عنها بغيرها ، ففتحة بناء كالفتحة فى نحو : زيد ضرب عمرا . وقال بعض الكوفيين : هو اسم والفتحة فيه فتحة إعراب ، وهو خبر عن ما تقول العرب ما أحيسنه وما أميلحه ، والتصغير من خصائص الأسماء ، وأجيب بأنه شاذ حتى حكى الجوهرى أنه لم يسمع تصغير أفعل الا فى أحسن وأملح ، لكن استدرك عليه بعضهم بأحيلى فى قول الشيخ شرف الدين عمر بن الفارض ☆ ورضابه ياما احيلاه بفى ☆ وليس بشئ لأن مراد الجوهرى بسماع

وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وُجُوبًا يَعُودُ إِلَى مَا ، وَالِاسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ مَفْعُولٌ بِهِ وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ مَا . وَالصِّيغَةُ الثَّانِيَةُ أَفْعِلْ بِزَيْدٍ نَحْوُ أَحْسِنْ بِزَيْدٍ وَأَكْرِمْ بِهِ ، فَأَفْعِلْ لَفْظُهُ لَفْظُ الْأَمْرِ ، وَمَعْنَاهُ التَّعَجُّبُ وَلَيْسَ فِيهِ ضَمِيرٌ ، بِزَيْدٍ فَاعِلُهُ ، وَأَصْلُ قَوْلِكَ أَحْسِنْ بِزَيْدٍ أَحْسَنَ زَيْدٌ : أَيْ صَارَ ذَا حُسْنٍ نَحْوُ أَوْرَقَ الشَّجَرُ ، ثُمَّ غُيِّرَتْ صِيغَتُهُ إِلَى صِيغَةِ الْأَمْرِ فَصَحَّ إِسْنَادُهُ إِلَى الظَّاهِرِ فَزِيدَتِ الْبَاءُ فِي الْفَاعِلِ .

التصغير فى كلام العرب المحتج بكلامهم (وفاعله) أى فاعل أفعل (ضمير مستتر فيه وجوبا) لأنه لا يمكن حلول الظاهر محله (يعود الى ما) ولهذا أجمعوا على اسميتها لأن الضمير لا يعود إلا إلى الأسماء (والاسم المنصوب) بعد أفعل (المتعجب منه) وهو زيد فى المثال السابق (مفعول به) لأفعل لتعديه اليه بهمزة النقل (والجملة) الفعلية ، وهى جملة أفعل زيدا فى محل الرفع على أنها (خبر ما) والتقدير شىء عظيم حسن زيدا ، وهذا هو مذهب سيبويه والجمهور ، وقيل ما استفهامية ، والجملة بعدها خبر . قال الرضى : وهو قوى من حيث المعنى كأنه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه ، قالوا وهو ضعيف من حيث إنه نقل من الاستفهام الى التعجب ، والنقل من إنشاء إلى إنشاء مما لا يثبت (والصيغة الثانية أفعل بزيد) بكسر العين : أى ما كان على هذا الوزن (نحو أحسن بزيد وأكرم به) فان أردت إعرابه (فافعل) فعل باتفاق خلافا لمن شذ كابن الأنبارى فقال انه اسم . ثم قال جمهور البصريين (لفظه لفظ الأمر) وليس بفعل أمر إذ لا معنى للأمر هنا (ومعناه التعجب) فتقول فى إعرابه أحسن فعل تعجب مبنى على السكون ، وكأنك قلت ما أحسن زيدا (وليس فيه ضمير) لأنه لو كان فعل أمر لكان فيه ضمير يعود على المخاطب بل الاسم بعده وهو (بزيد فاعله) والباء زائدة وجوبا (وأصل قولك) أى فى التعجب (أحسن بزيد) بصيغة الأمر (أحسن زيد) بصيغة الماضى ، والهمزة فيه للصيرورة لا للنقل (أى صار ذا حسن نحو أورق الشجر) أى صار ذا ورق ، وأزهر النبات : أى صار ذا زهر ، وأغدّ البعير : أى صار ذا غدّة (ثم غيرت صيغته) أى فعل التعجب من الماضى (الى صيغة الأمر) مع بقاء المعنى الخبرى لأن فى الأمر تعظيما ، والتعظيم يناسب معنى التعجب (فصح اسناده) وهو بصيغة الامر (الى) الاسم (الظاهر) لأن صورة أمر الواحد المذكور لا يجوز إسنادها إلى الاسم الظاهر (فزيدت الباء فى الفاعل) صونا للفظ عما هو قبيح غير جائز ، ولهذا وجبت زيادتها الا ان كان الفاعل منه ان وصلتها نحو قوله ☆ وأحبب الينا أن تكون المقدما ☆ أى بأن تكون دون أن المشددة وصلتها لعدم السماع ، و بعضهم ألحق المشددة بالمخففة . قال بعضهم : قول البصريين فى أحسن بزيد يلزم عليه شذوذ من أوجه : أحدها استعمال الأمر بمعنى الخبر وهو غير معهود ، بل المعهود مجىء الماضى بمعنى الأمر نحو : اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه . ثانيها استعمال أفعل بمعنى صار ذا كذا وهو قليل . ثالثها وقوع الظاهر فاعلا لصيغة الأمر بغير لام . رابعها حذف الفاعل فى نحو ــ أسمع بهم وأبصر ــ . خامسها زيادة الباء فى الفاعل اه ولكن مما يؤيد أنه خبر على صورة الأمر ابراز الضمير فى نحو : أحسن بك لأنه بمعنى أحسنت ، والضمير يبرز معه ،

باب العـدد

أَعْلَمْ أَنَّ أَلفَاظَ الْعَدَدِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : الْأَوَّلُ مَا يَجْرِى عَلَى الْقِيَاسِ فَيُذَكَّرُ مَعَ الْمُذَكَّرِ ، وَيُؤَنَّثُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ ، وَهُوَ الْوَاحِدُ وَالِاثْنَانِ ، وَمَا كَانَ عَلَى صِيغَةِ فَاعِلٍ تَقُولُ فِى الْمُذَكَّرِ : وَاحِدٌ ، وَاثْنَانِ ، وَثَانٍ ، وَثَالِثٌ إِلَى عَاشِرٍ ، وَفِى الْمُؤَنَّثِ وَاحِدَةٌ ، وَاثْنَتَانِ ، أَوْ ثِنْتَانِ وَثَانِيَةٌ ، وَثَالِثَةٌ إِلَى عَاشِرَةٍ ، وَكَذَا إِذَا رُكِّبَتْ مَعَ الْعَشَرَةِ أَوْ غَيْرِهَا إِلَّا أَنَّكَ تَأْتِى بِأَحَدٍ وَإِحْدَى ، وَحَادِى ، وَحَادِيَةٍ فَتَقُولُ فِى الْمُذَكَّرِ عِنْدِى أَحَدَ عَشَرَ ،

وأتى مكان التاء بالكاف لما جيء بباء الجرّ ، فلو لم يكن بمعنى الماضى لوجب الاستتار ، ولم يجز الاظهار .

[تتمـة] جرى لفظ صيغة التعجب مجرى المثل ، فلذا لايغير بل يحافظ عليه كما يحافظ على المثل فلا يغير ذلك اللفظ من تذكيره وافراده وتثنيته وجمعه عند استعماله كذلك فلا يتصرّف فيهما بتغيير ولا بتقديم للمعمول فلا يقال ما زيدا أحسن ولا بزيد أحسن ولا يفصل بين العامل والمعمول ، نعم يغتفر الفصل بالظرف والجار والمجرور لثبوته نظما ونثرا كقول عمرو بن معد يكرب : ما أحسن فى الهيجاء لقاءها ، وأكرم فى اللزبات عطاءها ، وأثبت فى المكرمات بقاءها . وقول الآخر : ما أحسن بالرجل ان يصدق ، وجوّز الجرمى وهشام الفصل بالحال نحو : ما أحسن مقبلا زيدا ، وأجاز بعضهم الفصل بالنداء لما روى أن عليا رضى الله عنه : مرّ بعمار بن ياسر رضى الله عنه فمسح التراب عن وجهه وقال : أعزز علىّ أبا اليقظان أن أراك صريعا مجندلا ، وفيه شاهد على جواز حذف الباء الداخلة على فاعل أفعل لأن الفاعل المتعجب منه أن وصلتها وهو جائز قياسا مطردا .

باب العدد

أى باب بيان حكم ألفاظه من حيث التذكير والتأنيث . والعدد مايقع جوابا لكم فيندرج فيه الواحد والاثنان ، إذ لو قيل لك كم عندك لصح أن تقول واحد أو اثنان ، وأهل الحساب لايرون الواحد من العدد لأن العدد عندهم هو الزائد على الواحد (اعلم أن ألفاظ العدد) أى الألفاظ الموضوعة بازاء الكميات الموضوعة للعدد (على ثلاثة أقسام : الأوّل مايجرى) أى دائما (على القياس) أى على الأصل (فيذكر مع المذكر و يؤنث مع المؤنث وهو الواحد والاثنان ، وما كان) من ألفاظ العدد (على صيغة فاعل) كثالث ورابع وخامس إلى عاشر (تقول فى المذكر) من ذلك (واحد واثنان وثان وثالث) وهكذا (إلى عاشر) بادخال الغاية (و) تقول (فى المؤنث واحدة واثنتان أو ثنتان وثانية وثالثة وهكذا إلى عاشرة) بادخال الغاية أيضا ، وهـذا حكمها إذا كانت مفردة (وكذا) الحكم (إذا ركبت) هذه الألفاظ (مع العشرة أو غيرها) وذلك بعد مجاوزة العشرين ، فانها تجرى على القياس (إلا أنك تأتى بأحـد وإحدى) بابدال الواو همزة فيهما فى مكان واحـد وواحدة (وحادى وحادية) بوزن فاعلة (فتقول فى المذكر عندى أحد عشر)

وَاثْنَا عَشَرَ ، وَحَادِي عَشَرَ ، وَثَانِي عَشَرَ ، وَثَالِثَ عَشَرَ إِلَى تَاسِعَ عَشَرَ ، وَفِي الْمُؤَنَّثِ إِحْدَى عَشْرَةَ ، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ ، وَحَادِيَةَ عَشْرَةَ ، وَثَانِيَةَ عَشْرَةَ ، وَثَالِثَةَ عَشْرَةَ إِلَى تَاسِعَةَ عَشْرَةَ ، وَتَقُولُ الْحَادِي وَالْعِشْرُونَ ، وَالثَّانِي وَالْعِشْرُونَ إِلَى التَّاسِعِ وَالتِّسْعِينَ ، وَإِحْدَى وَعِشْرُون ، وَاثْنَتَانِ وَعِشْرُونَ ، وَالْحَادِيَةُ وَالْعِشْرُونَ ، وَالثَّانِيَةُ وَالْعِشْرُونَ إِلَى التَّاسِعَةِ وَالتِّسْعِينَ . وَالثَّانِي مَايَجْرِي عَلَى عَكْسِ الْقِيَاسِ فَيُؤَنَّثُ مَعَ الْمُذَكَّرِ وَيُذَكَّرُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ وَهُوَ الثَّلَاثَةُ وَالتِّسْعَةُ وَمَا بَيْنَهُمَا سَوَاءٌ أُفْرِدَتْ نَحْوُ ثَلَاثَةُ رِجَالٍ وَثَلَاثُ نِسْوَةٍ ، وَقَوْلِهِ

رجلا بتذكير الجزءين و بناءهما على الفتح (و) تقول عندى (اثنا عشر) رجلا بتذكيرهما أيضا ، واعراب الأول و بناء الثانى على الفتح (و) تقول عندى (حادى عشر) رجلا بتذكير الجزءين أيضا و بناءهما على الفتح لأن ياء حادى مفتوحة (و) تقول عنـدى (ثانى عشر) عبـدا بتذكير الجزأين أيضا و بناءهما على الفتح ، ويجوز فى حادى وثانى أن تعربهما اعراب المنقوص ، فتكون عشرحينئذ مضافا اليه مبنيا على الفتح ومحله الجر (و) عندى (ثالث عشر) غلاما بتذكير الجزأين أيضا ، و بناءهما على الفتح ، وهكذا (إلى تاسع عشر) بتذكير الجزءين وبناءهما (و) تقول (فى المؤنث) عندى (إحـدى عشرة) أمة بتأنيث الجزءين و بناءهما (واثنتا عشرة) جارية بتأنيثهما ، واعراب الجزء الأول اعراب المثنى ، وعشرة نائب مناب النون (وحادية عشرة ، وثانية عشرة ، وثالثة عشرة) وهكذا (إلى تاسـعة عشرة) بتأنيث الجزأين و بناءهما ، ولك فى الشين من العشرة الاسكان والـكسر . واعلم أن واحدا اسم فاعل من وحد يحد واحدا ووحدة : أى منفردا ، فالواحـد بمعنى المنفرد : أى العدد المنفرد ، وأحد يستعمل بعد نفى أو نهى أو استفهام للعموم فى أهل العلم ، ويلزمه الافراد والتذكير : تقول ماجاءنى من أحد . وقال تعالى ـ لستن كأحد من النساء ـ ، وقد يستغنى بنفى ماقبله عن نفى مابعده إن تضمن ضـميره نحو : ان أحد إلا يقول كذا ، واذا وقعت فى إيجاب لايراد بها العموم ، ويستعمل واحد للعموم فى غير إيجاب ، ويؤنث نحو : مالقيت واحدا منهم ولا واحدة منهن . قال الرضى : همزة أحد بدل من الواو مطلقا ، فمعنى ماجاءنى أحد ما جاءنى واحد اه (وتقول) اذا جاوزت العشرين فى المذكر أحد وعشرون غلاما ، وعندى اثنان وعشرون رجـلا ، وعندى الجزء (الحادى والعشرون ، و) الجزء (الثانى والعشرون) وهكذا (الى التاسع والتسعين) بالتذكير لأن المعدود مذكر (و) تقول فى المؤنث عندى (إحدى وعشرون) أمة (واثنتان وعشرون) جارية (و) عندى المقامة (الحادية والعشرون ، والثانية والعشرون) وهكذا (الى التاسعة والتسعين) بتأنيث العدد لأن المعدود مؤنث (و) القسم (الثانى مايجرى على عكس القياس) أى على خـلاف الأصـل (فيؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث وهو) أى الجارى على عكس القياس (الثلاثة والتسعة وما بينهما) من ألفاظ العدد : كالأربعة ، والخمسة ، والستة ، والسبعة ، والثمانية (سواء أفردت) عن العشرة (نحو) عنـدى (ثلاثة رجال) بالتاء (وثلاث نسوة) بتركها (وقوله

تعالى

تَعالى: سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ، أَوْ رُكِّبَتْ مَعَ الْعَشَرَةِ نحوُ : ثَلاثَةَ عَشَرَ ، وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ رَجُلاً ، وَثَلاثَ عَشْرَةَ ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ إِلَى تِسْعَ عَشْرَةَ امْرَأَةً ، أَوْ رُكِّبَتْ مَعَ الْعِشْرِينَ وَمَا بَعْدَهُ نحوُ : عِنْدِي ثَلاثَةٌ وَعِشْرُونَ رَجُلاً إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ وَثَلاثٌ وَعِشْرُونَ أَمَةً إِلَى تِسْعٍ وَتِسْعِينَ . وَالثَّالِثُ مَالَهُ حَالَتَانِ وَهُوَ الْعَشَرَةُ إِنْ رُكِّبَتْ جَرَتْ عَلَى الْقِيَاسِ نحوُ : أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً ، وَاثْنَا عَشَرَ ، وَثَلاثَةَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ ،

تعالى) ـ سخرها عليهم (سبع ليال وثمانية أيام حسوما) واعرابه سبع ظرف زمان متعلق بسخرها ، وليال مضاف اليه وعلامة جرّه كسرة مقدّرة على الياء المحذوفة المعوّض عنها التنوين منع من ظهور الحركة فيه الاستثقال لأنه اسم منقوص ، وثمانية الواو حرف عطف ، ثمانية معطوف على سبع ، وأيام مضاف اليه ، حسوما حال من الهاء فى سخرها ، ومعنى حسوما متابعة شبه هبوب الرياح فى الشدّة وعدم الخفة بتتابع فعل الحاسم فى إعادة الكىّ على الداء كرّة بعد كرّة ، ويجوز اعراب حسوما مصدرا على أن الناصب له فعل مضمر ، والتقدير تحسمهم حسوما بمعنى تستأصلهم استئصالا ، أو على أنه مفعول لأجله : أى سخرها عليهم لأجل الاستئصال (أو ركبت مع العشرة نحو) عندى (ثلاثة عشر) غلاما (وأربعة عشر) وهكذا (الى تسعة عشر رجلا) فى المذكر (و) تقول فى المؤنث (ثلاث عشرة) أمة (وأربع عشرة) جارية وهكذا (الى تسع عشرة امرأة) بادخال الغاية فى جميع ذلك (أو ركبت مع العشرين وما بعده) بالعطف (نحو عندى ثلاثة وعشرون رجلا) وهكذا (الى تسعة وتسعين) غلاما فى المذكر (وثلاث وعشرون أمة) وهكذا (الى تسع وتسعين) جارية فى المؤنث . قال ابن مالك : وانما حذفت التاء من عدد المؤنث ، وأثبتت فى عدد المذكر فى هذا القسم لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات : كزمرة ، وأمة ، وفرقة ، والأصل أن يكون بالتاء لتوافق نظائرها ، فاستصحب الأصل مع المذكر لتقدم رتبته ، وحذفت مع المؤنث للفرق اهـ . وقال بعضهم : ولأن المذكر خفيف فلحقته التاء ، والمؤنث ثقيل فحذفت منه ، وهذه المسألة حلّ ما ألغز به الحريرى فى مقاماته حيث قال : أين يلبس الذكران براقع النسوان ، وتبرز ربات الحجال بعمائم الرجال ، ومحل ماتقرّر حيث لم يقصد بالثلاثة والعشرة وما بينهما العدد المطلق ، فان قصد بهنّ العدد المطلق كانت كلها بالتاء ألبتة نحو : ثلاثة نصف ستة . قال بعضهم : وهى فى هذه الحالة غير مصروفة لأنها أعلام خلافا لبعض النحويين اهـ وبما قاله جزم ابن هشام فى الجامع ، ومثله فى التسهيل ، ومحل ماتقرّر أيضا حيث كان العدد مذكورا ، فان كان محذوفا جاز حذف التاء مع المذكر . حكى الكسائى صمنا من الشهر خمسا . وحكى الفراء أفطرنا خمسا ، وفى الحديث « وأتبعه بست من شوّال » . قال فى التصريح : والفصيح اثبات التاء . قال بعضهم : ومما يجوز فيه الوجهان اذا كان لفظ العدد مذكرا ومعناه مؤنثا أو بالعكس (و) القسم (الثالث) من أقسام العدد الثلاثة (ماله حالتان وهو) لفظ (العشرة ان ركبت) أى مع الآحاد (جرت على القياس) فتذكر مع المذكر وتؤنث مع المؤنث (نحو) عندى (أحد عشر رجلا ، واثنا عشر) غلاما (وثلاثة عشر) عبدا وهكذا (الى تسعة عشر) بتذكير

وَعِنْدِي إِحْدَى عَشْرَةَ ، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ ، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ إِلَى تِسْعَ عَشْرَةَ ، وَإِنْ أُفْرِدَتْ جَرَتْ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ نَحْوُ عَشَرَةُ رِجَالٍ ، وَعَشْرُ نِسْوَةٍ

باب الوقف

العشرة لأنها ركبت مع المذكر (و) تقول (عندى إحدى عشرة) أمة (واثنتا عشرة ، وثلاث عشرة) جارية ، وهكذا (الى تسع عشرة) بتأنيث العشرة لأنها مركبة مع المؤنث (وان أفردت) أى العشرة عن التركيب (جرت على خلاف القياس) فيؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث (نحو) عندى (عشرة رجال) بالتاء (وعشر نسوة) بتركها ، وعلى هذا جاء التنزيل . قال الله تعالى ـ والفجر وليال عشر ـ . وقال ـ فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة ـ فأنث العشرة فى هذه الآية مع المذكر وهو الأيام ، وذكرها فى الآية الأولى مع المؤنث ، وأما قوله تعالى ـ من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ـ فعلى حذف مضاف : أى عشر حسنات أمثالها ، فالمعدود فى الحقيقة الموصوف المحذوف وهو مؤنث ، أو اكتسب المضاف من المضاف اليه التأنيث .

[تمة] ألفاظ العدد بالنسبة الى الاعراب وعدمه أقسام : الأوّل مايعرب بحركات ظاهرة مطلقا لصحة آخره وهو ماعدا إحدى واثنين واثنتين . الثانى مايعرب بحركات مقدّرة مطلقا كالمقصور وهو إحدى . الثالث مايعرب بحركة ظاهرة نصبا ومقدّرة رفعا وجرّا كالمنقوص وهو حاد وثان ، واذا ركبا فتح آخرهما بناء أو سكن تخفيفا . الرابع مايعرب تارة كالمنقوص ، وتارة كالصحيح وهو ثمان ، فان أثبتت ياؤه وهو الأصل فهو كالمنقوص ، نحو : عندى ثمانى نسوة ، ومررت بثمانى نسوة بسكون الياء ، ورأيت ثمانى نسوة بفتحها ، ونحو عندى ثمان ، ومررت بثمان بكسر النون منوّنة ، ويقدّر الاعراب على الياء المحذوفة ، ورأيت ثمانيا ، وان حذفتها لزيادتها وجعلت آخرها النون ، فكالصحيح كعندى ثمان ، ورأيت ثمانا ، ومررت بثمان ، واذا ركبته فلك فى الياء اثباتها فتفتح أو تسكن ، وحذفها فيفتح النون أو يكسر . الخامس مايعرب كالمثنى وهو اثنان واثنتان فيعربان بالألف رفعا ، وبالياء جرّا ونصبا فى المشهور كما مرّ فى باب المثنى ، فاستفد ماذكرته فانه مهمّ .

[فائدة] تتعلق بألفاظ العدد الواقعة فى التاريخ يؤرخ بالليالى لسبقها لأنهم لايعرفون دخول الشهر الا باستهلاله ، وهو فى أوّل الليالى ، فيقال فى أوّل ليلة من الشهر كتب لأوّل ليلة منه أولغرته أولمستهله ، وفى اليوم الأوّل لليلة خلت ، ثم لليلتين خلتا ، ثم لثلاث خلون ، وهكذا الى العشر ، ثم لاحدى عشرة خلت ، وهكذا الى النصف من كذا ، وهو : أى النصف من كذا أجود من لخمس عشرة خلت أو بقيت ، ثم بعد النصف تقول كتب لأربع عشرة بقين ، أو لست عشرة مضت الى عشر بقين ، وهكذا الى ليلة التاسع والعشرين فتقول لليلة بقيت ، ثم فى ليلة الثلاثين منه تقول لآخر ليلة منه أو سلخه أو انسلاخه ، وقد يخلف التاء النون ، وبالعكس : فيقال فى موضع خلون خلت ، وفى موضع بقين بقيت ، وفى موضع خلت وبقيت خلون وبقين .

باب الوقف

وهو قطع النطق عند اخراج آخر الكلمة وفيه وجوه مختلفة فى الحسن والمحل ، وهو أحد عشر

يُوقَفُ عَلَى الْمُنَوَّنِ الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ بِحَذْفِ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ نحوُ جَاءَ زَيْدْ وَمَرَرْتُ بِزَيْدْ ، وَعَلَى الْمُنَوَّنِ الْمَنْصُوبِ بِإِبْدَالِ التَّنْوِينِ أَلِفًا نحوُ : رَأَيْتُ زَيْدَا فَكَذَلِكَ تُبْدَلُ نُونُ إِذًا أَلِفًا فِى الْوَقْفِ، وَكَذَلِكَ نُونُ التَّوْكِيدِ الْخَفِيفَةِ نحوُ لَنَسْفَعَا وَيُكْتَبْنَ كَذَلِكَ

نوعا مذكورة فى المطولات (يوقف على) الاسم (المنون المرفوع والمجرور بحذف الحركة والتنوين) من غير ابدال وذلك (نحو: جاء زيد ومررت بزيد) باسكان الدال واعرابه جاء فعل ماض ، زيد فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف ، وكذا يعرب فى مررت بزيد : وقولهم من غير ابدال احترازا عن لغة الازد فانهم يبدلون مكان الضمة واوا ومكان الكسرة ياء : فيقولون جاء زيدو ومررت بزيدى (و) يوقف (على النون المنصوب بابدال التنوين ألفا) فى لغة غير ربيعة (نحو رأيت زيدا) فزيدا مفعول به ، وعلامة نصبه فتح آخره ، اذ ليس فى ابداله ألفا ثقل بخلاف المرفوع والمجرور . وأما ربيعة فيقفون على المنصوب بحذف التنوين كما يقفون على المرفوع والمجرور ، فيقولون رأيت زيد بالاسكان قال الشاعر :

ألا حبذا غنم وحسن حديثها ✲ لقد تركت قلبى بها هائما دنف

قال الدماميني : والجهور يخصون ذلك بالشعر :

[تنبيه] كالصحيح فى ابدال التنوين ألفا فى النصب وحذفه فى الرفع والجر المقصور المنون . فاذا قلت هذه عصا وضربت بعصا ، فالألف الموجودة لام الكلمة والتنوين محذوف ، واذا قلت كسرت عصا فالألف الثابتة بدل من التنوين والأصلية محذوفة لالتقاء الساكنين (فكذلك) أى كما يبدل تنوين المنصوب ألفا فى الوقف (تبدل نون اذا) الجوابية (ألفا فى الوقف) تشبيها لاذا باسم منوّن ، واختار ابن عصفور تبعا لبعضهم أن الوقف عليها بالنون قياسا على لن ، واحترزوا بالجوابية عن الظرفية . فان الوقف عليها بالألف اتفاقا (وكذلك نون التوكيد الخفيفة) اذا تلت فتحة تبدل ألفا فى الوقف مالم يحصل لبس (نحو: لنسفعا) أى لنجرّن بناصية الكافر الى النار : فيقال فيه حالة الوقف لنسفعا بغير تنوين ، واعرابه اللام داخلة فى جواب قسم مقدر تقديره والله نسفعا فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا للوقف ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن . فان كان قبل نون التوكيد ضمة أوكسرة . فانها اذا وقف عليها تحذف ويرد ما كان حذف لأجل لحاقها للفعل كقولك فى نحو أخرجن ياهؤلاء ، واخرجن ياهذه أخرجوا واخرجى ، وكذا ان أدى ابدالها ألفا الى اللبس فلا يوقف عليها بالألف ولا ترسم ألفا بل يوقف عليها بالنون وترسم كذلك نحو : قولك مخاطبا لواحد اضربن عمرا ولاتضربن زيدا فانك لو كتبته ووقفت عليه بالألف لالتبس بأمر الاثنين ونهيهما (و) كما يوقف على المنون المنصوب واذا ونحو : لنسفعا (يكتبن كذلك) اذ الأصل فى كتابة كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها ، ولهذا كتب انا زيد بالألف لأن الوقف عليه كذلك . قال الفاكهى : ومن النحاة من يكتب اذن بالنون لأنها من نفس الكلمة كنون من وعن ، وهو الأولى للفرق بينها و بين اذا التى للظرفية اھ

وَرَحْمَةٍ بِالْهَاءِ ، وَيُوقَفُ عَلَى الْمَنْقُوصِ الْمُنَوَّنِ فِى الرَّفْعِ وَالْجَرِّ بِحَذْفِ يَائِهِ نَحْوُ جَاءَ قَاضْ ، وَمَرَرْتُ بِقَاضْ ، وَيَجُوزُ إِثْبَاتُهَا فِى النَّصْبِ بِإِبْدَالِ التَّنْوِينِ أَلِفًا نَحْوُ رَأَيْتُ قَاضِيًا ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُنَوَّنٍ فَالْأَفْصَحُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ نَحْوُ جَاءَ الْقَاضِى ، وَمَرَرْتُ بِالْقَاضِى ، وَيَجُوزُ حَذْفُهَا وَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا فَبِالْإِثْبَاتِ لَاغَيْرُ ، وَيُوقَفُ عَلَى مَا فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ فَإِنْ كَانَتْ سَاكِنَةً لَمْ تُغَيَّرْ نَحْوُ قَامَتْ وَإِنْ كَانَتْ مُتَحَرِّكَةً ، فَإِنْ كَانَتْ

(و) يكتب نحو (رحمة) من كل مفرد أوجمع مؤنث بتاء التأنيث الاسمية المحرك ماقبلها لفظا كقائمة وشجرة أوتقديرا كصلاة وزكاة ومناة وشفاة وتوراة (بالهاء) بدلا عن التاء لأن الوقف عليها كذلك أما التاء التى لغير التأنيث نحو : التابوت فلا تقلب هاء فى الوقف ، ومن قلبها فعل ذلك وصلا ووقفا ، وشذ قولهم فعدنا على الفرات . أى الفرات وتاء التأنيث الفعلية والحرفية كقامت وربت وثمت لاتبدل هاء ، وتاء التأنيث الاسمية التى لم يتحرك ماقبلها كبنت وأخت كذلك لاتقلب هاء : بل يوقف عليها بالسكون كما سيأتى (ويوقف على المنقوص المنون فى) حالتى (الرفع والجر بحذف يائه نحو : جاء قاض ومررت بقاض) باسكان آخرهما مراعاة للاصل ، واعرابهما جاء فعل ماض ، قاض فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة المعوض عنها التنوين المحذوف للوقف ، ويقال مثل ذلك فى مررت بقاض (ويجوز اثباتها) أى الياء كقراءة ابن كثير ـ ولكل قوم هادى ، ومالهم من دونه من والى ، وماعند الله باقى ـ ويوقف على المنقوص المنون (فى) حالة (النصب بابدال التنوين ألفا) ولاتحذف ياؤه (نحو رأيت قاضيا) فهو مفعول منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ، ومثله ماسقط تنوينه لمنع الصرف نحو : رأيت جوارى ، وقضية عبارة التسهيل جواز الوجهين ، وان الاثبات أجود قاله الفاكهى . وقال الدمامينى بعد ذكره لذلك وليس كذلك . فقد نص الشيخ يعنى ابن مالك على وجوب الوقف بالياء فى ذلك فتأمله اه (وان كان) أى المنقوص (غير منون) نحو القاضى (فالأفصح) فى حالتى الرفع والجر (الوقف عليه باثبات الياء) اذ لاموجب لحذفها لأن الحذف يقتضى السكون وذلك حاصل مع اثباتها (نحو جاء القاضى ومررت بالقاضى) باثبات الياء (ويجوز حذفها) على قلة فرقا بين الوصل والوقف . فيقال جاء القاض ومررت بالقاض وعليه قراءة غير ابن كثير ـ الكبير المتعال ، لينذر يوم التلاق ـ (وان كان منصوبا) أى المنقوص غير المنون (فبالاثبات) أى للياء الساكنة وقف عليه نحو : رأيت القاضى (لاغير) بالبناء على الضم كقبل وبعد ، وهو اسم لا التبرئة ، وخبرها محذوف أى لاغير ذلك جائز . قال الفاكهى : واستعمال لاغير فى كلام المصنفين كثير وله مستند وان قال فى المغنى انه لحن ، وفى شرح الشذور ان العرب لم تتكلم به انتهى . ثم اعلم ان كلام المصنف يقتضى أن المعرّف منه بالأضافة نحو : جاءنى قاضى مكة كالمعرف منه بال فيوقف عليه باثبات الياء ، وكلام غيره يشعر بأن الحذف أرجح فيه من الاثبات (ويوقف على مافيه تاء التأنيث فان كانت ساكنة لم تغير) عما كانت عليه قبل الوقف فعلية كانت (نحو قامت) أوحرفية نحو ربت وثمت ـ ولاتبدل هاء فى الوقف لئلا تلتبس بهاء الضمير (وان كانت متحركة فان كانت

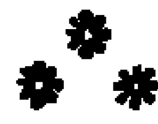
فِى جَمْعٍ نَحْوُ الْمُسْلِمَاتِ فَالْأَفْصَحُ الْوَقْفُ بِالتَّاءِ وَبَعْضُهُمْ يَقِفُ بِالْهَاءِ ، وَإِنْ كَانَتْ فِى مُفْرَدٍ فَالْأَفْصَحُ الْوَقْفُ بِالْهَاءِ نَحْوُ رَحْمَةٍ وَشَجَرَةٍ ، وَبَعْضُهُمْ يَقِفُ بِالتَّاءِ وَقَدْ قَرَأَ بِهِ بَعْضُ السَّبْعَةِ فِى قَوْلِهِ تَعَالَى : إِنَّ رَحْمَتَ اللّٰهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ .

فى جمع) المؤنث السالم (نحو المسلمات) والهندات ، أوفيما الحق به كاذرعات وعرفات (فالأفصح الوقف بالتاء) من غير ابدال لدلالتها على التأنيث والجمعية معا ، وفى ابدالها هاء ابدال صورتها الدالة على ماذكر (وبعضهم) أى العرب (يقف) على ذلك (بالهاء) أى بابدال التاء هاء كقول بعضهم : فى دفن البنات من المكرمات دفن البناه من المكرماه بالهاء . وحكى قطرب كيف الاخوة والاخواه ، ومثل جمع المؤنث هيهات ولات فانه يوقف عليهما بالتاء . و بعضهم بالهاء ، وبهما قرىء فى السبع (وان كانت) أى تاء التأنيث (فى مفرد فالأفصح الوقف بالهاء) أى بابدال تاء التأنيث هاء (نحو رحمة وشجرة) من كل اسم آخره تاء التأنيث قبلها متحرك ولوتقديرا فانه يوقف عليه بالهاء فرقا بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل . فان كان ماقبل التاء ساكنا صحيحا كأخت و بنت وقف عليها من غير ابدال كاللاحقة للفعل والحرف (و بعضهم) أى العرب (يقف) على نحو رحمة وشجرة (بالتاء) على الأصل من غير أن يقلبها هاء ، وهى لغة فصيحة وبها رسم فى المصحف قوله تعالى ـ ان شجرت الزقوم ـ ، وقوله تعالى ـ أهم يقسمون رحمت ربك ـ (وقد قرأبه بعض السبعة) وهم نافع وعاصم وحمزة وابن عامر ، وانما وقفوا بالتاء اتباعا للرسم ، والباقون وقفو بالهاء بدلا من التاء المرسومة (فى قوله تعالى : ان رحمت الله قريب من المحسنين) واعرابه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر رحمت اسمها منصوب بهاوعلامة نصبه فتح آخره ، ولفظ الجلالة مضاف اليه ، قريب خبران ، من المحسنين جار ومجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم ، والجار والمجرور متعلق بقريب لأنه صفة مشبهة باسم الفاعل مصوغة من قرب ضد بعد ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هى لأن الرحمة فى الأصل رقة تقتضى التفضل والاحسان الى المرحوم ، وهى فى حق الله سبحانه وتعالى عبارة عن الافضال والانعام على عباده وايصال الخيراليهم ، أوعن ارادة فعل ذلك ، فالمراد منها على كلا الحالين الثواب الحاصل للمحسنين فلذا ذكر قريب نظر المعنى الرحمة الذى هو الثواب دون لفظها ، وقيل ان تأنيث الرحمة ليس حقيقيا ، وماكان كذلك يجوز فيه التأنيث والتذكير عند أهل اللغة ، وانما كانت الرحمة قريبة من المحسنين لأن الانسان فى كل ساعة من الساعات فى إدبار عن الدنيا واقبال على الآخرة ، واذا كان كذلك كان الموت أقرب اليـه من الحياة وليس بينه وبين رحمة الله تعالى التى هى الثواب فى الاخرة الاالموت فهوقريب من الاحسان .

﴿قال المؤلف﴾ نفع الله به وأعاد علينا وعلى جميع المسلمين من بركاته هذا آخر مايسره الله تعالى من الفوائد المضيئة على متممة المقدمة الآجرومية ، وقد بذلت جهدى فى تسهيل العبارة وسلكت طريق التصريح لتوضيح الاشارة مقتطفا من الفواكه اليانع ، وطاويا فى غضون مباحثه المفصل والجامع .

جاء بحمد الله تعالى فائقا لكثير من الأسفار مغنيا طالبيه بما حواه من الاحكام والأشعار . وأسأل الله تعالى أن ينفع به من قصده ونحاه ، وأن يبلغه فى الدارين أعلى ما تمناه ، وأن يرحمنى ويغفرلى ولوالدى ومشايخى فى الدين وأتباعى وجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات (وفرغ) من تسويده ثلث ليلة الجمعة لليلتين خلتا من شهر جادى الآخرة من شهور سنة ١٢٨٨ ألف ومائتين وثمانية وثمانين والحمد لله رب العالمين حمدا يوافى نعمه ويدافع نقمه ويكافئ مزيده ياربنا لك الحمد كما ينبغى لجلال وجهك وعظيم سلطانك سبحانك لانحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك فلك الحمد بعد الرضا ولك الحمد إذا رضيت عنا دائما أبدا يارب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

صحح بمعرفة لجنة من علماء الأزهر الشريف برئاسة الاستاذ الشيخ أحمد سعد على



وكان تمام طبعه بشركة ـ مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر : يوم الاثنين ٢٨ شعبان سنة ١٣٥١ هـ [٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢ م] م ٠



مدير المطبعة

رستم مصطفى الحلبى

فهرس

الجزء الثانى من : الكواكب الدرية فى شرح متممة الآجرومية

{ تمت والحمد لله }